

(الجزء الرابع)

من حاشية الامام العلامة الهمام
ذى الثبات والرسوخ شيخ النيوخ سيدى محمد بن أحمد بن محمد
ابن يوسف الرهوني على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني
أسكنه الله دار التهانى لمن الامام الجليل
أبى المودة خليل رحم الله الجميع
انه قريب سميع

وبها مشها حاشية العلامة الوحيد الاوحد الفريد الاسعد المبارك الميمون
أبى عبد الله سيدى محمد بن الملقى على كُنون سقى الله ثراه بوابل الرحمة
وأعاد علينا من بركته ما ييم الامة آمين

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الاميرية بيولاى مصر المحمية

سنة ١٣٠٦

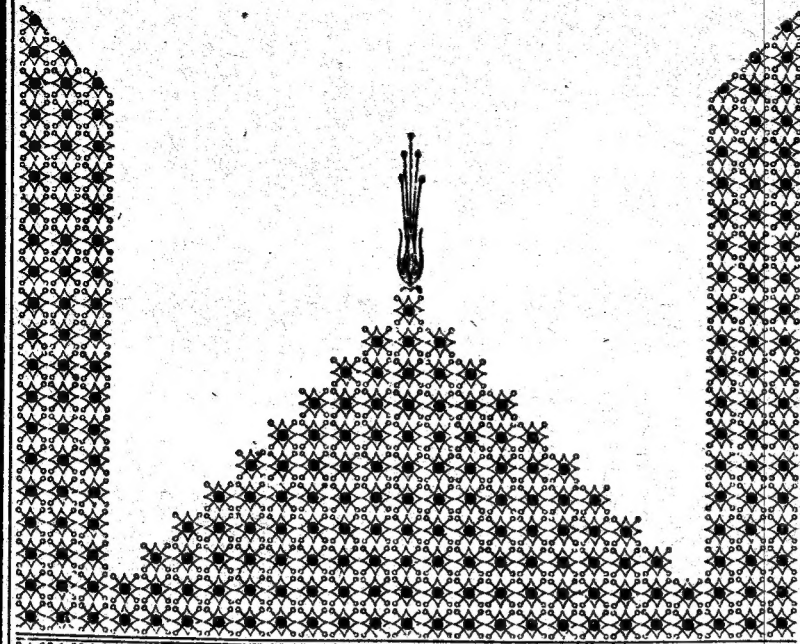
هجريه

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

(فصل الصادق)

(كالنمن) قلت قول مب اختلافها
صرفا من قبيل الاختلاف في القدر
الح فيه نظر ظاهر لانه انما يكون من
قبيل الاختلاف في القدر لو ادعى
كل منهما انه سمي خلافا ما ادعى
الاخر انه سمي وفرض ز انهما
لم يسميا وقد مر لمب قريبا انهما
لوانتفا في العقد على ألف نصف ولم
يسميا شحاسا ولا فضا فهو من مسألة
المنطوق مع اختلاف أنصاف
النصف والنحاس في الصرف ضرورة
والله أعلم (كعب تختاره الخ) قول
مب ثم في التقريب الخ يمكن ان
يجاب بان الزوجة تجوز أن يميل
الزوج لها كما هو الشأن لاسيما
قبل الدخول فيختارها الارفع وان
يخزل فيختارها الادنى بخلاف الغرر
لكن يبقى البحث في البيع والله أعلم
(أو بعضه) قول ز مضاف لمفعوله الخ
فيه نظر اذ المراد به العيب لا ظاهره
فاضافته محضة ومحل الضمير جر
لا غير وحينئذ فيعين جرء أو رفعه
قلت والجرح ضعيف لعدم عود
الخافض فالاحسن الرفع على
حذف المضاف أي تعيب بعضه
والله أعلم (وان وقع بقله خل الخ)
قلت قول ز بخلاف ناكح
امرأة الخ يشهد له ما نقله ق في
باب الصيام عن البرزلي ان من
تزوج امرأة على أنها كانت في
عدها ثبت انها كانت قد انقضت

غرو سلم اه (وجاز بشورة) قول ز مناع البيت الخ عبارة التنبيهات



(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

* (فصل في الصادق) *

(كعب تختاره هي لاهو) قول مب لان كل من يختار منهما ما قاما يختارا الرفع الخ
قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بأن هذا الغالب لا معارض له اذا كان الخيار لها فانتفى
العذر الكثير وله معارض اذا كان الخيار له وهو أن الانسان مجبول أيضا على حب أن
تكون له الميزة العظمى عند زوجه فهو دائما ساع فيما يوجب له ذلك عندها وكره أن
تطلع له على ما يكون نقصا في حقها عندها ولا سيما قبل دخوله بها واختياره الاجود لنفسه
بوجوب نسبتها اليه لذي له الشئ والبخل الذي هو من أعظم الرذائل ولا سيما مع من جبلت
النفوس على الاحسان اليه ومراعاة المودة والرحمة المجموعة بينهم امن الله فيعظم الغرر
في حق الزوجة اذ لا تدري أي الامرين المتعارضين يترجح عنده فتأمل فانه حسن ان شاء
الله لكن يبقى البحث في البيع والله أعلم (أو بعضه) قول ز لانه مصدر مضاف لمفعوله
فيه نظر اذ لا يصح ذلك الا لو كان المراد بالتعيب ظاهره وقد علمت أن المراد به العيب كما
نشرحه هو نفسه بذلك فاضافته محضة ومحل الضمير جر لا غير فلا يصح نصب بعضه بل يتعين
جرء عطفاء على الضمير أو رفعه على أن المعطوف مضاف محذوف تاب عنه المضاف اليه
فتأمل (وجاز بشورة) قول ز وهي بالفتح متاع البيت عبارة قاصرة وعبرة التنبيهات

والشورة

والشورة بفتح الشين المتاع وما يحتاج اليه البيت من المتاع الحسن واللباس تقول العرب
 ما أحسن شواره أي لباسه والشارة الهيئة وحسن الملابس والشورة بالضم الجمال اه منها
 بلفظه او قول ز وبالضم الجمال موافق لما تقدم عن التنبيهات ومثله في النهاية ونصها الشورة
 بالضم الجمال والحسن اه منها بلفظه واظهره مع ما في القاموس ونصه والشورة والشارة
 والشور والسيار والشوار الحسن والجمال والهيئة واللباس والسمين والزينة اه منه
 بلفظه وفسر قبل هذا بقريب الشورة بالضم بالمنظر وبوضع العمل فانظره * (تنبيه) ه
 ظاهر كلام القاموس أن الشوار بالفتح وصرح بذلك في المشارق ونصها وما أحسن شوار
 الرجل بالفتح وشارته أي لباسه وهيئته اه منها بلفظه وأما الشوار بمعنى متاع البيت
 فاقصر في المشارق والنهاية على أنه بالفتح ونص الاول وشوار البيت بالفتح متاعه اه منها
 بلفظه ونص الثاني والشوار بالفتح متاع البيت اه منها بلفظه واظهره صرح في
 القاموس بأن هذا مثلث ونصه والشوار مثلث متاع البيت اه منه بلفظه ومثله في
 المصباح ونصه والشوار مثلث متاع البيت اه منه بلفظه ويؤخذ من اقتصار المشارق
 والنهاية على الفتح أنه أفصح والله أعلم (وفي شرط ذ كرجس الرقيق قولان) قول مب
 يؤخذ من ابن عرفة أن الثاني هو المشهور الخ قلت ويؤخذ ذلك من كلام المصنف
 لحزمه به أولا وعليه اقتصر في المنتخب ونصه قال حصنوني قلت لابن القاسم في تزويج علي
 بيت وخادم قال ذلك جائز عند مالك في الخادم ولها خادم وسط ثم قال قلت فان تزوجت علي
 عشر من الابل أو من البقر أو الغنم قال لها وسط من الاسنان وكذلك ان تزوجها علي عبد
 بغير عينة ولم يصفه ولم يضرب عليه أجلا فعليه عبد وسط حالا وهو قول مالك اه محل
 الحاجة منه بلفظه (والى الدخول ان علم) قول ز فان لم يعلم كالحاضرة فسد قبل
 البناء الخ لاشك أن هذا مراد المصنف وما أفاده فهو كلامه هنا هو الذي صرح
 باختياره في ضيح عند قول ابن الحاجب وقال مالك يجوز الى الدخول لانه معلوم عندهم
 ونصه هذا جواب عن سؤال مقرر لانه لما قدم أن الاجل المجهول لا يجوز وكان ظاهر قول
 مالك هذا بخلافه أجاب عنه بأن مالكا إنما أجاز لانه رأى الى أجل معين لان الدخول
 معلوم عندهم وقد نص مالك على هذا الجواب في رواية يحيى وهو الظاهر هنا لما أجاب
 به ابن المواز من أن ذلك يرجع الى الحال لان الدخول بيد المرأة متى شئت لان ذلك جواب
 عن مالك بمائص مالك على خلافه اه منه بلفظه وقد رد ابن رشد ما قاله ابن المواز بوجه
 آخر وقبله ابن عاتق في طرده ونصها قال محمد بن المواز معنى ذلك على الحلول اذ للزوجة أن
 تدعوه الى البناء متى شئت فاذا دعتة اليه فقد حل وذكر الشيخ أبو محمد مثله وفي سماع
 حسين تعليل غير هذا ابن رشد قول ابن القاسم في سماع حسين أظهر من قول ابن المواز
 لا يلزم الزوج الدخول بهما من ساعته اذا دعتة الى البناء وانما حمل قوله رحمه الله ان البناء
 معروف بالعرف والعادة فأجاز أن يكون ابتداء أجل انكاح منه وأن يكون مؤخر اليه
 وهو مثل قوله في المدونة ومائة على ظهره وفي أول سماع عيسى من كتاب المسلم والاحبال
 مثل قول أبي زيد وأصبح الواقع في سماع عيسى من كتاب النكاح اه منها بلفظه واظهره

والشورة بفتح الشين المتاع وما يحتاج
 اليه البيت من المتاع الحسن
 واللباس اه وفي المشارق ما أحسن
 شواره بالفتح وشارته أي لباسه
 وهيئته اه وأما الشوار بمعنى متاع
 البيت فاقصر في المشارق والنهاية
 على أنه بالفتح وصرح في القاموس
 والمصباح بانه مثلث وقول ز
 وبالضم الجمال الخ مثله في النهاية
 والتنبيهات انظر الاصل (وفي شرط
 الخ) قول مب يؤخذ من ابن
 عرفة الخ يؤخذ ذلك أيضا من
 المصنف لحزمه به أولا وعليه اقتصر
 في المنتخب انظر نصه في الاصل قلت
 وقول مب ليس على اطلاقه
 كما عند المصنف الخ يمكن أن يجاب
 بان الاعتبار كالشرط بحيث اعتيد
 جنس فكانه مشروط حينئذ والله
 أعلم (والى الدخول ان علم) قول ز
 فان لم يعلم الخ

ابن عرفة أيضا ونصه وسمع يحيى ابن القاسم كراهة تأجيله بالبناء وفي كونه اذ وقع كعلوم أو
مجهول سماع يحيى قول ابن القاسم وروايته مع صحون وابن رشد عنها وعن سماع عيسى
ابن القاسم مع أصبغ وأبي زيد وفي كون قول مالك لان البناء معروف عادة أولا نه حال قول
ابن القاسم ومحمد فائلا لان للمرأة تعجيله ورده ابن رشد يوجب تأخيرها لما لا يضر بالمرأة اذا
دفع نفقتها اه منه بلفظه وما ذكره في الطرر عن الشيخ أبي محمد نقل عنه نحو ما بن يونس في
كتاب بيع الغرر وصوبه فانه لما ذكر قول ابن القاسم في العتبية من نكح بمائة نقد او مائة
الى سنة فالسنة من يوم العقد ولا يجوز أن تكون من يوم البناء قال مانصه قال أبو محمد فيها
تطرق قد أجازوا على ما نه تحل بالدخول لان البناء للزوجة فكانه حال ان شاءت ثم قال محمد بن
يونس الصواب فيها الجواز كما أشار اليه أبو محمد وبالله التوفيق اه منه بلفظه * (تنبيهان
* الاول) نقل ابن عرفة في بيع الغرر كلام ابن يونس هذا وقال عقبه مانصه قلت وقبله
المازري ورد بانهم انما أجازوه ليوم البناء على أن وقت البناء عندهم معتاد لانه باختيار
الزوجة والعجب أن الصقلي قيده في كتاب النكاح بما قلناه اه منه بلفظه * قلت وفي
رده نظروا الحصر الذي ذكره ممنوع لانه ان عني ان أهل المذهب اتفقوا على انه انما يجوز
اذا كان وقت البناء عندهم معتادا فهو خلاف ما قدمنا من كلام الأئمة وخلاف
ما قدمناه عنه هو نفسه وان عني انه خلاف قول من قال بذلك فهو اخبار بعلوم ومصادرة
لاشك فيها وابن يونس وان قيده في كتاب النكاح فلم يذ كر القيد عن أهل المذهب كلهم
أو جلهم بل عزاه لابي عمران وحده فتوصل من كلامه في الموضوعين ان في ذلك قولين وان
الصواب ما قاله أبو محمد فليس في كلامه ما يتعجب منه فتأمل ما نصاف والله أعلم * (الثاني) *
انظر هل هذا الخلاف ولو سمي المؤجل الى البناء نقدا أو انما يحمله اذ اسمه كالنكاح ولم يسموا
شياء والظاهر هو الاول فن يقول بالمنع يقول به مع تسميته نقدا ففي المقصد المحمود مانصه
ولا يجوز العقد على أن يدفع النقدا عند البناء لانه مجهول يفسخ به النكاح قبل البناء
ويثبت بعده بصدائق المثل الآن يكون وقت البناء معلوما اه منه بلفظه وفي نوازل
النكاح من المعيار مانصه وسئل السيوري عن تزويج بصدائق نصفه نقد يدفع قبل
الدخول ونصفه مهر يدفع بعد الدخول فأجاب بمأنصه ان كان لا يعرف للدخول وقت
بل يختلف اختلافا كثيرا فالنكاح فاسد اه منه بلفظه وفيه بعده ما ينحو الوركين
مانصه وسئل اللخمي عن يقول يكون الصداق والمهر قبل الاغتناء ولم يعين زمنه هل
يفسخ أم لا فأجاب قول مالك النكاح جائز ولا يفسد وهو القياس لان الثمن يدفع عند قبض
المسيح فلا يضر الاختلاف لانه متى عجلت السلة تهمل قبض الثمن ومتى تأخرت تأخر وقوع
للسيوري ان لم يعرف له وقت واختلف اختلافا كثيرا فالنكاح فاسد اه منه بلفظه
ونقل البرزلي في نوازلهم هذين الجوابين معا وقال مانصه ان ظاهر المدونة مع اللخمي اه
منها بلفظها * قلت وما قاله ابن المواز هو الظاهر عندى بل قول أبي محمد قد أجازوا مع
احتجاجة يدل على ان أهل المذهب كلهم عليه وقد صوبه ابن يونس وقبله المازري
واستحسنه اللخمي وجعله البرزلي ظاهرا المدونة واستدل له العلامة الفلاني في شرح

وقال ابن المواز يرجع ذلك الى الحال
لان الدخول بيد المرأة متى شئت
وذكر الشيخ أبو محمد من له كما في
الطرر وابن يونس وصوبه وقبله
المازري واستحسنه اللخمي وجعله
البرزلي ظاهرا المدونة وبه جرى العمل
لا بما عند المصنف قال في العمل
القاسي

والنقدان أجل بالدخول * اليه من عقد على الحلول

والظاهر ان الخلاف جار ولو لم يسم المؤجل الى البناء فقد انظر الاصل (الى تسليم ما حل) ظاهره ولو كان الزوج فقيرا والولى عالم حين العقد بانه انما عنده بعض النقد فقط وهذا هو ظاهر كلامهم أيضا (الى الشرط هـ) أو عرف تنزل منزلته انظر الاصل (لا بعد الوطء)

مانقله مب عن عبد الحق يوهيم انه اذا دفع لها صداقها فليس لها الامتناع من الذهاب معه الى بلد لا تجرى فيه الاحكام مع ان لها الامتناع حينئذ مطلقا كما نص عليه غير واحد ومنهم ز هنا (ومن بادر الخ) قلت قول ز أجبر على دفع حال المهر الخ بل ويجبر على الدخول أيضا ان طلبته على الراجح كما يأتي وقول ز وكذا يجب عليها الى قوله لمرض الخ انما ذكره هاهنا تنبيها على دخوله في كلام المصنف هنا واشارته الى اعتراض ما يأتي له وبه يسقط بحث مب والله أعلم (وللمرض والصغر) قول مب الآن ثبت الخ قد جزم ز بنسب ذلك وسلمه مب بل وعضده بما ذكره من أن قوله وأمكن وطؤها يغنى عما هنا لانه انما ينبغي على التلازم مع أن طفي لم يستند للتلازم فقط بل أقول المبسطى وهى كالصغيرة والاصل في التشبيه التمام ويدل على ذلك ان القائلين بالوفاق لا يشبهون التي لم تبلغ حد السباق بالصغيرة بل صرحوا بمخالفتهما وقول مب كما في أبي الحسن الخ يقتضى أن عياضا لم يذ كر ذلك مع انه ذكره هو وابن عرفة ومن حمله على الوفاق المبسطى ونصه الآن تكون هي في حد السياق فلا يلزمه

العمليات القياسية دليل واضح ونصه ومما يقوى قول ابن الموارى في هذه المسئلة أن ابن القاسم قال في الصداق المؤجل بالى أن يطلبه المرأة أنه جائز ورأه حالا اه منه بلفظه وبه تعلم ما في بحث ابن رشد السابق وان سلمه ابن عات وابن عرفة وبهذا جرى العمل لا بما عند المصنف قال ابو زيد القاسم في عملياته ما نصه .

والنقدان أجل بالدخول * اليه من عقد على الحلول

والله أعلم (الى تسليم ما حل) ظاهره ولو كان الزوج فقيرا والولى عالم حين العقد بانه انما عنده بعض النقد فقط وهذا هو ظاهر كلام غيره أيضا وفي الدرر المنكونة أن سيدي عبد الرحمن الواعلي سئل عن زوج ابنته البكر لفقير بمائة دينار ذهباً وهو لا يعلم عنده الا ما قدر قيمته عشرون ديناراً وقع بينهما بغض فقال أبو الزوج لا أمكنك منها حتى تعطيني نصفها نقداً فأجاب بما نصه على الأب أن يمكن الزوج من زوجته ليس له الا ما دخل عليه اه منه بلفظه فانما له فان كان معنى قوله دخلا عليه أى بنص أو عرف تنزل منزلته فلا اشكال والافقية نظر لمخالفته لظواهر النصوص وبعده من جهة القياس والله أعلم (لا بعد الوطء) قول مب عن عبد الحق وان كان يخرج بها الى بلد لا تجرى فيه الاحكام كما ذكرنا فلها أن لا يخرج حتى يدفع اليها الخ يوهيم انه اذا دفع اليها صداقها فليس لها أن تمتنع من الذهاب معه وليس كذلك اذ لا يقتضى علم بالذهاب معه الى بلد لا تجرى فيها الاحكام مطلقا كما نص عليه غير واحد وقد ذكره ز هنا وهو صواب (وللمرض والصغر) قول مب الآن ثبت أن كل ما عهل فيه أحدهما عهل فيه الآخر يقتضى أن ذلك غير ثابت مع انه سلم جزم ز بذلك وأيضاً هو نفسه قد قال يغنى عن قوله وللمرض والصغر قوله قبل وأمكن وطؤها الخ وذلك انما ينبغي على صحة التلازم مع ان طفي لم يأخذ ذلك من جهة التلازم فقط بل أخذته والله أعلم من قول المبسطى وهى كالصغيرة ومعلوم ان الصغيرة اذا طابت الامهال تجاب لذلك فالمریضة على هذا القول مثلها والاصل في التشبيه التمام فهذه انصافه ويدل على ذلك ان القائلين بحمل قول ابن القاسم على الوفاق أقول مالک لا يشبهونها بالصغيرة بل صرحوا بمخالفتهما قال ابن يونس بعد أن ذكر حكم الصبي والصبية مانصه ومن المدونة ومن دعت زوجه الى البناء والنفقة وأحدهما مريض مرضاً لا يقدر معه على الجماع لزمه أن يدخل أو يتفق ولا يشبه هذا الصبي ولا الصبية اه محل الحاجة منه بلفظه وقريب منه في اختصار أبي سعيد وقول مب ولان ابن القاسم زاد بعده في الامهات وهو رأي كما في أبي الحسن الخ يقتضى ان عياضا لم يذ كر ذلك وفيه نظر ونص عياض في تنبيهاته وهو قول مالک وابن القاسم ومن بلغه عن مالک في المریضة التي لم تبلغ حد السياق ولا يقدر على جماعها اذا دعت الى الدخول في

هـ ذاهو المعروف من قول مالک وابن القاسم ثم ذكر قول سحنون الذي رده طفي على ح وقال عقبه مانصه اللغمي وهو وأحسن اه وعلى ما جمل المعروف اقتصر في المعين وبه مع ما في مب تعلم انه أقوى وانه كان ينبغي للمصنف أن يعقده انظر الاصل قلت فحصل ان مال المصنف منصوص وموافق للمدونة في الجملة خلافاً لـ ح ومن وافقه لكن الراجح خلافه والله أعلم

(الأن يحلف الخ) قول مب وأما
الدخول فلا يجبر عليه الخ بهذا جزم
ابن عاشر وهو خلاف ما جزم به الشيخ
مباركة في حاشيته وكذا السواداني قاله
جس ثم قال وقد نصوا على أن
الزوم الدخول هو قول ابن القاسم
انظر حواشي ابن رجال اه بل
ما قدمناه عند قوله والى الدخول ان
علم يدل على أن المذهب كله على أنه
يلزمه الدخول راجعه متأملوا لو
كان دفع النفقة يغني عن الدخول
ما طلق على المعترض ولا على المفقود
إذا أجرى النفقة ولا دخل الأيلاء
على الزوج في غير المدخول بها
وأما قول مب كما يفيد النص
فأعله أراد ما قدمه من قول المدونة
لزمه ان يتفق أو يدخل ولا شاهد له
فيه لأن موضوعه ان أحدهما
مريض عاجز وكلام المدونة في غير
موضع يفيد أن القادر يجبر على أن
يدخل أو يطلق ولو طاع باجاء النفقة
انظر الاصل (وان لم يجده الخ) قول
ز بل أتأجيل الخ هو تعريف
لكلام د ونصه البرزلي فان
طلب ضمانه بالصدقة مدة تأجيله
فلا يلزمه ذلك الى آخر ما في ز عنه
وكلام ز صريح في أن محل كلام
البرزلي هو اذا لم تصدق في العسر
وأجل لا ثباته لأن هذا هو موضوع
كلام المصنف وعليه فهو مخالف لما
في المسطبة عن غير واحد من الفقهاء
ولم يحك خلافاه انظر نص اختصارها
ونص نوازل البرزلي في الاصل متأملا
والله أعلم وقول ز ان كانت ثيبا
الخ صوابه رشيدة وقوله وله في البكر
الخ صوابه في المولى عليها كما في ابن سلون انظر نصه في الاصل

لزوم النفقة ظاهره الخلاف وعلى هذا حمله النحوي وذلك انه قال عن مالك اذا كان مريضا
يقدر معه على الجماع زمت النفقة وقال عن ابن القاسم وقد سأله اذا كان لا يقدر على جماعها
فدعته الى البناء وطلبت النفقة قال ذلك لها الآن تكون وقعت في السياق ولم أسمع من
مالك وبلغني عنه وهو رأيي واختلاف القولين بين لا شرطه أو لا تأتي الجماع وحله غير واحد
على التفسير والوفاق وعليه اختصرها المختصرون اه منها يافظها وقال ابن عرفة في باب
النفقات مانصه وفيها في مرض السياق لغو وفي مرض لا يمنع الوط معتبرا تناقاهم ما وفيها
بينهم ما قولان لها وسألحنون ورجحه النحوي وفيها مالك ان كان مريضا يقدر معه على الجماع
زمت النفقة بدعائه الى البناء ولا ابن القاسم ان كان لا يقدر على جماعها فدعت للبناء وطلبت
النفقة فلها ذلك الآن تكون في السياق ولم أسمع من مالك وباغني عنه وهو رأيي اه محل
الحاجة منه بلفظه وعن حمله على الوفاق المتبني ونصه فيلزمه تعجيله الآن تكون هي في
حد السياق فلا يلزمه هو والتعجيل هذا هو المعروف من قول مالك وابن القاسم وقال حننون
في السليمانية لا يلزم الزوج الدخول ان كان بها مرض لا منة له فيه امعه وهي كالصغيرة
قال النحوي وهو أحسن اه على اختصار ابن هريرة منه بلفظه وعلى ما جرحه المعروف
اقتصر في المعين ولم يحك فيه خلافا ونصه ولا يلزم الزوج تعجيل النقد الآن يدعي للدخول
وهو بالغ وهي ممن تطيق الوط وان لم تحض كانا صحيحين أو مريضين فيلزمه تعجيله الآن
تكون المرأة قد باغت السياق فلا يلزمه تعجيله اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم أن هذا
القول أقوى وأن المصنف كان ينبغي له أن يعتمد والله أعلم (الأن يحلف لي دخل الليلة)
قول مب وأما الدخول فلا يجبر عليه الخ بهذا جزم ابن عاشر وهو خلاف ما جزم به
الشيخ مباركة في حاشيته ونصه قوله ومن يادر أجبره الآخر اما الزوج يادر الى البناء أو
الزوجة لقبض الصداق والبناء أيضا اه منه بلفظه وقال جس مانصه ويحتمل أن
المراد أنه يجبر على الدخول بالشرطين المذكورين وبه قرره السواداني ومثله في حواشي
سيدى محمد مباركة رحمه الله تعالى ثم ذكر كلام ابن عاشر في التنبية الاول وقال عقبه مانصه
وهو خلاف ما تقدم عن السواداني والشيخ مباركة من أنه يجب الدخول ثم قال وقد نصوا على
أن لزوم الدخول هو قول ابن القاسم انظر حواشي ابن رجال اه منه بلفظه قولت بل
ما قدمناه عند قوله والى الدخول ان علم يدل على أن المذهب كله على أنه يلزمه الدخول
راجعه متأملوا لو كان دفع النفقة يغني ما طلق على المعترض اذا أجرى النفقة ولا على
المفقود ولو قبل البناء مع اجراء النفقة ولا دخل الأيلاء على الزوج في غير المدخول بها
وأما قول مب كما يفيد النص فلعله أراد ما قدمه من نقل ح عن المدونة وهو قولها
لزمه ان يتفق أو يدخل الخ لان عطفه بأو يقتضي أنه مخير بين أحدهما ولا شاهد له فيه لان
موضوع كلام المدونة هذا ان أحدهما مريض مرضا لا يقدر معه على الجماع فلذلك لم
يجبر على الدخول وكلام المدونة في غير موضع يفيد أن القادر على الدخول يجبر على أن
يدخل أو يطلق ولو طاع باجاء النفقة وفي صحيح عند قول ابن الحاجب قال ابن القاسم
فمن ادعى الزوجية لا تؤثر المرأة بآثاره الخ في الفرع الاول مانصه اذا أقامت المرأة على

المنكر شاهدين ولم يأت بمذمعة لزمه النكاح والدخول والنفقة ولا ينحل النكاح منه الا
 بالطلاق فان طلق قبل البناء لم يفسخ النكاح فان أبي من الدخول والطلاق فقال ابن
 الهندي كان بعض من أخذت عنه العلم يقول ان السلطان يطلق عليه بعد أربعة أشهر من
 وقت ابائته ويكون بمنزلة المولى لانه مضار خليل وفيه نظر لان مشهور المذهب فيمن ترك
 وط زوجته لغير عيب ان يطلق عليه بغير ضرب أجل اه منه بلفظه ونقله ح عند قوله
 في فصل التنازع وليس انكار الزوج طلاقا وسلمه وهو نص فيما قلناه والله أعلم * (تنبيه)
 قال جس مانصه وفي ابن شاس النكاح موجب للنفقة بشرط التمكين والبلوغ الزوج
 واطاقة الزوجة للوط ولا يشترط في الزوجة البلوغ وقيل يلزمه الدخول والنفقة وان لم
 يحتمل اذا بلغ الوط اه فحكى في وجوب الدخول قولين وعدم الوجوب وهو المشهور هذا
 ظاهر اه منه بلفظه قلت فيما فهمه منه نظري بل كلامه يفيد انه يجب على الدخول
 والنفقة قول واحد والخلاف في كلامه منصب على وقت الجبر فعلى الاول المشهور وقته
 البلوغ وعلى الثاني المقابل وقته اطلاق الوط فتأمل والله أعلم (ثلاثة أسابيع) قول
 ز والطلب لها ان كانت ثيبا دون أيها وفيه في البكر دون توكيل الخ مقابلة الثيب بالبكر
 نحووق ح واختصار المسببية وفيه نظرا لانه يقتضي قبضه ولو كانت سفية وليس كذلك
 فالصواب ما في ابن سلون نقله عن التنبيه لابي الطاهر ابن بشير ونصه وللزوجة المطالبة به
 عند بلوغه ان كانت رشيدة وان كانت سفية وأراد وليها أب أو غيره المطالبة به فرواية
 المتقدمين أن لذلك وقال المتأخرون يجب أن لا تقع المطالبة به للعامة من تأخيرها الآن
 ثبت من طالبه به الحاجة الى ذلك وأنه حسن نظرو عليه القضاء الآن اه منه بلفظه وقول
 ز أي ضمان مال بلا تأجيل الخ هو تحريف لكلام الشيخ أحمد والذي فيه هو مانصه
 البرزلي فان طلبت ضمانه بالصدقة مدة تأجيله فلا يلزمه ذلك ونزلت ووقعت الفتوى
 بذلك ووافق ابن رشد عليه اه منه بلفظه * (تنبيه) * كلام ز صريح في أن محمل
 كلام البرزلي هو إذا لم تصدقه في العسر وأجل لاثباته لان هذا هو موضوع كلام المصنف
 وعلى هذا فالبرزلي مخالف لما في المسببية عن غير واحد من الفقهاء ولم يحك خلافه ففي
 اختصاره لابن هرون مانصه فان طلب الاب من الزوج حيلة بالنقد وقد ادعى العسر
 فقال غير واحد من الفقهاء ان الزوج يحتمل في ذلك محمل المديان الآن يثبت في ذلك
 العدم فيؤجل فيه اذا أجرى النفقة والكسوة فان عجز عن ذلك أجل ثم طلق عليه اه
 منه بلفظه ثم راجعت كلام البرزلي في أصل نوازه فوجدته موافقا لهذا ونصه وفيه أي
 نوازل ابن الحاج عن ابن حبيب اذا عسر بالصدقة ووجد النفقة عليها أجل السنة
 والسنتين فان طلبت ضمانا بالصدقة مدة تأجيله فلا يلزمه ذلك ونزلت ووقعت الفتوى
 بذلك ووافق ابن رشد عليه وان لم يجد النفقة أجل من الأشهر الى السنة اه منها بلفظها
 فكلام ز غير صحيح على كل حال والله أعلم (ثم طلق عليه) قول ز فان حكم بالطلاق
 قبل التسليم فالظاهر أنه صحيح ان أراد مع كونه من لا يرجي له شيء فإفاله ظاهر وان أراد مع
 كونه يرجي له فلا تأمل (وتقرر بوطء) قول مب فصواب ز لو قال فالدية عليه

(ثم تلوم الخ) قلت قول ز فيجزي
 مثله هنا الخ ينبغي أن يقيمه بان
 لا يكون عليها في الطول بقدر ذلك
 ضرر كما يأتي (ثم طلق عليه) قول
 ز فالظاهر انه صحيح يعني ان كان
 ممن لا يرجي له شيء والا فلا يفس بظاهر
 والله أعلم (وتقرر بوطء الخ) قول
 مب فصواب ز لو قال الخ

صغيرة أو كبيرة لا على عاقلته فيه نظر وما احتج به من نقل ح عن النوادر لا يصلح به الرد
على ز أما أولافلان قوله فالدية عليه ليس مراده انها عليه في ماله بل مراده انها عليه
في الجمله بدليل قوله متصلا به كأنه لما علم أن الدية في الخطأ على العاقلته والخلاف الذي
ذكره بين رواية ابن القاسم وقول ابن الماجشون وانما هو في الكبيرة فعلى رواية ابن
القاسم يجب فيها الدية على العاقلته وابن الماجشون يقول بسقوطها بالكلية مع اتفاقهما
على أنها في الصغيرة على العاقلته فتأمله وأما ثانياً فعلى تسليم ان كلام النوادر يفيد ما ذكره
صريحاً تسليماً جديلاً فالصواب ما قاله ز لان المدونة صرحت بما قاله ز في الكبيرة أى
التي يوطأ مثلها وسلم ذلك الأئمة وصرح شراحها بأن الصغيرة التي لا يوطأ مثلها كذلك
ففيها في كتاب الحدود في الزنا مانصه ومن دخل بزوجه البكر فأفاضها ومثلها يوطأ فأتت
من جماعة فان علم أنها ماتت من جماعة فديتها على عاقلته وان لم تمت فعليه ما شأنها
بالاجتهاد وتبقى له زوجة ان شاء طلق أو أمسك فان بلغ الاجتهاد في ذلك ثلث الدية فأكثر
كان على العاقلته وقد جعل فيه بعض الفقهاء ثلث الدية على عاقلته ونحوها حية الجائفة اه
منها بلقطها قال أبو الحسن مانصه الا فاضة خلط مخرج البول ومخرج الولد حتى يصير
شيئاً واحداً قال أفاض بفيض افاضة فهو من قوله أفضى بفضى أفاض وانظر قوله
ومثلها يوطأ فانما قصد الوجه المشكل الذي يتوهم معه أن لاشئ عليه وأما لو كان لا يوطأ
مثلها فن باب آخرى وقوله فان علم أى فان وقوله فعليه ما شأنها بالاجتهاد في ماله عبد الحق
ومعناه انها تقوم لو كانت بفير ذلك الشين وتقوم بذلك الشين فان كان النقصان الربع
أخذت ربع الدية أو الخمس فحسب الدية نسكت اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن
ناجي مانصه أبو ابراهيم بنه على الوجه المشكل الذي يتوهم معه أن لاشئ عليه كما قاله عبد
المالك كالجام والبيطار ولو كان مثلها لا يوطأ فأحرى ثم قال عبد الحق في نسكت انما قال
تبقى زوجة لثلاثيتوهم انها مثله فنطلق عليه اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن يونس
في كتاب الرجم والزنا مانصه قال مالك ومن دخل بزوجه البكر فأفاضها ومثلها يوطأ
فأتت من جماعة فان علم أنها ماتت من جماعة فديتها على عاقلته وان لم تمت فعليه ما شأنها
بالاجتهاد وتبقى له زوجة ان شاء طلق أو أمسك فان بلغ الاجتهاد في ذلك ثلث الدية فأكثر
كان على العاقلته وقد جعل فيه بعض الفقهاء ثلث الدية على عاقلته وجعلوا ذلك بمنزلة
الجائفة اه منه بلقطه وقال اللغمي في كتاب الحدود في الرجم مانصه قال مالك في الرجل
يأتى امرأته فتموت من جماعة انه ان علم ذلك كانت ديتها على العاقلته وقال في المجموعة فحين
دخل بيكر الى الصغر فعنف في وطئها فلم تقم الا يسيراً فأتت ان علم أنها ماتت من ذلك فعليه
الدية وليخبر أهلها ويكفر وقال عبد الملك ان كان في المحل للوطء فلا شئ عليه كالجام
والبيطار ثم ذكر تفصيلاً من عند نفسه ثم قال وقال ابن القاسم في الذي يأتى امرأته
فينفضها عليه ما شأنها وان بلغ ثلث الدية كان على العاقلته وان كان دون ذلك كان في ماله
وقد جعل بعض الفقهاء في ذلك ثلث الدية وجهه لموا ذلك بمنزلة الجائفة وقال يحنون لاشئ
عليه وقال ابن القاسم أيضاً اذا بلغ بها الحال حتى لا تحبس بولها وحتى لا ينتفع بها فأرى

فيه نظر وما احتج به من نقل ح
لا حجة له فيه لان قوله فعليه ديتها
معناه في الجمله بدليل قوله كأنه لما
معلوم أن الخطأ على العاقلته والخلاف
الذي ذكره انما هو في الكبيرة فعلى
رواية ابن القاسم يجب فيها الدية
على العاقلته وعلى قول ابن الماجشون
تسقط بالكلية مع اتفاقهما على
انها في الصغيرة على العاقلته فتأمله
على انه لو سلم ان كلام النوادر صريح
فيما ذكره فالصواب ما في ز لان
المدونة صرحت بما فيه في الكبيرة
أى التي يوطأ مثلها وسلم ذلك الأئمة
وصرح شراحها بأن الصغيرة كذلك
انظر الاصل الخ وقول ز واختاره
اللغمي الخ ما مثله في ضيق لكن
مالا بن عرفة هو الصواب لانه الذي
يفيده كلام اللغمي في تبصرته وقول
ابن عرفة الاول لسماع عيسى الخ
صوابه لسماع يحنون انظر الاصل

عليه الدية كلمة اه منها بلفظها وبذلك كله تعلم ما في كلام مب والله الموفق ﴿تنبيه﴾
 ظاهر قول المدونة وان لم تمت الخ أنهم من كلام مالك وهو ظاهر نقل ابن يونس عنها أيضا
 وقد صرح اللخمي بعزوه لابن القاسم ونسبه على هذا ابن ناجي أيضا في شرح المدونة وقول
 مب فيه نظير بل الذي اختاره اللخمي قول آخر الخ مثل ما لز في ضريح ونصه ومال أصبغ
 الى عدم التكميل واستحسنه اللخمي وعليه فيكون عليه أرش البكارة اه منه بلفظه
 لكن ما لابن عرفة هو الصواب لانه الذي يفيد كلام اللخمي في تبصرته قال في كتاب ارخاء
 الستور مانصه وان أصابها باصبعه وكانت ثيبا لم تستحق به صداقا واختلف في البكر ذهب
 عذرتها باصبعه فقال ابن القاسم في كتاب محمد يكمل لها الصداق لانه فعله على وجه
 الاقتضا ولها على الاجنبي في ذلك ما شأنه او قال أصبغ في الزوج عليه ما شأنه وهو
 أحسن لان فاعل ذلك يفعله سبب التوصل للاستمتاع عند الجز ليس أن يحتسب به اصابة
 الأن يرى أنها لا تتزوج بعد ذلك إلا بما تتزوج به الثيب فيكمل لها الصداق اه منه بلفظه
 وقول ز والظاهر عدم أدب الزوج في هذا كانه لم يقف على نص في ذلك مع أنه نص
 عليه في النوادر ونقله أبو الحسن عقب ما قدمناه عنه ونقله ح أيضا هنا والله أعلم
 ﴿تنبيهان* الاول﴾ سلم مب نسبة ابن عرفة المسئلة لسماع عيسى مع أن ح قال
 مانصه ونسب ابن عرفة المسئلة لسماع عيسى وليست فيه اه منه يعني وانما هي في
 سماع سخنون كما ذكره قبل ﴿الثاني﴾ قال أبو الحسن بعد كلامه المتقدم مانصه واختلف
 فممن اقتض امرأه باصبعه فقال في سماع سخنون من كتاب النكاح لاشئ عليه ولا يجب
 عليه صداق وفي سماع أصبغ عليه الصداق اه منه بلفظه وفيه مخالفة لما في ح
 وابن عرفة وغيرهما فتأمل له ليظهر لك وجه المخالفة (وموت واحد واقامة سنة) ظاهر
 كلام المصنف أن سبب التكميل منحصر في الثلاثة وفي الدرر المكنونة من جواب
 لاي على الحلبي بعد أن نقل عن سماع ابن القاسم من كتاب الاعان ان مالك قال فيمن دخل
 بأمرأة ثم طلقها فادعى أنه لم يمسها وصدقته وظهر بها اجل فادعت أنه منه وأقر بذلك أنه
 يكمل لها الصداق ويلحق به الولد وله الرجعة وأن ابن رشد قال هذه مسئلة صحيحة بينة
 المعنى وأن ابن المواز قال اذا مات الزوج وقد طلق امرأته قبل البناء فظهر بها اجل وزعمت
 أنه منه الصواب أن يكون لها صداقها كاملا والميراث ان مات قبل انقضاء العدة للحقوق
 الولد ونحوه في المدينة من رواية زياد بن جعفر وفي النوادر نحوه مانصه وقد ألزم الزوج
 الصداق كاملا مهما أقر أن الولد منه وفرض المسئلة أنهم ما تقرر على نفي الوطء فلا موجب
 لتكميل الصداق الا لحق الولد والله أعلم اه منها بلفظها ﴿قلت﴾ وظاهر ذلك كله كانت
 ثيبا أو بكر الكن قال في الدرر بعد هذا مانصه وأجاب العبدوسي عما نصه قال بعض
 القاسمين انها تخرج على الخلاف الواقع بين ابن القاسم وغيره فممن اقتض امرأته
 باصبعه ووجوب الصداق في هذه أقوى لوجه يطول ذكرها والقياس صحيح لتوفر شروطه
 والله أعلم اه منها بلفظها وهذا يدل على أن محل التكميل اذا كانت بكر أو وجهه اذ
 ذلك ظاهر لان خروج الولد يستلزم ازالة البكارة فتأمل والله أعلم وقول ز ويستثنى من

وقول ز والظاهر عدم أدب
 الزوج الخ ما استظهره نقله ح
 هنا عن ابن عرفة عن النوادر نقله
 أبو الحسن أيضا وقول ز ويستثنى
 من

المصنف عيوب الزوجين الخ اعترضه قوج وكلام مب يوههم أن فقه ز مسلم لانه انما اعترض قوله وان كان غير مرضي الخ وليس كذلك بل الفقه غير صحيح والتعليل مرضي وهو حجة على ز لاله ﴿ قلت لان تلذذ غير البالغ كلاتلذذ بل وطؤه غير معتبر فكيف باقا صته السنة وقد تقدم لنا أن (١٠) قوله ولها الصداق بعد ما انما هو في البالغ والله أعلم * (تفة) * يرا في أسباب

تكميل الصداق لحق الولد كما اذا طلقها وتصادقا على عدم الوطء ثم ظهر بها جل وادعت انه منه وأقر به ومات انظر الاصل (وصدقت الخ) قول ز وقف النصف الآخر الخ ظاهر انه يوقف عند أمين وهو أيضا ظاهر قول التحفة يحلف مطلوب وحق وقفا

الى مصر خصمه مكلفا وهو خلاف ظاهر ابن عرفة وقول المصنف في الشهادات وحلف مطلوب ليرك بيده لان الشاهد العرفي هنا كالحقيقي هناك كما هو صريح ابن رشد وسلمه ابن عرفة انظر نصه في الاصل ﴿ قلت والظاهر الاول حيث يخفى مظهره أو فلسه والثاني حيث لا يخفى ذلك والله أعلم وقول ز وقيل لاتصدق الخ قائله اللغمي لكن انما قاله في مع لوم الصلاح فقط اذا علم بحبيضا خلاف ما يوههم ز فتأمل ابن عرفة وفيها تصديق بالخلوة ولو كانت محرمة أو حائضا أو في نهار رمضان اذا كانت خلوة بناء اللغمي يريد في غير الصالح المعروف بالخير ان أقرت بعلمه حبيضا قبل ذلك اه وما قاله اللغمي ظاهر وان جعلوه مقابلا (وان أقربه الخ) تبسج المصنف في هذا ابن رشد كما في ويغنيوه انه قول مصنون واقتصار

كلام المصنف عيوب الزوجين غير صحيح وقد اعترضه قوج وشيخنا ج والعجب من مب رحمه الله فان كلامه يوههم أن كلام المدونة يشهد لز لقوله انظر كيف لا يكون مرضي الخ فانه سلم ما قاله ز من أن تعليل المدونة يشهد لصحة الاستثناء الذي ذكره وانما اعترض عليه كون تعليلها غير مرضي وليس كذلك بل التعليل مرضي وهو حجة على ز لاله فتأمل (وصدقت في خلوة الاهتداء) قول ز حلف الزوج ليرد دعواها وغرم النصف فقط وليس له تعليلها اذا بلغت ذكره ح أجحف في اختصار كلام ح فانزل قوله وليس له تعليلها في غير محله ابن عرفة وعلى قبول قولها ان كانت صغيرة قال ابن رشد حلف الزوج وأدى نصف المهر الى أن تبلغ فتخلف وتأخذ النصف الثاني فان نكحت لم يحلف الزوج ثانية وان نكل أو لا غرم كل المهر ولا عين له عليها ان بلغت كصغير فام له شاهد بحقه اه منه بلفظه وقول ز وقف النصف الآخر ليوغها الخ ظاهره أنه يؤخذ منه ويجعل على يد أمين وظاهر ما تقدم عن ابن عرفة بخالفه أيضا قول المصنف في الشهادات وحلف مطلوب ليرك بيده لان الشاهد العرفي هنا كالحقيقي هناك كما هو صريح كلام ابن رشد المارآ تفنا وسلمه ابن عرفة ثم يجري على قول التحفة يحلف مطلوب وحق وقفا * الى مصر خصمه مكلفا

فتأمل (وان يمنع شرعي) قول ز وقيل لاتصدق الاعلى من يليق به ذلك فيه نظر لان كلامه يوههم أن من جهل حاله أو ظهر عليه وسم الخير كن علم صلاحه على هذا القول ويوههم انها عليه لا يقبل قولها وان لم تعترف بعلمه بحبيضا قبل مسها وليس كذلك فيهما ابن عرفة وفيها تصديق بالخلوة ولو كانت محرمة أو حائضا أو في نهار رمضان اذا كانت خلوة بناء اللغمي يريد في غير الصالح المعروف بالخير ان أقرت بعلمه حبيضا قبل ذلك اه منه بلفظه وما قاله اللغمي ظاهر وان جعلوه مقابلا فتأمل وان أقربه فتأمل وان أقربه فقط أخذ ان كانت سفية قول مب على ما نقله في ضج عن ابن راشد الخ نص ضج ابن راشد ولو كانت سفية لم يقبل قولها ووجب لها صداقها وقاله ابن محرز في خلوة الزبارة وأشار الى أنه لا يختلف فيه وذلك في خلوة البناء كدوا ووجب اه خليل وفيه نظر وليس في كلام ابن محرز ما يقتضي الاتفاق وقد حكى اللغمي وغيره في البكر قولين أحدهما أنها كالتيب وهي بالخيار أو وليها في أخذه والثاني لطرف لا خيار لها وعلى وليها قبض ذلك اللغمي وهو أحسن اذا كانت خلوة بناء وان كانت خلوة زيارة لم تأخذ هذه الا أن تصدقه وحكي ابن عبد السلام في الامسة والسفية القولين اه منه بلفظه فاعتمد هنا كلام ابن راشد مع اختيار اللغمي ﴿ قلت ويقويه أيضا أنه قول مصنون أيضا واقتصار ابن رشد عليه في المقدمات ونصها وسواء كانت الزوجة بكرة أو ثيبا يتيمة أو ذات آب حرة أو مملوكة مسلمة أو نصرانية كبيرة أو صغيرة اذا كانت بلغت

ابن رشد عليه في المقدمات انظر الاصل (أو بما لا يملك الخ) ﴿ قلت لو قال أو بما لا يباع لأجابه (تنبه) * في مبلغا ح هنا ما نصه فرع قال في رسم الطلاق من سماع أشهب من كتاب النكاح وسئل عن يكسب مالا حراما فيزوج به أتخاف ان يكون ذلك مضارعا للزنا فقال والله اني لا أخاف لكن لا أقوله ابن رشد وجهه اشفاق مالك ان يكون جعله مضارعا للزنا هو أن الله

تعالى انما اباح الفرج بنكاح أو ملك عيّن وقال صلى الله عليه وسلم لا نكاح (١١) الأولى وصادق فنفى ان يكون نكاحاً جازاً

الاعلى هذه الصنة والمتزوج على حرام لم يتزوج بصادق اذ ليس المال الحرام عماله فاذا وطئ فيه فقد وطئ فراجبا غير ملك عيّن ولا نكاح اباحه الشرع اه وقال في الفائق مانصه قال في البيان اذ ان وجهها بمال حرام قال مالك أخاف أن يكون زنا لان الله تعالى يقول أن تنكحوا باموالكم محصنين غير مسافحين وهذا ليس له مال ولكني لا أقول بذلك اذ وفي تكميل غ مانصه وقال مالك في سماع أشهب من اكسب مالا حراما فتزوج به أخاف والله انه مضارع للزنا ولا أقوله اه (أوبعضه لا أجل مجهول) قول ز أو اخقل دخوله ماعليه الخ هو تكرار مع مقابلة (أولم يقيد الاجل) قول م م امان كان ذلك بعنله الخ نحوه لابن الناطم والشيخ ميارة وتعبه أبو علي بانه خلاف المشهور والمعول به وجاب على ذلك كلام المتبسطي والفشتاني والفائق وغيرهم واعترض قياسهم ذلك على بيع الخيار فانظره وكذا أبو حفص الفامي في شرح التخصة جعل ما في نوازل ابن الحاج مقابلا لما نظره المتبسطي وقال به العمل فانظره * (تنبيه) * قال أبو علي في حاشية التخصة بعد أن قال مانصه وتبين ان هذا الكلى اذا ترك قدر الاجل فيه قصد افلا اشكال في فسحه وكذلك غفله أو نسيانا على المذهب وما به العمل وسواء في الجميع تقرر عرف للكوالى أم لا غير أنه اذا تقرر عرف للكوالى تقرر الاقوت لصادق على صدق فهو هذا الانخير الدخول عليه ولا يفسخ النكاح به بعد وقوعه ويرجع فيه للعرف بمسئله البيع وأمان وقع دخول فيه فلا يفسخ في الجميع على المذهب اه منه بلفظه وتأمله فانه غير سديد لان قوله فهو هذا الانخير الدخول عليه يقتضى أن موضوعه أنه مع القصد اذ لا يقال ذلك الا فيه لافى الغفلة والنسيان مع أنه قد جزم أو لا بالفسخ مع القصد مطلقا وهو متعين لان ابن الحاج ومن وافقه يوافقون على الفسخ مطلقا مع القصد وان أجل كلامه على الغفلة والنسيان فلامعنى لقوله لا انخير الدخول عليه الخ ومع ذلك فهو رجوع لما قاله ابن الحاج ومن وافقه مع اعترافه بأنه خلاف المشهور والمعول به فتأمل فانه قلنا لان رجوعه لذلك لانه شرط شرط خاصا في مختاره وهو قوله تقرر الاقوت لصادق على صدق قلنا هذا هو عين ما لابن الحاج ومن وافقه لانه قدر زائد عليه لقولهم ويضرب له من الاجل بحسب عرف البلد في الكوالى قياسا على بيع الخيار فتأمل به بانصاف وقول م م قال أبو الحسن اذا اتفق هذا في زماننا فالنكاح فاسد الخ فيه أمران أحدهما أن ظاهر كلام أبي الحسن الاطلاق وهو لم يقيد به بالقصد كما قيد كلام المصنف اعتمادا على كلام ابن الحاج مع أنه اذا صح النكاح مع الغفلة والنسيان في مسئلة ابن الحاج ففي مسئلة أبي الحسن أخرى تأمله بين لك وجهه ثانياً ما أن قوله وانظر الفائق يقتضى أن صاحب الفائق سلم كلام أبي الحسن وليس كذلك بل قال عقبه مانصه قيل قول أبي الحسن انما يجزى على ما قال ابن مغيث عن بعضهم اذا كان أجل الكوالى متعارفا عند قوم فتزوج على نقد وكلئى ولم يضرب له أجلا فانهم ما يحملان على العرف ويكون النكاح صحيحا وأما على المشهور من أنه لا يراعى العرف ويكون النكاح فاسدا فالجارى عليه صحة النكاح ويحكم بالحلول ولا يعتبر العرف اذ لا يفسر

مبلغا وطأ مثله لا يجب لها الصداق الا يدعى المسيس فان أقوت أنه لم يسها جاز عليها قولها ولم يكن لها الا نصف الصداق لأن يقر الزوج بالمصايب وتكره هي وهي أمسة أو مولى عليها فان مطر فلو سجنونا قال لا يقبل قولها في طرحه نصف الصداق وللولى أو السيد ان يأخذ ذلك منه لا قرار به اه منها بلفظه (أوبعضه لا أجل مجهول) قول ز أو اخقل دخوله ماعليه وعدمه حيث جرت عادته به ظاهر كلامه أن هذا قسم ثالث مغاير للقسمين قبله وليس كذلك بل هو عين الثاني منهم ما فتأمل (أولم يقيد الاجل) قول م م امان كان للنسيان أو غفله فالنكاح صحيح تبع فيه ق كما قال ونحوه لابن الناطم والشيخ ميارة وقد تعقب ذلك أبو علي بزحل بان هذا التقيد خلاف المشهور والمعول به وجاب على ذلك كلام المتبسطي والفشتاني والفائق وغيرهم واعترض قياسهم ذلك على بيع الخيار فانظره وكذا أبو حفص الفامي في شرح التخصة جعل ما في نوازل ابن الحاج مقابلا لما نظره المتبسطي وقال به العمل فانظره * (تنبيه) * قال أبو علي في حاشية التخصة بعد أن قال مانصه وتبين ان هذا الكلى اذا ترك قدر الاجل فيه قصد افلا اشكال في فسحه وكذلك غفله أو نسيانا على المذهب وما به العمل وسواء في الجميع تقرر عرف للكوالى أم لا غير أنه اذا تقرر عرف للكوالى تقرر الاقوت لصادق على صدق فهو هذا الانخير الدخول عليه ولا يفسخ النكاح به بعد وقوعه ويرجع فيه للعرف بمسئله البيع وأمان وقع دخول فيه فلا يفسخ في الجميع على المذهب اه منه بلفظه وتأمله فانه غير سديد لان قوله فهو هذا الانخير الدخول عليه يقتضى أن موضوعه أنه مع القصد اذ لا يقال ذلك الا فيه لافى الغفلة والنسيان مع أنه قد جزم أو لا بالفسخ مع القصد مطلقا وهو متعين لان ابن الحاج ومن وافقه يوافقون على الفسخ مطلقا مع القصد وان أجل كلامه على الغفلة والنسيان فلامعنى لقوله لا انخير الدخول عليه الخ ومع ذلك فهو رجوع لما قاله ابن الحاج ومن وافقه مع اعترافه بأنه خلاف المشهور والمعول به فتأمل فانه قلنا لان رجوعه لذلك لانه شرط شرط خاصا في مختاره وهو قوله تقرر الاقوت لصادق على صدق قلنا هذا هو عين ما لابن الحاج ومن وافقه لانه قدر زائد عليه لقولهم ويضرب له من الاجل بحسب عرف البلد في الكوالى قياسا على بيع الخيار فتأمل به بانصاف وقول م م قال أبو الحسن اذا اتفق هذا في زماننا فالنكاح فاسد الخ فيه أمران أحدهما أن ظاهر كلام أبي الحسن الاطلاق وهو لم يقيد به بالقصد كما قيد كلام المصنف اعتمادا على كلام ابن الحاج مع أنه اذا صح النكاح مع الغفلة والنسيان في مسئلة ابن الحاج ففي مسئلة أبي الحسن أخرى تأمله بين لك وجهه ثانياً ما أن قوله وانظر الفائق يقتضى أن صاحب الفائق سلم كلام أبي الحسن وليس كذلك بل قال عقبه مانصه قيل قول أبي الحسن انما يجزى على ما قال ابن مغيث عن بعضهم اذا كان أجل الكوالى متعارفا عند قوم فتزوج على نقد وكلئى ولم يضرب له أجلا فانهم ما يحملان على العرف ويكون النكاح صحيحا وأما على المشهور من أنه لا يراعى العرف ويكون النكاح فاسدا فالجارى عليه صحة النكاح ويحكم بالحلول ولا يعتبر العرف اذ لا يفسر

لا يناسب ما قدمه لانه اذا صح النكاح مع الغفلة والنسيان في مسئلة ابن الحاج ففي مسئلة أبي الحسن أخرى وقول م م وانظر الفائق أي فانه لم يسلم ما قاله أبو الحسن انظر الاصل

(كخراسان الخ) ضبطه القسطلاني في باب الحج أشهر معلومات بضم الخاء واطلاق صاحب القاموس فيه لعله انكالا على الشهرة والله أعلم وما للجيزي ومن تبعه غفلة عظيمة حتى عن كلام المصنف في البيوع (وضمته الخ) قول مب بل القبض كاف الخ فيه نظرا لان مراد المصنف هنا الضمان بالفعل أي وجوب الغرم ولا شك انه مسبب عن القوات اذ لو لم يفت لاحذه الزوج بعينه ومراده في البيوع مجرد التعلق بالذمة فلذا عبر بالانتقال فكلامه في الموضوعين حسن جدا والله أعلم (وجاز من الاب الخ) ما استظهره مب من قول ابن محرر وهو الصواب لان المكارمة في نكاح التفويض أجلى منها في نكاح التسمية فهو أولى بالمنع ويشهد له ما في التنبيهات مع ان مسئلة العتبية التي أخذ منها ابن رشد الجواز في التفويض قال اللغوي انها خلاف القياس انظر نصه ونص التنبيهات في الاصل (أو تزوج ١٣) عليها الخ قلنا قال غ في تكميله مانصه نادرة مما نقل الجاديري عن الشيخ

مأبهمه المتعاقدان وهو خلاف قول الشيخ أبي الحسن في المسئلة ٥١ منه بلفظه (كخراسان من الاندلس) اعتراض مب على الجيزي ومن تبعه صواب وان سكنت عنه تو وما قاله الجيزي ومن تبعه غفلة عظيمة حتى عن كلام المصنف في البيوع (قائده) ظاهر كلام القاموس أن خراسان بفتح الخاء لا طلاقة فيه ونصه خراسان بلاد والنسبة خراساني وخراسي وخرسي وخراسي ٥١ منه بلفظه لكن صرح العلامة القسطلاني في باب الحج أشهر معلومات من كتاب الحج من شرحه للجيزي بانه بضم الخاء فلعل صاحب القاموس أطلق انكالا على الشهرة والله أعلم (وضمته بالقبض ان فات) قول مب عن طفي بل القبض كاف في الضمان والقوات مرتب عليه فيه نظرا لان مراد المصنف هنا الضمان بالفعل وهو وجوب الغرم عليه ولا شك انه مسبب عن القوات اذ لو لم يفت لاحذه الزوج بعينه وليس مراده مجرد التعلق بالذمة كما قصد في البيوع فعبر عنه بالانتقال فكلامه في الموضوعين حسن جدا وذلك ظاهر بأدنى تأمل والله أعلم (وجاز من الاب في التفويض) اعتمد المصنف هنا كلام ابن رشد مع أنه في ضيق اختار ما لابن محرر وقد استظهر مب ما في ضيق قلنا وهو الصواب ويشهد له ما في التنبيهات أول كتاب النكاح الثاني ونصها قال مالك لا يجتمع في صفقة واحدة نكاح ويسع وكأنه جعل هذه العلة في المسئلة وقد فسرها أئمتنا رحمهم الله بتنافر العقدين وتضادهما ما يكون أحدهما مبنيا على المشاحة والمكايسة والاخر مبنى على المكارمة والمساححة فعلى هذا لا يتألى سمي لكل واحد منهما معاوضا أم لا ٥١ محل الحاجة فتمت بانها لا تخاف ولا خفاء أن المكارمة والمساححة في نكاح التفويض أجلى منها في كتاب التسمية فهو أولى بالمنع مع أن مسئلة العتبية التي أخذ منها ابن رشد الجواز في التفويض قد قال اللغوي انها خلاف القياس ونصه وقال ابن القاسم في العتبية فيمن تزوج امرأة على ان أعطاها أبوها دارا جازا

أبي موسى بن علال قال اشترى رجل جارية فاشترى امرأته عبدا فقال لها ما هذا قالت الجارية فباع الجارية فباع الجارية ٥١ (كلمة الالة فيه) قلنا في تكميل غ مانصه الباجي عن ابن الجلاب لأحب الاعراق في كثرة حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عين المرأة تسهيل أمرها وقلة صداقها قالت عائشة وأنا أقول من عندي من شؤمها تسيرا أمرها وكثرة صداقها أخرجه الحفاظان الحاصكم وابن حبان واللفظه وذكر الحاكم أنه على شرط مسلم ٥١ وقال تو كره ابن القاسم الدخول بالهدية لأنها ليست من الصداق ٥١ نقله ح يعني عند قوله والافهام منع نفسها بالغ في انكار ذلك والتحذير فيه الشيخ زروق في النصيحة قائلا انه يشبه الزنا وقد تالا كثير من الناس عليه

٥١ ونص النصيحة ولا يعطيه شيئا عند تمكينها منه وهو صورة الزنا لاسيما ان اضيف الى ذلك اعطائني فكذلك آخر عند ذلك التمكن ذكر ذلك ابن الحاج في مدخله فان ذلك شبيه بالزنا وكان يعرف عند بعض أهل المغرب بحل السر او يل ٥١ وقال ابن عريون ومن البدع المحرمة أن يدفع العروس لعرسه شيئا من الدراهم لكي تحل سراويلها قال في المدخل وليحذر من هذه البدعة التي يفعلها بعضهم وهي فيجعة مستهجنة وهي ان الزوجة اذا جاءت الى الفراش تأخذ شيئا يعطيه لها زوجها في الغالب غير نفقة ما يحسب حله وحالها الحق الفراش على ما يرعاهن وهذا منكرين وقد وقع بمدينة فاس انهم أخذوا ان الرجل اذا دخل على زوجته يعطى فضة عند حل السر او يل فبلغ ذلك الى العلماء فقالوا هو شبيه بالزنا فعوه وهذا ما كان في أول ليلة فما يالآ به في كل ليلة ٥١ فتقوله فبالآ به في كل ليلة هو معنى الاحروية التي أشار لها في النصيحة بقوله لاسيما الخ والله أعلم (والاجل) قلنا أي في جميع الصداق اتفاقا وأما في بعض فكرهه مالك أيضا وأجاز ابن القاسم انظر ضيق وفي القوانين لابن جزي يستحب

فكذلك اذا قال تزوجها بهذه الدار تكون صدقها أو اعانة في تزويجها ذلك جائز وان
قال تزوج ابنتي بخمسين ديناراً على أن أعطيك هذه الدار لم يجوز وكان ذلك نكاحاً ويصحا
والفرق بين السؤالين أنه في المسئلة الأولى ملك العطية قبل النكاح ثم يتزوجها في ثاني
حال بما يترضاها عليه وفي المسئلة الثانية انعقد الجميع عقد واحد والقياس أنهم ما سوا
لان العطية اذا تقدمت ليتزوج فلم يتزوج ارتفعها منه فصار كالعقد الواحد اهـ منه
بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وهو ظاهر والله أعلم (فختلف هي ان حلف الزوج)
قول مب واعترضه طي بأنه محتمل وأنها صحيحة بالمعنى الذي قاله ز تأمله الظاهر
أنه سبق قلم منه رحمه الله لأميرين أحدهما أنه سلم ما قاله ز وهو غير صحيح بالبدية لان
حاصل كلام ز أن الزوج يحلف أنه ما أقره الا بالثبوت فيحلف الوكيل أنه ما مور بالثبوت
فان نكل حلفت الزوجة أن أصل النكاح بالثبوت لأن الزوج أمر الرسول بالثبوت وكيف
يعقل أن تحلف الزوجة أن أصل النكاح انعقد بالثبوت ليغرم لها الوكيل وهو معترف
بذلك وبأن الزوج بذلك أمره وقد حلفه على ذلك هذا مما لا معنى له أصلاً ثانيهما
أنه جعل ما قاله طي عين ما قاله ز وليس كذلك بل مراد طي أنه ان نكل
الوكيل فختلف هي أنه تعدي بدليل استدلاله بكلام ابن يونس فتأمل به بالانصاف (تنبيه)
هذا الذي قاله طي وان كان صحيحاً في نفسه لا يندفع به اعتراض غ لان ظاهر كلام
المصنف أن الغرم يتوقف على حلفها أنه تعدي في العقد بالثبوت حقيقة عليه الدعوى بذلك
أم لا وليس كذلك بل محل ذلك اذا حلفت والا فيغرم بمجرد النكول الآن يجب عنه بأنه
اتكل على شهرة أن يمين التهمة يوجب النكول عنها بمجرد الغرم والله أعلم (وفي تحليف
الزوج له ان نكل الخ) قول مب هذا البناء معكوس الخ ما نسب ز للجواهر كذلك
رأيت فيها ومثله لابن بشر قال ابن عرفة بعد أن ذكر القولين ما نصه قلت سبب الخلاف في
عدم توجه الحلف على الوكيل الخلاف في وجوب حلف الزوج على عدم علمه بالعداء
وعدمه وتال ابن بشر بسببه هل يمين الزوج على تصحيح قوله فقط أو عليه وعلى ابطال قول
الرسول فعلى الاول بعدم مقر فلا يحلف الرسول وعلى الثاني يحلف الرسول ويلتفت في هذا
لكون النكول كالقرار فلا يحلف الرسول أولاً فيحلف قلت في هذا الاجراء انظر لان الحلف
على مجرد الدعوى دون شاهدين ولا دليل ولا نكول المدعى عليه أصول المذهب تأباه
وكون النكول اقراراً لا يعرف الا في يمين التهمة اهـ منه بلفظه قلت وما جزم به ابن عرفة
في سبب الخلاف هو الظاهر وقد سبقته اليه التعمي فانه قال بعد ذكر الخلاف ما نصه الشيخ
رحمه الله أما يمينه قبيل الدخول فأنما يحلف أنه ما أمره بما يتبين لا غير ويختلف في صدقة
يمينه بعد الدخول فقال ابن القاسم في كتاب محمد يحلف أنه ما أمره بالجماعة ولا علم بما
اقتات عليه الا بعد الدخول فعلى هذا يصح أن يقال لا يضر الرسول اقراره بالعداء لما كان
على الزوج أن يحلف أنه لم يبع لم قبل الدخول فاذا نكل سقط عنه المقال عن الرسول لان
يمين الزوج يمين تهمة فلا ترجع ويصح ان يقال لا يحلف أنه ما علم لانها يمين تهمة ولا علم عند
الزوجة بعلمه ولا تدعى أنه بلغها ذلك عنه اهـ محل الحاجة منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً

الجمع بين النقد والكالى وثمة - مديم
ربع دينار قبيل الدخول اهـ (ان
تعدي الخ) قول مب وانما صحيحة
بالعنى الخ يقتضى صحة ما لز
وفيه نظر ظاهر اذ كيف يعقل ان
تخاف أنه بالعين ليغرم لها الوكيل
وهو معترف بذلك وبأن الزوج
بذلك أمره على أن ما لطفي ليس
هو عين ما لز لان مراد طي أنه
ان نكل الوكيل فختلف هي أنه
تعدي بدليل استدلاله بكلام ابن
يونس فتأمل به قلت فلو قال ز
فختلف هي ان الوكيل تعدي الخ
أى ان حقت عليه الدعوى والا
غرم بمجرد نكوله كما هو معلوم لو افق
ما لطفي فتأمل به والله أعلم (قولان)
قول ز كفى الجواهر الخ هو
كذلك فيها ومثله لابن بشر قال ابن
عرفة سبب الخلاف في عدم توجه
الحلف على الوكيل الخلاف في
وجوب حلف الزوج على عدم
علمه بالعداء وعدمه ثم ذكر عن ابن
بشر مثل ما في خش ثم قال قلت
في هذا الاجراء انظر لان الحلف على
مجرد الدعوى دون شاهدين
ولا دليل ولا نكول المدعى عليه
أصول المذهب تأباه وكون النكول
اقراراً لا يعرف الا في يمين التهمة

وقبله وهو يفيد أن الراجح هو قول محمد دلالة الجارية على المنصوص لابن القاسم وقول
أصبح انما هو جارية على غير منصوص فتأمله وكلام ابن يونس يفيد أن ما عراه اللغمي لابن
القاسم متفق عليه فانه قال بعد ذكره قول أصبح مانصة قال ابن المواز هـ ذا غلط لا يعين
للزواج على الرسول اذ لو أقر بالتعدي لم يكن يضمن عين الزوج فلما ترك العين فقد ألزم ذلك
نفسه يريد محمد أنه لا يضمن عين الزوج أنه ما علم بما زاد الا بعد البناء فاذا انكحل عن ذلك لزمه
الغرم فلذلك لم يكن له على الرسول عين اه منه بلفظه فانظر احتجاج ابن المواز على تغليب
أصبح بقوله اذ لو أقر بالتعدي الخ وتسليم ابن يونس ذلك وتوضيحه بما ذكره ومعلوم أنه
لا يحتاج الى تحقق عليه أو بما يسلمه الخصم والله أعلم (وان لم يدخل ورضي أحدهما لزم
الآخر) ظاهره أن ذلك يلزم مطلقا ولم أر أحدا ممن تكلم عليه قيد بشئ ولكن لا يضمن
تقييده في ابن يونس مانصة قال ابن القاسم وإذا أنكر الآخر ما تزوجه به ثم أقر ورضي بعد
ذلك فان كان انكاره ردا وفسخا لفعله فلا يجوز أن يجيزه قرب أو بعد الانسكاح جديد وان
لم يكن على الرمد مثل أن يقول أكثرتم على وما أحب هذا وما أراي أرضى وشبه هذا فلا
بأس ان يجيز ان قرب وان طال الامر ولا يعلم منه رضا ولا خط فلا يجوز إلا أن ياتنفا
نكاحا جديدا حيث لم يجزه حين علم ولا نكاحا لا يتوارثان وأما ما قرب فيستوارثان استحسانا
قال وتحرم على آباءه وأبائهن الشجر كذلك أو رضيه وقاله أصبح وذلك كله ما لم يدخل
وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه وقول ز أورضيت هي
بالالف لزمه ظاهره الاطلاق وهو ظاهر المصنف والمدونة وقيد اللغمي بما إذا كان عين له
الزوجة أو وزوجه عن تشبهه أن تكون من مناهجه والا فلا يلزمه ذلك وعلمه بقوله مانصة
لانه يقول مثل هذه المرأة تطلبني بلوازم مثلها وفي ذلك ضرر على فقد تكون ذات يسار
وشرف وقدر وليس نفقتها كنفقة غيرها اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال
عقبه مانصة قلت ظاهر قولها أن ترضى المرأة بأب فيثبت النكاح عدم التفصيل فيها
وهو الاظهر لان اسقاطها يوجب كون مهرها الباقي اه منه بلفظه قلت الاظهر ما قاله
اللغمي وما لابن عرفة رحمه الله تحامل وتعليله بقوله لان اسقاطها يوجب كون مهرها الباقي
لا يلزم اللغمي لانه لم يعمل النفقة قائم تابعة للصادق بل علها بأنها تابعة لحالها من الشرف
وما ذكره وذلك ثابت لها بعد اسقاطها الا ان يسبق المصنف في باب النفقة على قدر
وسعه وحالها وهذا ابن عرفة نفسه لم يذكر قولاً بأن النفقة تابعة للصادق أصلا فضلا عن
أن يكون مشهورا قال في باب النفقة مانصة وفي ارجاء السطور منها لا حد للنفقة ما هي على
قدر عسره ويسره وفي الجلاب وغيره على قدر حالها من حال اللغمي وغيره المعتبر حالهما
وحال بلد هما ووزنهما وسعرهما ونحوه سمع عيسى ابن القاسم ونقل ابن عبد السلام اعتبار
حال الزوج فقط لا عرفه اه منه بلفظه فكلامه هذا حجة عليه وشاهد للغمي تأمله
بانصاف فيقيد المصنف به أيضا والله أعلم * (فرع) * اذ لم يرض أحدهما بما عاذا كره
وأقر الوكيل بالتعدي فلا يحمل ذلك منه على أنه قصد التحمل بالزائد فان ادعى ذلك عليه
الزوج فقال ابن عرفة مانصة ولعبد الحميد عن التونسي ان أقر بالتعدي لم يلزمه شئ إلا أن

اه وما جزم به ابن عرفة في سبب
الخلاف هو الظاهر وقد سبقه اليه
اللغمي ونقله ابن عرفة مختصرا
وقبله وهو يفيد أن الراجح هو قول
ابن المواز انظر الاصل والله أعلم (لزم
الآخر) لا يضمن تقييده بما إذا لم
يكن انكاره ردا وفسخا لفعله والا
فلا يجوز أن يجيزه قرب أو بعد الا
نسكاح جديد كافي ابن يونس وابن
عرفة انظر الاصل وقول ز فان
رضي الى قوله أورضيت الخ يعني
بالقرب فيها وما ظاهره كالصنف
والمدونة الاطلاق وقيد اللغمي
بما إذا كان عين له الزوجة أو وزوجه
عن تشبهه أن تكون من مناهجه
والا فلا يلزمه واستظهره في الاصل
انظرو

(ولم يلزم الخ) قول ز أو وجوب الخ فيه نظر ظاهر لان الذي تقدم انه لا بد أن تصدق صداق مثلها فأكثر فلا يصح هذا الجواب تأمله (ونقدها الخ) قول ز في الصادر من الزوج الخ هكذا في ع (١٥) ولا محصول له اذ لا يترتب على هذا الخلاف شيء

ولو قال في الصادر من الولى ويراد به من يصح اقراره بقبض الصداق لظهرت غررة الخلاف فتأمل والله أعلم قلت ولو قال ز من الشهود بدل من الزوج لكان أوضح والله أعلم (بلاوهبت) قول ز من النكحة المخصصة الخ هو الصواب وفي بعض النسخ المحضة وهو تحريف (وللاب) قول ز في محجورة الخ مثله في عج وهو ظاهر وفي بعض النسخ في محجورة محجورة أم لا وهو تحريف (والوصي قبله) قلت قال غ في تكميله مانصه عياض قد يحجج به فيما اذا ذهبت المحجورة لسكنى زوجها معها في دارها وانفاقها على نفسها رغبة في الزوج وخفاة طلاقه وغبطة به وانه ان فارقها رجعت تسكن دارها وتنفق على نفسها وتعدم ما رغبه من زوجها وان ذلك لها اذا اطلبت على ما أتى به شيوخ الاندلس وبه أفنى أبو القاسم ابن عتاب وقاله شيخنا هشام بن أحمد الفقيه والقاضى محمد بن محمد بن غيرهم وهو الذي يوجب النظر ولم يرد ذلك يجوز في اسقاط النفقة أبو المطرف الشعبي وقال يلزم على هذا فيما طلب من مالها ان يسوغ له اذا ساعدته وخشيت فراقه ان لم تفعل قال أبو الفضل عياض وهذا لا يلزم والفرق بينهما انها تقول في الوجه

يدعى عليه الزوج أن ما زاده حمل منه فقد يكون له ذلك على قول أصبغ في الخامس من السبع قلت لا وجه لتخصيص كون ذلك له بأصبغ لانها حينئذ دعوى معروف وأصل المذهب في المدونة وغيرها توجيهها اه منه بلفظه (تبيينات الاول) فهم ابن عرفة رحمه الله أن الإشارة في قول التونسي فقد يكون له ذلك الخ لتحليفه وهو خلاف المتبادر منه ومع ذلك في قوله وأصل المذهب توجيهها الخ نظر لانه ان عنى مطلقا فليس كذلك باعترافه هو نفسه وان عنى فيما به المدعى أو ذمته فسلم ولكن مسئلتنا ليست من هذا القسم فتأمل بانصاف (الثاني) ما تقدم للتونسي من أنه لا يلزمه شيء اذا أقرب بالتعدى قبل البناء هو ظاهر كلام غير واحد وخالف في ذلك اللخمي فألزمه الغرم وعلاه بقوله لان الزوج يقول أنت أوجبت علي عينا تعدى منك واليمين مما يشق على الناس فعليك غرم ما أدخلتني فيه اه منه بلفظه (الثالث) قال ابن عبد السلام قال بعضهم ان أقرب الوكيل بالتعدى قبل الدخول لزمته الاكف الثاني فوفيه نظرم وجهين أحدهما أنه لم يقرب بتعديه شيئا فلا يضمن والثاني أنه لو ضمن بالاقرار ضمن مع البينة اه وأقره في ضيق وتعقبه ابن عرفة ونصه قلت ان أراد به بعضهم غير اللخمي فلا أعرفه لغيره وان أراد به اللخمي فقد ترك من كلامه ما يمنع ما ذكره من التعقب وهو قول اللخمي لان الزوج يقول قد ذكر ما قدمناه عنه ثم قال فهذا يطل تمسكه في تعقبه بعد تفويته بتعديه شيئا لبيان اللخمي موجبا غير ذلك وهو ايجاب تعديه دخول مشقة الخلف عليه ويطل تمسكه بقياس التلازم الذي زعم ان الملازمة فيه بينة لان قيام البينة يمنع توجيه الخلف عليه وتوجيهه هو الموجب للغرم لا غيره فمنتفى الغرم بانه قائم اه منه بلفظه قلت وما قاله ابن عرفة ظاهر ومجمل غرم الاكف على أن الزوج بعد شكوله دخل بزوجته قبل أن ترضى بالاكف ولو فارقها قبل البناء لم يغرم على هذا القول الاكف كما يؤخذ ذلك من قول اللخمي فعليك غرم ما أدخلتني فيه فتأمل والله أعلم (ولم يلزم تزويج آذنه) قول ز أو وجوباً كما تقدم في تزويج البتة الخ فيه نظر ظاهر لان الذي تقدم له ولغيره أنه لا بد أن تصدق صداق مثلها فأكثر فلا يصح هذا الجواب تأمله (ونقدها كذا مقتض قبضه) قول ز ولو اختلف الزوج والولى في الصادر من الزوج الخ هكذا هو في عج ولا محصول له ولا يترتب على هذا الخلاف شيء ولو قال في الصادر من الولى ويراد به من يصح اقراره بقبض الصداق لظهرت غررة الخلاف فتأمل والله أعلم

(التفويض والتحكيم)*

(بلاوهبت) قول ز حال من النكحة المحضة كذا وجدت في جميع النسخ بالخاء المهملة والصاد المعجمة وهو يتاقتض قوله قبل ان قول المصنف بلا ذكر مهر صفة لعقد والظاهر انه تعجيف وأصله المختصة بالخاء المعجمة والتاء المتناة من فوق والصاد المهملة ثم وجدت كذلك في بعض النسخ (وللاب) قول ز في محجورة أم لا صواب في محجورة أم لا كما

الاول انا ان فارقني رجعت آكل مالي وأسكن دارى ولا أتزوج سواء فسكنائى الا ندارى وأكلى مالى مع زوج أرغب فيه أولى بي وغير ذلك من مالها باق لها طلق أو بقيت ابن عرفة ان كانت ممن يرغب فيها والظاهر قول الشعبي والافقول غيره وأخذ عياض أيضا من قوله في ارجاء الاستور بوجوب انفاقه على أمه الفقيرة ولها زوج معسر ولا حجة له ان قال لا أتفق حتى يطلقها

ابن عتب صوب ابن لبابة قضاء
سليم بن أسود على أب طلب زوج
ابنته وهي في ولايته باخراجه من
دارها ليكرهها قال سليمان بن
أسود للزوج ذلك دار قال لا تنعه
اخرجه منها وقال لا كرامة لك ان
تخرج ابنتك من دارها الى دار
أخرى تمشي بفراسها على عنقها
من دار لا ريس هذا من حسن
النظر اه منه بلفظه في اواخر كتاب
النكاح الثاني (وردت زائدة المثل)
قول مب هذا الدليل عنده
معكوس الخ أيده هوني بان ردها
ما زاد من المثل على المسمى واضح
وجهه لانها رضىت بما سماه لها
وعلى ذلك مكنته من نفسها فلا وجه
لاخذها ما زاد عليه بخلاف عكسه
فتأمل ثم الاضافة في المصنف لفظية
فليست على معنى حرف والاصل
وردت زائدة على المثل ثم زائدة المثل
ثم زائدة المثل والله أعلم (أو أسقطت)
قول ز فقد فارقته الخ أي أوقعت
معه هذا مراد غ لان هذا القول
المشهور الذي قاله مالك صريح
في التسوية بين أسقاطها الشرط
وأخذها به في الزوم كما في نقل ق
وح عن ابن رشد ومثله في ابن
عزقة وبه يسقط بحث بب ونو
مع غ بان ما هنا في مسقط الشرط
وما يأتي في الاخذة به انظر الاصل

والله أعلم

(١) كذا بالاصل وزاد في الحاشية
الصغيرة قبل الثاني ثم زائدة المثل
بالتنوين ونصب المثل اه معجمه

في عجم وهو ظاهر (وردت زائدة المثل) قول ز لانها اذا ردت من مهر المثل ما زاد على
المسمى مع أنه لا عين فيسه فأولى أن ترد ما زاده المسمى على مهر المثل أصله لعجم وفيه عند
التأمل الصادق نظر لان ردها ما زاد من المثل على المسمى واضح وجهه وهو أن يقال لها انك
رضيت بما سماه لك وعلى ذلك مكنته من نفسك فلا وجه لاخذك ما زاد عليه بخلاف ما اذا
زاد المسمى على صداق المثل فلا يحجج عليها بذلك ثم هذا مبني على ما شرح به عجم من أن
المعنى وردت ما زاده المثل على المسمى وهو لم يتبعه أو لا في ذلك بل شرحه بما وافق ما للشارح
ففي كلامه تخطيط والظاهر أن المصنف انما أشار الى ما قاله الشارح من أن معناه وردت
ما زاده المسمى على صداق المثل ومفهومه أنه اذا لم يزد المسمى على المثل بل ساواه أو نقص
شيئا فلا ترد شيئا وهو كذلك وأما رد عجم ما قاله الشارح بأنه لا يصح الآن تكون الاضافة
على معنى على وليست بموجودة فجوابه ان الاضافة هنا لفظية فليست على معنى حرف
وهي من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله بعد اسقاط حرف الجر توسعا وأصله وردت زائدة
على المثل ثم زائدة المثل (١) والله أعلم (أو أسقطت شرط قبل وجوبه) قول ز قاله غ ما قاله
غ قال تو بحث معه بان الذي قطع به المصنف لزوم الاخذ الشرط اذا أخذت به بقياس
اسقاط الشرط على الاخذ به ممنوع للاحتياط في المقيس عليه دون المقيس اه منه بلفظه
قلت وقد أشار اليه بب فقال بعد ذكر كلام غ مانصه قال شيخنا رحمه الله تعالى
ما هنا في مسقط الشرط وما هنا في الاخذ به فتأمل وقد قال ابن عبد السلام الفرق
بين ما هو موجب لتعميل ابن يونس تفريق الامام بين مسئلة ذات الشرط وبين الامة
اختارة نفسها قبل العتق فانظر اه منه بلفظه وأشار الى ما ذكره ابن يونس في باب خيار
الامة تعتق اذا كانت تحت عبد من كتاب الايمان بالطلاق ونصه محمد بن يونس والشرق
عندى بينهما ان الامة انما يجب لها الخيار اذا عتقت والعتق لم يقع بعد فقد سلبت وأوجب
شيئا قبل وجوبها فلا يلزم تكرار الشفعة قبل أن يستوجبها والحرقة قد أوجب لها زوجها
الشرط ان فعل وملكها منه ما كان يملكه فلها أن تقضي به عليه قبل أن يفعل وأن تفعل
كما كان ذلك له أن يلزمه نفسه قبل أن يفعله متى ما فعله وبالله التوفيق اه منه بلفظه
ومعنى كلام ابن عبد السلام أن هذا الفرق بعينه يقال في مسئلة الشرط فان قالت ان
فعله زوجي فقد أسقطت شرطي فلا يلزمها الا انه انما يجب لها الخيار اذا تزوج وهو الآن
لم يفعل فقد أسقطت شيئا قبل وجوبه وان قالت قد اخترت نفسي لزوم ذلك لانها انما تبيته
مناب الزوج قلت وهذا كله فيه نظر والحق ما قاله غ اذ لا يستقيم ما قاله الا لو كان
الحكم ما ذكره وليس كذلك فان هذا القول المشهور الذي قاله مالك صريح في التسوية
بين اسقاطها الشرط وأخذها به في الزوم كما في نقل ق وح عن ابن رشد فيما سألني
في فصل الرجعة ومثله في ابن عزقة ونصه ابن رشد وقال مالك من شرط لها زوجها ان تزوج
عليها فأمرها يدها فقالت ان تزوج علي فقد اخترت نفسي وأخترت زوجي لزوم قولها اه
منه بلفظه ولهذا اعترض ابن عزقة فرق ابن يونس المتقدم فقال عقبه مانصه قلت ينتج
هذا الزوم ما أوقعته من طلاق لا ما أوقعته من اختيار زوجها فتأمل اه وهو حق لاشك

فمه فهذا الجواب الذي أجابوا به عن بحث غ مع المصنف وجب على المصنف اعتراضاً
أشد من اعتراض غ فان اللازم على اعتراضه أن المصنف ذكر هنا أحد قولي مالك وهو
خلاف المشهور وعلى كلامهم اللازم للمصنف أنه ذكر قولاً ليس بوجود أصلاً فقد قال
ابن عرفة بعد كلام مائنه ومن أنصف علم أن سؤال ابن الماجشون ليس عن أمر جلي ولذا
سوى بينهما مالك تارة وبعض أصحابه أخرى وحصل ابن زرقون في التسوية بينهما في لزوم
ما أوقفناه قبل حصول سبب خيارها وعدمه ثالثاً التفرقة المذكورة لابن حارث عن أصبغ
مع رواية ابن نافع والباقي عن المغيرة مع فضل عن ابن أبي حازم ومعرفة قول مالك أنه منه
بلفظه فتأمل به أنصاف (والاعتد) قول ز كما استظهره ابن عرفة الخ كتب عليه
شيخنا ج انظر هذا مع ما تقدم له وكلام ابن عرفة جار على ما سبق له أنه من خطه يعني
ما سبق له من أن الاختلاف بالنوع يوجب التعدد وقد سبق لز اعتراضه وما أشار إليه
شيخنا صحيح إذاً يجب أن تكون كزوجة أخرى فتأمل (وجاز شرط أن لا يضر بها الخ)
قول ز فروى سحنون أخاف أن يفسخ النكاح قبل البناء الخ الذي في عبارة ابن رشد
وغيره فروى عن سحنون زيادة عن فهو من قوله لا من روايته ثم كلامه يفيد أنه ليس في
ذلك إلا القولان اللذان ذكرهما وأنه لا فائل بمعنى النكاح ولزوم الشرط وليس كذلك
ففي ابن عرفة مائنه وفي أعمال شرط تصديقها دون عين في المغيب والرحيل والضرر أو
فيه ما دون المغيب نقلاً عن ابن عات عن ابن فحقون وابن عبد الغفور أنه محل الحاجة منه
بلفظه ونص ابن عات في طرده نقلاً عن الاستغناء وان أراد ترك العين ويجعلها مصدقة
بغير عين تلزمها لم يجز في المغيب وجاز في الرحيل والضرر والزيارة وتقول وهي مصدقة فيما
ادعته من الضرر في نفسها وفي الرحيل والزيارة بغير عين تلزمها ثم قال يتصل به مائنه
والظاهر من وثائق ابن فحقون أن التصديق في المغيب بغير عين جازعاً لما لازم خلاف
ما تقدم في هذه الطرة وكان ابن دحون رحمه الله يعني بأن من التزم التصديق في الضرر أن
ذلك لا يلزمه ولا يجوز إلا بالبين إذ كذا عن ابن رشد رحمه الله في شرحه لسمعاء عبد
الملك من كتاب التخيير بعد أن تقدم من قوله هو رحمه الله أنه لا اختلاف في أعمال التصديق
في الضرر مشروط في أصل العقد وقد روى سحنون أنه قال أخاف أن يفسخ قبل البناء فان
دخل بها فلا يقبل قولها إلا بينة على الضرر فتأمل ذلك في الشرح اه منها بلفظها وقحوه
لابن سلون وفي اختصار المنيطية لابن هرون مائنه وإذا صدق الزوج زوجته في الضرر في
عقد النكاح فاختلف فيها قول سحنون فقال مرة يفسخ قبل البناء فقط وقال مرة يفسخ
قبل وبعد وقال مرة الشرط لازم فاذا قلنا بلزوم الشرط وأضر بها رفعت أمرها إلى الحاكم
وأثبتت الصداق عنده لثبت الشرط أن أنكره زوجته أو أن اعترف به وأنكر الأضرار
حلقت بالله لقد أضر بها في نفسها وأمالها الأضرار امتصلاً إلى حين عيها ثم تطلق نفسها ثم قال
وان كان الشرط أنها تصدق دون عين لم تحلف وبعض الحاكم ذلك بعد الاعتذار لا لزوم فهم
اه منه بلفظه وعلى هذا القول اقتصر في المقصد المحمود ونص الضرر إذا طاع تصديقها فيه
لزمه ويكره عقده وان قيد به بينهما فيه أو أطلق حلقت حيث أحب إلا أن يقول دون عين

(والاعتد) قول ز كما استظهره
ابن عرفة الخ هو جار على ما سبق
لابن عرفة وقد تقدم لز اعتراضه
تأمله قلت وقول ز يوجب ستين
حكماً الخ بل في المبطل أنه يوجب
تسعاً على مائتي حكم نقلاً عن عند
قوله وتقرر انظره (وجاز شرط الخ)
قول ز فروى سحنون الخ الذي
في عبارة ابن رشد وغيره فروى
عن سحنون وقد حصل هو في ان
في المسئلة أقوالاً وان القول بمعنى
النكاح ولزوم الشرط هو أحد
أقوال سحنون وقول مالك في الموازية
وعليه اقتصر ابن عبد الغفور وابن
فحقون والجزري فيكون هو الراجح
انظره (ولها الخيار الخ)

ما لم تكن من تقسم فان تلذذ من بشي سقط شرطها وان ادعى التلذذ وانكرته خلقت
 ولها رد المئين اه منه بلفظه ونقله في الموازية عن مالك كما نقله اللخمي وقوله ابن عرفة ونصه
 اللخمي النكاح بشرط ما يوجب تمليكاً بما فعه له بيد الزوج ثابت وبما فعله بيد الزوج على
 أن الزوجة مصدقة عليه أنه فعله روى محمد لا يحل فان نزل مضي ولها طلاقه محمد كشرطه
 ان أضرب به أو شرب خراً أو غاب عنها فأمرها بيداها اه محل الحاجة منه بلفظه فتحصل
 أن في المسئلة أقوالاً وأن القول بمضي النكاح ولو لم شرط هو أحد أقوال أصحابنا
 وقول مالك في الموازية وعليه اقتصر ابن عبيد الغفران وابن قتيون والجزيري فيكون
 الراجح هذا ان حل ما في الموازية على أنه يمضي بالعقد كما هو ظاهر كلام ابن عرفة المتقدم
 فان حل على أنه يمضي بالدخول كافه من منه اللخمي كانت الاقوال خمسة ونص اللخمي
 قال في كتاب محمد وان شرط ان جاءت وفيها أن تضرب وادعت أنه منه فهي مصدقة فأمرها
 بيداها فجات وبها أن ذلك فرغت أنه فعله اه قال مالك الطلاق لازم ولا قول له ان زعم أنها
 كاذبة قال الشيخ رحمه الله ان شرط أنها مصدقة كان قد دخل غررى بقاء العصمة فقهه
 تكرهه فتدعي عليه ما لم يفعل الا أنه ان فات بالدخول صدقت لانه جعل ذلك اليه افلا
 يسقط قولها بالشك ولا ترد في العصمة بالنكاح ان اختارت الطلاق اه محل الحاجة منه
 بلفظه وبهذا كله تعلم ما في كلام ز والله أعلم (ولم يقل ان فعل) قول ز ويحتمل
 أن قوله ان لم يقل الخ مقول القول الخ هذا الاحتمال هو المتعين والاول فيه نظر اذ جعله
 شرطاً يصير حشواً مستغنى عنه بقوله بعض شروط لان معناه بفعل بعض شروط فيصير
 المعنى ولها الخيار بسبب فعل بعض شروط بشرط أن يفعل بعض الشروط ولا يخفى ما في
 ذلك مع أن الاصل عدم الحذف فتأمله وقول ز ولكن ما هنا ضعيف الخ سكت عنه
 مب وكتب عليه شيخنا ج انظر من ضعفه اه وقال نو بعد كلام ما نصه هذا حاصل
 ما في ح ولم يقل ان ما في المصنف ضعيف وكذا قرر ت وقبله محشياً وغيرهما اه منه
 بلفظه قلت وما نصه ز لا وانوى صحيح فانه قال عند قول المدونة في كتاب النكاح
 الاول فان أتى شي من ذلك الخ ما نصه قلت لا اشكال في هذه العبارة وانما النزاع لو قال أتى
 والموتقين في ذلك كلام جيد والمقصود التنبيه وقد ذكرنا بعضه في غير هذا التعليق ابن
 القفاري لافرق بينهما ابن لبابة دليله قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاماً الآية أليس قد
 استوجب العقاب البعض كالكل فكذلك في مسئلتنا قلت هذا غير صحيح لان تلك
 الاشياء ذكرت في طريق السلب فاتفقت على القرينة فلا يثبت ذلك لامن ذلك وانما
 يحسن ذلك لو ذكرت او اجمع ولئن سلمنا أن الإشارة راجعة الى البعض والكل فاستوى
 الحكم في العقوبة بين البعض والكل فلا يلزم التسوية في مسئلتنا لانه لا يلزم من التسوية
 في فعل الله تعالى بين الكل والبعض التسوية في فعل المكلف لان الزوج من حجته أن يقول
 لم تلزم ذلك الاعلى فعلى المجموع لا البعض وهو غرض صحيح وهذا لا يخبر عليه لمن أنصف
 اه منه بلفظه قلت وهذا لا يوجب ضعف ما للمصنف لوجوه أحدها ما تقررت في فن
 الاصول أنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول ثانياً أن غ قال في تكميله عقب

قول ز ويحتمل ان قوله الخ هذا
 هو المتعين اذ في الاول تكرار واضح
 مع قوله ببعض وقول ز لكن
 ما هنا ضعيف الخ كتب عليه ج
 انظر من ضعفه اه وقال نو بعد
 كلام هذا حاصل ما في ح ولم يقل
 ان ما في المصنف ضعيف وكذا قرر
 ت كلام المصنف وقبله محشياً
 وغيرهما اه

كلام الواو غي مائه قلت الاول مشترك الا لزام لان الجريان في طريق السلب حاصل
في قول الموثق وطاع لها أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا ولا فتأمل اه منه بلفظه ثالثا
أن المبطل وغيره سلوا كلام ابن الفخار ومن وافقه وقبلوه والمصنف تابع لهم وقد قبل
كلامه محققون تكلم عليه ولم يعترضوه كق و غ و ح و ب و ت وابن
عاشر وطني وغيرهم فيجب التعويل عليه لذلك ولان فيه الاحتياط للفروج المطلوب
اتفاقا فتأمل به انصاف (وعليه انصف قيمة الموهوب الخ) قول مب عن ضج اعتبار
يوم الافاقه مبني على أنها ملك النصف الخ سلمه وهو مشكل باعتبار الهبة اذ مقتضى
ذلك أن للزوج أخذ النصف العبد بعينه كهبة بعض الشركاء جميع العبد المشترك فلا يتم
ذلك الا بضميمة أمر آخر وهو مراعاة القول بأن تلك الجميع بالعقد فتأمل (لعسر ها يوم
العق) قول ز وانما ذكر العسر الى قوله لاجل مارتبه عليه الخ هذا الجواب يقتضي
أنه اذا رده الزوج لكونه زاده على ثلثها لا يترتب عليه مارتبه المصنف على رده لعسر ها وهو
قوله ثم ان طلقها عتق النصف الخ وليس كذلك بل الحكم فيها مساو كما يفيد كلام
المدونة انظره في ق وفي فيده تعاميل ز نفسه بقوله لان رد الزوج رد ايقاف تامله
(وتعين ما اشتريته من الزوج الخ) قول ز وهي محمولة على التخييف مع جهل الحال عند
اسماعيل فيه قلق يظهر من كلام ابن عرفة ونصه ونقل ابن شاس تقييد اسمعيل القاضي
بلفظ قال القاضي أو الحسن هـ اذا ان كان على وجه التخييف على الزوج والا فهو
كالاخني ففسمه لابن القصار وظاهره أن الاصل حمله على غير التخييف حتى يثبت التخييف
وظاهر لفظ المبطل عكسه ولفظ الصقلي كالمبطل اه منه بلفظه ونص ابن بونين قال
اسماعيل القاضي اذا اشترت بصدقها من زوجها دارا أو عبدا فأنما ينزل أمرها على التخييف
عنه الا أن يبين أنها قصدت الشراء منه كما تشتري من غيره الرغبة في ذلك اه منه بلفظه
(تنبيه) * يؤخذ من مسئلة المصنف هذه أن ما يصير الزوج لزوجته في صداقها قبل
الدخول لا يقتضي حوز وقد اشتهر على الا لسنة الا أن وقبله عما أدركنا المدفوع عليه
البناء لا يقتضي حوز وشاهدنا الفتوى بذلك ونزلت مرة فاقبت بذلك وهـ ذاهو الذي
يفيده كلام العلامة ابن هلال في الدر النثرون والفتي به بعض المحققين من المعاصرين فأفتي
بافتقاره الى الحوز معتمدا على ما في آخر نوازل المعاضات من المعيار عن ابن اب ونص
ذلك ومثل عن رجل صير لزوجته البكر في حين الاشهاد بالزوجة في جميع مالها عامه
من الحقوق ما عدا السكالي جميع الدمنة التي له بموضع كذا ولم يذكر حدودها فأجاب الحكم
في ذلك اذا كان الاشهاد بالنكاح والتصيير وقع في وقت واحد وحصل الاستمرار على ذلك
أن يصح التصيير على ما انعقد عليه لان الملك المصير هو الصداق والتسمية لا عبرة بها هذا
أصل المالكية في كل ما يسمى في العقدة ينتقل عنه الى عوض آخر فيها نفسها فليست
العقدة عندهم الاعلى ذلك العوض وهذا أصل ينتظم في مسائل من النكاح ومن البيع
والصرف وغير ذلك فاذا صارت الدمنة المذكورة صداقا انعقد عليها النكاح لم يرض
الزوج والزوجة والولي ورضا الزوجة هو الاستمرار على سنة لا يضر سكوتها فيه مع أن

وكذا قبل كلام المصنف ق و غ
وب وب وغيرهم فيجب التعويل
عليه لذلك ولان فيه الاحتياط
للفروج المطلوب اتفاقا فتأمل الاصل
(وعليه انصف الخ) قول مب فالاول
مبني على أنها ملك النصف الخ
يقتضي أن للزوج في الهبة أخذ
نصف العبد بعينه كهبة بعض
الشركاء جميع المشترك فلا يتم البناء
المذكور الا مع مراعاة القول بأن
تلك الجميع بالعقد فتأمل (لعسر ها
الخ) قول ز لاجل مارتبه عليه الخ
يقتضي أنه اذا رده الزوج لكونه
زاده على ثلثها لا يترتب عليه ذلك
مع أن الحكم فيها مساو كما يفيد
كلام المدونة الذي في ق وفي فيده
تعاميل ز نفسه بقوله لان رد
الزوج الخ والله أعلم (ولها أخذ
منه) قلت قول ز أي من الزوج
الخ أي ويرجع الزوج على الاخذ
ولها أو غيره وعود ضمير منه على
الولي جائز وعليه ح (وتعين
ما اشتريته) الخ يؤخذ منه ان ما يصير
في الصداق قبل الدخول لا يقتضي
الحوز وهو الحق لان الواقع بعد
العقد وقبل الدخول بمنزلة الواقع في
العقد

الصدق أصل مالك كما لا يضر في العروض وهو الصحيح من القولين وعليه العمل أما لو كان
 الأشهاد بالتصيير ثانياً عن الأشهاد بالنكاح وبعد حصوله وانعقادها كان يصح التصيير
 بحال الأبعد ثبوت شرطه وهو التناجر فلا يصح تأخير ولا بخيار اه منه بلفظه فظاهر
 قوله أما لو كان الأشهاد بالتصيير الخ سواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده قلت
 ما ذكره من أن قاعدة المالكية أن اللاحق يعقد النكاح كل واقع عليه العقد فليست
 العقدة عندهم الأعلى ذلك العوض وإن ذلك ينتظم في مسائل من النكاح صحيح وأما
 ما ذكره من أن شرط ذلك أن يكون وقع في وقت واحد ففيه نظر بل الشرط أن يكون
 ذلك قبل الدخول وإن تأخر عن العقد ويظهر لذلك بذكر بعض تلك المسائل التي أشار
 إليها بجملة فتم استلزام المصنف هذه وهي منصوصة في المدونة وغيرها ولم يشترطوا فيها
 ما شرطه ابن لبرجيه الله بل كلامهم يدل على ما قلناه قال في المدونة مانصه ومن تزوج
 امرأة بالف درهم فاشتريت بها منه داره أو عبده أو ما لا يصلح لجهازها ثم طلقها قبل البناء
 فأنما له نصف ذلك نعماً ونقص وهو بمنزلة ما لو أصدقها أياه ولو اشترت ذلك من غيره رجع
 عليها إذا طلقها بنصف ألف درهم وكان ضمان ذلك منها اه محل الحاجة منها بلفظها
 ومثله في ابن يونس عن المدونة ولم يحك خلافاً وقال النجاشي مانصه وإن اشترت به من
 الزوج شيئاً مما يصلح أن يكون جهازاً أو لا يصلح كالدار والعبد كان هو الصدق وكأثرها
 تزوجت به وإن طلقها كان لها نصفه اه منه بلفظه وقال ابن الحاجب مانصه ويتعين
 ما اشترته من الزوج من عبداً وداراً وغيره نعماً ونقص أو تلف وكأنه أصدقها أياه ضيق يعني
 إذا أصدقها عينا فاشتريت به من الزوج شيئاً لا يصلح لجهازها من عبيداً وداراً ونحوه فالصدق
 في الحقيقة ما أخذته وذكر العين ملغى اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه
 وفيها ما اشترت منه بمهرها كمهرها ولو لم يصلح لجهازها نعماً ونقص أبو عمران يعني أنها يثبت
 للزوج أنها اشترت ذلك منه بمهرها المتبقي عن بعض القرويين هذا جسدان كان بعد
 افتراقهما من مجلس قبض المهر ولو اشترت ذلك منه في المجلس ما افتقر إلى بيان أنه بالمهر
 ابن حارث ما اشترت به ما يصلح لجهازها ولو من غير الزوج كمهرها اتفاقاً ولو اشترت من زوجها
 به داراً ففي كونها كذلك أو نعماً يرجع عليها أن طلقها بنصف المهر لا بنصفها قولاً مالك فيها
 وعبد المالك اه منه بلفظه فمستلزام أخذ من هذه بالآخرى لأن هذه قد وقع فيها قبض
 العين حساً وخرجت بذلك من ضمان الزوج فلو تلفت يدها قبل الشراء لكانت المصيبة
 منها ولو لم يكن على الزوج غرمها باتفاق فاذا ألغى ذلك كله وحكم للدار ونحوها من المشتري
 بالعين ثانياً فإنه في الحقيقة هو الصدق فكيف بمسئلة افتقاراً له بانصاف ومنها مسئلة
 استحقاق ما دفع في العين الواقعة صدقاً ففي ابن يونس بعد ذكره مسئلة المدونة وغيرها
 التي تقدمت مانصه وذكر عن بعض شيوخنا إذا تزوجها بدنانير ثم أعطاها فيها عرضاً
 فاستحق فأنما ترجع عليه بقيمة العرض وكان النكاح انما وقع بذلك العرض والدنانير
 ملغاة كما قال إذا طلقها قبل البناء أنما له نصف العرض بمنزلة ما لو تزوجها به وهذا بخلاف
 البيوع لأن النكاح قد يظهر فيه التسمية في العلانية ويكون السر غير ذلك وليس البيوع

وهو الذي يفيد كلام ابن هلال في الدر النثر قائلا ان النكاح في الحقيقة انما انعقد بتلك الاملاك المصيرة واما ما سمي من الصداق فصيرت به فهو لغولانه نفخ وسمعه وقاله غير واحد من الموثقين اه وفي آخر نوازل المعاوضات من المعيار عن ابن لب ما يفيد افتقاره الى الحوز حيث تأخر التصيير عن العقد وفيه نظر انظر الاصل وقول ز عند (٣١) اسمعيل الخ صوابه عند ابن يونس والميطي

خلافا لابن شاس انظر الاصل وقول
مب لكن في ق ما يوافق الخ فيه
نظر وليس في ق ولا غيره مما يوافقه
فهو غير صحيح (من جهازها) بكسر
الجيم وفتحها كما في القاموس (وفي
القضاء الخ) ما عبر به المصنف في هذه
والتي قبلها صحيح كما يفيد ضيق
خلافا لمب تبعا لق نعم لو قال
فيهما معار وابتان أو قولان لسلم من
الايهام (وصحح القضاء بالوليمة)
قلت قال بعض انما قضى بهامع
انها مندوبة فقط لما يلحق الزوجة
من المعرفة وانما يجي بها كما يدي بالاماء
وقولهم المنسوب لا يقضى به محله
اذ لم يتعلق به حق للغير انظر شرح
أبي على (دون أجرة الماشطة) قول
ز والجلوة الخ هو عطف على
الماشطة فهو مصدر فثقلت جيمه
أو عطف على أجرة فيكون اسمها
فتكسر جيمه قال في القاموس جلا
العروس على بعلاها جلوة ويثنت
وجلا كتاب وأجلاها عرضها
عليه ثم قال وجلوتها بالكسر الكحل
أو كحل خاص اه (وترجع عليه
الخ) قول ز التي لم يبدصلها
الخ لا معنى له وليذكره عج
فتأمل (وقبل دعوى الاب الخ)
قلت استظهر الشيخ ابن رحال
لحق الام بالاب ولو غير وصى لما
علم من تكلف نساء أهل فاس

كذلك اه منه بلفظه ومستلنا توخنا من هذما الاخرى لان افتقار التصيير الى الحوز في
مطلق الدون الخلاف فيه قوى وكلام ابن يونس هذا قد استدلل به في الدر النثر لمستلنا
ونصه فالتكاح في الحقيقة انما انعقد بتلك الاملاك المصيرة واما ما سمي من الصداق فصيرت
به فهو لغولانه نفخ وسمعه وقاله غير واحد من الموثقين وقد حكى ابن يونس عن بعض
الشيوخ نحوه فقال انه اذا تزوجها بدينار فاعطاها عارضا فاستحق الى آخر ما قدمناه
عن ابن يونس فتأمل ما انصاف ومنه ما مسئلة من زوج عبده بدينار مثلا ضمن الصداق
لزوجه ثم دفع ذلك العبد لها في الصداق فقد فرقوا بين أن يدفعه لها بعد الدخول أو قبله
وجعلوا حكم دفعه لها قبل الدخول حكم ما اذا انعقد النكاح من أول الامر على أن
العبد هو الصداق كما أشار الى ذلك المصنف بقوله كدفع العبد في صداقه وبعد البناء فثقله
وهو نص صريح في أن الواقع بعد العقد وقبل الدخول بمنزلة الواقع في العقد نفسه وما
قاله المصنف منصوص عليه في المدونة والجلاب وابن يونس والنعني وغيرهم فتحصل من
هذا ان استدلال ابن لب بقاعدة المالكية هو حجة عليه لانه فالحق ما أفتينا به تبعا لغيرنا
والله أعلم وقول مب لكن في ق ما يوافق مختار ز فيه نظر وليس في ق ولا في
غيره ما يوافقه فهو غير صحيح (وما اشترته من جهازها) القاموس جهاز الميث والعروس
والمسافر بالكسر والفتح ما يحتاجون اليه وقد جهزه تجهيزا فتجهز الجمع أجهزة جمع الجمع
أجهزة وبالفصح حيا المرأة ما على الرحلة اه منه بلفظه (وفي القضاء بما يسدى الخ)
قول مب في ق لو قال المصنف الخ سلم ما قاله ق وهو غير مسلم لان قول المصنف
في القرع الاول روايتان صحيح لقوله في ضيق واختلف في المنطوق بها بعد البناء فثقل
الميطي في رجوع النصف اليه اذا طلق قبل البناء قولين ظاهر المذهب أنه لا شيء له وان
كان قائما لانه طلق باختياره قاله ابن القاسم ورواه ابن نافع عن مالك والثاني لما لا أيضا
أنه ان طلق قبل البناء رجع بنصفها اه محل الحاجة منه بلفظه نعم لو قال المصنف روايتان
أو قولان فيهما معا سلم من الايهام فتأمل (دون أجرة الماشطة) قول ز والجلوة
المتعارفة عندهم بمحتمل أنه معطوف على الماشطة فيكون مصدرا فثقلت جيمه ويحتمل أن
يكون معطوفا على أجرة فيكون اسما فتكسر جيمه القاموس جلا العروس على بعلاها
جلوة وثنت وجلا كتاب وأجلاها عرضها عليه بجلاوة ثم قال وجلوتها بالكسر الكحل
أو كحل خاص اه منه بلفظه (وترجع بنصف قيمة الثمرة) قول ز التي لم يبدصلها
لم يذكره عج ولا معنى له سواء أراد لم يبدصلها يوم أصدقها أو يوم طلقها فتأمل
(لان بعد ولم يشهد) قول مب وان أتلفته بعد رشدها ضمنته نحوه في ق وظاهره
ولو أتلفته قبل علمها بانه عارية وليس كذلك انظر ح والدر النثر وأائل نوازل النكاح

وقول ز واستظهر بعض ان المهمة الخ انظر كيف تصور في المهمة وقد تقدم ان ذلك خاص بالاب ووصيه (لان بعد الخ) قول
مب وان أتلفته بعد رشدها ضمنته الخ ظاهره ولو أتلفته قبل علمها بانه عارية وليس كذلك انظر ح والدر النثر وأائل نوازل
النكاح

وقول ز وغير الاب ولو أوالخ الذي يفيد كلام ح ان غير الاب اذا شهد بالعارية قبل الدخول كلاب فانظره وتأمل كلام ابن سلون الذي ذكره في التنبيه الثاني (وان (٢٢) وهبته لأجنبي الخ) قلت قول ز المقتضى انه صحيح الخ بل قد صرح

المصنف بذلك في قوله وهو جائز حتى يرد بعضي أن لم يعلم حتى تأيبت أو مات أحدهما (ان أبسرت يوم الطلاق) قول مب فيه نظر فان ما استظهره الخ في نظره نظر لان الاطلاق السابق انما هو بالنسبة لما تملكه وأما النصف الذي يملكه الزوج فليس فيما تقدم ما يفيد وما استظهره ز هو الظاهر لما في ذلك من الضرر بها لتعبد ذمتها وقد قالوا في المعسر يعتق حصته اذا رضى شريكه باتباعه على أن يعتق الجميع الآن لا يلزمه ذلك مع تشوف الشارع للعريفة فكيف بما هنا فتأمل (فله دفع الخ) قول مب عبارة ابن يونس الخ اختصر عبارة ابن يونس اختصارا مجعفا انظر نصه في الأصل قلت وقول ز ذكرنا قولين في الخ لعل في ذكرهما في الكبير لانه لم يذكر ذلك في الصغير انظره (ورجع ان طلقها في مالها) صوابه عليها بدل في مالها لانه يوم انما لم يكن لها مال لا يتبع ذمتها وليس كذلك (فصل) (بالدف الخ) قول مب وايضا صنيع ضج الخ قلت وايضا نقل ابن عرفة كلام الميطني في موضع ونص العتبية في آخر على وجه يدل على أنه غيره انظره وهو صريح في أن كلام الميطني في شهادة السماع وقول مب عن طني

وقول ز وغير الاب ولو أوالخ الذي يفيد كلام ح ان غير الاب اذا شهد بالعارية قبل الدخول كلاب فانظره وتأمل كلام ابن سلون الذي ذكره في التنبيه الثاني (والطلق ان أبسرت يوم الطلاق) قول مب فيه نظر فان ما استظهره من عدم جبرها حينئذ خلاف ما تقدم في قوله أجبرت هي من الاطلاق الخ أي موسرة كانت أو موسرة وفي هذا النظر نظر لان الاطلاق السابق انما هو بالنسبة الى ما تملكه من الشيء الموهوب وهو النصف وأما النصف الذي يملكه الزوج منه فليس في كلام المصنف ولا ز هناك ما يفيد فتتظير ز في محله وما استظهره هو الظاهر لما في ذلك من الضرر به التعبد ذمتها مع أنها انما تبرعت به أولا على أنه ملك لها والطلاق الذي شرطه لم يقع من قبلها وقد قالوا في الشريك المعسر يعتق حصته أنه اذا رضى شريكه باتباعه بالقيمة على أن يعتق الجميع الآن لا يلزمه ذلك مع أن الشارع متشوف للعريفة فكيف بما هنا تأمله (فله دفع نصف الارش) قول مب عبارة ابن يونس الخ ليس ما ذكره عبارة ابن يونس بل اختصرها اختصارا مجعفا ونص ابن يونس والفرق أنه في البيع لا يستطيع الرجوع به في نصفه لانها باعته في وقت كان لها البيع جائزا وقد أتلفت عليه بعض ثمن نصفه فوجب له الرجوع به وفي الجناية لم تلتف عليه شيئا لانه على خياره في نصفه وليس عليها واجب أن تقديه فتكون قد أتلفت عليه شيئا لأن المجني استحق عليه رقبته الآن يفديه بالارش واقتداؤه كاشترائه وليس واجب عليه أن تستريه ولا تكلف اخراج ثمنه وقد فرق فيه بغير هذا وهذا بين اه منه بلفظه (ورجع ان طلقها في مالها) الصواب أن يقول عليها بدل قوله في مالها أي يرجع عليها الا على أبيها أو وصيها وان وقع في عبارة الميطني مثل ما للمصنف لانه يومهم أنه ان لم يكن لها مال فانها لا تتبع في ذمتها وليس كذلك

* (فصل في تنازع الزوجين) *

(وحلفت معه وورثت) قول ز وظاهره سواء كان له وارث ثابت النسب أم لا وهو كذلك ما نقله عن ت هو في صغيره قال طني مانعه زاد في كبيره ولم يعتبر ما ذكره في توضيحه من تقييد صاحب النوادر بذلك بما اذا لم يكن له وارث معين ثابت النسب اه واعتبر القيد ح وس وأقره ناصر الدين في حاشيته على ضج قائلا لا يصح في باب الاستحقاق بهذا القيد عن صاحب النوادر وغيره اه منه بلفظه وما عتده هؤلاء المحققون هو الذي أفتى به شيخنا ح حين وقع الاضطراب في النازلة بعينها كما ذكرنا ذلك صدر هذا الكتاب قلت وهو الصواب الذي يتعين المصير اليه الذي تشهد له النصوص في رسم الصلاة من سماع يحكي من كتاب الاستحقاق مانعه قال وسألت ابن القاسم عن الرجل يموت وله ولد معروف ثابت النسب فيأتي رجل فيستحقه فيدعي أنه ابن الهالك ويأتي على ذلك بشاهد قال لا يحلف مع شاهده ولا يستحق شيئا من الميراث الا بشاهدين

عدلين مع اشتراطه في شهادة السماع الخ زاد طني وماذا الا لان هذه شهادة بالقطع والدف والدخان فرض عدلين مسئلة والمدار على الانتشار وكثرة وجود الامارات المفيدة في ذلك القطع بالشهادة اه وقول مب والثاني لحكاية الميطني الخ أي لحكاية نقل ابن الهندي فان لا الماروي أشبهه بشي بالبيع والتكاح (وحلفت معه الخ) قول ز ومشي ح على التقييد الخ أي

عدين يشهدان على البتات بنسبه اذا أنكره أخوه فان أقرب به أعطاه نصف الميراث ولم
يثبت له باقرار الاخ نسب يوارثه به هو ولا غيره من قرابة الهالك قال وكذلك المرأة تدعى أن
الميت تزوجها أو يقوم معها من يدعى ميراث الميت فيأتي كل واحد منهم بشاهد ويريد أن
يستحق ميراثه باليمين والشاهد أن ذلك لا يكون لو أحدهم ثم اذا ادعوا ذلك وللميت وارث
قد ثبت نسبه بالبينه وانما يستحق الميراث باليمين مع الشاهد من جاء يطلبه وليس للميت
وارث قد ثبت نسبه بالبينات فأرى من جاء يزعم أنه ولد للميت ولم يأت الابشاهد واحد ولم
يدع ميراثه أحد يستحق نسبه بالبينات حلف مع شاهده وأخذ ميراثه لانه انما استحق مالا
من الاموال ولا يثبت للذي استحق بيمينه مع شاهد نسبه يوارث به أحد من قرابة الميت
ولا يجوز به ولا أحد من مواليه **قلت** أرايت ان حلف مع شاهده وللميت بنت ثابتة
النسب بالمينة قال يستحق ما بعد النصف الذي ترثه الابنة وان كانتا اثنتين فاعماله الثلث
الباقى قيل له فان جاءت امرأة تزعم أنها امرأته فجاءت بشاهد وليس له وارث ثابت النسب
قال تحلف مع شاهدها وتأخذ ميراثها ولا يثبت لها بذلك نكاح ولا يثبت لولدها ان كانت
حاملًا نسب قيل له فالرجل يدعى ميراث رجل يزعم أنه مولاه ثم يأتي على ذلك بشاهد واحد
يحلف مع شاهده ويستحق ميراثه قال نعم ولا يثبت له بذلك ولا مال لذلك المولى وان مات
أحدهم ثم أراد أخذ ميراثه كان عليه أيضا أن يأتي بشاهد فيحلف معه أنه مولاه ثم يستحق
ميراثه ولا يجوز به الشاهد الاول الذي كان حلف مع شهادته على الميراث الاول قال القاضي
قوله انه لا يحلف مع شاهده على استحقاق النسب ولا على استحقاق النكاح **صح**
لاختلاف فيه لان اليمين مع الشاهد لا يكون الحكمهم عند مالك وأصحابه الا في الاموال
واختلف فيما سواها الى الاموال كالو كالة عليها وشبه ذلك وأما قوله ان الميراث يستحقه باليمين
مع الشاهد من جاء يدعيه ولا وارث للميت معروف النسب فهو مثل قوله في المدونة وزاد
فيها بعد الاستيناء وقال أشهب لا يستحق الميراث باليمين مع الشاهد وان لم يكن للميت
وارث معروف لان الميراث لا يستحق الا بعد ثبوت النسب وكذلك يختلف أيضا اذا ادعت
امرأة على رجل أنه تزوجها وطلقها قبل الدخول بها أو بعده وأتت على ذلك بشاهد
واحد فقيل انها تحلف مع شاهدها وتستحق نصف الصداق ان لم يدخل بها وجميعه ان
دخل بها وقيل انه ليس لها أن تحلف في المهر اذ لا يستحق الا بعد ثبوت النكاح وأما ان
ادعت عليه أنه تزوجها قبل البناء أو بعده ولا بينة لها ففي كتاب ابن مهنون أنه لا يمين
عليه وهذا عندى على القول بانها لا تحلف مع شاهدها وأما على القول بانها تحلف مع
شاهدها فيجب لها عليه اليمين اذ لم تأت بشاهد والله أعلم ولولم يترك الميت وارثا وأتى رجل
بشاهد أنه ابنه ولا وارث له غيره وأتت امرأته بشاهد أنها زوجته ولم يقر الابن لها لوجب
على قول ابن القاسم أن يحلف كل واحد منهم مع شاهده ويقسم المال بينهما على ثمانية
أشهم للزوجة سهم وللابن سبعة أشهم لان الزوجة قد سلت للابن ثلاثة أرباع المال
وتداعيا جميعا في الربع فيقسم بينهما وعلى قول مالك يقسم بينهما على حساب عول
القراض فيكون المال بينهما أخماسا للزوجة الخمس لانه تدعى ربع المال وللابن أربعة

وكذا من وبه أفق ج وهو
الصواب الذي يتعين المصير اليه لانه
الذي تشهد له النصوص قال في
الاصل بعد جلبها مانصه فحصل
ان موتها كونه وان الصداق كالارث
وان قيد في الوارث المعروف لا بد
منه لانه مذهب مالك وابن القاسم
 وغيرهما لم يحل الشيخ أبو محمد
 ولا ابن رشد ولا اللخمي ولا ابن
فتوح فيه خلافاً أصلاً وعليه عول
الحقة قون من شراح ابن الحاجب
 وحواشيه وشراح هذا المختصر
 وحواشيه والله أعلم اه

أخماسه لأنه يدعى أن له جميعه وذلك أربعة أمثال ما تدعيه المرأة ولو أقرت بالابن وأنكرها
الابن لوجب أن يكون لها على مذهب ابن القاسم نصف ثمن المال وللابن مابق لانها مقرة
بسبعة أثمان المال ويدعيان في الثمن فيقسم بينهما وانما يقسم بينهما على تسعة أسهم
على قول مالك وبالله تعالى التوفيق اه منه بلفظه فهذا نص صريح من ابن القاسم
بالقييد المذكور وسلمه حافظ المذهب ابن رشد ولم يحك له مقابلا وقد أشار في الى ما في هذا
السماع آخر باب العتق مقتصر عليه كانه المذهب واعتمد القيد بب فذكر كلام
ضيق وأيده بقوله عقبه مانصه وانظر رسم أفضية ابن كانه في سماع أشهب من الشهادات
اه منه بلفظه ونص ما في الرسم المذكور من البيان واذا شهد أحد الشاهدين في الميت
انه لا يعلم له وارثا غير فلان وشهد الاخر انه لا يعلم له وارثا غيره وغیر امرأته فثبتت رواية
أشهب عن مالك وحنون عن ابن القاسم ان المال كله يوقف حتى تبين امر الزوجة فان
طال ذلك أعطى الوارث المال كله على ما قاله ابن القاسم وهو تفسير لقول مالك يريد بعد أن
يخلف أنه ما يعلم له زوجة واليمين ههنا لا ينبغي أن يختلف فيها من أجل الشاهد بالزوجة
وسواء لم توجد الزوجة حتى طال الامر او وجدت ولم تجد شاهدا آخر يشهد لها حتى طال
الامر ولان الوارث قد ثبت نسبه بشهادة الشاهدين فوجب أن يعطى جميع المال اذا طال
الامر ولو لم يكن للميت وارث ثابت النسب فادعت امرأة أنها زوجته وشهد لها بذلك
شاهدا واحدا خلقت مع شاهدها وأعطيت ميراثها بعد الاستيناء على مذهب ابن القاسم
وروايته عن مالك وما مضى في آخر الرسم الذي قبل هذا من قول مالك خلاف قول
أشهب اه منه بلفظه ورواية يحنون عن ابن القاسم التي ذكرها عليها اقتصر ابن
فتوح في وثائقه المجموعة وساقها كأنها المذهب ونصه قال يحنون عن ابن القاسم في
الشاهدين يشهدان أن فلانا وارث فلان لا يعلمان له وارثا غيره ويقول أحدهما أو
كلاهما وزوجه بموضع كذا قال ان شهدا على الزوجة ثبتت شهادتهما ولم يقسم المال حتى
تخضر الزوجة أو يقسم لها القاضي فان شهدا أحدهما بالمرأة لم يجعل في قسم شيء من المال
حتى تبين ما قال الشاهد فان طال ذلك أعطى الوارث المال كله بعد عيئنه لان الشاهد
الواحد قد شهد بزوجه اه بلفظه وقد اعتمد اللغوي التقييد المذكور في شهادة رجل
وامرأتين فأحرى في شهادة رجل واحد وكلامه ثانيا يدل على أن ذلك سواء فانه قال في باب
شهادة النساء في الولادة الخ من كتاب الشهادات مانصه والمشهدود فيه على ستة عشر قسما
ثم قال والرابع الشهادة على ماله ليس بمال والمستحق به مال كالشهادة على الوكالة بمال
والشهادة على كتاب القاضي اذا كان متخذه مالا وعلى النكاح بعدموت الزوج أو الزوجة
أو على ميت أن فلان أعقبه أو على نسب أنه ابن فلان أو أخوه اذ لم يكن هنالك أحد ثابت
النسب ثم قال وأما الشهادة على ماله ليس بمال والمستحق به مال كالوكالة وما ذكر معها
فاختلف فيها فاجراها ابن القاسم على حكم الشهادة على المال لما كان المستحق به مالا
وأبقاها أشهب وعبد الملك على الاصل انه ليست على مال كالنكاح وما أشبهه وان شهد
رجل وامرأتان على نكاح بعدموت الزوج أو الزوجة أو على ميت أن فلانا أعقبه أو على

نسب أن هذا ابنه أو أخوه ولم يكن له وارث ثابت النسب صحت الشهادة على قول ابن
القاسم وكان له الميراث ولم يحجز على قول أشهب لأنه قال لا يستحق الميراث إلا بعد ثبات الأصل
بشهادة رجلين اه منه بلفظه وقال في ترجمة الشاهد يشهد بمال أو نكاح مانصه اختلف
إذا شهد شاهد بعد موت الزوج أو الزوجة فقال ابن القاسم يحلف المشهود له ويستحق
الميراث والصدوق وإن كان الشاهد لها وقال أشهب لا يستحق ذلك إلا بشاهدين وقد تقدم
ذلك اه منه بلفظه فأشار إلى كلامه المتقدم وهو مقيد كما رأيت وكلام ابن القاسم في سماع
يحيى صريح في أن النكاح بعد الموت والولاء والنسب سواء وقد تقدم تصريح ابن رشد
بأن ما في سماع يحيى مثل ما في المدونة وقد صرح بهذا الشرط في المدونة في الولاء والنسب
ففيها في كتاب الولاء مانصه قال غيره وإن شهد شاهد على الميت في الولاء والنسب لم يحلف
معه ويستحق المال لأن المال لا يستحق حتى يثبت الولاء والنسب وثبتت له المال بتم
بشاهدين ألا ترى أن مالكاً قال في أخوين أقرأ أحدهما بأخ وأنكر الآخر أن المقر له
لا يحلف ويثبت مورثه من جميع المال لأنه لا يثبت له المال إلا بثبات النسب ولكن يعطيه
المقر ثلث ما في يديه وقال غيره إنما استحسن في شاهد على البت في الولاء أو شاهدين على السماع
أن يقضى له بالمال مع عينة بعد الاستئناء لأن المال ليس له طالب ولا نسب معروف كما أن
أقرار أخ بأخ يوجب له المال ولا يثبت له النسب وقد قال مالك نحو هذا في كتاب الشهادات
اه منها بلفظه أو الغير الأول هو أشهب وقوله ألا ترى الخ هو احتجاجه على ابن القاسم كما
بينه ابن يونس ونصه قال في المدونة وكتاب محمد وأما لو شهد شاهد على البت في الولاء فإذا
قضى له بالمال مع عينة بعد الثاني خوف أن يأتى للمال طالب ولا يحجز بذلك الولاء وقال غيره
وهو أشهب لا يستحق المال بيمينه مع شاهد البت في ولاه ولا نسب لأن المال لا يستحق حتى
يثبت الولاء والنسب وثبتت له المال بيمين الشاهدين ألا ترى أن مالكاً قال في أخوين أقرأ
أحدهما بأخ وأنكر الآخر أن المقر له لا يحلف ويثبت له مورثه من جميع المال لأنه
لا يثبت له المال إلا بثبات النسب ولكن يعطيه المقر ثلث ما يده وقال غيره إنما استحسن
في شاهد واحد على البت في الولاء أو شاهدين على السماع أن يقضى له بالمال مع عينة بعد
الاستئناء لأن المال ليس له طالب ولا نسب معروف كما أن أقرار الأخ بأخ يوجب له أخذ
المال ولا يثبت له النسب وقد قال مالك نحو هذا في كتاب الشهادات اه منه بلفظه
قال أبو الحسن مانصه وانظر المسئلة التي استدلل بها أشهب في قوله ألا ترى أن مالكاً قال
في أخوين يوافق على ذلك ابن القاسم إلا أنه يفرق له بما قال سحنون أن هذا له وارث
معروف اه منه بلفظه ويؤخذ هذا الشرط في الولاء بشهادة واحد أو امرأتين من شرطه
ذلك في المدونة في شهادة السماع ونصها وإن شهد رجلان على السماع أن هذا الميت مولى
فإن أعتقه ثأني الإمام فإن لم يأت من يستحق ذلك قضى له بالمال مع عينة الطالب ولا يحجز
بذلك الولاء وقال أشهب يكون له ولأؤه وولاه مولده بشهادة السماع اه منها بلفظه ونحوه
لابن يونس عنها وزاد مانصه قال في كتاب محمد بعد الثاني ورواه عن مالك وروى عنه ابن
القاسم أنه يؤخذ بذلك المال ولا يثبت له ولاه ولا نسب وأخذ به أصبغ ابن المواز

ولم يجنبنا ذلك وأكثر قول مالك وابن القاسم وأشهب أنه يقضى له بالسماح بالولاء والنسب
وكذلك في الاحباس والصدقات فيما تقدم محمد بن يونس قال بعض المتأخرين
وجه قول مالك أنه يقضى له بالمال دون الولاء لاحتمال أن يكون هذا السماح أصلاً من واحد
وشهادة واحد لا تجوز في الولاء ولا في النسب اه منه بلفظه وبه يظهر لك وجه الأخرية
فتأمله وقد خفيت هذه النصوص كلها على أبي الحسن فاستشكل الفرق على قول ابن
القاسم بين مسئلة الاخوة ومسئلة النكاح والكمال لله تعالى ولا حجة لت ومن تبعه
في كلام الشامل ونصه ويختلف مع شاهدها وترث ولو كان له وارث معروف على المشهور
فتأمل به انصاف وقول ز ثم انه لا صداق لها الخ نقله ح عن ابن فرحون عن بعض
الحواشي وسلمه وفيه نظروا ن سلمه ح لخالفته لما قدمناه عن اللغمي عن ابن القاسم وقد
اعترضه جس بذلك واعتراضه حق ويرده أيضاً ما قدمناه من كلام ابن رشد فلي تأمل
وقول ز وقال ح هو ظاهر من عموم قول المصنف في باب الشهادات الخ قد تقدم
التصريح به في كلام ابن القاسم وقول ز وبرئها ولا صداق عليه لها مبني على ما تقدم
له من أنه لا صداق لها في موته وقد علمت ما فيه على أن الولاء ما فيه أنه لا صداق لها في موته لأن سلم
انه لا صداق عليه في موتها لا اعترافه بأنه في ذمته وأما قول ز وانما لم يوافقها مع
اقراره بعد موتها الخ فقال تو مانصه قوله لان الارث يتسبب على الزوجية وغيرها
بخلاف الصداق هذا غير ظاهر لان الارث هنا لم يتسبب الا عن الزوجية وكونه قد يتسبب
عن غيرها لا يقيّد وقوله بخلاف الصداق ممنوع لتسببه أيضاً عن الزنى وطء الشبهة
اه منه بلفظه وهو ظاهر ومراعاة الزنى بعض صورته فتحصل أن موتها كونه وأن الصداق
كالارث وأن قيدني الوارث المعروف لا بد منه لانه مذهب مالك وابن القاسم وغيرهما ولم
يحل الشيخ أبو محمد ولا ابن رشد ولا اللغمي ولا ابن فتوح فيه خلافاً أصلاً وعلى ذلك قول
المحققين من شراح ابن الحاجب وحواشيه وشراح هذا المختصر وحواشيه والله أعلم
(وأمر الزوج باعتزالها) قول ز على ما جرى به العمل ان لم تأت بكفيل صوابه وقيل تأتى
بكفيل انظر ح وغيره وتأمله وقول ز ونفقتهامدة الاعتزال على من يقضى له بها الخ
ظاهر ولو قضى به لمن كانت تنكره وفيه نظر لانه اذا كانت النافذة التي لا يقدر على ردّها
لأنفق لها على الراجح المعمول به فكيف بالنكحة وأين شرط وجوب النفقة وهو التمكن
تأمله (وفي التوريث باقرار الزوجين) قول م ب قال طفي وهو خطأ الخ فيه نظر فقد
وقع هذا التصيد في كلام غير واحد من المتقدمين والمتأخرين قال ابن عرفة مانصه وسمعت
يحيى ابن القاسم من ادعت في ميت انه زوجها بينة على اقراره في صحته أنها امرأته كان
أصدها كذا ولم تشهد البينة باقراره بذلك في حياته ان كانت في ملكه وتحت حجاب قبل
قولها وان كانت منقطة عنه بمسكنها فلا مهر لها ولا ارث اذ لو مات لم يرئها بذلك الاقرار
حتى يعرف اقرارها بمثل ما دامه مع شهرة ذلك واعلانه وتقدم ادعائه ذلك اه منه بلفظه
ثم قال بعد كلام مانصه ابن شاس من أقر بصحة بزوجته ثم مات فان كانا طارئين أو كان
معهما ولد أقرب به ورثته مطلقاً والا ففى ذلك خلاف واختصره ابن الحاجب فقال وتورث

باقرار الزوج الطارئ وفي غيره قولان وقيله ابن عبد السلام دون تقييد وقول الثلاثة
 خلاف ما تقدم من سماع يحيى ان ذلك مقيد بشهرة ذلك واعلانه وتقدم ادعاء ذلك اه ثم
 قال بعد كلام مانصه الشيخ عن كتاب ابن سحنون من اقر في صحته نكاح امرأة بمهر مائة
 وصدقته ثم جحدوها طارئين لزمه وان كانا حاضرين صح ان اقر به الولي واشهد ان لم يعترفا
 بالوطء الاحدا ولوما قبل ادعائهم ما ولم يبين صدق ان اقر به الولي وورثته ولو اقر بذلك
 في مرضه فان كانا طارئين صدق في النكاح مطلقا وفي المهران ورثته ولو كان مهر مثلها
 ولو كانا حاضرين وصدقها الولي بطل ولا ارث ولا مهر واقرارها مثله في الجميع الاستسقوط
 المهران كان صحيحا اه محل الحاجة منه بلفظه وذكر القيد ايضا للغمي عن كتاب ابن
 سحنون ونصه قال فان اقر في مرضه أنه تزوجها في الصحة أو في المرض لم يجوز ولا مهر لها
 ولا ميراث اه محل الحاجة منه بلفظه وذلك كله شاهد لعج ومن تبعه وبه ترددت خطئة
 من خطأهم وأما استدلال طئي بآخر كلام الجواهر فبغيره من وجوه أحدها انه
 لا وجه لحل آخر كلامه على التعارض لا قوله اذ حل كلام الأئمة على الوفاق مطلوب ما أمكن
 اليه سبيل فكيف بإمام واحد ثانيها ان آخر كلام ابن شاس في الطارئين بدليل فرض
 كلامه في البعد جدا كسكة ولذلك لم يعارض ابن عرفة وغيره بين كلاميه لأنهم فهموه على
 الصواب لأنهم لم يثبتوا الاخره كما ظن بههم طئي ثالثها ان الولي لمن ان كلام
 ابن شاس يفيد ما قاله تسليميا جديا ما كان موجبا لخطئة عجم ومن تبعه
 لما قدمناه من النصوص والله أعلم * (تبيينه) قال تو مانصه المنصوص عليه
 اقرار الزوج ثم مات وأما اقرارها ثم مات فاستظهره ابن عبد السلام في الطارئين
 فأجراه المصنف في غير الطارئين وحكي الخلاف في صورتين رأيا انه لا فرق بينهما اه وقد
 ذكر ح كلام ابن عبد السلام بلفظ فرع ونصه فرع قال ابن عبد السلام وكذا
 ينبغي اذا أقرت هي ولم يبعلم منها انكارا أن يرثها اه منه بلفظه قلت أغفلوا رجهم الله
 ما تقدم عن النوادر وهو صريح في التسوية بينهما وقد نقل الظمي أيضا التسوية بينهما
 عن محمد بن المواز فقال بعد ذكر اقرارها باقراره مانصه وكذلك المرأة تقر بان فلانا زوجها ثم
 تموت فانه يرثها اه منه بلفظه والله المرشد (بخلاف الطارئين) قول ز وأما في
 المرض فبلغني الخ فيه نظر لتقدم التصريح بخلافه في كلام ابن عرفة وكلام مب فيه
 نظر أيضا لانه بناء على كلام طئي وتقدم ما فيه (أو صفته أو جنسه) قول مب على أن
 المثال الثاني محتمل له عن ق ولم أره فيه قلت بل هو فيه ذكره عند قوله ورد المثال الخ
 فانظره وقول ز وأراد بالجنس ما يشمل النوع الخ ما ذكره من ان النوع كالجنس
 مخالف لما جزم به أبو علي من أنه كالقدر والصفة وبأن كلامه قريب ما قاله ز هو
 الصواب في ابن يونس مانصه وان كان في النوع تحالفا وردت الزوجة الى صداق المثل
 الا أن يرضى هو بما ذكر أوز كرا الاب في البكر اه منه بلفظه (حلقا وفسخ) قول
 ز وأما في الجنس فيفسخ حلقا أو نكلا أو حلقا أحدهما دون الآخر اعترضه تو قائلا
 ويقضى للعالم على النا كل خلافا لـ وهو اعترض صحيح وقد صرح في الجسلا بـ

قاله نو وبأى نصه قرينا ان شاء الله ونحوه في الارشاد ونصه فان اختلفا في قدره أو في
عينه فان حلفا فافسحا وأيم مانكل لزمه ما حلف عليه الآخر اه منه بلفظه وهذا أيضا
هو الذي يفيد كلام التحفة وشروحا من تأمله وكلام مب يوهم انه صحيح ما قاله ز في
حلف أحده ما ونكول الآخر وليس ذلك بمرادله وانما مراده بالاطلاق أنه في الجنس
لا يراعى الشبه أى أنهم ما يتماثلان أشبه أحدهما أم لا فان حلفا أو نكلا معا فسخ النكاح
فتأمله (والرجوع للاشبه الخ) قول مب وبه تعلم ما في كلام خش حيث جعل
الرجوع للاشبه لما بعد البناء ما اعتمده مب رضى الله عنه هو الذي صدره طنى
ومستنده في ذلك كلام ضيغ وكلام اللقاني في حاشيته وعلى كلام طنى عولت
أيضا مع ان الشيخ ابن رحال رجع من مثل ما في خش قال في حاشية التحفة ما نصه فالملخص
من المتن وكلام الناس أن الاختلاف في الجنس والقدر والتوقع والصفة قبل البناء
ولاموت ولا طلاق فالتعالف والتفاسخ مطلقا ولا عبرة بالشبه وبعد البناء أو الطلاق نقول
الزوج ان أشبهه في القدر والصفة وفي معنى ذلك النوع وأما في الجنس فالتعالف والرد
لصادق المثل الخ تأمله تفهم به ما في شروح المتن والتحفة وان أطالت هنا وشراحها اه
وقال قبل هذا ما نصه ولم يذكر ابن الحاجب وابن شاس قبله والقاضى وغيرهم كان عرفة ان
الشبه يعتبر هنا قبل البناء ولا موت ولا طلاق صريحا أصلا إنما ذكر بعضهم في المحل
المذكور المسائل الأربع أنها تجري هنا في التنازع في المهر مجرى اختلاف المتبايعين
ويدل لذلك قول ابن يونس بآثر مسئلة قول المتن بقوله يمين وم مسئلة تهنون وابن حبيب
ما نصه ويراعى في اختلافهما إذا أتى أحدهما بما يشبهه والآخر بما لا يشبهه وقيل لا يراعى
ذلك كما اختلف في ذلك في البيوع فقوله كما اختلف الخ يدل على أن ما هنا جار على مسئلة
البيوع اه منه بلفظه قلت وفي كلامه نظر من وجوه أحدها قوله ولم يذكر ابن
الحاجب ولا ابن شاس قبله أن الشبه الخ فيه امر ان أحدهما أنه يقال عليه وكذا لم يذكر
ابن الحاجب ولا ابن شاس قبله أن الشبه يعتبر بعد البناء صريحا فلم يجعل أن المتبايع
اعتباره بعده فانهم أن ما قاله غير مسلم بل كل منهما قد ذكر الشبه قبل البناء لكن على
أنه يختلف فيه ونص ابن شاس إذا تنازعا في قدر المهر أو صفة مع بقاء الزوجية بينهما
وذلك يقع قبل البناء بعده فان كان قبله تماثلا وتفاخفا كما في البيع وبدئت المرأة باليمين
كالبائع في المشهور وقال بعض المتأخرين ويجرى فيه ما يجرى في البيع من الخلاف في
الرجوع الى قول مدعى الشبه وفي انقضاء النكاح بتمام التعالف وفي الرجوع الى قول
المرأة اذا نكلا جميعا كما في البيع اه وان كان التنازع بعد الدخول فالقول قول الزوج
اذا الدخول كالتقوت في البيع اه محل الحاجة منه بلفظه وتبعه ابن الحاجب فذكر مثله
مختصرا فتأمله فانها قوله ان ابن عرفة لم يذكر الشبه قبل البناء صريحا فانه نظر بل
ذكر كلام البغهي وقوله ونصه التمسى لو أتى أحدهما بما يشبهه دون الآخر ففي حلفهما
وقبول قول ذى الشبه روايتان وهذه أحسن لان الشبه دليل كشاهد اه منه بلفظه وقد
ذكر ابن عرفة عن المدونة وغيرها ان القول قول الزوج بعد البناء ولم يفيد بما إذا أشبه

ونفسه وفيها ان اختلافه بعد البناء أو بعد الطلاق قبل البناء صدق مع عينه فان نكل
 حلفت وأخذت ما دعتة ثم قال المييطي هذا المشهور في اختلافهما بعد البناء وقال ابن
 عمر وروى ابن وهب يتحالفان ولهما مهر المثل ويثبت النكاح اه منه بلفظه ونحوه في
 ضحج عند قول ابن الحاجب فان تنازعا بعد البناء فالقول قول الزوج لانه فوت اه ونفسه
 أي فان تنازعا بعد البناء في القدر والصفة فالقول قول الزوج مع عينه لانهم امكنته من
 نفسه او هذا مذهب المدونة فان نكل فالقول قول المرائع مع عينها المييطي وهو المشهور ومن
 مذهب مالك وأصحابه ثم قال مانصه ابن راشد انظر هل القول قول الزوج مطلقا وهو أكثر
 نصوص أهل المذهب أو مقيدا بما اذا وافق العرف وهو الذي ذكره اللغمي وهو الذي
 يؤخذ من كلام الاشراق لانه أشار فيه الى تشبيه حكم الصداق بعد البناء بالبيع وانما
 وقع التشبيه في كلام غيره بالبيع في قبول دعوى الاشبه قبل البناء والله أعلم اه منه
 بلفظه قالها أن ما ذكره عن ابن يونس من قوله كما اختلف في ذلك في البيوع لا يصلح الرد
 به على ما في التمهنة وشروحا أما أولا فان ابن يونس ذكر ذلك عقب كلامه على
 اختلافهما قبل الدخول لا بعده وأما ثانيا فلوسلنا انه صرح بان ذلك بعد الدخول فلا
 نسلم الرد به وحده على ما في التمهنة وشروحا لان ذلك مروى عن مالك نصا واختاره
 وعليه قول المييطي وغير واحد من الموثقين وهو الذي اعتمدته المكتسبي في مجالسه
 وغير واحد ممن يطول بنا ذكرهم فالحق ما حرره طي ومن تبعه والله أعلم (الابعد
 بناء أو طلاق أو موت) قول مب مع أنه قصور في قول عن اللغمي الخ قلت بل
 هو في المدونة ونفسها واذا اختلف الزوجان في الصداق بعد الطلاق وقبل البناء
 فالقول قول الزوج مع عينه فان نكل حلفت وأخذت ما تدعي وكذلك ان مات قبل
 البناء فادعى ورثتها تسمية وادعى الزوج نفويضا فالقول قوله مع عينه وله الميراث وان
 اختلفا في الصداق قبل البناء من غير موت ولا طلاق فادعت الزوجة أكثر مما اقتر به الزوج
 فالقول قولها ويشترط تمام ما دعت والاتحافا وفسخ النكاح ولا صداق لها اه منها بلفظها
 ونحوه في ابن يونس عن المدونة أيضا (عند معتاديه) قول مب كلام اللغمي يفيد أن
 القول للزوج في هذه الخ هو ظاهر كلام اللغمي لكن الصواب ما قاله ز فني الدرر
 المكنونة عن أبي الفضل العقباني مانصه القول قول مدعي التفويض الآن يكون عرفهم
 التسمية فقط أو تغلب التسمية فيترجح قول من ادعاهما فيما اختاره بعض الشيوخ وهو
 الظاهر اه منها بلفظها (مالم يكن ذلك فوق قيمة ما دعت الخ) فإذا ادعت أنه تزوجها بعد
 صفته كذا وادعى أنه تزوجها بشوب صفته كذا وكان صدق مثلها ثمانين فان لها ثمانين
 الآن تكون قيمة العبد سبعين فلا تزاد عليها أو تكون قيمة الثوب تسعين فلا تنقص منها
 وشمل كلامه المقوم كما مثلنا والمثلي كما إذا ادعت أنه تزوجها بوسق من بر وادعى أنه تزوجها
 بوسق من ذرة مثلها ثمانون في الفرض المذكور الآن تكون قيمة وسق البر سبعين
 فلا تزاد عليها أو تكون قيمة وسق الذرة تسعين فلا تنقص منها هذا هو المتعين وما أفاده
 كلام ز من ان كلام المصنف خاص بالمقوم وأما في المثلي فيقال مالم يكن ذلك فوق مثل

ما ادعت ودون مثل ما ادعاء غير صحيح لان الواجب للزوجة هنا العين ذهباً وفضة
 بحسب السكة الجارية والمقوم والمثل المختلف فيه انما يتظر اليه ليعلم أهو أقل من صداق
 مثلها أو أكثر منه ولا يعرف ذلك الا بالنظر للقيمة وكيف يعقل أن يقال ينظر للوسق مثلاً
 هل هو أكثر من ثمانين أو أقل منها والعجب من سكوت قوم من عندهم ما ينصف
 واقع الموفق (وثبت النكاح) قول من عن ضيغ وقال في الجلاب يفسخ النكاح
 مانسبه لضيغ هو كذلك فيه نقلاً عن الميضي ومثله لابن عرفة نقلاً عن الميضي أيضاً
 ونصه في ثبوت النكاح وقصده رواية ابن وهب مع المشهور من المذهب ونقل ابن
 الجلاب قال بعض الموثقين ولم أره لغيره اه منه بلفظه قلت ولم أجده في التفریع
 لابن الجلاب بل وجدت فيه عكسه ونصه ومن تزوج امرأة ثم اختلفا في الصداق قبل
 الدخول تحالفاً وتفاخراً كان اختلافهما في عينه أو قدره وبثت المرأة باليمين فان حلفت
 ونكل زوجها الزمه ما ادعته من صداقها وان نكلت وحلف زوجها كان لها ما أقربه من
 صداقها وان حلفا جميعاً ففسخ النكاح ولا شيء لهما وان اختلفا بعد الدخول ثبت النكاح
 وكان لهما صداق مثلها وهذا اذا اختلفا في عين الصداق مثل أن تقول المرأة تزوجتني على
 عبدك ميمون ويقول الرجل تزوجتك على عبدی مبارك فاما اذا اختلفا في قدر الصداق
 فقال الزوج تزوجتك على ألف وقالت تزوجتني على العين وقد دخل بها أو مكنته من
 نفسها فالقول قوله فيما أقربه من الصداق مع يمينه اه منه بلفظه وتتبعه أم تتبع
 فلم أجده فيه غيره فقوله ثبت النكاح كذا وجدته في نسختين منه قديمتين متقنيتين حسنتين
 جنداً مكتوب على طرتهما كثيراً والله أعلم (وان قال أصدقتك بألف الخ) قول ز
 ولا يخفى أن هذا من الاختلاف في الصفة الخ فيه نظير بل صرح ابن يونس أنه من
 الاختلاف في النوع وبأني لفظه وقد تقدم في كلام الجلاب صريحاً أن قوله تزوجتك
 بعبدی فلان وقوله بأني بعبدك فلان حكمه حكم الاختلاف في الجنس والنوع فستأنا
 هذه أخرى لزيادة هذه بالاختلاف بالذكورية والأوثية فتأمل اه (تنبيه) نقل ابن يونس
 مسألة المصنف هذه عن سحنون في كتابه انه وقال عقبها مانصه قال بعض أصحابنا وهذا
 خلاف ما تقدم لابن حبيب اذا اختلفا في نوع الصداق بعد البتاء انهما يتحالفان ويكون
 لها صداق المثل اه منه بلفظه قال في ضيغ بعد أن ذكر مانصه والظاهر أن المصنف يعني
 ابن الحاجب انما تكلم على المسئلة اذا تنازعا قبل الدخول لقوله خلاف اه منه بلفظه ونقله
 جس وأقره فتأمل جدا (عبد الوهاب الآن يكون بكتاب) ابن عاشر هل المراد بالكتاب
 مطلق عقد الصداق أو كتاب يشهد لها بتخلده في ذمته سواء كان في صل الصداق أو غيره
 ونص ابن عرفة قال القاضي هذا ان لم يثبت ذلك في صداق ولا في كتاب وان كتب في صداق
 فليس القول قول الزوج اه وهو بين المراد اه منه بلفظه لكن قال أبو علي في حاشية
 التحفة مانصه ويظهر من كلام من قيد بالكتاب أن المراد به كتاب مخالف لكتاب الصداق
 وقد بينا ذلك في الشرح اه فانظر اه (تنبيهان الأول) ظاهر كلام المصنف ان ما قاله
 عبد الوهاب ومن ذكر بعده تقييد للمذهب لا خلاف وصرح بذلك في ضيغ ونصه وهذا

القولان انما قصد قائلهما تقييد قول مالك وينبغي أن يحمل قولهما على التقييد ولا يؤخذ ذلك من كلام المصنف بل ظاهره حمل قوليهما على الخلاف اه منه بلفظه وقال أبو علي في الحاشية بعد ذكره القيد وقد عياض الذي ذكره الشراح هنا مانصه وقد نقلنا في الشرح كلام الناس الدال على أن المذهب اعتبار القيود المذكورة اه فأنظرها فقد اختارناه لا بد مع ذلك من البحث والنظر الى القرائن والعوائد* (الثاني) مذكور في المعين قيدا آخر ونصه قال غير واحد من المؤتقين ان عقد في الصداق قبل ذكره التقديرات لا يبرئها منه بناؤه عليها ولا طول مقامه معها فانه ان ادعى الدفع بعد ذلك اليها أو الى وليها قبل البناء أو بعده لم يقبل قوله وكان كسائر الديون اه منه بلفظه قلت وهو ظاهر ان لم يكن كتب ذلك من تلقيق الموت والافلاء عسيرة به والله أعلم (وفي متاع البيت الخ) قول ز في التهمة لم تختص به الخ هو الرابع من أقوال ثلاثة في المسئلة وقيل القول قول الزوجة مطلقا وقيل بالتفصيل ففي الفائق مانصه قال الداودي ما اشتراه الرجل لزوجته من الثياب فلبست في غير البذلة ثم نزل بينهم فافراق وادعى ان ذلك منه عارية وأنكرته نظرفان كان الرجل مثله يشتري الثياب لزوجته على وجه العارية فالقول قوله مع عييده وان كان مثله في ملأته وشرفه لا يشتري ذلك للعارية فالقول قولهما مع عييدها قال وسواء كان لباسا قليلا أو كثيرا قريبا أو بعيدا وقال غيره القول قول الزوج شريفا كان أو غيره لانه يقول أردت أن أجعل زوجتي وأحليها ان كان حليا وأفتى ابن الحاج وابن رشد أن القول قول الزوج فيما اشتراه من الحلي والثياب وأعطاه لزوجته تلبسه وتزين به انه عارية لاهبة وتعليك وكذلك يكون القول قول ورثته في ذلك مع أيمانهم الا انهم يحلفون على العلم لا على البت اه منه بلفظه وذكر ابن عات في طرده قول الداودي وقول غيره وزاد مانصه قال ابن تليدوان ابساع الرجل لزوجته كسوة ومثل ثوب أو فرو ثم تموت فيريد أخذها لم يكن ذلك له وهو موروث عنها وكذلك قال بعض الشيوخ في الموت والطلاق وبه العمل وهذا اذا كانت لغير البذلة قال ابن لبابة وما اشتري الرجل لزوجته أو واشترته هي لنفسها من ماله ولا ينكر عليها وهي تلبسه وتحلى به فيجب له ولا يدعى فيه زوجه أو لا ينكر عليها اذا تزفت به فانه لها عاشر أو مات فان ادعى الورثة عليها في ذلك شيأ مثل انهم لم تحجزه بعلمه أو شبه ذلك كان عليها الممين وقال ايضا انه لورثة الرجل ان مات عنها الآن تقيم المينة على هبة أو عطية وقال غيره وكذلك ان كان حيا يمينه وهو أحسن من الاستغناء اه منها بلفظها وفي نوازل النكاح من المعيار مانصه وسئل ابن سراج عن رجل اشترى لزوجته حلة حواشي من قصب ذهب وثوب حرير وعقد جوهر وفرخة شرب وغير ذلك ودفع ذلك كله لزوجته المذكورة وألبسها اياها على وجه المتعة والتعليك ثم بعد ذلك اشترى قطيفتين ومطرحتين وغير ذلك وبقيت الزوجة تلبس ماساق لها وتزين به وتمتن القطيفتين والمطرحتين وغير ذلك مدة أربعين سنة ثم مات في الزوج في هذه الاشهر القريية قام بعض ورثته يطلب ميراثه في حلة ماذ كرو يدعيه ملكا لموروثه فهل يجب لذلك الطالب من ذلك شيء مع بقاء ذلك بيد الزوجة هذه المدة وسكوت الزوج مع علمه بامتهان ذلك كله ودفعه أولا على

الوجه المذكور فأجاب ان ثبت أن الزوج ملك زوجته تلك الحوائج كانت لها أو الأحلف
 الورثة أنهم لا يعلمون أنهم ملكها أياها أو وقع فيها الميراث اه منه بلفظه وفيه أيضا بالحمل
 المذكور مانصه وسئل أبو عثمان سعيد بن ضمير عن الرجل يتزوج المرأة ولا يعرف لها
 جهاز قليل ولا كثير وتدخل على جهاز امرأة كانت له قبل هذه ويشترى الزوج بعد ذلك
 أيضا مما يكون للنساء من الثياب والحلي ويقسم الزوج البينة أنه ابتاع ذلك كله بعد
 البناء زمان ولم يذكروا عارية وسكت عن ذكر ذلك إلا أنها تنفص بذلك وتزني به فينزل
 بينهما فراق أو موت فتدعى المرأة في ذلك كله فأجاب ليس لها بما ذكرت شي إلا أن يعرف
 أنها خرجت به من بيتها أو تصدق به عليها أو أفادت ما لا يعرف ذلك واستبان واتضح وأنه
 يكون كما وصفت وما لم يعرف لها مال ولا تصدق عليها ولا أفادت فليس لها من ذلك شيء لان
 الزوج يقول أردت جمال بيتي وجمال امرأتي وزينتها بذلك قال القول قوله وقول ورثته
 بعده وقيل لابن ضمير فتري ان قالت اني اكتسبته وجمعه فقال ليس يعرف الكسب
 للنساء إلا ان يكون ميراثا أو هبة أو صدقة ويعرف ذلك فينشد يجوز ما تقول اذا كانت
 المرأة لا يعرف لها قليل ولا كثير من قبل دخوله عليها وأجاب ابن لبابة أيا ما عرفت عما
 ابتاعه الزوج بعد البناء لا من حلي أو متاع يعرف للنساء ويزني به امرأته السنة
 والستين وأكثر من ذلك ولم يشهد لها على عطية ولا هبة فهو أحق به كأن مما يعرف للنساء
 أو غير ذلك وما أدخل على زوجته السابق من متاع زوجته الأولى فهو أحق به أيضا ولا شيء
 للثانية فيه والورثة بمنزلة الميت إلا أن تكون لها يمينه على ذلك والأفلاشي لها اه منه بلفظه
 وفي نوازل المعاضات من المعيار في جواب لابي اسحق الشاطبي مانصه دعوى المرأة في
 الثياب ان زوجها ساقها لها لا تسمع الا اذا قامت البينة على أن تلك الثياب باعياها من جملة
 السياقة أو أنه وهبها لها على الخصوص فان لم تقم على ذلك يمينه قال القول قول ورثة الميت مع
 ايمانهم لا يعلمون تلك الثياب من جملة مال المرأة ولا متاعها الى آخر نص البين ولا تدخل
 هذه المسئلة في مسئلة الاختلاف في متاع الميت اه منه بلفظه وبذلك جزم العلامة
 المشاور أبو عبد الله بن الفخار قائلا مانصه هذا مقتضى ما في السكاح الثاني من المدونة
 اه انطرق فهذه النصوص تدل على أن الراجح ما رجحه عجم باقتضاره عليه وكما هو
 راجح نقلا هو أيضا راجح معنى لما قالو من أن الانسان أعرف بكيفية خروج ملكه من يده
 ولان الأصل بقاها ما كان على ما كان وهذه العلة علل العلامة ابن هلال في الدر المنثور قول
 صاحب الاستغناء السابق وهو أحسن فقال عقب نقله مانصه في قلت لان الأصل بقاء
 الاملاة على ملك المالك فلا تنقل الا بأمر محقق اه منه بلفظه قلت ولان الزوج
 يجب أن يجعل زوجته ليستمتع بها ويخشى أن يملكها ذلك ان يقع بينهما ما يوجب الفراق
 أو يموت فتذهب بما للزوج آخر فيجعل ذلك يدها على وجه العارية فيحصل لها ما أحب
 ويأمن مما يخشاه فتأمله بانصاف فان قلت سلمنا أن ذلك هو الراجح لكن تقدم في نقل
 ابن عات أن العمل جرى بان القول قول الزوج وماله العمل مقدم على الراجح قلت لتقدمه
 عليه شروط منها استقرار العمل وهو منتف هنا ذكر من المحققين ممن بعد صاحب الطر لم

يعرجوا عليه وأفتوا بغيره حتى سيدى عبد القادر القاسى فى أجوبته ولم يذكره ولده فى نظم
 العمل ولا غيره من المتأخرين ممن تعرضوا لعدما به العمل والله أعلم **(تنبيه)** هذه النقول
 السابقة تفيد أنه لا فرق على هذا القول بين أن يقول لباس المرأة لما حليت به أو لا ووقع فى
 جواب أبى اسحق الشاطبى المنقول أنقامت صلابا قدمناه عنه مانصه لكن يبقى النظر فى
 لباسها تلك الثياب وامتنانها لها فهل تستحقها بذلك أم لا والصحيح فى المذهب أن الرجل
 ليس له أن يرتجع كسوة المرأة عند فراقها إذا كانت مبتذلة فإن لم يتبدل كان له ارتجاعها
 فهذه الثياب مثلها إن كانت الزوجة قد تبدلت فاقبى لها ولا صار ميراثا أهله منه بلفظه
 ونقله سيدى عبد القادر القاسى فى أجوبته وسيله **(في)** قلت فيه نظر ظاهر وإن سكت عنه
 الامامان أبو العباس الوائش رضى وسيدى عبد القادر القاسى ووجه ذلك أنه معترف بأنه
 إنما اعتقد فى ذلك على القياس الذى ذكره وهو غير صحيح لأن مسئلة الطلاق التى جعلها
 أصلا لهذه مبيانية لهذه أشد المبيانية لأن مسئلتنا هذه قد سلم هو نفسه أن دفع الزوج لما ذكر
 هو على وجه العارية وعلى البينة أنه وهبها مثلا ولا خلاف فى المذهب بل ولا خارجه فيما أعلم
 أن العارية لا تغل بطول الانتفاع بها ولا بامتنان المعارياها ودفع الزوج الكسوة فى مسئلة
 الطلاق كان منه على وجه التملك أدا لما وجب عليه لكن لما كان ذلك عليه فى مقابلة
 الاستمتاع فرقوا بين أن يقع الطلاق عن قريب فترجع له أو بعد فلا وحدوا البعد ثلاثة
 أشهر كما أشاره المصنف فيما يأتى بقوله لا الكسوة بعد أشهر فيلزم على قياسه هذا أنهم هما
 أقامت بحدها العارية ثلاثة أشهر فى لها والنصوص مصرحة بذلك فراجعها متأملا
 والله أعلم فتأمل بانصاف **(مسائل الأولى)** عكس هذه المسئلة مثلها وهى أن تكسو
 المرأة زوجها فى الفائق مانصه كتب الى القاضي أبى الوليد ابن رشد رحمه الله ما تقول
 فيما تخرج به المرأة ووليها فى شورتها باسم الزوج **(ك)** الغفارة والمحشور والقميص
 والسر او يلبس ذلك الزوج بعد ثباتها بالايام البسيطة والكثيرة ويرجى لم يلبسها
 ثم تذهب الزوجة أو وليها الى أخذ الثياب ويرعون أنها كانت عارية وإنما جعلت ذلك على
 طريق التزين لا على طريق العطية فهل ترى ذلك للزوج أم لا فاجاب ان كان فى هذه الثياب
 المخرجة فى الشورة عرف البلد قد جرى به الامر واستقر عليه العمل حكم به وإن لم يكن فى
 ذلك عرف معلوم فالقول قول المرأة ووليها فيما يدعيان من أنها عارية أو على سبيل التزين
 وبالله التوفيق لأرب سواه أهله بلفظه ونحوه فى طرارين عات ونسبه تختصر الحذيرة
 ونحوه فى الدر النثيرة ونسبه تختصر الحذيرة وأشار اليه ق عند قوله قبل الآن يسمى شئ
 فيلزم وكلهم ساقوه كنه المذهب ولم يحكوا غيره وهو ظاهر والله أعلم **(الثانية)** إذا وقع
 التنازع فى ذلك على وجه آخر بأن يقول الزوج دفعته لك فيما على من الدين وتقول هى
 بل أعطيتنى تبرعا فلا إشكال على الرابع السابق أنه لا يكون القول قولها وقد سئل
 عن ذلك الشيخ ابوالحسن فأجاب بما نصه مسئلة من ادعى أن هذا من ديني وقال القرم
 هو بقة ديني باق القول قول مدعى القضاء من الدين سيما ان كان مجانسا للدين والمناسب
 لهذه مسئلة النكاح الثاني إذا أعطاهما وباتت هدية وقال الزوج من فرضك الذى

على فالقول قوله الآن يكون الثوب لا يفرضه مثله لئلا نقول قولها والعادة مسامحة
 الزوجين في مثل هذا بينهما ما اه نقله في الدر النثير وقال عقبه ما نصه بل الانسب للمسئلة
 أو هو عينها ما في النواذر عن الواضحة وما أهدى الناس من حل أو ثياب ثم أراد أن يحسب
 ذلك في الصداق فليس له ذلك إذا سماه هدية وان لم يسمه هدية حلف ما أرسله هدية وما بعته
 الا ليقاص به من الصداق فذلك له فان شامت الزوجة قاصت به أو ردت له وقاله أصبح عن
 ابن القاسم وقاله غيره من أصحاب مالك وما أجراه الشيخ أيضا حسن قال رحمه الله في كتاب
 الوديعة من التقيد لان الغالب ان الانسان انما يدفع ما لم يذمته اه منه بلفظه **قلت**
 وما نقله عن النواذر فهو في المقيد ونصه ولولم يدع عارية ولا أقام بينة وانما قال أرسلته
 ليحسب لي من الصداق فانه يحلف على ذلك وتكون المرأة مخيرة في أن تصرفه عليه أو تحسبه
 من صداقها قاله مالك وابن القاسم وغيرهما اه منه بلفظه والحق أن يقال لا تختلج دعوى
 الزوج من وجهين أحدهما أن يدعى أنه حين دفع ذلك لها بين لها أنه من دينها وقبلته
 ثانيهما أن يدعى أنه لم يبين لها ذلك ولكنه قصده ثم في كل من هذين اما أن تكون الزوجة
 محجورة أو رشيدة وفي جميع ذلك اما ان يكون فعل ذلك عند حدوث سبب كحتمان أو ولادة
 أو بدون ذلك وفي جميع ذلك اما أن يكون ما دفعه لها قائما بسببها أو استهلكته فهذه ست
 عشرة صورة ثمان في المحجورة ومثلها في الرشيدة فأما صور المحجورة فلا رجحان لكون القول
 قوله في أربع منها وهي صور استهلاكه بذلك ولا أظن أحدا يقول ذلك فالمصيبة منه
 ولا يحسب عليها من قيمة ذلك شيء وأما مع بقائه وقيامه فيكون القول قوله باعتبار أخذ
 ذلك من يدها على ما وجدته لا باعتبار برائة ذمته مما زعم أنه دفعه فيه ووجه ذلك جلي أن لم
 يكن عند حدوث سبب والاجر في ما يأتي عن أبي الحسن وأما صور الرشيدة ففي اثنين
 منها وهي إذا ادعى أنه بين لها وكان ذلك لغير سبب وهو قائم أو مستهلك فالقول قوله كما تقدم
 في جواب أبي الحسن وإذا ادعى أنه قصده ذلك ولم يبينه لها ولا سبب له وهو قائم فيحلف
 ويأخذه ان لم تقبله في دينها كما تقدم في كلام النواذر والمقيد وان مات فالظاهر انه لا شيء له
 اذ ليس له ان يصير لها في دينها شيئا جبرا عليها دون اعلامها به وقد تكون تلك الثياب
 لا تساوي يوم دفعها لها تلك القيمة التي يزعم أنه دفعها فيها مع ما حصل له بذلك من النفع
 بتجملها له بذلك وهي في ذلك كله جاهلة بانه من دينها الذي لها بذمته مما لا يلزمها أن تجهز به
 شرعا وأما اذا كان ذلك عند حدوث سبب وصورها أربع فأجاب عن ذلك أبو الحسن
 بما نصه جرت عادة الناس ان الرجل اذا صنع وليمة يشترى مثل ذلك الزوجته على وجه الهبة
 لها والاستلاف لودتها لا بان يكون محسوبا لها من كالتها فلي ذلك تحمل مسئلتكم اه
 قال في الدر النثير عقبه ما نصه قلت الفرق بين قوله في هذه المسئلة وبين قوله في المسئلة
 المقدمة جريان العادة هنا بان ذلك من الزوج انما هو على وجه الهبة اه منه بلفظه ولا
 شك في ان العادة المتقررة يعمل بها في ذلك وقد جرت العادة في هذه النواحي بان الزوجة
 تتولى الاعمال الشاقة كقط الزيتون والسنبل وتنقية الزرع وغير ذلك من غير عوض
 تطلبه على ذلك والزوج يشترى لها في الاعباد ونحوها بعض ما تستر به ولا يذكر لها أن

ذلك عوض عن بعض دينها وكن ذلك عوضا عما تفعله من الاعمال الشاقة فلا يقبل
من الزوج أن ذلك عوض عن بعض دينه وعلى تسليم أنه يقبل قوله في ذلك فلم يذهب عملها
باطلا بل يكون لها بحاسبتها باجرة مثلها بعد عين كل منهما أنه ما فعل ذلك متبرعا هذا الجارى
على أصول المذهب وهو تحري القول في هذه المسئلة والله أعلم * (الثالثة) المرأة تذهب
لدار أهلها فيه طونم باقره مثلما يقع النزاع بينها وبين زوجها أو بين ماو بين من يكون على
المفاوضة معه كاخوته فان تقرر في ذلك عرف بشئ عمل به والا فالصواب أن الزوجة وقيل
بينهما ففي أجوبة الشيخ أبي الحسن مانصه وسئل رحمه الله عن رجل سافر مع زوجته الى
صهره أبيها وأما بهدية وهي غل من البقر وكان ملكا للزوج فلما رجعا من عند الصهر
المذكور أعطاهما بقره عوض العجل على عادة الثواب في ذلك ثم انما تنازلت بعد ذلك فقال
الزوج هي لي وقالت الزوجة أعطاه لي أبي فقال هي للزوجة لان المعنى أنه ملكها العجل
حين سافرت به أو ملكها العوض حين قبضته وهذا يحكم العادة لانهم يقولون سافرت زوجة
فلان بكذا وأما أبيها أبوها بكذا ولا يقولون سافر فلان بكذا فأنيب فهمي ونسبها للزوجة
اه نقوله في الدر المنثور وزاد عقبه مانصه قلت قال ابن عرفة في كتاب الشهادات
وصح ان أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهم ما جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ليس لي من شئ الا ما أدخل على الزبير فهل علي جناح أن أرضع مما يدخل على
فقال ارضعي ما استطعت المازري ان كان مما يعطيها الزبير نفقة لها فين جواز وان كان
انما أرادت مما كان ملكا له فيحمل ذلك على أنه لا يكرهه منها وانما عاده عودها أزواجهم اه
منه بلفظه وفي أجوبة الشريفة من جواب لابي القاسم بن خوجو مانصه ان فسر المعطى
وبين لمن هي العطية عمل على تفسيره وارفع الاشكال وان لم يقع من المعطى بيان وكان
الزوج قد زار مع زوجته فالعطية المبهمة لهما معا وان لم يزرها الزوج مع زوجته فالعطية
المبهمة للزوجة القايضة من يد المعطى الا اذا كان بالبلد أب مطردمين للمبهم فيجب أن
يعمل عليه في الامر المبهم وحال الأزواج بينهم المحمول على المكارمة اه وأجاب أيضا
ما يعطيه الوالد أول زيارته للمعز وجه بعد الدخول به من المواسي هو بينهما أعنى بينهما
وبين الزوج هذا ان جرى العرف بذلك والا فلها خاصة كما يكون لهما ما يعطيه بعد الزيارة
الاولى وكذلك أيضا لا يشاركها في الماشية التي أعطاهما أبوها وهي في بيته لان ذلك مال من
مالها فلا مدخل للزوج فيه اه وأجاب سيدى أحمد بن عبد الوهاب عن نحو المسئلة
ان ما أعطى للزوجة هو لها ولا حق فيه معها لزوجهما ولا رجوع عليها بقيمة ما حملت في
زيارتها من دار بلادته اذ لا ثواب بين الزوجين بهذا فتى سيدى أحمد بن محمد البعل بر د الله
ضريحه اه محل الحاجة منها بلفظها ثم ذكر عن فتوى سيدى محمد بن عرضون مانصه ان
ماتت في الزوجة من دار والدها في زيارتها يكون مشتركا بينهما وبين زوجها بشرط أن
يكون الطعام الذي ذهبت به من مال الزوج قال وبه أفتى سيدى أحمد بن عرضون اه
وفيما أياض من جواب لابن عرضون وسئل عن اخوان على المفاوضة ذهبت زوجة
أحدهم لدار أهلها بريد صنعت من زرعهم فأعطوها بقره متشأ عنها عدة مانصه ان الزوج

الزائرة تأخذ نصف البقرة والنصف الباقي للزوج مع اخوته هم فيه سواء ليكون الثريد الذي
 حملته صنعتهم من الزرع الذي نشأ عن خدمة الجميع اه منها بقطها ١٠ قلت وفي فتوى
 ابن عريضون قطر نقلا وقياسا ما اخلا فلما القتم الما قدمنا من فتوى أبي الحسن التي سلمها
 العلامة ابن هلال ولم يحك غيرهما وفتوى غيره ممن قدمنا وأما قياسا فلا يشترط في ذلك ان
 تكون ذهبت بثر يد صنعتهم من مال زوجها أو من مال زوجها واخوته وكون صنعها ذلك
 من ماله أو من مالهم مما وجب لهم الشركة فيما تاتي به لا يجري على القواعد ولا بسا عده
 القياس أما ولا فان الزوجة تاتي من دار أبيها بمنزل ما تذهب به من الثريد والخبز وأما كثر
 منه عادة مطردة وأما ناسا فان أخذها ذلك من مال الزوج وحده أو مع غيره أما أن يكون
 بغير إذن منهم أو باذن فالاول عدم الثاني سلف ان لم يحمل على انه تبرع منهم لها والواجب
 في العدا غرم مثل المثل وقيمة المقوم وفي السلف رد المثل مطلقا فان قيل لانسليم القسمة
 ثنائية محصورة في العدا والسلف بل هناك قسم ثالث وهو أن يكون اذهم - لم لها في ذلك
 على أن يكون مأتا في بينهما وبينهم أنصافا قلنا غاية هذا القسم انه معاملة فاسدة للفرار
 والجهل أما الفرقة لاحتمال ان لا تأتي بشيء اذ كثير من الزائرات لا يأتين بشيء ثم لا تجد
 أحدا منهن أو من أزواجهن يخاصم أهلها في ذلك أصلا وأما الجهل فعلى احتمال انها
 تأتي بشيء يحتمل أن يكون بقرة أو شاة من الضأن أو من المعز وعلى أنها بقرة أو شاة فيحتمل
 أن تكون أعلى أو أدنى أو وسطا والواجب في المعاملة الفاسدة بعد الفوات الرجوع
 بمثل المثل وقيمة المقوم فتأمل به بانصاف وقد وقعت نازلة الاخوة في حياة شيخنا ج طيب
 الله تراه وكان زائدا فيها أن الزوجة ذهبت بعرض من البقر من مال زوجها واخوته زيادة
 على الثريد والخبز فوقع الفتوى بما أفتى به أبو الحسن وغيره وان الاخوة يرجعون على
 أخيم بحظهم من قيمة العرض الذي زارت به ونفذ الحكم بذلك والله أعلم * (الرابعة) *
 الزوج يكون له أموال من أصول ومواش وتكون زوجته تنوي العمل في ذلك ثم يموت
 الزوج فتريد أن تأخذ من ماله مدعية الشركة بعملها ثم تأخذ منهم ما من ربع أو ثمن
 مما بقي وانما تطلب ذلك فيما رأينا حيث يكون لها راتب أو يورث زوجها كلاله أو يكون له
 أو ان وكذا تطلب ذلك هي وزوجها اذا كان مع اخوة له مثلا على المفاوضة وليس لاخوته
 أزواج قال أبو زيد القاسمي في عمليته مانصه

وخدمة النساء في البوادي * للزرع بالدراس والحصاد

قال ابن عريضون لهن قسمه * على التساوي بحساب الخدمة

لكن أهل فاس فيها خالفوا * قالوا لهم في ذلك يعرف

قال العلامة سيدي محمد بن قاسم القلالي في شرحها مانصه قوله على التساوي يريد
 والله أعلم مساواة نسبة النصيب من الزرع لقسبة الخدمة من باقي العمل وهو معنى قوله
 بحساب الخدمة فلا تدافع بين قوله على التساوي وبين قوله بحساب الخدمة ثم قال بعد
 كلام مانصه وبالجملة فقد أجل الناظم رحمه الله في كلامه غاية اذ لم يبين العرف الذي اعتبر
 أهل فاس ولا القسمة التي قال ابن عريضون ولا خدمة النساء هل في زرع الأزواج أو في

زرع غيرهم وكلام ابن عرضون الذي يمكن أن يتضح به المراد لم أظفر به في اللاتق ولعله ذكر
 ذلك في فتوى صدرت منه أو في مؤلف لم أعلمه اه محل الحاجة منه بلفظه ١ قلت اما
 البيتان الاولان فشاهدهما ما في نوازل الشرف ونصه وسئل أبو عبد الله سيدي محمد بن
 الحسين بن عرضون عن تخدم من نساء البوادي خادمة الرجال من الحصاد والدراس
 وغير ذلك هل لهن حق في الزرع بعد موت الزوج لاجل خدمتهن أو ليس لهن الا الميراث
 فأجاب الذي أجاب به الشيخ القوري مفتي الحضرة الفاسية شيخ الامام ابن غازي قال ان
 الزرع يقسم على رؤس من نتج عن خدمتهم زاد عليه مفتي البلاد النمرارية جده ناسيدي
 أبو القاسم ابن نجوع على قدر خدمتهم وبحسب ما من اتفاقهم أو تفاوتهم وزادت أن الله عبد
 مراعاة الارض والبقر والا لة فان كانوا متساوين فيها أيضا فلا كلام وان كانت
 لواحد حسب له ذلك والله تعالى أعلم وأجاب سيدي أحمد البعل في نحو المسئلة لم أزل
 أستثقل القسمة على الرؤس في هذا المعنى الذي ذكره اذهي خارجه عن الاصول
 إذا اصل في ذلك أن الغلة تابعة لاصولها فمن لم يث في الاصل أخذ غلته على حسب
 من القسمة والكثرة الا ما استثناء الشرع وأباحه للناس من المساواة بشروطها العديدة
 وهي في هذه المسئلة مفقودة ويلزم عليها أمور محذورة في الشرع وكان القياس بل
 النص ان من ليس له في الاصل شيء لا يأخذ الا أجرته على حسب خدمته لكن جرى
 العمل في جبالنا هذه من فقهاءنا المتقدمين بقسمة ذلك على الرؤس فمن له قدرة على الخدمة
 ومن لا خدمة له فلانثي له اه ١ قلت أما القسمة على الرؤس فيما له غلة كتملر الاشجار
 فلا يظهر له أصل في الشرع وأما الزرع فقد ينبت على المشهور ومن الاقوال اذا فسدت
 المزارعة فان الزرع للعامل فتكون فتواهم بقسم الزرع على من باشر الخدمة هو نفس
 الفتوى بأن الزرع للعامل وعليه كراه الارض والبقر والله أعلم اه منها بلفظها وفيها أيضا
 مانصه وسئل بعضهم عن مسئلة في هذه الجبال غماره وما والاها وهي اذا هلك
 هالكهم يزعمون أن تركته من الزرع خاصة تقسم على رؤس كل من له خدمة في الدار هل
 لهذا وجه في الشرع أم لا فان كان فهل غلة الزيتون والعنب والتين كذلك أم لا فأجاب قال
 سيدي أحمد البعل رحمه الله جرى العمل في جبالنا فذكر كلامه المتقدم وكلام ابن عرضون
 أيضا وقال بعد هما مانصه ولا فرق في ذلك بين الزرع والزيتون والعنب لكون السؤال وقع
 على العنب وغيره ولا بين من يعطى خدمة وغيره يعطى أخرى لجرهم في ذلك مجرى
 المناوضة وجرى الحكم من أشياخنا باعطاء من بلغ عشرة أعوام لقوة المظنة في تعاطى أولاد
 البوادي الخدمة ومقامهم غيرهم من الرجال وقد استشكل شيخنا سيدي أحمد البعل
 هذه الفتوى لجرهم اعلى غير اصول المذهب اقتداء بفتوى شيخه سيدي يحيى السراج
 ولكن لا يقدح الاشكال في هذه النازلة اقتداء بمن مضى فقد وقع للامام ابن عتابة وابن
 رشد وابن سمل وابن زرب وابن العربي والغنى ونظراتهم اختيارات وتصحيحات لبعض
 الروايات والاقوال عدلوا فيها عن المشهور وجرى باختيارهم عمل الحكام والقبائل اقتضته
 المصلحة وجرى به العرف والاحكام تجري مع العرف والعادة قاله القراني في القواعد وابن

رشيد في رحلته اه منها بلقظها وأما البيت الثالث فأشار به الى ما في نوازله والده سيدي
 عبدالقادر فقيها مانصه الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله اعلم انه لا خفاء في صحة
 القول بالمحول عن الامام الوائس رسي والشيخ السراج ومن خذا حذوه ما ومتناهما
 ومكانتهما في العلم وهو الذي يجب أن يعتمد ويدان الله به وخلافه تحريف وحيد عن
 الشريعة وخرق لاصولها وفرائض الله قد سماها الله بنفسه فلم يبق فيها نظر ولا اختيار
 وعقود الشريعة التي يترتب عليها آثارها من حلية الاتقاع وصحة الملك بيع اجارة شركة
 أموال أو ابدان مزارعة مساقاة مغارسة قراض كل ذلك له شروط معلومة متى اختل حكم
 بفسادها والرجوع الى أجرة المثل ولا عبرة بتجري العادة والعرف على فساد العقد وهذا
 مما لا يحتاج بعد الى استدلال لكونه لا يخفى على متوسم بطلب العلم ولا يترك صريح الفقه
 ومنصوصه المقر في دواوين الأئمة وعلما الملة وقادة الامة المقررة على الجهابذة النقاد مع
 تطاول الاعصار والاماد الى فتوى لا يعرف لها أصل ولا مستند الا مجرد موافقة ما ألوف
 الناس ومجرد دعواتهم ولا تحلل الفتوى في دين الله الا بالشهور وما يحال انه حق ومن
 الفساد الاستناد في الاحكام والفتوى الى أغراض الناس واتباع أهوائهم من غير دليل
 شرعي فانه حل لعري الشريعة ومناقضة لحكمها وتسلط للناس في مالوفاتهم
 وأهوائهم وقد قال أبو اسحق الشاطبي ان مقصود الشريعة اخراج المكلف
 عن داعية هواه حتى يكون عبد الله وما حجة به المجيب أعلاه مما نقل عن القرافي
 أن الاحكام تجري مع العرف والعادة منصوب في غير محله اذ ذلك انما هو في مقاصدهم
 ونياتهم وجرى الفاظهم في أيمانهم وأحباسهم على عرفهم ونحو ذلك مما يطلبه في محله من له
 خبرة بفهم كلام الأئمة ونقل كلامهم وكذلك نقله أن المشهور ما صحبه العمل تنزيلا في غير
 محله اذ ان مع موافقة الحق ومصادفة نصوص الشريعة لا مع مصادمتها كما هو فرض
 النازلة فاذا كان القول صحيحا وصحبه العمل يتبع عليه قطع الشعب الاحكام وتشغيبات
 الحكم وهذا اذا كان العمل بمن يقتدي به من الأئمة الاعلام كعلام قرطبة وأمثالهم
 مع أن فيه نزاعا ما ولا شيء من ذلك فلا كلام ولم يسع المحل أكثر من هذا مع أن للمقام بسطا
 وتقرير والله أعلم وكتب عبد الله تعالى عبدالقادر بن علي الفاسي كان الله له وليا انتهى
 ونقله الشريف في نوازله وزاد عقبه مانصه وسئل سيدي أحمد بن عبد الوهاب الشريف
 عن نحو المسئلة فأجاب وأما من مات وخلف غلة في أشجار أو زرعاً محروثاً أو غير ذلك
 فلا خلاف أن جميع ذلك ينهم على فرائض الله على حسب ما تحويه القرينة في سائر
 مختلف الموروث وكل واحد يلزمه أن ينفق على قدر واجبه ومن عمل زائدا على ما يلزمه
 رجع بأجرة مثله في زائد عمله على من يلزمه ذلك من شركائه وكذلك أيضا تقسم الغلة
 الناشئة في المستقبل عن أصول الموروث وما يحدث على حكم المفاوضة لان الاشتراك في
 الارباح على نسبة الاشتراك في أصولها ومن عمل في ذلك عملا زائدا على ما يجب عليه
 بنسبة حظه رجع بأجرة مثله هذا هو المرتضى عند المحققين وغير هذا لا يجري على القواعد
 عندهم اه منها بلقظها وفيه اقبل ما تقدم مانصه وسئل سيدي يحيى السراج عن نساء

٢ قوله كعلام قرطبة بضم العين
 وتشديد اللام جمع عالم اه مع صحه

البادية اللاتي يحدن ويدرسن ونحو ذلك هل لهن حظ في الزرع فأجاب بأنه لا شيء لهن
 في ذلك وسئل أيضا عن ورثته ورثوا أصولا وغيرها وكان لهم أولاد يخدمون معهم الأصول
 فلما أرادوا القسمة قال بعضهم أما الأصول فنقسمها على عدد رؤسنا معاشر الاخوة وأما
 غلته فنقسمها على عددنا وعدد أولادنا لكونهم كانوا يخدمون ويجمعون معناتها لهذا
 القائل ما زعم فان قلتم بعدم زعمه فهل للأولاد أجر عملهم أولا فأجاب بأن الأصول تقسم
 على عدد رؤس الاخوة فقط وأما الأولاد فلا شيء لهن من الغلة كما لا شيء لهن من الأصول
 وأما الاجرة فلا شيء لهن منها أيضا اذ لم تجر عادة بأخذ أولاد الاولاد أجره في ذلك ولو قدرنا
 أن عاداتهم دفع الاجرة لهم في ذلك لكانت لهم الاجرة اه منها بلفظها فتحصل من هذا أن
 المعول عليه ما أتى به شيوخ فاس ومن وافقهم من شيوخ الجبال والعلم الكبير المتعال
 ﴿تنبيهات﴾ الاول قول الشريفة وأما الزرع فقد ينسب على المشهور الخ فيه نظر
 لان المشهور أنه للعامل اذا انضم لعمله غيره لا مطلقا كما يعلم من الوقوف على ما لغ وغيره
 عند قول المصنف آخر المزارعة كان له بذر مع عمل الخ ﴿الثاني﴾ قوله في جواب البعض
 وابن رشد في رحلته كذا وجدته فيه مكبرا والظاهر أنه تصحيف وان أصله ابن رشد مصغرا
 والله أعلم ﴿الثالث﴾ هذا الذي قدمناه انما هو في خدمته في مال الزوج كالأصول
 وأما ما يأتي به من الصوف ونحوه فتغزله فقد قدم للمصنف التصريح بأنهم ما شربوا
 في ذلك لكن ذلك مقيد بما اذا لم تصرح بأنها عملته له ومنزل التصريح بجري العادة
 المتقررة بذلك والافهولة قال في مسائل الدعاوى من الدرر المكنونة ما نصه وسئل الفقيه
 سيدي عمران المشدالي عن أتى لزوجها بالصوف والشعر لتغزله كما هو شأن البادية ثم أرادت
 التكلم معه في ذلك بعد أن علمته فأجاب الحمد لله لا يخجلوا ما أن تغزله باسم الزوج أو تغزله
 لنفسها فان فعلته للزوج كما هو العرف والعادة في البوادي فلا مقال لها في ذلك ويكون
 للزوج وان كانت انما عملته لنفسها فانما شربته في ذلك بعلمها والله أعلم اه منها بلفظها
 وفيها أيضا في مسائل الشركة من جواب سيدي عبدالرحمن الواغليسي ما نصه أما التي
 عملت الصوف والشعر فان عملت ذلك للزوج بالتصريح أو باستقرار العرف الذي لم يتخلف
 فذلك له والافهولها ويكون شركة بينهما بقيمة الأصل وقية العمل والله تعالى أعلم اه
 منها بلفظها ﴿الرابع﴾ شركتها اذا كانت تطلب حقها والغزل قائم أو باعته الزوج
 وطلبت حفظها من ثمنه ظاهرة وانظر اذا كانت تمكن منه الزوج فينسجه ويلبسه أو يبيعه
 ولا تطلبه بشيء ثم تقوم بعد مدة وفي أجوبة سيدي عيسى السجستاني ما نصه وسئل في
 مسئلة رجل نكح امرأة ومكنت عنده نحو من ست عشرة سنة وهما على المحبة والمودة
 والمعروف وبحسن بها غاية الاحسان والا أن طلبت بالغزل والنسج الذ كانت تفعله مع
 أن ذلك لم يكلفها به ولا أن فيه هل لها شيء أم لا فأجاب بأنه لا شيء لها والسلام اه منه بلفظه
 اه من شرح سيدي محمد بن قاسم للآيات السابقة فظاهرها وان لم تقرر العادة بأنها انما
 تفعله للزوج فان حمل على ان محله اذا قررت العادة بذلك فهو موافق لكلام غيره وان
 حمل على ظاهره فيحتمل أن يقال انه مخالف له ويحتمل أن يقال ليس بخالف لطول المدة

ولم تذكر شيئا والله أعلم * (الخامس) * استفيد من الخلاف المشار اليه بالايات السابقة
 والمصرح به في الاجوبة المتقدمة انه لا يجب على المرأة الخدمة الظاهرة وان كانت العادة
 جارية بذلك باتفاق الفريقين أي من يقول انها تكون شريكة ومن يقول انما لها أجرة
 المثل اذ لا تستحق الاجرة فأحرى الشركة بعمل واجب عليها وهذا هو المشهور المجهول به ففي
 نوازل الشريف مانصه وسئل أبو عبد الله القوري أيضا عما ينعله نساء البوادي وغيرهن
 لازواجهن من أنواع اللباس وسائر الخدمة اذا نشأ جرافيه هل تجبر على ذلك أم لا وهل
 لهن فيه نصيب أو حق أم لا وهل يجب عليها الاشتراط على الزوج والبينة انما علمت ذلك
 لنفسها فأجاب الجواب وبالله التوفيق لا يجب على المرأة من خدمة نفسها وخدمة
 زوجها شيئا هذا هو الاصل المنصوص عليه في المدونة وغيرها وفي المدونة أيضا عن ربيعة
 أن الزوجين يتعاونان في الخدمة في عمره وبسرته وهو موافق لما في كتاب ابن حبيب
 وخلاف لما قدمنا ونسبنا الاول الى المدونة ومثله في العتبية ونقل عن عبد الحق انه يعتبر
 في ذلك العادة وعرف الموضع فان كان قوم عاداتهم أن المرأة تخدم على نفسها كنساء الديلم
 وما أشبههم فانه يقضى عليها بذلك ومثله عن ابن خوير زمنداد ان على المرأة خدمة مثلها
 وان على الدنية الكدس والفرش وطبخ القدر وسقاء الماء ان كانت عادة البلد وما لابن
 مسلمة وان نافع في المسئلة معروف ونقل صاحب تقييد الرسالة عن الشيخ أبي الفضل
 راشد انه كان يقول يجب على نساء البربر الخدمة المعتادة عندهم لانهم على ذلك دخلن
 لكن المشهور والذي به القنوي عدم جبرهن على ذلك وان لاشي عليهن من غزل ونسج
 وغيره فاذا فعلت شيئا من ذلك متطوعة به وطبقة النفس بذلك رشيده قبل العمل أو بعده
 فلا خلاف في حليته ذلك للزوج وفي جواز اتفائه به أو بئنه ولا يضرم رجوعها بعد ذلك
 فيه وقولها لا جعلتلك في حل في كل ما خدمته لك وان صرحت بالامتناع من الخدمة
 الاعلى وجه الشركة في الغزل أو النسج أو فيه ما وأباح لها زوجها ذلك فلا اشكال في
 حرمة اشتراكها في ذلك المجهول وان سكنت وعملت ولم تصرح بوجه من الوجوه من
 ثم طلبت حقها في العمل وانما لم تعمل الاعلى وجه الشركة أو الرجوع بقيمة العمل وأنكر
 الزوج ذلك حلفت انها ما غزلت ولا نسجت ولا عملت الا لتتكون على حقها في المجهول
 واذا حلفت قوم عملها في المكان والصوف وقوم الكتاب والصوف فيكون الثوب بينهما
 على قدر ذلك وكذلك الغزل هكذا روى عن مالك وابن القاسم وغيرهما ما يفتي
 القسطنطين القاضى أبو الوليد ابن رشد وأبو عبد الله ابن الحاج اهـ منها بالظواهر وانظر آخر
 شرح تاليف المغارسة وما معها المؤلفه وهذا المشهور المجهول به هو الظاهر من جهة
 المعنى والعمل على مقابله يؤدي الى فساد أنكحة كثير من البلدان بل أكثرها في غير
 الحواضر لان العادة كالشرط فيؤدي ذلك الى اجتماع النكاح والاجارة وقد أشار الى
 هذا البحث الحافظ أبو القاسم البرزلى فانه قال مانصه كان شيخنا أبو محمد رحمه الله يحكي عن
 أدركه من الشيوخ انه أخته امرأة من الحاضرة تشتكى وجمع يدها من العجن فأمر زوجها
 بشراء خادم لها وأخته امرأة من أهل البادية تشتكى من الطعن وتجعل الماء الحطب وغير

(فصل) قول مب ونقيعة
لقادم الخ مثله في الصحاح وفي
المصباح ان النقيعة هي ما يصنع
عند الاملاك اه وقول مب
وما دية لدعوة الخ مثله في ح وفيه
عن المقدمات ان المادية هي الطعام
يجعل الجيران للوداد وفي المصباح
أدب أدبا من باب ضرب صنع صنعا
ودعا الناس اليه فهو أدب على فاعل
ثم قال واسم الصنيع المادية بضم
الدال وفتحها اه ونحوه في الصحاح
وقول مب وهو خلاف ما في
المقدمات الخ فهو ما في المقدمات في
ح لكن يشهد صاحب الشامل
مانقلوا عن المتقي عن ابن أبي زيد
وقد اخذوا في المتقي في ذلك تفصيلا
من عند نفسه حاصله ان طعام
العرس يجب اجابته وغيره الذي له
سبب معتاد كالذي للمولود والختان
لا يجب ولا يكره والذي لا سبب له
يستحب لاهل الفضل التزده عنه
ويكره التسارع اليه واستشكت
كرهه ايمان ذوى الفضل لطعام
غير الوليمة بما في الموطأ والصحاحين
من أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا
خياط الى طعام فنهغه الحديث
وأجيب بجهله انه كان في وليمة كما
يشير له كرا الامام له في الموطأ في
ترجمة الوليمة وقيل غير ذلك انظر
الاصل

ذلك فأمرها بالبقاء مع زوجها ومعاشرته على ذلك قال لان نساء البادية على ذلك دخلن
البرزلى وهذا يؤدى الى اجتماع النكاح والاجارة اذا كانت العادة مستمرة بذلك اه ونقله
في شرح المغارسة وقال بعده بقرين مانصه قال الشيخ أبو محمد صالح اذا كانت خدمة
الزوجة شرطا فهذا نكاح ويصح فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده ولو غفلوا عن هذا كان
أحسن الشيخ أبو الحسن وهذا لا يلزم لانه لم يشترط أن تنسج له وانما ذلك صفتها التي
يزاد لاجلها في الصداق فلا يؤثر مثل هذا في الفساد اه فتأمل اه منه بلفظه قلت
أمر بتأمل ما قاله أبو الحسن والله أعلم اشارة الى انه لم يرتضه ولا يخفى على منصف أن ما ذكره
لا يصلح جوابا عما قاله أبو محمد صالح وانه صادرة لاشك فيها لان أبو محمد قال اذا كانت خدمة
الزوجة شرطا الخ فكيف يلتزم معه قول أبي الحسن لانه لم يشترط أن تنسج له وانما
ذلك في صفتها وانما يستقيم جواب أبي الحسن لو قال أبو محمد صالح واذا شرط أن تكون
الزوجة غزاة أو نساجة الخ وهو لم يقل ذلك فأبو الحسن يسلم اذا شرط أن تنسج له مثلا
فالحكم ما قاله أبو محمد صالح وانما نازعه في انه لم يشترط ذلك وما قاله أبو الحسن يسلمه أبو محمد
صالح من انه اذا شرط كونها في نفسها غزاة مثلا ان ذلك لا يفسد به النكاح وليس في هذه
الصورة اجتماع نكاح ويصح فتأمل به بانصاف والله سبحانه أعلم

(فصل في الوليمة)

ابن عرفة الباجي عن صاحب العين الوليمة طعام النكاح عياض عن الخطابي هي طعام
الاملاك وقال غيره هي طعام العرس والاملاك اه منه بلفظه قلت على ما نقله عن
الباجي اقتصر في الصحاح والمصباح وزاد مانصه وأما ما يصنع عند الاملاك فهو نقيعة اه
منه بلفظه وفي القاموس والوليمة طعام العرس أو كل طعام صنع لدعوة أو غيرها أو لم
صنعها اه منه بلفظه (الوليمة مندوبة) قول مب عن الشامل ونقيعة لقادم من
سفر موافق لما في الصحاح ولكنه يخالف لما تقدم عن المصباح وقوله عنه وما دية لدعوة الخ
كذا في ح عن الشامل وكذا وجدته فيه وهي عبارة غير وافية بالمقصود لانه ان حمل
على ظاهر مخالف صنيعه وخالف أيضا كلام غير موافق أراد دعوة مخصوصة فلم يبينها وفي ح
عن الذخيرة عن المقدمات ان المادية هي الطعام يجعل الجيران للوداد فانظره وفي القاموس
والمادية والمادية طعام صنع لدعوة أو عرس اه منه وفي المصباح مانصه وأدب أدبا من باب
ضرب صنيع صنيعا ودعا الناس اليه فهو أدب على فاعل ثم قال واسم الصنيع المادية بضم
الدال وفتحها اه منه بلفظه ونحوه في الصحاح وقوله وهو خلاف ما في المقدمات الخ
نحوه في ح لكن يشهد صاحب الشامل ما نقله في المتقي عن ابن أبي زيد وقد اخذوا في
المتقي في ذلك تفصيلا من عند نفسه ونصه وروى عن مالك أنه قال أكره لاهل الفضل
الاجابة الى طعام يدعون اليه قال الشيخ أبو محمد يرد في غير العرس وهذا عندى اعمار يرد
به الطعام الذي يصنع بغير سبب من الاسباب التي جرت له اداة باخذ الطعام لها فعلى هذا
الطعام على ثلاثة أضرب طعام العرس وهو الذي يجب اتيانه والضرب الثاني طعام له

سبب معتاد كالطعام للمولود والختان وما جرى مجرى ذلك فان هذا ليس واجب ولا مكروه
ويبين ذلك ما روى أشهب عن مالك أنه قيل له انصراني يتخذ طعاما لختان ابنه أفحسبه قال
ان شاء فعل وان شاء ترك فهذا في النصراني قد أباحه فكيف بالمسلم والضرب الثالث
الطعام الذي لا سبب له فهذا الذي يستحب لاهل الفضل الترفع عن الاجابة اليه ويكره
التسرع اليه لان ذلك انما هو على وجه التفضل لمن يدعى اليه اه منه بلفظه قلت وما
فهمه الشيخ أبو محمد من كلام الامام هو الظاهر منه واستدلال أبي الوائس الداجي لما قاله
برواية أشهب المذكورة غير بين لانه ليس فيها أن الامام أباح ذلك لذوي الفضل فيحمل
كلامه على غيرهم جمع بين كلاميه فتأمل بانصاف تنبيه استشكل ما ذكره من
كرهه اتیان ذوى الفضل طعام غير الوليمة بما في الموطأ والصحاحين من أن النبي صلى الله
عليه وسلم دعاه خياط الى طعام صنعته الحديث اذا المتبادر منه أنه لم يكن في صنيعه واجب
باجوبة أحدها حمل ذلك على أنه كان في وليمة وهو المتبادر من فعل الامام في الموطأ حيث
أدخله في ترجمة ما جاء في الوليمة ثانيها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ذلك تطييبا
لقلوب أصحابه لانه يشق عليهم عدم اجابته صلى الله عليه وسلم مع ما علم من عظيم محبتهم
وحسن نيتهم وطلبهم للتبرك به ويرون مع ذلك له المنفعة العظيمة عليهم ثالثها أنه قد روى أن
هذا الخياط كان غلاما للنبي صلى الله عليه وسلم فلا اشكال أصلا وقيل غير ذلك انظر المنتقى
قال ابن عرفة قلت ويحتمل أنه أتى به لباحة الاجابة في طعام غير الوليمة خلاف قوله بعدمه
واختلاف قوله كثير اه منه بلفظه (وتجب اجابة من عيّن) قول ز صدق
الرسول يمين الخ ان أراد أنه كان مؤجرا على ذلك وأنكره صاحب الوليمة صح وكان من
خط قول المصنف أو اخر الاجارة والقول للاجبرانه وصل كتابا لافليس يصحح اذا دعوى
ليست في مال ولا ليل له ولانه ليس في ذلك للرسول جلب منفعة أو دفع مضرة حتى تتوجه
عليه اليمين ولانه لا يترتب على حذفه وقصد بقره حكم ادغاية ما يوجب صدقه كون المدعو
انما يترك الاجابة فتأمل (ان لم يحضر من يتأذى به) قول مب قال سيدي عبد الرحمن
القاسمي عقبه وانظر مع ما في حديث مسلم الخ سلم بحث سيدي عبد الرحمن هذا
وقد سلمه سيدي عبد القادر القاسمي أيضا في أجوبته فانه ذكر كلام أبي حامد وقال عقبه
مانعه الا أنه نظره فيه شيخنا الامام العارف بالله أبو محمد عبد الرحمن بن محمد قدس الله سره
بما في حديث مسلم في باب من قاتل للرياء والسمعة وذكر الحديث الى أن قال فيه ورجل
وسع الله عليه وأعطاه من أمنا في المال فأتى به فعرّفه الله ثم فعرّفها قال ما علمت فيما قال
ما تركت من سبيل تحب أن يتفق لك فيها الا أنفقت فيها لك قال كذبت ولكنك فعلت
ليقال هو حوادق قد قيل ثم أمر به فمسح على وجهه حتى أتى في النار اه محل الحاجة
منها بلفظها قلت الحديث صريح في أنه كان يتفق في السبيل التي يحب الله أن يتفق له
المال فيها كالجهاد والرباط والفقراء والمساكين ونحو ذلك وأبو حامد مسلم ذلك وانما كلامه
اذا أتفق في غير ذلك كاتفاقه على الاغنياء لافي معرض العباداة والصدقة ولا خفاء ان قصد
هذا موافق لظاهر فعله بخلاف الاول الذي هو مدلول الحديث فتأمل بانصاف والله أعلم

(ان لم يحضر الخ) قلت قول مب
عن ابن العربي وليس في السنة الخ
بل في السنة النهي عن ذلك فقد
روى البيهقي مرفوعا المتأهين في
الطعام لا يجابان ولا يؤكل طعامهما
وعن عمران بن - صين نها رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن اجابة
طعام الفاسقين وقول مب عن
سيدي عبد الرحمن القاسمي وانظر
الخ لا متافاة بينهما فان الحديث
صريح في أنه كان يتفق في السبيل
الذي يحب الله أن يتفق له المال فيه
كالجهاد والرباط والفقراء وأبو حامد
يسلم ذلك وانما كلامه فيما اذا أتفق
في غير ذلك على الاغنياء لافي
معرض العباداة ولا خفاء ان قصد
هذا موافق لظاهر فعله بخلاف
الاول الذي هو مدلول الحديث
فتأمل وانظر الاصل قلت وقال
في الطريقة المحمدية مانعه اعلم ان
الرياء يعمل الدنيا لا يحرم ان خلا من
التليس والترويح ولم يتوسل به الى
المنهي عنه ولكن ان كان للعت
العاجل فمذموم والاختصام
بيننا في حب الرياسة

(وصور الخ) قول ز لان نقص بعض أعضائه الخ تبع فيه عجم فإنه قال والحاصل ان نقصت الصورة عضوا من الأعضاء الظاهرة فلا يحرم النظر اليها وقد تظمت ذلك فقلت

وتثال ذي ظل اذا دام حرموا * وما لم يدم أيضا وأصبح خالفا * وما ليس ذا ظل وصاحب مهنة * فترك له أولى وقيت المخالفا وان يعر عنها فهو يكره ثمذا * بغير غنائيل الجادات فاعرفا (٤٣) فاما غنائيل الجاد فائز * كما قص عضوم من سواه بلا خفا

(وصور على الجدار) قول ز لان نقص بعض أعضائه فيباح الخ قال تو فيه نظر اه ولم يرد على ذلك شيئا وجه النظر والله أعلم أن الحيوان كما يكون كامل الخلقة يكون ناقصا وتبع ز فيما قاله عجم فإنه قال بعد كلام مانصه والحاصل ان نقصت الصورة عضوا من الأعضاء الظاهرة فلا يحرم النظر اليها وقد تظمت ذلك فقلت

وتثال ذي ظل اذا دام حرموا * وما لم يدم أيضا وأصبح خالفا

وما ليس ذا ظل وصاحب مهنة * فترك له أولى وقيت المخالفا

وان يعر عنها فهو يكره ثمذا * بغير غنائيل الجادات فاعرفا

فاما غنائيل الجاد فائز * كما قص عضوم من سواه بلا خفا

وذيلته فقلت ولكن ذارده صوابه انما * يجوز كرجل للبهيمة تقتنى

وماذ كرهناه من ناقص العضو جائز في مباح نحوه لابي الحسن عن المقدمات كما تقدم فليس حكمه حكم ما ليس له ظل فإنه امامه كرهه أو خلاف الاولى وانظر هل ستر العضو بشئ بحيث لا يرى كقص العضو ام لا وللشافعية فيه تردد اه منه بلفظه فقلت الذي يقبده كلام أبي الحسن الذي أشار اليه هو جواز الصورة اذا كانت رجلي حيوان أو يده مثلا لا جواز صورة الحيوان اذا كانت ناقصة اليد أو الرجل ففي د مانصه الشيخ أبو الحسن وهذا في الصورة الكاملة وانظر هل بعض الصورة كاليد والرجل كالصورة أم لا انظر النص على اباحته في المقدمات اه منه بلفظه ونقله عجم فتأمل (ولو في ذي هيئة على الاصح) أي عند أبي بكر بن العربي ومقابله رواه ابن وهب عن مالك وظاهر كلام ابن عرفة أن عليه الاكثر فإنه قال عن ابن رشد مانصه الا أنه كره أي مالك لذي الهيئة أن يحضر اللعب رواه ابن وهب في سماع أصبح وما لا يجوز عجم له من الموهبي العريس لا يجوز بل دعي اليه أن يأتية اه وقال متصلا به مانصه فقلت هذا معروف المذهب في منع حضورها للعب منكر والاكثر في اللعب المباح الحضور الا لاهل الفضل والهيئات وفي مذهبنا فيه قولان اه منه بلفظه وقول ز ولو كان المدعو الخ صوابه ولو كانت الدعوة في حق الخ لان المدعو هو نفس ذي الهيئة اذ هو اسم منه عول ولا يصح أن يراد به المصدر على مذهب سيبويه لانه من الثلاثي والله أعلم (واغلاق باب دونه) قول ز فان خصهم سقط الوجوب الخ نحوه في ح عن الابي ناقله عن ابن حبيب وغيره من السلف لكنه ذكر اثره من كلام ابن رشد خلاف ذلك مستدلا بالحديث فانظره وقول ز الا ان يكون معها محرم له اني يحتملها انظر ما معناه ولم يذكره عجم وانما قال مانصه ومنه أي مما يبيح

وماذ كرهناه من أن ناقص العضو مباح نحوه لابي الحسن عن المقدمات اه لكن الذي يقبده أبو الحسن هو جواز الصورة اذا كانت رجلي حيوان أو يده مثلا لا جواز صورة الحيوان الناقصة عضوا وقد نقل نصه د وخ انظر الاصل فقلت في جامع المعيار من جواب الاستاذ أبي اسحق الشاطبي مانصه حتى عياض عن بعض العلماء ان رأس الصورة اذا قطع جازا لا تنفع بياقها وقد جاء في بعض الاحاديث ما يؤيد هذا القول فخرج أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فقال لي أتيتك البارحة فلم يعنني أن أكون دخلت الا انه كان على الباب فتثال وكان في البيت ستر فيه غنائيل وكان في البيت كلب فامر برأس التثال الذي في البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة وأمر بالستر فليقطع وتجعل منه وسادتان منبوذتان توطآن وأمر بالكلب فليخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ومعاصم انه لا يصير بقطع الرأس كهيئة الشجرة الا من بعض الوجوه اه وعز الحديث المذكور

في فتح الباري آخر كتاب اللباس للسنن قال وصححه الترمذي وابن حبان ثم قال وفي رواية النسائي اما ان تقطع رؤسها أو تجعل بسطا توطآن (على الاصح) أي عند أبي بكر ومقابله رواه ابن وهب عن مالك وقول ز ولو كان المدعو في ذي هيئة صوابه ولو كانت الدعوة في حق الخ (واغلاق باب الخ) قول ز سقط الوجوب الخ نحوه في ح عن الابي ناقله عن ابن حبيب وغيره من السلف لكنه ذكر اثره من كلام ابن رشد خلاف ذلك مستدلا بالحديث فانظره وقول ز الا أن يكون معها محرم لها اني الخ انظر ما معناه

(وكره نثر اللوز الخ) قول ز اذا حضره النبهة الخ هذا لا يصح أن يشرح به المصنف لان كلامه في نثره أولا وكلام ز في أخذه بعد النثر وصوابه أن يقول وكره نثر اللوز الخ أي رمية مقترقا اذ هذا معنى النثر في المصباح نثره نثر من باب قتل وضرب رمية به مقترقا اه ونحوه في القاموس ثم يقول وكما يكره نثره يكره (٤٤) نبيه اذا حضره به الخ وفي القاموس ونهب النهب يجعل وسمع وكتب

أخذه كأنه نبيه اه انظر الاصل والله أعلم * (تنبيه) قال ابن عرفة ذكره الغنبي عن عائشة قالت حدثني معاذ بن جبل انه شهد املاكا رجل من الانصار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع الانصاري وقال على الافسة والخير والطائر الميمون دفعوا على رأس صاحبكم فدفعوا على رأسه وأقبلت السلال فيها الفاكهة والسكر فثر عليهم فامسك القوم ولم ينتهبوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أزين الحلم ألا تنتهبون قالوا يا رسول الله نيتنا عن النبهة يوم كذا وكذا قال انما نيتكم عن نبهة العساكر ولم أنهيكم عن نبهة الولاثم قال عبد الحق في اسناده بشري بن ابراهيم الانصاري وهو ضعيف الحديث وفي ذكره ابن عبد السلام دون ذكر قول عبد الحق فيه ايام بصحته ولم يتعقبه ابن القطان بحال اه (وفي الكبير والمزهر) قول ز ومنعهما أي كراهتهما الخ فيه نظر بل المنع على حقيقته كما يدل عليه كلام ابن رشد الذي في ق و ح وابن عرفة ونصه وفي الكبير والمزهر ثلاثة أقوال الجواز قاله ابن حبيب والمنع أصبغ في سماعه وهو الآتي على سماع محنون ابن القاسم ان يبيع الكبر فسخ بيعه وأدب أهله اه محل الحاجة منه بلنظرة فالفسخ والادب يمنع من محل المنع على الكراهة وما في ح عن أصبغ من التعبير بالكراهة المراد بها المنع بدليل قوله آخر اه ومن الباطل فتأمل اه * (تنبيه) سلم ح و ق وابن عرفة وغيرهم لابن رشد نسبة منع الكبر لأصبغ وانظر مع قول ابن عرفة بعدما قدمناه عنه ما نصه اللغوي كره أصبغ الفناء الاجماع قاله الانصار قلت بل ظاهر قوله التحريم قال في سماعه لا يجوز للنساء غير الكبر والدف ولا غنما معهما ولا ضرب ولا رابط ولا من ماز ذلك حرام محرم الا ضرب الدف

التخلف أن تكون الداعية امرأة غير محرم اه منه بلفظه فتأمل كلام ز ولا بد والله أعلم بمراده (وكره نثر اللوز) قول ز اذا حضره به النبهة ولم يأخذ أحد شيئا مما يحصل في يد صاحبه الخ هذا لا يصح أن يشرح به كلام المصنف لان كلام المصنف في نثره أولا وكلامه هو في أخذه بعد النثر وصوابه أن يقول وكره نثر اللوز والسكر أي رمية مقترقا اذ هذا معنى النثر في المصباح نثره نثر من باب قتل وضرب رمية به مقترقا اه ونحوه في القاموس ما نصه نثره نثر من باب قتل وضرب رمية به مقترقا كثره فانترو وتنترو وتناثر والنارة بالضم والنثر بالتحريك ما تناثر منه أو الأولى تخص بما ينتثر من المائدة فيؤكل للشواب اه منه بلفظه ثم اذا شرح كلام المصنف يقول مثالا وكما يكره رمية يكره نبيه اذا حضره به اه وفي القاموس ونهب النهب يجعل وسمع وكتب أخذه كأنه نبيه والاسم النبهة والنهي والنهي اه منه بلفظه * (تنبيه) في ق ابن عرفة هذا ميل من أبي عمر لاجازة النبهة وقد قال عليه السلام لم أنهيكم عن نبهة الولاثم اه وفيه نظر يعلم من الوقوف على كلام ابن عرفة ونصه وذكر الغنبي عن عائشة قالت حدثني معاذ بن جبل انه شهد املاكا رجل من الانصار مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع الانصاري وقال على الافسة والخير والطائر الميمون دفعوا على رأس صاحبكم فدفعوا على رأسه وأقبلت السلال فيها الفاكهة والسكر فثر عليهم فامسك القوم ولم ينتهبوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أزين الحلم ألا تنتهبون قالوا يا رسول الله نيتنا عن النبهة يوم كذا وكذا قال انما نيتكم عن نبهة العساكر ولم أنهيكم عن نبهة الولاثم قال عبد الحق في اسناده بشري بن ابراهيم الانصاري وهو ضعيف الحديث وفي ذكره ابن عبد السلام دون ذكر قول عبد الحق فيه ايام بصحته ولم يتعقبه ابن القطان بحال اه (وفي الكبير والمزهر) قول ز ومنعهما أي كراهتهما الخ فيه نظر بل المنع على حقيقته كما يدل عليه كلام ابن رشد الذي في ق و ح وابن عرفة ونصه وفي الكبير والمزهر ثلاثة أقوال الجواز قاله ابن حبيب والمنع أصبغ في سماعه وهو الآتي على سماع محنون ابن القاسم ان يبيع الكبر فسخ بيعه وأدب أهله اه فالفسخ

والادب يمنع من محل المنع على الكراهة وما في ح عن أصبغ من التعبير بالكراهة المراد بها المنع بدليل قوله والكبر آخر اه ومن الباطل ثم انهم سلوا لابن رشد نسبة منع الكبر لأصبغ وانظر مع قول ابن عرفة اللغوي كره أصبغ الفناء الاجماع قاله الانصار قلت بل ظاهر قوله التحريم قال في سماعه لا يجوز للنساء غير الكبر والدف ولا غنما معهما ولا ضرب ولا رابط ولا من ماز ذلك حرام محرم الا

ضرب الدف والكبره لا يؤذ كراهه أو تسبها أو تحميدا على ما هدى أو برجز خفيف لا بمنكر ولا طويل اه ونحوه في ح
و في من سماع أصبغ والله أعلم بالصواب (٤٥) * (فصل في القسم للزوجات) *

(انما يجب القسم الخ) قلت قول
خس من صغيرة جومعت أي
أطافت الجماع ومقتضاه ان غيرها
لاحق لها في المبيت وليس كذلك
يأتي من ان القصد من المبيت هو
الانس والسي لم تنطق أحوج الى

الانس من غير حافظه (وعلى ولي
الجنون الخ) وقول ز لعدم
اتقاء من الخ في هذا التعليل نظر
لانه تقسم ان القسم انما يجب
للاستئناس لا للوطه فان سلم أن
الحكم في الصبي ماذ كره فانظروا
في الفرق انه لما كان اذا دعت
للدخول لا يجب لم يكن لها عليه حق
في المبيت قلت وقول خس
ويحتمل أن يشتر المعطوف عليه الخ
هو عين ما قبله (وفات ان ظلم الخ)
قلت قول خس ويرجع عن ذلك
أي كما في المدونة قائلا لا بد أن القسم
فان عاد نكل به اه (بأنق) قلت
قال في القاموس أين كسمع وضرب
ومنع اه (والامة كالخرة) قول
ز للرد على من يقول للعره الخ هو
مالك في احدي الروايتين عنه وابن
الماجشون وأبو القدر الاصل
قلت وقول خس ترجع الحرة
النصراية بالحرة الخ وهم انه لو
زادت احدها ما فقط كسلة حرة
ومسلة أمة لا يجب عليه القسم
وليس كذلك فأصواب حذفه
(كاعطائها الخ) قول ز وشطاطها

والكبره ملا أو بذ كراهه أو تسبها أو تحميدا على ما هدى أو برجز خفيف لا بمنكر ولا
طويل اه محل الحاجة منه بلفظه ومنه في ق و ح عن سماع أصبغ وهو صريح
في تسوية الكبر بالدف في الجواز بشرطه فانظر قبولهم له ذامع قبوله - م عز وابن رشد
المذكور والله تعالى أعلم بالصواب

* (فصل في القسم للزوجات) *

(وعلى ولي الجنون اطافته) قول ز والصبي وان شاركه فيه لكن يجب على واه اطافته
لعدم اتقاء من بوطه الخ في هذا التعليل نظر لانه تقدم ان القسم انما يجب للاستئناس
لا للوطه ولذلك يجب لمن امتنع وطوها وعلى من لا يقدر لكبرا أو عنة أو نحوهما ولا خفاء
أن الصبي يحصل به الاستئناس ولا سيما المراهق بل يحصل لها بالمراهق التلذذ وان كان غير
تام فتأمل فان سلم ان الحكم في الصبي ماذ كره فانظروا في الفرق انه لما كان اذا دعت
للدخول لا تجاب لم يكن لها عليه حق في المبيت ان تراضياعا على الابتداء دونه فتأمل (والامة
كالخرة) قول ز للرد على من يقول للعره يومان الخ يوم ان ذلك خارج المذهب ونحوه قول
ابن يونس مانصه قال مالك في التكاح الاول فان كانت له أمة وحرة ساوى في القسم بينهما
كسائر حقوق الزوجة وقال ابن المسيب ان للعره الثلثين وللأمة الثلث اهمنه بلفظه مع انه
في المذهب عن مالك وغيره في التفرع مانصه وان كانت حرة وأمة فقد اختلف في القسم
بينهما فعنه في ذات روايتان احدهما ان القسم بينهما سواء والرواية الاخرى ان للأمة
يومان والعره يومين اه منه بلفظه وفي ابن الحاجب مانصه والمثبور التسوية بين الحرة
والامة وقال ابن الماجشون يرجع مالك الى ليلتين للعره اه وذكر ابن عرفة الروايتين وزاد
مانصه وعز أبو عمر الثانية لابن الماجشون وأبيه اه محل الحاجة منه (كاعطائها على
امساكها) قول ز وشطاطها عليه كذا وجدته بالالف ولكنه لا مناسبة له هنا في
القاموس مانصه والشطاط كسحاب وكاب الطول وحسن القوام واعتداله جارية شطة
وشاطة والبعد كالشطة بالكسراه والمناسب هنا أن يكون بلا ألف في القاموس وشط
في سلعة شطاط محر كاجاوز القدر والحد وتاعد عن الحق وفي المصباح مانصه وشطة لان
في حكمه شطوطا وشططا جار وظلم وشط في القول شططا غلظ فيه وشط في الصوم أفرط
والجميع من بابي قتل وضرب اه منه بلفظه (والبيات عند ضربها ان أغلقت بابها)
قول ز ووطئها قاله عجم هذا هو الظاهر لا ما في بعض الشروح لان حقها انما كان
في المبيت لا في الوطء فاذا كان اغلاق بابها مسقطا لما كان حقها او يجوز للمبيت عند غيرها
فكيف لا يكون مجوزا لما لم يكن حقها عليه وقد أطلق الأئمة في هذا القول انه يجوز له المبيت
ولم أر أحدا منهم قيد ذلك ولا نبيه على أنه لا يجوز له الاستمتاع فلو كان الحكم المنع من ذلك
ما أغفلوه والله اعلم (وبرضاهن جمع ما ينزلن من دار) قول مب وقد اعترض سيدي أحمد

عليه الخ صوابه وشطاطها انظر الاصل (ووطئ ضربها) قلت قول خس قبل الفصل الخ أي وبعد غسل ذكره كانه تقدم في قوله
كفصل فرج جنب لعوده للجماع (والبيات عند ضربها الخ) قول ز ووطئها قاله عجم هذا هو الظاهر لا ما في بعض الشروح لانه انما
يجب القسم في المبيت انظر الاصل والله أعلم (وبرضاهن جمع ما ينزلن من دار) قول مب وقد اعترض سيدي أحمد ب الخ قال هو في

اعتراضه مافي ضيق صحيح لا اشكال فيه وأما مافي (٤٦) المختصر فالظاهر انه موافق لما نقله ابن عرفة عن ابن شعبان وذكر نصح

ثم قال فهو سلف لابن عبد السلام والمصنف في مختصره وبذلك جزم ابن فرحون انظر نصح في ح وبه جزم الثعالبي في شرح ابن الحاجب ونسبه للمصنف وغيره ولم يحك غيره وبه جزم في الشامل أيضا ثم قال هو في * (تنبيه) * وجدت بخط شيخنا ج وسمعت منه أيضا مانصه وقد اختار سيدي الحسن بن رحال ان أهل البادية اذا طلعت الزوجة انفردا بها بخيمة لا تجاب لذلك لما يلحق الزوج من الضرر خصوصاً ان كانت جملة أو شابة وعن ابن عسكرو انه لا يقضى لمن أرادت الانفرد في البادية بيت بل يجوز جمعهما في بيت واحد للضرر ويقضى له بذلك قال سيدي محمد بن عبد الصادق رأيته بخط يدي في طرة ولا أستحضر الآن من أين نقلته اه من خطه طيب الله تراه وسألت عن هذا تو مشافهة فأجابني بأن فتوى المتأخرين جرت بذلك وعليه عملهم ووجهه في غاية الظهور وخصوصاً في هذا الزمان والله أعلم قال في الاصل قلت وعندي أيضا انه لا يقضى على الزوج في غير البادية بانفراد كل واحدة بمسكن على حدة من دار واحدة حتى على مال المصنف وابن عبيد السلام ومن وافقهما لهذه العلة والله أعلم اه (وجهه مافي فراش الخ) رد بلوقول ابن المباحشون لا يمنع بل يكره لقوله في ضيق فنهـ مال في كتاب محمد وكرهه ابن المباحشون اه ونحوه لابن عرفة * (تنبيه) * في ح هناعن ضيق أنه لا يجوز للرجل أن يصيب زوجته أو أمته ومعه في البيت أحد يقظان أو نائم اه فظاهره أنه حرام وفيه ما لا يخفى من المشقة ولذلك قال ح عن الجزولي مانصه لا يكاد يتخلص منه أحد اه وعن ابن عرفة مانصه ومنع الوطء وفي البيت نائم غير زائر ونحوه غير الالاهل السعة اه قلت بل هو متعذر في حق غالب الناس أو أغلبهم بالنسبة الى الصبيان وخصوصاً من الرضاع ولا سيما أوله فاذا أخرج الصبي في تلك الحال عظم بكاؤه وخفف عليه من ذلك واشتد وجدانه مما يحصل له من ذلك هذا اذا لم يكن لها من يحمله عنها بعد أن ترضعه وهو الغالب على مطلق الناس وان كان لها من يحمله فالغالب أنه يكون نائماً

باب ما ذكره المصنف هنا في ضيق الخ الشيخ احمد بابا نقل ذلك عن سيدي أحمد بن سعيد في حاشيته ولكنه سلمه واعتراضه مافي ضيق صحيح لا اشكال فيه وقد نقل عن النوادر ما هو صريح في رده وفي ابن بونس عن كتاب محمد مانصه وليس له أن يجمعهم في بيت الابرضاهن اه منه بلفظه وفي التفريع مانصه ولا يجمع بينهم في منزل واحد الابرضاهن اه منه بلفظه وفي الارشاد مانصه ولا يجمع بينهم في بيت الابرضاهن ويأتي نحوه عن ابن عرفة وأما مافي المختصر فالظاهر انه موافق لما نقله ابن عرفة عن ابن شعبان ونصه ويجب استقلال كل واحدة بمسكنها وفي كفيته عبارتان الجلاب والمبطل لا يجمع بينهما في منزل واحد الابرضاهن ابن شعبان في زاهيه من حق كل واحدة انفردا بمنزل مفرد المراض وليس عليه ابعاد الدارين بينهما اللغوي وابن رشد في رسم الاقضية الثاني من سماع القرنيين يقضى على الرجل أن يسكن كل واحدة بيتا اه منه بلفظه فتأمله وانظر قوله وليس عليه ابعاد الدارين تجده شاهد الما نقله فهو سلف لابن عبد السلام والمصنف في مختصره وبذلك جزم ابن فرحون انظر نصح في ح وتأمله وبه جزم الثعالبي في شرح ابن الحاجب ونسبه للمصنف وغيره ولم يحك غيره ونصه خليل وغيره أما الجمع بينهم في الدار الواحدة ويكون لكل امرأة منزل فذلك من حقهم فيجوز اذا رضين اه منه بلفظه وبه جزم في الشامل أيضا ونصه ولا يجمعهم مافي منزلي من دار الابرضاهما اه منه بلفظه * (تنبيه) * وجدت بخط شيخنا ج وسمعت منه أيضا مانصه وقد اختار سيدي الحسن بن رحال ان أهل البادية اذا طلعت الزوجة انفردا بها بخيمة لا تجاب لذلك لما يلحق الزوج من الضرر خصوصاً ان كانت جملة أو شابة وعن ابن عسكرو انه لا يقضى لمن أرادت الانفرد في البادية بيت بل يجوز جمعهما في بيت واحد للضرر ويقضى له بذلك قال سيدي محمد بن عبد الصادق رأيته بخط يدي في طرة ولا أستحضر الآن من أين نقلته اه من خطه طيب الله تراه وسألت عن هذا تو مشافهة فأجابني بأن فتوى المتأخرين جرت بذلك وعليه عملهم ووجهه في غاية الظهور وخصوصاً في هذا الزمان والله أعلم قلت وعندي أنه لا يقضى على الزوج في غير البادية بانفراد كل واحدة بمسكن على حدة من دار واحدة حتى على مال المصنف وابن عبيد السلام ومن وافقهما لهذه العلة والله أعلم (وجهه مافي فراش ولو بلاوطه) رد بلوقول ابن المباحشون لا يمنع بل يكره لقوله في ضيق فنهـ مال في كتاب محمد وكرهه ابن المباحشون اه ونحوه لابن عرفة * (تنبيه) * في ح هناعن ضيق أنه لا يجوز للرجل أن يصيب زوجته أو أمته ومعه في البيت أحد يقظان أو نائم اه فظاهره أنه حرام وفيه ما لا يخفى من المشقة ولذلك قال ح عن الجزولي مانصه لا يكاد يتخلص منه أحد اه وعن ابن عرفة مانصه ومنع الوطء وفي البيت نائم غير زائر ونحوه غير الالاهل السعة اه قلت بل هو متعذر في حق غالب الناس أو أغلبهم بالنسبة الى الصبيان وخصوصاً من الرضاع ولا سيما أوله فاذا أخرج الصبي في تلك الحال عظم بكاؤه وخفف عليه من ذلك واشتد وجدانه مما يحصل له من ذلك هذا اذا لم يكن لها من يحمله عنها بعد أن ترضعه وهو الغالب على مطلق الناس وان كان لها من يحمله فالغالب أنه يكون نائماً

ناعما في محل آخر وفي ايضاؤه ودفع الولد له ثم اخذه منه بعد ذلك من المخرج المرفوع عن
 هذه الامة بركة نبيها صلى الله عليه وسلم ثم لا يخفى مع ذلك ما فيه من الاشعار بما المقصود
 اخفاؤه فافتقر منه موقع في أعظم منه وقد ذكر النعمي المسئلة ولم يعبر بجرمة ولا كراهة
 ونصه ولا يصيب الرجل زوجته ولا أمته ومعها أحد في البيت كبير أو صغير يقظان أو نائم
 اه منه بلفظه وذكره ابن يونس بلفظ لا ينبغي وربما يفيد كلامه أنه عنده مقابل ونصه
 وكره أن يطأ امرأته أو أمته ومعها في البيت من يسمع حسه ابن حبيب عن ابن الماجشون
 لا ينبغي أن يكون معه في البيت أحد نائم أو غير نائم صغيرا أو كبيرا وكان ابن عمر يخرج الصبي
 في المهد وكره في بعض الاخبار أن يكون معه الهبة قال وله في أمته أن ينام معه ما في فراش
 ولكن لا يطأ أحداهما والاخرى معه في البيت اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال
 عقبه مانصه قلت ما ذكره عن بعض الاخبار لم أجده في كتب الحديث بحال اه منه
 بلفظه فتأمل يظهر لك وجه ما قلناه من أن ما لابن الماجشون عنده مقابل وعلى تسليم أنه
 ليس بمقابل فيتعين محل لا ينبغي في كلامه بالنسبة للنام الملائم للبيت ومن لا يعزمن
 الصبيان على التنزيه وفي أجوبة سيدي عبد القادر القاسمي أنه مسئل بمأنصه أهل
 البوادي يجعلون نساءهم في فراش واحد ويعتدرون عن فعلهم بقوله ذات اليد
 وخشية دخول السارق أو زوال النسابة عنهم فهل تعتبر أذكارهم وقد عهدهم وما هم
 فيه بناء على أن ارتكاب أخف مجذورين إذا تقابلا ولم يمكن الخروج عن واحد
 منهما إذا الرئي محرم باجماع بل وفي كل ملة وجمع الحرائر في فراش لا يتجاسر على أنه
 كذلك فإن قدرنا أن فيه قولاً بالجواز في المذهب أو خارجه ظهر ما بين المخطورين من
 الخفة والثقل فينبغي أن يرتكب الجمع للقاعدة إذا اخفأ بحجة ما فيه قول بالجواز في
 المذهب إن قابلنا بما اتفق المذهب على منعه كما أن ما اتفق المذهب على منعه أخف مما لم
 يحكم فيه الاجماع على المنع لجواز الانتقال من مذهب إلى مذهب عند بعضهم أو ينعون
 من ذلك لأننا نقول خشية دخول سارق أو زان مشكوك فيه وتحرير الجمع في فراش
 محقق فلا ينبغي أن يرتكب محرم محقق واقع محرم مشكوك به ربما يقع ولقد كاشفت عن
 هذه المسئلة كثيرا من العلماء فمنهم من اعتبر الأعداء وأفتى بجواز الجمع كسيدي الكامل
 الزعيري ومنهم من لم يرد ذلك شيئا كسيدي الطيبي بن المسناوي ومنهم من توقف وهم
 الأكثر والعمل اليوم على ما ترون أحق فأجاب ابن جعته في فراش معلوم الخلاف في
 المذهب واقتصر في المختصر على المنع وفي ابن عرفة في منع جمع الحرائر في فراش واحد
 دون وطء وكرهه رواية محمد وقول ابن الماجشون وفي الشامل ولا يجمعهما في منزلين من
 دار الأبرضاها ولا في فراش واحد وان لم يطأ ورضا وقيل بكره وثالثها الجواز في أمته
 فقط اه قاله بالكره موجود في المذهب وان لم تدع إليه الضرورة وأما الضرورة
 فلها حكم يخصها إذا ضرورت تبطل المحظورات إذ يباح لعارض ما لا يباح لغيره ثم أنه
 يقتصر في الضرورة على العذر المحتاج إليه إذ قد تكون الحاجة في ذلك تندفع بجمعهم في
 محل واحد كل واحدة في فراشها وشاهاها اه منها بلفظها والمقصود الأعظم منه وأما

الجزولي لا يكاد يتخلص منه أحد اه
 وعن ابن عرفة ومنع الوطء في
 البيت نائم غير زائر ونحوه عسير الا
 لأهل السعة اه قال هوني بل
 هو متعذر في حق غالب الناس
 بالنسبة للصبيان وخصوصا من
 الرضاع قال وقد ذكر النعمي
 المسئلة ولم يعبر بجرمة ولا كراهة
 ونصه ولا يصيب الرجل زوجته
 ولا أمته ومعها في البيت كبير أو صغير
 يقظان أو نائم اه وذكرها ابن
 يونس بلفظ لا ينبغي وربما يفيد
 كلامه أنه عنده مقابل وذكر نصه
 ثم قال وعلى تسليم أنه ليس بمقابل
 فيتعين محل لا ينبغي في كلامه
 بالنسبة للنام الملائم للبيت ومن
 لا يعزمن الصبيان على التنزيه انظر
 الأصل والله أعلم

• (النشوز) * المصباح نشزت المرأة من زوجها نشوزا من باب قعد وضرب عصته وامتنعت عليه ونشز الرجل من امرأة بالوجهين تركها وجفاها وفي التنزيل وان امرأة خافت من بعلها نشوزا اه ونحوه في القاموس (ثم ضربها) قول مب من برح الخفاء الخ يعني من مادته ومعناه لا من لفظه ثلاثيا كما هو واضح وبه يسقط ما لهو في فيكون حينئذ معني المبرح المظهر أي أثر الضرب وفي القاموس برح الخفاء كسمع وضع الامر اه وقول مب بالصلاح الخ الظاهر أن المراد به ستر الحال وعدم التهمة بذلك كما فسروا به الصالح في قوله في الغصب وأدب كدعيه على صالح والله أعلم (وسكنها الخ) * قلت لو قال المصنف فان تكررت الشكوى سكنها الخ وقول ز وهم من تقبل شهادتهم يعني ولو لقيت فافيق كون المراد بهم ما يشمل مستورا لحال لا بد في الشهود في اللقيف * من ستر حالهم على المعروف

وقول مب فحينئذ يصح الجواب المذكور يعني في الجملة اذا انظرنا من الواو هو والترتيب فان نظرنا لكونها المطلق لجمع لم يصح الجواب المذكور كما رجع اليه مب آخر والله (٤٨) أعلم (من أهلها ما أن أمكن) * قلت الظاهر أن مفهومه صورتان عدم

الضرورة الخ فتأمل والله أعلم (ووعظ من نشزت) المصباح نشزت المرأة من زوجها نشوزا من بابي قعد وضرب عصته وامتنعت عليه اه منه بلفظه * (فائدة) * النشوز في استعمال الفقهاء خاص بالزوجة وفي اللغة يطلق على الزوج أيضا في المصباح اثر ما تقدم مانصه ونشز الرجل من زوجته بالوجهين تركها وجفاها وفي التنزيل وان امرأة خافت من بعلها نشوزا اه منه بلفظه وفي القاموس نشزت المرأة تشز وتتشز نشوزا استعصت على زوجها وأبغضته وبعلها عليها ضربها وجفاها اه منه بلفظه (ثم ضربها) قول مب وقال بعضهم لعله من برح الخفاء الخ قال في القاموس برح الخفاء كسمع وضع الامر اه وانظر كيف يكون مبرح اسم فاعل برح الثلاثي والصواب انه اسم فاعل برح المضاعف في المصباح مانصه وبرح به الضرب تبريحاً اشتد وعظم اه منه بلفظه (ولو كانا من جهتهما) قول ز لانهم ما حكيا لاوكيلان الخ ما ذكره هو الذي يفيد كلام ابن الحاجب ونصه وهما حكيان ولو كانا من جهة الزوجين لاوكيلان على الأصح فينفذ طلاقهما من غير اذن الزوج وحكم الحاكم اه ضحج ابن راشد لم أقف على القول بأنهم لاوكيلان وحكم في الجواهر اه منه بلفظه وماتسبه للجواهر صحيح ونصها تم المبعوثان حكيان لاوكيلان وان كان البعث من جهة الزوجين ألا ترى أن للزوجة دخولا في الحكم ولادخول لها في تعليق الطلاق وقيل بل هما لاوكيلان وإذا فرغنا على الأول فينفذ تصرفهما في التطلق والخلع أن رأياه لعجزهما عن الإصلاح من غير افتقار إلى اذن الزوج ولا إلى موافقة حكم حاكم اه منها بلفظها ولا شك أنه الذي اختصره ابن الحاجب وتبعه المصنف

الامكان من الجانبين أو من أحدهما فيفيد موافقة ابن الحاجب لا الضمى خلاف ما في خش و ز فتأمل (وسفيه) * قلت قول ز والسفيه هو المبتدأ الخ ما في تت تبع فيه قول ابن الحاجب وصفة السفية أن يكون ذا سرف في اللذات المحرمة بحيث لا يرى المال عندها شيئا اه قال في ضحج واشترطه أن تكون اللذات محرمة قال ابن عبد السلام وغيره هو خلاف ظاهر المدونة بل يكفي في السفية كونه مسرفا في اللذات المباحة والمكروهة في المدونة والجواهر وصفة من يحجر عليه من الاحرار أن يكون يئذرماله سرفا في لذاته من الشرب والفسق وغيره فقوله وغيره مبين لث ذلك وأيضا فان قوله في حد الرشيد

وكلامهم

أن يكون حافظا لما له يدل على أن من يسرف في اللذات المباحة وغيره اسفيه اذا واسطة بين السفه

والرشد اه ومنه أخذ ز ما قاله هنا (ولو كانا من جهتهما) مقتضى كلامه كتبوعيه انه لا ينفذ طلاقهما على القول بأنهما لاوكيلان واعترضه ابن عرفة انظر الاصل (ولها التطلق الخ) * قلت هذا عدل قوله وتبعه بزجره الحاكم كما أشار له خش و ز وقوله اليئسبة يعني ولو بالسماع كافي التحفة وسيأتي في قول المصنف ورد المال بشهادة سماع على الضرر وقول ز لخبر لا ضرر ولا ضرار أي في ديننا وهذا الحديث أشار ابن عرفة في باب احياء الموات الى توهينه وفيه نظر فقد رواه الامام في كتاب الاقضية من الموطأ عن سلاو واصله ابن ماجه والدارقطني والحاكم وأحمد والبراء وردي والبيهقي وذ كر أبو الفتوح الطائي في الاربعين له عن أبي داود ان النقة يدور على خمسة أحاديث هذا أحدها اه وتعامه من ضار ضار الله به ومن شاق شاق الله عليه وظاهر سياق ز له هنا ان معنى لا ضرر لا يلزم الصبر على الضرر ومعنى لا ضرار لا يجوز الاضرار بالغير وهو أحد الاقوال فيه وقيل الضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه لان هذا البناء يستعمل كثيرا بمعنى المفاعلة والخبر يعني النهي أي لا يضر أحد غيره ولا يجازيه على فعله بل يعفو ويصفح

وهذا صدر المناوى في شرح الجامع الصغير والمعنى لا يضر من لا يضره ولا من يضره والاول على الوحيوب والثاني على التندب وقيل
الضرر ما يضر به الانسان غيره لينتفع هو والضرر ان يضره من غير ان (٤٩) ينتفع وقيل بالعكس وقيل الاول نهي للشخص

عن تعاطي ما يضر بنفسه والثاني
نهي له عن فعل ما يضر غيره وقال
ابن حبيب الثاني تأكيدي لا تنضر
ولا تنضر والله أعلم (تنبيه) في ابن
سلمون مانصه قال ابن حارث وليس
الضرر وان صح اقامة البينة عليه
وعلى آثاره الظاهرة بالذي يدل على
الضرر وللمال ان يؤدب بملوكه كما
للزواج ان يؤدب زوجته اه وفي
اختصار الميضية مانصه وروى
حسين بن عاصم عن ابن القاسم ان
المرأة قد تستوجب الضرب الوجه
بذنب تركه وذلك اذا كان معروفا
قال وقد ضرب أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم نساءهم حتى شج
عبد الله بن عمر زوجته صفية قال
بعض المؤمنين وينبغي على هذا أن
لا تكون الشهادة بالضرر أو
بالضرب عاملة حتى يقول الشهود
انه ضربها أو أضرها في غير ذنب
تستوجب بذلك اه (وعليهما
الاصلاح الخ) قلت قول ز عن
ابن عباس ان يريد أي الحكمان الخ
على هذا اقتصر الجلال المحلى وقول
ز واستمر الاشكال لا ينافي قول
المصنف وان أسا لأن الاساءة انما
هي بحسب القراسته والظهور (مالم
يستوعبا) انظر الاصل ولا تقتر
باعتراض ق على المصنف والله
أعلم

(الخلع)

وكلامهم يفيد أنه لا ينفذ طلاقهما على المقابل وتعقب ابن عرفة كلام ابن الحاجب وكأنه لم
يقف على ما في الجواهر والاعتقب عليه أيضا على عاداته ونصه وقول ابن الحاجب وهما
حكمان ولو كانا من جهة الزوجين لا وكيلان على الاصح فينفذ طلاقهما من غير اذن
الزوج وحكم الحاكم يدل على عدم نفوذه في ذلك على القول بالوكالة ولا أعلمه في المذهب
بحال بل الجاري عليه غير ذلك حسب ما يأتي ان شاء الله اه منه بلفظه ونقله الثعالبي في
شرح ابن الحاجب وقال عقبه مانصه قلت في اعتراضه تطر بل كلام المصنف أي ابن
الحاجب صواب وانظر باب الوكالة اه منه بلفظه قلت وفي هذا النظر تطر وكأنه أشار
الى ما يأتي في الوكالة من قول المصنف تبع الادل المذهب الا الطلاق وانكاح بكره الخ
ووجهه عنده والله أعلم ان الزوجين لم يوكلا على نفس الطلاق بل على أن يتطر الحكمان في
أمرهما فكا أنهم لم يوكلا من مفوضان وليس للوكيل المفوض أن يطلق زوجة موكله
الا بالنص وذلك غير مسلم لانه لا معنى لتوكيل الزوج من يتطره في ذلك الا أنه يقع ما يراه
ويظهر له أنه صواب من طلاق بخلع أو دونه أو مسالك وبين هذا وما يأتي من الوكالة تون
بعيد فالحق ما قاله ابن عرفة وذلك واضح لكل ذي نظر سديد فتأمل بانصاف والله أعلم
(ولهما ان آفاهما الاقلاع) قول ز أي للزوجين أو لاحدهما الخ ما أفاده
كلامه من أن قول المصنف مالم يستوعبا الخ قيد في قيام الزوجين معا
وقيام أحدهما وظاهر كلام المصنف وهو موافق لظاهر ما في الموازية الذي نقله المصنف
في ضيق وابن يونس ونصه ابن المواز واذا تزاع أحد الزوجين أو تزاعا جميعا قبل حكم
الحكمين فذلك له الا أن يكون السلطان هو الذي بعث الحكمين أو يكون الزوج بعد أن
استوعبا الكشف الخ ما عند ق وهكذا نقله في ضيق عن الموازية فعليه عول هنا
ولم يلتفت لتأويل ابن يونس له بقوله لعله يريد اذا تزاع أحدهما الخ لانه خلاف الظاهر
وقد أسقط ق من كلام الموازية أو تزاعا جميعا واعتراض على المصنف بقوله انظر هذا مع
لفظ خليل اه وقد علمت جوابه وقد أشار نو الى هذا فانظر مو الله تعالى أعلم

(باب الخلع)

(وهو الطلاق الخ) قال في المقدمات مانصه الطلاق مأخوذ من قولك اطلقت الناقة فطلقت
اذا أرسلتها من عقال أو قيد فكان ذات الزوج موثقة عند زوجهما فاذا أفرقها أطلقها من
وثاق ويدل على ذلك قول الناس هي في حبالك اذا كانت تحتك يراد أنها مرتبطة عندك
كارتباط الناقة في حباليها ثم فرقوا بين الحر كانت من فعل الناقة وفعل المرأة والاصل واحد
فقالوا أطلق الناقة بفتح اللام وطلقت المرأة بضمها وقالوا أطلق الناقة وطلقت المرأة اه
منها بلفظها لخاصة أنهم ما تحتلنان في أمر من فتح اللام وضمها في الا لازم والتعدي بالهمزة
في الناقة وبالتضعيف في المرأة قلت ما ذكره في التعدي هو موافق لظاهر كلام الصحاح

(٧) رهوني (رابع) قول مب وبفتحها أيضا الخ موافق لكلام جميع أهل اللغة
خلاف قول المقدمات طلقت الناقة بفتح اللام وطلقت المرأة بضمها وفي المقدمات أيضا طلقت المرأة بالتضعيف وأطلقت الناقة
بالهمز اه وهو مخالف لما في القاموس من انه يقال أطلق المرأة وطلقتها وفي المصباح قال الازهرى كلهم يقولون طالق بغيره اه

وأما قول الاعشى * أجاتنا بيني فانك طالق * (٥٠) فقال الليث أراد طالق غدا وقال ابن فارس أيضا امرأة طالق

طلقها زوجها وطالقة غدا فصرح بالفرق لان الصفة غير واقعة اه وقال اللخمي في كتاب الايمان بالطلاق المراد بطلاق النسبة أي ذات طلاق كلابن وتامر وليس هو باسم فاعل واسم الفاعل منه طالقة اه ومثله قول المصباح وقال البصريون انما حذفت العلامة لانه أريد به التسبب أي امرأة ذات طلاق وذات حيض قلت وفي المصباح أيضا عن ابن الأباري اذا كان التعت منفردا به الاتي دون الذ كر لم تدخله الهاء نحو طالق وطامت وحائض لانه لا يحتاج الى فارق لاختصاص الاتي به اه واليه أشار في الكافية بقوله ومامن الصفات بالاتي يخص

عن تاء استغنى لان اللفظ نص

وحيث معنى الفعل ينوي التامز

كذا غدت مرسعة طقلا ولد

فحصل انه يقال في الفعل اللازم

طلقت المرأة يفتح اللام وضمها فهي

طالق بغير هاء الا اذا أريد معنى

الفعل ويجوز أن يراد بطلاق التسبب

وانه يقال أطلقتها وطلقتها بالهمز

والضعيف (جاز الخلع) مثله في

المقدمات وزاد الا انه يكره فيما زاد

على الواحدة اه وبه تعلم ما في عزو

فولها واعلم ان مذهب مالك

وجميع أصحابه انه لا يحل للرجل

اذا كره المرأة أن يضيق عليها حتى

تفتدي منه وان أنت بفاحشة من

زنى أو نشوز أو بذاء لقول الله تعالى

وان أردتم استبدال زوج مكان

زوج الى غليظا فهذا هو الصحيح

والمصباح ومخالف لصريح كلام القاموس وأما ما ذكره من أن الثلاث في المرأة بضم اللام فقط فهو مخالف لكلام جميعهم ويظهر لك ذلك يجلب كلامهم قال في الصحاح مانصه وأطلقت الناقمة من عقاله فطلقت هي بالفتح ثم قال وطلق الرجل امرأته تطليقا وطلقت هي بالفتح تطلق طلاقا فهي طالق وطلقة قال الاعشى

أجاتنا بيني فانك طالق * كذا أمورا للناس غادو طارقه

قال الاخفش لا يقال طلقت بالضم اه منه بلفظه ونقل ح بعضه مقتصر عليه وقال في المصباح مانصه طلق الرجل امرأته تطليقا فهو مطلق فان كرر تطليقه للنساء فهو مطلق ومطلق والاسم الطلاق فطلقت هي تطلق من باب قتل وفي لغة من باب قرب فهي طالق بغير هاء ثم قال بعد كلام وأطلقت الناقمة من عقاله وقد طلقت طلوفا من باب قعد اذا انحل وثاقها اه منه بلفظه وفي القاموس مانصه وطلقت من زوجها كنصر وكرم طلاقا بات فهي طالق الجمع كركع وطلقة الجمع طوالق وأطلقها وطلقها اه منه بلفظه وفي المشارق مانصه وطلقت وطلقت طلاقا اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام

ابي الوليد بن رشد والله أعلم * (تنبيهان * الاول) * استدلال الجوهرى بالبيت على أنه

يقال طالقة قال في المصباح أجيب عنه بجوابين أحدهما ما تقدم والثاني أن الهاء

لضرورة التصريح على أنه يعارض ما رواه ابن الأباري عن الاصمعي قال أنشدني أعرابي

من شق اليمامة الليث فانك طالق من غير تصريح فسقطت الحجة وأشار بقوله ما تقدم

الى قوله قبل مانصه قال الازهرى كلهم يقولون طالق بغير هاء قال وأما قول الاعشى

أيا جارتا بيني لبيت فقال الليث أراد طالق غدا وقال ابن فارس أيضا امرأة طالق طلقها

زوجها وطالقة غدا فصرح بالفرق لان الصفة غير واقعة اه منه بلفظه * (الثاني) * قال

اللخمي في أول كتاب الايمان بالطلاق مانصه والمراد بطلاق النسبة أي ذات طلاق كما يقال

لابن وتامر وليس هو باسم فاعل فاسم الفاعل منه مطلق اه منه بلفظه كذا وجدته في

نسختين منه ونقله غ في تكميله بلفظه واسم الفاعل منه طالقة قائلا كذا في نسخة

مصححة ثم بحث فيه بكلام الجوهرى الذي قدمناه * قلت ما قاله اللخمي من أنه ليس باسم

فاعل نقله في المصباح عن البصريين ونصه قال البصريون وانما حذفت العلامة لانه أريد

النسب والمعنى امرأة ذات طلاق وذات حيض اه منه بلفظه فعلى هذا مع ما وجدناه

فيه يسقط البحث معه والله أعلم (جاز الخلع) قول ز خلافا لابن القصار وان اقتصر

عليه في المقدمات انظر من نسبه للمقدمات وقد اقتصر ابن عرفة على نسبه لابن القصار

ونصه والمعروف جواز ردون كراهة ابن زرقون قال ابن القصار مكروه لانه يبين المدخول

بها اه منه بلفظه ولم أجحد في المقدمات ما عزا له ابل فيها خلافه ونصها ويجوز الخلع على

جميع اعداد الطلاق الا أنه يكره فيما زاد على الواحدة فان وقع تنفوذ مضى اه منها بلفظها

من نسختين عسيتين والله أعلم * (فوائد * الاولى) * قال في المقدمات مانصه أباح الله

تساركا وتعالى لعباده المؤمنين النكاح فقال فانكعوا ما طاب لكم من النساء

لانه اذا ضيق عليها حتى تنفدى منه فقد أخذ مالها بغير طيب نفس منها ولم يبع الله لذلك الابطيب نفسها فقال

مثنى

منى وثلاث ورباع وقالوا أنكموا الاياح منكم والصالحين من عبادكم واما بكم وأمر عز وجل بحسن العشرة فيه وقال وعاشروهن بالمعروف وقال ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة وملك الأزواج أمر الزوجات بما جعل اليهن من الطلاق ونهاهم أن يعتدوا فيما جعل اليهن من ذلك فقال ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وقال فامسكوهن أو تسريحن باحسان فان أحب الرجل المرأة أمسكها وان كرهها فارقها ولا يحل له اذا كرهها ان يمسكها ويضيق عليها حتى تقتدى منه وان أتت بفاحشة من زنى أو نشوز أو بذاء لقول الله عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا تأخذونه بهتانا أو انما مينا وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا هذا مذهب مالك رحمه الله وجميع أصحابه لاختلاف بينهم فيه ومن أهل العلم من أباح للرجل اذا طلع على زوجته برئ أن يمسكها ويضيق عليها حتى تقتدى منه لقول الله تعالى ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيقوهن إلا أن يأتين بفاحشة معينة وتأول أن الفاحشة هنا الزنى وجعل الاستثناء متصلا ومنهم من تأول أن الفاحشة الميينة البغض والنشوز والبداء باللسان فأباح الزوج اذا أبغضته زوجته ونشزت عليه وبذت بلسانها عليه أن يمسكها ويضيق عليها حتى تقتدى منه ومنهم من حمل الفاحشة الميينة على العموم فأباح ذلك للزوج كانت الفاحشة التي بهزنى أو نشوزا أو بداء باللسان أو ما كانت والصحيح ما ذهب اليه مالك رحمه الله لانه اذا ضيق عليها حتى تقتدى منه فقد أخذ مالها بغير طيب نفس منها ولم يبح الله له ذلك الا بطيب نفسها فقال فان طبن لکم عن شیء منہ نفاسا فکاوه هیتا امریثا والآية التي احتجوا بها الآية لا تحجبهم فيها لان الفاحشة الميينة فهمان جهة النطق أن تدعو عليه وتشتم عرضه وتحالف أمره لان كل فاحشة أتت في القرآن منعوتة بميينة فهي من جهة النطق بالبداء وكل فاحشة أتت فيه مطلقة فهي الزنى والاستثناء المذكور فيها مننصل فعني الآية لكن ان نشز انفسهم وخالفن أمر کم حل لکم ما ذهبتم به من أموالهن معناه اذا كان ذلك عن طيب انفسهم ولا يكون ذلك عن طيب انفسهم الا اذا لم يكن منهم الهن ضرر ولا تضيق فعلي هذا التأويل تنفق آي القرآن ولا تعارض وقد قيل في تأويل الآية غير هذا وهذا حسن اه منها محل الحاجة بلانظها * (الثانية) * حديث أبغض الحلال الى الله الطلاق قال ابن عرفة خرج أبو داود عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم الخطابي المشهور فيه عن محارب بن دثار مرسله وقال فيه عبد الحق يروى مرسله لا وتعقب قوله ابن القطان بأن ارساله مرة لا يضر في صحة اسناده وصححه اه منه بلفظه * (الثالثة) * قال اللخمي واستحب له فراق من كانت غير صبية لقول النبي صلى الله عليه وسلم للذي قال ان زوجته لا ترتيد لاس فقال فارقها قال فاني أحبها قال فأمسكها اه منه قال ابن عرفة قلت خرج الحديث النسائي وصححه عبد الحق ولم يتعقبه ابن القطان ورجاله ثقات قال عبد الحق ذكر القاضي ابن صخر في قواعدهم عن الاصمعي قال انما كني عن بدلها الطعام وما يدخله عليها الا غير قلت ذكره النسائي في ترجمة نكاح الزانية اه منه بلفظه * (الرابعة) * قال أبو بكر بن العربي في الاحكام

فان طبن لکم عن شیء منہ نفاسا فکاوه هیتا امریثا أو ما قوله تعالى ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيقوهن إلا أن يأتين بفاحشة معينة فالفاحشة الميينة هي أن تدعو عليه وتشتم عرضه وتحالف أمره لان كل فاحشة أتت في القرآن منعوتة بميينة فهي من جهة النطق بالبداء وكل فاحشة أتت فيه مطلقة فهي الزنى والاستثناء منفصل والمعنى لكن ان نشز انفسهم وخالفن أمر کم حل لکم ما ذهبتم به من أموالهن يعني اذا كان ذلك عن طيب انفسهم ولا يكون ذلك عن طيب انفسهم الا اذا لم يكن منكم اليهن ضرر ولا تضيق فعلي هذا التأويل تنفق آي القرآن ولا تعارض قاله في المقدمات

(بعوض) خصه بالذكر لانه قصد تعريض الخلع الجائز وأما الخلع بغير عوض فمكروه كما يأتي وبه يسقط ما أوردوه على المصنف ويؤخذ من تسميته عوضا انه لا يقتصر الى حوز وهو كذلك كافي المقدمات والمبطل انظر الاصل وقول ز وفي الخبر أبغض الخ قال ابن عرفة خرج به أبو داود عن ابن عمر (٥٣) مرفوعا وصححه ابن القطان اهـ قلت وعزاه في الجامع الصغير لابن داود وابن

ماجه والحاكم قال العزيمي قال الشيخ حديث صحيح والمراد بالخلع ما قابل الحرام فيشمل المكروه وانما كان أبغض لانه قطع للعصمة الناشئ عنها التناسل الذي به تكثر هذه الامة المحمديّة اهـ ومثله للمناوي وعن علي كرم الله وجهه تزوجوا ولا تطلقوا فان الطلاق به تز منه العرش وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة ينجى أحدهم فيقول فعلت كذا وكذا فيقول ما صنعت شيئا قال ثم ينجى أحدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم أنت فليترمه قال الأئمة عمن عياض العرش سرير الملك ويلترمه أي يعانقه وفيه تعظيم أمر الطلاق وكثرة ضرره وعظيم فتنه وعظم الانم في السعي فيه لما فيه من قطع ما أمر الله به أن يوصل وشتات ما جعل الله فيه مودة ورحمة وهم ميت بنى في الاسلام وتعريض المتحاضين أن يقعوا في الحرج والانم اهـ وقال العلقمسي على حديث أبغض الخلال الخ استدلل به على ان الطلاق مكروه قال بعضهم والظاهر أنها كراهة تحريم

عند قوله تعالى فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا المعنى اذا وجد الرجل في زوجته كراهية وعنها نفرة من غير فاحشة ولا نشوز فليصبر على أذاها وقوله انصافها فريعا كان خيرا له أخبرني أبو القاسم عن أبي حبيب بالمهدية عن أبي القاسم السيموري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في المنزلة المعروفة وكانت له زوجة سيئة العشرة فكانت تقصر في حقّه وتؤذيه بلسانها فيقال له في أمرها وبذلك في الصبر عليها فكان يقول أنا رجل قد أكل الله على النعمة في صحة بدني ومعرفتي وما ملكك يميني فلعلها بعثت عقوبة على ذنبي فأخاف ان فارقتها أن تنزل بي عقوبة أشد منها اهـ منها بلفظها (وهو الطلاق بعوض) قول ز واعترض تعريفه بأنه غير جامع الخ هذا الاعتراض ساقط من أصله فلا يحتاج الى شيء من الاجوبة المذكورة هنا في الشروح والخواشي لان المصنف انما عرّف الخلع الجائز بقوله وهو أي الخلع الجائز الطلاق الخ ولا يرد عليه ما أوردوه لانه مكروه لا جائز كما يأتي ان شاء الله فتأمل به انصاف * (تنبيه) * يؤخذ من تسميته عوضا انه لا يقتصر الى حوز وهو كذلك قال في المقدمات مانصه والخلع معاوضة على البضع تلك به المرأة نفسها ويملك به الزوج العوض عليها ملكا تاما لا يقتصر الى حيازة لانه خرج على عوض بخلاف الهبة والصدقة وما أشبه ذلك مما خرج على غير عوض هذا هو المشهور في المذهب وقد وقع في كتاب محمد بن المواز ما يدل على خلافه وذلك انه قال اذا كان على الزوج دين فأحال به على الزوجة فيما خالها بها فمات قبل أن يقبض المحال دينه أن له أن يرجع على الزوج بدينه فلم يحكم له بحكم الديون الثابتة في الذمة اذ جعل له الرجوع على الزوج ولم يجعل له حوالة ثابتة كالحوالة على الديون لان العوض الذي تأخذه المرأة به ليس بمال وانما هو راحة نفسها وتخليصها من ملك الزوج ولا يحكم به الامع سلامة الحال اهـ منها بلفظها ونحوه للمبطل وقد اقتصر في ضيق على نقل كلام المبطل مختصرا (ونذير) قول ز والامكانة خالعت بكثيرا بذنه فلا يعتبر الخ هذا خلاف ظاهر المدونة لكنه اعتمد على تأويل من جعل قول سحنون تقييدا ونص المدونة ويجوز ما خالعت به المكاتبه أو وهبت من مالها باذن السيد اهـ منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها وزاد متصلا به مانصه سحنون وذلك في الشيء التافه فاما ماله القدر فلا لان ذلك داعية الى عجزها اهـ منه بلفظه وصرح ابن عرفة بأن ماله سحنون تقييد ونصه وفيها يجوز للمكاتبه باذن السيد وقيد سحنون بالسير التافه اهـ منه بلفظه وقال ابن ناجي عند نصها السابق مانصه وفي حالة المدونة جواز هبة المكاتب وصدقه باذن سيده وقال غيره لا يجوز لانه داعية الى عجزه والاقرب ردهما الى الوفاق ويحمل قول الغير على اتلاف المال الكثير وقول ابن القاسم على السير ويكون قول سحنون هنا تفسير القول

لانه ورد في هذا الحديث نهى مخصوص فيه بالتصريح بغيره وانما يكون مبغضا من غير حاجة تقتضيه ابن وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم حلالا مع الكراهة اهـ (ونذير) قول ز ولا مكاتبه خالعت بكثيرا ظاهر المدونة من الجواز مطلقا اذا كان باذن السيد لكن قيده سحنون بالتافه وصرح ابن عرفة بأنه وفاق فلذا اعتمد ز والله أعلم

وقول زوالا فله رده على الراجح الخ
 بل نفي ابن رشد وجود الخلاف
 فيه انظر الاصل (ورد المال) هذا
 هو المشهور في الصغيرة والسقبة
 وبه العمل فيها فان كان الزوج أخذ
 ضامنا منها قال الراجح أن له الرجوع
 عليه خلافا لابن الماجشون انظر
 الاصل وقول ز أو مقلد الم
 يراه رجعا الخ يعني في موضوع
 المصنف اذ فيه الخلاف في المذهب
 كما في ح وأما اتم الزوج العوض
 فالاجماع على انه بائن حكاه أبو عمر
 في الاستدكار ورواها صاحب الاقناع
 وأما بغير عوض فقد قيل انه رجعي
 كما يأتي قلت وإذا كان الخلاف
 موجودا في موضوع المصنف
 فحكم الحاكم فيه رفعه وإذا رفعه
 أحل الحرام بقيد الذي بينه وبين
 وحيد فلا وجه للتعبير عنه بأنه يجعل
 الحرام الموهوم التورك على المصنف
 فيما يأتي له خلافا لز و هو في
 قتائله والله أعلم وقول ز وهو
 كذلك على المذهب الخ قد جلب
 ح في المسئلة نصوصا وأغفل قول
 المدونة وان خالعه وشرط انها ان
 طلبت شيئا عادت زوجه فشرطه
 باطل والخلع يلزمه اه (وجاز من
 الاب الخ) قلت قول ز متعلقة
 بالمال الخ يعني كما اذا خيف من
 الزوج أن يتلف مالها

ابن القاسم اه محل الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) قال الواوغي عند نص المدونة السابق
 مانصه القاسمي وقال الغير في الجملة لا تجوز هبة فيحتمل أن يقال هنا لا يجوز الخلع الا في
 اليسير ويحتمل أن يجوز في الكثير لانها تنفع بالخالعة تزيل عنها الاشتغال بالزوج وتتفرغ
 للسعي اه منه بلفظه قلت هذا الفرق ظاهر معني ولكنه بعيد من لفظ المدونة لانها سوت
 هنا بين خلع المكاتبه وهبتها فان حلت على ظاهرها ففيها وان قيدت باليسير ففيها فاقنا له
 بانضاف والله أعلم وقول ز والافله رده على الراجح خلافا لما في الاشراف الخ ما جعله
 الراجح نفي ابن رشد فيه وجود الخلاف ففي المقدمات مانصه لاختلاف في المذهب ان الامة
 المأذون لها في التجارة أو المكاتبه اذا اختلعت من زوجها ان خلعها لا يجوز الا باذن السيد
 لقوة حقهما اه منه بلفظه ونحوه لابن محرز لكن حصل ابن عرفة في المسئلة ثلاثة طرق
 فانه نقل ابن عبد السلام مانصه وفي الاشراف المأذون لها في التجرة بعض خلعها ان وقع ثم
 قال مانصه وللشيوخ فيها مقالات الاولى ما ذكره عن الاشراف وقال ابن فقون والمبسطي
 مانصه ان اختلعت أمة نفذ الخلع والسيد رد ما أعطته الا أن تكون مأذونة فينفذ خلعها
 ان كان خلع مثلها او كان حظا له او خلعها في مالها الا في رقبته ساولا في مال سيدها وقال ابن
 محرز لا يجوز خلع المأذون لها في التجرة اذن سيدها لانه دفع مال بغير عوض ولم يختلف
 فيه لقوة حق السيد كالمكاتبه ولم يحل ابن رشد غيره اه منه بلفظه (ورد المال) ما قاله
 المصنف في الصغيرة صرح ابن رشد بأنه المشهور ومقابل له لابن القاسم في سماع يحيى قال ابن
 رشد مثله للمالك في المدونة ونسبه ابن عات لابن القاسم ومحتون وزاد به القضاء انظر ق
 قلت وقد ذكر في المعين هذا العمل عن بعض الموثقين لكنه منسوخ بالعمل الذي ذكره
 هو لانه متأخر وما زال العمل جاريا بالمشهور ومنذ أذكرنا الى وقتنا هذا فلا يغتر بالعمل
 المنقول في ق وكذا العمل على المشهور في السقبة ايضا * (تمة) سكتوا هنا عما اذا رجعت
 الصغيرة أو السقبة على مفارقها وقد كان أخذ بذلك ضامنا له الرجوع على الضامن أم لا
 وهي مسئلة كثيرة الوقوع وحاصل ما لهم فيها ان ابن سلون حتى يرجوعه عليه وعدمه
 قولين وصدر بالقول بالرجوع وان المبسطي ذكر قولين الرجوع مطلقا وعزاه لاصبغ
 والتفصيل وعزاه لابن الماجشون ولم يرجح واحدا منهما وعلى كلاهما ابن سلون وابن هرون
 اقتصر ح في التزامه ولم يرجح شيئا واقتصر التشتال في وثائقه على ما لابن الماجشون
 واقتصر ابن يونس وابن فقون على قول أصبغ وساقه كآلة المذهب ونص ابن يونس قال
 أصبغ لا يجوز ما يارت به الصغيرة غير البالغ أو السقبة وكذلك بعد موت أيها قبل البناء
 ويرد ما أخذ منها ويمضي الفراق ولو أخذ الزوج حبيلا بعد ركعه في نصف الصداق الذي
 بارت به فغرمه يرجع به على الحبل اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه
 قلت قال ابن فقون ان أخذ حبيلا بما انتمت له أو أسقطته ثم ثبت كونها في ولاية يرجع
 الزوج بما يغرمه على الحبل وقال المبسطي في قضية فضل عن ابن الماجشون ان لم يعلم
 الزوج بسفها يرجع على الحبل وان لم يعلم بذلك لانه دخل فيما لو شاء كشفه وان علم
 الزوج ذلك فلا سبيل له الى الحبل اه منه بلفظه وقد استبعد ابن رشد قول ابن الماجشون

وعز ابن القاسم مثل ما لا يصح الا انه لم يحمله على ظاهره انظر كلامه عند قوله في الحالة
 أوفسدت بكيف فحصل ان الراجح هو الرجوع على الجليل وان قول ابن المباحشون
 مرجوح والله أعلم * (نبيه) * نقل الحافظ الوائس ريس في الغنية كلام ابن تونس وابن
 فتحون السابقين واعتذر عن الفشتالي في مخالفتهم بانه تبع طريقة المتبسط وفيه نظر لان
 المتبسط نقل القولين معاف كيف يقال مع ذلك انه تبع طريقة المتبسط والظاهر انه
 اغتر بكلام ابن عرفة السابق اذ لم يعزل للمتبسط الا ذلك ولا شاهد له في ذلك أما أولافا والوسلما
 ان ابن عرفة لم ينسب للمتبسط الا ذلك فانه لا يلزم منه ان المتبسط لم يحكم القولين معام
 انها موجودان في كلامه وفي نقل الثقة عنه وأما ما ينافيان ابن عرفة نفسه نقل عنه القولين
 فانه قال بعد ما قدمناه عنه بنحو نصف كراس كبير مانصه قال أي المتبسط فان كان أخذ
 عليها بما التزمت جلا فاعدمت وأثبت انها محجورة أخذ الاب بالذقة وطلب الجليل بغرم
 ما يغرم في عدمها وفي حجرها اه منه بلفظه ثم قال متصلا به قال فضل عن ابن المباحشون
 الى آخر ما قدمناه عنه فتأمل به بانصاف والله أعلم (وبانت) قول ز أو مقلد المن يراه رجعا قد
 حكى ابن عمر في الاستدكار الاجماع على انه بائن وحكا في الاقناع عنه وعن غيره وأقره
 ونص ما نقله عن الاستدكار ولم يحتلوا في أن الخلع طلاق بائن لاميراث فيه بينهما
 واختلفوا هل يلحق الخالعة طلاق في عدتها واتفقوا على أن لا يتزوجها في عدتها الا
 فرقة من المتأخرين شذت عن الجماعة فقالت لا يتزوجها هو ولا غيره في العدة اه ثم قال
 مانصه وأجمعوا أن لا يسيل للخلع على زوجته وانها أملاك بنفسها اه منه بلفظه لكن
 قال بب بعد أن ذكره هذا الاجماع مانصه وحكى ابن الحاج عن مطرف ان طلاق
 المباراة رجعي الجزولي المشهور أن الخلع بائن وفي كتاب محمد بن رجعي اه بنقل احمد
 ابن سعيد اه منه بلفظه وما نقله عن مطرف بنسبه للبرزلي قلت وما نسبته الجزولي
 للموازية بخالف للاتفاق الذي نقله ابن عرفة عن ابن الحارث وسلمه ونصه ابن حارث اتفقوا
 ان خالعهما أو صالحهما انها واحدة بانه اه منه بلفظه ويعهده أيضا أن ابن عرفة قال بعد هذا
 بقريب مانصه وفي الموازية فبين طلق وأعطى ان جرى الامر بينهما بمعنى الخلع والصلح
 فهي بائنة والافرجعية اه منه بلفظه فتأمله وكلام البرزلي يدل على أن قول مطرف السابق
 انها في المباراة التي لا عوض فيها من المرأة فانه قال في أول مسائل الخلع ومما معها
 مانصه قال منذ اتفق الجميع اذا قال للمدخل بها أنت طالق فله الرجعة وانه اذا خالعهما
 لارجعة له وحكى ابن الحاج عن مطرف عن صاحب مال ان طلاق المباراة طلاق رجعة
 وحكمه كحكم طلاق السنة ثم قال بعد بقريب جدا مانصه وفي الطرراق في ابن عات بان
 من يرى امرأته هذه المباراة التي جرى عرف الناس عليها ثم طلقها بعد ذلك ان الطلاق
 يرتد عليه فيها ما لم تنقض العدة وهو استعسان على غير قياس مرعاة لمن يراه طلاق رجعية
 اه منه بلفظه فتأمله فانظر ما يشهد للخلاف الذي ذكره ز والله أعلم ثم ظهر أن مراد ز
 من يراه رجعا في موضوع كلام المصنف وهو حينئذ صحيح والخلاف فيه في المذهب كما في
 ح لكنه لم يعلم فائده عليه فالظاهر ما أفاده كلامه من اباحة ذلك اذ ليس هنا ظاهر حلال

وباطن حرام لو اطاع الحاكم عليه لم يحكم بالظاهر فقول مب وما هنا من باب قوله ورفع
 الخلاف لأجل حرام الخ فيه نظر فتأمل بانصاف والله أعلم وقول ز خلافا للبرزلي
 والطرانظر ح مانسب الخ هو كذلك فيه وقد جلب في المسئلة تصوصا لانه أعقل
 مافي المدونة وما كان ينبغي له ذلك ولعله لم يطلع عليها ونصها وان أعطته شيئا على أن يطلق
 ويشترط الرجعة أو خالها وشترط أنها ان ظلت شيئا عادت زوجة أو شترط رجعتها فشرطه
 باطل والخلع يلزمه ولا رجعة له الا نكاح مبتدأ اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها
 ونقل ابن عرفة كلام المدونة هنا وأقره وذكر المسئلة في باب الجبس ولم يعزها لاحد بل ساقها
 كأنها المذهب فانظره والله أعلم (بخلاف الوصي) قول ز وأما المجبر فيجوز بغير إذنها
 سكت عنه نو ومب وكتب عليه شيخنا ج مانصه هذا الذي قاله هو رواية ابن نافع
 واختارها ابن لبابة وهو خلاف المشهور كافي ضيغ وغيره وقد أنكر سحنون رواية
 ابن نافع هذه اه بلفظه قلت ما قاله ز عليه اقتصر ح ولم يحكم فيه خلافا وهو
 الصواب وكلام ضيغ الذي أشار اليه شيخنا هو عند قول ابن الحاجب وصلح الاب عن
 المجبر بالصدوق كله نافذ بخلاف الوصي على المشهور ونصه وقوله بخلاف الوصي على
 المشهور رأى فليس له أن يخالع عن البكر على المشهور الباجي وهو مشهور وقول ابن القاسم
 وروايته عن مالك لانه لا يجبرها على النكاح الا الاب وحده ومقابل المشهور رواه ابن نافع
 عن مالك أن الوصي يخالع عن اليتيمة وهو لابن القاسم أيضا وألحق السلطان بالوصي في
 ذلك وأنكر سحنون رواية ابن نافع وأسقطها عند السماع أشهب عياض هي ثابتة في
 روايتنا وكتب الاندلسيين وقال ابن لبابة رواية ابن نافع أحسن ولم أر أحد اتبعه رواية
 ابن القاسم أنه لا يبارى عنها الا برضاها اه منه بلفظه ومن تأمله وجدده شاهدا لان
 قوله لانه لا يجبرها على النكاح صريح في أن محل الخلاف والتشهير الذي ذكره هو غير
 المجبر وكذا كلام الباجي الذي اختصره صريح في ذلك ونصه فان كان الولي أبافلا خلاف في
 المذهب أنه يجوز له أن يخالع عنها وان كان وصيا فهل له ذلك أولا المشهور من مذهب ابن
 القاسم وروايته عن مالك أنه ليس ذلك لاحد الا لاب وروى ابن نافع عن مالك أن الوصي
 يخالع عن اليتيمة بزوجه أو بواو يلزمها ذلك وجه القول الاول أن من لا يملك الاجبار
 بنفسه لا يملك الخلع كالولي الذي ليس بوصي ووجه الرواية الثانية أنه مولى يحجب سائر
 الاولياء حال البكارة كالأب اه منه بلفظه ويدل على ذلك أيضا كلام المدونة ونصها
 وللأب أن يخالع عن ابنته الصغيرة وان كان على اسقاط جميع المهر وذلك جائز عليها وليس
 لوصي أو غيره أن يخلعها من زوجها بخلاف مباراة الوصي عن يتيمة والفرق بينهما أن
 الوصي يزوج يتيمة ولا يستأمره ولا يزوج يتيمة الا برضاها فكذلك يبارى عن يتيمة ولا
 يبارى عن يتيمة الا برضاها وروى ابن نافع عن مالك في صغيرة زوجها أو بها أن الخليفة
 أن يبارى عنها على وجه النظر ويلزمها ذلك اذا كبرت فأنكره سحنون وأسقطه ولم يقره
 عند السماع اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم صحة ما قلناه والعلم كله لله * (تنبية) *
 لا يخفى عليك مافي توجيه أبي الوليد الباجي لرواية ابن نافع بما ذكره لانه منقوض

(بخلاف الوصي) قول ز وأما
 المجبر فيجوز بغير إذنها
 اقتصر ح وهو الصواب انظر
 الاصل

بالسلطان فتأمل بين لك وجهه والله أعلم (وفي خلع الأب عن السفينة خلاف) قول
 مب ابن راشد والاول هو المعمول به **قلت** ولم يزل العمل منذ أدركنا الى وقتنا هذا
 ويظهر من النقول أنه أقوى وقد أشار الى ذلك ق والله أعلم بقوله والذي لابن سلون
 لا يجوز للأب أن يحضى الخلع على ابنته الشيب وان كانت في ولايته على المشهور وان كانت
 بكرافله ذلك اه * (تفريع) * لا اشكال في لزوم الطلاق البائن على كل من القولين
 ولا في أنه لا رجوع لها على الزوج على القول بلزوم ذلك لها ولا في أن لها الرجوع عليه على
 القول الآخر وهل للزوج الرجوع بما يدفعه لها على من عقده ذلك كالأب هنا في ذلك
 خلاف قال ابن سلون مانصه وهل يرجع الزوج على الذي عقد معه الخلع اذا لم يحض ذلك
 أم لا في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنه يرجع عليه وان لم يكن ضمن له لأنه هو أدخله في
 الطلاق وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك في كتاب الصلح من المدونة وقول أصبغ في
 الواضحة والعينية والثاني أنه لا رجوع له عليه إلا أن يلتزمه الضمان وهو ظاهر قول ابن
 القاسم وروايته عن مالك في كتاب ارضاء الستور من المدونة وهو قول ابن حبيب أيضا والثالث
 أنه ان كان أباً أو أخاً أو عمن له قرابة الى الزوجة فهو ضمن والافلا وهو قول ابن دينار اه
 منه بالقطعة **قلت** والراجح هو الاول لامور منها أنه نص صريح في المدونة والآخر ظاهر
 فقط بل في جملة على ظاهره وجملة خلافاً نظر لما أصله ابن رشد نفسه وغيره من أن التوفيق
 بين كلام الأئمة مطلوب مهم ما يمكن به سبيل فكيف بامام واحد وهو هنا يمكن به سببولة
 بحمل قولها في ارضاء الستور على ان ضمن للزوج الصداق الخ أنه لا مفهوم له لتصريحه
 بذلك في كتاب الصلح مع أن ابن عرفة نازع في كون ما في ارضاء الستور من هذا القبيل وسلم
 له ذلك غ ونص المدونة في كتاب الصلح ومن قال لرجل هلم أصالحك من دينك الذي على
 فلان بكذا ففعل أو أتى رجل الى رجل فصالحه عن امرأته بشئ مسمى لزوم الصلح ولزم
 المصالح على ما صالح به وان لم يقل أنا ضمن لأنه انما قضى عن الذي عليه اه منها بالقطعة
 ونص ما في ارضاء الستور وان خالع الأب على ابنته الشيب بعد البشاء وهي بالغ على ان ضمن
 للزوج الصداق ولم ترض الابنة بطلب الأب أخذت به الزوج ورجع به الزوج على الأب
 وكذلك ان فعل فيها أخ أو أجنبي اه منها بالقطعة قال أبو الحسن ظاهر قوله في هذه المسئلة
 أنه لو لم يشترط الضمان على الخالع لم يكن للزوج عليه رجوع ومثله في ما عيحي من
 كتاب التخيير والتفليك قال في رسم أول عبداً بتاعه وسأته عن الرجل يصالح رجلاً عن
 امرأته أو أجنبي على أمر يدفعه الى من يصالحه من مال الذي يصالح عنه فان
 أنكر المصالح عنه فهو في مال المصالح قال ذلك جائز لازم للذي صالح ان أنكر الذي
 صولح عنه قال ابن رشد ظاهر قوله في هذه المسئلة أنه انما أوجب على المصالح
 غرم ما صولح به عن الزوجة بغير اذنها أو على الغريم الذي عليه الدين بغير اذنه وهو
 منكر لما كان عليه من الدين ولم يرض واحد منهما بالصالح من أجل أنه شرط ذلك عليه وهو
 ظاهر قول ابن القاسم وروايته عن مالك في كتاب ارضاء الستور من المدونة وقول ابن حبيب
 في كتاب الوثائق ان المرأة ترجع على الزوج ولا يرجع الزوج على من صالح منها عنهما إلا

(وفي خلع الأب الخ) قول مب
 ابن رشد والاول هو المعمول به قال
 في الأصل ولم يزل العمل به منذ أدركنا
 الى وقتنا هذا ويظهر من النقول
 أنه أقوى وقد أشار الى ذلك ق والله
 أعلم ثم انه لا اشكال في لزوم الطلاق
 البائن على كل من القولين وفي أنه
 لا رجوع لها على الزوج على القول
 بلزوم ذلك لها وفي أن لها الرجوع
 عليه على القول الآخر وهل للزوج
 الرجوع بما يدفعه لها على من عقد
 له ذلك كالأب والاجنبى فيه خلاف
 كما في ابن سلون والراجح أنه يرجع
 عليه وان لم يكن ضمن له انظر الاصل
 والله أعلم

أن يشترط عليهم ما لضمان وهو خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك في كتاب الصلح
من المدونة وقول أصبغ في نوازل بعد هذا من الكتاب من أنه إذا صلح فهو ضامن وإن لم
يشترط عليه أنه ضامن لأنه بمصالحته إياه أخرج المرأة من يده أو طرح سائر دينه فذلك
كالمبايعة وقال ابن دينار إن صلح عن امرأة أو بها أو ابنتها أو أخوها أو من له قرابة فهم
ضامنون وأما غيرهم فلا ضمان منه اهـ منه بلفظه ومنها أنه الموافق لما اقتصر عليه فضل
في اختصاره الواضحة كما نقله ابن عرفة ونصه لو باري غير الأب عن البكر قال في اختصار
الواضحة الطلاق نافذ ويرجع الزوج بمأبدع للزوجة على من يراه عنها وإن لم يشترط ضمانه
لأنه المتولى وضعه عنه اهـ منه بلفظه ومنها أن القلشاني اقتصر على ما في مختصر الواضحة
وساقه كالمذهب ولم يحل خلافه قال في الفرع الثالث عند قول الرسالة وللمرأة أن
تقتدي من زوجها الخ مانصه إذا باري غير الأب عن البكر في اختصار الواضحة الطلاق
نافذ ويرجع بمأبدع للزوجة على من يراه عنها وإن لم يشترط ضمانه لأنه المتولى وضعه عنه اهـ
منه بلفظه ومنها وهو خاص بمسئلة المصنف هذه وما أشبهها اتفاق قولين على الرجوع عليه
والله أعلم (تبيينه الأول) * نقل ح في التزاماته كلام ابن سلون وقال عقبه مانصه
ونقل الأقوال الثلاثة ابن عرفة في كتاب الخلع وظاهر كلامه - هم أن الطلاق يقع بانها وهو
ظاهرا منه بلفظه * قلت كلامه يوهم أن عزوان عرفة كعزوان سلون سواء وليس كذلك
ونص ابن عرفة ابن رشد لوصالح عنها أجنبي دون أجنبي في ضمانه العوض وإن لم يشترط
أو يشترط قولان لأصبغ في نوازل كلا الواضحة مع ابن حبيب وصلح المدونة وظاهر قول ابن
القاسم مع روايته في إرخاء الستور منها مع سماعه يحيى وابن رشد في نوازل أصبغ في
التحصيل ونالها ابن دينار أن كان أباً أو ابناً أو أخاً من اهـ منه بلفظه فبين ما لابن عرفة وابن
سلون مخالفة من ثلاثة أوجه تظهر بأدنى تأمل وما لابن سلون هو الموافق لما تقدم من
نقل أبي الحسن عن ابن رشد فامل ذلك والله أعلم (الثاني) * قال ابن عرفة بعد أن ذكر
الخلاف في خلع الأب عن السفينة مانصه وافتتح المبطل الكلام على المسئلة بقول مالك
فيها إن خالع على ابنته الثيب البالغ بعد البناء على أن ضمن للزوج المهر فلم ترض الابنة
بطلب الأب أخذت به الزوج ورجع به على الأب قال ابن أبي زمنين لم يبين هل هي في ولاية
أبيها وفي جعلها ما إياها من مسئلة خلع الأب عنها نظر لأن حاصلها خلعه على ضمانه المهر
و ضمانه التزام لغرمه الملزوم لبقائه لا إسقاطه والمختلف فيه خلعه على إسقاطه وهي التي
أشار إليها ابن رشد في ضمان من صلح على أجنبية دون أجنبي من سماع يحيى حسب ما مر اهـ
منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وفيه نظر ظاهر فإن ما للمبطل في ابن أبي زمنين
هو الذي لابن رشد لا غيره وزعمه أن ابن رشد إنما حكى الخلاف في الأجنبي مردوداً بالبديهة
لوجهين أحدهما أن ابن رشد صرح بأن ظاهر ما في إرخاء الستور خلاف ما في كتاب
الصلح وما في إرخاء الستور صريح في التسوية بين الأب والأخ والأجنبي وما في الصلح قابل
لذلك أيضاً فكيف يعقل أن يقول ابن رشد إنما حكى الخلاف في الأجنبي ثانيهما أنه
جعل قول ابن دينار ثالثاً وكيف يعقل جعله ثالثاً مع قصر الخلاف على الأجنبي وأما قوله

(وباسقاط حضانتها) هذا هو المشهور
ومذهب المدونة خلافا لعبد الملك
وأخذ منه أن الحضانة حق للحاضن
وعليه فإذا كان للولد جدة أو خالة
فهل لها متكلم وهو ما قاله أبو عمران
وغير واحد من الموثقين وبه العمل
أولا وهو ما قاله بعض القرويين قاله
المسيطي فهما مسئلتان والثانية
مفرعة على الأولى التي في كلام
المصنف فقول ز على المشهور
فيه نظر وقوله وهو في المدونة وفيها
أيضا الخ يقتضي أن المدونة صرحت
بأنها تنتقل للأب وإن فيه موضوعين
متعارضين في ذلك وليس كذلك
فيهما وقوله الآن تسقط للأب الخ
كلام مختل لأن الموضوع أن الام
أسقطت للأب فإن أراد اسقاط من
بلى الإثم بعد اسقاط الام فغير متوهم
فتأمل والله أعلم قال في الأصل بعد
نقول ومن تأمل هذه النصوص
لم يشك في أن انتقالها للأب أو
غيره مفرع على المشهور لأنه عينه
خلافًا لضيح وطفي وإن سلمه
مب وإن راجح انتقالها لمن هو
أولى بها إلى الأب لكن في الفائق
إن ما به العمل شاذ وإن مقابله هو
المشهور وبه يصح كلام طفي والله
أعلم * (تنبيه) محل جواز الخلع
باسقاط الحضانة حيث لا ضرر على
الصبي والأفلا يجوز باتفاق ويترتب
عند أمه قال ابن القاسم وإذا خرج
الصبي من حداثته وأراده بالخوف
عليه كان للأب أخذه منها حينئذ
علا بشرطه انظر الأصل

وضمائه التزام لغره الملزوم لبقائه فغير لازم لأن المعنى قولها على أن ضمن للزوج الصداق
معهناه ضمنه له على ابتسه إذا لمعنى مخالفته عنها الاسقاطه صداقها عن الزوج ليطلقها
ولو كان المراد ما فهمه منها لم يكن لذكره المخالعة عنها فائدة ويعبر عن ذلك بقوله ولو قال الأب
طلق ابنتي الشيب بعد البناء والصداق ثابت لكنهم على أو نحو ذلك فتأمل به بانصاف والله
أعلم (وباسقاط حضانتها) قول ز وينتقل الحق له على المشهور وهو مذهب المدونة
وفيها أيضا المن بلى الام القيام بحقه في الحضانة أي الآن تسقط للأب فيه نظر من وجوه
أحدها أنه يقتضي أن المدونة صرحت بأنها تنتقل للأب إذا أسقطت له وليس كذلك ثانيا
أن قوله وفيها أيضا يقتضي أن في المدونة موضعين متعارضين فيما ذكر وليس كذلك ثالثا
قوله أي الآن تسقط للأب فانه كلام مختل لأن قوله وفيها أيضا يدل على أن هذا الذي فيها
مقابل لما عزا لها أولا وما عزا لها أولا موضوعه عندها أنها أسقطت للأب وكيف نصح
المقابل بينهما موضوع أحدهما أنها أسقطت للأب وموضوع الآخر أنها لم تسقط له
فتأمل هذا أن كان مراده ما فهمناه منه فإن أراد الآن تسقط للأب الآن يسقطها له من
وجبت له على القول بأنها تنتقل لغيره ففيه أنه خلاف المتبادر منه ومع ذلك أن أراد الآن
يسقطها حين الخلع بأن يحضروا يسقطها للأب حينئذ فاقاله غير مسلم وإن أراد أنه
أسقطها للأب بعد الخلع والحكم به له فهذا غير متوهم فلا يحتاج إلى تقييده ما عزا
للمدونة على زعمه بقوله أي الخ لأن من وجبت له الحضانة باجماع إذا سلمها لزمه التسليم
فكيف به هذه التي المشهور وفيها أنه لا حق له فتأمل رابعها قوله وهو المشهور ومذهب
المدونة فيه تطروا وقع مثله في ضيغ واعقده طفي معتضابه على ح في اقتصاره
على ما نقله عن المسيطي من أن العمل جرى بنقل الحضانة لمن بعد الام فائلا مانصه والمسيطي
نفسه معترف بأن هذا هو المعتمد وأن جرى العمل بخلافه ثم نقل بعض كلام المسيطي فأنظره
وسلم مب كلام طفي وز وتعقب ذلك تو فقال بعد ذكره كلام طفي مأنصه قلت
مأذره ح هو الصواب ورد طفي عليه غير ظاهر وذلك أن هنا مسئلتين أحدهما إذا
خالعت المرأة باسقاط حضانتها هل يلزمها ذلك وهو قول مالك وجهه وأصحابه وأخذ منه أن
الحضانة حق للحاضن أولا يلزمها ذلك فيكون الولد لها وهو قول عبد الملك قاله المسيطي
فهذا القدر الذي هو لزوم الخلع للام وسقوط حقها من الولد هو الذي نسبته المسيطي
لمالك وجهه وأصحابه وهو الذي اعترف في ضيغ أنه المشهور ومذهب المدونة وهذه
هي صورة المؤلف والثانية إذا بيننا على قول مالك وجهه وأصحابه كما مشى عليه المصنف
وكان للولد جدة أو خالة فهل لها متكلم وهو ما قاله أبو عمران وغير واحد من الموثقين وبه
العمل أولا وهو ما قاله بعض القرويين قاله المسيطي أيضا وهو مذهب الذي تكلم عليها ح
فهو فرع مرتب على كلام المؤلف لا تقرير له وطفي رحمه الله التبت عليه إحدى
المسئلتين بالأخرى فظن ما شأوا أحدا حتى قال إن المسيطي نفسه معترف بأن المعتمد
خلاف ما جرى به العمل وليس كذلك بل المسيطي تكلم على المسئلتين كلا على حدتها
محل الحاجة منه بلقطه وقد نقل كلام المسيطي فأنظره ان شئت قلت وما قاله تو من

أنهما مسئلتان وإن مسئلة تجرى العمل مفرعة على المشهور حق لاشك فيه وكلام
 المتبسط صريح في ذلك ولذلك ذكر ابن هرون في اختصاره كل مسئلة منهم جماعاً على حديثها
 مسئلة ولذا لما استدلل على كلام المصنف بكلام المتبسط الأول قال عقبه ما نصه
 وانظر لو قامت الجدة فقالت لأسلم ابنتي فأنا آخذها قال مالك إن كان الأب معسر أفليس
 للجدة أن تأخذها إلا أن تلزم أرضاعها ولو كان موسراً كان الجدة أن تأخذها وكان على
 الأب أجره أرضاعها على معنى ما في المدونة اهـ من ابن رشد اهـ كلام في وأما قوله وهو
 الذي اعترف في ضريح أنه المشهور ومذهب المدونة ففيه نظير بل كلام ضريح شاهد
 لطيف لأنه قال ما نصه وأخذ من المشهور وهو مذهب المدونة المجلة لأحد القولين في باب
 الحضانة إذا ترك من له الحق في الحضانة حقه إلى من هو في ثالث درجة أنه لا يكون للثاني
 درجة القيام أبو عمران والقياس خلافه اهـ منه بلفظه وهو موافق لما عزمه طفي لكن
 فيه نظير من وجوه أحدها جعله المشهور وانتقالها إلى الأب للجدة ونحوها مسئلة
 واحدة وقد تقدم رد ذلك بكلام المتبسط ويرده أيضاً كلام ابن الحاسب ونصه
 ولو خالعهما على أن تسقط حضانتها فالمشهور تسقط إلا أن يخاف عليه وتنقل إليه أو إلى
 غيره كما لو أسقطتها وقيل لا تسقط بناء على أنه حق لها وللولد اهـ منه بلفظه فانظر كيف
 فرغ على المشهور وقوله وتنقل إليه أو إلى غيره تجده صريحاً فيما قلناه فأمس له ثانياً إن
 قوله وهو مذهب المدونة يوهم أنهم أصرح بذلك واتفق أهل المذهب على حملها على ذلك
 وليس كذلك ثالثاً إن قوله أبو عمران والقياس خلافه يوهم أن أبا عمران سلم أن ذلك هو
 مذهب المدونة ولكن جعل القياس خلافه وليس كذلك وينقول نصوص الأئمة بتضح
 لك الحق قال في المدونة ما نصه وإذا خالعهما على أن يكون الولد عنده فالتابع جائز وله شرطه
 إلا أن يضرب ذلك بالصبي ويخاف عليه أن يزرع منها مثل أن يكون يرضع وقد علق به أفلاسيبيل
 له إليه حتى يخرج من حد الاضرار به والخوف عليه فيكون له أخذه حينئذ اهـ منها
 بلفظها وقال ابن يونس ما نصه ومن المدونة قال مالك وإذا خالعهما على أن يكون الولد
 عنده فالتابع جائز وله شرطه إلا أن يضرب ذلك بالصبي ويخاف عليه أن يزرع منها مثل أن يكون
 يرضع وقد علق به أفلاسيبيل له إليه قال ابن القاسم وإذا خرج الصبي من حد الاضرار به
 والخوف عليه كان له أخذه منها حينئذ بشرطه قال ابن الماجشون وإن كان الولد
 صغيراً لمسه التلع ولها أن ترجع في ولدها فتأخذه ولا يلزمها الشرط لأن الحضانة
 حق للولد فليس للام قطعها وهذا الاختلاف فيه عندنا وقد كرر عن أبي عمران في قول ابن
 القاسم أن ذلك جائز إذا لم يضرب بالولد هل ذلك وليس له حدة أو ثم ذلك ولا حق للجدة
 فيه فقال القياس أن لا يسقط حق الجدة مثل إذا خالعهما أو طلقها أو تركت حقها في الولد
 من غير شرط لأن الجدة أولى به اهـ منه بلفظه وقال في المقدمات في باب الحضانة
 ما نصه وإذا قلنا أن الحضانة حق للحاضن فهل لذلك الحضانة أسلامه إلى من شاء من الأولياء
 أو لا في ذلك اختلاف قيل إن الحاضن أن يسلم الولد إلى من شاء من الأولياء وإن كان غيره
 أحق به منه وهو ظاهر ما في المدونة لأنه قال إن المرأة إذا طلق زوجها على أن يكون الولد

عنده جاز وكان أحق بالولد فظاهره وان كان له جدة أو خالة إذا لم يشترط ذلك اهمل الحاجة
منها بلقطها واليه والله أعلم أشار في التنبيهات ببعض شيوخه فإنه بعد أن ذكر ما في المدونة
وقول عبد الحق قال مانصه ومثل قول عبد الملك روى ابن غانم والمديون عن مالك قال
بعض شيوخنا يخرج من هذه المسئلة أن لمن له يد الحضانة تولية حقه فيها الغيرة وان أبي
من هو أولى إذا لم يشترط هنا في جواز ذلك أن لم يكن ثم من هو أحق بالحضانة من الأب وقد
اختلف هل له ذلك أولا وقال أبو عمران القياس أن لا يسقط حق الجدة هنا ان قامت
بالحضانة اهملها بلقطها وقال اللخمي مانصه وان اختلفت على أن تسلم الولد لآبيه لم يجوز
إذا كان الولد قد علق بأمه أو كان عليه في ذلك ضرر من غير رضاع واختلف إذا كان لا ضرر
عليه فأجاز ذلك مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون في كتاب ابن حبيب الشرط باطل
ولها أن تأخذه ورأى أن في ذلك مقالا للولد وقاله مالك في كتاب المدينين وهو أحسن إذا
كان رضيعا أو قطيعا أو هو صغير لان الغالب أنه يضيع ولا أحد يقوم مقام أمه وان كان قد
أثغر فالوفاء بالشرط أحسن وإذا بقي عنده لم يكن له عليها من ذلك شيء لان الخلع لم يكن بحال
ولا بمبايعات وانما هو من باب طرح المشقة عنه وهو لا يطلب من تلك الحضانة شيئا اه منه
بلقطه وقال ابن عرفة مانصه والخلع على أن الولد عنده ان علق بأمه أو كان عليه به ضرر
لم يجوز والافق امضاء الخلع بشرطه أو دونه ثالثا ان كان أثغر لابن القاسم مع مالك وابن
الماجشون مع رواية المدينين واللخمي قائلان بقي عندها فلا غرم عليها لان الخلع غير مالي
انما هو طرح مشقة الولد ونصها وأخذ منه بعض شيوخ عياض كون الحضانة حقا
للحاض وان له أن يوابه من شاء وان أبي ذلك من هو أولى من المولى قلت هذا خلاف
نقل عبد الحق عن أبي عمران ان كان للولد جدة فهي أحق به اه منه بلقطه ومن تأمل هذه
النصوص لم يشك في صحة ما قلناه تبعنا تو من ان اتقالها للأب أو غيره مفرع على المشهور
لأنه عينه خـ لا فاضح و طنى وان سلمه مب وأن الرابع اتقالها لمن هو أولى بها
لا إلى الأب لانه منقول عن مالك نصا كما تقدم في نقل ق عن ابن رشد وعزاه المصطفى لغير
واحد من الموثقين مع أبي عمران واقتصر ابن يونس وعبد الحق على ما لا يبي عمران وظاهر
كلامهم ان أبا عمران فهم المدونة عليه وهو كالصرح من كلام ابن عرفة وجعله ابن رشد
معنى ما في المدونة كما مر في نقل ق عنه وصرح غير واحد من المتأخرين بأن به الفتوى
انظر ما يأتي بعده هذا عند قوله في الحضانة إلا أن يعلم ويسكت العام واتقالها للأب لم يعزه
المصطفى إلا بعض القرويين وابن رشد وان احتج له بظاهر كلام المدونة فقد تقدم في نقل ق
عنه أنه نسب لها القول الآخر ثم وجدت للحافظ الوائس يسي أن مابه العمل شاذ وأن مقابله
هو المشهور فعلم منه انه مفرع على المشهور وهو أيضا المشهور فإنه قال في أوائل فصل
الخلع والحضانة الخ من القائلين بعد أن ذكر انه يقال في خلع الزوجة باسقاط الحضانة
وأسقط حضانتها ثم أسقط أمها فلا نه أو خالتها الخ ولا يقال وأسقط لان الواو
لا ترتب مانصه وهذا كله على مابه الفتوى وجرى به عمل القضاة والحكام وقاله غير واحد
من الموثقين واختاره أبو عمران وأما على أن حق الجدة والخالة يسقط باسقاط الام ولا كلام

(وقية كعبد الخ) قول ز أو موصو قال الخ فيه نظروا بآي له عند قوله والحرام كخمر ومغصوب الخ مثل ما في مب (كتأخيرها الخ) قول مب كالأبجوز لا يمضي الخ فيه نظروا بل هو ماض فهو مساو لما هنا في وقوع البيئونة ورد ما وقع به الخلع نعم تشبيهه بما يليه أولى لقرنه (وهل كذلك ان وجب الخ) قلت قول ز (٦١) وقيل بسقط عن نفسه الخ غير ظاهر أيضا لقد رتبة

على اسقاط الخصومة بدون تعجيل لأجل الطلاق بان يدفع لهما ما عليه عند حلوله أو قبله وقبل الطلاق ثم يطلق ان شاء (وبانت ولو بلا عوض) هذا قول مالك وابن القاسم وأصبح وبه القضاء ورد بل وقول مطر ف وأشهب وابن عبد الحكم انه رجعي وابن الماجشون يلزمه الثلاث ابن حبيب وبه أقول اه ثم ان الطلاق بلفظ الخلع أو ما في معناه من غير عوض مكروه لانه خلاف السنة كما في المقصد المحمود والعين والتبعية انظر الاصل والله أعلم وقوله (نص عليه) أي على الخلع قلت يفهم منه انه اذا نواه ولم ينص عليه فرجعي وأحرى اذا لم ينو به بان قال أنت طالق مثلاً ولا يسهله ويؤخذ ذلك أيضاً بالأحرى من قوله لان شرط نفى الرجعة فقد قال أبو علي في حاشيته التحفة بعد كلام مانصه وتعين به أن العلى اذا قال لزوجته أنت طالق ولا يسهله فانما تكون رجعية وان كان جل العوام انما يعرف الطلاق البائن دون الرجعي وذلك أن من قال أنت طالق ونوى به المبراة فيه خلاف فأحرى ان لم تكن له نية لان النية أقوى من العرف لتقدمها عليه بدليل قوله ثم بساط عينه ثم عرف قولي بعد ذكره النية فانهم اه ثم قال أبو علي وقد أفتى شيخنا القدوة

لها فلا كلام وهو قول بعض القرويين وقال بعض الشيوخ اختلف المالكية في الحقوق غير المالية كولاية النكاح والصلاة على الجنائز هل هي كالحقوق المالية فلما لكها أن يتصرف فيها بالاختلاف نفسه أو النقل الى غيره وهو المشهور وأولاه انما ملكها بسبب شريكه فيه المنقول عنه لا المنقول اليه فيكون المنقول عنه أحق من المنقول اليه وهو الشاذفتين للثمن هـ هذا أن الذي جرى به العمل شاذ والله أعلم اه منه بلفظه وبه يصح كلام طنى وانما يبقى البحث معه في الاستدلال بكلام المتبسط كما بيناه أولاً والله تعالى أعلم فتأمل له بانصاف وشديك على التحرير والتحقيق وبالله سبحانه التوفيق * (تنبيهان * الاول) ما عزا ق لابن رشد من قوله على معنى ما في المدونة معارض لما قدمناه عن المقدمات ويمكن أن يكون أخذ ذلك من موضع آخر منها فقد أقام ابن عرفة ذلك من كتاب الشفعة من المدونة بل أقام منها أخص من ذلك انظر ذلك في باب الحضانة بالحل المشار اليه آنفاً والله أعلم * (الثاني) قال ابن الحاجب قبل ما قدمناه عنه يسير مانصه ولو خالعهما على أن يكون الولد عنده لزم الآن يكون في موضع يخاف عليه فقال في ضيق مانصه وقعت هذه المسئلة في أكثر النسخ ولا حاجة اليها لانها استأق من كلام المصنف بأن من هذا اه منه بلفظه فكتب عليه صر في حواشيه مانصه قوله لانها استأق الخ فيه نظروا لاننا سألنا اثنين احدهما أن يخالعهما على اسقاط حضانتها اسقاطاً مطلقاً أي غير مقيد بكون الاسقاط لمعين كالزوج وغيره وحكمها سقوط حضانتها وتنتقل الى الزوج أو غيره ممن هو أقرب منه كما لو أسقطت المرأة حقها من الحضانة لغير معين وهذه المسئلة هي التي ستأق في قول المصنف ولو خالعهما على أن تسقط حضانتها الخ والثانية أن يخالعهما على أن تسلم الولد اليه وحكمها ان الولد تكون حضنته لايه دون من هو أقرب منه على ما صرح به في المدونة وهذه المسئلة هي التي ذكرها المصنف هنا بقوله ولو خالعهما على أن يكون الولد عنده لزم الخ وهذا كما ظاهر من كلام المصنف ولا خفاء فيه فملك بالتأمل وعدم التقليد والله أعلم بالصواب اه منه بلفظه قلت وجماعة النصوص السابقة يعلم ما في كلامه وأن الحق ما قاله في ضيق وتأمل قوله على ما صرح به في المدونة مع كلامها وكلام الشيوخ عليه ايظهر لك ما فيه والله أعلم (وقية كعبد استحق) قول مب كما قاله ز عند قول المصنف في الصلح الخ بل قاله ز أيضاً عند قوله قريبا ومغصوب الخ فانظر (كتأخيرها ديناً عليه) قول مب لان خلع الوصي كالأبجوز لا يمضي الخ فيه نظروا ظاهر بل خلع الوصي مساو لما هنا في ان الطلاق يقع بآي ما وقع به الخلع ورد تشبيهه ما هنا بجمع الولد صحيح لكن تشبيهه بما يليه أولى لقرنه (وبانت ولو بلا عوض) هذا قول مالك وابن القاسم كالتبني وهو قول أصبح كافي ابن يونس قال المتبسط وبه القضاء ونحوه لصاحب المقصد المحمود وبآي لفظه ورد بل وقول

سيدى محمد بن عبد القادر القاسمى بان العلى اذا قال لزوجته هي طالق انما يلزمه طلاق رجعية اه ثم قال أبو علي عند قوله

وموقع الطلاق دون نية * بطلقة يفارق الزوجيه

وهذه الطلقة رجعية هذا أصلها وأما في زمن ابن الناطم فالظاهر أنها بائنة لعدم معرفة الناس الرجعي في زمانه أى وانما كانوا يعرفون

المملك قال وفي المعيار عن ابن لب ان قول الزوج هي مطلقة مطلقة واحدة رجعية الآن ينوي المملكة فتكون واحدة بائنة
 يمينه لا يرتد فاعلمها طلاق اه وقال العلامة المحقق أبو العباس الهلالي رحمه الله تعالى في نور البصر ان كثيرا من الطلبة أفتوا بان
 طلاق العوام كله بائن ولو كان في مدخولهم ادون عوض ولا لفظ خلع ولا حكم ما كم قالوا لان العوام لا يعرفون معنى الرجعي وهذا
 مستند كثير منهم ومن له منهم بعض الاطلاع يستند لاستظهار ابن ناظم التحفة في شرحها البيهوتية فيمن طلق دون نية وقصد بعضهم
 بهذه الفتوى اباحة المطلقة ثلاثا كما رأيت فتواهم بذلك فيمن طلق مطلقة مستوقية شروط الرجعي ثم أورد في الثلاثة في العدة فيفتونه
 بعدم لزوم الثلاث ويحتجون بما ذكره فتواهم بذلك باطلة واحتجاجهم بما ذكره باطل لان الحكم على الطلاق بالرجعي والبائن
 حكم شرعي وضع له الشرع سيما اذا وجد (٦٢) سبب الرجعي فالطلاق رجعي ولا يتوقف على معرفة المطلق لمعنى الرجعي

ولا لشروطه ولا على نية ولا على
 عدم ظنه بائنا واذا وجد سبب
 البائن فالطلاق بائن ولا يتوقف على
 علمه معنى البائن ولا شروطه ولا على
 نية البيهوتية ولا على عدم ظنه رجعي
 وأما استظهار ابن ناظم البيهوتية
 في الواحدة اللازمة لموقع الطلاق
 دون نية فقد استند فيه بما أشار هو
 اليه الى عرف متقرر عند عوام بلده
 في زمانه وذلك ان المتعارف عندهم
 هو طلاق الخلع بلا عوض وهو
 المسمى بالمملك الذي أشار اليه والده
 بقوله

وفي المملك الخلاف والقضا

بطلقة بائنة في المرتضى
 وحل اللفظ عند الاطلاق على المعنى
 المتعارف صحيح وهذا غير متعارف
 عند عوام هذه النواحي بهذه
 الازمنة بل أكثرهم خالي الذهن من
 الرجعي والبائن فاذا وقع منه طلاق
 لا يدري هل يحتاج في رد المأثولي

مطرف وأشهب وابن عبد الحكم كاللخمي وابن عرفة وفي المسئلة ثالث لابن الماجشون
 يلزمه الثلاث كاللخمي وابن عرفة وغير واحد ولما ذكر ابن يونس قال ما نصه قال ابن
 حبيب وبقول ابن الماجشون أقول اه منه بلفظه واقتطع هل يفهم من المصنف الاشارة
 لرد الثالث أولا (تبيينه الاول) ابقاع الطلاق على هذا الوجه مكرمه ومظاهر كلامهم
 على الاقوال كلها قال في المقصد المجود مانصه ويكرمه طلاق المبارة على غير شي فان
 وقع جاز على مذهب ابن القاسم وهي طلاقة واحدة بائنة وقال مطرف وله الرجعة وقال ابن
 الماجشون هي ثلاث ويقول ابن القاسم مضى العمل اه منه بلفظه ونحوه للمصنف
 وفي المعين مانصه ويكرمه للرجل أن يطلق طلاقة مباراة أو صلح أو خلع دون أخذ أو إسقاط
 لوقوعه خلاف السنة فان فعل ففيها ثلاثة أقوال ابن القاسم انه بائنة وبه القضاء
 اه منه بلفظه (الثاني) لما ذكر في ضيق قول مطرف قال عقبه قال ابن حبيب وبه أقول
 اللخمي وهو قول أشهب وابن عبد الحكم والقول الثالث يلزمه الثلاث اه منه ولم يتبعه
 الناصر في حاشيته وفيه نظر لخالفته لنص ابن يونس السابق فتأمل (أو على الرجعة) هو
 مدخول للمبالغة ورد بلا في هذه رواية الاقل وبها أخذ يحسن واعتمد المصنف الرواية
 الاخرى لانها رواية الاكثر كما في ابن عرفة ولأنه استظهرها بعض القرويين ولقول ابن
 شاس وغيره انه مذهب المدونة ولتصریح ابن الحاجب بتشهيرها ونصه فلوقوع النص
 على رجعية يبذل فبائن على المشهور اه منه بلفظه (فرع) ولوطاقتها واحدة
 على ان أسقطت عنه نفقة العدة الا أن يراجع لكاتب عند ابن القاسم طلاقة بائنة
 لانها على فداء وما استثنت من الرجعة باطل اه من اختصار ابن هرون بلفظه (والعدة
 من الاقرار) قول ز وكذا عليه حال انكاره صححا على المذهب الخ تعقبه م ب وقال
 تو قوله على المذهب هكذا في ابن عرفة ونسب مقابله لابن محرز وابن عرفة بالاول في

وغيره من أركان التكاح أم لا وانما ينظر ما يقسم به الفتى وكثير منهم يعتقد أنه يحتاج الى قصعة من طعام واحضار باب
 طالب وبعضهم يعتقد انه لا بد ان يزيد شيئا معني الصداق الاول أو ان يحيط عنه شيء من الباقي له اعلمه وبعضهم يتوهم ان كل مطلق
 رجوع عن الطلاق بالقرب لا يلزمه شي ولو طلق ثلاثا وقليل يعرف حكم الرجعي وحكم البائن في الجملة ولكن لا يعرف ضابطهما
 فلا يميز بينهما عند الوقوع هذه الاعتقادات هي التي وجدنا منهم وأي عرف يتقرر مع هذا الاضطراب اه منه بلفظه (أو على
 الرجعة) هذا مدخول لورثته في رواية الاقل وبها أخذ يحسن انظر الاصل ولو طلقها على ان أسقطت عنه نفقة العدة الا أن
 يراجع لكاتب عند ابن القاسم طلاقة بائنة لانها على فداء وما استثنت من الرجعة باطل قال ابن هرون في اختصاره (لان شرط الخ)
 نلت قول م ب هذا هو الظاهر في كلامه الخ أظهر منه جملة على ذلك وعلى ما شارحه معا كما قرره تو والله أعلم (والعدة من
 الاقرار) قول ز وكذا عليه حال انكاره صححا على المذهب الخ أيده تو وتعقبه م ب قال في الاصل بعد نقول فتحصل ان

باب الطلاق ونصه ولو اجتمع شاهدان على تاريخ واحد كانت العدة منه ثم قال في باب
العدة مانصه ومن شهدت بيته بطلاقه فعدت من يوم تاريخها ان لم يشكرها والا ففى كونها
من يوم تاريخها ان اتحد ومن آخره ان تعدد أو من يوم الحكم مطلقا بغير عياض عن
المذهب مع الصقلي عن الشيخ وابن محرز اهـ قلت ما لابي عرفة في الطلاق هو عنده من
كلام ابن رشد نقله بالمعنى ونص ابن رشد في الاجوبة والواجب على القول بالتلفيق أن
تلزمه طلاقان كما وقع في المدونة لابن شهاب وهو مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك فيها
خلاف ماله في غيرها وسواء ورخ كل واحد من الشهود شهادته أو لم يورخها سواء
اختلفوا في التاريخ أو اتفقوا عليه اذ لا تأثير للتاريخ فيما يجب من تلفيق الشهادة عنده من
بالفقه لانه لو وجب قبول شهادة الشاهد الواحد بانفراده في تعيين اليوم الذي شهد أنه
طلق فيه لوجب قبول شهادته بانفراده فيما شهد به من الطلاق فلما لم تقبل شهادة الشاهد
الواحد بانفراده في الطلاق وجب أن لا يجوز شهادة واحد منهم فيما انفرد به من التاريخ وأن
لا يعتبر التاريخ اذ لا تأثير له اذ لم يثبت فيما يلزم من الطلاق الا أن العدة لا تكون في ذلك الا
من يوم الحكم وان أرخ كل واحد من مائه أنه كما اذ لم يورخ ولو اجتمع شاهدان على تاريخ
واحد لوجب أن تكون العدة منه اهـ محل الحاجة منها باللفظها وما أشار اليه من كلام عياض
هو في آخر كتاب الايمان بالطلاق من تفسيراته الا أن عبارته ليست كعبارة ابن عرفة عنه
ونصها وقول ابن ربيعة في الثلاثة الذين شهدوا على رجل بثلاث تطليقات كل واحد على
واحدة ليس معه صاحبه فأمر الرجل بحلف أو يفارق فأبى وقوله انه يفرق بينهما أن أبى
أن يحلف وتعدت عدتهما من يوم يفرق بينهما قال القاسمي معناه ان كل واحد شهد عليه في
يمين حث فيها فلذلك اذا نكل طلق عليه بالثلاث فظهر من هذا أنه يحلف ككذب كل
واحد وأما لو كان في غير يمين الزمت طلاقه يريد لاجتماعهم عليها وحلف مع الاخر فان نكل
لزمه اثنتان فعلى هذا يكون وفاة المذهب على أحد قول مالك في التطبيق عليه بالنكول
وذهب غيره الى أن قول ربيعة خلاف ثم قال بعد كلام مانصه وأما كون العدة عند ربيعة
من يوم الحكم فاحتياط للارواح اذ لم يحقق اليوم الذي طلقها فيه ثم قال والذي يأتي على
مذهبنا وأصولنا ان العدة من يوم أرخ الشاهد الثاني الذي يحكم عليه في ذلك بتولية
ولو أرخوا كلهم وقتا واحدا فغلبت العدة اهـ منها باللفظها فانظر قول عياض والذي يأتي
على مذهبنا وأصولنا الخ مع قول ابن عرفة طريقا عياض عن المذهب الخ فان كلام
عياض يدل على ان ذلك هو الجاري على أصول المذهب وقواعده لانه نقله عن المذهب كما
تفيدة عبارة ابن عرفة وقد أغفل ابن عرفة أخذ عياض من المدونة انها من يوم الحكم فانه
قال بعد كلامه السابق مانصه وقوله في الذي شهد بطلاقه وهو ينكر يفرق بينهما قيل
ظاهر انها تعدت من اليوم وهو دليل قوله لا أحد عليه اهـ منها باللفظها وما أشار اليه من
كلام ابن يونس في كتاب الايمان بالطلاق منه ونصه قال أبو محمد ولو شهدوا ان ذلك في وقت
واحد لزمته واحدة ولم يلزمه يمين وان ورخوا كلهم وقتا واحدا كانت العدة منه لان يوم
الحكم ولو ورخ واحد تاريخا مختلفا لا تعدت من التاريخ الثاني اهـ محل الحاجة منه

ما رجع به من أن العدة من
يوم الحكم اذا تعدى على انكاره
مطلقا هو الراجح انظر بقية وقول
مب وقد رجع الى هذا الخ فيه
نظر فانه لم يرجع وانما قال ويستثنى
من العمل بالوقت الخ نعم ما ذكره من
استثناء المستثنين غير صحيح بل
المستثنان معارضتان ومخالفتان
لما ذكره هنا المستثنان منه كما
يعلم بالوقوف على كلام الأئمة في
الاصل والله أعلم

بلفظه وأغفل ابن عرفة ما ذكره ابن يونس قبل هذا بقريب ونصه ومن المدونة قال
 مالك وإن شهد أحدهما أنه حلف بطلاق أن لا يدخل الدار وأنه دخل وشهد الآخر أنه حلف
 أن لا يكلم فلانا وأنه كلف لم يطلق عليه لا خلافاهما قال ابن القاسم ويلزم الزوج في قول مالك
 اليمين أنه لم يطلق فإن نكل سجن كما ذكرنا وفي قول مالك الأول إذا نكل طلقت عليه محمد
 ابن يونس يريد أنه يلزمه ينكوله هنا طلقان قال مالك وكذلك الحرية في هذا وإن شهد
 أحدهما أنه طلقها يوم الخميس بمصر في رمضان وشهد الآخر أنه طلقها يوم الجمعة بمكة في
 ذي الحجة طلقت عليه وكذلك الحرية يريد أنه من وجهه الأقوال بخلاف الأفعال محمد بن
 يونس لأن الأقوال تكرر وتعاد فيكون الحكم في الثاني إعادة الأول كالإقرار بالمال وذلك
 بخلاف الأفعال لأن كل فعل له حكم في نفسه لا يكون تكرار الأول وعدتها من يوم
 شهادة الآخر لأن شهادته وقع الحكم بالطلاق والعدة عقب الطلاق المحكوم به والمحكوم
 به لا يتقدم عليه اه منه بلفظه وهذه العلة جارية فيما إذا اتفق تاريخهما مع انكسار
 الزوج وهذا الذي قاله أمر معقول فهو موافق لما عزمه ابن عرفة لابن محرز ولما أقامه
 عياض من المدونة وشعوب العياض لابي بكر الابهري وصرح ابن المواز بأن العدة من يوم
 الحكم وعلى هذا قول شراح المدونة قال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب العدة وطلاق
 السنة وكذلك ان طلقها وهو غائب فعدتها من يوم طلق إذا قامت على الطلاق بينة اه
 مانصه أبو ابراهيم تأمل قولها في الايمان بالطلاق الذي طلق في سفره ثم قدم ووطئ وقدمت
 البينة وهو منكر أنه يفرق بينهما ولا حد ولم يعتبر يوم وقوع الطلاق بشهادة البينة وأوقعه
 يوم الحكم وليس بينهما تعارض والفرق أن الزوج هنا مقر بالطلاق وهناك منكر قلت
 وذكر المغربي عن بعضهم القطع بالمعارض لما ذكر ولقولها في العتق في العبد يدعى الحرية
 وينكر السيد فتقوم البينة وقد استغله وحكمه مع سيده حكم العبد ومع الاجنبي حكم
 الحر وأجاب بالفرق المذكور كانه من عنده اه منه بلفظه وقال في كتاب الايمان بالطلاق
 عندنصها السابق مانصه قوله ومن طلق زوجته في سفر الخ مثلها ما وقع في العتق وغيره
 ان شهدوا عليه بعق عبده وهو ينكر فذكر نحو ما تقدم ثم قال مانصه وظاهر الكتاب
 لا يحد ولو كان الشهود أربعة وهو كذلك قاله مالك في رواية علي وقال محنون يحد
 وكلاهما احكامه ابن يونس واستشكل الشيوخ مذهب في الكتاب في نفي الحد واختلافوا بما
 ذا أسقطه فقال الابهري لانهما على حكم الزوجية حتى يحكم الحاكم بالفراق وقال ابن
 المواز لانهم اعتد من يوم الفراق وقال المازري لانه كالمقر بالزنى الراجع عنه وقيل لانه
 جاوز عليه النسيان اه منه بلفظه وقال أبو الحسن عندنصها السابق عن كتاب العدة
 وطلاق السنة مانصه قوله وكذلك ان طلقها وهو غائب الخ قال الشيخ فجعل العدة هنا
 من يوم وقع الطلاق وشهدت به البينة وفي كتاب الايمان بالطلاق فذكر كلامها المتقدم
 وقال عقبه مانصه فراجع يوم الحكم والفرق بينهما ان الزوج هنا مقر بالطلاق وهناك منكر
 فلا تعارض بينهما اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في كتاب الايمان بالطلاق مانصه قوله
 ومن طلق امرأة في سفر ثلاثا بينة المسئلة الى قوله لاشئ عليه أي لاحد عليه قال الابهري

لان الزوجية بينهما حتى يحكم بالطلاق وقال ابن الموارز انما لم يوجب عليه الحد لان العدة من يوم الحكم وقال المازري انما لم يوجب الحد لانه كالمقرب بالزنى الذى يرجع عنه وقال غيره لانه حوز عليه أن يكون نسبي وقوله فلم يفرق بينهما عياض قيل ظاهره انها تعتد من يوم الحكم ويدل عليه قوله لاحد عليه الشيخ وفي طلاق السنة من العتبية فمن شهدت عليه بينة انه طلق امرأته من سنة خاضت فيها ثلاث حيض قال عدتها من يوم الطلاق والفرق بين ذلك وبين ما هنا ان مسئلة العتبية هو مقر بالطلاق وما هنا منكر اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ح بتمامه وسلمه وانظره في القولة الثانية بعدهم وقال الوانوغى في كتاب العدة وطلاق السنة عند نصها السابق مانصه عورضت بما فى الايمان بالطلاق اذا طلقتها في سفر المسئلة والفرق بينهما ما هنا كتماد على الانتكار وهما مقرر اه منه بلفظه وكلام الباسجى يقتضى أن كون الطلاق انما يقع يوم الحكم اذا كان منكر امتنع عليه لانه ساقه مساق الاحتجاج ونصه في المشتق مسئلة ولومات فشهد الشهود أن الزوج كان طلقها البتة في صحته فقد جعله ابن القاسم كالمطلق في المرض لان الطلاق انما يتبع يوم الحكم ولو وقع يوم القول لكان فيه الحد اذا أنكر الطلاق وأقر بالوطء اه منه بلفظه ونقله في ضريح جله باللفظ وسلمه فتحصل مما سبق أن ما رجحه مب من ان العدة من يوم الحكم اذا تمادى على انكاره مطلقا هو الراجح لانه المنصوص لابن الموارز وابن محرز وهو مقتضى كلام القاضين أبى بكر اليمرى وأبى الوليد الباسجى ونقل عياض انه ظاهر المدونة وأقامه منها وهو مقتضى كلام ابن يونس لقوله والعدة تعقب الطلاق المحكوم به والمحكوم به لا يتقدم عليه وبه صرح أبو ابراهيم الاعرج وأبو الحسن والوانوغى وابن ناجي وسلمه ح وما رجحه ز وأيده نو من انما من يوم الطلاق ان اتفق في التاريخ ومن آخرهما ان اختلافهما عزا ابن يونس لابي محمد بن أبى زيد وعزا ابن عرفة لنقل عياض عن المذهب وقد علمت ما فى ذلك العزو ولا بن رشد فى الاجوبة ثالث ان اتفقا فى يوم الطلاق والا فى يوم الحكم فشد يدك على هذا التحصيل والله سبحانه أعلم * (تنبيهان الاول) * ما وجهه المازري دفع الحد فى مسئلة المدونة فيه نظر لانه يرد مسئلة الحرية المشار اليها فى كلام الشيوخ المتقدمين وقد صرح الامام فى المدونة بأن الحرية والطلاق سواء كما قدمنا عن نقل ابن يونس لان الحرية لا يصح الرجوع عن الاقرار بها وكذا جواب من أجاب بالنسيان منقوض بمسئلة العتق أيضا لان العمد والخطأ فى أموال النامس سواء فتأمل به بانصاف * (الثاني) * قول مب وقد رجع ز الى الصواب الخ فيه نظر لان ز قال هنا مانصه ويستثنى من العمل بالوقت الخ فقد صرح بأن ما قاله فيما ساقى مستثنى مما هنا لا أنه يرجع عنه فتأمل من ماذ كره من استثناء المستثنين غير صحيح بل المستثنين مختلطان لما ذكره هنا لاستثنيان منه كما يعلم ذلك من كلام من قدمنا من الأئمة والله أعلم (ولو شهد بعد موته بطلاق الخ) قول ز اذ لو كانوا حضورا بطلت شهادتهم الخ قال فى آخر كتاب الايمان بالطلاق من المدونة مانصه قال يحيى بن سعيد ومن طلق وأشهدتم كتم هو والبيئة ذلك الى حين موته فشهدوا بذلك حينئذ فلا تجوز شهادتهم ان كانوا حضورا ويعاقبون ولها الميراث اه منها بلفظها قال ابن ناجي

(ولو شهد بعد موته الخ) قول ز كما قال ابن القرات الخ نقله عنه أيضا ح وأقره وهو ظاهر وقول ز اذ لو كانوا حاضرين بطلت الخ أى خلافا لاشبه ويعاقبون ولها الميراث كما فى المدونة وقوله ولا يعذرون بالجهل الخ قاله ابن رشد فهى من المسائل التى لا يعذر فيها بالجهل * (تنبيه) * عورضت هذه المسئلة بما أفتى به ابن رشد من أن الطريق اذا حازها شخص أزيد من عشرين سنة ثم شهدت بينة أنها طريق حبس وهم حضور فى المدونة المذكورة عالون بحوزة وتصرفه ان شهادتهم مقبولة وفرق بان مستحق الطريق غير معين فضعف حوزا الحائر لذلك والله أعلم

مانصه قد قدمنا غير ما هرة أن اتيان سحنون بمثل هذا حيث لا يأتي بخلافه دليل على أنه
 قائل به وهو واضح ولا مفهوم لقوله حين موته وكذلك تبطل بدون موته وانما قال ذلك لاجل
 قوله ولها الميراث قال المغربي وما ذكره هو المشهور وذهب أشهب إلى أنها مقبولة وان
 حق الله لا يسقط أبدا قال شيخنا حفظه الله تعالى وظاهر قوله لا يجوز أن قالوا جهلنا
 وهو كذلك قاله ابن رشد وجعله إحدى المسائل التي لا يعذر فيها الجاهل بجهله قال
 وعارض بعضهم هذه المسئلة بما أفتى به ابن رشد من أن الطريق إذا حاز رجل أزيد من
 عشرين سنة ثم شهدت ينة أنها طريق حبس وهم حضور في المدة المذكورة عالمون بجور
 وتصرفه أن شهادتهم مقبولة وقرق بعضهم بأن مستحق الطريق غير معين وضعف حوز
 الحائر لذلك اه منه بالنظر وقول ز عن ابن القرات واستقر معاشرها الخ نقله عنه أيضا
 ح وأقره وهو وظاهره وفي تكميل التقييد آخر كتاب الايمان بالطلاق مانصه وسئل
 شيخنا الفقيه الحافظ أبو عبد الله القوري رحمه الله من مدينة تلسان كلاهما الله عن رجل
 طلق زوجته في الصحة والطوع والجواز طلبة صادفت آخر الثلاث ودفع لها براعة الثلاث
 بمعاينة شهوده وأعلمها أن لا حق لها في المنزل سوى حق العدة وأمرها بالاحتجاب
 منه ثم انتقلت من منزله فانضم إلى البيئونة الحكيمة البيئونة بالاشخاص وبوأتزت البيئات
 بذلك ولم ير الا على كمال الافتراق ولم يقع بينهما اجتماع ولا تلاق إلى أن توفي الزوج بعد مدة
 من أربعة عشر شهرا وقد كان في قائم حياته وصحة ذهنه وثباته يعترف بصحة الطلاق بل
 أخذ من الشهود براعة ذلك القراق ولم يزل مستديما لذلك الاقرار ولم يعلم منه تغييره
 ولا انكار ثم ان بعض القضاة حكم بتوريثها مستدلا عليه بتعليل ابن رشد لفقه المسئلة
 التي في رسمى طلق وحصل صبيها بقوات الاعذار وسجل الحكم بنسب الارث وساعده على
 ذلك بعض من شب في تدريس العلم الشريف وشاب فأجاب ما قاله القاضي والمدرس
 قول لا يساوى سماعه وليس لخطم ما رقاعه وليس الارزوم الطلاق وترتب آثاره عليه
 وبين ما استدلو به واستدلوا عليه بون بعيد وتباين شديد النازلة فيمادفع البراعة الطلاق
 للزوجة وطلب الزوج نسختها واقرارهما بالاجسام في منازل وعدم انكار الزوج لذلك
 عند التقرير وليست المستدل بها كذلك ولو فتحنا هذا الباب لم ينقذ من الطلاق الاغبرات
 منه لانهما اعتدانا لالزوم الابداعذار والحكم في الحضور والمغيب والحياة والممات
 وليس الأمر كذلك والله أعلم اه منه بلفظه (ولم يجوز خلع المريضة) قول ز فالمصدر
 مضاف للفاعل على الاول وله ما على الثاني أي للفاعل والمفعول والتبادر منه انه مضاف
 لهما معا ولا يصح ذلك اذ يلزم عليه كون المضاف اليه مرفوع المحل منصوبه معا وذلك
 لا يعقل فتأمل اه (وبينهما مع شاهد أو امرأتين) قول مب قال بعض الشيوخ وهو
 الصواب جزم رحمه الله بخالفه ما لابن رشد للمسطي مع أن ح قال بعد ذكر كلاميهما
 مانصه ولعل هذه اليمين التي نقاها ابن رشد غير اليمين التي أثبتتها المسطي فتأمل اه قل
 ما ترجمه الله يجب الجزم به لان اليمين التي نقاها ابن رشد هي اليمين على اضرارها
 وذلك واضح من كلامه لقوله فان شهد لها بالضرر شاهدان أو شاهد وامرأتان رد عليها

(ولم يجوز خلع المريضة) قول ز
 وله ما على الثاني الخ يعنى على
 البدلية لادفعة واحدة كما هو واضح
 وبه يسقط ما لهوني رحمه الله
 تعالى (بشهادة سماع الخ) جزم
 مب بخالفه ما لابن رشد للمسطي
 مع أن ح قال ولعل اليمين التي
 نقاها ابن رشد غير التي أثبتتها المسطي
 فتأمل اه وما ترجمه الله يجب
 الجزم به لان اليمين التي نقاها ابن رشد
 هي اليمين على اضرارها كما هو
 واضح من كلامه واليمين التي أثبتتها
 المسطي هي اليمين على انها انما
 اختلفت لاجل الاضرار لاحتمال
 أن تكون قد أسقطت ذلك الضرر
 ورضيت بالمقام معه ثم اختلفت
 لغرض آخر وهذا المعنى صريح في
 كلام المسطي وقد صرح به غير واحد
 وجزم بذلك ابن رشد نفسه في الاجوبة
 انظر الاصل قل قلت وقول ز
 ولا يشترط فيها هنا الخ يشهد له قول
 ابن سلون وبشبه الضرر بالشهادة
 القاطعة وبالسمع المستفيض
 الفاشي على السنة القفيف من
 النساء والخدم والجيران اه وقول
 ز الا أن نشقه أو نخالف أمره الخ
 يعنى وتطيب نفسها بما أعطته
 راجع ما تقدم أول الباب

ما لها غير بين وان شهد لها رجل واحد أو امرأتان خلقت مع شهادة الرجل ومع شهادة
 المرأتين واستوحيت أن يردلها ما أخذ منها ويجوز في ذلك أيضا شهادة شاهدين على السماع
 فتأخذ ما أخذ منها بشهادتهم مادون بين قالة في سماع أشهب من كتاب الشهادات على المين
 التي نفاها مع شهادة شاهدين ومع شاهد دوا من اثنين ومع شاهدين على السماع هي التي
 أثبتها مع شهادة واحد أو اثنين ومعلوم أنها على إثبات الاضرار تكمله للنصاب والمين
 التي أثبتها المبطل على أنها انما اختلفت لاجل الاضرار لاحتمال أن تكون قد
 أسقطت ذلك الضرر ووضعت بالمقام معه ثم اختلفت لغرض آخر وهذا المعنى صريح في
 كلام المبطل وقد صرح به غير واحد في طرارين عات مانعه وعند قوله في آخر الباب
 وترجع في بيتها وفيما أسقطت له طرة بعد بينها أنها انما أسقطت ذلك للضرر وذكره ابن
 فتحون في وثائقه فنفى عليه اه منها بلفظها وقد جزم بذلك ابن رشد نفسه في الاجوبة
 ولم يحك فيه خلافا ونصه تصفحت سؤالك الواقع فوق هذا والعقدين المتسخين فوجه
 وتوقفت على ذلك كله واذا ثبت رسم الاستدعاء بالضرر على السماع بشهادة شاهدين عدلين
 لا مدفع للزوج في شهادتهما وجب للمرأة الرجوع على زوجها بما وضعت عنه وصرفت
 اليه بعد ديمتها في مقطع الحق ان ما شهد لها به من ضرر زوجها الحق وانما لم تبار به الا
 لتخلص من اضرار به لا عن طيب نفس منها بذلك والله ولي التوفيق برحمته لا شريك
 له اه منها بلفظها (أولعيب خياره) قول مب هذا هو المتعين صواب وقوله راجع
 ما كتبناه فيما تقدم فيه نظر لانه يقتضي أن ما قدمه هناك موافق لما قاله هنا وليس كذلك
 راجع ما قدمناه هناك (أوقال ان خالعتك فانت طالق ثلاثا) قول مب عن ابن
 رشد فاذا كانت المصالحة سابقة للطلاق صحّت ومضت ولم يجب على الزوج رد ما أخذ منها
 وبطل الطلاق واحدة كان أو ثلاثا لوقوعه بعد الصلح في غير زوجة الخ سلم كلام ابن رشد
 هذا كما سلمه طفي وابن عرفة وغير واحد من الجهابذة الاعلام وتلقوه بالقبول على مر
 الليالي والايام وفي قوله وبطل الطلاق واحدة كان أو أكثر عندى اشكال لان الطلاق
 الذي يبطل به المصالحة هو الذي يقع بعدها غير متصل بها أو اما المتصل بها فانه يصح
 ولا يبطل على المشهور ومذهب المدونة ونفسها واذا أتبع الخلع طلاقا من غير صمات نسقا
 لزم وان كان بين ذلك صمات أو كلام يكون قطعا لذلك لم يلزمه الطلاق اه منها بلفظها
 وصرح ابن عرفة وغيره بأنه المشهور قال أبو الحسن عقب نصها ما نصه فيلزمه ذلك كماله
 قال لها أنت طالق ثلاثا وكما يلزمه ذلك في غير المدخول بها اذا نسقهن وقال أبو حنيفة
 والنخعي ومجادير تدف عليها الطلاق مادامت في العدة قال الشيخ فجعل العدة تابعة للتمكاح
 وعندنا العدة تابعة للطلاق وقال اسمعيل القاضي لا يرتد في وان كان نسقا لان نفس
 قوله خالعتك يقع الطلاق وقوله وان كان بين ذلك صمات الخ قال الشيخ يعني صماتا
 معتبرا احتراز من العباس والسهال وشبه ذلك لانه في حكم الاتصال اه منه بلفظه
 فان قلنا ان المشروط لا يكون الا تابع الشرطه كما قاله ابن رشد وغيره فمستلنا هذه
 كسئلة المدونة سواء مشروط الاتصال فيها حاصل ولا يتأتى أن يقع فيها الفصل بكلام أو

(أولعيب خياره) قول مب
 راجع ما كتبناه الخ يقتضي ان
 ما قدمه موافق لما قاله هنا وليس
 كذلك وما قاله هنا هو الصواب راجع
 ما قدمناه هناك قلت فلو قرئ
 اطلع فيما مر منبيا للفاعل لوافق
 الصواب (أوقال ان خالعتك الخ)
 قول مب ما ذكره المصنف هو
 قول ابن القاسم الخ قال في الاصل
 تحصل من مجموع كلام ابن رشد
 والنجمي أن المسئلة منصوصة لمالك
 وابن القاسم وسلمها محمد وعيسى
 والله أعلم وقول مب عن ابن رشد
 وبطل الطلاق واحدة كان أو ثلاثا
 الخ مشكل لان الطلاق الذي
 يبطل به المصالحة هو الذي يقع
 بعدها غير متصل بها أو اما المتصل
 بها فانه يصح ولا يبطل على المشهور
 ومذهب المدونة انظر الاصل

عطاس وان قلنا ان المشروط والشرط يقسمان معا فستسا هذا مخرى ولا يجري فيها على
 هذا قول الابهرى وقد قال الوانغى أثناء كلامه متعقباً به على شيخه ابن عرفة اعتراضه
 على شيخه ابن عبد السلام مانعه بل اللازم لابن عبد السلام اقتران المشروط مع جزء
 شرطه في الوجود واقتران الشرط مع المشروط في الوجود لا مانع منه فضلاً عن جزء شرطه
 اه محل الحاجة منه بلنظرة وصوبه غ في تكميله فكيف يستقيم قول أبي الوليد بن رشد
 وبطل الطلاق الخ فتأمل بانصاف ولا تغتر بنظر أبي الوليد ومن بعده من ذوى النظر
 السيد لما أسلفنا صدر هذا الكتاب والله سبحانه أعلم بالصواب (لان لم يقل ثلاثاً
 ولزمه طلقتان) قول مب انما هو للغمى أى ناقلاً عن المنتخب للغمى من عند نفسه
 كما توهمه عبارته ولكنه اتكل على ما قدمه وما نقله للغمى ليس فيه ما يشكر الا قوله حثت
 بطلقة اليمين ثم وقع عليه طلقة الصلح لانه يلزم عليه تقديم المشروط على شرطه وأما ما قاله
 المصنف من أنه لا يرد الخلع ويلزمه طلقتان فخار على المشهور لكن تكون طلقة الصلح هي
 السابقة أو مقارنة على ما قدمناه قرياً والمصنف تابع لقول ابن الحاجب وان لم يقيد
 فطلقتان وأجره الغمى على الخلاف فيمن أتبع الخلع طلاقاً اه ضيق قوله وان لم يقيد
 يعنى لم يقيد عينه بالثلاث بل قال ان خالعتك فانت طالق اه محل الحاجة منه ونص
 الغمى وقال مالك فيمن حلف بطلاق ثلاث ان صالح زوجته ثم صالحها رجعت بما صالحت
 وقديمت منه قال محمد بن زلة من قال ان بعثك فانت حر ورأى أن الحنف بالثلاث
 سبق الصلح وفي المنتخب فيمن قال أنت طالق ان صالحتك فصالحها حثت بطلقة اليمين ثم
 وقعت عليها طلقة الصلح وهي في عدة منه عليك رجعت فذلك لم يرد ما أخذ منها وهذا مثل
 الاول ان طلقة الحنف سبقت الصلح وقد اختلف في هذا الاصل فقيل فيمن قال ان بعثك
 فانت حر لا شيء عليه ان باعه لان البيع سبق الحنف والعقود وقع فيه بعد أن انتقل ملكه
 عنه وهو أحسن لأن الفاء في قوله ان صالحتك فانت طالق تضمنت التعقيب وان الطلاق
 انما يقع بعد الصلح وتضمنت الشرط وانما يلزم المشروط وهو الطلاق بوجود الشرط
 وهو الصلح فاذا كان كذلك لم يكن عليه أن يرد المال وان كانت عينه بالثلاث ثم يختلف
 هل يقع عليه الحنف وهو الثلاث فعلى قول اسمعيل لا يلزمه سوى طلقة الصلح لان الزائد
 عليها وقع في غير زوجة لانها بطلقة الصلح بائن فأشبهه من أتبع الصلح طلاقاً بالقول اه
 محل الحاجة منه بالقطعة ونقله في الجواهر بالامنى مقتصر عليه مسلم له وتبعه ابن الحاجب
 كما تقدم وكلام الغمى هذا هو نحو ما قدمناه من البحث مع ابن رشد ومن تبعه وهو الحق
 الذي لا شك فيه فكلام المصنف في هذه المسئلة مسلم لما ذكرناه واعتراض من اعترض
 عليه بكلام ابن رشد ساقط فتأمل بانصاف * (تنبيهان * الاول) * كلام الغمى هذا
 صريح في أن المسئلة الاولى من كلام مالك نصاعته ووجه محمد بن المواز ذلك بما ذكره
 وجعل ابن رشد المسئلة من قول ابن القاسم ووجهه بأنه فاسه على قول مالك في مسئلة
 ان بعثك فانت حر ولم يجز بذلك وكأنه لم يقف على كلام محمد ويحصل من مجموع كلامهما
 ان المسئلة منصوبة لمالك وابن القاسم وسألهما محمد وعيسى والله أعلم * (الثاني) *

(لان لم يقل ثلاثاً الخ) قول مب
 انما هو للغمى أى ناقلاً عن المنتخب
 وهو جار على المشهور وقوله حثت
 بطلقة اليمين ثم وقع عليه طلقة الصلح
 الخ فيه تقديم المشروط على شرطه
 انظر الاصل

زاد في ضيق متصل بما قدمناه عنه مانصه فقال في المدونة وغيرها يلزمه طلقتان
واحدة بالخلع والاخرى باليمين اه منه بلفظه قال طلق ان نسبت ذلك للمدونة غير ظاهر
اه قلت انما يكون ذلك غير ظاهر اذا اريد انه في المدونة بهذا اللفظ واما ان اريد ان
معناه في المدونة فصيح لما قدمناه فيحمل كلام ضيق على ذلك ويسقط البحث المذكور
وبذلك والله أعلم لم يتعقبه صر في حاشيته والله أعلم (وجاز شرط نفقة ولدها) قول ز اى
أجرة رضاع ما تلده وهو في بطنها لا خصوصية لما في بطنها بهذا الحكم ولعله قصره على ذلك
لقول المصنف فلا نفقة للعمل والصواب التعميم في قوله مدة رضاعه ورجوع قوله فلا نفقة
للمعمل لما يصلح به ثم في قصور النفقة على أجرة الرضاع نظير بل كاشمل ذلك تشمل كسوة الولد
وسيصرح هو نفسه بذلك في آخر التنبية * (فرع) قال النعمي مانصه واذا خالها على
أن تنفق على ولدها فنجرت وأنفق الأب فقال مالك وغيره من أصحابه يرجع عليها واختلف
فيه عن ابن القاسم هل يرجع عليها والاول أصوب اه منه بلفظه وقال أبو الحسن نقلا
عن محمد مانصه قال مالك ان عجزت عن نفقة الولد رجعت نفقة الولد على الأب وتبعها به
وقاله أشهب وعبد الملك وابن القاسم وقال ابن القاسم أيضا لا يتبعها وهو قول أصبغ صح
منه اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه الميطى مشهور المذهب انه يتبعها به اه محل
الحاجة منه بلفظه ونحوه لابن سلون وزاد انه بالقضاء ونصه أحدهم انه يتبعها بذلك وهو
المشهور والذي جرى به القضاء وحكى أصبغ انه لا يتبعها بشئ اه منه بلفظه (وزائد شرط)
قول مب وأما إلى مدة فطامه الخ كلامه يوهـم ان ابن عرفة لم يحكم الا ثلاثة أقوال
وليس كذلك ونص ابن عرفة في منعها التزويج مدة رضاع الولد في الحولين ثالثا ان كان
بشرط ورابعها ان كان يضر بالصبي لابن رشد من قولها ذلك في الظئر المستأجرة وسماع
القرنين وابن نافع مع رواية محمد وسماع عيسى ابن القاسم وشرط عدم تكاثرها بعد
الحولين لغو ابن رشد اتفاقا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله مقتصر عليه وقد ذكر
في ضيق هذه الاقوال الاربعة وزاد فيه مانصه وقال الابهرى لها ان تتزوج وشرطه
باطل ولعله محمول على ما اذا لم يضر بالطفل فيستق مع قول ابن القاسم اه منه بلفظه
وذكر الاقوال الاربعة أيضا ابن سلون وذكر قول الابهرى أيضا ولم يقيد بما مر عن ضيق
قائلا مانصه والمعروف من قول مالك رحمه الله في المستخرجة انما تتزوج وان شرط عليها
في عقد الخلع أن لا تتزوج مدة الرضاع اه منه بلفظه وذكر الاقوال الاربعة أيضا ابن ناجي
في شرح المدونة عند قوله في كتاب الجعل والاجارة ولا بأس باجارة الظئر على رضاع الصبي
حولاً أو حولين بكذا وليس لزوجه أو طوها ان أجرت نفسها باذنه اه قائلان وأقام غير واحد
منها كابن رشد أن من خالع زوجته على أن عليها رضاع ولده انما لا تتزوج وله منعها من ذلك
اه محل الحاجة منه بلفظه وذكر المسئلة أيضا في الفائق في الفرع الحادى والعشرين من
فروع الخلع والحضانة وما معهم اود كرفيه قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم
في سماع عيسى وقول الابهرى ولم يذكر تخريج ابن رشد وأعادها أيضا في الفرع الثاني
والسبعين ويأتى لفظه ان شاء الله وذكر المسئلة ح في التزاماته فذكر فيها ما في سماع

(وجاز شرط الخ) قول ز نفقة
أى أجرة رضاع الخ فيه ان النفقة
تشمل الكسوة أيضا كما يأتى له آخر
التنبية فان عجزت الام أنفق الأب
وأنتعها على المشهور وبه القضاء
انظر الاصل (وزائد شرط) قول
مب فثالثها ان كان يضر الخ زاد ابن
عرفة وغيره في المسئلة قولاً رابعاً
انما تمنع من التزويج بدون شرط
ولا ضرر بالطفل وهو غير منصوص
بل مخرج فقط على ما فيه وذلك
يوجب عدم العمل به فلا يغتر بما في
العمل المطلق وكفى من نحوه هذا
ولذلك حذر المحققون من الاعتماد
عليه والراجح ان لها ان تتزوج
مطلقاً انظر الاصل

أشهب وماتى سماع عيسى وكلام ابن رشد ونقل كلام ابن سلمون ثم قال مانصه وفي كلام ابن
 سلمون ترجيح القول بأنه لا يلزم ولو في مدة الرضاع وهو الظاهر خلاف ما ظهر من كلام ابن
 رشد فتأمل اه منه بلفظه قلت قد اتفقت هذه النصوص كلها على أن القول بأنها تنفع
 من التزوج دون شرط ولا ضرر بالطفل ليس بخصوص أصلا وانما هو تخرج بجمع فقط وذلك
 بوجوب عدم العمل به لقول ح في فصل ازالة النجاسة مانصه والعمدة في كل مسألة على
 المنصوص فيها الأعلى ما يتخرج فيها من الخلاف اه منه بلفظه وهذا حيث يكون القياس
 سالما من البحث أمام عدم ذلك فلا اشكال في الغاية ولو لم يعارض المنصوص وهذه المسئلة
 كثيرة الوقوع ورأيت من يسارع فيها الى الفتوى بهذا المخرج ويحتجون بأنه مذهب
 المدونة ويحاذ كره العلامة سيدي محمد بن قاسم القلا في عملياته من أن العمل جري به
 وذلك كله لا يفيد أما الاحتجاج بأنه مذهب المدونة فقد علمت انه عند القائل به مخرج
 منها قياسا لانصافها مع أنه قد نسب الى المدونة غير هذا ففي الفرع الثاني والسبعين من
 فروع الخلع والحضانة من القائق اثنا عشر جوابا لكبير طلبة الشيخ أبي الحسن وهو أبو محمد
 سيدي عبد العزيز القيرواني مانصه ومذهب ابن القاسم ان لها أن تتزوج الآن بضر ذلك
 بالولد وهو المنسوب الى المدونة فان أضر به فله المنع فان كانت فقيرة عاجزة عن القيام
 بنفسها كان على الزوج أن يعطى أجر الرضاع ثم يتبعها اذا أيسرت أو يأذن لها في النكاح
 والله أعلم وكتب عبد العزيز بن محمد القيرواني اه منه بلفظه ولم يتعقبه الحافظ
 الوائش ريسى بل سلمه وأما الاحتجاج بأنه جري به العمل ففيه أن سيدي محمد بن قاسم انما
 اعتمد في ذلك العمل على كلام ابن ناجي حجايب ذلك في شرحه لتنظيمه وكلام ابن ناجي
 ليس فيه شاهد على ادعاء فانه قال بعد ما قدمناه عنه وبعد ذكره الاقوال الاربعة مانصه
 وأفتى شيخنا حفظه الله تعالى بما دل عليه قولها من المنع أفتى بذلك لما كان عندنا بالقيروان
 مقبيا ثم رجع الى تونس فكأن فيها مدرسا ثم صار مفتيا ثم ابعده ثلاثين سنة من انتقاله اليها
 فأفتى بذلك أيضا وعمل على فتواه وحكم القاضي بذلك وكانت النازلة في كون القاضي لم يطلع
 على ذلك الا بعد التزويج فممنعه من الوطء حتى مات الصبي عن قرب ولم يتعرض لنسخ النكاح
 للخلاف اه منه بلفظه ومن تأمله واطلع على ما قاله الأئمة في شروط العمل ظهر له انه لا يعول
 عليه وكفى في عملياته رحمه الله من نحو هذا واذلك حذرا لشيوخ المحققون من الاعتماد على
 تنظيمه في ذلك والتمسك به على الإطلاق ولهذا لم يذكر الزقاق هذا العمل في لاميته ولا الشيخ
 مباركة في شرحها ولا ممن بعده ممن تكلم عليهم سوا أبو زيد القاسمي في عملياته ولم يعرج عليه
 ح في التزاماته والله أعلم * (تنبيهات الاول) * كلام ابن ناجي صريح في أن ابن رشد أخذ
 ما ذكره من مسألة المدونة السابقة وهو مخالف لكلامه الذي نقله ح في التزاماته
 ونصه وبأنى على ما في المدونة من ان المرأة اذا آجرت نفسها طرأ فليس لها أن تتزوج انه
 ليس للمصاحلة على رضاع ولدها أن تتزوج في الحولين ولو لم يشترط ذلك عليها اه منه بلفظه
 وهكذا نقله في المعيار أيضا ولكن لم أجد في التهذيب الاما تقدم والله أعلم * (الثاني) *
 ما حكاها ابن رشد من الاتفاق على عدم لزوم الشرط فيما بعد الحولين سلمه غير واحد وتعبه

ح في التزامه بأنه مخالف لما نقله ابن سلون عن كتاب الاستغناء ونصه وفي كتاب الاستغناء
 إذا التزمت المرأة حضنة بنتها وتزوجت فسخ النكاح حتى يتم أمدا الحضنة قال بعضهم
 يريد قبل البناء اه ثم قال ولا أشك أن ما قاله ابن رشد وإن لم يكن متفقاً عليه فهو الظاهر اه
 منه بلقطه قلت ومثل ما لابن سلون لابن عات في طرده وسلمه ولكنه مستبعد كما توقف
 عليه في كلام المعيار الا في قريبا * (الثالث) * سلم تخرج ابن رشد جميع من وقفت
 على كلامه ممن نقله والبحث فيه عندي مجال من وجوه أحدها أن المقيس عليه من
 باب الاجارة المحضة والمقيس من باب الخلع والبيان مفترقان في وجوه كثيرة ثانيها أن
 القياس عندهم مطرد فيما اذا اختلفت بذلك وحده وفيما اذا اختلفت به وبغيره وإن كان
 الغير هو المقصود وليس الشيء الواقع قصدا وبالذات متفردا كالأوقاف ومصاحبا للغير ثالثها
 أن ما اختلف به المرأة قد قيل أنه كالتبرع به وليس كذلك المسئلة المقيس عليها وهذا المعنى
 والله أعلم هو الذي راعى أصبغ وابن القاسم في أحد قوليه أنه لا رجوع له عليه اذا اتفق
 لعدمها ثم صارت مليئة رابعها أن النظر المقيس عليها اذا مات الصبي الذي ترضعه قبل تمام
 المدة لا خلاف في المذهب أنه يرجع عليه بما ينيب ما بقي على القول بأن الاجارة تنسخ
 بموته وهنا المشهور والمعمول به أنه لا يرجع عليها بشئ وكل ذلك مما يوجب الخلل في القياس
 والله أعلم فتأمل ما نافي ثم وجدت في نوازل الخلع وماء معهما من المعيار أثناء كلام الشيخ
 الفقيه المدرس القاضي العدل المحقق أبي علي الحسن بن عثمان بن عطية الوائلي
 مانصه وكلامنا هو على تسليم جدلي في هذه المسئلة اقامة ابن رشد ووقع ما نظر لانه قد
 نص في كتاب الرضاع على مذهبه من أن الغيلة وطء الموضع فلا عبرة بالاقامة مع وجود
 النص هذا على تسليم المعارضة والا فقد قال الشيخ أبو محمد صالح إن أرادنا أن نمنعه
 لخوف الخل لا معارضة وإن أرادنا ليضر بالصبي فهي معارضة فاسدة باخيارنا شرع
 صلى الله عليه وسلم وإن ذلك لا يضر وقد يقال الفرق على تسليم المعارضة أن الذين هما
 مشتري والمشتري ينبغي أن يكون سالما من جميع العيوب اليسيرة والكثيرة وما قاله في
 سماع عيسى من أنه يتطرق في ذلك إن كان يضر بالولد منعت من التزويج والا فلا كلام فيه
 اشكال لأن سيد المرسلين وخاتم النبيين عليه صلاته من العالمين قد تطرق في ذلك وأخبر
 أنه لا يضر فأى تطرق يلقى لاحد من الخلق مع نظره صلى الله عليه وسلم وأبعد من هذا
 ما وقع في الطرر عن بعض المفتين في كتاب الاستغناء اذا التزمت الام حضنة ابنها فتزوجت
 فسخ نكاحها حتى يتم أمدا الحضنة وقد قد مناع ابن رشد ما يطل هذا من قوله اذا
 اشترط عليها ما فوق العامين من مدة قريية أو بعيدة فلا خلاف أنه لا يلزمها ذلك وهل
 يتوهم أحد أن الام لا تزوج الا بعد عشر من سنة أو ما قاربها لان الحضنة كما علمت الى
 بلوغ الذكرو تزويج الانثى ولما استشعر ابن عبد الغفور بعد هذا القول لم يكتب بما نقله
 عن الاجرى أن لها أن تزوج ولا يفسخ النكاح بل رأى أن يلتمس له مخرجا فقال أراه قبل
 البناء وقد حكى ابن يونس وابن رشد وغيرهما الإجماع على أن عدة الموضع ثلاثة قروم والا
 وسنة يضا بعد القطام فاذا أتت ثلاثة أقراء وهي في حال الرضاع فقد حلت للأنواج

بالاجماع واذا حلت للزواج جاز العقد عليها واذا جاز العقد عليها حل وطؤها اذا يجوز
 نكاح الاحيت يجوز الوطء قاله في المدونة قسيتين بهذا أن الرضاع ليس من موانع النكاح
 ولذلك لم يعد أحد من أهل المذهب على كثرتهم من الموانع وقد قال في المدونة اذا تزوجت
 المرضع المطلقة فحملت ثم أرضعت صبياً فانه ابن للزوج الاول والثاني ان كان لبن الاول لم
 ينقطع هذا كله لو افتقرنا الى الاستدلال الذي أغنى الله عنه بقول رسوله الكريم عليه
 السلام لقد هممت أن أنهي عن الغيبة له حتى ذكرت أن الروم وقارس يصنعون ذلك فلا
 يضروا أولادهم وفسره امام دار الهجرة والائمة الاعلام بما قدمناه فلا يحتاج الى مزيد كلام
 اه منه بلفظه وأشار بقوله وفسره الخ الى ما قدمه قبيل هذا ونصه فقد قال في الموطأ
 والمدونة وغيرهما هي وطء المرضع اه منه بلفظه فبان منه صحة ما ذكرناه من البحث في
 قياس أي الوليد بن رشد من أن الرابع أن لها التزوج مطلقاً الحمد لله على ذلك وعلى كل حال
 (الرابع) قول ضيغ وله أي قول الأبهري محمول الخ ذكره في الفائق ولم يعين قائله
 معبراً عنه بقيل المؤنثة بتضعيفه ونصه قيل وله له محمول الخ ووجه تضعيفه ظاهر لانه
 خلاف الظاهر ووجهه على ظاهره موافق لقول مالك في سماع القرنيين الذي عبر عنه ابن سلون
 بأنه المعروف من قوله فكيف يدله عن ظاهره الموافق للمعروف من قول مالك فتأمل
 (الخامس) قول سيدي عبد العزيز القبري واني في جوابه السابق كان على الزوج أن يعطى
 أجر الرضاع أو يآذن لها في النكاح سلمه صاحب الفائق وفيه نظر لان الموضوع أنه يخاف
 على الصبي الضرر فكيف يآذن الاب فيه وليس الحق له فتأمل بانصاف والله أعلم (كوتة) قول
 ز حيث كان عاداتهم ذلك والارجح عليها الخ ليس في كلام أبي الحسن الجزم بأنه لا يرجع
 عليها اذ لم تكن العادة عدم الرجوع في المدونة مانصه وان مات الولد قبل الحولين فلا شيء
 للزوج عليها قال مالك ولم أر أحداً اطلب ذلك اه قال أبو الحسن عقبه مانصه لانها كانت
 عاداتهم وعرفهم والعرف كالشرط قال محمد كالمصالح على اسقاط نفقة الحمل فأسقطت سقطاً
 فلا تتبع قال عبد الملك لانها على ذلك ضمنّت ورواها شيب عن مالك وروى أبو الفرج عن
 مالك انه يتبها في موت الصبي اه منه بلفظه فتأمل ولم يعتبر الشيوخ هذا القيد قال ابن
 سلون مانصه فان مات الولد فلا شيء للاب على الزوجة لان مقصود التزماها ابراء الاب من
 مؤتمه وقيل للاب أن يرجع عليها والقول الاول هو المشهور وبه القضاء اه منه بلفظه وفي
 اختصار المتسوية لابن هريرة مانصه فان مات الولد في خلال العامين فلا شيء للاب عليها قال
 مالك ولم أر أحداً اطلب ذلك قال بعضهم لان مقصود التزماها ابراء الاب من مؤتمه اية هذا
 المشهور من المذهب وبه القضاء وروى أبو الفرج عن مالك أنه يرجع عليها في مؤتمه الولد
 ومثله حكى القاضي أبو محمد اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه ولومات الولد في أثناء
 العامين فلا شيء للاب عليها قال مالك لم أر أحداً اطلبه بعض القرويين لان القصد بالتزماها
 ابراء الاب من مؤتمه ولده محمد بن صالح على اسقاط نفقة الحمل فأسقطته لا تتبع بشيء
 المتسوية هو مشهور ومذهب مالك وبه القضاء وروى القاضي في أشرافه وأبو الفرج انه
 يرجع عليها قال الباجي ربح ابن الماجشون الاول بأنه لم يشترط لنفسه مالا يتو له انما

(كوتة) قول ز حيث كانت عاداتهم
 ذلك الخ لم يعتبر الشيوخ هذا
 القيد انظر الاصل

اشترط أن تكفيه مؤنته كالوطوع رجل بالنفقة عليه قلت لم يرجع عليه بشئ اه منه
بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام ز والله أعلم (والبينونة ان قال ان أعطيتني ألفا
فأرتك الخ) قول مب قلت ما فاده كلام المصنف هو الذي يفيد السماع الخ ظاهر
وقد ترك من كلام ابن رشد ما هو كالصريح في ذلك فانه زاد متصلا بما قبله عنه من قوله
خلعنا تاما مانصه وان تكن كسرت فيما قبضته شيئا فان كسرت كان أبين فان لم يثبت ذلك
ولا أقرب به وادعى أن ذلك لم يكن بينهما على وجه القدية وأنه لم يرد به إيجاب الطلاق على
نفسه حلف على الوجهين جميعا يحلف بالله ما كان علي وجه القدية وما أراذ إلا أن يطلقها
بعد ذلك إذا قبضه وليس ذلك بخلاف لقوله ههنا والمعنى في ذلك أنه يحلف على ما ادعى أنه
أراد من ذلك وقد روي عن مالك أن الفراق يلزمه ولا يمكن من البين وهو قول أصبغ
واختار ابن الموار قال لان قبضها قبض منها وجه خلع والاول هو اختيار ابن القاسم في
رسم أوصى من سماع عيسى وأما الذي قالت امرأته خذمني هذه العشرين وفارقتي فقال
نعم ثم قال حين قبضها لا فأرقت فلا خلاف في أن ذلك خلع قد تم وكذلك لو قال هو ابتداء
أعطيني عشرين ديناراً أو فأرقت فلما قبضها قال لا فأرقت لم يكن له ذلك لان قبضه العشرين
رضا بالمفارقة واختلف اذا قال لما أتته بالأقبلها ولا فأرقت علي ثلاثة أقوال أحدها ان
الفراق يلزمه والثاني انه لا يلزمه ويحلف وهو قول ابن القاسم في رسم العربية من سماع
عيسى والثالث الفرق بين أن تبيع فيه متاعها وتكسرفيه عروضا وبين أن تأتيه من
غير شئ بنفسه وهو قول ابن القاسم في سماع أبي زيد اه محل الحاجة منه بلفظه على نقل
أبي الحسن عند قول المدونة وان قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فأنت طالق ثلاثا الخ
وقد ذكر اللفظ في هذه الأقوال الثلاثة وعبر عن قول مالك الذي اعتمد المصنف بماتصه
وقال مالك ذلك طلاق اذا كان علي وجه القدية اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا
فتأمل والله أعلم (أو طلقني ثلاثا بألف فطلق واحدة) قول ز قاله كرم الدين نصه قوله
أو طلقني ثلاثا بألف فطلق واحدة هذا قول ابن الموار ومذهب المدونة أنه لا يلزمها إلا
الأبالة لا شيء ويلزمه الطلقة وينبغي أن تكون بائنة نظرا إلى أنه أوقعها في مقابلة
عوض وان لم يتم له راجع خلع المدونة وراجع أبا الحسن في كتاب التخيير والتقليد في
قوالها وان شرط في العقدان تزوج عليها فأمرها يدها اه نقله عجم وقال عقبه مانصه
قلت ورأيت نحوه بطرقة نسخة ق التي بخط شيخ من كبار العلماء ونصها في الخلع ثلاثا
أو اشترطت في الخلع أن تكون ثلاثا أو اثنتين فذلك يلزمه اه منه بلفظه قلت وما قاله
صحيح قال أبو الحسن في كتاب الخلع مانصه قوله وان نوى بالخلع ثلاثا أو اشترطت في الخلع
أن يكون طلاقا ثلاثا أو تطبيقتين فذلك يلزم قال الشيخ يقوم منه ان من شرط شرط
لا فائدة فيه أنه لو فيه اذلا فائدة في شرطها تطبيقتين لانها تبين بالواحدة ومشله في كتاب
الجعل والابارة قال ومن استوجر على غنم كثيرة لا يقدر على أكثر منها فليس له أن يرعى
معها غيرها الا أن يدخل معها رعايا تقوى به الا أن تكون غنما يسيرة يعنى وهو يقدر على
أكثر منها وليس في ذلك ضرر على الغنم فذلك له الا أن يشترط عليه رعايا لا يرعى معها

(والبينونة ان قال الخ) قول ز
خلاف للناسر الخ قلت الظاهر انه
ان فهم الالتزام لم يبحج لانشاء طلاق
عند اعطائها لان المقصود حينئذ
أنت مطلقة ان أعطيتني الخ فيقع
عليه الطلاق بمجرد الاعطاء وان
فهم الوعد فلا بد من انشاءه لان
المراد حينئذ ان أعطيتني أنشاءت
الطلاق حينئذ فيلزمه الوفاء ان
ورطها والافلا وبه يجمع بين
كلامهم فقول المصنف والبينونة
أى ولزمت البينونة بالفعل ان فهم
الالتزام وانشاء البينونة ان فهم
الوعد بدليل قوله ان ورطها فتأمل
والله أعلم (أو طلقني ثلاثا الخ)
قول ز ومذهب المدونة انه
لا يلزمها إلا الف الخ صحيح خلافا
لمب انظر الاصل

غيرها فيجوز ويلزمه قال الشيخ فجعل هنا الشرط يلزم وان لم يكن له فائدة وخلاف هذين
الموضعين في كتاب كراهة الدور والارضين قال ومن اكثرى يتاوى شرط ان لا يسكن معه أحد
فتزوج أو يتاع رقيقا فان لم يكن على رب البيت ضرر في سكنهاهم فليس له منعهم وذلك
كعقوبة صحبة الخشب ونحوه فينظر في ذلك قال الشيخ فجعل الشرط هنا ان لم يكن له فائدة
لا يوفي به وقد اختلف في المستثنين على قولين فوجه القول انه يوفي به قوله صلى الله عليه وسلم
المساكين عند شر وطهم فم وجه الثاني انه يخص الحديث فيقول عند شر وطهم
النافعة قال الشيخ أو يقال لشرط هذه الزوجة هنا فائدة اذا اشترطت ثلاثا لانها لا ترجع
اليه أبدا وان ندمت ولا يجحد الشفيع محلا بخلاف اذا كان دون الثلاث قال اللخمي وان
أعطته مالا على أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثا لزمه ولا مقال لها وهـ ذا قول مالك قال
محمد وان أعطته مالا على أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة كان له ذلك ولا رجعة لها لانها
نالت بالواحدة مائة مائة بالثلاث يريد لانهابات وملكت نفسها وأرى اذا أعطته على
أن يطلق واحدة فطلق ثلاثا ان ينظر الى سبب ذلك فان كان راغبيا في امساكها فرغبت في
الطلاق أن لا مقال لها وان كان راغبيا في طلاقها فاعطته على أن تكون واحدة أن ترجع
بجميع ما أعطته انظر في اللغمية تمامها اهـ منه بلقطه من باب الخلع من كتاب ارجاء
الستور وقال في كتاب التخيير والتعليك عند قول المدونة وان شرط لها في عقد النكاح
ان تزوج عليها فأمرها به فترجح عاها فقصت بالثلاث فلا مناكرة له اهـ مانصه زادني
الايمان بالطلاق بنى بها أولم بين أم اذا كان بعد البناء فين لانها لا تبين بالواحدة وأما قبل
البناء فانها تبين بالواحدة فافائدة الثلاث الا أنه مشى على ما أصل وان المرأة اذا أعطت
زوجها مالا على أن يطلقها ثلاثا أن ذلك لها وهـ ذا بناء على ان من شرط شرط لا فائدة له
يوفي له به وابن المواز قال هنا لا يلزم وانما يلزم واحدة لانها اتمك نفسها بها وفي الامهات في غير
هذا الموضع بنا كرها قبل البناء وان كان بشرطها في أصل العقد وهذا وفاق لابن المواز فيما
تقدم في الخلع وخلاف لما لابن القاسم هناك اهـ منه بلقطه ومانسبه للمدونة هو كذلك
فيها لكن لم أجده لفظه ثلاثا في نسختين من التهذيب ولا في نسخة من مختصر ابن بونس
ونص التهذيب وان نوى بالخلع ثلاثا أو بشرطت في الخلع أن تكون طالقاً لقتين فذلك
يلزم اهـ منه بلقطه ونص ابن بونس عن المدونة قال ابن القاسم وان نوى الخلع ثلاثا وأنتين
لزمته وان لم يلفظ بها وكذلك ان شرطت هي أن تكون طالقاً لتطبيقين فذلك يلزم اهـ
منه بلقطه وأبو الحسن ثقة ثبت في نقله وقد وافقه محمد وجد عجم بالطرة التي تقدمت
في كلامه وعلى تقدير سقوطها فيؤخذ ذلك مما وجدناه فيها بالاحرى لان كلامها صريح
في أنها اذا شرطت عليه تطبيقين لزمه ذلك واذا لزمه شرط تطبيقين في الثلاث أخرى
لان مشيئة اثنين ان كان تقدمت فيها طلقه فهي كمشيئة الثلاثة في المعنى وان لم
يتقدم فيها شيء فشرطها غير مفيد بخلاف الثلاث على ما رجع اليه أبو الحسن فانه مفيد
ونحو ما لا يابى الحسن لابن عبد السلام ونقله المصنف في ضريح ومثله لابن عرفة فانه
نقل كلام اللخمي السابق في كلام أبي الحسن وقال عقبه مانصه قلت يكون هذا

(وبالعكس) قول ز وهو مذهب المدونة الخ مثله في ضيغ وقول ز واستظهر ابن عرفة بجنا الخ سبقه ابن راشد ونقله عنه الثعالبي وقول م ب واعتمده في التحفة الخ بحث فيه أبو علي في حاشيتها وبجمله بعيد أنظر الأصل والله أعلم (وان تعليقا) ابن الحاجب قال ان تزوجت كانت طالق فالمشهور اعتبار الخ ضيغ يعني أن المشهور لزوم الطلاق المعلق وروى ابن وهب والخزومي عن مالك أنه لا يلزم وبه قال ابن وهب وابن عبد الحكم قال ابن بشير ولم أر أحدا من أشياخي الا ويختار هذا القول وبعضهم يصرح بالقول به وبعضهم يقف كراهة مخالفة المشهور اه وبهذا المقابل أفنى ابن القاسم صاحب الشرطة كافي ابن الحاجب انظر الاصل فلو عبر المصنف بلو (بعد نكاحها) قلت هو متعلق بمقدور أي ونوى الدخول وقول ز مثله هي حرام الخ حاصله انه يستفهم عن مراده هل أراد به معنى تحريره الطعام ونحوه وأنه صبرها كاخته أو حاله فلا يلزمه شيء أو معنى انه اطالق فيلزمه وكذا ان لم ينوشيا والقسم الاول أريد فيه بالكنية الظاهرة غير الطلاق لأنه لم يرد به شيء وبه يظهر سقوط بحث عجم وأنه لا يتجه الاول لأن عدم اللزوم به حالة عدم النية نعم تجبه بجمله على طريقة ابن الحاجب والمصنف من أن الكنية الظاهرة كالصرح في أنه لا يصدق في نية غير الطلاق الا ان صدقه بساط فتأمل والله أعلم

الشرط مفيد الا انه يشوف لمراجعته في الطلقة الواحدة بخلاف الثلاث فيكون قصدها بالثلاث الراحمة من طلبه من اجعتها اه منه بلفظه وكلام اللغوي يفيد أن ما في الموازية هو المنصوص فقط وتبعه ابن شاس فقال مانصه فاذا قالت طلقني ثلاثا بائنا فطلق واحدة استحق الالف على المنصوص اه منه بلفظه ونقله ق أيضا وتبعه ابن الحاجب فقال مانصه ولو قالت طلقني ثلاثا على ألف فقال طلق واحدة أو بالعكس وقع واستحق ذلك على المنصوص فيها لان مقصودها حصل اه وسلم ذلك ابن عبد السلام وابن راشد والمصنف والثعالبي وابن عرفة وغير واحد من حفاظ المذهب ومحققيه وتبعهم م ب فقال في قول ز ومذهب المدونة أنه لا يلزمها الالف الخ مانصه القن أنه باطل اه وبوقوفك على ما قدمناه تعلم ما في ذلك كله والكمال لله تعالى * (تنبيه) * قال في ضيغ عند قول ابن الحاجب على المنصوص فيها مانصه أي في الفرعين والصورة الاولى منصوصة في الموازية والثانية في المدونة وغيرها الا أنه فرضها في المدونة اذا سألته طلقين اه منه بلفظه ونقله الثعالبي في شرحه وسلمه ولم يتبعه صر في حاشيته بشيء وقد تتبعت كلام المدونة على اختصار أبي سعيد وابن يونس في باب الخلع من كتاب ارجاء السطور مسئلة مسئلة فلم أجدها مانسب لها أصلا ووجدت بخط بعض الحفاظ المحققين عن أدركاه مانصه كأنه فهم قول المدونة أو شرطت هي في الخلع أن تكون طالقاً طلقين فذلك يلزم على الصورة الثانية في ابن الحاجب أي شرطت تطليقتين فطلقها ثلاثا فذلك أي ما أوقعه الزوج يلزم ويلزمها أداء الالف ولكنه خلاف المتبادر من كلامها وخلاف ما فهمها عليه أبو الحسن اه من خطه بلفظه قلت لا اشكال أن ذلك بعيد من كلامها جداول يمنع زيادة أبي الحسن عنها الفظة ثلاثا وقد وافقه غيره في زيادتها ولا وجه لما ذكره مع وجودها أصلا فتأمل بانصاف والله أعلم (وبالعكس) قول ز وهو مذهب المدونة وغيرها اعتمد على كلام ضيغ وقدم ما فيه وان كان ابن عاشر وطني لم يتعقبا كلام تت بل سكتا عنه والله أعلم وقول ز واستظهر ابن عرفة بجنا الخ استظهره أيضا ابن راشد بدقيله ونقله الثعالبي ونصه ابن راشد ما اذا قالت طلقني واحدة فطلقها ثلاثا فبني ان لا يلزمها شيء في زمان لان الأزواج ينفرون من زواج المثلث غاية النفور والقضاء يضيقون عليها الزواج ويكلفونهم اثبات أن الزوج ممن لا يهتم بالتحليل اه منه بلفظه وقول م ب واعتمده في التحفة الخ جزم رحمه الله بأن ما لابن سلون والتحفة موافق لبحث ابن عرفة وان موضوع ذلك هو موضوع كلام المصنف وبه جزم تو هنا في شرح التحفة وأصل ذلك لابن الناطم وتبعه من تبعه من شراح التحفة وقد بحث في ذلك أبو علي في حاشية التحفة قائلا مانصه قول ابن سلون وأبى هو من البنات الذي هو القطع لامن الاباية الذي هو الامتناع كذا وجدت اللفظ مضبوطا في النسخة بتسديد التاء بالقلم مع كون ابن سلون يحتمل أنه أراد المسئلة المشهورة وهي مضمون قول المختصر أو قال ان خالعت فأنت طالق ثلاثا ثم أورد على نفسه سؤالا أو أجاب عنه ثم قال فان كان كلام التحفة فيه ان أبى فانه يحتمل أن يكون من البنات ثم خففه للضرورة وقاعله ضمير الزوج لا الزوجة وعليه فكلام التحفة

موافق لكلام ابن سلون فتحمل التحفة على مسئلة التعليق على الخلع ويصح الكلام
 اه محل الحاجة منها بالقطعة وقد تبعه على ذلك أبو حفص الفاسي في شرح التحفة وذلك
 بعيد من كلام ابن سلون والتحفة والضبط بالقلم لا أثر له والله سبحانه أعلم * (فصل)
 (طلاق السنة واحدة) قول مب قلت وتفسير السنة بما أذنت السنة فيه يخالفه
 لم يفسر عبد الوهاب السني بما ذكره حتى يرد عليه ما أورده ونص الباجي في المستقى قال
 القاضي أبو محمد الطلاق على ثلاثة أضرب طلاق سنة وطلاق بدعة وطلاق لا يوصف بسنة
 ولا بدعة ومعنى قولنا طلاق سنة أنه أوقع على الوجه الذي ورد الشرع بإيقاعه عليه
 ومعنى وصفنا بأنه للبدعة أنه أوقع على غير الوجه الذي ورد الشرع بإيقاعه عليه والضرب
 الثالث فين يجوز إيقاع الطلاق عليه في جميع الأحوال وهذه الثلاثة الأقسام تصح من
 جهة الزمان فأما من جهة العدد والصفة فلا يكون الا قسمين سنة وبدعة ويطلق القسم
 الثالث اه منه بلفظه وعبرة القاضي في تلقيه هي ما نصه وينقسم الطلاق من وجه
 آخر الى ضربين طلاق سنة وطلاق بدعة ويتفرعان الى قسم ثالث وهي أن يعرى عن
 وصفه بواجده من طلاق سنة هو الواقع على الوجه الذي أباح الشرع إيقاعه عليه
 والبدعي نقيضه وهو الواقع على الوجه الذي منع الشرع إيقاعه عليه والسنة والبدعة
 يرجعان الى أمرين الى الوقت والعدد ثم قال فأما من تساوى أوقاتها في جواز طلاقها
 فتلك الصغيرة والبائسة والحامل البين حملها فطلاق هو لا لا يوصف بأنه للسنة ولا
 للبدعة من حيث الوقت ويوصف بذلك من حيث العدد اه منه بلفظه (والطلاق على
 المولى) قول ز ويجاب بحمل هذا على ما إذا وقع طلب الفينة الخ الصواب في الجواب
 أن الفينة التي يمنع طلبها حالة الحيض هي الفينة بمعنى الوطء أو ما يجمعى الوعد به وهو المراد
 هنا فله أن تطالب بها حال الحيض فان امتنع من الوعد بعجل الطلاق عليه * (تنبيه)
 ههنا اشكال وهو أن يقال لم يحل الطلاق على المولى في الحيض مع أن الطلاق منزه
 محرم بالسنة المتفق على صحته والعلة التي علل بها فسح الفاسد وهو أن الإقرار عليه الى
 وقت الطهر أعظم حرمة من إيقاعه في الطلاق منسقية هنا اذ بقاء المولى منها في عصمة
 المولى ليس بمحرم فضلا عن أن يكون أعظم حرمة ولذلك إذا لم تطلب حقها لا يتعرض
 الحاصكم له ما خلا الفاسد فان قلت هو عاص هنا بضراره بالزوجة بالخلاف أولا
 وبالاتناع عن الوعد بالوطء ثانيا والضرر منهي عنه عموما وعن ضرر الزوجة خصوصا
 فعصيانه بذلك وعنايه عليه الى وقت الطهر أعظم ضررا قلت هذه حرمة لحق آدمي اذ لها
 اسقاط حقها فتسقط الحرمة وحرمة إيقاعه في الحيض حقه لله وهو مقدم على حق آدمي
 عند تعارضهما ويمكن أن يقال روى القول بأن حرمة إيقاعه في الحيض لتطويل العدة
 لا تبعد أوهى الطالبة هنا ذلك والله أعلم

* (فصل في أركان الطلاق وما يتعلق بذلك) *

(ولو سكر حراما) قول مب أوصفت لقعول مطلق محذوف الخ هذا الوجه أحسن والله

مطلب في حكم طلاق الغضبان

أعلم * (تنبيه) * يؤخذ من المصنف أن طلاق الغضبان لازم بالاحرى لانه مكلف بالصلاة ونحوها اجاعا ومخاطب اداء ذلك حال غضبه بخلاف السكران وقد رأيت من أفتى بعدم لزومه وعز ذلك للذخيرة وغيره او كانه غره ما قد وجد في بعض التقايد مما هو كذب محض فقد سئل الامام العلامة المحقق أبو عبد الله سيدي محمد بن أحمد المسناوي رحمه الله ورضي عنه وأرضاه بما نصه سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم وجدنا في بعض التقايد ما نصه ومن السفر السابع من الذخيرة للقرافي ما نصه وطلاق الغضب واللباح عندنا لا يجوز رواه ابن أبي زندي في كتابه المسمى بمكنون العلم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ولو طلقها طلاق اللباج ثلاثا أو أكثر ابن رشد في بيانه فن حلف بالحرام على وجه الغضب لا يلزمه شيء وهو من باب الحرج والحرج مرفوع عن هذه الأمة وقال صلى الله عليه وسلم لا تعينوا الشيطان على أخيك المسلم ودليل عدم اللزوم قوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله الغضب من الشيطان لانه نوع من الجنون وانفق العلماء على عدم تكليف الجنون حال جنونه وان كان مشهور المذهب خلافه وقد أجاب بهذا الامام ابو محمد سيدي عبد الله العبدوسي رحمه الله تعالى فن أخذ به فهو مخلص مع الله تعالى اه ما وجد فهل سيدي ما نقل عن الذخيرة صحيح وعلى تقدير صحته فما المراد بطلاق الغضب فاننا لانعرف الطلاق الا في الغضب ولو على الزوجة وكذا ما في بيان ابن رشد على حسب هذا الموجود هل هو صحيح وعلى صحته فانه يؤدي الى أن الحلف بالحرام ملغى كغيره ما وقع اذ لا يخلف به الا الغضبان وما معنى الحديثين على فرض ثبوتهم ما وقوله وان كان مشهور المذهب خلاف سياقه يدل على ان اسم كان ضمير ما سبق عن الذخيرة والبيان وما نقل بعدهما من الحديثين وقد أتى به عقب قوله وقد اتفق العلماء الخ فانظر سيدي في هذا كله فما كان منه صحيحا فاكده لنا بفضل المبارك وما كان فاسدا فافقنا بالسكري لا يعتر به الجهلة أمشلى والله يقي وجودكم من يحين للشبه موضحين للاشكال لمن اتبه والسلام عليكم والرحمة والبركة فأجاب رضي الله عنه بما نصه الحمد لله وحده وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اعلم ان التقييد المذكور انما هو من اختلاف بعض أهل الفجور المارقين من الدين من ورق السهم من الرمية والمضلين للعامة بالترخيص في الحرام المحض بامثال هذه الاقوال الرديئة التي يتزعمها علماء الامة عن التفوه بها فضلا عن الترخيص للناس في العمل بموجبها فليس في ذخيرة القرافي ولا بيان ابن رشد ولا فتاوى العبدوسي التي تضمنها المعيار وغيره شيء مما نسب اليهم ذلك اللعين بل هو من الافتراء على الائمة المعترزين المعروفين بالتحقيق التام في مسائل العلم والتحرى التام في أمور الدين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وما أرى هذا الا امر الامن الزادقة المنجحين من ربيعة الاسلام المحتالين على اباحة الزنى بهذه القرية للعوام

فأخري الله أو اباعهم * وأخري الله ما تحت الثياب

فالواجب حرق نسخ هذا التقييد أينما عثر عليه وتغريم من عمل بهذه القولة الباطلة ان لم يعد يجهل أو أفتى بها أو ركن اليها ويرحم الله الامام مالك حيث قال فيما هو دون ذلك

شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس وقال أيضا عليك بالدين المحض وإيالة
 وبنات الطرق وإذا كان الناصحون قد حذروا من الاعتماد في الفتوى على ما قد عن
 مشاهير الأئمة مما لم يتصدوا لتأليفه كما قد عن الشيخ أبي الحسن الصغير على المدونة وما قد
 عن الخزولي وابن عمر على الرسالة ونحوها وقالوا إنها تهدي ولا تعمد بل أفق بعض الشيوخ
 بأن من أفق من التقايد يؤدب بما بالك بما فيه هيبان بن بيان وتلقاه منه أمنا به من
 العميان فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا
 قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون وقد رد القاسي في مجمع الغريب
 على من قال في حديث عائشة رضي الله عنها المروى عند أبي داود ابن ماجه وهو قوله عليه
 الصلاة والسلام لا طلاق ولا عتاق في غلاق ان الاغلاق هو الغضب والغيطو غلظه في ذلك
 وقال ان طلاق الناس غالباً انما يكون في تلك الحال أي وانما الاغلاق الاكراه على
 ما حرم به أبو عبيد وجاعة لان المكروه يتعلق عليه أمره ويضيق عليه تصرفه وقال ابن
 المربط لو جاز عدم طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جاء منه كنت غضبان
 قال الحافظ بن حجر أراد بذلك الرد على من ذهب إلى أن الطلاق في الغضب لا يقع وهو
 مروى عن الحنابلة اه فأنت تراهم مع سعة محفظه وكثرة اطلاعه وشدة اعتناهم به كرماني
 المسئلة من أقوال العلماء من سائر المذاهب وأقوال السلف من الصحابة ومن بعدهم من
 الأئمة لم ينسب ذلك القول إلا لمن ذكر وعلى وجه لا يقتضي الجزم به عنهم كما لا يخفى على
 العارف نعم الخلاف مذكور في النذر إذا كان على وجه اللجاج والغضب المشهور
 فيه اللزوم كما أشار إليه ابن الحاجب بقوله ونذر الطاعة لازم وان كان على وجه اللجاج
 والغضب وأشار إليه أيضا في المختصر بقوله النذر التزام مسلم كلف ولو غضبان ومقابل
 المشهور فيه ما حكى عن ابن القاسم انه يكنى فيه كفارة يمين كما هو أحد الأقوال عن
 الشافعية قال ابن بشير كان بعض من لقيناه من الشيوخ يميل إلى هذا القول ويعتدون
 هذا النذر من نذر المعصية فلا يلزم الوفا به اه أي لعدم قصد الناذر فيه البر والقربة
 وانما قصده التضييق على نفسه ومعاقبته به ان فعلت ما عزم على تركه وربما اشتبه الامر
 على من لا يعرف فاعتقد جريان هذا الخلاف في الايمان أيضا وليس كذلك إذ لم يذكره
 فيها فيما وقفنا عليه لا منصوصا ولا مخرجا ومن توجيه ابن بشير المذكور يعلم عدم صحة
 القياس والتخريج كما لا يخفى وأما الحديثان المذكوران فلا شاهد فيهما لما ذكرنا أما الاول
 منهم ما قلنا يحضرن من ذكره الآن وان غلب على ظني أني سمعته ووقف عليه قبل هذا
 الآوان ولكن لا أدري في أي مكان ومعناه على تقدير شؤبه النهي عن الصمد عن الخبير
 أو التحريض على الشر كما هو شأن الشيطان ومن معناه وتعاونوا على البر والتقوى ولا
 تعاونوا على الاثم والعدوان وأما الثاني فقد رواه ابن عساكر وأبو نعيم عن أبي مسلم
 الخولاني عن معاوية رضي الله عنه وانظروا غضب من الشيطان والشيطان خلق من
 النار والماء يطفى النار فاذا غضب أحدكم فليغتسل وقد تبين مما ذكرنا تمامه ما سبق
 لاجله وان الاستدلال به على ما ذكر في التقييد وضع له في غير محله فهو من تاويل الغالين

وتحريف المبطلين الذي يقبض الله من يتقيه في كل زمان من علماء المسلمين والسلام عائد
عليكم والرحمة والبركة من قائل هذا وكاتبه محمد بن أحمد المسناوي كان الله له اه باقطه
قلت وما قاله كلفه واضح وشواهد من كلام الأئمة أكثر من أن تحصى قال ابن العربي في
أحكامه الصغرى عند قوله تعالى والذين يظهرون منكم من نسائهم الآية مانصه ولا
يسقط الغضب ظهرا ولا طلاقا بل يلزمان الغاضب اذ في حديث خولة قالت كان بيني
وبين زوجي شيء وهذا يدل على نزاع أحوجه فظاهر ومع ذلك لم يظهروا وكذا السكران
يلزمه ظاهره وطلaque اه منها بلفظها وفي أجوبة الامام سيدي عبدالقادر القاسمي أثناء
جوابه عن مسألة مانصه وقولكم هو في حالة الغضب لا أثر للغضب اذ يبين الغضب
لازمة اتفاقا كما جاء ابن عرفة عن ابن رشد اه منها بلفظها ونص ابن عرفة ابن رشد عمن
الغضب لازم اتفاقا كتنزله اه منه بلفظه وكلام ابن رشد هذا هو في رسم الجنائز والذبايح
ومن سماع القرنيين من كتاب التذوق في المسئلة الثانية منه مانصه وسألته عن التذوق
والهين في الغضب فقال يلزم صاحبها قال القاضي لاختلاف في المذهب أن التذوق والهين
بالطلاق وغيره لازم في الغضب كما يلزم جميع الحدود من القتل والقذف وغير ذلك اذ
ليس الغاضب بمجنون فالعلم عنه غير موضوع وما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا تدر في غضب وكفارة كفاية بين ليس بصحيح من جهة الاسناد ولا من جهة المتن أيضا
لأنه ان كان في حكم المجنون فلا ينبغي أن تلزمه كفارة وان كان في حكم الصحيح فينبغي أن
يلزمه التذوق الذي سمى بعينه ان لم يكن معصية وقد تناول بعض من ذهب الى أن من
تدر معصية فكفارته كفارة بين الى أن معنى لا تدر في غضب يريد في معصية وهو تأويل
بعيد وما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق ولا عتاق في اغلاق معناه
عندنا في إكراه لان الاغلاق هو الاطباق من أغلقت الباب فكان المكروه قصر على الفعل
وأغلق عليه حتى فعله وقول من قال ان الاغلاق هو الغضب لا يصح في الغضب لان
الطلاق أكثر ما يكون في الغضب والى ذلك نحو البضارى لانه بوب باب الطلاق في الاغلاق
والكراه واستشهد في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات وقول ابن عباس
رضي الله عنهما الطلاق عن وطرو العتاق ما أريد به وجه الله تعالى وبالله التوفيق اه منه
بلفظه وبه يتضح ما قاله العلامة المسناوي من أن نسبة ذلك الى البيان كذب واقتراء وان
ذلك التقييد مختلف بلا مرأه وقوله معناه عندنا في إكراه لا خصوصية لنا معشر
المالكية بذلك فقد قال المناوي في شرح الجامع الصغير مانصه في اغلاق أي إكراه لان
المكروه يعلق عليه الباب ويضيق عليه غالب فلا يقع طلاقه عند الأئمة الثلاثة وأوقعه
الحنفية اه منه بلفظه (فائدة) الحديث المذكور نسبة في الجامع الصغير للامام
أحمد وأبي داود وابن ماجه والحاكم فقال المناوي في شرحه مانصه قال الحاكم صحيح ورده
الذهبي اه منه بلفظه (لان سبق لسانه في الفتوى) قول ز والافقوله يبين فيما
يظهر فيه نظر لان توجه اليين والحكم بهما عليه متوقف على رفعها اليه لهما كما ومهما رفعته
لها كما لم يقبل قوله لان تصديقه انما هو في الفتوى فلا يصور ما قاله بحال وأجاب

يعني
(شعبه ودرنا مع
هو تلزم العيين حال الرخصه
المعظم الصحيح عندنا في المالك

تو بقوله مانصه يعني بعد أن استفتي وقيل له لا يلزمك شيء أما قبل ذلك فهو مفهوم قول المؤلف في الفتوى اه منه بلفظه وفيه نظر أيضا تأمله (أوهذي لمرض) قول مب في هذا انما هو على ظاهر السماع واطلاق الباجي له لا على ما ابن رشد يقتضي أن كلام ابن رشد يفيد ذلك قطعاً وليس كذلك فقد قال عج مانصه واذ لم تقم بينة بشيء مما ذكر ولا قامت قرينة على شيء منه وذلك انما يكون اذا أنكرو وقوع شيء منه فان القول قوله بيمينه على ما يفيد كلام مالك وان كان يتعارض فيه أول كلام ابن رشد وآخره اه منه بلفظه وهو كما قال فان آخر كلام ابن رشد يفيد ما أفاده ظاهر كلام السماع وبوافق إطلاق الباجي لقوله وان شهدوا أنه لم يستكر منه شيء في حصة عقله فلا يقبل قوله فهو موه أنه اذا لم تنه بدين أصلاً أنه لا يلزمه طلاق وقد تقرر أن الكلام باخره مع موافقته لكلام غيره وقد جزم ابن ناجي بأنه اذا لم تقم بينة بشيء وقال انه لم يقع منه شيء أنه يصدق مع يمينه نقله عج وفي ضيق مانصه ولو طلق من ذهب عقله من المرض فانكر ذلك وقال لم أعقل حلف ولا شيء عليه قاله في الموازية وكذلك عنه في العتبية الا أنه قال ثم صح فأنكرو زعم أنه لم يكن يعقل اه منه بلفظه فاقاله ز صواب وبحث مب ساقط والله أعلم (وطلقت) قول ز بفتح اللام نحو في عج وكان ما أراد انه فعل ثلاثي لازم مطاوع طلق المضاعف ولا يتعين ذلك وعلى تسليم انه ثلاثي لا يتعين فيه فتح اللام راجع ما قدمناه أول باب الطلاق (أو أكره) قول ز خبر مسلم لا طلاق في اغلاق الخ انظر من نسبه لمسلم والظاهر أنه غير صحيح راجع ما قدمناه فربما عند قوله ولو سكر الخ (أو في فعل) محله اذا كان فصل الخالف نفسه كما اذا حلف لا يبيت مثلاً بموضع كذا فأكره على البيات به وأما فعل غيره كحلفه أن لا يبيت زوجته مثلاً بموضع كذا ففي ح هنا عن ابن عرفة ان فيه قولين الحسن لمالك في المجموعة من رواية ابن نافع وعنده لم يحسنون ﴿قلب بالاول أفتى أبو الحسن وسله العلامة ابن هلال ولم يحك غيره في الدار الشريفة مانصه وسئل أي الشيخ أبو الحسن عن رجل هربت منه امرأته الى دار رجل آخر فأتبعها فوصلها في الدار المذكورة وحلف لها ما تبيت هنا لحلف له صاحب الدار المذكورة فماتت من هنا فباتت عنده وصاحب الدار له قهر لا يقدر عليه زوج المرأة فأحنثت كرها هل تلزمه هذه الميّن فأجاب لا يتبعها كراه لانه حالف على فعل غيره والا كراه فيه لا يرفع حكم الميّن اه منه بلفظه (لا أجني) قول ز غير النفس والولد ولو أختاً وأباً قال عج مانصه ثم انه يحتمل أن يريد بالاجني من قابل النفس والولد فيشمل الاخوة والاب والاعمام ونحوهم وهو الظاهر ويحتمل أنه تسكلم على طرفي غاية وترك الوسط وقرره شيخ شيوخنا على الاول اه منه بلفظه فجزم ز بالاول وفيه نظر لان ضابط ما يعنى في هذا الباب كراهها هو حصول الابلام به وباجبها كيف يقال ان الصقع لذى المروءة يكون كراهها وقتل أيه لا يكون كراهها وهل يتوقف من معه أدنى من قلامة ظفر من الانصاف ان تألم الانسان من قتل أيه بل من قتل أخيه أشد جبراً تب من تألمه بوضع شخص يده على قتله بمحض غيره مع أن النص موجود بخلافه قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه وكذلك اختلف اذا خاف على ولده فقتل ليس باكره اه منه بلفظه وقيل

أكرهه قاله أبو القاسم البيهقي وهو الصحيح وردت بهما بعض شيوخنا إلى وفاق فتارة يكون
 التخويف عليه متعديا للاب كقتله فلا يشك في حقوقه للاب والام والولد والاخ وعلى هذا
 يحمل قول البيهقي وتارة لا يتعدى لغير الولد فيحمل قول أصبغ عليه اه منه بلفظه
 ومراده ببعض شيوخه الامام أبو عبد الله بن عرفة ونصه في مختصره الشيخ عن أصبغ من
 حلف دراة على ولده لزمته عينه انما يعذر في الدراة عن نفسه وفي بعض التعاليق عن أبي
 القاسم البيهقي انكار قول أصبغ وقال أي أكره أشد من رؤية الانسان ولده تعرض
 عليه أنواع العذاب وقال ابن شاس التخويف يقتل الولد أكره فحمله ابن عبد السلام
 على خلاف المتن في المذهب فذكر قول أصبغ والظاهر انه ليس بخلاف لان الامر
 النازل بالولد قد يكون المأمور عليه وقد يتعدى للاب فهو في غير قتله معرض
 للامر بن قول أصبغ في القاصر على الولد وهو ظاهر من قوله دراة عن ولده لاني المتعدي
 للاب أمان في قتله فلا يشك في حقوقه للاب والام والولد والاخ في بعض الاحوال فلا ينبغي
 حمل ذلك على الخلاف بل على التفصيل بحسب الاحوال اه منه بلفظه فتأمل تجده
 صريحا فيما قلناه وقد نقل مب عند قوله أو قتل ولده من كلام ابن عرفة ما يرد كلام ز
 ولم يتعقبه والكمال لله تعالى (وأمر بالحلف ليسلم) قول ز كطلب ظالم له ليقته ظالما
 ويعرف الشخص موضعه الخ قال مب في هذا التمثيل نظر بل غير صحيح انظر في وجه
 عدم صحته عنده والله أعلم أن موضوع كلام ق اختفاء المطلوب بمنزل الحالف ومثال
 ز اختفاؤه فيه في بيت غيره وحلقه في مثال ق فائدة وهي دفع الظالم به وهي مضية في
 مثال ز فان أراد هذا ففيه نظر لانه قد يكون الظالم يريد ازالة الغير للتفتيش على المظالم
 ويحلف غير رب الدار ينصرف عن ذلك ثقة منه بيمينه فعلى هذه الصورة ونحوها يحمل
 كلام ز ويصح ان ذلك والله أعلم (الامن يزني بها) قول ز وانظر الامر اذا لم يجد
 ما يستدركه الخ الاحتمال الاول هو الظاهر فهو كالمرأة الاجنبية ويشهد لذلك تعليل
 سخنون جواز للمرأة بقوله يسوغ لها ذلك للخوف على نفسها ويصير حالها حال المكره
 بتخويف القتل اه فان هذه العلة بعينها موجودة في الامر د وأما استدلال ز لاحتماله
 الثاني بقوله وسيأتي أن من أكرهه على الزنى بمكرمه أو أجنبية الخ فلا دليل له فيه لان
 المكره في المسئلة الاتية له مندوحة عن وطء محرمة بوطء الاجنبية التي وطئها أخف
 وذلك من باب ازالة تكاب أخف الضررين وقد أشار عجم إلى ذلك بقوله لكن ربما يقال
 ان قاعدة ازالة تكاب أخف الضررين تقتضي أنه كالمرأة الاجنبية اه منه بلفظه فتأمل
 والله أعلم (لاقتل المسلم) قول ز وقرر أن المعقدا ما هنا الخ ما أفاده كلام عجم في
 شرحه من أنه لا مفهوم لقول المصنف المسلم وان الذي كذلك هو الصواب بخلاف
 ما كان يقرر من أن المعقدا ما أفاده مفهوم كلام المصنف هنا وقد جزم طي بأن الحكم
 في الذي كالحكم في المسلم فأنظره والله أعلم (وان يزني) قول مب لوجه الاستظهار
 مع وجود النص في ق عن ابن رشد الخ ليس في كلام ق الذي أشار إليه ما يرد
 ما قاله ز وحاصل ما فيه عن ابن رشد ان محنونا يقول ان شرب الخمر أو كل الخنزير

علم قول الزني فانه
 وانكر الامر د فاسمه
 على المرأة الخ

والسجود لغير الله والزنى بالمرأة التي لا زوج لها ان الاكراه فيها كراه وهو دليل المدونة
وقال ابن حبيب ان الاكراه في ذلك لا يكون اكرها ولم يتعرض لما يكون به الا كراه
على قول سحنون وما فهم منه مب من انه في ذلك كله بخوف مؤلم فيه نظرم من وجهين
أحدهما ان استدلاله المذكور من أن الاكراه في الزنى بخوف مؤلم الخ يجمعه في النص
مع شرب الخمر أو كل الميتة معارض بمثله فانه جمع مع ذلك أيضا السجود لغير الله كالصنم
وهو لا يسوغ الا للقتل فما كان جوابه فهو جواب ز ثانياً ما ان ما فهمه من أن
الاكراه عند سحنون في الامور المذكورة بخوف مؤلم الخ يخالف للمنقول عنه في ابن
عرفه مانصه الشيخ عن سحنون وغيره من أصحابنا أن كره على كفر أو شتم النبي
صلى الله عليه وسلم أو قذف مسلم بقطع عضو أو ضرب يخاف منه تلف بعض أعضائه
لا تلف نفسه لم يجزله ذلك انما يسوغ ذلك لخوف القتل لا لغيره وله ان يصبر حتى يقتل
وهو أفضل له سحنون وكذا لو أكره على كل الميتة ولحم الخنزير وشرب الخمر لم يجز الا
لخوف القتل قال وأجمع أصحابنا وغيرهم أنه لا يسع قتل غيره من المسلمين ولا قطع يده
بالاكره ولا على أن يرنى اه منه بلا فظه (أو ان دخلت ونوى) قول مب عن مس
بحث عجم مع ابن عرفة ساقط لان القاعدة ان الكتابة الظاهرة انما يلزم بها الحنف الخ
يقتضي ان ما قاله هو المذهب أو مشهور وقد سلمه هنا مب مع أنه ساقط في نفسه أن
الكتابة الظاهرة على طريقة ابن الحاجب كالصريح وأيد به هو الذي يدل له الفروع
الآتية وعليه فبحث عجم قوى مقبلة لاسقاط نعم بحجاب عنه بان ابن عرفة قال ذلك على
مذهبه والله أعلم (وعليه النصف) قول مب والجواب ان قوله كطلاقه مقيد بما اذا
كان فاسدا في الصداق الخ قد تقدم ان مثل الفاسد لصادقه الفاسد لعقده اذا أثر خلا
في الصداق وكان جمعا على فساده وعليه فلا يتم الجواب ويرتفع الاشكال الابضية أمر
آخر وهو أن يكون هذا النكاح مختلفا فيه وهو كذلك كما يؤخذ عما يأتي قريبا متصلا
بهذا (ولو دخل فالمسمى فقط) قول مب هذا مقيد بعدم علمه حين الوطء بانها هي
المعلق طلاقها على النكاح الخ فيه نظرم من وجوه أحدها انه سلم عز ذلك للمدونة
ويأتي ما فيه ثانياً ان قوله والاتعد الصداق كافي يقتضي أن ق صرح
بتعدده مع العلم وليس كذلك ثالثاً أن جرمه هنا بالتعدد مع العلم يناقض ما قاله بعد هذا
قريباً من أن الصواب في التعليل ان وطأه مستند للعقد لان التعليل بذلك يدل على عدم
التعدد مطلقاً فأملة وما أفاده كلامه ثانياً هو الذي يجب التعويل عليه لانه الموافق
للمنقول وأما نسبة ق للمدونة قيد عدم العلم فتبع فيه والله أعلم ان عرفه ونصه وفيها
ان نكحتك فانت طالق فتزوجها لزم طلاقها وانصف المسي فان بنى ولم يعلم فعليه صداق
واحد لا صداق ونصف كن وطئ بعد دخسته ولم يعلم وليس عليه اعادة وفاة ان مات
انما عليه ائلاث حيض اه منه بلا فظه ولم يذكر ابن عرفة ولا ق أنه اذا علم بتعدد عليه
فاحتل ذلك أنه على تسليم وجود القيد في المدونة لا مفهوم له عندهما ويدل على ذلك أن
ابن عرفة لم يتعقب على ابن الحاجب وسراجه اسقاطه وهو يناقضهم فيملاون ذلك بمراتب

(وعليه النصف الخ) قول مب
مقيد بما اذا كان فاسدا في الصداق
الخ قد تقدم أن مثله الفاسد لعقده
اذا أثر خلا في الصداق أو كان
جمعا على فساده أي وما هنا مختلف
فيه (الا بعد ثلاث الخ) قلت قول
ز وكذا اذا علق الطلاق بالوصف
الخ ابن عرفة وتكرر البين في ان
تزوجت من بلد كذا أو أخذ كذا
أو إلى أجل كذا اتفاقا اه ولا ي
على بن رجال رحمه الله تعالى
تعليق حالف على صنف نما

أو بلدا أو لفظه بكلمة
يلزم فيه أبدأ تكرار

بلا تقيدوا المختار
كقوله تركية أو من درا

أو كذا نكحتهم أهوى برا
وقيدن بعضهم في كذا

تكلمت فافهم وكن مسلما
(ولو دخل الخ) قول مب كافي

ق عن المدونة الخ في نسبته
للمدونة نظرم من جرمه هنا بالتعدد

يناقض ما يأتي له قسرياً من أن
الصواب في التعليل ان وطأه مستند

للعقد أي فالشبهة متعددة لان
التعليل بذلك يقتضي عدم التعدد

مطلقاً وهو الذي يجب التعويل
عليه اذ هو الموافق للنصوص

فالصواب أن قوله ولم يعلم خاص بما
بعد الكاف انظر الاصل (كواطي

الخ) قلت ويلزمه الاستبراء كما
يأتي في قوله ووجب ان وطئت برني

أو شبهة قدرها في قوله وكعتدة
وطأها المطلق أو غيره فاسدا

بكاشنائه وقول ز أو المعلق طلاقها الأجنبية الخ هذه داخله فيما قبل التشبيه فادخلها هنا غير مناسب وكذلك

وكذلك لم يتعقبه على ابن شاس أيضا ونص ابن شاس ويجب لها عليه نصف الصداق اذا
وقع الطلاق قبل الدخول فان دخل قبل أن يتطرق في أمره فأنما عليه صداق واحد فان كان
قد سمي بكل المسمى وان كان لم يسم فصداق المثل اه محل الحاجة منه بلفظه ونص ابن
الحاجب فان قال ان تزوجتك فانت طالق فالمشهور واعتباره وتطلق عقبه ويثبت نصف
الصداق فان دخل فالمسمى كمن وطئ بعد الحنف ولم يعلم وقيل صداق ونصف وروى ابن
وهب والخزومي لاشئ عليه وأفتى به ابن القاسم صاحب الشرطة وكان أبو الخزومي ممن
حلف به على أمته اه وسلمه ابن عبد السلام والمصنف في ضيق ونصه يعني أن المشهور لزوم
الطلاق المعلق وروى ابن وهب والخزومي عن مالك أنه لا يلزمه وبه قال ابن وهب ومحمد بن
عبد الحكم قال ابن بشير ولم أر أحدا من أشياخي الا ويختار هذا القول وبعضهم بصرح
بالفتوى به وبعضهم يقف كراهة مخالفة المشهور ثم قال بعد كلام مانعه ثم فرغ المصنف
على المشهور بقوله وتطلق عقبه أي ولا يشترط الى حاكم ويثبت نصف الصداق لانه طلاق
قبل البناء ثم قال وان في المشهور أنه يلزمه المسمى فقط ان كان هناك مسمى والا فصداق
المثل اه محل الحاجة منه بلفظه وقال الثعالبي عند نص ابن الحاجب السابق مانعه وتقدم
المهور وان تعدد الوطء لان الشبهة متحدة اه منه بلفظه وكلام ابن بونس صريح في أن ذلك
القييد غير معتبر ونصه ومن المدونة قال مالك ومن قال كل امرأة تزوجها من القسطاط
طالق ثلاثا فتزوج منها ودخل فعليه صداق واحد لصداق ونصف كمن وطئ بعد حنثه في
الطلاق ولم يعلم فأنما عليه المهر الاول الذي سمي قال ابن القاسم وليس عليها عدة الوفاة
ان دخل بها ثم مات انما عليها ثلاث حيض قال عبد الوهاب وقال أبو حنيفة لها مهر ونصف
ودليلنا أنا اتفقنا أنه واطئ بشبهة العقد الاول ولا حد عليه اذا لا يجتمع الحد والمهر فاذا كان
واطئها بشبهة العقد لم يلزمه الامهر واحدا اعتبارا بسائر الانكحة الفاسدة اذا وطئ فيها قال
ابن الكاتب وقد أجمع المسلمون على أن النكاح الفاسد وان تكرر الوطء فيه ليس فيه
الاصداق واحد وهو الذي وجب أولا فكان ما بعدهم اخلا في حكمه وان كان لا يجوز
فكذلك ما قلناه اه منه بلفظه وكلام ابن رشد في البيان صريح في ذلك أيضا ونصه وانما راعى
الاختلاف في وجوب الحد ولحق النسب فيدرأ فيه الحد بلحق فيه النسب على المشهور
من المذهب وشدد ابن حبيب فأوجب الحد وأسقط النسب اذا كان الذي فعل عالما غير جاهل
اه منه بلفظه على نقل ضيق ونحوه لعياض في تنبيهاته ونصها وقوله في الخالف أن لا يتزوج
من القسطاط فتزوج وتشبهه لها بمن حلف بالطلاق فلم يعلم فوطئ أهلها بعد حنثه وهما
سواء وحكمهما ما واحد وقوله وان مات ليس عليها عدة الوفاة وانما عليها ثلاث حيض قال
بعض شيوخنا دليل المدونة من هنا لم يجعل لها حكم الزوجة في الانتقال الى عدة الوفاة أن
لاموارثته وعليه ما الرجم ان اعترف بذلك كافي كتاب ابن حبيب وخلاف ما في العتبية والذي
يتقرر من مذهب ابن القاسم وروايته خلافه لقوله وان كل نكاح مختلف فيه فالموارثة
ثابتة فيه والخلاف في هذه المسئلة أقوى عن العلماء وعن مالك وأصحابه اه منها بلفظها
فقوله دليل المدونة ان عليهما الرجم صريح في أنهم عالمان ويدل على ذلك أيضا قوله

والخلاف في هذه المسئلة قوى الخ فتأمل ذلك كله بانصاف * (تنبيهات الاول) * بحث
 بعضهم في كلام ابن عرفة السابق بما نصه قوله فان بنى ولم يعلم تأمل ما يتعلق العلم المنقح هنا
 والذي رأيت في نسختين من المدونة قرض خلاف هذا ولم يقيد به بنى العلم ولم يثبت ذلك
 القيد عند أبي الحسن الصغير حتى أخذ التقييد من تقييد المنظر بها اه منه بلفظه فبحث
 معه في أمرين أحدهما ان موضوعه مخالف موضوع المدونة فانه فرض المسئلة فيمن قال
 ذلك لامرأة معينة وفرضها في المدونة فيمن قال كل امرأة أتزوجها من القسطاط * (الثاني) *
 ان ما عزا لها من قوله ولم يعلم ليس فيها ولا في نقل أبي الحسن عنها بل أخذ ذلك من المسئلة
 التي نظرها * قلت وبجته الاول وان كان متجهال كمن مثال الفرضين واحد فلا يترتب
 عليه حكم وأما الثاني فصواب ولم أجد أيضا ذلك القيد فيها ولا نقله عنها ابن يونس ولا عياض
 ولا أبو الحسن ولا ابن ناجي بل كلامها يدل على انه ليس فيها ونص المدونة ومن قال كل
 امرأة أتزوجها من القسطاط طاق ثلاثا فتزوج منها ودخل فعليه صداق واحد لا صداق
 ونصف كمن وطئ بعد الحنث ولم يعلم فانما عليه المهر الاول الذي سمي وليس عليه اعادة
 الوفاة ان دخل بها ثم مات انما عليها ثلاث حيض اه منها بلفظها من كتاب الايمان بالطلاق
 قال أبو الحسن مانصه قوله فتزوج منها ودخل يعني ولم يعلم يدل عليه قوله كمن وطئ بعد
 الحنث ولم يعلم اه منه بلفظه ونقله عنه ابن ناجي وساله ولا يخفى على منصف ان كلامهما
 يدل على ان ذلك القيد ليس فيها فتأمل له والله أعلم * (الثالث) * في تقييد أبي الحسن
 وتسايم ابن ناجي المسئلة بذلك أخذ من المسئلة الثانية نظرا لان التقييد في المسئلة المنظر
 بها لا بد منه اذ به يصير الواطئ واطنا بشبهة ولو وطئ مع علمه بالحنث لم تكن له شبهة أصلا
 فذكر القيد فيها لتصوير الشبهة بخلاف مسلتنا فالشبهة فيها حاصلة علم أو لم يعلم والعجب
 من الشيخ أبي الحسن رحمه الله نقل كلام عبد الوهاب السابق وأحال على ابن يونس ثم نقل
 كلام ابن رشد وكلام التنبيهات وقبل ذلك كله ثم جعل يقيده المسئلة بما ذكر من نقي العلم
 أخذ من مجرد التشبيه مع ان كلام من نقل كلامهم صريح في خلاف ذلك والكمال لله
 تعالى وبذلك كله تعلم ان قول المصنف لم يعلم خاص بالثانية خلافا لما ارتضاه مب والله
 أعلم (يلغى عمره ظاهرا) قول ز وهو الموافق لقول المصنف وفيما عاشت مدة حياتها الخ
 يريد بحمل كلام المصنف على ما يشمل اذا كانت فلانة في عصمته أو في غير عصمته وهو
 الصواب الموافق لنص المدونة انظر نصها في ق هناك (أوحى أنظرها فعمي) قول ز
 ومثله حتى ينظر اليها فلان فعمي أو مات ما ذكره فيما اذا مات فلان هو الراجح وخالف فيها
 ابن المواز قال في النوادر مانصه ولو قال كل امرأة أتزوجها حتى أنظر اليها طالق فعمي
 رجوت أن لا شيء عليه وكذا حتى ينظر اليها فلان فمات فلان قال ابن المواز اذا مات من
 استثنى نظره فلا يترتب حتى يخشى العنت ولا يجدي ما يتابعه أمة اه وسبقاه ان أول
 الكلام لملك وابن القاسم نقله غ في تكميله بهذا اللفظ ونقله ابن عرفة مختصرا وزاد
 عقبه مانصه قلت هذا يوجب لزوم الطلاق المعلق بعموم تزويج كل امرأة اه منه
 بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره (أو الابكار بعد كل نيب الخ) ما قرره ز هو

(يلغى الخ) قول ز لقول المصنف
 وفيما عاشت الخ أي الأجنبية أو الزوجة
 كما هو نص المدونة في ق هناك
 (لا فيمن تحتها الخ) قلت قال جدي
 عجم في هذا الاخراج تطر يعنى على
 نسخة ان أبي الخ لان الكلام في
 الطلاق المعلق وطلاق من عصمتها
 بيده ليس كذلك فالاولى نسخة كان
 أبي اه (والافصل الخ) قلت
 قول ز بانوى خصوصها الخ
 هو قول ابن القاسم كما في جد عجم
 وقول ز ثلاثة أميال وربيع أنظر
 زيادته وربيع (لان غم الخ) قلت
 هو معطوف على كان أبي الخ وليس
 مخرجا منه اذ ليس بداخل فيه ومثل
 القرية الصغيرة القليلة الصغيرة كما
 في المدونة (أومى أنظرها الخ) قول
 ز فعمي أو مات الخ مقتضى نقل
 هو في أن خلاف ابن المواز الذي
 في خش انما هو فيما اذا مات
 فلان ورد ابن عرفة قول ابن المواز انه
 يوجب لزوم الطلاق المعلق بعموم
 تزويج كل امرأة اه (أو الابكار
 بعد الخ) ما قرره ز هو قول ابن
 القاسم ومطرف وابن المباحسون
 وابن كاتبة وأصبغ وسحنون وابن
 المواز وغيرهم ابن عبد البر وغيره
 وهو أصح ولا وجه لعدم لزوم اليقين
 الاولى وانحلالها بعد انعقادها

الثالث في قول ابن الحاجب ولو قال كل بكر أتزوجها طالق ثم قال كل ثيب أتزوجها طالق
فثالثها يلزمه الاول دون الثاني اه قال في ضيق مائنه والثالث لابن القاسم ومطرف
وابن الماجشون وابن كثة وأصبع وصحنون وابن المواز وغيرهم ابن بشير وابن راشد
وهو الجارى على المشهور ابن عبد البر وغيره وهو أصح لدوران الحرج مع الثانية وجودا
وعدمه ولو لا وجه لعدم لزوم اليقين الاولى وانحلالها بعد انعقادها اه منه بلفظه
وقول مب قال ابن عبد السلام مائنه لو حرم الثيبات وأبقى الابكار فمجزز عنهن
لعلونه الخ كائنه قصد بيراد كلام ابن عبد السلام نسبة ز الى القصور وصرح
بذلك تو فقال بعد ذكره كلام ز مائنه استظهر ابن عبد السلام خلاف هذا الظاهر
اه ثم ذكر كلامه الذى ذكره مب **قلت** من تأمل وأنصف ظهر له أن ما نظريه ز
غير مسئلة ابن عبد السلام لان كلام ابن عبد السلام فيمن طرأ له العجز فاليمين في حقه
منعقدة فلذلك قيد الجواز بخوف العنت وتعذر التسرى وكلام ز فيمن كان
عاجزا حين الحلف فتظيره في محله وما استظهره هو الظاهر لانه بمنزلة من عم النساء أولا
على أن ما قاله ابن عبد السلام من توقف الاباحة على خوف العنت وتعذر التسرى في
مسئلته لا يبنى على مسئلة حتى أنظرها فمعى أو حتى ينظرها فلان فمعى أو مات وانما يبنى
على قول ابن المواز حتى ينظرها فلان فمعى وقد علمت انه مقابل للمشهور كما قدمناه
قريبا وقد قدم ان ابن عرفة ألزمه أن يقول بلزوم الطلاق في كل امرأة أتزوجها طالق
وذلك صريح في انه لا فرق بين العجز المقارن والعجز الطارئ والالم يصح الزام مع أن غ
سلم ذلك لابن عرفة وهو حقيق بالتسليم فتأمل به بانصاف والله أعلم (أو خشي في الموجل
العنت) ابن عرفة ابن حارث ان خشي العنت فروى ابن القاسم فيها يتزوج وقال لقان بن
يوسف أنك لم تحنونه قوله إلا أن يخشى العنت ابن حبيب كان مالك دهره يقول لا يتزوج
وان خشي العنت فأخذ به أهل المدينة وهو قول ابن هر من ثم قال قبل موته يسيران
خشي العنت تزوج فأخذ به المصربون اه منه بلفظه (أو آخر امرأة وصوب وقوفه
عن الاولى الخ) قول ز أى وصوب ابن راشد قول محنون غير صحيح وان سكت عنه
تو ومب لان ابن راشد وصوب قول ابن القاسم لا قول محنون لما في ضيق عند قول ابن
الحاجب ولو قال آخر امرأة أتزوجها طالق فقال ابن القاسم لاشئ عليه والحق أن يوقف
عن الاولى حتى يشك نائسة ففصل له الاولى ثم يوقف عن الثانية كذلك وهو في الموقوفة
كالمولى اه فقال في ضيق بعد أن نقل عن اللخمي ان الثاني قول محمد وصحنون مائنه
وبالثاني قال ابن الماجشون أيضا وبحرم المصنف بانه الحق لانه انما ألزم طلاق الاخيرة
ولسنا على يقين اذا تزوج واحدة انما الاخيرة فصار شكامة قدوراعلى تحققة هو ما كان
كذلك فانه يوقف كقوله ان لم تدخل الدار فانت طالق ابن راشد وما قاله ابن القاسم أصوب
لانا اذا قلنا بالزوم لم يصح له أن يعقد لانه ممنوع من الوطء اثر العقد حتى يتزوج أخرى على
ما قاله ابن الماجشون وغيره والمقصود بالعقد الوطء فاذا امتنع لم يترتب على العقد مقصوده
فلا يشترع ولما أجبنا له العقد وجب أن يساح له الوطء اه منه بلفظه ولذا والله أعلم قال

انظر ضيق وقول مب قال ابن
عبد السلام الخ هو اشارة الى نسبة
ز الى القصور ونحوه لتو والظاهر
أن ما نظريه ز غير مسئلة ابن
عبد السلام لانها فيمن طرأ عجزه
فاليمين في حقه منعقدة فلذلك قيد
الجواز بمادة كره وتظير ز فيمن
كان عاجزا حين الحلف والظاهر انه
بمنزلة من عم النساء أولا على أن ما قيل
به ابن عبد السلام انما يبنى على
قول ابن المواز حتى ينظرها فلان
فمعى وهو مقابل وقد ألزمه ابن عرفة
ما مر وذلك صريح في انه لا فرق بين
العجز المقارن والعجز الطارئ والالم
يصح الزام فتأمل والله أعلم
(أو خشي في الموجل الخ) هذا قول
مالك المرجوع اليه وهو رواية ابن
القاسم في المدونة وبه أخذ المصريون
وأخذ أهل المدينة بالمرجوع عنه
انه لا يتزوج وان خشي العنت
(وصوب الخ) قول ز أى صوب
ابن راشد الخ فيه نظير بل المصوب
لهذا هو ابن الحاجب لقوله هو الحق
وانما صوب ابن راشد قول ابن
القاسم كافى ضيق انظر نصه في
الاصل

ابن عاشر مانعه قوله وصوب الطاهر أن المصوب هو ابن الحجاب لقوله فيه أنه الحق اه
منه بلفظه (واختاره الخ) قول ز فان قال أول امرأة أتزوجها طالق الخ هذا
الفرع ذكره ح عن اللغمي وهو ظاهر ويؤخذ منه أنه إذا قال أول امرأة أتزوجها
طالق ولم يقبل آخر امرأة الخ أنه يلزمه الطلاق بالآخرى وقد نص على ذلك اللغمي ونقله
عنه ح و ضح ونصه اللغمي وإن قال أول امرأة أتزوجها طالق لزمه لأنه أتى ما بعد
الاولى ثم لا يحتج فيها ولا في غيرها اه منه بلفظه وقوله لا يحتج فيها يريد إذا تزوجها مرة
أخرى * (تنبيه) ظاهر قول اللغمي ثم لا يحتج فيها الخ سواء كانت تشبه من كنه أو لا
واستظهر ح أنه لا بد أن تكون تشبه من كنه قياساً على من حلف ليتزوج من امرأة أو ذمية
واستدل به بقول النوادر ومن حلف ليتزوج من أهـل مصرف تزوج نصرانية أو ذمية
فلا يبرح حتى يتزوج بنكاح مثله اه مع اعترافه بأن كلام اللغمي يفيد الاطلاق وبما
استظهره ح أفق تو وبعض معاصريه فقد سئلوا سنة ست وثمانين ومائة وألف
بمائه سيدي رضي الله عنكم ومنع المسلمين بطول حياتكم جوابكم الشافي رعاكم الله
تعالى عن أعزب جرى بينه وبين غيره كلام في أمر فقال الأعزب المذكور عليه الحرام
آخر الثلاث من الحرية التي يتزوج لأفعل أمر كذا فكان من أمر الله وقدره أن فعله بعد
ذلك يخل سيدي حفظكم الله تعالى إذا بينا على المشهور من لزوم التعليق المذكور لزمه
الثلاث في كل حرة يتزوجها ولا يختص ذلك بالتي يتزوجها أو لا حيث لم تكن له نية
ولابسط كما يقتضيه قول ابن عرفة وفيها مع غيرها كل حدث لزم لتعلقه به بجزئ لم يكرر
تكرره ويحبه الا بلفظ يقتضي تكراره وان تعلق بكلي تكرره في أشخاص أفراده تكرره
تزوج به لتعلق الطلاق في الاول بالذات وهي محل الحكم وفي الثاني بالوصف وهو علة
الحكم ونظم ذلك العلامة سيدي الحسن بن رجال بقوله

تعليق حلف على صنف نما * أو بلد أو لفظه بكلام
يلزم فيه أبداً تكرار * بلا تقييد وذا المختار
كقوله تركيبة أو من درا * أو كلما تكلمتها فهي برا
وقيدن بعصمة في كلما * تكلمت فافهم وكن مسلماً

اه وهو نظم لكلام ابن عرفة المذكور وكلام المدونة الذي في ابن عاشر ولا شك أن قول
الحالف من الحرية التي يتزوجها تعليق لطلاق من يتزوجها من أنصف بالحرية فهو كلي
أو لا يلزمه الثلاث إلا في الحرية التي يتزوجها أو لا ولا يلزمه شيء في الحرية التي يتزوجها بعد
ذلك ولعله الذي يسرى غالباً إلى ذهن كل أعزب يعلق الطلاق وإن كان سؤاله ناقصاً على
عدم النية والبساط ثم إذا من الله تعالى على هذا المسكين وأعظم أجره بفتواه بعدم
التكرار مستندين إلى نص جلي وبحسب سني فهل يتحل يمينه أن تزوج امرأة
لا تشبه من كنه ولا رغبة فيها واتماز به حل يمينه فقط أو يجزئ في مسئلته ما جرى
فيم حلف ليتزوجن المشار إليهما بقول المختصر وبغير نسائه في لا تزوجن وقد ذكر ح
في قوله وصوب وقوفه عن الاول حتى ينكح ثمانية ما يقتضي إجراء المسئلة المسؤول عنها

(واختاره الخ) قول ز فان قال
أول امرأة الخ هذا الفرع ذكره
ح عن اللغمي فان لم يردوا آخر امرأة
الخ لزمه في الاول بالآخرى ثم
لا يحتج فيها إذا تزوجها مرة أخرى
ولا في غيرها ولو لم تكن من مناه كنه
كن حلف لا يتزوج لان الحنث يقع
بإحدى سبب بخلاف من حلف
لنيتزوجن انظر الاصل (وان قال ان
لم أتزوج الخ) قلت الطاهر أنه ان
قصد التزام طلاق كل من يتزوجها
من غير المدينة مطلقاً وقبل أن يتزوج
منها أو قصد ظاهره لغة من التعليق
عمل عليه اتفاقاً فان لم يقصد شيئاً
من ذلك فاختلف على ماذا يجعل
من ذلك انظر طفي ولم يذكر
المصنف قول يحنون لشذوذه كما في
غ وقول مب ويوقف عنها الخ
أي ويدخل عليه الأيلاء بمنزلة من
حلف بطلاق امرأة ليتزوجن
عليها في حال يمينه وينها حتى يفعل

على مسئلة من حلف ليتزوجن والسلام فأجاب نو بمأنه الحمد لله وحده وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه لا يشك ان الذي عليه غالب الناس
 وأكثرهم هو تزوج امرأته واحدة وحيتن قد قول الاعراب الحرة التي يتزوجها طالق
 انما يصرف عند الاطلاق وعدم التية للواحدة التي من شأنه أن يتزوجها كآكثر الناس
 فال فيه له الهدى ويعد كل البعد أن يصرف الى معنى كل واحدة ثم الظاهر انه
 لا يكفيه في التخلص من عهدة اليمين أن يتزوج من لا تشبهه ليقع الطلاق عليها لما
 أشاره ح والله تعالى أعلم وكتب عبد الله تعالى محمد التاودي نعمة الله برحمته
 وتقيد عقبة الحمد لله المسطر أعلاه صحيح قاله عبد القادر بن خريص خا الله له وتقيد
 عقبة الحمد لله المسطر أعلاه صحيح والله تعالى أعلم وكتب عبد الله تعالى عبد الكريم
 البازغي اه نص فتواهم قلت وفيما استظهره ح تطروان تبعوه وقياسه هذه المسئلة
 على مسئلة المختصر لا يخفى ما فيه لان مسئلتنا التزوج فيها موجب الحنث والحنث يقع
 بادنى الوجوه ومسئلة المختصر التزوج فيها موجب للبر والبر لا يقع الا باكل الوجوه ومسئلة
 النوادر التي استدلت بها ح أيضا هي من هذا النمط فمسلتنا كمسئلة من حلف لا يتزوج
 فتزوج فانه يحنث مطلقا واذا حنث سقطت عنه اليمين لان حنث اليمين يسقطها اذا
 لم يكن هناك ما يفيد التكرار وهذا الذي قلناه جريا على القواعد منصوص عليه أيضا
 ففي أثناء نوازل الطلاق من المعيار ما نصه وسئل أبو عبد الله بن علاق عن رجل
 نسف من آخر دراهم وحلف له عند ذلك بالطلاق يلزمه من أول امرأته يتزوجها ان كان
 عز بالم يتزوج قط ما أورد ذلك الامن أول درهم يدخل بيدي فدخلت بيده دراهم ورد بعض
 السلف وبقي بعضه وهو الا أن قد شك هل نوى باليمين أن يرد السلف كله أو بعضه لكنه
 يريد التحلل من ذلك الشك الذي دخله وهل يبر في عينه بنكاح امرأته دون منصبه أم لا
 فأجاب وقت على السؤال أعلاه والخالف المذكور يلزمه الطلاق على المشهور في أول
 امرأته يتزوجها وان تزوج امرأته دون منصبه فانه يلزمه فيها الطلاق ولا يلزمه الطلاق
 في امرأة يتزوجها بعد هذا قد حنث في الاولى كانت من منصبه أو دون منصبه ولا يختلف
 عندى في هذا لانه يحنث بالاقول وانما اختلف في حلف أن يتزوج على امرأته فقال المغيرة
 لا يقع حتى يتزوج امرأته تشبهه ونسبه زوجته لان ذلك أغبط لها قال ابن المواز وقد
 سهل فيه ابن القاسم وروى عن مالك مثل قول المغيرة وهذا على أصله في أنه لا يبر الا بالاكتر
 ولانه قصد غبطة الاولى كما قال المغيرة بخلاف هذه المسئلة والسلام على من يقف عليه
 من آتية محمد بن علاق اه منه بلفظه * (تنبيه) ما أفتى به نو ومن وافقه وأنه
 لا يتكرر الحنث في صورة السؤال لما وجهه به من الغالب والا كثر ولم يظهر لي وجهه فان
 الغالب الذي ذكره انما هو في تزوج وبقيت زوجته في عصمته أما من خرجت
 زوجته من عصمته بطلاق أو موت فالغالب أنه يتزوج والواقع هنا هو الثاني لا الاول فالظاهر
 هو التكرار عارضا لا بالقاعدة المتقدمة كما أشير اليه في السؤال مع أن آل محمته لان تكون
 للاستغراق والقاعدة في هذا الباب جل اللفظ على أشد محتملاته احتياطا للقروج فتأمل

(واعتبر في ولايته الخ) قلت قول مب وما في غ عن ابن عبد السلام الخ نصه المراد بالولاية هنا الشيء الذي يلتزمه الزوج في زوجته من طلاق أوظهار وكذا ما يلتزمه السيد في عبده وأمه اه و قول ز وهذا اذا كانت اليمين منعقدة الخ يعني بان يكون حين اليمين مسلما مكافا مال كالمأخوطة من طلاق أوعتق من لا تحقيقا أو تقديرا وقوله ولو في الجملة إشارة الى أن العبد انعقدت يمينه لما كان مالكا للطلاق في الجملة وان كان لا يملك الطلقة الثالثة حينئذ وقول ز قال ح الخ هكذا في عجم ولم نجد ذلك في ح هنا نعم ذكره ق ونصه وانظر من خالف زوجته فبكم في ذلك فقال الايمان تلزمه لا يردها أفنى ابن دحون يردها ولا شيء عليه وكذلك أفنى ابن لب اه وقول مب ما قاله هذا البعض هو الظاهر الخ أظهر منه صحة كل منهما يجعل مال ابن دحون وابن لب على ما إذا لم يدل بساط على التعليق وحمل البعض الشراح على ما إذا دل عليه بساط والله أعلم (ولو فعلت المحلوف عليه الخ) قلت قول ز ويكرهه فعل ذلك الخ أي لقوله في الرواية وبئس ما فعل أبو عمران لانه ما طل غريمه أولان هذا الخلع على غير الوجه الذي ذكر الله تعالى فان خفتم ألا يقيم الآية والخلع هنا ليس لذلك بل التحيل فقط * (تنبيه) قال ح فلو حلف بطلاقها أن لا تدخل دار فلان فابانها ثم دخلت ثم راجعها فلا حنت عليه فان دخلت الدار مرة ثانية بعد مراجعتها حنت فلوزوجها مرة ثانية بعد الحنت ثم دخلت لم يكره عليه الحنت ذكر ذلك في رسم يوصى من سمع عيسى من كتاب النكاح اه وفي ق عن المتبسطي وان كان حلف بطلاقها أن لا يفعل فعلا فلا حنت عليها ثم فعل ذلك الفعل لم يكره عليه ان عاد الى ذلك الفعل بعد تزوجها ما بقى من طلاق ذلك الملك شيء اه وقد نبه ز (٨٨) على هذا بقوله بعد قول المصنف ولونكها ففعلته بعد نكاحها سواء فعل

منصفا والله أعلم * (فائدة) * قوله في المعيار عزب بغير همزة هو الصواب خلاف ما في السؤال من قوله أعزب بالهمزة ففي القاموس مانصه العرب بحركة من لأهله ثم قال ولا تنقل أعزب أو قليل الجمع أعزاب وهي عزية وعزب اه منه بلفظه وفي المصباح وعزب الرجل يعزب من باب قتل عزية وزان غرفة وعزوبة اذا لم يكن له أهل فهو عزب بفحيتين وامرأة عزب أيضا كذلك ثم قال وجمع الرجل باعتبار بنائه الأصلي وهو أعزاب مثل كافر وكفار قال أبو حاتم لا يقال رجل أعزب قال الأزهرى وأجازوه اه محل الحاجة منه بلفظه (واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ) قول ز قال ح ورأيت في بعض التعليقات الخ كذا في عجم بالرمز للعطاب ولم أجده هنا ما عزباه فأنظر هل وقع في الرمز تحريف أو ذكره في موضع آخر (الالنية كونها تحته) قول ز قبل

أيضا حال ينيونتم أم لا وقول ز اعود الصفة عندنا الخ مثل ذلك الشروط ولو شرط في نكاحها الثاني أن لا يلزمه منها شيء كافي ح عن المدونة وقول ز ومثل المسئلة الأولى الخ قال ح فلو حلف بالطلاق أن لا يفعل فعلا ثم طلق تلك الزوجة أو مات ثم تزوج غير تلك الزوجة ثم فعل ذلك الفعل فلا حنت عليه من باب أولى والله أعلم

وفي ق مانصه وفي مختصر ابن أبي زيد ان قال يوم أفعل كذا ففساى طواق ثم مات نسأوه وتزوج غيرهن ثم فعل منه ذلك الشيء لم تلزمه عين اه (لا محلوف لها الخ) قلت هو بالجزم معطوف على مقدري مفهوم ان بقى الخ أي لان لم يبق فلا حنت في محلوف بها الا في محلوف لها وقول مب مع ان الحق ما لابن الحاجب الخ نصه ولو قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق اختص بالملك الذي علق فيه على المشهور اه وأصله قول المدونة في كتاب الايمان بالطلاق وان قال لزوجته كل امرأة أتزوجها عليك طالق فطلق المحلوف لها ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج المحلوف لها بعد تزوج أو تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فلا شيء عليه فيها اه قال طفي وكلامها حجة على غيره وان لم يقل به أحد وقد أقره ابن رشد وغيره قال ولا عبرة بانكار ابن المواز له بقوله انما يسقط زوال العصمة ما كان في المطلقة نفسها من الايمان وأما المحلوف عليها سواء اختلف ذلك وهو نوص الايلاء ففرق بين بات المحلوف بها والمحلوف عليها وهو الاصل اه لما علمت من الفرق بين المحلوف عليها والمحلوف لها فلا ينبغي للمؤلف ترك مذهبه بانكار ابن المواز وغيره لاسيما مع وجود التخلص من انكاره اه وقول خش كافي كتاب الايلاء الخ تبع فيه ت وهو يقتضى ان في ايلاء المدونة ما ذكره المصنف من التبريق بين المحلوف بها والمحلوف لها وليس كذلك اذ لم يذكر فيه المحلوف لها البتة وانما ذكر المحلوف بها والمحلوف عليها وهي لا تصورها بالطلاق وانما فيها الايلاء فقط انظر طفي وقول مب في مسئلة زيب وعزة الخ أي المذكورة في ز هنا (لان قصد الخ) قلت هو على حذف مضاف الى لان ظاهر قصده الخ فجعل شرعا على ذلك (الالنية الخ) قول ز قبل منه الخ أي يمين كافي ابن عرفة وقوله كما يفيد ما تقدم الخ بل هو نص المدونة كافي ق وقوله ثم

منه في القضا والقضاء الخ صحيح وقد قال ابن عرفة ما نصه وقد تقدم في الايمان
والذور عن الصقلي في مسئلة ما عاشت أنه ينوي ولو قامت عليه ينة وهو نص الاسعة
والروايات اه منه بلفظه وظاهر كلام ز أنه يقبل قوله باليمين وليس كذلك بل لا بد
من اليمين كما يأتي قريبا وقول ز كما يفيد ما تقدم بل هو مصرح به في المدونة انظر نصها
في ق وقول ز ثم كلام المصنف مقيد بما اذا لم يطلقها الخ غير صحيح اذ لا تقيد في
مدلول كلام المصنف حتى على ما قاله مب في ابن عرفة ما نصه يسمع ابن القاسم من شرط
لامرأته في عقد نكاحها كل امرأة يتزوجها ما عاشت طالق البتة ثم طلقها البتة ثم
تزوجها بعد زوج ثم أراد أن يتزوج فقامت بشرطها القول فيه ما عاشت فقال انما أردت
ما كنت تحتي قال مالك ينوي ابن القاسم وقاله قبل هذا بسنين ابن رشد جوابه هذا على
أن اليمين على ينة الخلاف وتنويه اياه مع أنه شرط عليه في عقد النكاح خلاف أصله في
المدونة من شرط لامرأته ان امرأته لا يتزوجها ان تزوج عليها ليس له منكرتها وقوله ينوي
يريد مع يمينه كذا في معاص ابن القاسم في الايمان بالطلاق في هذه المسئلة اذ اطاع بذلك
دون شرط فهو ذم آخر في وجوب اليمين وتنويه اياه مع أنه انما تزوج عليها وهي في
عصته بعد أن طلقها ثلاثا ونكحت غيره على أصله في المدونة ان من شرط لامرأته
طلاق الدخلة عليها لتحل عنه اليمين بخروج زوجته عن عصته بالثلاث خلاف رواية
ابن حبيب ومطرف وقول ابن الماجشون وابن أبي حازم من أن اليمين لا تفعل عنه لان
الشرط في اليمين في الدخلة وليس فيها ولو حلف بهذه اليمين تطوعا لكانت له ينة على ما في
الايمان بالطلاق من المدونة ولا يكون له على القول بأن اليمين على ينة الخلاف له في
تنويه ثالثا في الطوع لا في الشرط اه منه بلفظه فتأمل جدا يتضح لك ما قلناه والعلم
كلامه **تنبيه** هذه المسئلة في المدونة فأخذ منها مسئلتان ذكر ح عن المشد إلى
واحدة منهما ما أو غفل الأخرى وذ كره ما معا ابن ناجي في شرح المدونة والواوغي في
حاشيته ونصه قلت قالوا فمين اشترى طستا وأشهد به لامرأته أن تتفع به حياتها ثم طلقها
وقال انما أردت بقولي حياتها ما بقيت عندي حلف وأخذ كقولها هنا ونحوه ما قال ابن
سهل فمين أقرضت زوجها إلى خمس سنين ثم طلقها بعد عام وادعت انها سلفت له دوام
العصمة صدقت بيمين اه منها بلفظها ونقله غ أيضا في تكميله (ولو علق عبد الثلاث
على الدخول الخ) قول مب ولو اعتبرت الرقية الموجودة وقت التعليق مالمزاة الاثنان
الخ صحيح لكن لزوم اثني له نظر إلى الرقية الخاصة له وقت الحلف بوجوب حرمتها عليه
الابعد زوج لانها بات العبد فهي لا تحل له الابعد زوج على كل من الاعتبارين فصدق ابن
عاشر رحمه الله في قوله انه لا يظهر فيه أثر فته درهم أدق نظره فبحث مب معه ساقط
والله أعلم (لا منطلقة) قول ز وفيه نظر اذ الخلاف انما هو في الكلام النفسي الخ سلمه
تو ومب بسكوته ما عنه وفيه نظر بل ما نقله ح عن الرماح وسلمه في غاية الوضوح
ومارته به من قوله وانما هو من الكنايات الخفية غير صحيح لانه انما يكون من الكنايات
الخفية لو قصد أن ينطق به كذلك من أول الامر مراد به الطلاق وليس ذلك هو موضوع

كلام المصنف مقيد بالخ غير صحيح اذ
لا تقيد في مدلول كلام المصنف
حتى على ما قاله مب **تنبيه** قلت هذا
انما هو على ما للمصنف من قوله
لا يحلوف لها الخ وأما على ما هو
المعتمد من أن الحلوف لها كالحلوف
بها فما قاله مب واضح فتأمل
والله أعلم **تنبيه** هذه المسئلة
في المدونة قال ابن ناجي والواوغي
قالوا فمين اشترى طستا وأشهد به
لامرأته أن تتفع به حياتها ثم طلقها
وقال انما أردت بذلك ما بقيت
عندي حلف وأخذ كقولها هنا
ونحوه ما قال ابن سهل فمين أقرضت
زوجها لخمس سنين ثم طلقها بعد
عام وادعت انها سلفت له دوام
العصمة صدقت بيمين اه (ولو علق
عبد الخ) قول مب ولو اعتبرت
الرقية الخ صحيح لكن لزوم الاثنان
له نظر إلى الرقية بوجوب بتمام أفه
لا تحل له الابعد زوج على كل من
الاعتبارين في نظر مب نظر
والله أعلم (لا منطلقة) قول ز
وفيه نظر اذ الخلاف الخ فيه نظر
لانه انما يكون من الكنايات الخفية
لو قصد أن ينطق به كذلك من أول
الامر مراد به الطلاق وهو موضوع

كلام الرماح بل موضوعه انه أراد أن ينطق به تاما ثم بدله فترك النطق بالقاف والفرق بينهما واضح يشهد له فروع كثيرة منها ما قاله ز نفسه هنامن أنه ان قال أنت طالق ونوى به الثلاث لزمته وقال فيما يأتي ان قصد أن يقول أنت طالق ثلاثا فندم بعد قوله أنت طالق فترك النطق بقوله ثلاثا فلما لا تزمه الثلاث وذلك مصرح به في المدونة وغيرها ومنها ما ذكره المصنف وغيره من أنه اذا أراد أن يقول أنت طالق فقال أنت حرة لم يلزمه شيء ولو قال لها أنت حرة فاصدا به الطلاق من أول مرة لزمه وهو من افراد قول المصنف الا في لان قصد التلقظ بالطلاق فتلقظ به هذا غلط وذلك منصوص في المدونة ففيها ما نصه وكذلك ان قال يا فلانة أنت حرة واخرجي أو تقضي أو اخرجي الله أو كلي أو اشربي أو كلاما لیس من انقضاء الطلاق فلا شيء عليه الا أن يريد بذلك الطلاق فيلزمه ما نوى من واحدة أو أكثر وأما ان أراد أن يلقظ بأحرف الطلاق فليقل هذا غلط فلا شيء عليه حتى ينوي باللفظ به طلاقا فيلزمه ما ذكرناه أبو الحسن قوله وأما ان أراد أن يلقظ بأحرف الطلاق فليقل المسئلة قال ابن حجر من المذاكرين من يرى أن هذا جار على أحد قولين مالك في الطلاق بالنية وأنه غير لازم ومنهم من يبي ذلك ويرى أن هذا لم يعقد أن يطلق بقلبه وانما كان عقده أن يطلق بلفظه فلم يحصل ذلك اللفظ فلذلك لم يلزمه الطلاق ويرون أن هذا لما لا يختلف فيه وهو صحيح ان شاء الله تعالى صح منه اه منه بلفظه ونقل ابن هلال في الدر المنثور كلام ابن حجر بهذا اللفظ ونقله ابن عرفة وابن ناجي مختصرا وقبلوه وكلام ابن حجر هذا وحده كاف في رد ما قاله ز ويشهد لما قاله الرماح وسلم ح أيضا ما في ضريح موجهها قول القاضي اسمعيل ان الطلاق لا يرتد على الخلع ونصه بدليل ان له أن يتزوج خامسة أو أختها بارتد نطقه بالقاف من قوله أنت طالق اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (وتلزم واحدة) قول ميب عن ابن عرفة وفي حلقه انه لم يرد أكثر من واحدة نقل القمعي عن ابن القاسم الخ كذا وجدته في ابن عرفة والذي وجدته في تبصرة القمعي عكس هذا العزو ونصها ومحل قول الزوج أنت طالق على واحدة واختلف هل يحلف انه ما أراد أكثر فقال ابن القاسم لا يمين عليه وقال مالك في كتاب المدينين فيمن خرج الى سفره فقال لزوجته ان لم أجي الى شهر فانت طالق جاء بعد الشهر وهي في العدة فارتجعها وقال لم أرد الا واحدة قال مالك يحلف اه منها بلفظها وبه تعلم أن عزو الشيخ سالم لابن القاسم عدم اليمين هو الصواب وان اعتراض ز عليه بكلام ابن عرفة فيه نظر (كاعتدى) قول ز وينبغي أن عطفه بالقاف كذا كاعتدى بدون عطف فيه قصور عظيم فقد ذكر ح عن أبي الحسن عن ابن يونس في الخلاف وما عزا له أبو الحسن لابن يونس هو كذلك فيه ونص ابن يونس ابن حبيب روى عن الحسن فيمن قال لزوجته أنت طالق واعتدى فهي طلقتان وان قال لها أنت طالق فاعتدى لزمته واحدة وقال ابن القاسم في المجموعة اذا قال أنت طالق واعتدى فهي طلقتان ولا ينوي وان قال أنت طالق اعتدى أو أنت طالق فاعتدى لزمه طلقتان الا أن ينوي واحدة محمد بن يونس وماتقدم الحسن في قوله أنت طالق فاعتدى أنها واحدة قصواب اه منه بلفظه قلت وما عزا له الحسن نقله القمعي عن ابن عبد الحكم واختاره

كلام الرماح انه أراد أن ينطق به تاما ثم بدله فلم يعتد والفرق بينهما واضح تشهد له فروع منها أن من قال أنت حرة فاصدا به الطلاق لزمه وغالط لم يلزمه شيء كما يأتي في قوله لان قصد التلقظ بالطلاق الخ ومنها أن من قال أنت طالق ونوى به الثلاث لزمته ومن أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فقال أنت طالق وسكت لم تلزمه الثلاث فاقاله الرماح في غاية الوضوح انظر الاصل والله أعلم (وتلزم واحدة) قول ز عن م ولا يمين عليه عند ابن القاسم الخ مثله في تبصرة القمعي وما فيها عكس عزو ابن عرفة انظر نصه في الاصل (كاعتدى) قول ز وان عطفه بالقاف الخ فيه قصور فقد ذكر ح فيه عن ابن يونس ان قول الحسن يلزم فيه واحدة صواب اه وعزا له القمعي لابن عبد الحكم وقال انه أبين خلافا لقول ابن القاسم في المجموعة يلزم فيه طلقتان الا أن ينوي واحدة

فانه نقل ما مر عن المجموعة وقال عقبه مائنه وقال محمد بن عبد الحكم اذا قال أنت طالق
اعتدى أو فاعتدى فليس الاطلاق وهو أبين اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله أبو الحسن
(وان لم تسأله فتأويلان) قول مب فكلما صريح في جعل التأويلين في المستفتي الخ
لا يخفى ما في عبارته من القلق ومراعاة أن كلام المدونة الذي اختلف الناس في تأويله فيه
التصريح بأنه جاء مستفتيا ولا يثبت عليه قلت هو كما قال ولكن لا يثبت به الرد على ز تبعا
لغيره لانه ليس فيها نصا أنها كانت في وثاق لكن الصواب أن التأويلين في الفتوى والقضاء
كما صرح به عياض في تنبيهاته ونصها وقوله أنت طالق وقال أردت من وثاق اختلف على
تأويل الكتاب اذا كانت في وثاق هل يدين ويقبل قوله كما قال مطرف فقبل يقبل وقيل
لا يقبل في ثمة الوثاق وان كانت في وثاق على مذهب في الكتاب الا أن يكون جوابا لكلام
قبله وفوق هذا بين صريح الطلاق وكاتبته في هذا الباب فان كان سئل اطلاقها من الوثاق
وقال أردته قبل قوله شاهد السؤال كما قال في مسئلة اعتدى اذا كان جوابا لكلامها
أعطاهم ادراهم فقالت ما هذه عشرون فقال اعتدى وقال بعد لان اعتدى جوابا لكلامها
ولا يقبل عندها ان قاله ابتداء سواء كان على قوله ثمة أو لا لصريح لفظ الطلاق وغيره كما
تقدم نواه لقرينة كون الوثاق ولا يختلف اذا لم يكن وثاقا أنه لا يتوى اه منها بلفظها
وقول مب وبحث فيه القرافي الخ سلم بحث القرافي كما سلمه طفي وفيه نظر وقياسه
هذه المسئلة على مسئلة من طلق فقبل له ما فعلت الخ لا يخفى ما فيه لان قوله هي طالق في
المقيس عليها مستعمل في حقيقته اللغوية والعرفية فالنية التي ادعاها فيه موافقة لظاهر
اللفظ لغة وعرفا وقد عضد ذلك بسؤال غيره اياه بقوله ما فعلت والمسئلة المقيسة اللفظ
فيها مستعمل في غير حقيقته العرفية واللغوية أما العرفية فقد قال القرافي نفسه انما فرق
الفقهاء بين منطقة ونحوها وبين أنت طالق ونحوها لان العرف نقل أنت طالق وأخواته
ولم ينقل أنت مطلقا اه نقله في ضيق وغير واحد وسلموه ومع ذلك فلم يعضده سؤال
تقدمه ولذلك اتفقوا على أنه اذا تقدمه سؤال فكها من الوثاق أنه مصدق وأما اللغوية فلما
ذكره ز وغيره من أنها سماها طلاقا من الوثاق باعتبار المال فهو مجاز مرسل وعماي وضع
لأن هذا القول يزيل لك الاشكال حتى لا يبي في ذلك لمنصف م قال أن المسئلة المقيسة
عليها اذا لم يدع أنه نوى فيها الاخبار قد ذكر المصنف بها لغيره فيما أقولين هل تلزمه بذلك
طلقة أم لا والمقيسة لا خلاف في لزوم الطلاق فيها اذا لم يدع النية فقد ظهر الفرق بين
المستأثين وسقط بحث القرافي ومن تبعه بدون من والله سبحانه أعلم (والثلاث في ثمة)
كذا هو عند المصنف بغير ألف فهو مصدر مفعول بالتاء الدالة على الوحدة وكذا هو في
عبارة المتبسط وغير واحد فهو من الاخبار بالمصدر على حد زيد عدل فيجري في توجيهه
ما في نظيره * (ثمة) في النوادر من المجموعة قال عبد الملك فيمن قال للتي لم بين بها أنت
بأية فان أراد صفة التطلقة فهي واحدة ويختلف وان قال مستوتة فهي ثلاث وهي صفة
للرأة وبأنه لا يكون صفة للرأة ونحوه في كتابه يحسن وزاد أن غير عبد الملك يقول تبين
ببأنه ومبتوتة بنى بها ولم بين اه بلفظه على نقل غ في تكميله وقال ابن عرفة مائنه

(وان لم تسأله الخ) قول مب ففي
ابن يونس الخ لا يثبت به الرد على ع
ومن تبعه الا لو كان فيه تصريح
بأنها كانت في وثاق نعم الصواب
أن التأويلين في الفتوى والقضاء
كما صرح به عياض انظر نضه في
الاصل وقول مب وبحث فيه
القرافي الخ في بحثه نظرفان قياسه
غير صحيح لان اللفظ في المقيس عليه
مستعمل في حقيقة اللغوية
والعرفية فنيته المدعاة موافقة
لظاهر لفظه لغة وعرفا وقد عضدها
سؤال غيره له بخلاف المقيس في
ذلك كله لان العرف نقله لالطلاق
ولان تسميتهما بالقباع باعتبار المال
فهو مجاز مرسل فتأمل له (ثمة) هو
من الاخبار بالمصدر كزيد عدل
فيجري في توجيه ما هو معلوم وبأنه
مثل ثمة وكذا بانه عند غير عبد الملك
وأما عنده فواحدة ان أراد صفة
الطلقة وكان قبل البناء ويختلف اذا
أراد نكاحها انظر الاصل والله أعلم

(أو ادخل الخ) قول ز وهذه الثلاث مسائل الخ ما ذكره من التفصيل مثله لعج وغيره قال بب وفيه نظر لطفه على ما قبله ويخصيص قوله ان لم يدخل بها بمسألة (٩٣) الاستثناء اه وما قاله من الاطلاق هو ظاهر المصنف ونقل اللغوي عن مالك

وقول الشامل وفيها ان قال طلقة بائنة فثلاث وقيل ان بنى بها اه لكن ما قرره ز تبعه غيره هو الذي يفيد مفهوم قول المدونة وان قال لها بعد البناء أنت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث اه نقله غ وغيره ونحوه في العتبية وقد صرح في المدونة في أنت بائنة بانها ثلاث وينوي في غير المدخول بها انه قصد واحدة كما يأتي للمصنف فواحدة بائنة مثله أو أخف منه وذلك مما يعيد ما في الشامل عنها ولذا قال ابن عاشر كان من حقه أن يقول كواحدة بائنة وكذا ان دخل والا فواحدة اه انظر الاصل واقه أعلم قلت وقول ز لانهم من الكنايات الخفية الخ فيه نظر بالنسبة نخلت سبيلك فانه من الكنايات الظاهرة كما يأتي (أو ما انقلب اليه الخ) قلت قول ز أي نظر الحال اليه الخ هو الذي نقله ح عن يهون وهو الظاهر لان محل النية انما هو وقت المين وقول ز فلان المعتبر المنصوص عليه الخ قال شيخ الشيوخ أبو محمد سيدي عبد القادر القاسمي رضي الله عنه في أجوبة ما نقل عن القرافي وغيره من أن الاحكام تجري مع العرف والعادة انما هو في المقاصد والنسب وجرى الالفاظ في الايمان والاحباس على العرف

الشيخ عن ابن عبدوس عن عبد الملك بانه قبل البناء ان أراد به صفة المطلقة فهي واحدة ويحتمل سخون اذا أراد فكاحها لا قبل ذلك قال عنه ومبتوتة ثلاث لانها صفة للمرأة قلت لا يقال القاعدة ان اسم الفاعل من معنى كاسم المفعول منه الا في معنى الفاعلية والمفعولية كطالق ومطلقة لا نقول بائنة ومبتوتة اشتركا في الدلالة على قيد الوحدة فخر بها على الطلاق يصيره واحدة فلا يلزم غيرها وجريه على المرة لا يصير الطلاق واحدة فبق على ظاهر عمومها اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله من قوله لا يقال الخ وسله تنبيه قال ابن عرفة فانه فبئله مثله لم أعرفه لغير ابن شاس وهو صواب في صحاح الجوهرى قلت الشيء أتله بالكسبر تلا اذا أتته من غيره ومنه قولهم طلقها بائنة بلة اه منه بلفظه قال غ عقبه مانصه فان أراد أنه لا يعرف من ذكرها فقد نقلها هو بنفسه عن عيون المجالس لابن القصار وان أراد أنه لا يعرف من جعله مثل بة في أنه لا ينوي بعد البناء اتناقا ولا قبله على المشهور الا ابن شاس فابن شاس لم يتنازل لهذا فان أجيب بأنه لا يعرف من ذكرها في الكنايات وانما ذكرها ابن القصار في الصريح كان تعسفا اه منه بلفظه (أو ادخل الخ) قول ز وهذه الثلاث مسائل يلزم فيها ثلاث في المدخول بها واحدة في غيرها الا أن ينوي أكثر الخ بهذا قرر عج كلام المصنف وعزاه لمصر وبعض النحاة وهو الذي يفيد كلام غ ولما ذكر بب كلام غ قال عقبه مانصه قلت فيه نظر لطفه على ما قبله ويخصيص الشرط في قوله بعد ان لم يدخل بها بمسألة الاستثناء تأمل اه منه بلفظه قلت وما قاله غ ومن تبعه هو الذي يفيد مفهوم كلام المدونة الذي نقله غ وغيره وقد راجعت المدونة وابن يونس فلم أجدهم ما غير ذلك ولكن اللغوي نقل المسألة عن مالك من غير تقييد ونصه قال مالك فم قال أنت طالق طلقة بائنة انها ثلث وثلاث وقال ابن عبد الحكم أخبرني ابن وهب أو أخبرني عنه أن مالك كاسم مثل عنها فقال هي واحدة وله الرجعة وبه أخذ ابن عبد الحكم وأرى أن يسئل ما أراد بقوله بائنة فان قال أردت الصفة للطلاق وأنها فعله تبين بها كانت ثلاثا وان قال أردت من العدد واحدة عاد الجواب الى ما تقدم فم قال أنت طالق الصلح اه منه بلفظه وفي الشامل مانصه وفيها ان قال طلقت بائنة فثلاث وقيل ان بنى بها اه منه بلفظه وهو شاهد لكلام المصنف ان حمل على ظاهره الا أنه يبعده أمران أحدهما أن الذي نقله الناس عن المدونة ووجدناه فيها ومانصه وان قال لها بعد البناء أنت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث اه ونحوه في العتبية كما نقله ح فيما مر عند قوله وبات ولو بلا عوض ونصه قال في النوادر ومن العتبية روى يحيى عن ابن القاسم فم قال أنت طالق واحدة بائنة فهي البتة في التي بنى بها اه منه بلفظه ولم تعرض أبو الحسن في النسخة التي بيدي لمفهوم قوله بعد البناء أصلا وكذا ابن ناجي وغ في تكميله مع ذكرهم لنصها السابق كذا ذكرناه

ونحو ذلك مما يطلبه في محله من له خبرة بفهم كلام الأئمة وكذا أقوالهم المشهورة وما صحبه العمل انما هو مع موافقة الحق ومصادفة نصوص الشرع لأمع مصادمتها فاذا كان القول صحيحا وصحبه العمل ينبغي الجرى عليه قطعا لتشعبات الحكم وهذا اذا كان العمل بمن يقتدي به من الأئمة الاعلام كاعلام قرطبة وأمثالهم اه

ثانيهما انه صرح في المدونة في قوله لها أنت بائنة بأنها ثلاث وينوي في غير المدخول بها انه
 قصد واحدة وهو الذي ذكر المصنف قريبا قالوا يجب أن يكون قوله واحدة بائنة مثل بائنة
 أو أخف منه ويكونه أخف منه جزم غير واحد كما تقدم ووجه ذلك عجم بقوله انما لزمه
 واحدة في غير المدخول بها الآن ينوي أكثر في قوله أنت طالق واحدة بائنة لانها مدلول
 مانطق به حقيقة فالزيادة عليها انما تحصل ببئنه اه منه بلفظه ونحوه لابن عاشر فانه قال
 هنا مانصه قوله أو واحدة بائنة كان من حقه أن يجز هذا بالكافي فيقول كواحدة بائنة
 وكذا وكذا ان دخل والا فواحدة لان هذه الفروع الثلاثة حكمها في المدخول بها الثلاث
 ولا ينوي وفي غير المدخول بها الواحدة اه منه بلفظه ثم قال عند قول المصنف والثلاث
 الآن ينوي أقل أن لم يدخل بها الخ مانصه قوله أو بائنة تأمل الفرق بين أنت طالق واحدة
 بائنة في غير المدخول بها يلزمه فيها واحدة وبين مسألة أنت بائنة في غير المدخول بها أيضا
 يلزمه الثلاث الآن ينوي أقل مع أن الظاهر يبادي الرأي أن لا فرق بينهما وجوابه أن
 توحيد الطائفة في الأولى عين الواحدة بخلاف البائن اه منه بلفظه ويشهد لافرق
 المذكور قول ابن عرفة مانصه يخرج اجراء بائنة صفة للمرأة أو الطائفة على ما مر لعبد
 الملك في بئنه اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وهو ظاهر والله أعلم * (تنبيه)
 قال ابن عاشر متصلا بما تقدم مانصه ثم تأمل ما وجه لزوم الثلاث في بائنة اذا كانت غير
 مدخول بها اه منه بلفظه قلت وجهه ظاهر وهو حمل اللفظ على كل مدلوليه
 لانها تبين بالواحدة وبالثلث وينونتها بالثلاث كل فتأمل بانصاف والله أعلم (ودين في
 نفيه ان دل بساط عليه) قول ز فان لم ير شيئا من ذلك بئنة منه اذا كان كلاما مبتدأ فيه
 نظر لانه اذا لم يدع انه أراد ما ذكر لزمه الطلاق مطلقا وانما حمل النقص على بين أن يكون
 كلاما مبتدأ وبين أن يقدمه كلام يكون هذا جوابه فيما اذا ادعى انه قصد ما ذكره والله أعلم
 (واحدة في فارقتك) قول ز ولما لك وابن القاسم وابن عبد الحكم واحدة الخ ثم قال
 لان ما لمالك ومن تبعه في غير المدونة لم يصرح في المدونة بالحكم في ذلك لكن على ما عراه
 لها فهمها الشيوخ فانه لما ذكر فيه من رواية ابن القاسم خليت سبيلك قال عقبه مانصه
 ابن وهب عن مالك وقوله قد خليت سبيلك كقوله قد فارقتك اه قال أبو الحسن مانصه
 الشيخ وفارقتك واحدة وفي المختصر فارقتك كقوله خليت سبيلك وخليت سبيلك هي
 البتات اه منه بلفظه وقال ابن ناجي مانصه ويلزمه في فارقتك واحدة الآن ينوي أكثر
 وهو الذي فهم ابن يونس اه منه بلفظه وما ذكره ز من أن قول مالك ومن ذكر معه
 مخالف لقول المصنف منه في ابن عرفة وزاد أن ابن المواز قال انه الاصح وذلك مخالف لما في
 ضج وسلمه صر في حاشيته من أن ما لمالك ومن ذكر معه وقال فيه ابن المواز انه اصح
 هو الذي درج عليه في المختصر وقد اعترض ابن عبد الصادق كلام ضج وصوب نقل
 ابن عرفة وأثبت به بأنه الذي وجدته في النوادر وبأنه الذي نقله الشيخ عبد الحميد في استلحاقه
 عن النوادر أيضا مع انه قال قبل ان ما في ضج منه له في ابن يونس رأيت في نسختين منه
 ونقله أبو الحسن و ق عنه في بعض نسخهما اه منه بلفظه قلت وكذلك وجدته في

(وصدق في نفيه الخ) قول ز اذا كان
 كلاما مبتدأ فيه نظريلا لمفهوم
 له لان محل التفصيل انما هو اذا ادعى
 انه قصد ما ذكره والله أعلم (واحدة
 في فارقتك) قول ز ولما لك وابن
 القاسم الخ قلت في عن
 المتبني ان هذا هو الاظهر اه
 لكن ما للمصنف هو الراجح كما قاله
 أبو علي انظر الاصل (ونوى فيه
 الخ) قلت قول سب وبحت
 فيه بعض الخ لو قال وأجاب بعض
 الخ لا جاد

(الآن يعلق في الأخير) قول ز فواحدة (٩٤) الالنية أكثر الخ حاصل كلامه خمس صور قصد الطلاق مع ارادة الواحدة

او عدم ارادة عدد فواحدة أو مع قصد أكثر فواضح وقصد غير الطلاق كنية كونها غير فائمة بصحوقه الخامسة أن لا ينوي طلاقاً ولا نفيه فقلت وما ذكره في الثانية هو قول عيسى وقال أصبغ عن ابن القاسم يلزمه الثلاث وعليه جرى خش وهو ظاهر المصنف وابن محرز وابن عرفة انظر نفيه ما في الاصل وهذا هو وجه النظر في كلام ز الذي في الاصل فراجعته متأملاً (تمت) * فان وقع مع ذلك حلف كقوله لايمان اللازمة أو الحرام الثلاث ان دخلت الدار لا كنت لي بامرأة مثلاً ففيها خلاف آخر وهي كثرة الوقوع ويتصور في المسئلة أربع صور لانها اما مجردة من الحلف أو معه وفي كل اما أن يذكر أبدأ أو نحوها أو لا وقد جلب في الاصل في ذلك من القول ما يكفي ويشفي فأنظره وحاصله ان الرابع أنهم بان دخلت بر في عيونه بالمباراة ولو ذكر أبدأ أو عسرها أو نحوها بوله أن يردها بعد بجزلة من قال أنت طالق ان لم أطلقك فان كان حلفه بالله مثلاً فدخلت خير بين كفارة العين والطلاق خلافاً لقولنا ان جدين يلزمه الطلاق لان معنى ذلك أنه حلف قد طلقها انتهى كذا أطلقوا وتحري القول أن يقال لا يخافو الخلاف من أن يكون عارفاً بالتعليق وأن والله مثلاً محلف به ولست لي بامرأة أن وقع المعلق عليه محلف عليه ويدعى قصد ذلك أو يدعى أنه قصد وقوع المعلق بوقوع المعلق عليه وحلفه بالله مثلاً انما هو لتأكيده

ابن يونس ونصه وروى عن مالك في خليت سبيك وفي فارقتك انها واحدة حتى ينوي أكثر بنينها أو لم بين وهذا أصح قوله وقاله ابن القاسم وأشهب قال أبو محمد وقاله ابن عبد الحكم اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال ابن عبد الصادق مانصه وقول شيخنا مقابل ما درج عليه الموائف لا يقوى قوة ما درج عليه فيه نظر ولو قال ما ذكره المؤلف لا يقوى قوة مقابلة كان ضوابطاً يشهد له ما تقدم اه وأشار الى ما قدمه قبل ونصه فان الذي صححه ابن المواز على نقل النوادر هو الذي قال فيه ابن رشد في ثاني مسئلة من رسم الطلاق من سماع أشهب من طلاق السنة هو المعلوم من قول مالك الخ ما نقله عنه في ضجج بلفظه واقتصر في المقدمات عليه كالمذهب وقال القاضي عبد الوهاب في تلقينه هو الصحيح ونقله صاحب الجواهر وقال الميسطي هو الاظهر وقال فيه ابن سلون هو الاشهر وعليه درج ابن الحاجب اه منه بلفظه * قلت قوله وهو الذي صححه عبد الوهاب وشهره ابن سلون وعليه درج ابن الحاجب غير صحيح لان الذي نقله عن النوادر عن ابن المواز هو مانصه وأصح قوله أنه ينوي في التي بنينها فان لم تكن له نية فهي ثلاث وفي التي لم بينها واحدة الا أن يبدأ أكثر اه منه بلفظه والذي في التلقين هو مانصه وأما خليت وفارقتك وسرحتك فدعواه مادون الثلاث مختلف فيه والصحيح أنه لا يقبل منه اه منه بلفظه ونص الجواهر وأما خليت وفارقتك وسرحتك فدعواه مادون الثلاث مختلف فيه قال القاضي أبو محمد والصحيح أنه لا يقبل منه اه منه بلفظه ونص ابن سلون فقبل يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غير المدخول بها فان قال انه أراد بها واحدة فله ينتموه هو المشهور اه محل الحاجة منه انظره ولا بد ونص ابن الحاجب وفيها خليت سبيك وفارقتك ثلاث بنى أو لم بين اه منه بلفظه وقول ابن رشد انه المعروف من قول مالك معارض بما قدمناه عن المدونة وقول الميسطي هو الاظهر معارض بقول القمي مانصه والقول بانها واحدة دخل أو لم يدخل أحسن منه ونقله غير واحد وقبلوه وفي الشامل مانصه وفي فارقتك ثلاثاً أقوال واحدة فيها حتى ينوي أكثر ورجح اه منه بلفظه فما قاله شيخه أبو علي بن رجال هو الصواب والله أعلم (أولست لي بامرأة الا أن يعلق الخ) قول ز فواحدة الالنية أكثر الخ حاصل كلامه أن الصور خمس الاولى أن يقصد به الطلاق مع ارادة الواحدة الثانية أن ينوي به الطلاق من غير تعرض لقصد واحدة ولا أكثر منها وتلزمه واحدة فيهما عند ابن عرفة وغيره الثالثة أن ينوي به الثلاث فتلزمه بالاشكال الرابعة أن ينوي به غير الطلاق فيقبل قوله بدون عين في الفتوى وبها في القضاء الخامسة ان لا ينوي طلاقاً ولا نفيه فتلزمه الثلاث عند ابن عرفة ولا يلزمه طلاقاً أصلاً عند ابن رشد وفيه نظر يبين لك بذكر كلام الناس قال أبو القاسم بن محرز ذكر لي ان أبا محمد بن أبي زيد سئل عن رجل قال لزوجته ان لم أفعل كذا فليست لي بامرأة وكتب اليه بها من رقة وقد كانوا أسأوا عنها أبا بكر النعماني فوقف يتأملها سنة ولم يجهم ثم ان أبا محمد أجابهم بان الطلاق يجب عليه اذا حنث قال أبو القاسم وهذا صحيح وهو خلاف مسئلة الكتاب في الذي قال لامرأته لست لي بامرأة وذلك أن هذا اللفظ ظاهره الخسر عن أنها ليست له بامرأة وقد كذب فيما قال من ذلك فلذلك لم يلزمه

عليه وحلفه بالله مثلاً انما هو لتأكيده كيد التعليق ولا وجه لدخول الخلاف في هذين الوجهين بل ان وقع بخير في الاول الطلاق

والطلاق والذي قال ان فعلت كذا فقلت لي بامرأة انما أراد به ايجاب التحريم فيها ورفع
عصمته عنها عند فعله وحنثه اه منه بلفظه ونقل غ في تكميله وذكره ايضا ابن
عات في طرده في ترجمة تفسير الطلاق وما يلزم من ألقاظه ونقله ابن عرفة مختصرا
وقال عقبه مانصه قلت نقل ابن عات وغيره نقل ابن محرز هذا ولم يعقبوه ومقتضى
أقوالهم أنها غير منصوبة وفي النوادر مانصه قال أبو زيد عن ابن القاسم من دعا امرأته
للوطء فابت فقال ان قت ولم تفعل ما دعوتك اليه فأنت لي بامرأة يريد به الطلاق فقد
رجل الباب فقامت ولم ينو واحدة ولا أكثر قال هذا ثقيل وكأنه رأى أن تلزمه البتة
قلت وهذا كالنص والتحقيق ان المسئلة اما ان ينوي فيها الخالف الطلاق أو ينوي
غيره كما يريد بقوله لست لي بامرأة أنها غير فائمة بحقوقه الواجبة وأغراضه العارضة أو لا ينية
له مجال وظاهر تعليل ابن محرز أن الخالف يريد التحريم فان كان الامر كذلك فالمسئلة
اذن منصوبة لابن القاسم وظاهر لفظه أنها غير منصوبة وان نوى غير الطلاق فالظاهر
ينوي في الفتوى بغير عين وفي القضاء بعين وان لم ينو شيئا ففيها نظر وهو محل توقف أي بكر
التعالى ومقتضى قول ابن القاسم انها البتة لانها لو لم يلزمه شيء مع عدم ارادة الطلاق لما
لزمه مع ارادته البتة بل طلقه واحدة كقوله لست لي بطائفة مطلقا ومعلقا فان قلت
مفهوم يريد به الطلاق في جواب ابن القاسم انه ان لم يرده فلا شيء عليه قلت يريد انما هو
في السؤال سلنا لانسلم أن مفهومه لا شيء عليه بل مفهومه ان لم يرده لزمته البتة من باب
أخرى لان ارادته قرينة في ارادته مدلوله وهو واحدة فاذا الزمته البتة مع هذه القرينة فأخرى
مع عدمها ولا ينشئ في سماع أبي زيد مفهومه ان لم يرده الطلاق فلا شيء عليه ولولوا في لزوم
الثلاث احتياطا وبالحكم ثالثا واحدة لا يصح عن ابن القاسم وسماعه أبو زيد مع
قول أصبغ وعيسى وفيها زيادة في آخر فصل التعليق وهي جارية على أصل مذكور في النقة
مختلف فيه وهو كون مدلول اللفظ معلقا هل هو كذلك غير معلق أو أشد وأخف لان قوله
لست لي بامرأة المنصوص فيها انها لقولها أن يريد به الطلاق فان قلنا المعلق مثله أو أخف
لم يلزم الخالف شيء وان قلنا بالعكس لزمه الطلاق وان لم يكن نواه والثالث ان نواه حسبا
تقدم في النذور في قوله على هدى وقوله ان فعلت كذا فقلت هدى ومحوم في أول كتاب
المذبر وفي كتاب الهبات اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقبله فتأمل يظهر لك ما في
كلام ز والله أعلم * (تمت) * موضوع ما قدمناه في هذه المسئلة أن التعليق فيه اوقع
مجرد امن غير حلف فان وقع مع ذلك حلف كقوله والله أو الايمان اللازمة أو الحرام
الثلاث ان دخلت الدار لا كنت لي بامرأة مثلا فنفى خلاف آخر وهذه كثيرة الوقوع
وقد نزلت مرارا حياة شيخنا ج وبعده وتصوري المسئلة أربع صور لا شأنها بمجرد
من الحلف أو مصاحبة له وفي كل اما أن يذكر أبدا أو نحوها أو لا أوها أنا أجب فيها من
النقول ان شاء الله ما يكتفي ويشئ قال غ في تكميله عقب نقله كلام ابن عرفة المذكور
أنما مانصه تذييل قال ابن سهل من مسائل القاضي أبي بكر بن زرب سأل ابن دحون عن
قال لزوجه الايمان لي لازمة ان دخلت دار فلان لا كنت لي بزوجة فدخلت الدار ثم

ويلزمه الطلاق في الثاني أو لا يدعي
نية أصلا لغفلته عنها أو يكون جاهلا
وهذان الوجهان هما محل الخلاف
والراجح تخييره فعلى من استفتى ان
يستفهم السائل ويحجبه على
ما يحصل عنده من جوابه والله
الموفق بمنه ٥ قلت وفي نوازل
الشيخ العلي ان الشيخ سيدي
عبد القادر القاسمي سئل عن قال
لامرأته عليه الحرام الثلاث
لا كنت لي بامرأة أبد انهم فاجاب
بانهم من باب التعليق وهو الجارى
على عرف الناس في مثل هذه العبارة
والخلاف عليه هو قوله لا كنت
لي بامرأة ومعناه انها حرام ثلاثا
ان كانت له امرأتان فقد تعلق
التحريم بالثلاث بتركها امرأتان فإذا
لم يتركها امرأتان لم يملكها طلاقا
بأنه لم يحنث وان لم يملكها طلاقا
معها بنية الزوجة حثت في الحرام
الثلاث ولم يحل له إلا بعد زوج هذا
مقتضى فتوى غير واحد من الأئمة
وذلك منه ككرر في نوازل المعيار
والفائق وغيرهما وهو ظاهر
المذهب هذا ان كان بهذا الخالف
شعور بمعنى ما يلفظه أو اما اذا قصد
بلفظه انها طالق ثلاثا في الحال من
غير التفات الى معنى آخر فانه يلزمه
ماتوا من قصده ولفظ أبد او عمري
لهما احتمالات بحسب اللغة والعرف
ويجربان كثيرا مجرى التوكيد في
الكلام فان قصد به ما أو باحدهما
الثلاث عمل على نية والا فليستا
بنص في ذلك بل الظاهر من عرف
الناس في ذلك أن المراد لا يتركها

باراها فهل يجوز له بعد ذلك ردها وهل مباراته اياها مما يخرج منه من عينة قال ابن دحون
 نزلت وتحير فيها هل بلدنا فقال القاضي اذا باراها فقد برت عينته وله أن يردها بعد ذلك
 ولا حنث عليه وهو بمنزلة الرجل يحلف فيقول لزوجته أنت طالق ان لم أطلقك فاذا طلقها
 برت عينته قال أبو الصبغ بن الحشا وغيره ليست هذه مثلها لانه قال لا كانت لي بزوج
 ومتى ردها صارت له زوجة ويلزمه الحنث فقال القاضي هي عندى مثلها الآن ينوى
 لا كنت لي بزوجة أبدا فان كانت هذه بنته لزمه الحنث فها منى تزوجها ومالم تكن هذه
 بنته فلا حنث عليه فيها اذا تزوجها بعد مباراته لها وقال بعض من في المجلس ان بعض
 فقههاء بلدنا أفتى فيها انه يلزمه الطلاق الثلاث فيها ولا تنفعه المباراة ثم يجوز له أن يتزوجها
 بعد زوج وقال ابن محسن نزلت هذه المسئلة بقربة وكتب فيها الى ابن أبي زيد فقيهه
 القبروان وأفتى فيها بقية القاضي فقال القاضي أكتب بها اليه قال نعم منذ أربعة
 أعوام وأنحوها قال ابن دحون نزلت عندنا هذه الجمعة واختلف الفقهاء فيها اه منه
 بلفظه وقال ابن عرفة مانصه وفي كون الحلف على التعليق حلفا عليه فيخير ان وقع
 المعلق عليه بين حنث المين وحنث التعليق أو نأ كيد التعليق فيجوز بالمعلق عليه حنث
 التعليق قولاً أكثر المتأخرين وأقلهم ثم ذكر ما تقدم عن ابن سهل مختصراً وقال عقبه
 مانصه قلت جواب القاضي عن اراد ابن الحشا لغولانه تكرير لعين دعواه أو لا ولو
 قال لان الفعل في سياق النفي لا يعم لكان جواباً وهو مذهب الغزالي وقول ابن الحشا على
 تعميمه وهو اختيار ابن التلساني وهو مقتضى مسائل المذهب في الايمان فان قلت
 فتوى الشيخ بأن المباراة كافية ولا تلزمه الثلاث خلاف متقدم فتوا في ان فعلت كذا
 فلست لي بامرأة أنها ثلاث قلت الفرق أن قوله ان كنت لي بزوجة حلف على تحصيله
 مسمى عدم الزوجية وهو قادر على تحصيله بالمباراة وقوله ان فعلت كذا فلست لي بامرأة
 التزام لحصول مسمى لست لي بامرأة وجصوله بنى وجود المعلق عليه بوجوب بينونة
 حينئذ ولا بينونة فحين لم يتخالف الا بالثلاث على المشهور والفرق بينهما كما لفرق بين قوله
 ان فعلت كذا فانت طالق طلاقاً بائنة وبين قوله أنت طالق ثلاثاً ان لم أطلقك طلاقاً بائنة
 لا تقرر بينونة الاولى الا بالثلاث ويكتفي في بينونة الثانية بالمباراة وفي نوازل ابن الحاج
 من قال لامرأته والله الذي لا اله الا هو ان شاررت أمي وخرجت من الدار ان خرجت الا
 بخروجه فافشاررتهم اخرجت الأم لا يلزمه الا كفارة عين بهذا أفتى أصحابنا وخالفهم
 القاضي أبو عبد الله بن حديد ورأى أنها طالق ثلاثاً وقضى به على الخائف ولما ذكر ابن رشد
 ما نقلناه عنه في مسئلة القائل ان كان كذا فلست لي بامرأة قال كان بعض الشيوخ يفتي
 من هذه المسئلة في نازلة تنزل كثيرا وهي قول الرجل لامرأته بالله ان فعلت كذا لست لي
 بامرأة أو على المشي الى مكة ان فعلت كذا ان كنت لي بامرأة أن الطلاق يلزمه بقوله ان
 كنت لي بامرأة ولا يراعى عقد عينته ويقول انما معنى ذلك أنه حلف قد طلقها وذلك
 لا يصح لانها عين منعقدة يصح فيها البر والحنث ومعناها والله أو على المشي أو الطلاق
 ثلاثاً ان فعلت كذا وكذا لا طلقك طلاقاً لا تكونين لي بامرأة فيعير في عينته بان ياربها

زوجته بل يطلقها حتماً من غير تردد
 ونحو هذا والله أعلم (أو الخلال
 حرام) قلت قول مب وجري
 العمل الخ أشار اليه في نظم العمل
 القاسم بقوله

وطلقة بائنة في التحريم
 وحلف به لعرف الاقليم

بطلقة تلك بانفسها اه منه بلنظمه ونقله غ في تكميله وأقره وقد كان ابن عرفة أفتى
مرة بمقتضى ما عزا للاقل وحكم به ابن حديد ثم رجع فأفتى بمقتضى ما عزا للاكثر انظر
البرزلي والتائي وانظر ح عند قوله في باب اليمين وبدوام ركوبه ولبسه الخ ولا خفاء أن
ما رجع اليه هو الرابع لعزومه اياه للاكثر ولعزوا بن الحاج له للاصحاب واقول ابن رشد
في قول الاقل انه لا يصح ولقتوى سيدي عبد الواحد الوائش ريسى به وسيدي عبد الله
العبدوسي قبله والامام أبي عبد الله المازري قبلهما او العلامة سيدي العربي القاسي
وستأني فتواهم ولا قام ابن ناجي ايام من المدونة فانه قال عند قوله في كتاب الايمان
والندور وان قال علي تذر ان لم أعترق ربة أو افعل من البر كذا فان شاء فعله وبر أو ترك
وكشر كفارة عين فان ضرب الله له أجلا فخاوزه ولم يفعل فعليه كذارة عين اه مانصه ويقوم
من هنا أن من قال لا امرأته والله الذي لا اله الا هو ان شاررت أمي وخرجت من هذه الدار
ان خرجت الابخر وجهافشاررت ما وخرجت الام يلزمه كفارة عين أو الطلاق اختيار له
في ذلك وفي نوازل ابن الحاج لا يلزمه الا كفارة عين فذكر كلامه المتقدم ثم قال ومن هذا
المعنى قول الرجل لا امرأته بالله أو بالمشي الى مكة ان فعلت كذا لست لي بامرأته أو أفتى فيها
بعض الشيوخ بقول ابن حديد ان الطلاق يلزمه وحمل اللفظ بأن معناه ان حنثا
طاعها ووضعه ابن رشد اه منه بلفظه قلت وقد ذكر المسئلة غير واحد كالواش ريسى
في الفتاوى والمعارف وابن هلال في الدر المنيرة قائلا وهو أصل مختلف فيه والاكثر على
مرعاة عقد اليمين فيخير الحالف ان وقع المعلق عليه بين حنث اليمين وحنث التعليق اه منه
بلفظه وكسيدي عبد القادر في أجوبة وكلامهم أطلقوا القول في ذلك وعندى ان اطلاق
القول في ذلك لا يصح لعدم جريه على القواعد وتحرير القول فيها أن يقال انما لا يتناولون
وجوه أحدها أن يكون الحالف عارفا بالتعليق ويعلم ان الله في قوله والله والمشي في قوله
والمشي الى مكة ونحو ذلك محالوف به ولست لي بامرأته ونحوه ان وقع المعلق عليه محالوف
عليه اه ويدعى انه قصد ذلك حين حلفه فانها أن يكون عارفا بذلك ولكنه يدعى انه قصد
وقوع المعلق بوقوع المعلق عليه وحلفه بالله مثلا انما هو لتأكيد التعليق فانها أن يكون
عارفا بذلك ولا يدعى نية أصلا لغفلته عنها حين الحلف رابعها أن يكون جاهلا فأما الوجه
الاول والثاني فلا وجه لدخول الخلاف المذكور فيه ما بل يقبل قوله في الاول في القضا
والقضاء لا دعائه نية موافقة لظاهر لفظه فيكون مخيرا ان وقع المعلق عليه بين حنث اليمين
وحنث التعليق كمن قال والله ان دخلت الدار لاضررتك فدخلتها فهو مخير بين أن يكفر ولا
يضر بها أو يضر بها ولا يكفر وفي الوجه الثاني يلزمه المعلق بلا اشكال وأما الثالث والرابع
فيظهر انهما محل الخلاف فعلى من استفتى في المسئلة أن يستفهم السائل ويحيط به على
ما يتحصل عنده من جوابه من تلك الوجوه ولا يبادر للفتوى فيها دون استفهام وقد أفتيت
فيها مرة بلزم الطلاق لكون الحالف كان عاميا فأجابني حين استفتيته بما يقتضى أنه
قصد وقوع المعلق بنفس وقوع المعلق عليه ولا يخالف في ذلك الاكثر ان شاء الله فتأمل
بأنصاف (تنبيه) كلام ابن سهل السابق يفيد أن محل الخلاف بين ابن زيب وغيره انما هو

اذالم يقل أبدا وأما إذا قالها فبينة فقول على أنه تلزمه الثلاث ولا تكفيه المباراة وذلك
 والله أعلم مبنى على أن أبدا يشهد الثلاث والذي أفتى به غير واحد من المحققين أن
 المباراة كافية مع ذكر أبدا أو ما يقوم مقامها ففي نوازل الطلاق من المعيار مائنه وسئل
 المازري عن حلف لزوجه بالطلاق ثلاثا أن ظهر لها على كذب لا كانت له امرأ أبدا
 فأجاب إذا ثبت عنده أنها كذبت وقد حنت فإنه لا يبر من عينه إلا أن يطلقها طلاقا لا تكون
 له بامرأة فليطلقها طلاقا تبين به حتى يتحقق أنها خرجت عن كونها امرأة أي فهذا أحوط
 له وهذا أن كانت عينه بالخرج الذي هو الطلاق الثلاث اه المحتاج اليه منه بلنظفه وفيه أيضا
 بالحمل المذكور مائنه وسئل أبو محمد سيدي عبد الله العبدوسي عن شارر زوجه فقال لها
 الأيمان تلزمه أنها لا تكون له أبدا بزوجه هل يجوز أن يكتب لها طلاقا مملكة أو خلعية
 أو أبرأته من شيء من حقوقها ثم راجعها أم لا يجوز له شيء من ذلك ويقضى عليه بالثلاث
 فبينوا الناذك وما يتعلق به مجازي عليه كريم علمكم وعظيم فهمكم وجيل نظركم وسديد
 رأيكم والله سبحانه يقي بركتكم للمسلمين ويخلصكم لما تركم السنة إلى يوم الدين فأجاب الجواب
 والله الموفق للصواب بینه أن الحالف المذكور إذا وقع على زوجته المذكورة طلاقا بآنة
 بخلع أو مفاداة أو مبارأة أو بقلبك على ماضيه به العمل في المطلق المملكة أنها بآنة فقد
 بر في عينه ثم له مراجعتها بعد ذلك بشكاح جديد برضاها وبالله سبحانه التوفيق اه منه
 بلنظفه وفي أجوبة سيدي عبد القادر الفاسي مائنه وسئل عن قال لزوجه أنت على
 حرام لا كنت لي زوجه عمر ك أو عمر ي أبدا فأجاب أنه وقع في مسائل المعيار سئل سيدي
 عبد الله العبدوسي فذكر ما قدمناه السؤال مختصر أو الجواب بلنظفه وزاد متصلا به مائنه
 وقال شيخنا العلامة أبو عبد الله العربي الفاضل فيمن قال لزوجه عليه الحرام ثلاث محرم
 لا كنت لي بامرأة أبدا ثم ندّم فأجاب أن طلقها أو أبرأته أو خالعهما حين حلف أو بقدر
 ما يستل ويستفتي فله مراجعتها وقد بر في عينه وهذا على أن أبدا ليس حكمه حكم الثلاث
 وإن لم يطلقها أو بقيت في عصمته وتراخي من غير عذر الاستفتاء فقد بات منه بالثلاث
 اذ حنت في عينه وليس له مراجعتها ولا رخصة في الثلاث في كلمة واحدة فان الإجماع
 منعقد على لزومها اه وعمرها أو عمر ي الحكم في ذلك سواء اه منها بلنظفه اه على هذا كان
 يعتمد شيخنا ج ولم يكن يذكر لنا غيره والله أعلم (أو جميع ما أملك الخ) قول ز
 ولو قال على موافق لمجرم به المتبسط في اخته ما ابن هرون مائنه وكتب من أسبيلية إلى
 القبروان في رجل قال كل ما أملك حرام على هل تدخل الزوجة في الحرام كقوله الحلال
 حرام أم لا فأجاب أبو بكر بن عبد الرحمن أنها لا تدخل إلا أن يدخلها بنية وكذلك أجاب
 أبو عمران أنه لا يلزمه شيء لأن الزوجة ليست ملكا للزوج وإنما ملك عصمتها وكذلك لو قال
 الحلال على حرام من جميع ما أملك لم يكن عليه شيء في ذلك ولو لم يقل من جميع ما أملك لزمه
 التحريم في الزوجات اذ لم يحاشهن اه منه بلنظفه وهذا هو الظاهر وفي الدر النسيم مائنه
 مقتضى ما لابن العربي في أحكام القرآن في سورة التحريم تحريم الزوجة بقوله ما أملك على

(أو جميع ما أملك الخ) قول ز
 ولو قال على الخ موافق لمجرم به
 المتبسط وهو الظاهر خلاف مقتضى
 ما لابن العربي انظر الأصل

حرام اه منه بلفظه وقد راجعت كلام ابن العربي فوجدته يقتضي ما ذكر والله أعلم (وان قال سائبة معنى الخ) قول ز والظاهر أنه ان لم يدع نية شي لزمه الثلاث قال شيخنا ج ان هذا من باب الكناية الخفية ومعالم أن اللزوم فيها واحدة الالسية أكثر اه وهو ظاهر فقد مر قريبا عند ز نفسه أن ابن عرفة اعترض قول أصبح يلزوم الثلاث وأفتى بواحدة الى أن مات اذ لم تكن له نية في واحدة ولا أكثر وقد سلم ما قاله ابن عرفة غير واحد من المحققين كالهرزلي وابن هلال وبغلة أفتى الرماح ونحوه في نوازل ابن الحاج عن بعض الفقهاء انظر أول مسائل الطلاق من الدر المنثور وفي اختصار المبطلية بعد ذكره ألقاظا من الكناية الظاهرة مانصه وأما غير ذلك من الكناية المذكورة فهي واحدة بنى أولم بين وفي بعضها اختلاف اه منه بلفظه وفي القلشناني مانصه في المدونة كل كلام نوى به الطلاق فهو كإنوى قال ابن عرفة ظاهره سمع عيسى أن نية الطلاق بما ليس من لفظه انما يلزمه ما يلزم بلفظ الطلاق لا الثلاث إلا أن ينوبها اه منه بلفظه ونص ابن عرفة وفيها له أي لما لك كل كلام نوى به الطلاق فهو كإنوى اه قلت ظاهره سمع عيسى أن نية الطلاق بما ليس من لفظه بحال انما يلزم به ما يلزم بلفظ الطلاق لا الثلاث إلا أن ينوبها اه منه بلفظه ولا شأن أن قوله سائبة معنى الخ من باب قوله قبل أو اذهبي وانصرفي ولذلك قال غ هنا مانصه قوله وان قال سائبة معنى الخ هذا قريب من قوله قبل ونوى فيه وفي عدده في اذهبي وانصرفي الخ إلا أنه صرح في المدونة في هذا باليمين والعقوبة ولم يصرح بهما في الأول فحكى المصنف كل واحد على ما وجد مع أنه استدل في ضيق اليمين في الأول باليمين في هذا اه منه بلفظه. وقول مب أصل هذا الكلام في المدونة عن ابن شهاب الخ سلم كلام طقي هذا وفيه نظر فان ما فهمه المصنف من أن ما في المدونة عن ابن شهاب جار على المذهب هو الذي فهمه أبو الحسن وغيره ونص أبي الحسن قوله في التنازل لزوجه أنت سائبة الخ هذا موافق لما في كتاب ابن حبيب الا في اليمين فلم يلزمه عينا وفي ثمانية أبي زيد متى قال معنى فهو الطلاق وان قال لزوجه أنت حرة وألامته أنت مطلقة فلا شيء عليه حتى يقول معنى فيلزمه الطلاق في الزوجة والحرة في الامسة ثم قال يؤخذ من هنا أن المضمّن ليس كصريح الاقرار وهذا مثل ما قاله في كتاب الاعان فحين قذف زوجته فأبكر ذلك وأقامت عليه البينة بذلك قال ابن القاسم له أن يلاعن وقال غيره يحسد ولا يلاعن وخلاف ما في كتاب الايمان بالطلاق فحين قال احدى نسائه طوائق ثم قال في آخر المسئلة فان بحمد فشهد عليه كان كمن لا نية له فلم ينوب بعد الجحود ويؤخذ منها أحد الاقوال فحين ادعى قبله ووديعته أو قراض فيجحد ثم قامت عليه البينة فادعى الرد أو الضياع أنه يقبل منه اه منه بلفظه فلو لم يرمه موافقة المذهب لما استقام له أخذ ولا معارضة وصرح بذلك ابن ناجي فقال مانصه وما ذكره ابن شهاب في اليمين هو خلاف ظاهر الواضحة بعدمه ولا يبعد أن يجري فيه الخلاف من أيمان التهم وهي ثالثها يحلف ان كان متهم ما وقد ذكرنا أن اتيان حننون بمثل هذا دليل على أنه قائل به اه منه بلفظه وقول طقي وهو مخالف لأصل مذهبه أراد به والله أعلم أن قبول قوله بعد أن جحد مخالف لأصل المذهب في هذا

(وان قال سائبة معنى الخ) قول ز والظاهر أنه ان لم يدع نية الخ هذا من الكناية الخفية ومعالم أن اللزوم فيها واحدة الالسية أكثر انظر الأصل وقول مب بل يخالف لأصل مذهبه الخ فيه نظر بل هو موافق له كما فهمه المصنف وأبو الحسن وغيرهما والفرق بينهما قول به بعده ولا يتوى في العدد الخ ان انكاره أو لا يصير كالمعترف بأنه قصد بذلك اللفظ الطلاق من غير نية عند فهمه ما مع الاعتراف كذلك يلزمه واحدة في الأول والثلاث في الثاني والله أعلم

الباب وفي غيره وهو يقتضي أن المذهب كله على أن من جحد أو لا يقبل منه ما ادعاه
 ثانياً وليس كذلك وقد تقدم في كلام أي الحسن ما يردده وقد صرح ابن رشد بأن الخلاف
 الذي في الوديعه جار في الطلاق فانه قال أثناء كلامه على مسئلة من قال لاني زوجته
 وقد امتنع من زيارتها اني قد طلقها مانصه ولورجميع فقال أردت به الطلاق واحدة
 كانت واحدة ولا يعين عليه على القول بأن من قال طلق امرأتى ولا نية له انها واحدة
 وأما على القول انها ثلاث فقبل لا يتوى لانكاره أو لانه أراد الطلاق وتكون ثلاثاً
 وقبل يحلف وتكون واحدة والخلاف فيه على اختلافهم فيمن أنكر وديعة ثم أقربها
 وادعى تلقها اه على نقل ابن عرفة بلفظه وقال ابن عرفة أيضاً مانصه ولا ين رشد في رسم
 الشجرة من سماع ابن القاسم في الشهادات قبل قبل منه نية بالطلاق بعد انكاره وهو
 قول مالك في كتاب التفسير في رسم كتب من سماع ابن القاسم وفي رسم الطلاق من سماع
 أشهب ورسم الكبيش من سماع يحيى منه ومن كتاب الايمان اه منه بلفظه فان قلت
 سلمنا وجود الخلاف في ذلك لكن انما قال طنى ومن تبعه ما قال مخالف لما قاله المصنف
 تبعاً لما في المدونة عن ابن شهاب لقوله بعد دمه متصلاً به ولا يتوى في العدد ان أنكر قصد
 الطلاق بعد قوله أنت بائن الخ قلت لا معارضة بين الميسرتين ولا مخالفة أصلاً والفرق
 بينهما ما قاله شيخنا ج ومحصله أن انكاره أو لا يصير كالمعترف بأنه قصد بذلك اللفظ
 الطلاق من غير نية عدد في علمه الكن قبل منه ارادة الواحدة في لا سبيل لى عليك ونحوه
 لان ذلك هو اللازم فيمن تلفظ بذلك دون قصد عدد ولم يقبل منه ذلك في بائن وما ذكر معه
 لان اللازم في ذلك عند عدم النية هو الثلاث قلت وهذا الفرق حسن واضح وكلام ابن
 رشد الذي قدمناه آنفاً شاعده يظهر ذلك بأدنى تأمل فصح كلام المصنف وتعين التعويل
 عليه ونسقط تعقب طنى ومن تبعه فلا يلتفت اليه والله أعلم (لان قصد اللفظ بالطلاق
 الخ) نحوه في المدونة وتقدم نصها عند قوله لا منطلقة (تبينه) * نقل ق هنا ما يشهد
 لكلام المصنف عن الباجي عن مالك ثم قال عقبه مانصه ابن عرفة في هذا انظر انظر المطولات
 اه فيوهم كلامه أن تنظير ابن عرفة في النية الذي نقله الباجي عن مالك وليس كذلك وانما
 يحتمل معه فيما أخذ من قول مالك من لغو الطلاق بالنية فانه قال عقب كلام الباجي مانصه
 قلت في تمسكهم ذاعلى لغو الطلاق بالنية نظراً لانه فرقي بين النية المستقلة لارادة الطلاق
 بها فقط وبين النية التي هي بعض المجموع منها ومن لنظ خاص مراد به الطلاق لا بأحد
 جزأيه فقط ابن بشير في جرى الطلاق به على الخلاف في الطلاق بالنية قولاً المتأخرين
 اه منه بلفظه (ثلاث ان دخل) قول ز في المفهوم تفصيل قصده دفع الاعتراض
 على المصنف بانه عدل عن المشهور ومذهب المدونة وتبع قول ابن الحاجب والقائم
 ثلاث في المدخول بها ولا يتوى وواحدة في غيرها اه مع انه قال في صحيح بعد قوله
 وواحدة في غيرها مانصه وتلزمه طلاق واحدة في غير المدخول بها وهكذا قال في الجواهر
 ولم أر نصاً وافقها اه منه بلفظه (كغيرها ان نسقه) لم يعتبر المصنف اختيار ابن عبد
 السلام وغيره قول اسمعيل انما واحدة فلم يشترط له أصلاً كانه عنده غير مرتضى وقد صرح

(لان قصد الخ) نحوه في المدونة
 وتنظير ابن عرفة في كلام الباجي
 انما هو في تمسكهم ذاعلى لغو
 الطلاق بالنية خلاف ما يوهمه
 ق انظر الاصل

(الائنية تا كيد) قول ز قاله

عج وقال د الخ الصواب في
المعلق بمحمد ما لعج وأما المنجز
فيظهر من كلام ابن عرفة أن الراجح
أنه لا يقبل منه نية التأكيد انظر
الاصل (أو طالق أبدا) قول مب
تظرفي كلام المصنف بكلام ابن
رشد وابن الحاج الخ لا خصوصية
لهما بذلك لكن ما عتمده المصنف
هو الذي يفيد كلام المازري ومن
وافقه وكلام ابن العربي يدل على أنه
المذهب بل يفيد أنه قول جميع
الفقهاء انظر نصه في الاصل وفي
أجوبة الشيخ سيدي عبد القادر
القاسمي أنه سئل عن قال لزوجه
أنت على حرام لا كنت لي زوجة
عرك أو عري أو أبدا فاجاب انه
وقع في نوازل المعيار وسئل سيدي
عبد الله العبدوسي عن قال لزوجه
الايمان تارزعه انما لا تكون له أبدا
بزوجة فاجاب بأنه اذا وقع عليها
طلقة بائنة بخلع أو مفاداة أو مباراة
أو بتليك فسد بتر في عيونه ثم له
مراجعتهما اه بخ وقال شيخنا
العلامة أبو عبد الله العربي القاسمي
فيه من قال لامرأته عليه الحرام
الثلاث لا كنت لي بامرأة أبدا ثم
ندم فاجاب ان خالعها حين حلف
أو بقدر ما يسأل ويستفتي فله
مراجعتهما وقد بتر في عيونه وهذا على
أن أبدا ليس حكمه حكم الثلاث
وان بقى في عصمته وتراخي من
غير عذر الاستفتاء فقد باءت منه
بالثلاث اذ حنث في عيونه اه
وعمرها أو عسرى الحكم في ذلك
سواء اه وراجع ما تقدم عند
قوله أو لست لي بامرأة الخ

ابن عرفة برده ونصه وفي كون ذلك قبل البناء كذلك وقصره على واحدة قوله ما ع غيرها
ونقبل الخمي عن اسمعيل القاضي وتعقب ابن عبد السلام المشهور بالاتفاق على جواز
نكاح المطلق قبل البناء أو بالخلع خامسة أو أخت المطلقة وصحة عقد غيره عليها بنفس
طلاقة وان تبع فيه من سبقه به ريبان قرب انباءه مظنة لارادته مع الاول بخلاف صور
النقض من جملتها عدم الارث بالموت عقبه اه منه بلفظه ولله دره (الائنية تا كيد
فيهما) قول ز قاله عج وقال د الخ حاصله أن عج جزم بأنه يقبل منه دعوى
التأكيدي وان كان بين ذلك مهلة وأحد قال ينبغي ان لا يقبل منه ان كان غير متصل وظاهر
كلامه ان الخلاف بينهما في المنجز والمعلق يتحدد لان ذلك هو موضوع كلام المصنف
والصواب في المعلق يتحدد ما قاله عج اذ هو ظاهر المدونة وغيرها وصرح به في سماع
القرنين ويأتي كلامه وصرح به أيضا الميضي في اختصار ابن هرون مانصه ومثله
لوحف على فعل مرارا فقال أنت طالق ان دخلت الدار وكررت ذلك ثلاثا في ذلك الوقت
أو بعده فانه يتوى فان لم تكن له نية لزمه ثلاث اه منه بلفظه وصرح به في الموازية أيضا
ويأتي كلامها وأما المنجز ففيه قولان ويظهر من كلام ابن عرفة أن الراجح انه لا يقبل منه
نية التأكيدي ونصه واقتراح الزمان في المعلق كاتحاده بخلاف غيره الشيخ عن الموازية من
قال أنت طالق ان فعلت كذا ثم قاله بعد وقت نوى فان لم تكن له نية فالبتة ولا يتوى في
الطلقة الاولى يرددها قلت الحاجة لتكرير اليمين خوف أن يطلب بمعاوجب حنثه اه منه
بلنظفه ثم قال بعد نحو ورقة مانصه وسمع القرنين ان من حلف بطلاق لا كلم فلانام حلف
كذلك بعد أيام ثم حلف كذلك بعد أيام ثم كله وقال انما أردت واحدة ردها ليعلمها
ويهددها حلف ولزمته طلقة واحدة ابن رشد يريد أنه طوب باليمين وهو مقر بها اذا وجب
حلفه ولو أقر مستفتيا غير محض لم يلزمه عين وهو معنى ما في المدونة لان طلاق الرجل
امرأته وحلفه به في مجالس شتى وأيام مفترقة ان أقر فيه مستفتيا غير محض ولا طوب
نوى دون عين وان طوب بذلك وخوص فيه وهو مقر نوى مع عيونه على ما تأولنا قوله في
هذا السماع وان قامت عليه البيينة فأقر ولم ينكر في لغوته نوى لحضوره البيينة قولان
لسماع عيسى ابن القاسم في الشهادات مع قول ربيعة في الايمان بالطلاق منها الشهادات
في الطلاق لا تلتحق ان اختلفت المجالس واسمعيل القاضي مع الآتي على قوله لا تلتحق
الشهادات على الطلاق ولو اختلفت المجالس ومثله سماع عيسى منه ثم قال بعد كلام
مانصه قلت كلام ابن رشد نص في تسوية الطلاق غير معلق به معلقا في وقوعه في أوقات
متعددة خلاف ما تقدم للشيخ عن الموازية وهو ظاهر أقوالهم في مسألة من طلق فقيل له
ما صنعت وما ذكركم بها اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في عج و د ز والله أعلم
(أو طالق أبدا) قول مب ولما لم يقف عليه ق تظرفي كلام المصنف بكلام ابن رشد
وابن الحاج لا خصوصية لابن رشد وابن الحاج بذلك فقد تقدم عند قوله أو لست لي بامرأة
الآن بعلق في الآخر ما وافق ذلك وقد قال أبو سالم الزناسي اثنا جواب له مذكور في
المعيار والفتاوى مانصه وأغنى أن تعلق حرمتها لا بد أن تكون طالق أبدا والمذهب انها

(وأنت طالق ان تزوجت) ثم قال
 (الح) أي ولا ينوي كافي المدونة وذلك
 معلوم من قوله فيما مر الالنية تأكيد
 في غير معلق بمعدود به يسقط
 اعتراض ابن عاشر على المصنف
 وقول ز وأما عكس المصنف
 فيلزمه واحدة الخ به جزم ابن
 عاشر لكن لا بد من تقييده بما إذا
 ادعى قصد التأكيدي وهو محل
 الخلاف بين البرزلي وابن ناجي والا
 لزمه طلقان قطعاً قال في الأصل
 بعد نقول فحصل ان عكس مسألة
 المصنف كهي فلا ينوي في أنه قصد
 التأكيدي بلزمه طلقان ان لم يبح
 مستقيماً على قول ابن القاسم ولم
 يحل في عرفه غيره واختاره النخعي
 وابن ناجي مخالفاً للشيخ البرزلي
 فهو المعتقد وأما ان لم يدع التأكيدي
 فاللزم له طلقان وليس هو محل
 الخلاف والله أعلم قلت وقول
 خش ووجه المستصوب الخ فيه
 رآه اذ اصح تعلقه بها على العموم
 بعد ان تعلق بها على الخصوص صح
 العكس من غير فرق بينهما ولو صح
 ما وجهه لجرى في مسألة المصنف
 بالاحرى نعم يمكن توجيهه بأنه في
 تأخير الخاص يحمل على التأكيدي
 الاول بالنسبة للخاص فتأمل وهذا
 كله على ان محل الخلاف بينهما
 حيث لم يدع التأكيدي أو ما على
 ما هو الحق فغني خلافاً هل تقبل
 منهية التأكيدي أم لا فتأمل والله
 أعلم

ثلاث وتحل بعد زوج اه محل الحاجة منه بلنظرة لكن ما اعتده المصنف وفهم ابن يونس
 عليه المدونة هو الذي يفيد كلام المازري ومن وافقه راجع ما قدمناه وكلام ابن العربي
 في الاحكام يدل على أنه المذهب بل يفيد أنه قول جميع الفقهاء ونص ما عند قوله تعالى
 لا تقم فيه أبداً قوله أبداً ظرف زمان مبهم لا عموم له ولكنه اذا اتصل بالنهي أفاد العموم لانه
 نكرة في سياق النهي وكأنه قال لا تقم فيه في وقت من الاوقات وقد قال الفقهاء لو قال رجل
 لامرأته أنت طالق أبداً طلقت طليقة واحدة اه من أحكامه الصغرى بالفظها فانظر قوله
 الفقهاء فإنه جمع معرف بال فيفيد الاستغراق ونقله في الدر المنثور بلنظرة آخر وأظنه من
 الاحكام الكبرى ونصه وقال ابن العربي في الاحكام على قوله تعالى لا تقم فيه أبداً ان أبداً
 وان كان مبهما لا عموم فيه اذا اتصل بالنهي قال وقد فهم ذلك أهل اللسان وقضى به فقهاء
 الاسلام فقالوا لو قال أنت طالق أبداً الزمة طليقة واحدة اه منه بلفظه فانظر قوله فقهاء
 الاسلام فلا اعتراض على المصنف والله أعلم (وأنت طالق ان تزوجت) ثم قال كل الخ قد
 اعترض ابن عاشر كلام المصنف في هذه المسئلة فإنه لم يحسن مساقها وان كلامه مشكل
 ووجه ذلك بقوله ما نصه وذلك ان من كرر طلاقاً معلقاً على شيء واحد كقوله ان تزوجت
 فانت طالق ان تزوجت فانت طالق ثم تزوجه الزمة طلقان الا أن يدعى التأكيدي فينوي
 حجباً فأداه قوله وبلا عطف ثلاث الى قوله الالنية تأكيد في غير معلق بمعدود به يقال فاذا الزم
 التعدد مع احتمال التأكيدي فأجرى ما لا يحتمله نعم يقال يفترقان في أنه ينوي في محتمل
 التأكيدي دون غيره فيقال لم يذكروا المصنف كذا كره في المدونة فلم يذكروا حيث كان محل
 الفائدة اه منه قلت لم يحل المصنف بملا كره في المدونة من أنه لا ينوي لانه معلوم من
 قوله اتفاق غير معلق بمعدود فتأمل بانصاف قول ز وأما عكس المصنف فيلزمه واحدة
 فقط على المعتقد الخ به جزم ابن عاشر فإنه نقل عن أبي الحسن في قول المدونة ولا ينوي
 مانصه قال عبد الحق واعلم ينو لا شتمال الثانية على زائد على الاول فتعين التأسيس
 واتفي التأكيدي فلهذا اذ تزوجه اطلقان الا أن يحاشيه في العين الثانية فطلقة اه بالمعنى
 ثم قال ولو عكس للزمتهم واحدة لتعين الثانية حينئذ للتأكيدي كما أشار اليه في الايمان بقوله
 ولا أكله غداً وبعده ثم غداً فقف على نت في الكبير فقد ذكر فيها خلافاً اه منه بلنظرة
 قلت وما قالوا من ان اللازم في العكس واحدة وظاهرهما وان لم يدع قصد التأكيدي غير
 صحيح وتعليل ابن عاشر ذلك بقوله لتعين الثانية حينئذ للتأكيدي كيدريده ما قدمناه عنه قبل
 في تكرير العين الاولى بعينها انها محتملة التأكيدي فيلزم التعددان لم يقصده فالعجب منه
 رجه الله كيف صدر منه ذلك مع شدة كانه واستدلالة لتعين التأكيدي بما ذكر من كلام
 المصنف في باب العين كاستدلال ز به وذلك لا يصح لما بين البابين من الفرق الواضح
 راجع ما قدمناه هنالك ولا بد وما عزا ز للبرزلي وابن ناجي يقتضي ان الخلاف بينهما
 اذا لم يدع التأكيدي لا يصح ذلك في هذا الباب لان اللفظ الصريح في خالص التكرار
 يتعد الطلاق بتعدده اذا لم يقصد التأكيدي وذلك مصرح به في المدونة وغيره فكيف
 يستثنوا وانما الخلاف بينهما اذا ادعى انه قصد التأكيدي هل تقبل منه نيته فتلزمه واحدة

(وثلاث في الانصف طلقة) قول ز لزمه طلقة الخ مبني على جعل الجنسية والظاهر ان الاستغراقية لاجل الاستثناء ولان القاعدة على المشهور في هذا الباب حمل اللفظ المحتمل على أشد محمله (١٠٣) أو محتملاته وعليه فاللازم في ذلك طلقان وقول ز

لان الاستثناء حينئذ مستغرق مبني على تكميل الجزء في المستثنى ويأتي لب رده فله قال لتكميل الجزء في المستثنى منه لكان أولى فتأمل (واثنين في اثنين) قلت قول مب لا تعين للكمال الخ أى لجاز الجنس كزيد الرجل أى هو الرجل المعتد به وقوله وتحتمل العهد أى الذكري أى وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث قال في المغني ولا تكون للجنس الحقيقي لئلا يلزم الاخبار عن العام بالخاص كما يقال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاثااه وقول مب بل يحتمل كونه حالا الخ أى واذا احتمل ذلك فلا يلزم الثلاث بل يحتمل الواحدة ويحتمل الثلاث يجعل الالعهد الذكري أى والطلاق الذي ذكرت ليس بلغو ولا لعب بل هو معزوم عليه حال كونه ثلاثا انظر الشمني والظاهر كما قال بعض في النصب المفعول المطلق وفي الرفع العهد الذكري فتقع الثلاث ولذا اظهر من الشاعر أنه أراداه وقول ز لزوم الثلاث في الرفع والنصب الخ أى ولا يلتفت لمطابقة النصوص ولذا قال الشيخ العبادي بحسبنا للشيخ أحمد المنهوري حين سأله عن هذا ومذهبنا المقتضي به عند مالك وقول ثلاث مطلقا وهو أسلم الى أن قال

فقط أولا فيلزم ما كثر وكلام ابن ناجي وان كان يادى الرأى يفيد ما عزمناه لكنه يجب حمله على ما ذكرناه فانه قال عنه دقوله المدونة لزمه طلقان ولا ينوي مانصه انما لزمه طلقان لان الشئ في نفسه ليس هو كما اذا وقع مع غيره فيقوم منها ما نقله أبو محمد عن الموازية من قال ان كملت انسانا فانت طالق ثم قال ان كملت فلا فانت طالق فكلمه لزمه طلقان وكان شيخنا حفظه الله يتقل في عكسها انه لزمه طلقة واحدة وهو بعيد ولا فرق له منه بلفظه فراحه بقوله انه لزمه طلقة واحدة أى اذا ادعى التأكيدي فينوي لما ذكرناه أولا انما يقال في ذلك انه كصريح التكرار وقد علمت حكمه ولانه ذكر ذلك توجيها لقول المدونة ولا ينوي ولا استدلاله بكلام الموازية وهي مصرحة بانه لا ينوي وان أسقطه هو من كلامها تبع الشيخ ابن عرفة قال اللغوي مانصه وقال ابن القاسم فيمن قال لامرأة ان تزوجتك فانت طالق ثم قال كل من تزوجها من هذه القرية فهي طالق وذلك المرأة منها ثم تزوجها وقع عليه طلقان ولا ينوي وهو بمنزلة من قال ان تزوجتك فانت طالق ثم قال جماعة نسوة هي فيمن ان تزوجتك فانت طالق فتزوجها انما يطلق عليه تطليقتين قال محمود كذا ان قال ان كملت انسانا ثم قال ان كملت فلا فانت طالق فكلمه فانه تقع عليه طلقان ولا ينوي وقال أذهب ان كلم فلا نالم تلزمه الاطلقة ثم ان كلم انسانا غيره لزمته أخرى ثم قال وقول ابن القاسم في هذا أحسن ومحمل قوله انه لا ينوي على ان عليه بينة اه منه بلفظه وهو صريح في انه لا فرق بين تقديم العموم على الخصوص وعكسه على مذهب ابن القاسم وقد جزم بذلك ابن عرفة ولم يحك في ذلك خلافا ونصه ولو أعاد أو أخصه لزم التعدد الشيخ عن الموازية من قال ان كملت انسانا فانت طالق ثم قال ان كملت فلا فانت طالق فكلمه لزمه طلقان قلت لان تناول الميمين له وحده ليس كتناولها الياء مع غيره ضرورة ان الشئ في نفسه ليس كهو مع غيره اه منه بلفظه فتحصل مما ذكرناه ان عكس مسئلة المصنف كهي فلا ينوي في انه قصد التأكيدي لزمه طلقان ان لم يحكى مستقيا على قول ابن القاسم واختاره الغمى ولم يحك ابن عرفة وغيره واختاره ابن ناجي مخالفا للشيخ البرزقي فهو المعتمد وأما ان لم يدع التأكيدي فاللازم له طلقان بلا إشكال وليس هو محمل الخلاف المذكور خلافا لزواله أعلم (وثلاث في الانصف طلقة) قول ز لزمه طلقة واحدة لان الاستثناء حينئذ مستغرق وجه كونه مستغرقا عنده والله أعلم انه جعل أل في قوله أنت طالق الطلاق جنسية فتلزمه واحدة وقوله الانصف أى الانصف الطلاق الذي هو واحدة فيكمل النصف في الاستثناء قال الامر الى الاستغراق كن قال أنت طالق طلقة واحدة الاطلقة وذلك مبني على تسليم أمرين أحدهما تكميل الجزء في الاستثناء كسكميله في الطلاق وهو غير مسلم فقد اعترض قوم بمعاما أفاده كلام ز من نسكميله انظر ذلك فيهما عند قوله بعد ان اتصل ولم يستغرق نائيه ما جعل أل للجنس والظاهر أن هذا أيضا غير مسلم لان أل كما تحتمل ذلك تحتمل كونه بالاستغراق بل احتمال

وقد قال في المغني خلاف الذي جرى * كالأل ما مبني بنص يترجم وان اتصبا وارفعاه كلاهما * يفيد احتماله بذلك صوما فيحتمل التوحيد دون ثلاثة * ويحتمل التوقيف والوقف أنفم

الاستغراق أقوى لذكر الاستثناء بعدها الذي قيل فيه انه من معيار العموم وعليه فاللازم في ذلك طلقان لانه استثنى من الثلاث اللازمة على جعلها الاستغراق واحدة ونصفا وأبقى واحدة ونصفا فمكة ل النصف في الطلاق وبقي في الاستثناء فيلزمه طلقتان والفاحدة على المشهور في هذا الباب ان اللفظ المحتمل يحمل على أشد محمله أو محتملانه وقد قال ز نفسه في قول الشاعر فانت طالق الخ نقلا عن الذخيرة مانصه مقتضى مذهبن الزوم الثلاث في الرفع والنصب احتياطا وسلموه وقال أيضا عند قوله ولثالثة وأنت شر يكتهم ما ناصه ولو قال وأنت شر يكتهم بالافراد ولم يعلم عوده على الاولى أو الثانية فالاحتياط ان تطلق طلقتين يجعل الضمير عائدا على الاولى اه فمستلنا أخرى من هذين لما ذكرناه أولا فتأمل به بالنصافي والله أعلم (ان اتصل) هذا الشرط متفق عليه في المذهب كما يظهر من كلامهم وحي ابن رشد عليه الاجماع وأول ما ورد عن ابن عباس من اجازة الاستثناء بعد عام ولكن انظر جمع الجوامع أي في أول بحث المخصص (ولم يستغرق) قول ز وهو كذلك اجماعا الخ نحوه لابن عرفة عن المصنوع وغيره ثم قال عن القرافي لابن طلحة في أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا قولان اه واليه أشار في جمع الجوامع بقوله ولا يجوز المستغرق خلافا لشدوذ اه ولم يظفر بذلك من نقل الاجماع على امتناع المستغرق كالامام الرازي والامدنى قاله المحلى وقول مب اذ لو عمل بالتسكيل في هذا أي في قوله وثلاث في الانصف طلاقة الخ نحوه لتو وهو واضح وعليه فاللازم في مثال ز طلاقة واحدة (ونجيزان علق الخ) قول مب وهو في الحقيقة كافي ح عن شيخه الخ زاد ح مانصه فكانه يقول

منه ما يجوز الخ

جمع الجوامع مانصه ولا يجوز المستغرق خلافا لشدوذ اه منه بلفظه وانظر المحلى وقول مب اذ لو عمل في هذا بالتسكيل في المستثنى لما لزمه الاطلاقان نحوه لتو وهو واضح الصحة لكنهم لم يتعرض لما يلزم في مثال ز وهو قوله أنت طالق ثلاثا لا اثنتين وربعا والجاري على ما قالوا من انه لا يكمل المستثنى ان تلزمه طلاقة واحدة فتأمل والله أعلم (ونجيزان علق بمض الخ) قول مب وهو في الحقيقة كافي ح عن شيخه معلق على صدق الملازمة بين الشرط والجواب ما نسب له الخ هو كذلك فيه وزاد مانصه فكانه يقول

(ان اتصل) هذا الشرط متفق عليه في المذهب وحي ابن رشد عليه الاجماع وأول ما ورد عن ابن عباس من اجازة الاستثناء بعد عام ولكن انظر جمع الجوامع أي في أول بحث المخصص (ولم يستغرق) قول ز وهو كذلك اجماعا الخ نحوه لابن عرفة عن المصنوع وغيره ثم قال عن القرافي لابن طلحة في أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا قولان اه واليه أشار في جمع الجوامع بقوله ولا يجوز المستغرق خلافا لشدوذ اه ولم يظفر بذلك من نقل الاجماع على امتناع المستغرق كالامام الرازي والامدنى قاله المحلى وقول مب اذ لو عمل بالتسكيل في هذا أي في قوله وثلاث في الانصف طلاقة الخ نحوه لتو وهو واضح وعليه فاللازم في مثال ز طلاقة واحدة (ونجيزان علق الخ) قول مب وهو في الحقيقة كافي ح عن شيخه الخ زاد ح مانصه فكانه يقول

منه ما يجوز الخ

الطلاق يلزم من هذه الملازمة صادقة ثم قال فان قلت فعلى هذا لا تكون المسئلة من باب التعليق أصلا قلت الخلاف بالطلاق معلقا
 ينحل من حيث المعنى الى التعليق فكأنه يقول ان كانت الملازمة غير صادقة فامرأته طالق فالطلاق في الحقيقة معلق على عدم صدق
 الملازمة اه و قول مب فهو في التحقيق معلق على واجب الخ صحيح في الممتنع عقلا وعادة لا في الممتنع شرعا والجائز ولذلك
 وجه ابن عرفة وغيره الحنفية بحصول الشك لاحتمال أن لا يكون فعل وهو ظاهر والله أعلم وقول مب لكنه غير ظاهر مع ما ذكره
 ح الخ كأنه أخذ ذلك من تسليمه اعتراض القرافي على ابن شاس في عزوه لابن القاسم الحنفية في الجائز بأنه خلاف نقل الصقلي عن
 ابن القاسم ومالك اه وفي اعتماد مب على ذلك نظر فان ح صرح بان المشهور في الماضي الجائز هو الحنفية مع أن اعتراض
 القرافي المذكور غير مسلم انظر الاصل ثم قال فيه فتحصل أن ما ذهب عليه (١٠٥) المصنف في الجائز وقول ابن القاسم وأشبه

وأصبع واقتصر عليه ابن الحاجب
 وسد به عياض وابن شاس وابن
 عرفة وصححه في الشامل وصرح
 ح بأنه المشهور فلا أدرك على
 المصنف والله أعلم (أوفلان من
 أهل الجنة) قلت أخرجه الطبراني
 مرفوعا عن قال أنا في الجنة فهو في
 النار وقول ز وفي جواز قول
 الانسان الخ أشار في جمع الجوامع
 الى هذا بقوله والاصح أن المرء يقول
 أنا مؤمن ان شاء الله خوفا من سوء
 الخاتمة والعاذ بالله تعالى لا شكافي
 الحال اه قال المحلى ومنع أبو
 حنيفة وغيره أي كمالك ان يقول
 ذلك لا يهامة الشك في الخالف في
 الايمان اه وروى الديلمي من قال

الطلاق يلزم من هذه الملازمة صادقة ثم قال فان قلت فعلى هذا لا تكون المسئلة من باب التعليق
 فيه الطلاق أصلا فلا يثبت ذكرها ابن عرفة وغيره في باب التعليق قلت الخلاف بالطلاق
 معلقا ينحل من حيث المعنى الى التعليق فكأنه في هذه المسائل يقول ان كانت الملازمة
 غير صادقة فامرأته طالق فالطلاق في الحقيقة معلق على عدم صدق الملازمة اه محل
 الحاجة منه وقول مب فهو في التحقيق معلق على أمر واجب الخ صحيح في الممتنع
 عقلا وعادة وأما في الممتنع شرعا وفي الجائز فلا يصح ذلك ولذلك وجه ابن عرفة وغيره الحنفية
 بحصول الشك لاحتمال أن لا يكون فعل وهو ظاهر فتأمل به باصاف والله أعلم وقول مب
 لكنه غير ظاهر مع ما ذكره ح نفسه في الجائز من أن المشهور فيه عدم الحنفية الخ كأنه
 أخذ ذلك من تسليمه اعتراض القرافي فانه قال مانصه وما شهره المصنف من الحنفية في
 الجائز قال ابن الحاجب تبع لابن شاس وهو قول ابن القاسم قال القرافي وهو خلاف نقل
 الصقلي عن ابن القاسم ومالك فذكر بقية كلامه ولم يتعقبه انظره وفي اعتماد مب على
 ذلك نظر فان ح صرح بان المشهور هو الحنفية ونصه وظاهر المصنف أنه يبحث في الممتنع
 في الشرع ولو كان قادرا عليه وان قصد المبالغة وهو كذلك لان غاية ما يقصد بالمبالغة أمر
 جائز والمشهور أنه اذا علقه على أمر ماض جائز يبحث ثم قال بعد كلام مانصه والعجب
 من صاحب الشامل كيف جعل الاصح انه لا يبحث اذا قصد المبالغة في جائز وجعل
 الاصح في الجائز الحنفية اه منه بلفظه (تنبيهان الاول) سلم ابن عرفة وغيره اعتراض
 القرافي المتقدم وليس بمسلم بل عز وابن شاس وابن الحاجب ذلك لابن القاسم صحيح وكلام
 ابن يونس وهو المراد بالصقلي شاهد لها ووجه عليه فانه قال بعد ذكره كلام المدونة مانصه
 ومن الواضحة قال أصبغ من حلف على أمر قد سلف أن لو أدركه لفعل كذا فهو حائث
 كان مما يمكن فعله ولا يمكنه مثل أن يحلف اغريمه لو جئتني أمس لقضيتك حقك فهو

أنا مؤمن فهو كافر وروى الديلمي
 أيضا من قال أنا مؤمن حقا فهو
 كافر أو منافق وقال جلال الدين
 السهوي رحمه الله تعالى مانصه
 من قال أنا مؤمن فهو كافر ومن
 قال أنا عالم فهو جاهل هو ثابت

(١٤) وهو في (رابع) عن عمر كان قله السبكي وغيره من العلماء وأهل التفسير (أولم يمكن اطلاعا عليه الخ) قلت
 نقل الشارح في الكبير في قوله كلو حئت قضيتك أن من أصل ابن القاسم انه اذا وقع شك في العصمة اعتبر وقوع الطلاق له ومن أصل
 عبد الملك أن الشك المذكور يلغي وتستعجب العصمة اه وحينئذ فاذا قال أنت طالق ان شاء الجن أو الملك فنجز عليه عند ابن
 القاسم للشك وكذا ان قال ان شاء الله لان متعلق المشيئة الذي هو الطلاق وحل العصمة أمر اعتباري لا وجوده في الخارج حتى
 تعلم فيه مشيئة الله عز وجل فقول من قال انه أي القول بان مشيئة الله تعالى لا يمكن اطلاعا عليه ايضا هي قول القدرية بحدوث
 الارادة ليس بصحيح بل هو مبني على ما ذكرناه والله أعلم وكذا يقال اذا صرف المشيئة الى المعلق عليه لان ذلك يرجع عنه لتحقيق
 النظر وتدقيقه الى صرفها الى الربط والسببية التي بين الشرط والجزاء ولا شك أن السببية أمر اعتباري لا تقبل الوجود ولا العدم
 فاذا وقع الفعل المعلق عليه سئل صاحب المشيئة هل شاء ان يجعله سببا في الطلاق فيقع أم لا فلا يقع هذا فيمن تعلم مشيئته كزيد

وأما من لا تعلم مشيئته كالجن والملاك فإن الخلل يقع في العصمة بحصول الشك فيها فإن القاسم يلزمه الطلاق إذا وقع الدخول
وعبد المالك لا يلزمه بناءً من كل واحد على أصله فهذا توجيه المذهبين في مشيئة الجن والملاك فإن قلت هذا لا يتأتى في مشيئة الله
عز وجل لأن متعلقها موجود في الخارج أو معدوم فيه فإذا وجد علمنا وجودها وإذا عدم علمنا انهم المتعلق به فمشيئة الله عز وجل
مما يمكن اطلاعا عليه بهذا الاعتبار قلت (١٠٦) هذا صحيح إن كان المتعلق موجودا في الخارج قابلا للوجود والعدم

حادث لأنه غيب لا يدرى أكان فاعدا أم لا وإنما يفترق ما يمكن أو لا يمكن في المستقبل
فما كان يمكن فعله من قضاء دين أو عطية مال أو شق ثوب أو ضرب وشبهه فلا شيء فيه حتى
يفعل أو لا يفعل وما كان لا يمكن من شق جوف أو فم أو قطع عين أو قتل وشبهه فهو حادث
مكانه وقاله ابن القاسم وقال ابن الماجشون سواء حلف على أمر سلف أو مستقبلي فإن
كان يمكنه فعله فلا شيء عليه وإن كان غير ممكن فهو حادث في الوجهين الآن تكون له
نية في فعل غير ما هي وقاله مالك فيها ما منه بلفظه فقوله وقاله ابن القاسم صريح فيما
قلناه لا في وجده بالضمير والضمير متعين لأعاده لفظ قال به دمه ولهذا والله أعلم سلم سراح
ابن الحاجب كابن راشد وابن عبد السلام والمصنف في ضيق ومحبيه اللقائي وغيرهم
كلام ابن الحاجب وكأن نسخة القرافي من ابن يونس وقع فيها تصحيف فحذف منها الضمير
وقال الثانية فوقع فيها وقع والله أعلم * (الثاني) قال بب بعد كلام جوابا عن سؤال
ذكره مانصه ولكن لما عزا ابن ناجي الحنث في الماضي الجائز لظاهرها صرح حمل كلام
المصنف عليه ما منه بلفظه وفيه نظر فإن الذي في ابن ناجي عكس ما عزا إليه ونقصه زاد في
الأم لأنه حلف على شيء لا يبر فيه ومفهومة أنه لو كان فعلا ليس بمنعوع أنه لا يحنث وهو
كذلك رواه ابن الماجشون وقيل يحنث فيه مطلقا سواء كان جعله ممنوعا أم لا قاله أنشب
وأصيح وعكسه نقله حديث ما منه بلفظه وما أخذ من المدونة تسبقه إليه ابن يونس وابن
رشد فإن ابن يونس قال بعد ما قدمنا عنه مانصه وهذا أي قول ابن الماجشون وما رواه عن
مالك أشبه بظاهر المدونة ألا ترى قول مالك وعلمته في المسئلة لأنه حلف على شيء لا يبر فيه
ولا في مثله ما منه بلفظه وانظر كلام ابن رشد في ح ونقله ابن عرفة مختصرا ونصه لو حلف
على فعل مرتب على فرض ماض لم يقع في حنثه ثالثا إن كان فعله ممنوعا لابن رشد عن
أصيح مع نقله عن أنشب في اختصار المبسوط وسامع ابن القاسم ورواية ابن الماجشون
مع دليل قوله لو كنت حاضرا لشركت مع أخي لفقأت عينك حنث لأنه حلف على ما لا
يبر فيه ولا في مثله ما محل الحاجة منه بلفظه وصدر في التنبيهات بالحنث وعزا له أصيح ولم
ينسب لظاهر المدونة شيئا ونصها في حنث عند أصيح لأنه حلف على أمر فاته لا يقدر على فعله
وغيب لا يعلم كيف يكون حاله فيه ولم يحنثه عبد المالك لأنه لما كان يمكنه فعله ولا يمنعه منه
مانع في الغالب وذلك مثل لو كنت حاضرا أمس لعلت كذا أو لاعطيتك كذا أو لقضيتك
دينك ما منها بلفظها فحصل أن ما ذهب عليه المصنف في الجائز هو قول ابن القاسم
وأنشب وأصيح واقتصر عليه ابن الحاجب وصدر به عياض وابن شام وابن عرفة

كالأجرام والأعراض فكل ما وجد
منها فهو بإرادة الله عز وجل ومالم
يوجد فلم ير الله وجوده وأما
ما لا يقبل الوجود في الخارج كالنسب
والاعتبارات ومنه الربط الذي بين
الشرط والجواب فمشيئة الله تعالى
فيه لا تعلم ولا يمكن اطلاعا عليها
إذا اطلعا عليها إنما هو بوجود
متعلقها في الخارج ومتعلقها هنا
لا يقبل الوجود في الخارج ولا العدم
فيه أصلا فبعد قبوله للوجود لم
يعلم أنه تعالى أراد وجوده وبعد
قبوله للعدم لم يعلم أنه تعالى أراد
عدمه وما ذكرناه في صرف المشيئة
إلى التعليق لا إلى المعلق عليه وأن
قوله لم يصرفها إلى المعلق عليه كلام
ظاهري غير مراد هو الحق الذي
لا شك فيه لأن قولنا أنت طالق إن
دخلت الدار إن شاء الله قضية
شرطية وقد علم في علم الميزان أن
الإيجاب والسلب والصدق
والكذب والتقييد والاطلاق
إذا وقعت في القضية الشرطية
انصرفت إلى الربط واللازم الذي
فيها ولا تنصرف إلى أطرافها وقولنا
إن شاء الله في تلك القضية يقدم
القيود التي يجب ردها إلى الربط
ولا يصح رده إلى الدخول المعلق

عليه لأنه طرف قضية شرطية والطرف لا يرجع إليه تقييدا ولا غيره من الأمور السابقة وقولهم
لندرجع إلى المعلق عليه أي من حيث التعليق فهو راجع إلى التعليق في الحقيقة فظهر أن علي ابن رشد في اعتراضه على ابن
القاسم درك من وجهين أحدهما ظنه أن الشرط راجع للدخول وليس كذلك بل هو راجع للربط وثانيه ما ظنه أن التقييد
بالشرط كالتقييد بالاستثناء وليس كذلك كما يأتي قاله العلامة ابن مبارك في تقييده الذي أشار له مب

وصححه

(أو صرف المشيئة الخ) قول مب هذا قول ابن القاسم الخ مقتضاه ان ابن القاسم يخالف مطلقا ومثله في المقدمات وهو المناسب للتوجيه المتقدم ومقتضى ما في البيان انه لا يخالف الا مع قيام اليقينة وقول مب وذهب ابن الماجشون الخ هو أيضا قول أصبغ وابن حبيب وروى عن مالك واختاره غير واحد كابن رشد قاله ابن ناجي قال في البيان وهو الذي توجه اليه النظر لان قدر الله وقضاه ومشيئته هي ارادته اه وأشار القرافي في الفرق الثالث من قواعده الى التوفيق بما حاصره انه لو جزم بعمل الفعل المعلق عليه سببا للطلاق لم ينفعه الاستثناء كما قال ابن القاسم ولولو يجزم بعمله سببا عنه كما قال غيره اه وتبعه المقرئ في قواعده قائلا وهو تفسير عند المحققين وحكاية ابن عبد السلام عن بعض شيوخ المشرق وقال لا يلتفت اليه اه وقال ابن عرفة عقب كلام القرافي من تأمل توجيه القولين أي الآتي له بان له سقوط هذا الكلام ومخالفته لهنهم الاشياخ في حمل المشيئة على الخلاف حسبما مر للشيخ كغيره اه وبالجمله ففي اتفاق القولين في ان فعلا كذا ان شاء الله فانت طالق أو أنت طالق ان فعلا كذا ان شاء الله مع دعواه في هذا الاستثناء للفعل واختلافهما ثالثا هذا ان احق كل لثالث الثاني وقامت عليه يقينة الاول للقرافي والثاني للاكثر مع المقدمات والثالث للبيان والله أعلم وقول مب وابن (١٠٧) عرفة جعله شرطا الخ فيه ان ابن عرفة لم يجزم بذلك بل كلامه يفيد ان ما لا ينشأ عنه أقوى لقوله والاستثناء في اليقين بالله هو الاصل الخ فتأمل له في ذلك

ومجمعه في الشامل وصرح ح بأنه المشهور فلا يدرك على المصنف والله أعلم (أو صرف المشيئة الى معلق عليه) قول مب وذهب ابن الماجشون وأئمه الى أنه لا طلاق عليه ولو دخلت لخصوصية لهما بذلك فقد قال ابن ناجي عند قول المدونة ولو قال أنت طالق ان شاء الله تعالى لزمه الطلاق ولا نفيه وكذلك نفيه في عين بطلاق على فعل بعد ذكر الفعل أو قبله فلا نفيه اه منها يلاحظها مانصه ما ذكره متفق عليه صرح به ابن رشد واختلف اذا علق المشيئة على معلق عليه مثل أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله قال ابن القاسم لا ينفعه وهو المشهور وروى عنه انه ينفعه قاله أئمه وابن الماجشون وأصبغ وابن حبيب وروى عن مالك واختاره غير واحد كابن رشد اه وقول مب وابن عرفة جعله شرطا على ظاهره يقتضي أن ابن عرفة جزم بذلك وفيه نظر لمخالفته لما نقله عنه من أن ذلك محتمل بل كلامه يفيد أن ما قاله ابن رشد هو أقوى الاحتمالين لقوله والاستثناء في اليقين هو الاصل الخ فتأمل به بانصاف وقول مب قلت ومقتضى الجواب المذكور ان قال هذا الا أن يشاء الله ليلزمه فأنظره يقتضي انه لم يطالع على نص في ذلك وفيه نظر فان كلام ابن رشد وغيره صريح في أن الخلاف في الصورتين ان شاء الله والآن يشاء الله ولا سلم صر اعتراض ابن رشد على ابن القاسم في الآن يشاء الله ورده في ان شاء الله فانه قال في حاشية ضج مانصه انما يتضح هذا اذا كان الاستثناء بالمشيئة بلفظة ان كقوله أنت طالق ان

أدخلها فلا طلاق فاذ طلق عليه بالدخول كان مقتضى الوقوع بدون المشيئة وكذا أنت طالق لا دخلن الدار الآن يشاء الله معناه الا أن يشاء الله عدم الدخول فاذ طلق عليه بعدم الدخول كان مقتضى انه بدون المشيئة وأما في ان فالظاهر قول ابن القاسم لان أنت طلق ان دخلت الدار ان شاء الله معناه ان دخلت الدار دخولا مقفرا بالمشيئة فاذ طلقت عليه بالدخول كان ذلك لان الدخول المقفرون بالمشيئة قد وقع وان لم تطلق كان لا تنفذ ذلك وعلوم ان الدخول وقع فالتفتي انما هو المشيئة وهذا بعينه مذهب القدرة أي القائلين بان العبد خالق لفعاله اه وهو عين ما قاله أبو العباس بن المبارك في المعنى اذ قال في تقييده الذي أشار له مب بعد كلام ابن رشد وهذا لا يصح لوجوه أحدها انه ليس المعنى ما ذكره بل هو عكس المعنى وذلك ان الشرط اذا قيد به كلام فانه يجب أن يتبعه اثباتا ونفيًا فاذا قلت مثلاً بكرم ربيعة ان جؤك وجب ان يكون الاكرام قاتلاً ربيعة على أن يقصر على الجائين منهم لا على أن يجرم الجائين منهم كاطن أبو الوليد ثم قال وبالجمله قاتل الوليد توهم ان الشرط كالاستثناء الذي هو من النفي اثبات وبالعكس ثم أطال في ذلك ثم قال وانما بسطت الكلام في هذه المسئلة لاني ما رأيت أحدا من شيوخ المذهب يعترض على ابن رشد رضي الله عنه بل يسلمون كلامه ويحاولون أجوبة متكلفة اه وقد خفي عليه كلام صر المذكور كما خفي عليه كلام في غ

تكميله فانه اعترض كلام ابن رشد بجملة ما اصر والحق ما قاله ابن رشد وما ردوا به عليه من الامثلة كله ساقط اذا الشرط فيها كلها على بابه قطعاً أي جحى به للتقييد والاختراز عن صورة المفهوم وأما الشرط في مسئلتنا فلا يمكن أن يكون على بابه على مذهب أهل السنة وانما هو في المعنى كالاستثناء كافي اليقين بالله الذي هو الاصل وقد قال النخعي عن ابن المواز الاستثناء كل ما كان فيه ان مثل ان شاء الله وكل ما كان فيه الا انه وهو نص في أن ان شاء الله كالاستثناء الحقيقي والله أعلم وقد اعترض على ابن المبارك معاصره أبو القاسم العميري في تقييده واعترض عليه ائمة بعض من عاصروه او بعض ذلك عن اصابه الغرض بعزل وفيما ذكر كفاية لمن يعقل قلت وفيه نظر من وجوه أحدها انه سلم تسليم صر اعتراض ابن رشد على ابن القاسم في الأن يشاء الله وذلك مبنى على رجوعه للانعكاس المعلق عليه نفسه وهو خلاف التحقيق المتقدم من رجوعه في الحقيقة للربط والسببية فيكون المعنى حينئذ اني جعلت الدخول مثلاً لسبب اللطاقة إلا أن يشاء الله عدم جعله سبباً ومشية الله ذلك لا تعلم كما هو فينجز عليه للشك عند ابن القاسم خلافاً لابن المباحثون ثانياً انه جعل ما قاله صر عن ما قاله ابن المبارك وفيه نظر واضح فان صر جعل المشية راجعة للفعل المعلق عليه نفسه ولا سلم الاعتراض (١٠٨) في الأن يشاء الله وابن المبارك جعلها راجعة للربط والتعليق لا للمعلق

عليه من حيث ذاته ولذا رد الاعتراض من أصله وهو الحق ويؤيده جريان الخلاف في الأن يشاء الله أيضاً به يكون كل من القولين جارياً على مذهب أهل السنة لأن المعنى في قولنا أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله اني جعلت دخول الدار سبباً للطلاق ان شاء الله تلك السببية وفي الأن يشاء الله إلا أن يشاء الله عدم السببية المذكورة ومشية الله لذلك لا تعلم كما تقدم فينجز عليه عند ابن القاسم بمجرد الدخول للشك ولا شيء عليه عند عبد الملك لا لغاها الشك وكل منهما أول قائل بان كل راجع في الوجود بمشيئة الله

دخلت الدار إلا أن يشاء الله اذ صرف الاستثناء الى الفعل معناه أنت طالق ان دخلت الدار إلا أن يشاء الله ان ادخلها فلا طلاق فاذا طلق عليه بالدخول كان مقتضياً لوقوع الفعل المحلوف عليه وهو الدخول بدون المشية وقوله أنت طالق لا دخلت الدار إلا أن يشاء الله معناه إلا أن يشاء الله عدم الدخول فاذا طلق عليه بعدم الدخول كان مقتضياً ان عدم الدخول بدون المشية وأما في الاستثناء بالانفصال متضح بل الظاهر قول ابن القاسم لانه اذا قال أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله كان معناه ان دخلت دخولا مقرر وبنا المشية فاذا طلقت عليه بالدخول كان ذلك لان الدخول المقرون بالمشية قد وقع وان لم تطلق كان لا تنقاه ذلك ومعلوم ان الدخول وقع فالتنقيح انما هو المشية وهذا بعينه مذهب القدرية أي القائلين بان العبد خالق لانعاله اذ محل الحاجة منه بلفظه وهذا الذي قاله صر هو عين ما قاله أبو العباس بن المبارك في المعنى اذ قال في تقييده الذي أشار اليه مب بعد أن ذكر كلام ابن رشد مانصه وهذا الذي قاله أبو الوليد بن رشد لا يصح لوجوه أحدها ليس المعنى ما ذكره بل هو عكس المعنى وذلك أن الشرط اذا قيد به كلام فانه يجب أن يتبعه اثباتاً ونقياً فان كان الكلام المقيد مثبتاً كان الشرط على وفقه وان كان الكلام منقياً كان على وفقه فاذا قلت مثلاً اكرم ربيعة ان جاؤك وجب أن يكون الاكرام ثابتاً لريبعة على أن يقصر على الجائين منهم لا على أن يخرج الجائون منهم كما ظن أبو الوليد ثم ذكر أمثلة ثم قال وبالجمله فأبو الوليد في كلامه

تعالى ثانياً ان قوله وقد خفي عليه كلام صر الخ مبنى على انه عين ما لابن المبارك وقد عرفت ما فيه والظن كلامه انه لم يخف عليه ذلك بل هو ذا برين التسليم وذلك في الأن يشاء الله والتسكاف وذلك في ان شاء الله رابعاً ان قوله والحق ما قاله ابن رشد الخ غير صحيح اذ كيف يكون هو الحق مع خروج اللفظ عليه عن مدلوله ومع ما يلزم عليه من جري ابن القاسم على خلاف مذهب أهل السنة وحاشي من هو أدنى منه بمراتب من ذلك خامساً ان قوله وما ردوا به عليه من الامثلة الى قوله وأما الشرط في مسئلتنا فلا يمكن الخ فيه نظراً بل كونه على بابه يمكن على مذهب أهل السنة فانه جحى به للتقييد والاختراز عن صورة المفهوم وبدليل أن صاحب المشية لو كان عن تعلم مشيته لسئل هل شاء أن يجعل الدخول مثلاً لسبب اللطاقة فيقع أم لا فلا يقع سادساً ان قوله كما في اليقين بالله الخ فيه نظر فان جعل ان شاء الله في اليقين بالله بمعنى الاستثناء حل له على غير مدلوله لمعارض شرعي فلا يقاس عليه غيره كما أشار له غ في تكميله في رده اعتراض ابن رشد المذكور وكلام ابن المواز يحتمل تخصيصه باليقين بالله بل هو الظاهر فلا دليل فيه والاصل ان قولنا أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله هل هو بمعنى الاستثناء راجع للمعلق عليه نفسه وهو ما لابن رشد أو شرط على بابه راجع للمعلق عليه أيضاً وهو ما اصر أو هو شرط على بابه راجع للتعليق لا للمعلق عليه نفسه وهو ما لابن المبارك

وهو الحق وأما الآن يشاء الله فيتحديه ما لا ينرشد وصر والحق فيه أيضاً ما لا ينرشد المبارك أذيعه كل البعد أن يقول فيه أحد بالزوم مع رجوعه للمعلق عليه نفسه فلا جرم أن ابن القاسم إنما ألزم فيه الطلاق للمعنى الذي بينه العلامة خاتمة المحققين ابن المبارك رحمه الله تعالى فتأمل ذلك كله بانصاف والله الموفق بعنه (تنبيه) يقول ابن رشد لأن قدر الله وقضاه الخ يفيد أن القضاء والقدر مترادفان بمعنى الإرادة وهو خلاف ما عليه الجمهور وقد نقل في المسئلة شارح خطبة الافية أقوالاً وقال جس اعلم انه اختلاف هل ما بمعنى واحد وهو تعلق العلم والإرادة في الازل بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال أو هو ما متغيرا بران وهو مذهب الاكثريين ثم قال الاكثريون هؤلاء القدر سابق على القضاء فالقدر هو ما مر والقضاء ابراز الكائنات فيما لا يزال على وفق القدر السابق أى فهو حادث وقيل عكسه فيعكس تفسيرهما وعزى للمتكلمين وقيل هـ ما مع حادثان والقضاء سابق وهو حصول جميع الاشياء في اللوح المحفوظ بحجته والقدر ابرازها مفصلاً له شيئاً بعد شيء على وفق القضاء ذكره ابن زكري في نظامه والشيخ السنوسي في شرح مسلم وقيل عكسه وانظر بقية الاقوال في شرح الحصن هـ يخ يه في فصل الدعاء من الحزن ويطلق القدر أيضاً بمعنى المقدور وهو أفعال العباد كما في كلام السبكي وقرره (١٠٩) المحلى ونص ما هو القدر وهو ما يقع من العبد المقدور

في الازل خيره وشره كائنان منه
بخلق موارده هـ والمراد به في
حديث الايمان المعنى الاول لانه
لا معنى للايمان بالمقدور نعم وصفه
فيه بالخيرية والشرية من باب وصف
المتعلق بكسر اللام بوصف المتعلق
بفتحها والافه وبذلك المعنى كله خير
وكمال الخيرية والشرية انما هي
باعتبار كونه فعلاً للعبد والله تعالى
التوفيق (أو كان لم غطر السماء الخ)
قلت سئل ح عن شخص
خاصم آخر فقال أحدهما وكأنه
الظالم خفي على حرام ان لم ينصفني
الله منك فيكث يومين أو نحوهما
فاصابه مرض فقتله والخيمة في
عرفهم كناية عن الزوجة فاجاب

كلامه هذا وهم أن الشرط كالاستثناء الذي هو من النبي اثبات ومن الالفاظ في ثم أطال
في ذلك وقال في آخر كلامه وانما بسطت الكلام في هذه المسئلة لاني ما رأيت أحداً من
شيوخ المذهب يعترض على ابن رشد رضي الله عنه بل يسلمون كلامه ويحاولون أجوبة
متكلفة هـ وقد خفي عليه كلام صر السابق كما خفي عليه كلام غ في تكميل
التقديم فانه قد اعترض كلام ابن رشد فأتى في آخر كلامه ما نصه بيانه ان قوله أنت طالق ان
مقت أن شاء الله فيأبى انه شرط تعقب شرط قبله على انه معلق به والقاعدة أن الشرط اذا
تعقب فعلاً مستنداً أن يؤثر في وقف اسناده على الشرط لان يؤثر في وقف نقيض الاسناد
المذكور كقوله اضرب أربعين جلدة هذا ان قد فخر اعني فإنا كان عبداً فقولك ان
كان عبداً مؤثر في اسناد ضرب أربعين بمعنى وقفه على الشرط الاخير وهو كونه عبداً
وجله على تأثير الشرط في نقيض الاسناد وهو عدم ضرب المذكور رجل له على غير مدلوله
لا يصح الالغاء شرعى كافي اليقين بالله فتأمل هـ منه بلغة في قلت والحق ما قاله
الامام أبو الوليد بن رشد وماردوا به عليه من الامثلة كانه ساقط اذ تلك الامثلة كلها الشرط
فيها على باه قطعاً وانما أتى به فيها للاحتراز اذ لا الاتيان به لكان الحكم شاملاً لا متطوق
والمفهوم فلما أتى بالشرط علمنا ان ذلك الحكم مقصور على صورة المتطوق وان للمفهوم
حكماً آخر وهذا أمر بدعي لا يخفى على أصغر وليد فكيف بالامام الجليل أبي الوليد

بان الظاهر ان هذا من الخلف على المغيب كان لم غطر السماء غداً فالمشهور انه ينجز عليه الطلاق فان غفل عنه حتى وقع الخلف
عليه فهل يطلق عليه أو لا قولان هـ يخ وقول ز وفي الموطأ أنشأت الخ هو بفتح الهـ مزة وسكون النون أى ظهرت وقوله
بحرية بالرفع فاعل ورواه الشافعي بالنصب على الحال وغدية قال الباجي أهل بلد نايروونه بالتصغير وقرأه لنا أبو عبد الله البصري
وضبطه لي بخط يده بفتح الغين وهكذا حدثني به الحافظ عبد الغنى عن حمزة بن محمد الكناي هـ (تنبيه) قال في جامع الدرر المنجونة
نقل ابن رشد في سماع ابن القاسم من كتاب السلطان ثلاثة أقوال فيمن يقول انه يعلم متى يقدم فلان أو وقت نزول المطر أو حدوث
الفتن والاهوال وما يستثير الله به من الاخبار وشبهه من المغيبات فقيل انه كافر يجب قتله من غير استئابة وقيل بعد الاستئابة وروى
عن أشهب وقيل يزجر ويؤتدب وهو سماع ابن القاسم في كتاب السلطان هـ ومثله ابن ناجي عن ابن رشد أيضاً وكذا في ح عن
البيان كما نقله جس على الرسالة ونقل مثله القرافي في الفروق والاثني عن جامع المقدمات وزادوا عن ابن رشد وليس اختلاف في
قول بل اختلاف في حال فان قال ان الكواكب مستقلة بالتأثير قتل ولم يستتب ان كان يسره لانه زنديق وان أظهره فهو مرتد
يستتاب وان اعتقد ان الله هو الفاعل عند هازجر عن الاعتقاد الكاذب لانه بدعة مسقة للعدالة ولا يحل لمسلم تصديقه قال

والذي ينبغي أن يعتد به فيما يصيرون
 أن ذلك على وجه الظن الغالب نحو
 قوله عليه السلام إذا أنشأت بحرية
 الخ اه وقال الأبي قال ابن العربي
 فليس لاحد أن يدعى علم احداها أي
 الخمس في قوله تعالى أن الله عنده علم
 الساعة الآية فمن قال ينزل المطر
 غدا أو أ كسب فيه كذا كفروا
 استند في نزول المطر إلى أمارة لأن الله
 تعالى لم يجعل لواحدة من أمارة
 الاما جعل للساعة وكذلك إن ادعى
 علم ما في الرحم إلا أن يستند في ذلك
 للتجربة كقول الطبيب أن كان النقل
 في الجانب الايمن أو كانت حمة نديه
 هي السوداء فالولد ذكر وان كان
 أحدا الامرين في اليسر فالولد أنثى
 اه (أربعة لا يعلم الخ) قلت قال
 في معاصم أصبغ من كتاب الايمان
 بالطلاق وسئل عن رجل قال لرجل
 أنا والله أتيتك منك وأشد حبا لله
 ولرسوله وامرأته طالق البتة قال
 أولاه حاشا قيل له فلو قال امرأته
 طالق أن لم يكن فلان أتيتك منك
 وأشد حبا لله ولرسوله منك قال ان
 كان ذلك في رجل من أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقد عرف
 فضله مثل أبي بكر وعمر فلا شيء عليه
 وان قال ذلك لاهل هذا الزمان فهو
 حاشا إلا أن يعلم من ذلك الذي حلف
 عليه فسقائنا فأرجو أن لا يكون
 عليه شيء ابن رشد هذه مسألة
 صحيحة ينة على أصولهم فيمن حلف
 على غيب لا يعلم حقيقة أنه حاشا اه

وأما الشرط في مسئلتنا فلا يمكن أن يكون على بابه من الاتيان به للتشديد والاحتمار عن
 صورة المفهوم على مذهب أهل السنة والمجاهد في المعنى كالأستثناء كما في اليمين بالله الذي
 هو الاصل وكما في أنت طالق ان شاء الله على مذهب الشافعي وأبي حنيفة وكما في مشيئة
 فلان كقوله أنت طالق ان شاء زيد أو ألا أن يشاء زيد وليس عندنا شرط غير هذا يساوي
 الاستثناء في المعنى وقد نص ابن الموار على أن ان شاء الله استثناء كالان شاء الله وكلا استثناء
 الحقيقي ونقله أبو الحسن اللخمي في تبصرته وقبله قال في كتاب الايمان والنسب ورواياته
 وقال محمد الاستثناء كل ما كان فيه ان مثل قوله ان شاء الله والا ان مثل أن يحلف ان فعل
 كذا إلا أن وكل ما كان فيه الامتناع أن يحلف ان كنت صحبت اليوم قرشيا الا فلا ناوان
 أ كلت اليوم طعاما الا لحافه هذه الثلاثة الواجهة استثناء اد منها بالمفظة مع اسقاط شيء يسير
 لم تدع الحاجة اليه وقد اعترض على ابن المبارك معاصره قاضي الجماعة أبو القاسم الهيرى
 في تقييده واعترض عليه مامعاب بعض معاصريه بما تركت جلب ذلك اختصارا مع ان
 بعض ذلك عن اصابة الغرض بعزل وعباد كرت كفاية لمن يعقل والله أعلم * (تنبيه) *
 كلام ابن رشد هذا الذي كثر فيه القيل وهو في المقدمات وهو خلاف ماله في البيان من أنه
 ينفعه عند ابن القاسم أيضا ان رده للفعل وقد أشار إلى ذلك في باب اليمين عند قوله
 كالأستثناء بان شاء الله الخ فانظر مودكره أيضا العلامة ابن هلال في مسائل الذبايح والايمان
 من الدر المنيرة ونصه وفي رسم ان خرجت من معاصم عيسى من الايمان بالطلاق وان قال
 لامرأته ان فعلت كذا إلا أن يقدر الله فأت طالق ان فعله فهي طالق ابن رشد لا شهب في
 المجموعة لاشئ عليه وهو الذي يوجب القياس والنظر لان قدر الله وقضاه ومشيتته هي
 ارادته كاذكره في المسئلة المتقدمة ثم قال ولو قال ان فعلت كذا إلا أن يشاء الله فأت طالق
 لنفعه استثناءه عند الجميع اذ قد نص على رد الاستثناء الى الفعل بذكره اياه عقبه قبل
 الطلاق وما روى عن ابن القاسم ان الاستثناء بمشيئة الله في اليمين بالطلاق غير عامل وان
 رده الى الفعل معناه اذا ادعى ذلك مع قيام البينة عليه فلا يصدق في ذلك خلافا لابن
 الماجشون وقد قال ابن دحون لو قال لامرأته ان فعلت كذا إلا أن يشاء الله فأت طالق
 فنعت لحث على قياس هذه الرواية قلت اقتضى قول ابن رشد هنا ان ابن القاسم لا يخالف
 ابن الماجشون في دعواه رد الاستثناء بمشيئة الله سبحانه الى الفعل الامع قيام البينة عليه
 ومقتضى قوله في المقدمات انه يخالفه في ذلك وان لم تقم بينة ثم قال وأشار القرافي إلى أن
 قول ابن الماجشون وفاق لقول ابن القاسم وتفسيره وقد رد ذلك في الفرق الثالث من
 قواعده بأن من الاحكام ما جعل الشارع لها أسبابا يبدل المكلف ان شاء وهو التعليق قال
 فقول عبد الملك ان أعاد الاستثناء على الفعل معناه أراد أن ذلك الفعل المعلق عليه لم أجزم
 بجعله سببا للطلاق بل فوضت جعل السببية الى مشيئة الله ان شاء جعله سببا للافلا قال
 وعلى هذا التقدير لا يكون الفعل سببا فلا يلزم فيه شيء اجماعا ولا يكون هذا خلافا للمالك
 وابن القاسم مع ان صاحب المقدمات حكاه خلافا قال فاذا جعل قول عبد الملك على
 ما ذكرناه فلا اشكال ويصير المدرك مجمعا عليه والا فلا تعقل المسئلة ولا تظهر لها حقيقة اه

وحاصله انه لو جزم يجعل الفعل المعلق عليه سببا للطلاق لو افاق عبد الملك ابن القاسم على عدم اعمال الاستثناء بالمشيئة ولو لم يجزم يجعله سببا لدفع ابن القاسم عبد الملك في اعمال الاستثناء وتبع القاضي أبو عبد الله المقرئ رحمه الله القرافي في هذا في قواعد فائلا وهو تفسير عند المحققين وحكاية ابن عبد السلام عن بعض شيوخ المشازقة وقال لا يلتفت اليه اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة كلام القرافي مختصرا وقال عقبه ما نصه قلت من تأمل ما قدمناه من توجيه القولين بأن له سقوط هذا الكلام ومخالفته لقهم الاشياخ في حل المسئلة على الخلاف حسبما مر للشيخ كغيره اه ثم ذكر كلام البيان ومخالفته ومنافاته لكلام المقدمات وقال عقب ذلك ما نصه ففي اتفاقهما في قوله أنت طالق ان فعلت كذا ان شاء الله مع دعواه رد الاستثناء للفعل على عدم حشوه واختلافهما فيه ثالثا هذا ان قامت عليه ينية للقرافي والاكثر مع المقدمات والبيان اه منه بلفظه قلت كلام الامام أبي عبد الله بن عرفة غير واف بالمراد وان سلمه غير واحد من المحققين فان فرضه الخلاف في مثاله يقتضي أنه اذا تعين رد الاستثناء الى الفعل كقوله ان دخلت الدار ان شاء الله فانت طالق أنه ليس من محل الخلاف وانه نافع باتفاق عند الجميع وهو ظاهر كلام ابن هلال السابق أيضا وليس كذلك بل كلام المقدمات وغيرها يفيد أن ابن القاسم يقول لا تنفعه المشيئة أيضا وبذلك يلزمه ما أئزموه فلو قال في اتفاقهما في قوله ان فعلت كذا ان شاء الله مع دعواه في هذا رد الاستثناء للفعل على عدم حشوه واختلافهما فيه ثالثا هذا ان احتمل كالمثال الثاني وقامت عليه ينية للقرافي الخ سلم من ذلك فنأمله بانصاف والله أعلم (* تنبيه * وقائدة *) قول أبي الوليد بن رشد رحمه الله لان قدر الله وقضاه الخ يفيد أن القدر والقضاء مترادفان وأنهما معهما بمعنى الإرادة وهو قول قوي لكن الجمهور على خلافه وقد حصل في المسئلة شارح خطبة الالفية أقوالا ونظمت محمل كلامه فقلت

وفي تباين القضاء والقدر * أو الترادف خلاف اشتهر
والاول المعزول للجمهور * والثاني قول ليس بالمهجور
ثم عليه * بل هما ارادة * أو في وعلم أو هما وقدرة
ثم على الاول أيضا اختلف * على أقاويل فهناك ما عرف
قبيل القضاء ارادة ثم القدر * ايجاد ممكن وعكس ذا اشتهر
والسنوي الامام وقعا * تعلق القدرة والعلم معا
في أزل قبل قدر ثم القضاء * اجراء ممكن بوفق ماضى
أو قد صدر تعلق الإرادة * في أزل فحصل الافاده
ثم الإرادة بحكم خبري * قضى وهذا للقرافي السري

فقد جاء الله مثلا زيدا بالسعادة على ما للقرافي ارادة سعادة لمع اخباره بكلامه وقولي في البيت الثاني والثاني الخ يقرأ بغير ياء لاستقامة الوزن وهو سائغ والله أعلم (فان لم يدعيا يقينا طلقا) قول ز الا أن يتبين خلاف ما جزم به أحدهما أو هما الخ الصواب حذف قوله أو هما اذا لا يصح عقلا أن يتبين خلاف قولهما معاني مثال المصنف ولا في المثال الذي

(* مسئلة *) قال البرزلي سئل ابن أبي زيد عن حلف بالطلاق ما أنا الا فلان بن فلان بمعنى أباه فاجاب لاحسن عليه وأجاب القابسي بأنه حائث لانه يمين غموس قال البرزلي قلت ان كان مقصده انه ينسب الى أبيه لا الى غيره فهو يار في يمينه وان أراد في نفس الامر فيجبري على البين على غلبة الظن انه كالشك والوهيم ولهذا قال غموس (فان لم يدعيا يقينا الخ) قول ز ما جزم به أحدهما أو هما الخ الصواب حذف قوله أو هما اذا لا يصح عقلا أن يتبين خلاف قولهما معا في مثال المصنف ومثاله لان للنقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان نعم يمكن ذلك في نحو حلف أحدهما انه أبيض والاخر أنه أسود لانهما ضدان وهما قد يرتفعان فيجوز قول مب عن طني جزم اللغمي بعدم التحيز الخ فيه نظر لان اللغمي قد صرح بوجود الخلاف في المسئلة والعدر لطنى ان ابن عرفة لم ينقل أول كلام اللغمي الذي فيه حكاية الخلاف وانما نقل آخره فاعتبره والكامل لله وقوله اذا لوجه للتحيز وهو يحد مخرجا الخ فيه نظر بل له وجه وجه وهو تعليقه بالطلاق بمن يمكن بلوغهما معا اليه عادة

زاده هو لان التقضين لا يجتمعان ولا يرتفعان نعم يمكن ذلك في منال آخر تكلف أحدهما
 انه أبيض والاخر أنه أسود مثلالا نهما ضدان وهما قد يرتفعان فتأمل (أو ان لم
 أطلقك رأس الشهر البتة الخ) قول مب جزم اللغوى بعدم التمييز في الحلف بالبتة
 الخ هذا الكلام كله لطفى كما ذكره آخرا وقد سلمه كما سلمه تو وفيه نظرم من وجهين
 أحدهما ان اللغوى قد صرح بوجود الخلاف في المسئلة ونصه واختلف اذا قال
 أنت طالق ان لم أطلقك فقال مالك هي طالق حين تكلم بذلك وقال أيضا لا يقع عليه
 طلاق حتى ترفعه ويوقعه السلطان واختلف اذا رفعتة هل يطلق عليه بالحضرة اذ
 لا فائدة في الصبر أو بعد أن يضرب له أجل المولى رجا أن ينفي عزمها عن القيام بالطلاق
 واختلف أيضا اذا ضرب أحد لاف قال أنت طالق ان لم أطلقك رأس الهلال واحدة
 أو أنت طالق ثلاثا ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا أو أنت طالق ثلاثا ان لم أطلقك رأس
 الهلال واحدة أو أنت طالق واحدة ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا فليل لاشئ عليه
 الا أن وهى أيمان فيبقى حتى يبر بفعل الطلاق الذى حلف أن يفعله أو يأتى الاجل
 بخنسه ان لم يفعل فيقع عليه الطلاق الذى ألزم نفسه ان لم يطلق وقبل يجعل عليه
 الطلاق الا أن فان قال أنت طالق ان لم أطلقك جعلت عليه الا أن طلبة وكذلك اذا جعل
 بره بطلقة وحنثه ثلاث أو بره ثلاث وحنثه واحدة فانه يجعل عليه أدنى الطلاقين وهى
 واحدة لانه طلاق الى أجل لما كان لابد له من أحد الطلاقين في بر أو حنث وأرى ان قال
 أنت طالق واحدة ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا ان يجعل بطلقة الحنث وهى واحدة فان
 هو أراد أن يطلق ثلاثا بان وان لم يطلق كان حاثا بواحدة وقد جعلت وان اقضت العدة
 قبل وقت الحنث بان واحدة وان قال أنت طالق ثلاثا ان لم أطلقك رأس الهلال واحدة
 لم يجعل بطلقة البر ثم قال بعد أسطروان حلف بالثلاث ان لم أطلقها قبل الهلال ثلاثا
 لم يجعل أحد الطلاقين قال محمد لان له مندوحة أن يصالح قبل الاجل فلا تلزمه الا واحدة
 اه منه بلفظه من أوائل كتاب الايمان بالطلاق فهذه الصورة التى قال فيها وان حلف
 بالثلاث الخ هى احدى الصور الاربع التى صرح فيها أولا بالخلاف وأتى بها آخرا كذلك
 بين ان له فيها اختيار الاحد القولين والعذر لطفى ان ابن عرفة لم ينقل أول كلام
 اللغوى الذى قدمناه وانما نقل آخره فاعتبر به جزم بان اللغوى جزم بعدم التخيير فوقع فيما
 ترى والكمال لله تعالى ثانيا ما قوله اذ لا وجه للتمييز وهو يجب دمجها بالمصالحات الخ بل له
 وجه وجيه باد لكل منصف نبيه وهو تعليق الطلاق بزمن يمكن بلوغها مامعا اليه
 عادة فانه قد ألزم نفسه الطلاق الثلاث عند رأس الشهر قطعاعا لا سبيل له الى نفيه ان
 بقيت في عصمته أو طلقها طلاقا رجعيا فلم تنقض عدتها عند رأس الشهر وهذا أمر يسلمه
 لطفى وغيره فالمسئلة اذا كن قال لزوجه أنت طالق رأس الشهر ثلاثا وكسئلة من قال
 لزوجه وقد كان طلقها واحدة أنت طالق رأس الشهر طلقين ولا شأن أنه يجعل عليه
 الطلاق في هاتين وتحرر عليه فيهما فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والعلة فيهما
 معان النكاح فيهما قد صار مؤجلا فاشبهه نكاح المتعة كسائر مسائل الطلاق المؤجل

فانه قد ألزم نفسه الطلاق الثلاث
 عند رأس الشهر قطعاعا لا سبيل له
 الى نفسه ان بقيت في عصمته أو
 طلقها طلاقا رجعيا فلم تنقض عدتها
 رأس الشهر وهذا أمر واضح فهو
 كن قال أنت طالق رأس الشهر ثلاثا
 أو طلقين وقد كان طلقها واحدة
 فينجز عليه قطعها ولم يلقفتوا الكونه
 بجذمخر جامن الثلاث بالمصالحات
 فكذلك يجب في مسئلتنا وبه تعلم
 ان ما اعقده المصنف هنا وفي ضيق
 تبعا لابن شماس وابن الحياجب هو
 الصواب انظر نص اللغوى وغيره
 في الاصل والله أعلم

(بجـ لاف اقراره الخ) قول مب

فان ما يحل المقام عليه الخ فيه نظر
اذ لو قال أردت زوجتي الميتة في
طالق لم يصدق في قضا ولا قضاء وفيما
بينه وبين الله تعالى لا يلزمه شيء
والله أعلم (أو احدا كما طالق) قول
مب عن ابن عرفة وقال المديون
الخ كذا في ابن عرفة والذي في ابن
يونس مانصه ابن المواز هذا قول
المصريين وروايتهم عن مالك وقال
المديون وروى بعضهم عن مالك
انه يختار منهن واحدة كالعتق اه
وقول ز فانه يصدق في الفتوى
الخ محل التصديق اذا أقرب ذلك
أولا والا فلا كما في المدونة انظر نصها
في الاصل * (تنبيه) * في فائق
الواشر يسي مانصه سئل القاضي
أبو عبد الله المقرئ التمساني عن
رجل قال علي الطلاق لأفعل
أولا فعلن فحنت وله أكثر من امرأة
واحدة ولم يقصد بذلك غير مطلق
الطلاق فاجاب بالاختيار قال
ورأيت ذلك أضعف من قوله
أحدا كن أو امرأتى لان هذا مقيد
لفظا ومعنى وذلك مطلق لفظا محتمل
للتقييد معنى اه ونقل الشيخ نو
معنى عن خط الشيخ مباركة بطرقة
ضج عن أبي عبد الله المقرئ بطرقة
نحو ما ذكره في الفائق عنه ثم قال
الشيخ نو وعندي فيه نظر بل
تطبيق الجميع في هذه أولى فقامله
اه قلت ويان مال المقرئ ان قوله
أحدا كن نص في واحدة لكنه لم يلم
بغيرها طلق الجميع احتسابا بخلاف
قوله علي الطلاق فانه ليس بنص

بأجل يبلغ عمر الزوجين معا وهذه العلة التي علل بها هنا عدم التخيير وهي كونه يجسد
مخرج من الثلاث فالمصلحة موجودة في الصورتين المذكورتين ومع ذلك لم يلتفتوا اليها
فكذلك يجب في مسئلتنا وفي ابن يونس مانصه ولما أجعوا على ابطال النكاح الى أجل
وعجلوا المؤجل من حل العقد وجب مثله في الطلاق المؤجل أن يجعل ايقاعه وقاله عدد
من الصحابة والتابعين اه محل الحاجة منه بلفظه وفي ابن عرفة مانصه ابن حارث ان قال
أنت طالق الى مستهل الهلال أو الى وقت يأتي على كل حال فهي طالق وقت قوله اتفاقا
وسمع ابن القاسم في العدة أن ناسا اختلفوا فيمن طلق الى أجل سمعوا وان عطاء كان يقول
ذلك فقال مالك لا أقول له ولا غيره هذه المدينة دار النبي صلى الله عليه وسلم ودار الهجرة فها
ذكروا أن المطلق الى أجل يستمتع بامرأته الى ذلك الاجل وان لم يندرك أحد من علماء
الناس قاله وهذه شبهة المتعة ابن رشد قياسه ذلك على المتعة صحيح اه محل الحاجة منه
بلفظه وبذلك تعلم أن ما اعتمد المصنف في توضيحه ومختصره نبعا لابن شماس وابن الحاجب
هو الصواب والحق الواجب فقام له بانصاف والله أعلم (بخلاف اقراره بعد اليقين) قول
مب فان ما يحل المقام عليه تجوز القضا به الخ كتب عليه شيخنا ج مانصه في هذا
نظر اذ لو قال أردت زوجتي الميتة في طالق لم يصدق في قضا ولا قضاء وفيما بينه وبين الله
حيث أراد زوجته الميتة فذلك لا يلزمه شيء اه من خطه طيب الله تراه وما قاله هو الظاهر
والله أعلم (أو احدا كما طالق) قول مب عن ابن عرفة وقال المديون ورووا الخ كذا
هو في أصل ابن عرفة والذي في عبارة ابن يونس وهو مراده بالحق هو مانصه ابن المواز
هذا قول المصريين وروايتهم عن مالك وقال المديون وروى بعضهم عن مالك انه يختار
منهن واحدة كالعتق اه منه بلفظه وقول ز فانه يصدق في الفتوى بغير بين الخ محل
التصديق اذا أقرب ذلك أولا والا فلا في المدونة اثر ما في عنهما مانصه وان جحد فشهد
عليه كان كن لانيته اه منها بلفظها قال ابن ناجي عليها مانصه ما ذكره هو المشهور وقيل
تقبل منه نيته في عينه بالطلاق بعد انكاره اه منه بلفظه * (تنبيهان * الاول) * خرج
الشاذ هنا على مذهب المدونة في اللعان وعلى أحد الأقوال في انكار الوديعه فقال ابن
عرفة مانصه وفيها ان جحد فشهد عليه كان كن لانيته اه قلت يرد تخريج قبول قوله
في النية بعد جحد من قول ابن القاسم في لعانها ان أقامت المرأة بينة ان الزوج قد فها
وهو ينكر حد الان بلا عن ويقبل منه جوده لدفع الحد بالشبهة وتخريجها على قبول
قول المودع ينكر الوديعه فتقوم عليها بينة انها تلفت بربان حفظ الفروج آكد من
الاموال اه منه بلفظه * (الثاني) * اذا قال انسان علي الطلاق أو اليقين على ما جرى به العمل
أو على الحرام أن لا أفعل كذا وله أكثر من زوجة فحنت فقال أبو العباس الوائش يسي في
الفائق والمعيان مانصه سئل القاضي أبو عبد الله المقرئ التمساني رحمه الله عن قال علي
الطلاق أن لا أفعل أو لا فعلن فحنت وله أكثر من امرأة واحدة ولم يقصد غير الطلاق
فأجاب بالاختيار قال ورأيت ذلك أضعف من قوله أحدا كن أو امرأتى لان هذا مقيد
لفظا ومعنى وذلك مطلق لفظا محتمل للتقييد بهن معنى اه منه بلفظه ووجدت بخط بعض

من أدركته من القضاة من أتق به بهامش الفائق في هذا المحل مانصه وبهذا أتق سيدي
 محمد بن عبد السلام بناني وسيدى يعيش قال الثانى في فتواه وبه كان يفتى شيخنا اه
 من خطه وفي نوازل الشريف العلى بعد نقله كلام الفائق مانصه قيل وقد يقال في الفرق
 ان احدا كن طالق من باب تحريم واحد لا بعينه وفيما يلزمه من ذلك خلاف وقوله على
 طلاق أو حرام من باب واقعه لا كان أو أطلق فيسبب بإيقاع تلك المساهية في ضمن أى فرد
 كان واقعه أعلم اه ونقل التصبر وفي شرح خليل عن بعضهم ان من حلف بالطلاق وله
 زوجات لزمه فيهن الا أن ينرى اه وبغلة أتق سيدي يحيى السراج اه من خط بعضهم
 اه منها بلقطها ونقله العلامة الحافظ النوازى الزاهد أبو العباس الملوى وقال عقبه مانصه
 وقال شيخنا الظاهر انه يلزمه طلاق الجميع كما أتق به الامام السراج اه من خطه بلقطه
 وفي نو هنا بعد ذكره فتوى المقرئ مانصه وعندى فيه تطر بل تطبيق الجميع في هذه
 أولى فتأمل اه منه بلقطه قلت وما قاله من الاولوية ظاهر ووجهه أن قوله احدا كما
 أو امرأتى اللفظ فيها صالح لان يراد به واحدة بعينها ولا يراد به واحدة لا بعينها ولا يحتمل
 غير ذلك ومثله النزاع محتمل لأن يراد به باقطع النظر عن القصد أولا لكونه لم يقع ان
 يكون المعنى على الطلاق من واحدة بعينها ومن واحدة لا بعينها ومن الجميع ولا شك انه
 لو قصد هذا الأخير لم يحرم عليه الجميع باجماع وهذا الاحتمال أقوى لما تقر من أن حذف
 المتعلق يؤذن بالعموم وهو يوجب لزوم طلاق الجميع ويمنع من أن يجري في المستثنين
 روايتا المصريين والمدينين لأنه يثنى عنه طلاق الجميع ويوجب له التخيير باتفاقهما كما هو
 مفاد فتوى المقرئ وما وجهه به المقرئ فتوان من قوله لان هذا مقيد بالخ لم يظهر له وجهه
 بعد امعان النظر وكذا التوجيه الذى نقله الشريف فيه فطر فأنه لم ذلك كما بانصاف
 والله أعلم (الا أن بيت طلاقها) قول ز أو حكما كما اذا قال ان لم يكن طلاقى عليك الخ
 جزم به هذا ولم يجزم به فى ضيق وأطلق فى محل التقيد ونص ضيق خليل ويمكن أن
 يزول الشك أولا بأن يقول ان لم يكن طلاقى ثلاثا فقد وقعت عليه تمكله الثلاث لانه بين
 أحدا أمرين أما ان يطلقها ثلاثا فلا شك وان طلقها دون الثلاث فهى فى عصمته فتقع
 بقية الثلاث اللهم الا أن تنقض بقية العدة أو تكون غير مدخول بها والى هذا أشار
 عبد الحميد والله أعلم اه منه بلقطه وقول ز وقال أشهب ينقطع الخ هذه النسبة
 أصلها لابن حبيب وذكرها ابن عرفة عن أبي محمد في مختصره وسلمها ولكن قدوهم فضل
 ابن حبيب فى ذلك ففى التنبيهات مانصه وقوله فى الكتاب فى مسئلة الدور فى الشك فى
 الطلاق ثم تزوجها الزوج الاول ترجع على تطليقة معناها بانتمى طلقها بانتمى منه على
 مذهب ابن القاسم وابن نافع وأشهب فيما حكاه عنه ابن عبيدوس وصححه فضل ووهب ابن
 حبيب فى نقله المذهب الا خربا حلالها للزوج بعد نكاح ثلاثة أزواج كما رواه ابن حبيب
 عن مالك وذكر أنه مذهب أصبغ وأشهب قال فضل وانما هو مذهب ابن وهب ورجح ابن
 حبيب قول مالك وصوبه والذى صوبه يحيى بن عمرو فضل وسائر الناس هو قول ابن القاسم
 وهو الصواب اذا تأمل اه محل الحاجم منها بلقطها (وحلف ما طلق واحدة) قول مب

(الا أن بيت طلاقها) قول ز
 أو حكما كما اذا قال الخ جزم به هذا ولم
 يجزم به فى ضيق انظر نصه فى الاصل
 وقول ز وقال أشهب ينقطع الخ
 هذه النسبة أصلها لابن حبيب
 وذكرها ابن عرفة عن أبي محمد فى
 مختصره وسلمها لكن قدوهم فضل
 ابن حبيب فى ذلك كما فى التنبيهات
 انظر الاصل والله أعلم (أو بدخوله
 فيها) قلت قول ز على فعل
 واحد أى من جنس واحد والافهما
 فعلان كما هو واضح وقوله وهذا
 اختلاف مكانه فقط فيه نظر اذ
 اختلاف الزمان لازم لاختلاف
 المكان فى نحو هذا (انفت) قلت
 قول مب لا يدفع الاشكال الخ
 تقرير الاشكال ان شهادة الاول
 ان اعتبرت كانت شهادة الثانى ملغاة
 لان قضاء العدة على مقتضى شهادة
 الاول وان لم تعتبر لم تكف شهادة
 الثانى وكون الطلاق والعدة من
 يوم الحكم لا يجدى لانه بعد تسليم
 الحكم بذلك (وحلف ما طلق
 واحدة) قول مب

وقال ابن عرفة الخ كذا نقله غ في تكميله وكذا هو في أصل (١١٥) ابن عرفة وأجفح في نقله بلفظ مقتضى مشهور

المذهب طلاق جميعهن اه فأوهم ان مشهور المذهب عند ابن عرفة خلاف ما اقتصر عليه المصنف من عدم قبول هذه البيضة وليس كذلك بل المشهور ومذهب المدونة عنده هو ما اقتصر عليه المصنف وانما أراد ابن عرفة الرد على من رتب على القول بقبول هذه الشهادة لزوم طلاق واحدة مبهمه فاعترضه بان الجارى على هذا المقابل لزوم طلاق

جميعهن والله أعلم * (التقويض) * قلت قول ز ورسول الصواب اسقاطه لانه ليس موقعا للطلاق ولا نابيا فيه وانما هو مبالغه وقد بحث ح مع ابن عرفة بمثل هذا فانظره (وعمل بجوابها الخ) قول مب وهو مخالف لما نقله ح الخ الظاهر انه لا مخالفة لان الظاهر يقع به التحريم في الجملة وقد جزم ابن رشد في المقدمات بانها اذا اجابت بمثل أنا أشرب الماء وأضرب عبدي يسقط خيارها ولا تصدق أنها أرادت بذلك الطلاق اه وهو موافق لما لابن يونس قلت وقول ز ويحتمل انه تمثيل الخ هذا هو الظاهر بل المعين والتشبيه لا جدوى له (كتمكينها طائفة) قول مب مشكل من وجهين الخ مبنى على أن مسئلة ز من باب التعليق بمنزلة ان دخلت الدار وكلت زيدا فانت طالق وفيه نظر بل هي من باب التملك فقد نص في المدونة وغيرها على أن أعطيني كذا فانت طالق فامرك بيدك الى سنة فانها توقف متى

وقال ابن عرفة مقتضى مشهور المذهب على قبول هذه البيضة طلاق جميعهن هكذا وجدته أيضا في أصل ابن عرفة وهكذا نقله غ في تكميله ونقله ق فاجتبه ونصه قال ابن عرفة مقتضى مشهور المذهب طلاق جميعهن اه فأوهم كلامه أن مشهور المذهب عند ابن عرفة خلاف ما اقتصر عليه المصنف وليس كذلك بل المشهور ومذهب المدونة عند ابن عرفة ما اقتصر عليه المصنف ذكر ذلك قبل ما قدمناه عنه بقريب وانما قال ابن عرفة قلت الخ رد على من رتب على القول بقبول الشهادة الذي هو مقابل المشهور ومذهب المدونة من عدم قبولها لزوم طلاق واحدة مبهمه فاعترضه بأن الجارى على هذا القول المقابل لزوم طلاق جميعهن لا واحدة مبهمه وهو ظاهر وكثيرا ما يقع نحو هذا لق رحمه الله والله سبحانه الموفق

(فصل في التفويض في الطلاق)

(وعمل بجوابها الصريح) قول مب وهو مخالف لما نقله ح أول الظاهر عن ابن رشد الخ عارض بين كلام ابن يونس وابن رشد والظاهر أنه لا معارضة بينهما لان الظاهر يقع به التحريم في الجملة فلذلك والله أعلم قال ابن رشد في البيان انه يلزم به الطلاق اذا قالت قصده به فلا يلزم مثله في نحو أسقني الماء ونحوه وقد جزم ابن رشد نفسه في المقدمات بنحو ما لابن يونس وساقه كآلة المذهب ولم يحك فيه خلافا ونصها وأما اذا اجابت بمثل من معنى الطلاق مثل أن تقول أنا أشرب الماء أنا أضرب عبدي وما أشبه ذلك فهذا يسقط خيارها ولا تصدق ان ادعت أنها أرادت بذلك الطلاق اه منها بلفظها ونقله أبو الحسن وسلمه مقتصر عليه (كتمكينها طائفة) قول مب انما فيها تعليق الطلاق على الإبراء وغيره وليس ذلك بمنزلة التملك الخ نحوه لتو فأتا وعلى تسليم عدم الحث بالنفع المذكور كما قاله صر فالظاهر أنه متى وقع الإبراء منه لزم الطلاق وليس لها ولا له اسقاطه لان هذا من الطلاق بالتعليق فتي وقع المعلق عليه لزم وليس لاحد رفعه لامن باب التملك حتى يسقط بتمكينها أولا يسقط فتأمل اه قلت في كلامهم ما عاين ظاهرا إذ ليس قوله ان دخلت الدار وأبرأتني فانت طالق بمنزلة قوله ان دخلت الدار وكلت زيدا فانت طالق كما زعمه نو ولا بمنزلة قوله ان دخلت الدار فانت طالق كما زعمه مب بل هو بمنزلة قوله ان دخلت الدار فامرك بيدك لان أن أبرأتني فانت طالق أو أن أعطيني كذا فانت طالق سواء بلا توقف وقد صرح في المدونة وغيرها بأن أمرك بيدك وإن أعطيني كذا فانت طالق سواء وإن الجميع تعليق قال في كتاب التخيير والتمليك من المدونة مانصه قال مالك وإن قال لها أمرك بيدك الى سنة فانها توقف متى علم بذلك ولا تترك تحته وأمرها يسدها حتى توقف فتقضى أو ترد قال ابن القاسم وكذلك ان قال اذا أعطيتني ألف درهم فانت طالق فانها توقف الآن فتقضى أو ترد إلا أن يطأها في الوجهين وهي طائفة فيزول ما يسدها ولا توقف اه منها بلفظها قال أبو الحسن يعني بالوجهين مسئلة السنة ومسئلة الألف الشيخ وتحمل على الطوعية اه منه بلفظه وقال ابن يونس مانصه ومن المدونة قال مالك وإن قال لها أمرك بيدك الى سنة فانها توقف متى ما علم بذلك ولا تترك تحته وأمرها يسدها حتى توقف فتقضى أو ترد قال ابن القاسم

ولا يخفى أن أن أبرأتني من كذا في معنى أن أعطيني كذا فتأمل وانظر الأصل والله أعلم وقول ز عن ح صدقت بيمين في المقدمات الخ

وكذلك ان قال لها اذا اعطيتني ألف درهم فانت طالق انها توقف الآن فتقضى أو ترد الا
 أن يطأها في الوجهين وهي طائعة فيزول ما يدها ولا توقف اه منه بلفظه وقال النخعي
 مانصه فان قال لها أنت طالق على عبدك هذا وعلى عشرة دنانير فرضيت لزمنه ذلك
 وكذلك ان قال اذا اعطيتني أومتى اعطيتني عشرة دنانير فانت طالق كل ذلك لازم اذا عطته
 ويفترق الجواب في الوقت الذي اذا اعطته لزمنه أخذموه والطلاق فان قال أنت طالق على
 عبدك فلم ترض في المجلس لم يلزمه شيء لأنه عقد يقتضي الجواب بقبال الحضرة وان قال اذا أومتى
 كان ذلك يدها وان افترقا لم يطل ويرى انها تاركة أو يعصى ما يرى أن الزوج لم يجعل
 التمليك الى ذلك الوقت ويختلف اذا قال ان اعطيتني هل يحتمل ذلك على المجلس أو وان
 افترقا أو يرى ذلك يدها اذا قالت نعم وانصرفت على ذلك وان سكنت ضعف قولها اه منه
 بلفظه ونقله المصنف في ضيق وسلمه وقال ابن عرفة مانصه وفي التمليك منها ان قال لها ان
 اعطيتني ألف درهم فانت طالق وقت فتقضى أو ترد الا أن يطأها طائعة فيزول ما يدها
 النخعي ان قال اذا أومتى اعطيتني فهو يدها ولو افترقا لم يطل ويرى انها تاركة
 أو يعصى ما يرى أن الزوج لم يجعل التمليك اليه ويختلف ان قال ان اعطيتني هل يحتمل على
 المجلس أو ولو افترقا أو أراه يدها ان قالت نعم قبل انصرافها اه محل الحاجة منه بلفظه
 فهذه نصوص قاطعة صريحة في أن ذلك من التمليك لا من تعليق الطلاق الذي لا سبيل الى
 حله وقد خفي ذلك كله على نو وعلى مب فوهم صر أو الناقل عنه أو ان في كلامهم
 تحريف أو ليس كذلك والكمال لله تعالى فلا شك لان معاسا قاطن والله أعلم وقول ز عن
 ح صدقت بيمين في المقدمات الخ هو كذلك في ح ذكره عن النخعي وغيره لكن تعليل
 ابن يونس في الوطء يقتضي انه لا فرق بينه وبين المقدمات ونصه قال بعض فقهاءنا وكذلك
 ينبغي لو وطئها فقلت أكرهني وكذبها الزوج ان القول قوله وهي مدعية الا كراهه ثم قال
 بعد كلام مانصه لانها أقربت بالوطء الذي يزيل ما يدها فدعواها الا كراهه لا يلتفت اليها
 اه منه بلفظه وقد أطلق ابن عات في طرده ونصها وان أقربت بالتمكين وادعت الا كراهه
 وادعى هو الطلوع حلف وسقط قيامها وله رد اليمين عليها فان حلفت أخذت بشرطها
 اه منها بلفظها فظاهره أنه لا فرق بينهما فاقنأمله (وحلف) قول ز انه لم ينوزأ على
 الواحدة الخ فيه نظر لان ذلك صادق بما اذا لم تسكن له نية أصلا ولا منكرته اذ ذلك وصوابه
 حلف انه أراد واحدة أو أنه لم يريد الا واحدة وبهذا صورته الباجي ونصه يريد أن منكرته لها
 أن يقول لم أرد الا واحدة فهذا يحلف على قوله انه لم يريد الا واحدة اه منه بلفظه (والا
 فعند الارتجاع) ما قرره ز أولا هو الذي قاله الباجي وغيره وما ذكره ثانيا عن تت
 عليه اقتصر ابن يونس ونصه ابن المواز ويحلف مكانه في المدخول به الا ان له الرجعة مكانه
 فان لم يكن يخفى فلا يلزمه الآن عين لانها قد بان منه فاذا أراد نكاحها حلف على مانوى
 ولا يحلف قبل ذلك اذ له لا يتزوجها اه منه بلفظه ونحوه في ق ونقل في ضيق كلام
 ابن المواز زاد عقبه مانصه وقال الباجي وغيره لا يحلف الا عند ارادة الارتجاع لعلة
 لا يرجعها ولعل ابن المواز انما ألزمه المين ناجر التحقيق أحكام الزوجية الحاصلة في المطلقة

هو كذلك في ح عن النخعي وغيره
 لكن تعليل ابن يونس تصديقه في
 الوطء بقوله لانها أقربت بالوطء الذي
 يزيل ما يدها فدعواها الا كراهه
 لا يلتفت اليها اه يقتضي تصديقه
 هو في المقدمات أيضا وقد أطلق ابن
 عات في طرده تصديقه بيمين والله أعلم
 قلت وقول ز وسيد كرم المصنف
 تفويضه الخ أى لغیر الزوجة يعنى
 في قوله وله التفويض لغیرها الى
 قوله الا ان يمكنه (وحلف) يعنى
 الا ان يريد أن يتزوجها بعد تزوج فلا
 يمين حينئذ لانه يقول ان لم تصدقوني
 فقد أحلها الزوج قاله النخعي وقول
 ز انه لم ينوزأ الخ صادق بما
 اذا لم تسكن له نية أصلا مع أنه
 لا منكرته حينئذ وصوابه حلف انه
 أراد واحدة أو لم يريد الا واحدة
 (والا فعند الارتجاع) ما قرره ز
 أولا هو الذي قاله الباجي وغيره
 وما ذكره ثانيا عن تت عليه
 اقتصر ابن يونس عن ابن المواز قال
 في ضيق ولعله انما ألزمه المين
 ناجر التحقيق أحكام الزوجية في
 الرجعية من نفقة وموارثة واستمتاع
 عند من يراه اه ابن عرفة وهذا
 أحسن لتحقيق حكم الارث بالموت
 وقول ابن عبد السلام ولتحقيق
 النفقة برزانه حق عليه يكفي في
 وجوبه عليه اقراره اه

(ولم يكررا الخ) قول مب عن ح في هذا الشرط نظر الخ فيه نظر (١١٧) لان من قال أمرك بيدك ونوى به واحدة ثم كرره

ولم ينويه تأسيسا ولا تأكيذا لا منكرة
لمع أنه يصدق عليه قوله ان نواها
فأخرج هذه الصورة بهذا الشرط
فتأمل (كنسقهاهي) قول ز وأما
بعد البناء الخ ظاهره كان هناك
ما يقتضي التكرار ككلما شئت أم لا
وهو مسلم في الاول دون الثاني
ابن الحاجب وتقع الواحدة ثم لا تزيد
الافى كلما أو يكون نسقالم تنويه
التاكيد اه ونحوه لابن عرفة
انظر نصه في الاصل (وقبل ارادة
الواحدة الخ) هذارواه ابن القاسم
عن مالك وقال أصبغ هو وهم
واختار قول أصبغ غير واحد وهو
الذي يأتي على المشهور فيما إذا أنكر
المودع الوديعة قال في ضيغ واليه
أشار بالاصح هنا (ولا نكرة الخ)
قلت قال ابن عاشر كأنه صرح
بهذا المفهوم لانه ليس منه مضمون شرط
وليفيد اختصاص ذلك المفهوم
بالمطلق دون المقيد وعلى هذا فلو
قال فيما مررنا كرخية الامدخولا
بهافي مطلق كأن أخصر وأسلم من
تفريق المسائل وتشتيتهم قال قوله
فان أرادت الثلاث الى قوله بطلت
في التخيير يظهر لبادي الرأي ان هذا
تطويل مستغنى عنه بقوله وناكر
نكرة الخ وقوله ولا نكرة الخ وقوله
وبطل في المطلق الخ وكأنه جملة على
هذا التخصيص على انها اذا فسرت
لفظها بعد المجلس بالثلاث كانت
المبادرة بالانكار غير بائنة نظر لما
فسرت به وعلى هذا فلو قال سئلت
بالمجلس وبعد فاعتبر تفسيرها كان

طلبا فارجع امان ثقة وموارثة واستمتاع عند من يراه اه منه بلفظه ولما نقل ابن عرفة عن
سماع عيسى ابن القاسم أنه يحلف قال بعد ذلك ما نصه ابن رشد قوله ويحلف على ما نوى
يريدان ناكرا ساعة قالت ذلك فان سكت حينئذ لم تكن له مناكرتها بعد ذلك وليس عليه
أن يحلف حتى يريد مر اجعتها قاله في المدينة قلت وكذا نقل الباجي عن المذهب وللصقلي
عن محمد يحلف مكانه في المدخول بها وهذا أحسن لتحقيق حكم الارث بالموت وقول ابن
عبد السلام وتحقيق النفقة يرد بأنه حق عليه يكفي في وجوبها عليه اقراره اه منه
بلفظه * (تنبيه) * اذا أراد مر اجعتها بعد أن تزوجت غيره تزوجا يبيح المبتوتة فلا
عين عليه هذا هو الظاهر ولم أر من ينه عليه ولكن تعليلهم يرشد اليه فتأمل ثم وجدت
اللفظي قد نص على ذلك ونصه فان انقضت عدتها ثم أحب أن يتزوجها قبل زوج أحلف
وان كانت قد تزوجت زوجها ثم طلقت لم يكن عليه عينا لانه يقول ان لم تصدقوني فقد أحلها
الزوج اه منه بلفظه (ولم يكررا أمرها يدها) قول مب عن ح في هذا الشرط
نظر الخ سلم كلام ح هذا كما سلمه نو مع أن كلام المصنف هو الصواب لان من قال
لزوجته أمرك بيدك ونوى به واحدة ثم كرر ذلك اللفظ ولم ينويه تأسيسا ولا تأكيذا
لا منكرة مع أنه يصدق على هذه الصورة قوله أو لان نواها فلو لا زيادة هذا الشرط
لاقتضى كلام المصنف انه له المناكرة في هذه وليس كذلك فتأمل فانه دقيق (كنسقهاهي)
قول ز وأما بعد البناء فلا يشترط نسقه الخ ظاهره كان هناك ما يقتضي التكرار
ككلما شئت أم لا وهو مسلم في الاول دون الثاني ففي ابن الحاجب ما نصه وتقع الواحدة ثم
لا تزيد الافي كلما أو تكون نسقالم تنويه التأكيذ كطلاقه قبل البناء ضيغ يعنى ان
المملكة اذا وقعت واحدة وقعت وليس لها أن تزيد عليها الافي صورتين الاولى أن تكون
الصيغة مقتضية للتكرار كما اذا قال كلما شئت فأمرك بيدك والثانية أن تكون نسقا
اه محل الحاجة منه بلفظه ونحوه لابن عرفة ونصه وزيادتها على الواحدة بعد استقلال
جوابه القوي التعليل المطلق وقبله فيها ان ملكها قبل البناء ولا يسهل فطلعت نفسها
واحدة ثم واحدة ثم واحدة ان نسقتم لزمت الثلاث الا أن تنوى واحدة كطلاقها اياها
وتعليك بلفظ التكرار يشبه لها في القضاء ان بقى المحل أو تجدد ما لم تسقطه أو توقف فيه ان
قال أنت طالق كلما شئت فلها القضاء مرة بعد مرة لا يزول ما يدها الا أن تردده أو يوطأ طوعا
أو توقف فلا قضاء لها بعد ذلك اه منه بلفظه وقوله عن المدونة ان ملكها قبل البناء ولا يسهل
له الخ يؤخذ من كلامه انه لا مفهوله وصرح بذلك في ضيغ ونصه وقوله في المدونة ان
ملكها قبل البناء يريد أو بعده ولهذا لم يخص المصنف اه منه بلفظه (والاصح خلافه)
أشار به لقوله في ضيغ ما نصه فهل تقبل هذه النية منه وهي رواية ابن القاسم عن مالك
بعد حلفه ولا تقبل منه وهو ندم من قائله وهو قول أصبغ قال أصبغ والقول الاول وهم
من قائله واختاره غير واحد وهو الذي يأتي على المشهور فيما إذا أنكر المودع الوديعة اه
منه بلفظه (ووقفت ان اختارت بدخوله على ضررتها) قول ز ولان فيه بقاء على عصمة
مشكوك فيها الخ هذا التعليل نقله ح عن ضيغ ولم يتعقبه لكن ما قاله مب من
أخصر وأبعد من التشويش اه (ووقفت الخ) قلت قول ز وهذا ما يدخل في قوله الا في الخ فيه نظرفان المعلق هنالك

نفس التخيير والتعليك والمعلق هنا
 خيارها وطلاقتها وهو راجع لفعالها
 لا أفضل الزوج تأمله (ورجع ملك
 الخ) قول ز ولورجعت لا خيارها
 لمفارقة الخ هو مبالة فيما قبله وهو
 صحيح فيما إذا كان التفرق بقيامها
 وحدها أو مع وكلام البابي يدل
 على أن ذلك متفق عليه أو بقيامه
 وحده غير فاصده قطع ما جعل لها
 كما تفهم المدونة لأن قصده وبه
 تعلم أن إطلاق مب القولين
 ما قاله ز غير صحيح فيه نظروا لله
 أعلم وقول مب عن ابن رشد
 كان يقضي لنا الخ فيه تناقض لانه
 ذكر أولاً أن ما في العتبية مع
 صراحته في انكاره عليها تفسيرها
 في المدونة بمعنى أن القولين اللذين
 في المدونة محلهما إذا لم تقل ذلك
 واللام يقطع ما يدها إلا السلطان
 باتفاق ثم قيد ذلك بما إذا لم ينكر
 عليها والاجر القولان فتأمل
 وقول مب ثم ذكر عن البابي الخ
 فيه أن ابن عرفة لم ينسب ذلك للبابي
 فقط بل عزاه أيضاً للشيخ عن الموازية
 انظر نصه في الاصل (تردد) قلت
 قول مب وما تقدم يفيدانه جار
 على اللغة يعني دلالة أن على الزمان
 المستقبل بالالتزام لأنها للتعلق فيه
 وأعلم أن متى موضوعاً لتعظيم
 الزمان وإذا الزمان المستقبل وفيها
 معنى الشرط وإن للشرط في المستقبل
 فننظر فيه بمجرد الشرط جعل
 المقيدين ما كلاً طلق ومن نظريهما

أن الصواب اسقاطه ظاهر فتأمل والله أعلم (ورجع ملك الخ) قول ز ولورجعت
 لا خيارها المفارقة الخ هو مبالة في قوله قبل فإن تفرقاً عنه فلا خيار لها وهو صحيح فيما
 إذا كان التفرق بقيامها معاً أو بقيامها وحدها وكلام البابي يدل على أن ذلك متفق
 عليه فإنه قال بعد ذكر القولين مانصه وجه القول الأول أن مجلس التفاوض والاختار
 في مثل هذا ممتد فإذا طال المجلس وزاد على ذلك الزيادة البينة التي يعلم بها الخروج عن
 هذا الأمر وترد النظر فيه بطل ما لها من القبول كالموافقة من المجلس اه منه بلانظنه
 ومعلوم أنه لا يمتنع بغيره وأما إذا كان قيامه وحده فإن قصده قطع ما جعل لها فلا
 إشكال أنه لا يقطع وإن قام لا مراً آخر فالفهم من كلام المدونة أنه يقطع لقولها وإن
 وثب حين ملكها يريد قطع ذلك عنها لم يتفعه ذلك اه فتأمل له وبه تعلم أن إطلاق مب
 القول بأن ما قاله ز غير صحيح فيه نظروا لله أعلم (وأخذ ابن القاسم بالسقوط) قول
 مب عن ابن رشد كان يقضي لنا الخ مع قوله عنه ولم ينكر عليها إلى قوله ولورجعت لا خيارها
 على القولين سلم كلام ابن رشد هذا كما سلمه ابن عرفة وفيه عندي نظر لانه يناقض بعضه بعضاً
 فإنه ذكر أولاً ما في العتبية تفسيرها في المدونة يعني أن القولين اللذين في المدونة محلهما
 إذا لم تقل قبلت النظر في أمرى مثلاً فإن قالته فلا يقطع ما يدها إلا السلطان باتفاق
 القولين لجعل ما في العتبية تفسيراً ثم قيد ذلك بما إذا لم ينكر عليها فإن أنكر عليها وورد قولها
 في المجلس جرى القولان مع أن كلام العتبية الذي جعله تفسيراً قد وقع فيه التصريح
 بانكاره عليها قوله فيها فقالت قبلت أمرى فقال ليس ذلك لا أو قال فانظري الآن
 والافلاشي لك الخ فتأمل بالانصاف وقول مب ثم ذكر عن البابي أن ظاهره خروج من
 الخلاف الخ لم ينسب ابن عرفة ذلك للبابي فقط كما يوهمه كلامه ونصه البابي وهذا إذا لم
 تجب بشئ ولو قالت قبلت أمرى فذلك يدها حتى توقف أو تمكن من نفسه في قول مالك
 معاً قلت للشيخ عن الموازية أعمالها القضاء في المجلس في قول مالك القديم الآن تقول
 قبل الاقتراح قبلت أو رضيت وأخبرت ونحوه مما يعلم أنها لم تدع ما يدها ولا يدري أهو
 فراق أو ترك لما يدها فلا يزال ما يدها إلا إيقاف السلطان أو تكتفه من نفسه ولو قال لها
 الزوج لا أفارقك حتى تنيني فراقك أو ردك لم يكن له ذلك إلا بتوقف السلطان وكذا سمع ابن
 القاسم اه منه بلانظنه (أو كالمطلق تردد) قول ز ووجه التردد أن إذا وان دأت على
 الزمان بجوهرها فقد دلت عليه بوضعها الخ كذا في ما وقفت عليه من نسخته وهو كلام
 مختل سقط منه شيء وعبارة خش سالمة من ذلك ومع ذلك فلم يظهر توحيه وقول ز
 وكلام البساطي غفلة عن هذا الذي قاله البساطي هو مانصه وهذا الخلاف ليس جارياً
 على اللغة ولا على اصطلاحنا فعليه على اصطلاحهم اه منه بلانظنه ونقله بق وقال
 مانصه كلام البساطي أظهر من كلامه اه منه بلانظنه * (تنبيهان الأول) * نقل ق
 وغيره يقتضي أن المحل لقولان لا لتردد ولكن أشار به المصنف لقوله في ضيق مانصه
 وحكي ابن بشير فيما إذا قال لها أنت محيرة أو مملكة أن شئت أو إذا شئت طريقتين للامتأخرين
 أحدهما أن في ذلك القولين السابقين في التعليك والثانية أنه يتفق على أن الاختيار

لهابعد المجلس اه منه بلفظه وقد أشار الى هذا بب * (الثاني) * قال ابن عرفة
مانصه وعلى انقضاءه بالمجلس لوقال لها أمرك بيدك ان شئت أو أنت طالق ان شئت
في كونه يفوت بانقضاء المجلس وكونه تفويضاً لا يقطع به ثالثها في أمرك بيدك
ورابعها عكسه لابن محرز عن قول ابن القاسم ومالك وعياض عن أبي النجاء عن ابن
القاسم اه منه بلفظه ونقله في مختصره فان حمل على القاعدة المقررة له ولغيره في
نحوه هذا من أن الثالث هو الاول بزيادة قيد كان عزوه الثالث والرابع معكوساً وتوجه
عليه الاعتراض بمخالفته لما في التفسيرات لعياض ونصها وقوله أنت طالق ان شئت قال
ابن القاسم ذلك لها وان قامت من مجلسها وذلك تفويض فوضه اليها وهذا قول مالك في
كتاب الايمان والامر بسيدها حتى توقف وكذا قال في الظاهر في أنت على كظهر رأي ان
شئت ولابن القاسم في الواضحة والمبسوطة لا قضاء لها في أنت طالق ان شئت الا في المجلس
وهو ظاهر قوله في كتاب العتق وهذا هو الذي رجحه بعض شيوخنا المقتضى بهم وخرج
ابن محرز الخلاف في ذلك من قول مالك من ظاهر قوله ان قال أنت طالق ان شئت أو
اختاري أو أمرك بيدك قال فظاهر قوله انه اختلف قوله في أنت طالق ان شئت ولم يحمله
كالتعليك اذا علقه بالمشيئة قال وله وجه صحيح لان قوله أنت طالق ايقاع للطلاق فانما
يصير تعليكاً له بكتابة المشيئة فيصير كالتعليك المطلق ولا يكون كالتعليك اذا وكده تفويض
المشيئة لها اذ لا بد أن يكون للتفويض بالمشيئة تأثير وقوة وليس الا القضاء متى شاعت ثم
قال وابن القاسم يرى ذلك تفويضاً وأنه يسد ما لم توقف وحكي ابن حبيب عنه في ذلك
قولان وان هذا آخر قوله فنبه على الخلاف وقد أول بعضهم على ابن القاسم أن ان شئت
في التعليك ليس بتفويض بخلاف الطلاق حكاه أبو النجاء ان رضي اه منها بلفظها
ومراده بعض شيوخه والله أعلم أبو الوليد بن رشد فانه قال في المقدمات مانصه واختلف
قول ابن القاسم اذا قال أنت طالق ان شئت فقله في المدونة أن ذلك تفويض والامر اليها
حتى توقف وله في الواضحة أنه لا قضاء لها الا في المجلس بخلاف قوله أمرك بيدك ان شئت
وهو الصحيح وقد تناول بعض الناس على ما لابن القاسم في المدونة ان أمرك بيدك ان شئت
ليس بتفويض بخلاف قوله أنت طالق ان شئت ووجه ذلك توجيه بعيد لا وجه له حكى
ذلك أبو النجاء في كتابه اه منها بلفظها فتعين أن يكون معنى قوله ثالثها في أمرك بيدك
أي هو تفويض في أمرك بيدك ان شئت لا في أنت طالق ان شئت وان كان خلاف
القاعدة المذكورة والله أعلم (كما اذا كانت غائبة وبلغها) قول مب وقال طفي
الصواب ان لم يطل كافي ضيق وغيره ماعزاه لضيق هو كذلك في نفسه نقله عن ابن رشد
ونحوه في ابن عرفة عن ابن رشد وما نقله عنه هو في المقدمات وبأني لنظها لكن لا وجه
لاعتراض طفي به على تت ومن تبعه كس وز لانه ان عني أن القائلين بان لها
الخيار بعد المجلس الذي علمت فيه اتفقوا على أنه لا قضاء لها بعد الشهرين فليس كذلك
وان عني أن ذلك هو الراجح فلما ذكره تت ومن تبعه مرجح وهو جريان العمل به كالمستطلي
في نهاية في اختصارها لابن هرون مانصه وقولنا ولها التلوم الى آخر الفصل فيه من الفقه

لمعنى الزمان جعلهما كنى الا أن
الزمان فيهما مبهم فالقضية معهما
في قوة المهمة لك التعميم هو
مقتضى الاحتياط في الطلاق فتأمل
والله أعلم * (تنبيه) * قال ابن عرفة
وعلى انقضاءه بالمجلس لوقال أمرك
بيدك ان شئت أو أنت طالق ان شئت
في كونه يفوت بانقضاء المجلس وكونه
تفويضاً لا يقطع به ثالثها في أمرك
بيدك ورابعها عكسه لابن محرز
عن قول ابن القاسم ومالك وعياض
عن أبي النجاء عن ابن القاسم اه
فان حمل على القاعدة في نحوه هذا
من أن الثالث هو الاول بزيادة قيد
كان عزو الثالث والرابع معكوساً
وتوجه عليه الاعتراض بمخالفته لما
في التفسيرات فتعين أن يكون معنى
قوله ثالثها الخ هو تفويض في أمرك
بيدك ان شئت لا في أنت طالق ان
شئت وان كان خلاف القاعدة المقررة
انظر الاصل والله أعلم (كما اذا كانت
غائبة) قول مب عن طفي
والصواب ان لم يطل الخ ماعزاه
لضيق هو كذلك فيه وفي ابن عرفة
عن ابن رشد أي في المقدمات لكن
ما انت ومن تبعه هو قول مالك
وابن القاسم وابن الماجشون وأصعب

أنه لو لم يذ كر هذا الشرط وغاب الزوج المدة التي شرط لها ولم تأخذ بشرطها فاختلف في ذلك فقال ابن وهب في العتبية اذ لم تقض بشي عند انقضاء الاجل سقط ما يدها من ذلك في هذه الغيبة وقاله ابن نافع وابن كنانة قالوا الا ان تنه مد عند الاجل ان ذلك يدها لم تدعه وقال عبد الملك في الثمالية ذلك يدها ما اقامت حتى يوقفها الحاكم أو تطرح ما يدها وسواء اشهدت أن ذلك يدها أم لا ولا يمين عليها انهم لم يترك ما كان يدها وروى ابن القاسم في العتبية والواضحة أن لها أن تقضى وان اقامت الشهر والشهرين اذا قالت انما اقلت انتظاره ولا يمين عليها في ذلك وبه قال ابن القاسم قال مالك في كتاب محمد وان طال بعد الشهرين فلا قول لها الا أن تشتتر عند الاجل أن منتظرة أجل آخر فذلك يدها ما لم تتأخر بعد الاجل الثاني أكثر من شهرين فذلك منها رضا بالصبر على زوجها ولا قيام لها وان لم توقف لتأخيرها وقتها لكن اشهدت ان منتظرة على شرطها فذلك لها ولو بعد عشرين سنة وفي العتبية روى ابن عبد الحكم أنهما ان لم تقض عند الاجل فانها تتخلف بالله ما تركت ذلك وتقوم بشرطها قال غير واحد من هذه الرواية جرى العمل وبها التمساه منه بلانظرة ونحوه في المعين ونصه وان اقال الزوج في الشرط ولها التسليم ما أحب لا يقطع تلومها شرطها كان أرفع للنزاع لانه اذا لم يذ كر ذلك وغاب الزوج المدة التي شرط ولم تأخذ بشرطها عنه مدانقضاءم اختلف في ذلك فقال ابن وهب في العتبية اذ لم تقض بشي عند انقضاء الاجل سقط ما يدها من ذلك ولم يكن لها أن تقضى في هذه الغيبة وقاله ابن نافع وابن كنانة الا أن تنه مد عند الاجل ان ذلك يدها لم تدعه وقال عبد الملك في الثمالية ذلك يدها ما اقامت منتظرة حتى يرفع أمرها الى السلطان أو تطرح ما يدها وسواء اشهدت أن ذلك يدها أو لم تنه مد ولا يمين عليها أنهما لم تكن تاركة قاله أصبغ وهو قول مالك قال أصبغ واستحسن ان يحتاط عليها باليمين عند ما تريد ان تقضى انما لم تترك ولا رضيت بالمقام عليه فان نكحت قبل ان تقضى فأرى ان تمنع منه وروى ابن القاسم في العتبية أن لها أن تقضى وان اقامت الشهر والشهرين اذا قالت انما اقلت انتظاره ولم أترك ذلك وفي سماعة عيسى من كتاب التخيير والتقليد من العتبية وسأله ابن عبد الحكم عن امرأ تدعي جعل الزوج أمرها يدها الى أجل ان لم يأت فيجاوز الاجل فلا تقضى شيئا وتفضل قال ابن القاسم في غير العتبية أو تتمدد قال تخلف بالله ما تركت ما كان يدها من ذلك ويكون القول قولها قال غير واحد من الموثقين وبهذه الرواية جرت الاحكام واستمرت الفتوى من الشيوخ اهتم منه بلفظه فحصل مما سبق أن ما قاله تت ومن تبعه هو قول مالك وابن القاسم وابن الماجشون وأصبغ وبه العمل والفتوى فكيف يعترض عليهم فتأمل والله أعلم وقول ز وهو طريق ابن رشد وحكي عليه الاتفاق الخ سلمه نو ومب بسكوته ما عنه وهو غير صحيح بل ابن رشد ممن حكي الخلاف كافي نقل ابن عرفة عنه وضع فطريقته موافقة لطريق النعمي لا مخالفة لها ونص ابن عرفة في سقوط شرطها بعدم قضائها في المجلس الموجب لها فيه التقليد وامضائه ما لم يوطأ قال ابن رشد ثالثا ان تأخر قضاؤها أكثر من شهرين لسماعة يحيى ابن وهب مع سماعة ز و ناهب وسماعة عيسى ابن القاسم في كتاب

وبه العمل كافي المبطل فكيف يعترض انظر الاصل قال مقبده عفا الله عنه فان قلت موضوع تت والمصنف غير موضوع النقل والعزو الذي في الاصل لانه في غاب وشرطها ان لم يأت لاجل كذا فامرها يدها مثلا فانقضى الاجل ولم تأخذ بشرطها بل تراخت قلت حكمهما واحد بجماع أن كلامهما لم تقض ساعة وجوب التقليد لها كما يفيد كلام ابن رشد وابن عرفة والله أعلم وقول ز وحكي عليها الاتفاق الخ فيه نظير بل ابن رشد ممن حكي الخلاف فطريقته موافقة لطريقة النعمي لا مخالفة لها كافي ابن عرفة وضع انظر نصهما ونص المقدمات في الاصل

(فالحكم للمتقدم) قول ز وكذا ان تحققت الخ هذه هي عين (١٣١) ما قبلها وبعبارة عجم وخش وخيتي صواب

قلت قال نو ثم ظهر أنها ليست
عين الاولى لان الثانية الشك فيها
من المرأة نفسها والشك في الاولى
الزوج أو هو ما والله أعلم (وهل له
عزل الخ) قول مب عن أبي
الحسن انظر اذا قالت الزوجة الخ
انظر هذا التوقف وفي ابن عرفة
ما نصه الشيخ عن الموازية لو أراد من
ملكه الزوج أمر امرأته طلاقها
فلهامنع منه ان أي منعه الامام
وسقط ما يده ولو سبق فراق لم يحد
هذا ان كانت سألت الزوج ذلك
وأراد سرور هابذلك والافلامنع
لها عليه وقاله مالك فين جعل
أمرها يداها **قلت** وقول
مب اذلا خلاف أن للزوج عزل
الوكيل الخ فيه نظر فقد حكى في
باب الوكالة من ضج فيه القولين
كأن في ح ثم هو من الشذوذ بحيث
لا ينبغي للمصنف أن يعادله القول
الآخر وقد يغفر ذلك لقوله صدر
الفصل فيه العزل قاله نو (وله
النظر) قول ز فان لم يتطرب المصلحة
الخ ظاهره انه اذا وقع الطلاق
وكان غير مصلحة ان الامام يرده
وهذا لا يصح فيه عين حمله على ما قبل
الايقاع والله أعلم (الأن تمكن من
نفسها) قول مب وقد علمت انه
لادليل فيه الخ تبع فيه طفي
وفيه نظر بل كل من كلام المدونة
وابن عرفة وق يدل لذلك وابن
يونس وان لم يعز الا لابن المواز فقد
ساقه مساقا يدل على انه تفسير
للمدونة وكلام ابن عرفة يفيد أنه
متفق عليه ونص ق هذا تكرار

النكاح قياسا على قول مالك في المواجهة بالتليك وسماع ابن القاسم اه محل الحاجة منه
بلفظه ونص ضج فهل تكون بمنزلة ما اذا كانت حاضرة يختلف فيها على قولين وهي
طريقة الخفي قال والقول ببقائه هنا أحسن لان لفظه هنا لا يقتضي جوابا ويتفق هنا
على أن لها القضاء وان انقضى المجلس طريقان والى الاولى ذهب صاحب المقدمات اه منه
بلفظه وكلام ابن رشد هذا هو في الفصل الخامس من كتاب التخيير والتليك من المقدمات
ونصه وأما اذا كتب اليه بذلك كتابا وأرسل به اليه رسولا أو جعل أمرها يدها ان تزوج
عليها أو غاب عنها مدة متأ وأضر بها أو ما أشبه ذلك فلم يختلف قول مالك أن ذلك يدها وان
لم تقض فيه ساعة وجب لها التليك قبل يمين وقيل بغير يمين ما لم يطل ذلك حتى يتبين أنها
راضية باسقاط حقها والطول في ذلك أكثر من شهرين على ما في سماع ابن القاسم من كتاب
التخيير والتليك ثم قال وروى يحيى عن ابن وهب أن حقه باسقاط اذ لم تقض فيه ساعة
وجب لها التليك حتى انقضى المجلس الذي وجب لها فيه قياسا على التليك الذي واجه به
الملكه وهو قول أشهب في سماع عبد الملك بن الحسن من الكتاب المذكور اه محل
الحاجة منها بلفظها * (تبيه) * قول المقدمات وروى يحيى عن ابن وهب الخ كذا
وجدته في نسختين عتيقتين منها وكذا تقدم في نقل ابن عرفة عنه ونقله في ضج بلفظ
وروى ابن وهب أن حقه باسقاط الخ كذا وجدته في عدة نسخ منه مظنون بها الصحة وكذا
نقله جس عنه وهو تحريف لاحالة فيحتمل أن يكون وقع ذلك في نسخة المصنف من
المقدمات ويحتمل أنه من النسخ لان قوله وروى ابن وهب يقتضي أنه عن مالك فيناقض
قوله أولا فلم يختلف قول مالك الخ ولان الذي تقدم عن الليثي وغيره عزوه لقول ابن
وهب لا روايته فتأمل (فالحكم للمتقدم) قول ز وكذا اذا تحققت تقديم أحدهما
وشكت في عينه عبارة سبق اليها القلم لان هذه هي قوله أولا فان شك في أيهما المقدم وبعبارة
عجم صواب ونصه وكذا ان تحققت النطق بأحدهما وشكت في عينه اه منه بلفظه
ووقع في خش هكذا على الصواب (لتعليقهما بمنجز) قول ز كافي قوله تعالى واشكروه
كأهدا كم الخ كذا في عدة نسخ والصواب ما في بعضها واذا كروموا فقهه للتلاوة (وهل له
عزل وكيه قولان) قول مب عن أبي الحسن انظر اذا قالت الزوجة أسقطت حق الخ
انظر هذا التوقف وفي ابن عرفة ما نصه الشيخ عن الموازية لو أراد من ملكه الزوج أمر
امرأته طلاقها فلها منعه منه ان أي منعه الامام وسقط ما يده ولو سبق فراق لم يحد هذا
ان كانت سألت الزوج ذلك وأراد سرور هابذلك والافلامنع لها عليه وقاله مالك فيمن
جعل أمرها يداها اه منه بلفظه (وله النظر) قول ز فان لم يتطرب المصلحة
الخ ظاهره انه اذا وقع الطلاق وكان غير مصلحة أن الامام يتطرب لذلك وهذا لا يصح
فيه عين حمله على ما قبل الايقاع فتأمل (الأن تمكن من نفسها) قول مب وقد
علمت أنه لادليل فيه وكذا لم يكن في ابن عرفة ولا في ما يدل لما قاله الخ تبع فيه طفي
وفيه نظر بل كل من كلام المدونة وابن عرفة وق يدل لذلك ونص ق هذا تكرار
لقوله كتمكينها طاعة ولو قال الا أن يمكنه منها كان مناسباً وبعبارة المدونة ان يمكنه

الاجنبى منها زال ما بيده من أمرها اه كلام ق ونص ابن عرفة وفي مختصر ماليس في المختصر من ملك امرأته أمرها أو رجلا لاجل لاقضاء لواحد منهما حتى يأتى الاجل وللزوج الوطء في الاجل والمشهور تجبيل التوقيف في ذلك كالطلاق وان الوطء يعلم المملك يسقط حقه وقال أصبغ لا يسقطه وقيل يسقطه ان كان المملك المزوجة ولا يسقطه ان كان أجنبيا قاله ابن الماجشون وابن حبيب اه منه بلفظه ولم يذكر في المسئلة غير هذا فانظر قوله يعلم المملك الخ وتقييده محل الخلاف بذلك فإنه يفيد أنه بدون علم متفق عليه ونص المدونة وإذا مملكتها أمرها أو مملكتها أجنبيا فليس له ذلك والأمر اليهما فان قاما من المجلس قبل أن تقضى المرأة والأجنبى فلا شيء لهما بعد ذلك في قول مالك الأول وبه أخذ ابن القاسم ولهما ذلك في قوله الآخر ما لم يوقعا أو يوطأ الزوج فان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها أو مكنه منها زال ما بيده من أمرها وان جعل أمرها يدير رجل يطلق متى شاء فلم يطلق حتى وطئها الزوج زال ما بيد الرجل اه منها بلفظها قال أبو الحسن قوله ووطأ الزوجة يعنى بعد علم الاجنبى ورضاه وقوله وان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها وأمكنه منها زال ما بيده من أمرها يقوم منه مثل ما في سماع عيسى في رسم يسلف فيمن كانت له امرأتان فجعل أمر احدها ما بيد الآخرى فيكنه منها فوقع بينهما شر فطلقة فقال لها الزوج ان كانت طالق فالتفت طالق فانه لا شيء عليهما لان طلاق هـ ذمه معلق بطلاق الاخرى وطلاق الاخرى غير لازم لتسكينها منه وقوله وان جعل أمرها يدير رجل الخ الشيخ هذه المسئلة الأولى وانما فرق بينهما لان هذه لا يدخلها اختلاف قول مالك وانه يقضى وان اختلفا من المجلس لقوله متى شاء اه وهو صريح في ذلك لانه يقتضيه فقط خلافا لمب ونحوه لان ناجى قائلا ومفهوم قولها أمكنه لو وطئ بغير علمه أنه لا يزول ما بيده وهو بين وقوله وان جعل أمرها يدير رجل الخ ويعنى أنه وطئها بعد علمه ولو وطئها بغير رضا فان ما بيده لا يزول ونص عليه ابن المواز اه ويدل على أن هذا هو الصواب ما تقدم في نقل ابن عرفة من أنها اذا صرحت باسقاط حقها لا يزول ما بيد المملك على نفسه له فكيف يتمكينها دون علمه مع أنه أضعف من التصريح بكثير وبذلك كله تعلم ما في نصيب السائل وانظر بقية النصوص في الاصل والله أعلم

الاجنبى منها زال ما بيده من أمرها اه كلام ق ونص ابن عرفة وفي مختصر ماليس في المختصر من ملك امرأته أمرها أو رجلا لاجل لاقضاء لواحد منهما حتى يأتى الاجل وللزوج الوطء في الاجل والمشهور تجبيل التوقيف في ذلك كالطلاق وان الوطء يعلم المملك يسقط حقه وقال أصبغ لا يسقطه وقيل يسقطه ان كان المملك المزوجة ولا يسقطه ان كان أجنبيا قاله ابن الماجشون وابن حبيب اه منه بلفظه ولم يذكر في المسئلة غير هذا فانظر قوله يعلم المملك الخ وتقييده محل الخلاف بذلك فإنه يفيد أنه بدون علم متفق عليه ونص المدونة وإذا مملكتها أمرها أو مملكتها أجنبيا فليس له ذلك والأمر اليهما فان قاما من المجلس قبل أن تقضى المرأة والأجنبى فلا شيء لهما بعد ذلك في قول مالك الأول وبه أخذ ابن القاسم ولهما ذلك في قوله الآخر ما لم يوقعا أو يوطأ الزوج فان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها أو مكنه منها زال ما بيده من أمرها وان جعل أمرها يدير رجل يطلق متى شاء فلم يطلق حتى وطئها الزوج زال ما بيد الرجل اه منها بلفظها قال أبو الحسن قوله ووطأ الزوجة يعنى بعد علم الاجنبى ورضاه وقوله وان خلى هذا الاجنبى بينها وبين زوجها وأمكنه منها زال ما بيده من أمرها يقوم منه مثل ما في سماع عيسى في رسم يسلف فيمن كانت له امرأتان فجعل أمر احدها ما بيد الآخرى فيكنه منها فوقع بينهما شر فطلقة فقال لها الزوج ان كانت طالق فالتفت طالق فانه لا شيء عليهما لان طلاق هـ ذمه معلق بطلاق الاخرى وطلاق الاخرى غير لازم لتسكينها منه وقوله وان جعل أمرها يدير رجل الخ الشيخ هذه المسئلة الأولى وانما فرق بينهما لان هذه لا يدخلها اختلاف قول مالك وانه يقضى وان اختلفا من المجلس لقوله متى شاء اه وهو صريح في ذلك لانه يقتضيه فقط خلافا لمب ونحوه لان ناجى قائلا ومفهوم قولها أمكنه لو وطئ بغير علمه أنه لا يزول ما بيده وهو بين وقوله وان جعل أمرها يدير رجل الخ ويعنى أنه وطئها بعد علمه ولو وطئها بغير رضا فان ما بيده لا يزول ونص عليه ابن المواز اه ويدل على أن هذا هو الصواب ما تقدم في نقل ابن عرفة من أنها اذا صرحت باسقاط حقها لا يزول ما بيد المملك على نفسه له فكيف يتمكينها دون علمه مع أنه أضعف من التصريح بكثير وبذلك كله تعلم ما في نصيب السائل وانظر بقية النصوص في الاصل والله أعلم

صرح باسقاط حقه الايزول مايد الاجنبي على تفصيله السابق تمكينهم انفسهم ادون علم
الاجنبي المالك ودون رضاه غايته أن ينزل منزله تصرحها بالاسقاط مع انه أضعف منه
بكثير اذ التصريح بالاسقاط لمن جعل له التملك منها أو من غيرها مسقط له اتفاقا والتمكين
من الوطء فيه الخلاف السابق وهذا الدليل لاسيما لمن معه قلامسة ظفر من الانصاف ان
يرده وبذلك تعلم ما في تصحيح الشامل والله أعلم (أو ينتقل للزوجة قولان) قول ز وانظر
لومات من قوض له أمرها ولم يوص به لاحد فهل ينتقل لها الخ لا وجه لهذا التوقف لان
المسئلة منصوصة في المدونة وغيرها قال في كتاب بيع الخيارات من المدونة مانصه ومن تزوج
امراة وشرطت عليه في العقد أنه ان فكح أو تسرى أو خرج بها من بلدها فأمرها بئد أمها
ثم ماتت الام فان كانت أو صت بما كان لها من ذلك لاحد فذلك اليه قال ابن القاسم وان لم
توص فكأن في رأيت مالكا رأى ذلك للابنة أو قال ذلك لها ولم أتبه منه وروى علي عن مالك
ان ذلك لا يكون يبدأ أحد غير من جعله الزوج بيده لانه يقول لم أكن أرضى أن أجعل أمر
امراة في الايديه لنظره وقلة بعلمته قال ابن القاسم وان أو صت الام الى رجل ولم تذكر ما كان
لها في ابنتها لم يكن للوصي ولا للابنة شئ من ذلك اه منها بلفظها قال ابن ناجي عليه امانصه
وحاصل ما ذكره في الكتاب أنها ان أو صت بما جعل لها ولم توص بشئ ففي ثبوت قولان وان
أو صت ولم تذكر ما جعل لها فلا شئ لها ثم قال عند قولها قال ابن القاسم وان أو صت الخ
مانصه اختلف هل قول ابن القاسم وفاق وهو الذي ذهب اليه الاكثر فهم اوجهان وجه
تكلم عليه مالك وهو اذ لم توص البنت ووجه تكلم عليه ابن القاسم وهو اذ أو صت لرجل
ولم تذكر ما كان لها في ابنتها وخلاف في الوجهين قاله بعضهم اه منه بلفظه وذكر ابن
يونس في كتاب بيع الخيارات عن المدونة نحوه ونصه قال ابن القاسم ولقد سئل مالك فمين
تزوج امراة وشرطت عليه في العقد أنه ان تزوج أو تسرى أو خرج بها من بلدها فأمرها
بئد أمها ثم ماتت الام فان أو صت بما كان لها من ذلك الى أحد فذلك اليه قال ابن القاسم
وان لم توص فكأن في رأيت أن مالكا يرى أن ذلك للابنة أو قال ذلك لها ولم أتبه منه
وروى علي عن مالك أن ذلك لا يكون يبدأ أحد غير من جعله الزوج بيده لانه يقول لم أكن
أرضى أن أجعل أمر امراة في الايديه لنظره وقلة بعلمته قال ابن القاسم وان أو صت الام
الى أحد ولم تذكر ما كان لها من شرط ابنتها لم يكن للوصي ولا للابنة شئ من ذلك اه منه
بلفظه وذكر المسئلة أيضا في كتاب التخيير والتمليك فقال في باب جامع التملك والتخيير
مانصه ابن المواز ومن ملك رجلا ففك الرجل غيره وطلق فذلك غير لازم وكذلك لا يوصى
به الى غيره وقد قال ابن القاسم في الذي جعل أمرها بئد أمها ان غاب فماتت الام فان
أو صت الام بذلك بعينه الى أحد فذلك له فان لم توص به الى أحد فذلك للابنة فيما رأيت
من قول مالك وقال أشهب وابن عبد الحكم وأصبغ ليس لها أن توصى به والشرط ساقط
يوم ماتت الام اه منه بلفظه وذكر المسئلة أيضا اللغمي فذكر كلام المدونة السابق
الأنه قال وقال مالك فمين تزوج امراة فشرطت عليه أمها ان تزوج عليها الى آخر ما مر
فجعل الام المستطرة ثم قال بعد رواية علي مانصه وهذا أحسن لأن يكون ذلك بيد

(أو ينتقل الخ) قول مب هذا
قصور الخ صحيح لان المسئلة
منصوصة في المدونة وابن عرفة
وغيرهما انظر الاصل والله أعلم
(الأن يكونا رسولين) قلت
حقيقة كأن بلغها أني طلقتها أو حكما
كطلقها ولم يزدان شئ ما وبه يعلم
أنه لا حاجة الى ما ذكره خش من
التصويب والله أعلم

*(فصل في الرجعة) قول زلكنه موافق (١٣٤) العرف الخ صوابه للغة قامله وقول مب قاله ابن عاشر أرى أخذ من ضج

أجني لان المعلوم من شأن الام الامسالة على ابنتها وان لا تطلق ثم ينظر الى أصل التملك فان كان ذلك بسؤال من الزوجة عاد الامر اليها ومن حقها أن لا تبقى تحته وقد تزوج أو تسرى وان لم يكن ذلك بسؤالها حسن أن يسقط التملك اه محل الحاجة منه بلفظه وذكرها أيضا بن عرفة من سماع عيسى ابن القاسم رواية عن الامام ونصه سمعت مالكا قال من جعل أمرا أمرا أنه يبدأ بيها ان لم يات لاجل سماء فلم يأت له فأراد الاب طلاقها وأبت ابنته فالقول قولها فان مات أبوها وأسند لغيره فهو فيه بمنزلة وان لم يسند له لاحد فليس يبدأ منه شيء ابن رشد وقوله ان أسند ذلك لغيره بعد موته فهو له مثل ما في كتاب الخيار منها خلاف رواية علي فيها وقوله ان مات ولم يسند له لاحد فليس يبدأ منه شيء خلاف رواية ابن القاسم فيها فكأن في رأيت مالكا رأى ذلك لها أو قال ذلك لها ولم أتبعه اه محل الحاجة منه بلفظه والله سبحانه أعلم

(فصل في الرجعة)

(يرتجع) قول ز لكنه موافق للعرف الخ الظاهر أنه سبق قلم أو تحريف وصوابه موافق للغة قبل قوله للعرف اذ لا يصح ما ذكره سواء أعذنا الضمير الى خبر ابن عمر ولا اشكال أو أعذناه الى اصطلاح الفقهاء والمؤرخين لان الاصطلاح والعرف بمعنى تأمل (من ينكح) قول مب وأهلية النكاح انما يتوقف على البلوغ والعقل الخ هذا الذي نسب له ابن عاشر ما خوذ من ضج فانه قال عند قول ابن الحاجب وشروط المرتجع أهلية النكاح الخ مانصه يعني أن المرتجع يشترط فيه أن يكون أهلا للنكاح فلا بد أن يكون عاقل بالغا اه منه بلفظه قلت ومع ذلك فعندي فيه نظر لانه ان أرادوا أهلية لزوم فغير صحيح اه ولهذا قال عج لو قال المصنف يرتجع من يصح طلاقه وان بكراه الخ لسلم محمد كرم غير كبير تكلف اه منه بلفظه فالخو أن معنى قول المصنف من ينكح أي من يتعقد نكاحه فيخرج به غير العاقل والصبي وان دخل هنا فهو خارج بقوله بعد غير بائن أما على المشهور من أنه ليس لولي أن يطلق عليه بغير عوض فواضح وأما على الشاذ من أنه يصح طلاقه عليه بغير عوض فوجه عج بما نصه لانه لم يتقدم وطم معتبر فالطلاق قبل الوطء بائن اه منه بلفظه وهو ظاهر (وعدم اذن سيد) قول ز فان هؤلاء الخمسة الخ مثله لابن فرحون وغيره ونظمهم هو في بقوله ومن يمنع التزويج يمنع رجعة سوى خمسة قد عدتها نجل فرحون مولى وعبد المريض ومحرم وعلى الجميع تمنع عدين (غير بائن) يدخل في منطوقه من قال طلقت زوجتي كاتلقت فلان وهي مدخول بها فتبين ان فلانا طلق زوجته واحدة وهي غير مدخول

وفيه نظر سواء أريد أهلية لزوم لتوقعها على الرشد والحرية أيضا أو أهلية الصحة لانها لا تتوقف الا على العقل فالخو أن معنى من ينكح من يصح نكاحه وهو العاقل والصبي وان دخل هنا فقد خرج بقوله غير بائن ولو بني على الشاذ من ان لولي أن يطلق عنه بغير عوض لانه لم يتقدم وطم معتبر فلا عدة فيه فهو بائن قال عج ولو قال المصنف يرتجع من يصح طلاقه وان بكراه الخ لسلم محمد كرم غير كبير تكلف اه قلت ولما قال ابن الحاجب وشروط المرتجع أهلية النكاح قال ابن عبد السلام يريد أن المرتجع والنكاح يستويان في الشرط دون انتفاء الموانع فكل ما يشترط في الزوج يشترط في المرتجع وذلك هو العقل اه وبه تظهر المبالغة وقول ز أي من شأنه الخ يرد عليه أن المحرم ليس من شأنه النكاح حال الاحرام كالجنون حال الجنون (وعدم اذن سيد) قول ز فان هؤلاء الخمسة الخ مثله لابن فرحون وغيره ونظمهم هو في بقوله ومن يمنع التزويج يمنع رجعة سوى خمسة قد عدتها نجل فرحون مولى وعبد المريض ومحرم وعلى الجميع تمنع عدين

ومن يمنع التزويج يمنع رجعة * سوى خمسة قد عدتها نجل فرحون مولى وعبد المريض ومحرم * وعلى الجميع تمنع عدين (غير بائن) قول ز من البائن بخلع أو بطلاق بلغ الغاية الصواب حذفه أو زيادة أو نحوهما لان البائن غير محصور فيما ذكره * (تنبيه) * يدخل تحت منطوق المصنف

بها لان على الاولى عدة بخلاف هذه وفي مذهبهم من قال طلقها كاتلقت فلان فتبين ان فلانا طلق الخلع كما في ابن يونس انظر نصه في الاصل وقول ز من البائن بخلع أو بطلاق بلغ الغاية الخ صوابه أن يزيد أو ينحوهما لان البائن غير محصور

فيمادكره (في عدة صحيح) قلت قول ز لازم بقريته قوله حل وطؤه الخ أي لانه لايجل الوطء في النكاح الغير اللازم كنكاح
السفيه والعبد بغير إذن وليهما فاذا وطئ واحد منهما قبل الاجازة (١٣٥) ثم طلق فلا رجعة له لان نكاحه لم يكن لازما والظاهر

ان هذا خارج بقوله حل وطؤه فلا
حاجة لقيد اللزوم (حل وطؤه) قول
ز فاذا تبين له بعد الرجعة وقوع
الطلاق الخ فيه تنظر في الدر التنوير
بعد أن ذكر أن من أيقن بالخلف
وشك في الحث فراجع أجزاء لانها
ان كانت عند الله طائفة فقد راجع
منها وان لم تكن طائفة فهي زوجة
غير مطلقه مانصه قلت ولوثيقن
بعدها طلق لا جراً ذلك ولا يجزى
هنا ما في مسئلة من اغتسل الجنابة
ان كانت فكائت والفرق ان الغسل
يتم وتنقض صورته بالفرغ منه
وليس كذلك الرجعة لانها الفعل
من الوطء والمباشرة مع النية أو
القول وذلك يستمر بعد وقد قال
الغنى لو فسدت المراجعة لكنه
أصاب في العدة وهو يرى أنه مرجع
لصح ارتجاعه وكانت أصابته رجعة
محدثة اه (وصحح خلافه) قلت
قول ز فلو نوى ثم أصاب فليس
برجعة الخ هذا اذا أصاب ذاهلا
عن الرجعة الاولى وعن الطلاق
مثلا والا كانت الاصابة رجعة ان
بقى شيء من العدة (ولا يفعل دونها)
قول ز وانما كان وطء المسعة
بختيار الخ هذا الفرق ذكره ابن
يونس وزاد بعده فرقا آخر انظره في
الاصل (تنبيه) حكى الدمياطي
عن ابن وهب والليث لا أشهب ان
الوطء بغير نية رجعة واستظهره
ابن رشد لا الغنى وعز ذلك لأشهب

من قال طلق زوجتي كما طلق فلان وهي مدخول بها فتبين أن فلا ناطق زوجته واحدة
وهي غير مدخول بها وتحت مفهومه من قال طلق زوجتي كما طلق فلان فتبين أن فلانا
طلق طلاق الخلق قال ابن يونس في باب الخلع مانصه قال ابن القاسم في الذي قال لامرأته
أنت طالق طلاق الصلح انما واحداً متبناً وقاله أصبغ في قوله أنت طالق طلاق الخلع أو كما
طلق فلان زوجته وفلان خالعهما أو قال أصبغ وان كان فلان انما طلقها واحداً قبل
البناء فيلزم هذه الطلقة كما طلقت تلك الطلقة ولكن لا تبين بالان عليها العدة وانما بان
تلك اذ لا عدة عليها اه منه بلفظه (حل وطؤه) قول ز فاذا تبين له بعد الرجعة وقوع
الطلاق الخ فيه تنظر وهو غرضه عما في الدر التنوير ونصه وستل رجعه الله عن رجل
خلف بالطلاق انه مانع في الشطر نجح الاعلى نوال البيوت فقال الذي اعاب معه بل
جاوزت يتشاوحت عليه بما يقتضيه اللعب حتى أنار ذلك عنده الشك في الحث فقال
الله ان كنت تعلم اني حاث فاشهد علي أنني راجعت زوجتي ثم بقي بطن زوجته ثم عاد الى
الشك فاستفتى بعض الفقهاء فقال له يجوز لك على مذهب فلان لفقيه ذكره ثم بعد مدة
عاد اليه الشك فاذا يخلفه فقال هذا أيقن بالخلف وشك في الحث المنصوص لابن رشد
وغيره يؤمر ولا يجبر فلما قال راجعت ونوى ووطئ أجزأه قيل لم يحق أنها طلقت فقال ان
كانت عند الله طائفة فقد راجع منها وان لم تكن طلقة فهي زوجة غير مطاوعة فلا شيء
عليه غير ما صنع قيل له لم يشهد عليها فقال الاشهاد على الرجعة مستحب ولكن هذا المقتضى لم
يدر بما يجيبه حين أحاله على الخلاف قلت ولوثيقن بعدها طلق لا جراً ذلك ولا يجزى
هنا ما في مسئلة من اغتسل الجنابة ان كانت فكائت والفرق ان الغسل يتم وتنقض
صورته بالفرغ منه وليس كذلك الرجعة لانها الفعل من الوطء والمباشرة مع النية أو
القول وذلك يستمر بعد وقد قال الغنى لو فسدت المراجعة لكنه أصاب في العدة وهو
يرى أنه مرجع لصح ارتجاعه وكانت أصابته رجعة محدثة اه منه بلفظه (ولا يفعل دونها)
كوطء) قول ز وانما كان وطء المسعة بختيار اختيار الخ ذكر هذا الفرق ابن يونس
وزاد بعده فرقا آخر فقال مانصه ولا تلهو لم يطأ وتعادى على امساكها حتى ذهبت أيام
الخيار واقطعت عتد ذلك مختاراً والزواج لم يجعل له بشر الرجعة فيطالبه بقبولها ولانه
لو تعادى على امساكها حتى انقضت العدة لبانت منه بخلاف انقضاء أيام الخيار فدل ان
وطءه أضعف من وطء المختار وهذا بين اه منه بلفظه وذكر هذا الفرق ابن رشد في
المقدمات وقال انه لا يسلم من الاعتراض ويأتي لفظه وفي ابن عرفة مانصه وفي تمذيب
عبد الحق ان قيل لم يجعل وطء الامة المسبعة بختيار رضا من المشتري بالبيع ولم يجعل وطء
الزوجة دون نية الرجعة رجعة قيل ان الخيار تعلق فيه حق للبائع وحق للمشتري فان فعل
المشتري في الامة ما يفعل المالك كان اختياراً منه والرجعة انما هي من حقوق الزوج
فلا يثبت حقه الا باقراره انه أراد به الرجعة اه منه بلفظه (تنبيه) في اختصار

كما وقع في ق خطأ وكذا عز والاستظهار للغنى كما وقع في اختصار المسئلة خطأ انظر الاصل قلت وقول ز والفرق بين
النية فقط الخ الظاهر لو قال والفرق بين القول الصريح فقط يكون رجعة الخ انه موضوع للرجعة الخ فتأمل والله أعلم

المتوسطة مانصه وحكى الدمياطى عن الليث وابن وهب أن الوطء بغير نية رجعة قال اللخمي
وهو الاظهر قياسا على وطء المبتاع الامة في الخيار فانه ضمانه وان زعم أنه لم يحتتر قال
والفرق أن المبتاع لو حبس الجارية حتى مضت أيام الخيار لرزقه والزواج لو لم يرجع حتى
انقضت العدة بات منه قال ولا يسلم من الاعتراض اه منه بلفظه كذا وجدته في غير نسخة
منه بعز والاستظهار وما بعده للخمى وفيه نظر اذ لم يذكر اللخمي ذلك هنا ولا في بيع الخيار بل
صرح هنا باختيار المشهور أن الوطء دون نية ليس برجعة ونصه واختلف في القول والفعل
بغير نية فقال أشهب في كتاب محمد ليست برجعة وفرق في المدونة بين الوطء والقول فأسقط
ذلك في الوطء اذا كان بغير نية والرزمة في القول ثم قال وجعل ابن وهب والليث الوطء بغير
نية رجعة والقول أن لا رجعة في الوجهين جميعا أحسن ولا قول ولا عمل الابنية اه منه
بلفظه والصواب أن يقال قال ابن رشد بدل اللخمي لان ما ذكره هو في المقدمات لابن رشد
ونصها وأما الوطء دون النية فلا يكون رجعة في الباطن ولا في الحكم الظاهر وقال الليث
ابن سعد الوطء رجعة وان لم ينويه الرجعة يريد والله أعلم في الحكم الظاهر ولا يصدق أنه لم
يرد بذلك الرجعة وهو الاظهر قياسا على مبتاع الامة بالخيار أن وطأه في أيام الخيار اختيار
وان زعم أنه لم يحتتر يصدق لانه مخير في ارتجاع زوجته في العدة كما هو مخير في اختيار الجارية
التي ابتاعها بالخيار وقد يفرق بينهما بأن المبتاع لو حبس الجارية حتى مضت أيام الخيار
وتساعت غديك بذلك مختار او الزوج لو تمادى على امساكها حتى انقضت عدتها البات منه
بخلاف انقضاء أيام الخيار فدل ان وطأه أضعف من وطء المختار وهو تفرق لا يسلم من
الاعتراض اه منها بلفظه او عنه نقله غ في تكميله وكذا ابن عرفة مختصرا وقال عقبه
مانصه قلت يعترض بأن نسبة المبتاع للامة انما هو بوصف ابتاعها المناسب لمليتها
ونسبة المطلق للزوجة انما هو بالطلاق المناسب لحرمتها فلا يلزم من ايجاب امساك الاول
الامة اباحتها ايجاب امساك الثاني اباحتها اه منه بلفظه وتأمل جدولا بدو الله أعلم
(لحقها طلاقه على الاصح) هو قول أبي عمران قال في ضيح وهو الاظهر ابن عبد السلام
وهو الصحيح اه منه بلفظه * (تنبيه) في ق هنا مانصه ابن يونس قال أشهب
وطوء رجعة وان لم ينويه الرجعة اه منه كذا في جميع ما وقفت عليه من نسخة وعدة منها
مظنون به الصحة وفيه نظر والظاهر أنه تحريف من النسخ أو في نسخته من ابن يونس فان
الذي في ابن يونس هو مانصه وقال الليث وطوء رجعة وان لم ينويه الرجعة اه منه بلفظه
فهو انما عز ذلك الليث أي ابن سعد أحد الأئمة المجتهدين لا لأشهب وهو الصواب لامر بن
أحمد هما بذلك يوافق ما تقدم للخمى وابن رشد والمتطوى وغيرهم من الأئمة فانيهما أن
المعروف لا تنهب أنه لا بد من النية كما تقدم في نقل اللخمي عن الموازية ونحوه لابن العربي
في سورة الطلاق من أحكامه ونصه فلونوى ولم يقع قول ولا فعل أو بالعكس في المدونة أن
الوطء العارى عن النية ليس برجعة وأما القول العارى عن النية فهو رجعة اذا قال
راجعتك وأنا هازل وقال أشهب اذا عرى القول أو الفعل عن النية فليس برجعة اه منها
بلفظها وفي ضيح مانصه واختلف اذا انفرد القول أو الفعل على ثلاثة أقوال فقال

(لحقها طلاقه) ❦ قلت قول ز
والظاهر انه رجعي الخ انما يظهر
على قول ابن وهب لا على المشهور
اذا القرض انقضاء عدتها واللكنا
ذاهين عليه لامر اعين له تأمله

أشهب ليس ذلك برجعة وقال ابن وهب الوطاء رجعة وان عرى عن النية فأخذ منه أنه لا يشترط في القول أيضاً من باب أولى والثالث المشهور تشترط في الفعل دون القول اه محل الحاجة منه بلفظه وقد صرح ابن يونس نفسه بذلك ونصه قال مالك ان وطاء ونوى بذلك الرجعة وجهل أن يشهد فهي رجعة وان لم يزد ذلك فليست برجعة وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة أقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما الاخرى ما نوى فلم تصح الرجعة بالوطاء الابالية قال أشهب في مدونه وكذلك اذا المسها في عدتها وقبلها أو باشرها أو نظر الى فرجها بشهوة ونوى بذلك كله الرجعة فهي رجعة والا فلا اه منه بلفظه والله الموفق (وله جبرها على تجديد عقد) قول ز وكلام المصنف هنا حيث لم ترجع الخ صواب وتقييد المصنف بذلك متعين لانه من قبل على أن لها الرجوع جبراً على مختار عبد الحق فحمله هنا على ظاهر جبراً على القول الآخر يوجب التناقض في كلامه وبه تعلم ما في اعتراض مب فتأمل بانصاف (وفي ابطالها ان لم تنجز الخ) الاول لعبد الحق والنعني وهو ظاهرها والثاني لابن محرز وسوى المصنف بينهما هنا وكلامه في ضيق يفيد أن الاول أقوى فانه قال عند قول ابن الحاجب والمعلقة مثل ان كان غداً قال مالك ليست برجعة وقيل يعني الآن اه مائنه ولما كان في هذا التأويل مخالفة لقول مالك قال المصنف فيه وقيل اه محل الحاجة منه بلفظه وكذا كلام أبي الحسن يفيد ذلك فانه نقل كلام النعني وعبد الحق وابن محرز وقال بعد ذلك كله مائنه قال الشيخ وما قاله ابن محرز هو خلاف ظاهر الكتاب وخلاف ما قاله عبد الحق والنعني تأمله اه منه بلفظه وكلام في يفيد أن ابن يونس موافق لعبد الحق والنعني لانه قال بعد نص المدونة مائنه ولم يقيده ابن يونس بشئ اه وهو كما قال ونص ابن يونس قال مالك وأشهب وان قال لها اذا كان غداً فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة اه منه بلفظه ولم يزد على هذا شيئاً وكان المصنف سوى بينهما هنا لاقتصار ابن شاس على تأويل ابن محرز قال في الجواهر مائنه قال أبو القاسم وقال أشهب عن مالك اذا قال اذا كان غداً فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة قال أبو القاسم مراده لا تكون رجعة الآن لكن تكون رجعة في غداً وعلل بأن ما حق له فكان له تغييره وتعليقه بما شاء من محي غداً وقدم غائب أو غيره اه محل الحاجة منه بلفظه (تنبيه) وقع في جميع ما وقف عليه من نسخ في مائنه قال ابن القاسم لا تكون رجعة الآن الخ بلفظ ابن النون وهو عند من كلام الجواهر وهو ضعيف بالريب وانما هو أبو القاسم بالواو ومراده به ابن محرز وذلك كنيته وكذلك وجدته في الجواهر وكذا هو في أبي الحسن وضيق وابن عرفة وهو ظاهر أيضاً من جهة المعنى اذا ابن القاسم عن رويت المدونة فكيف يؤوله والله أعلم (ومبيته فيها) قول ز الآن يقال هو تفصيل في مفهوم الوصف الخ انظر الى وصف هنا ولعله أراد الوصف المعنوي اذا الواو بمعنى مع الدالة على المصاحبة فكانه قال وتصرفه المصاحبة فيها والله أعلم (والا كل معها) قول ز وغير فاصد الرجعة بالا كل معها خياطة فيها انظر وصوابه وتحريم الاكل معها ثم يقول ومجمله اذا لم يقصده الرجعة والا اجاز تأمل (ما أمكن) ابن عاشر قوله ما أمكن راجع لعدة الاقراء

(وله جبرها الخ) يعني اذا لم ترجع كما قيده ز وهو متعين خلافاً لمب لان المصنف جري قبل على مختار عبد الحق فحمله هنا على الاطلاق جبراً على القول الآخر ينافيه فتأمل (وفي ابطالها الخ) الاول لعبد الحق والنعني وابن يونس وهو ظاهرها والثاني لابي القاسم ابن محرز لا ابن القاسم خلاف ما وقع في ق وكلام ضيق وأبي الحسن يفيد أن الاول أقوى وكان المصنف سوى بينهما هنا لاقتصار ابن شاس على الثاني انظر الاصل والله أعلم (ومبيته فيها) قول ز في مفهوم الوصف الخ أى المعنوي المدلول عليه بواو المعية أى وتصرفه المصاحبة (والا كل معها) خياطة ز فيها انظر وصوابه وتحريم الاكل ثم يقول ومجمله اذا لم يقصده الرجعة والا اجاز (ما أمكن) هو راجع لعدة الاقراء لا الوضع كأن قوله وسئل النساء خاص بما يمكن مع التدوير وليس في كلامه ما يوضح واحد من هاتين العنايتين وهذا غاية الاجفاف قاله ابن عاشر

(ونذب الاشهاد) هذا كما في ابن عرفة قول القاضي (١٣٨) مع ابن القصار والاكثر عن المذهب والوجوب هو قول ابن بكير مع

المبسط عن رواية بكر القاضي أي
عن مالك لقوله تعالى وأشهدوا ذوي
عدل منكم والامر للوجوب اه
فتبدأ كد الاشهاد للخروج من
الخلاف (وشهادة السيد الخ) هذا
قولها وفي سماع القرنين تصح قاله
ابن عرفة (على قدر حاله) قلت
اعتبر حاله فقط لانها هدية وهي على
قدر مهيدها بخلاف النفقة فهي
حق واجب للزوجة فلذا اعتبر حالها
أيضا وهذا أظهر مما لا وعنه
واقه أعلم (لا في فسح) قول ز كما
ذكره ابن عرفة الخ أي عن النخعي
الا انه قسده بما اذا لم يكن الرضاع
بامر الزوج والافالمتعة لان الفراق
بسيبه حينئذ (ومختارة الخ) قول
ز ففتح كما فيهم من المصنف الخ
صرح به ابن يونس فيما اذا تزوج
عليها أمة ووجهه انه لما كان التزويج
من فعله صار كأن الفراق من قبله
لكن لا ينبغي حمل المصنف على
هذا لانه ذهب في الخيرة والمملكة
على انه لا متعة فأحرى هذه الثلاث
التي في ز فتأمل (ومختارة ومملكة)
الذي في ابن الحاجب ان المشهور
هو ثبوت المتعة لهم أي لان أصل
الطلاق من جهته ولان عليها اغضاضة
أي نقصان في ترك اختيار نفسها وقد
ملكها طلاقها وكذا ذكر أبو علي بن
رحال ان الرابع خلاف ما اعتمد
المصنف اي لانه الذي اقتصر عليه
ابن يونس والنخعي وابن حجر وابن
عطية وأبو محمد صالح وبه صدر ابن رشد
ولم يعز ما جرى عليه المصنف الا ابن
خويزنم داد وتبعه ابن عرفة وهو

لالعدة الوضع كما أن قوله وسئل النساء خاص بما يمكن مع التدوير وليس في كلامه ما يوضح
واحدة من هاتين العنيتين وهذه غاية الاجفاف اه منه بلفظه (ونذب الاشهاد) ابن
عرفه وفي كون الامر بالشهاد على الزوجة مستحباً أو واجباً قولان للقاضي مع ابن القصار
والاكثر عن المذهب وابن بكير مع المبسط عن رواية بكر القاضي اه منه بلفظه وفي اختصار
المبسط بعد ذكر النذب مانصه وحكي بكر القاضي عن مالك أنه واجب وقاله ابن بكير
وغيره لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والامر للوجوب اه منه بلفظه فتبدأ كد الاشهاد
للخروج من الخلاف (وشهادة السيد كعدم) ابن عرفة وفي لغو شهادة السيد رجعة
أتمه وصحتها قولها وسماع القرنين اه منه بلفظه (لا في فسح) قول ز الارضاع في نذب
فيه المتعة كما ذكره ابن عرفة الخ ذكره ابن عرفة عن النخعي ولكنه قيده ولم يطلق كما فعل ز
ويتضح ذلك بنقل كلام النخعي من أصله ونصه وان تزوج صغيرة على تفويض فأرضعها
أمه أو أخته أو زوجة أخرى لم يكن لها متاع لانه لا سبب في ذلك ولو كان الرضاع بأمر
الزوج رأيت لها المتاع لان الفراق كان بقصد من الزوج اه منه بلفظه (ومختارة له تقها)
قول ز وأما التزويج أمة عليها أو ثانية أو علمها واحدة فالفتا كتر ففتح الخ صرح به ابن
يونس فيما اذا تزوج عليها أمة ووجهه والله أعلم انه لما كان التزويج من فعله صار كأن الفراق
من قبله لكن لا ينبغي حمل المصنف على هذا لانه ذهب على أن الخيرة والمملكة لا متعة لهما
فيؤخذ منهنه بالاحرى انه لا متعة لواحدة من هذه الثلاث التي ذكرها ز فتأمل (ومختارة له تقها)
ومملكة) اعتمد المصنف في هذا ما ذكره في ضج عند قول ابن الحاجب ولا متعة للملاعة
ولا مختارة له تقها ونحوه بخلاف من خبرها أو ملكها على المشهور فيه ما اه ونصه
واختلف في الخيرة والمملكة فمن مالك روايتان ثبوت المتعة لان أصل الطلاق من جهته
وسقوطها انظر الى أن تمام الطلاق منها ومقتضى كلام المصنف ان المشهور ثبوت المتعة
لقوله بخلاف وهذا على هذه النسخة وفي بعضها ولا من خيرها أو ملكها على المشهور
وهي أحسن لان ابن بشير وابن شاس صرحا بأن المشهور لا متعة لهما وان الرواية بالمتعة
لهم ما شاذ اه منه بلفظه وتبعه في الشامل فقال مانصه والمتعة مستحبة لا واجبة على
المشهور في كل نكاح لازم أو فاسد يثبت بالبنا لكل مطلقة وان أمة أو كناية فان ماتت
فلورثته على الاصح لا من خيرها أو ملكها على المشهور اه منه بلفظه ونص ابن
شاس ولو كان يسدؤه من الزوج وعلمه من المرأة كالخيرة لم تكن لها متعة وروى لها
المتعة وهي شاذة اه منه بلفظه وقد ذكر ابن ناجي في شرح المدونة تشهيراً بشير وسله
لكن أبو علي بن رحال في حاشية الحنفية والشرح لهذا المحل ذكر أن الرابع خلاف
ما اعتمد المصنف فانه قال في الحاشية بعد كلام مانصه كلام الناس يدل برجح المتعة
وان مر على عدمها في المختصر ويدل لهذا ما ذكره من ثبوت الارث لها في طلاق المريض
هنا اللهم الآن يقال باب الخلع أصح من دليل الملاعة ترث ولا متعة لهما على المشهور
ولكن من وقف على كلام الناس في الكلام على المتعة في الشرح وجد أن العلة في عدم
المتعة هي العلة في عدم الارث وهي كونها لها دخل في الطلاق وعلة الارث هي علة المتعة

ظاهراً المدونة وغيرها وبه يعلم ما في تشهير ابن بشير وابن شاس بالمصنف وزعمهما ان الرواية بالمتعة شاذة انظر الاصل واقه أعلم لان

لان عليها غضاضة في ترك اختيار نفسها وقدمل كما طلاقها اه محل الحاجة منها بلفظها
 قلت ما ذكره من أن المتعة والارث متلازمان وجودا وعدما واحتجاجة بذلك على
 رجحان المتعة للخبرة والمملكة فيه نظر لان المختلعة من المريض لها الارث على ما في
 المدونة وليس فيها قول منصوص بعدم الارث مع أنه لا متعة لها اتفاقا كما ستقف عليه
 فتأمل بانصاف وأما ما ذكره من رجحان المتعة فظاهر لانه الذي اقتصر عليه ابن يونس
 واللعنمي وابن محرز وابن عطية وأبو محمد صالح وفهم عليه كلام التلقين وبه صدر ابن رشد
 ولم يعزم قبله الا ابن خويزمنداوت وبه ابن عرفة وهو ظاهر المدونة وغير هابل كأد أن
 يكون صريحا في المدونة ونصها ولكل مطلقة المتعة طلقت واحدة أو اثنتين أو ثلاثا
 الا المطلقة قبل البناء وقدمى لها بحسبها نصفه ولا متعة لها ثم قالت ولا متعة للمختلعة
 ولا للمصاحبة ولا للمفتدية ولا للاعنة ولا للامة تعتق فقتار بنفسها دخل بها أم لا اه
 منها بلفظها فقد دخلت الخيرة والمملكة في عموم قولها ولكل مطلقة الخ ولم يستثنها
 فممن استثنى ونحوه لابن يونس عن اوزاد بعد قولها ولا للمفتدية مانسه ولا للمبارية
 قال ابن القاسم ولم يختلف في هذا عندنا دخل أو لم يدخل سمي لها صداقا ولم يسمه
 لانها اشترت منه طلاقها بالذي أعطته فكيف ترجع تأخذ منه ثم قال قال ابن وهب قال
 ابن عمر ليس من النساء شي الا ولها متعة الا الملاعنة والمختلعة والمبارية والتي تطلق ولم يبين
 بينها وقد فرض لها بحسبها فريضةها قال ابن شعبان وجعلت المتعة بدلا من عسر الطلاق
 عليهن وسقط المتاع بين المختلعات والمفتديات والمباريات لانهن يعطين فكيف يأخذن
 ولانهم يختارن الطلاق فقد سقط عنهم وهم وسقط ذلك على الملاعنات لان ما يعطين غير
 مسقط لما أصبن به ولا أضعافه ولانهم غير مطلقات اذ كن لا يحالن أبدا ولو كن مطلقات
 لحالن بعد زوج وقبله قال بعض فقهاء ثنائ القرويين للخيرة والمملكة المتعة اذ اقتضت
 بالفراق لان الفراق انما صار اليه من قبل الزوج وكذلك الذي تزوج على الحرمة أمة فاختار
 نفسها المتعة لان الطلاق بسببه وليست كالمعتقة تحت عبد فختار نفسها لان هذا امر
 لا يصنع للزوج فيه وأما المفتدية فلا شيء لها وان كان بسبب الزوج لانها تعطى فحال أن
 تعطى اه منه بلفظه ونص اللعنمي روى ابن وهب عن مالك أنه قال للخيرة المتعة بخلاف
 التي تعتق تحت عبد فختار الفراق وهذا صحيح لوجهين أحدهما قوله تعالى في تخيير
 النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فمالين أمتعن وأسرحكن سرا حايلا والآخر أنها
 قد فختار الفراق وهي كارهة ولا ترضى بالمقام لما أظهر اطراحها وان عليها في البقاء بعد
 التخير ذلة الا أن تكون هي المبتدئة والطالبة لذلك اه منه بلفظه ونص ابن محرز روى
 ابن وهب عن مالك أن الخيرة المتعة فيحتمل أن يكون الفرق بينها وبين المختلعة أن أصل
 الطلاق في الخيرة انما هو من الزوج ولما تخشع من إتياره وقد عرضها للطلاق فتجشم
 الفراق وهي كارهة والمختلعة هي الراغبة في الطلاق والسائلة له من أصله في غالب الامر
 فلم تخشع الى تسليته اه منه بلفظه على نقل أبي الحسن عند نص المدونة السابق ونص ابن
 عطية وروى ابن وهب عن مالك أن الخيرة لها المتعة بخلاف الامة تعتق تحت العبد

فقتنار فلهذه لامتعتها وأما الحرة فخير أو تلك أو تزوج عليها أمة فقتنار هي نفسها في ذلك
كلها المتعة لان الزوج سبب الفراق وعليها هي غضاضة في أن لا تختار نفسها اه منه
بلفظه وفي التلقين مانصه ونسب المتعة لكل مطلقة ومن جرى مجراها كانت مدخولا
بها أو غير مدخول بها الا المطلقة المسمى لها قبل الدخول والمختلعة والملاعة اه منه بلفظه
قال الشيخ أبو محمد صالح يعني بقوله ومن جرى مجراها الخيرة والمملكة لانها لما كان باذنه
تشبه المطلقة اه منه بلفظه على نقل أبي الحسن وفي الجلاب مانصه وهي لكل مطلقة
بأنها كانت أو رجعية مدخولا بها أو غير مدخول بها حرة أو أمة مسلمة كانت أو كابية حرة
كان زوجها أو عبدا أو لامتعة لمختلعة ولا ملاعنة ولا مطلقة قبل المسيس اذا كانت مفروضا
لها اه منه بلفظه وفي الرسالة مانصه ومن طلق فينبغي له أن يتمتع ولا يجبر والتي لم يدخل بها
وقد فرض لها فلامتعة لها ولا للمختلعة اه منها بلفظها ونص ابن رشد في مقدماته فاذا قلنا
ان المتعة تسلب للمراة عن فراق زوجها فلامتعة في كل فراق فقتنار المرأة من غير سبب
يكون للزوج في ذلك كامرأة العنين والمخدوم والمجنون فقتنار فراق زوجها وكالامة تعتق
تحت العبد فقتنار نفسها ولا في كل نكاح مفسوخ قاله ابن القاسم ثم قال وقد اختلف في
الخيرة والمملكة فقال ابن خوير من اداناه لامتعة لها لانها مختارة للطلاق ومعلوم أن من
اختارت فراق زوجها فلم تشق لذلك ولا حزن له فلا يحتاج الزوج الى تسليمها وتطبيب
نفسها وروى ابن وهب عن مالك أن لها المتعة ووجه ذلك أن الطلاق فيها ما اتها هو من
الزوج الذي جعل ذلك اليها ولعلها تختار من اختياره وهو قد عرضها للفراق فقتنار نفسها
وهي كارهة لذلك مريدة للبقاء مع زوجها أو أما المختلعة والمفارقة والمصلحة فلا مانع لهن
باتفاق اه محل الحاجة منها بلفظها ونص ابن عرفة وفي متعة الخيرة والمملكة نقل ابن
رشد رواية ابن وهب وقول ابن خوير من اداناه الصقلي لمن اختارت نفسها للزوج أمة عليها
المتعة اه منه بلفظه ولم يذكر في ذلك غير هذا وأعرض عن تشهير ابن بشير ومن تبعه فلم
يعترض له برتد ولا قبول وكيف يجعل رواية في المتعة هي المشهور ورفع عدم ذكر من تقدم
من حفاظ المذهب اياها أصلا واقتصارا أكثرهم على رواية ابن وهب التي حكم لها ابن
بشير ومن تبعه بالشذوذ وبها تعلم أن نسخة ابن الحاجب التي صدر بها في ضيغ هي
الصواب خلاف ما صوبه هو وقد اثار في الاعتراض على المصنف باقتصاره على
ذكر رواية ابن وهب مع توجيه ابن رشد اياها من غير أن ينقل ما يشهد للمصنف أصلا
فتأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم * (تنبه) * قول ابن محرز فقتنار الفراق هو بفتح
المناءة القوقية وسكون الجيم وفتح الشين المججمة قال في القاموس جشم الامر كجمع
جشما وجشامة تكلفه على مشقة كجشمه وأجشمت اياه وجشمتني اه منه بلفظه ونحوه
في المصباح ونصه جشمت الامر من باب تعب جشما كمن الشين وجشمته تكلفته على
مشقة فأنا جشمت وجشوم بالفتحة ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أجشمته الامر
وجشمته فقتنار اه منه بلفظه وقول ابن عطية وعليها هي غضاضة الخ هو بفتح الغين
المججمة وبضادين مجتمين بينهما ألف قال في القاموس غص طرفه غضاضا بالكسر

* (الايلاء) * قول خش هو لغة الامتناع الى قوله يمين اصله (١٣١) لعياض في تنبيهاته وزاد متصله مائه

وغضاو غضاوا وغضاضة بفحشهن قبضه واحتمل المكروه ومنه نقص ووضع من قدره اه
منه والله سبحانه أعلم

* (الايلاء) *

قال في ضيح اختلاف في مدلول الايلاء لغة فقال عياض أصل الايلاء الامتناع قال الله تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم ثم استعمل فيما كان الامتناع منه يمين وقال الباجي الايلاء في اللغة اليمين وقاله ابن الماجشون وكذلك نقل الفضل اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ح بالمعنى قلت كلام عياض هو في تنبيهاته ولم يستوفه ونصها أصل الايلاء الامتناع قال الله تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة الآية ثم استعمل فيما كان الامتناع منه يمين فسموا اليمين ألية فصار الايلاء الحلف يقال منه آلى وتآلى وتآلى ومنهم من تآلى على الله يكذبه وتآلى أن لا يفعل خيرا وقد قيل هذا في قوله ولا يأتل أولوا الفضل منكم أيضا وانها في حلف أبي بكر أن لا ينفع مسطحا ثم خص هذا اللفظ في عرف الشرع في حلف الأزواج على الامتناع من أزواجهن اه منها بلفظها وكلام الباجي هو في المتن ونصه قال ابن الماجشون في المبسوط الايلاء اليمين فن حلف فقد آلى قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا كما قال ان الايلاء في اللغة هو اليمين وقال أبو اسحق الزجاج يقال آلت أولى ايلاء وألية وقال الفضل الايلاء اليمين يقال آلى يولى ايلاء والاسم الاليسة ولذلك قال الشاعر

قليل الا يا حافظ ليمينه * وان ندرت منه الالية برزت

وقال الاعشى في القصيدة التي مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم

فا ليت لأرثى له من كلاله * ولا من وجى حتى تلاقى محمدا

نبي يرى مالا يرون وذكره * أغار لعمري في البلاد وأفجدا

معناه أقسمت الا أنه مستعمل في الشرع في القسم على الامتناع من وطء الزوجة قال الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر اه منه بلفظه قلت ولا اشكال في وجود الخلاف في ذلك وقد ذكر القولين ابن يونس ونصه والايلاء هو الامتناع من فعل الشيء يمين ثم قال وقيل الايلاء هو اليمين يدل عليه قول النابغة

فا ليت لأتيلك ان كنت محرمًا * ولا أتني جارسواك مجاورا

اه منه بلفظه وانما في النظر في الراجح من القولين والراجح ما قاله الباجي وان كان ابن رشد في المقدمات اقتصر على ما ذكره عياض لان اليمين اقتصر على ما للباجي ونصه والايلاء الحلف ولا يختص بشيء بعينه قال الله عز وجل ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة الآية اه محل الحاجة منه بلفظه وعليه اقتصر عياض نفسه في المشارق ونصه والالية اليمين يقال آلت وآلتيت وتآلت آلية وآلوة وآلوة والوفا بالضم والفتح والكسر ولم يعرف الاصمعي الا الفتح اه منها بلفظها وكذا ابن الاثير في النهاية ونصها الالية اليمين يقال آلى يولى ايلاء وتآلى يتآلى تأليا والاسم الالية اه محل الحاجة منها بلفظها وفي الصحاح وآلى يولى ايلاء وحلف وتآلى وتآلى مثله اه منه بلفظه وفي القاموس مائه والالوة مثلثة

ذلك عاقل وانما ذكره على انه خاص من خواص المعرف لاهل الله حكم من أحكامه حتى يجي البور فأنمله

فسموا اليمين ألية فصار الايلاء الحلف ومنه من تآلى على الله يكذبه وقد قيل هذا في قوله تعالى ولا يأتل الآية وانها في حلف أبي بكر أن لا ينفع مسطحا ثم خص هذا اللفظ في عرف الشرع في حلف الأزواج على الامتناع من أزواجهن اه وقيل وهو الراجح هو لغة اليمين اذ عليه اقتصر الباجي واليمين وعياض في مشاركة ابن الاثير والجوهري وصاحب القاموس والمصباح قلت وحاصله أنه يستعمل بمعنى اليمين اتفاقا لكن هل مجاز أو حقيقة خلاف والله أعلم فان قلت الاصل في هذه المادة أن تعدى بعلى لابعن كافي للذين يؤلون الآية قلت أجيب بان من بمعنى على أو بأن التقدير يقسمون على الامتناع من نسائهم أو بانه ضمن معنى البعد فكانه قيل يبعدون من نسائهم مولين أى مقسمين أو بأن التقدير لهم من نسائهم تربص الخ كقولك لي منك كذا انظر الاصل والله أعلم قلت وقول مب وأحسنه أن هذا الخ فيه تسليم أنه من ذكر الحكم على أنه حكم في التعريف الا أنه بعد التصور ويرد عليه أن الاعتبار حال الخطاب لان فائدة الكلام ترجع اليه وهو غير متصور قطعا لا حال المتكلم لانه قد حصل له التصور والتصديق بدون هذا الكلام والحق ان كل من ذكر حكم في تعريف لم يذكره على أنه حكم اذ لا يقصد

(يتصور وقاعه) قول ز ليشمل المريض (١٣٣) الخ هذا هو الصواب وقد ناقضه بعد بقوله مرضا لا يمنع الوطء الخ وقول

ز ولوم دخولا بها الخ أى محورة
للزواج اذا الفرض أنهم غير مطبقة
(وان رجعية) قول ز ورده
اللغوى الخ عبارة ضيغ واستشكله
اللغوى الخ وقول ز فلوا لى من
رجعية الخ أى أو من زوجة وزاد ع
بعد كلام الشامل مانصه قال فى
شرحه هكذا فى الجواهر والخيرة
اه والتظاهر أن معنى أشركتكم معها
أى فى الحلف على ترك وطئها فيستزل
ذلك منزلة نطقه باليمين التى حلف
بها على ترك وطء الاولى ولا اشكال
فى أن اليمين تتعقد عليه بذلك وبه
يسقط استحكال مب فتأمل
والله أعلم (أكبر من أربعة الخ)
قول ز وتتمسك المشهور الخ
قلت لا يقال المذكور فى الآية
انما هو الامد المضروب للمولى وهذا
لم يذكره المصنف وان كان عليه
يتفرع قوله ولا ينتقل بعقده بعده
والى الاشارة بقوله الا فى والاجل
من اليمين الخ والذى فى المصنف
هنا هو الامد المحلوف على ترك
الوطء فيه فكيف يستدل عليه
بما فى الآية لا ناقول هو ما خوذ
مما فى الآية بالزوم فتأمل والله أعلم
(كوا الله لأراجعك) قول ز فان
لم يبق الخ لو حذف لم يبق واقتصر
على ما بعده كما فعل خش كان
صوابا (أولاً أتقى معها) قول مب
وقبله الخ أى وهو حقيق بالقبول
فهو المعول عليه لا ما نقله ابن عرفة
لان هذه النية مخالفة لظاهر لفظه
وقد تقدم انها انما تقبل فى القنوى دون القضاء فتأمل والله أعلم

والا ليسة والا بلا اليمين وجع ألوه الى وألية الا يا ولى وأتلى وتالى أقسم اه منه بلفظه
وفى المصباح مانصه والالية الحلف والجمع الا لا يامثل عطية وعطايا قال الشاعر
* قليل الا لا يحافظ ليمينه * وآلى ايلامثل آفى ايتا اذا حلف فهو مولى وتالى وأتلى
كذلك اه منه بلفظه * (فائدة) * الاصل فى هذه المادة أن تتعدى بعلى وقد عدت
فى الآية بن فقال فى المتقى مانصه وتقديره والله أعلم يقسمون على الامتناع من نسائهم
لانه لا يقال آليت من كذا وانما يقال آليت على كذا وآليت لا فعلن كذا ولا فعلت كذا
لكنه لما كان معناه آلى ليمتنع من امرأته وكراستهم له حذف ذلك لدلالة الكلام عليه
وقيل آلى من امرأته حكى هذا الفضل ابن مسلمة عن بعض النحاة وقال الفراء من ههنا
بمعنى على معناه يؤلون على نسائهم اه منه بلفظه وقال فى الكشف مانصه فان قلت
كيف عدت بن وهو معدى بعلى قلت قد ضمن فى هذا القسم الخصوص معنى البعد فكانه
قليل يعدون من نسائهم مولى أى مقسمين ويجوز أن يراد لهم من نسائهم برص أربعة
أشهر كقولك لى منك كذا اه منه بلفظه فهذه أربعة أجوبة والله أعلم (يتصور وقاعه)
قول ز ولوم دخولا بها أى تحت يد الزوج وفى حوزة كما صرح به غيره اذا الفرض أنهم غير
مطبقة (وان مرضيا) قول ز مرضا لا يمنع الوطء مناقض لقوله فى قول المصنف يتصور
وقاعه أى حالا وما لا يشمل المريض كما ذكره اه وما تقدم له هو الصواب حذف قوله
هنا لا يمنع الوطء متعين (وان رجعية) قول ز ورده اللغوى الخ نحووه فى ضيغ الا أنه
قال واستشكله اللغوى بدل قول ز ورده فى قوله ما أوجب ابن محرز الخ ما يقتضى
أن جواب ابن محرز هو عن استحكال اللغوى وليس ذلك يستبعد فان اللغوى قد أخذ عن
ابن محرز وشقه ابن محرز بأبي بكر بن عبد الرحمن وأبى عمران القاسى وأبى حفص وكان
فقهائنا طارا نبلا ومات فى نحو الحسين وأربعمائة قاله فى الديباج وتفقه اللغوى بابن محرز
وأبى الفضل ابن بنت خلدون وأبى الطيب والتونسى والسيورى وأخذ عنه أبو عبد الله
المازرى وأبو الفضل الكورى وغيرهم وتوفى سنة ثمان وسبعين وأربعمائة انظر الديباج
وقول ز قال فى الشامل فلوا لى من رجعية الخ نسبة لعيج وليس هذا لفظه بل الذى
فيه عن الشامل فلوا لى من زوجته الخ والذى وجدته فى الشامل ولوا لى من امرأة ثم
قال لاخرى الخ اولكن الحكم واحد وزاد ع بعد كلام الشامل مانصه قال فى شرحه
هكذا فى الجواهر والخيرة اه ويجرى مثله فى الظاهر اه منه بلفظه قلت وعزوه
للجواهر صحيح ونصها ولوا لى على امرأة ثم قال لاخرى أشركتكم معها ونوى الا بلاء صار
مولىا منها اه منها بلفظها والتظاهر أن معنى قوله أشركتكم معها أى فى الحلف على ترك وطئها
فيستزل ذلك منزلة نطقه باليمين التى حلف بها على وطء الاولى فان كان لها ان وطئتك
لكذا فعلى عتق رقبة مثلا فقد حلف بذلك بعينه على وطء الثانية وعبر عنه بقوله أشركتكم
معها ولا اشكال فى أن اليمين تتعقد عليه بذلك وبه يسقط الاشكال الذى ذكره مب
والله أعلم فتأمل (كوا الله لأراجعك) قول ز فان لم يف ولم يرجع طلق عليه الصواب
حذف قوله لم يف ويقتصر على قوله فان لم يرجع كما فعل خش فتأمل (أولاً أتقى معها)

قول مب قال ابن عرفة ظاهر كلام عبد الحق الخ هو معنى كلام ابن عرفة ولفظه فيها
قلت ان حلف أن لا يلتقي معها سنة قال مالک كل عین تمنع من الجماع لمكانها فهو بها
مول فان كان هذا أمتنع منه بيمينه فهو مول ثم قال ما نصه عبد الحق انما شرط هذا الشرط
لاحتمال ارادته أن لا يلتقي معها في موضع معين ولو قصد عموم المواضع أو الوطء كان موليا
قلت ظاهرا أنه يقبل منه أنه انما أراد عدم الالتقاء معها في موضع معين خلاف قبول ابن
عبد السلام نقله عن بعضهم فن ادعى موضعا بعينه وأتى مستقيبا دين ولا ينفعه ذلك
في الايلاء ان ادعاه لانه محاصم والمخاصم كالذي قامت عليه يمينه اه منه بلفظه ونقله غ
وقبله والظاهر من صنيع مب أن المعول عليه هو ما ذكره ابن عرفة عن ظاهر كلام عبد
الحق لا ما نقله ابن عبد السلام عن بعضهم وقبله وفيه عندي نظير لما لابن عبد السلام
هو الذي يجب التعويل عليه لان هذه النية التي ادعاهها مخالفة لظاهر اللفظ وقد تقدم
في الايمان أن النية المخالفة لظاهر اللفظ انما تقبل في القتوى دون القضاء فتأمل بانصاف
والله أعلم (ولا يمكن منه) قول ز أي من الوطء على كلا القولين عند أكثر الروايات مفهومه
أنه يمكن منه على القول الثاني عند غير أكثر الروايات المدونة قال مالک وان قال لها
ان وطئتك فانت طالق ثلاثا فهو مول اذ لها أن تقيم بلا ووطء وروى عنه أكثر الرواة
أنه لا يمكن من التي بالوطء اذ باقي ووطء لا يجوز وروى عنه أيضا أن السلطان يطلق عليه
حين ترفعوه ولا يضربه أجل المولى ولا يمكن من فيه وقاله ابن القاسم رفعته قبل أربعة
أشهر أو بعدها يحنون وهذا أحسن اه قال أبو الحسن مانصه في الامهات عقب قوله
فهو مول اذ لها أن تقيم بلا ووطء لان هذا لا يثبت الا بالفعل فلا تطلق حتى يثبت بذلك
الفعل تأمل قوله لان هذا لا يثبت الا بالفعل ظاهرا أنه يمكن من الوطء الكامل ولا يثبت
الابتناء وكذلك هو مخصوص في أصل الاسدية وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وما يوجد
له فيها من خلاف ذلك فقد قيل انه من اصلاح يحنون اه منه بلفظه وفي التبيينات
ما نصه كتبت عن شيخنا أبي محمد بن عتاب عن أبيه أن مضمين كلامه في المسئلة في هذا
الكتاب اختلف على أربعة أقوال أحدها أنه مول ولا تطلق عليه الا بعد انقضاء الاجل
الثاني أنها تطلق عليه اذا قامت وهو مول الثالث أنها تطلق عليه وان لم تقم وليس بمول
والرابع تطلق عليه اذا قامت وليس بمول فالقول الاول بين أنه كسائر الايمان في الايلاء
يريد ويمكن من القسمة بالوطء على أحد القولين فيقع عليه الطلاق الثلاث فان لم يفعل
طلق عليه بالايلاء وكذلك الثالث بين في أنه حانت بمجردي يمينه طالق ساعة حلفه كالمو حلف
على مس السماء وما لا يمكنه فعله وهو قول مطرف وابن كانه ان تطلق عليه ههنا بالية
ألا ترى قوله في الكتاب ان السلطان يحننه بالية التي حلف بها اذ لا يمكنه البر فيها على قول
أكثرهم وقال بعض الشيوخ فيها ان معناها أن تطلق عليه لان الطلاق لزمه ساعة حلف
وكذلك الرابع في البيان انه ليس بمول اذ لا يمكن من القسمة وليس بحانت اذ لم يفعل ما حلف
عليه ولكن تطلق عليه بالضرر ومعنى الثاني وهو المشكل منها انها تطلق عليه بتطبيق
الايلاء وذلك اذا قامت عليه وكذا نص عليه ابن القاسم عند محمد ولا يضربه الاجل

(ولا يمكن منه) قول ز عند أكثر
الروايات الخ مفهومه انه يمكن منه
على القول الثاني عند غير أكثر
الروايات وهو في الوطء الكامل مشكل
لما تقر من الحنف بالبعض وكذا
في غير الكامل بناء على أن النزاع
وطء وكذا على مقابله كما يشهره قول
ضيق واستشكل القول بأنه يمكن
من التقاء الختانين بان ضبط النفس
على الزيادة بعد ذلك عسير اه
فما اقتصر عليه المصنف هنا هو
الراجح نقلا ومعنى أنظر الاصل والله
أعلم وقول ز والتعليق هنا الخ
كلام مختل غير محرر فتأمل

اذ لا يمكن من القى موله الرجعة لعل زوجته ترضى بالمقام معه عند ابن القاسم وغيره فالفرق
 بين هذه الاقوال انما هو في ضرب الاجل وفي الرجعة وفي صفة الطلاق والقول الاول هو
 حقيقة قول ابن القاسم وكذا جاء في الاسدية وقيل انما خلافا في المدونة من اصلاح
 سحنون اه منها بلفظها او ما فهمه هؤلاء من أن قولها فهو مول بر يدوي يمكن من القى به
 جزم ابن يونس الا انه خالفهم في الوطاء الكامل ونصه قال مالك وان قال لها ان وطئتك
 فانت طالق ثلاثا فهو مول اذ لها أن تقيم بلاوطه محمد بن يونس لانه حالف على ترك وطئها
 بمين يلزمه الحنف فيها كالموقف بطلاق غيرها ويحكم منها فاذا ابتدأ الا بلاج نزاع ولم
 تحل له الا بعد زوج اه منه بلفظه وفهم النعمي قول مالك على انه لا يصيب أصلا ونصه
 واختلف اذا قال ان وطئتك فانت طالق البتة فقيه ل يمنع الوطاء جـ له لانه يبحث بأول
 الملاقة وتبين منه والنزع وطأ لمن حرمت عليه وهو قول مالك وقال ابن الماجشون له
 من ذلك ما يوجب الغسل لا أكثر من ذلك وقال ابن القاسم له ذلك حتى ينزل وقال أصبغ
 له أن يضرب ولا ينزل فيها قال وأخاف أن أنزل أن يكون الولد ابن زنى ولم يختلفوا أنه لو نزع
 قبل تمام ذلك انه يمنع من المعاودة اه منه بلفظه قلت والقول بأنه يمكن منها الى تمام
 الاصابة مشكل مع ما تقر من أن الحنف يقع البعض ولذلك اتفقوا على أنه اذا نزع بأول
 الملاقة لا يحل له العود كما تقدم في كلام النعمي وكذلك القول بأنه يمكن ثم يعزل على القول
 بان النزع وطء وكذا على انه ليس بوطء كما أشار له في ضيح ونصه واستشكل القول بأنه
 يمكن من التقاء الختانين بان ضبط النفس عن الزيادة بعد ذلك عسير اه منه بلفظه فا
 اقتصر عليه المصنف هنا هو الراجح نقلا ومعنى والله أعلم وقول ز والتعليق هنا وان
 كان فعلا الخ كلام محتمل غير محقق اه (كالظهار) قول مب عن الشارح فكان
 اللاتق أن لو قال وهل كذا في الظهار أم لا تأويلان جرى على عادته في مثل ذلك فيه نظر
 لا أنه لو قال ذلك لا فاد كلامه أن التأويلين متساويان وليس كذلك بل التأويل بالمتنع هو
 الراجح لا مبرين أحدهما تصریح غير واحد بان ما قيل في المشبه بها يقال هنا وقد علمت
 ان الراجح في المشبه بها عدم التمكن فكذلك هنا فقد قال في ضيح مانصه وعلى هذا
 فلا فرق بين هذه المسئلة والتي قبلها لان الزوجة تحرم هنا بالظهار كما تحرم في الاولى بالطلاق
 اه محل الحاجة منه بلفظه ونحوه لابن رشد ونقله ابن عرفة وقبله ونصه ومعه عيسى ابن
 القاسم من قال لامرأته أنت على كظهر أمي ان وطئتك فوطئها مرة ثم ماتت أو طلقها
 البتة لا كفارة عليه ولو وطئها ثانية قبل أن يكفر وجبت عليه الكفارة ابن رشد هذا على
 القول بأن من حلف بطلاق البتة ان وطئها أنه غير مول ولا يطلق عليه لانه لا يبحث الا
 بالوطء فله أن يطاء الوطاء التي يبحث بها وهو أحد قوليه لا على قوله الاخران رفعته عمل
 طلاقه لانه لا يمكن من الوطاء لحنه بأول الملاقة فيكون باقي وطئته في امرأة بات منه
 بالثلاث لا يجوز للقاتل ان وطئت فانت على كظهر أمي وطئها حتى يكفر لظهاره لحنه
 بأول الملاقة فيكون وطئها في امرأة طاهر منها قبل الكفارة ولا يجوز ذلك اه منه بلفظه
 * (تأنيها) * ان هذا هو الذي استظهره في ضيح ونصه وكلام عبد الحق وابن محرز

(كالظهار) قوله مب عن الشارح
 فكان اللاتق الخ فيه نظرا لاقضائه
 حينئذ تساوى التأويلين مع ان
 التأويل بالمتنع هو الراجح انظر الاصل

ظاهر لانه انما قال في المدونة ان وطئ سقط عنه الايلاء لأن له أن يطأ اه منه بلفظه فما
 سلكه المصنف هو الصواب والله أعلم (لا كافر) قول مب فيه نظر اذ لفظ مسلم فيما
 تقدم لا محل له من الرفع الخ في هذا النظر نظر لان لفظين وان لم يكن مصدرا ولا وصفا في
 الاصل فهو بمعنى المصدر وبذلك فسرهم أئمة اللغة كقول القلموس واليمين القسم مؤنثة
 اه وقول المصباح قيل سمى الحلف يميناً لانهم كانوا اذا احتلوا فاضرب كل واحد منهم يمينه
 على يمين صاحبه فسمى الحلف يميناً مجازاً انتهى وقول الصحاح واليمين القسم اه منه
 وتفسيره بهذا المعنى متعين في كلام المصنف لتعلق الجارية بالحرور به في قوله بمنع وطء زوجته
 وقد أشار الى ذلك ز عند قوله بمنع وطء زوجته اذ قال عقبه مانصه أي بالحلف على ترك
 وطء الخ فتأمل له بانصاف (الأن بها كوا الينا) قول ز ولما كانت الزوجة هي
 المطالبة الخ لا معنى له تأمل (أوترث الوطء ضرراً) قول ز لا لترك لاقتضائه أنها
 لا تطلق عليه الخ أخرج كلام المصنف عن ظاهر لزمه أن الموجب للطلاق حصول
 الضرر لها في نفسها وان لم يتركه هو ضرر اوليس يصح فأنشأه وهو مراد المصنف وهو المتعين
 الموافق للمنصوص قال في المدونة مانصه ومن ترك وطء زوجته لغير عذر ولا إيلاء لم يترك
 فاما وطئ أو طلق اه منها بلفظها وقال في المتنق مانصه ولو ترك الرجل وطء امرأته من
 غير يمين على وجه الضرر قال القاضي أبو محمد وعرف ذلك منه وطالت المدعة فان حكمه حكم
 المولى وقال مالك ولا يترك وذلك ان لم يكن له عذر حتى يطأ أو يفرق بينهما اه محل الحاجة
 منه بلفظه وفي التفرع مانصه ومن امتنع من وطء امرأته بغير يمين حلفها أو أربد ذلك
 الاضرار بها أمر بإزالة الضرر عنها مرة بعد أخرى فاذا أقام على امتناعه من ذلك فرق بينه
 وبينها بغير أجل يضرب له فيها وقد قيل يضرب له أجل أربعة أشهر كالحالف المولى منها اه
 منه بلفظه وفي التلقين مانصه ومن ترك الوطء مضاراً وعرف ذلك منه وطالت به المدعة كان
 حكمه حكم المولى بيمين وأجله حين الحكم اه منه بلفظه وفي أحكام ابن العربي مانصه
 قال علماؤنا واذا امتنع من الوطء قصد الاضرار من غير عذر مرض أو رضاع وان لم يحلف
 كان حكمه حكم المولى وترفعه الى الحاكم ان شئت ويضرب له الاجل من يوم ترفعه اه
 محل الحاجة منها بلفظها وفي الجواهر مانصه يحكم بالايلاء على من ترك الوطء ضرراً
 وعرف ذلك منه وطالت به المدعة وأجله من حين الحكم كالسابق وقيل يفرق بينهما من غير
 أجل وقيل لا يكون بذلك مولى ولا يفرق به اه منها بلفظها وفي المعين مانصه ومن ترك
 الوطء مضاراً دون إيلاء وتبين ذلك وطالت المدعة أمر بإزالة الضرر والعود الى الوطء مرة
 بعد أخرى فان تمادى على اضرارها فهل يؤجل أجل المولى أو يفرق بينهما دون ضرب
 أجل في ذلك قولان اه منه بلفظه وفي الارشاد مانصه وفي تارك الوطء ضرراً روايتان
 بتأجيله من المرافعة وأمرها بالفرقة اه منه بلفظه ولو تبعتنا عبارات أهل المذهب الموافقة
 لعبارة من قدمنا الطال ذلك جدا وفي بعض ما ذكرناه كفاية فكيف بجميعه وانما أطلنا
 بهذه النصوص المتداخلة لسكوت نو ومب عما قاله ز وذلك بوجه صحة والله
 أعلم (وان غائباً) قول مب الذي في ضيغ هو مانصه اختلف فيمن قطع ذكره لعلة

(لا كافر الخ) قول مب وهو
 ليس بمصدر الخ يجاب عنه بأنه بمعنى
 المصدر أي القسم كما فسره به أئمة
 اللغة ولذا علق به قوله بمنع الخ وقول
 ز ولما كانت الزوجة هي المطالبة
 الخ لا معنى له تأمل (أوترث الوطء
 الخ) قول ز لا لترك الوطء ضرراً
 الخ فيه نظر بل مانصه هو مراد
 المصنف وهو المتعين الموافق
 للمنصوص في المدونة وغيرها انظر
 الاصل وقول مب الذي في ضيغ
 الخ أي خلاف ما يقتضيه ز من
 انه اقتصر في ضيغ على ما في كتاب
 ابن شعبان وقد جعله ابن ناجي
 خلاف المشهور ومذهب المدونة
 وصرح المازري بأنه شاذ وكلام
 ضيغ عن اللحن المتقدم عند مب
 في التنبيه يفيد ذلك أيضاً والله أعلم

نزلت به أو قطعه خطأ فقال مالك مرة لا مقال لها وقال في كتاب ابن شعبان لها القيام الخ
مراده بهذا الاعتراض على ز لان كلامه يوهم أنه في ضيق اقتصر على ما عزا له من
أن لها الطلاق مع أنه ذكر القولين معا قلت وكلام مب يوهم أن القولين متساويان
وليس كذلك فقد جعل ابن ناجي ما في كتاب ابن شعبان خلاف المشهور ومذهب المدونة
ففيها مانصه وان آلى خصي أو شيخ كبير قد تقدم له فيها وطء أو آلى الشاب ثم قطع ذكره لم
يوقفوا ولا حجة لتسايمهم اه منها بلفظها قال ابن ناجي في شرحها مانصه وما ذكره في الكتاب
فحين قطع ذكره هو المشهور وروى ابن شعبان يوقف اه منه بلفظه وقد صرح المازري في
جواب له منقول في المعيار وغيره بأن القول بالطلاق شاذ ويأتي لفظه ان شاء الله عنه بقوله
في الفقد وزوجة الاسير وكلام النعمي يقيس ذلك أيضا لانه بعد أن ذكر القولين قال حين
تكلم على ايلاء المجنون مانصه والمجنون يحلوم معها فان أصاب فذلك وان لم يصب لم تطلق
عليه لان ذلك ليس امتناعا منه لاجل اليقين وكالم يكن لها مقال اذا قطع ذكره وهو في المجنون
أبين لانه ان لم يصب الا آن أصاب بعد اه منه بلفظه فانظر كيف ساق ذلك مساق
الاحتجاج والله أعلم (أوسرمد العباد) هو مدخول الاغيا فهو معطوف على فعل
الشرط المحذوف وهو كان أي وان كان غائبا وان سرمد العباد فتأمل (بلا أجل الخ)
الاصح قول ز والمتني أجل الايلاء فقط فلا ينافي الخ صواب موافق لقول المصنف
في ضيق عند قول ابن الحاجب ويلحق بالمولى من امتنع من الوطء لغيره وعرف منه
حاضرا أو مسافرا اه مانصه وما ذكره المصنف مروى عن مالك لكنه خلاف المشهور
فان المشهور وهو مذهب المدونة ان لها أن تقوم بالفراق فاذا تبين ضرره طلقت عليه من
غير ضرب الاجل لان آية الايلاء لا تناول هذه الصورة ولا يطلق عليها اسم الايلاء قال
بعض القرويين في هذا ويجب ان لا يضيق عليه في أجل التلوم بل يفسح له في ذلك مقدار
أجل الايلاء أو أكثر من ذلك لانه يقول لو تركت الوطء بالخلف أربعة أشهر فقل لم يكن على
شيء فكيف اذا تركت الوطء من غير عيبين قال عبد الحق وقال لنا انه رأى ذلك لبعض العلماء
من البغداديين اه منه بلفظه وعلى ما قاله بعض القرويين وسله عبد الحق جعل ابن
يونس المدونة فقال عقب قولها لم يترك فاما وطئ أو طلق مانصه يريدون تلوم له مقدار أجل
الايلاء أو أكثر اذا لو حلف على مقدار أجل الايلاء لم يطلق عليه فكيف اذا تركه بغير عيبين
اه منه بلفظه وكلام ابن عرفة يقتضي انه فهم المدونة على أنه يطلق عليه بلا تلوم أصلا
ونصه وما تقدم لابن شاس يقتضي أن المشهور الاجل خلاف ظاهر المدونة ونص الجلاب
وقوله لا يفرق به بحال لا أعرفه اه منه بلفظه ونقله ق بالمعنى وتطر فيه فانظره وقال
أبو الحسن مانصه قوله لم يترك الخ يحتمل أن يكون يطلق عليه في المجلس ويحتمل أن يكون
يتلوم له ابن يونس يريدون تلوم له الى آخر ما قدمناه عن ابن يونس ولم يزد على ذلك شيئا وذلك
يفيد أن ذلك هو الراجح وأما قول عجم وذكر ابن ناجي ان ما حل عليه ابن يونس المدونة
خلاف المعتمد اه ففيه نظر ونص ابن ناجي وما ذكره يطلق عليه هو المعروف وحكي ابن
شاس قولاً بأنه لا طلاق عليه قال بعض شيوخنا ولا أعرفه وحل ابن هرون قولها على أنه

(أوسرمد) عطف على كان المقدرة
بعدوان (بلا أجل الخ) قول ز
فلا ينافي اجتهاد الخ صواب
موافق لما في ضيق وعلى ذلك
جعل ابن يونس المدونة وهو المعتمد
خلاف ما يقتضيه ابن عرفة من أنه
فهمها على أنه يطلق عليه من غير
تلوم أصلا واختار النعمي انه مولى
كما في ابن عرفة وقول مب قد
ذكر قبله الخ أي وان كان ما عزا له
ثانيا هو الصواب وهو المعول عليه
دون ظاهرها انظر الاصل والله أعلم

يطلق عليه من غير ضرب أجل وروى عن مالك أنه لا بد من ضرب أجل واختاره اللخمي
وعليه جل ابن يونس قوله فقال يريد إلى آخر كلام ابن يونس السابق ولم يزد عليه شيئا هكذا
وجدته فيه فقابل العرف في كلامه هو ما حكاه عن ابن شاس الذي أنكره بعض شيوخه
ومرامه ابن عرفة وقد تقدم كلامه لا تأويل ابن يونس كما زعمه عجم والله تعالى أعلم
(تنبه) جعل ابن ناجي مختارا اللخمي موافقا لما جل عليه ابن يونس المدونة وهو مخالف
لما في ابن عرفة فإن الذي عزا ابن عرفة لاختيار اللخمي هو أنه مول ونص الجلاب والفرقة
في ذلك بغير أجل يضربه وقيل يضربه أجل أربعة أشهر كالمول وحكاه اللخمي كانه
رواية وصوبه اه منه بلفظه وما لا ابن عرفة هو الصواب لانه الذي في تبصرة اللخمي ونصها
وان ترك الاصابة من غير عین اختيارا أو قصد للضرر كان لها أن تقوم بالفراق من غير أن
يضربه لأجل وقال أيضا لا يعرف إلا بعد مضي الأربعة الأشهر كالمول وهو أحسن لأنها
المدة التي يلحق فيها الضرر فلا يطلق عليه دونها ولا يزد عليها اه منها بلفظها وقول مب
قد ذكر قبله ان أبا الحسن يقول بالقول الثاني الذي هو ظاهر المدونة أشار به إلى قول ز أولا
وعند أبي الحسن وهو ظاهر المدونة السنة فأكثر طول اه ولا شك أنه تعارض كلامه في
العزول إلى الحسن لكن كلام مب يوهم أن الصواب ما عزاله أولا وليس كذلك بل
ما عزاله ثانيا من موافقته لابن عرفة هو الصواب ويظهر لك ذلك بتقل كلامهما قال ابن
عرفه مانصه وفي سماع عيسى ان لم يفعل وطال الامر طلق عليه لانه اضربهم او ان ثلاث
سنين في ذلك قريب وهذا اذا ثبت اليها بالنفقة وان لم يعث ولا علم له مال طلق عليه بعد
الاعذار اليه والتلوم اه منه بلفظه ونص أبي الحسن قوله وقد كتب عمر بن عبد العزيز
إلى قوم غابوا بخراسان ما قدموا أو يرجعوا لواءهم اليهم أو يطلقوا قال الشيخ استدل
بالغائب على الحاضر في قوله أو يرجعوا لواءهم اليهم أو يطلقوا قال في الوثائق المجموعة قال
أصبغ فان أبو اطلق عليهم ابن رشد عن ابن القاسم يؤجل هذا السنة والستين قال ابن
رشد اذا كان يعث بالنفقة الشيخ وهو تفسير اه منه بلفظه خارج اليه ز هو
الصواب وهو الذي يجب التعويل عليه لا على ظاهر المدونة والله أعلم *(فرع)* قال
أبو بكر بن العربي في أحكامه الكبرى مانصه اذا ترك الوطء مضارا دون عین فلا يظهر فيه
عندنا الا بالنفاهل لان اعتقاده للكرامة قد ظهر بالاستناع فلا يظهر اعتقاده الارادة
الا بالاقدام وهذا تحقيق بالغ انتهى منها بلفظها (أو خص بلدا قبل ملكه منها) قول ز
فان ملك من تلك المدة عبدا أو لا قول الخ نص عليه في المدونة قال ابن ناجي في شرحها
ولا وقف عليه الا أن يشتري فيستأنف الاجل من يوم الشراء اه منه بلفظه ولا يتأفيه
قول المصنف والاجل من المين الخ لان المين على هذا القول انما تعتقد عليه حين الملك
والله أعلم (فن الرفع والحكم) قول ز فان شك في تأخر قدومه عن المين لم يكن موليا الخ
أي لم يكن موليا من الآن بل حتى يظهر تأخر قدومه عن مقدار مدة الإبراء كما نقله اثره عن
الجواهر وابن عرفة فتأمل (أو كالثاني وهو الأرجح) قول مب فعلت ليس لابن
يونس وانما هو اسخنون الخ صواب ونص التهذيب اذا كان من أهل الصوم فضت أربعة

والله أعلم (أو خص الخ) قول ز
فان ملك من ذلك الخ نص عليه في
المدونة ابن ناجي ويستأنف الاجل
من يوم الشراء اه أي لان المين
انما اعتقدت عليه حين الملك
(فن الرفع) قول ز فان شك في
تأخر الخ أي لم يكن موليا من الآن
كما ذكره اثره (وهو الأرجح) قول
مب فعلت انه ليس لابن يونس الخ
صواب وقد نقه له ابن يونس عن
المدونة باللفظ الذي عند مب وبه
تعلم ما في كلام نو في شرح التحفة
وكلام أبي علي في حاشيتها ❀ قلت
وقد يجاب بان ابن يونس لما نقل
الترجيح وقبله فكانه رحمه والله أعلم

(الآن يعود الخ) الظاهر أن الاستثناء منقطع أي لكن الإيلاء يعودان عاد الخ وجعله متصلا يقتضي أن الإيلاء لم ينحل أصلا مع أنه انحل ثم عاد ولذا يستأنف له الاجل من يوم العود كما في ز وسله م ب (كالطلاق القاصر) قول م ب وفيه نظر لأن هذا الشرط مبطل الخ قد يكون المحجب بهذا غير موافق لمذهبنا لا يسلم أنه مبطل فلا يتم النظر قلنا ويأتي قرينة أخرى على وجه يكون به غير مبطل حتى عندنا وقول م ب سيق مساق الزجر الخ هذا الكلام الذي ذكره م ب هنا أصله كله للعلامة ابن زكري في باب إذا اشترط في البيع شروطا لا ينحل من حاشيته على البخاري وعبارته في هذا بعد أن ذكر الجوابين الأولين ورد هما بمافي م ب هي مانصه وأصوب الأجوبة أن قوله اشترطى خرج مخرج الزجر والتغليظ على حد فاعبدوا ما شئتم من دونه وذلك أنهم علموا أو ألخوا في كون الولاء لهم والتمديد لهم لأنه كان محض (١٣٨) بريرة وهي تبلغهم وقوله ما بال رجال الخ توحيها لهم بشير إلى أنه تقدم منه

بيان الحكم في ذلك وأشهره بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلما وقع هذا التمديد والتويج منه صلى الله عليه وسلم انتهوا بوعا بلا شرط أه ونحوه قول المقدمات والمعنى فيها أن اللقطة صيغتها صيغة الأمر لعائشة باشرط الولاء لأهل بريرة والمراد النهي عن ذلك مثل قوله عز وجل فاعبدوا ما شئتم من دونه أه وبه يدفع قول هوني رحمه الله تعالى أن ما ذكره م ب ليس بظاهر لأنه أن عني الزجر للمخاطبة وهي عائشة فلم يقع منها ما استحققه به وانما جاءت تسأله صلى الله عليه وسلم وان عني الزجر لأهل بريرة فليسوا هم المخاطبين بالأمر حتى يضح التظهير بالآية لأن الزجر فيها لنفس المخاطبين أه وقد علمت أن المراد هو الثاني وأن بريرة لما كانت حاضرة وتبلغهم ذلك فكانهم كانوا حاضرين والله أعلم وقد

أشهر ولم يصح قلها لبقائه وروى غيره أن وقفه لا يكون الامن بعد ضرب السلطان له الاجل وكل لما لك والوقف بعد ضرب الاجل أحسن أه منه بلفظه وبهذا اللفظ بعينه نقله ابن يونس عن المدونة وقد قال أبو الحسن بعد قولها والوقف أحسن مانصه في الام وقاله عبد الرحمن وغيره فيكون على هذا أن ابن القاسم يرويه عن مالك أه منه بلفظه وقال ابن ناجي في شرحها مانصه المقالة الأولى من قول ابن القاسم والغیر عبد الملك وما ذكر في الكتاب من قوله وكل لما لك وما بعده كلام صحت أه منه بلفظه وبذلك كله تعلم مافي كلام نو في شرح الخصة من رده على ق و غ ومافي كلام أبي علي في حاشية الخصة والكمال لله تعالى (الآن يعود بغير اثر) قول م ب الصواب أن الاستثناء متصل الخ بل الظاهر ما قاله ز من أنه منفصل أي وانحل الإيلاء بزوال ملك من حلف بعتقه لكنه يعود عليه الإيلاء أن عاد إليه الخ وجعله متصلا يقتضي أن الإيلاء منسحب عنه فيما بين خروجه عن ملكه ورجوعه إليه وذلك يستلزم أنه أن كان بينهما أربعة أشهر فأكثرافاته يوقف بمجرد عوده للملك وليس كذلك فقد صرح ز بأنه يستأنف له الاجل من يوم العود وسله م ب نفسه فتأمل به بالضاف (كالطلاق القاصر عن الغاية) قول م ب وفيه نظر لأن هذا الشرط مبطل للعقد الخ انما يتم هذا النظر إذا كان المحجب بهذا الجواب يسلم أنه مبطل للعقد والافلا وكونه كذلك في مذهبنا لا يكون حجة على غيرنا إذ لم يرد بذلك دليل فاطع والخلاف بين الأئمة في ذلك شهير ففي التظهير نظر وقول م ب وأحسن الأجوبة في الحديث أن الأمر سيق مساق الزجر والتغليظ الخ الذي في المقدمات هو مانصه والمعنى فيها أن اللقطة صيغتها صيغة الأمر لعائشة باشرط الولاء لأهل بريرة في شرائها على أن تعتقها والمراد انتهى عن ذلك مثل قوله عز وجل فاعبدوا ما شئتم من دونه أه محل الحاجة منها بلانظها وهو متجه وأما ذكره م ب من قوله سيق مساق الزجر

أجاب بعض المحققين بأن الولاء يطلق على النسبة التي بين المعتق ومعتقه حقيقة وعلى مسيها وهو الارث مجازا والمراد في الحديث الأول دون الثاني لأنه مجاز ولبعده إذ كيف يشترط ما يورث من بريرة وهي من المساكين الذين تصدق عليهم وأيضاً هي يومئذ صحيحة سوية لم يحدث لها سبب يتوقع معه موتها ويرجى ميراثها ولا يعلم ما يحدث لها من الورثة بعد وكيف تنافس عائشة رضي الله عنها في الميراث وهي تدفع الآن ما لا يرجي أن تلك بريرة مثله والالكات تسلك ما لها ويكون أفضل لها من غير وجه فالولاء المشترط إذن انما هو لمن تنسب بريرة من قوم من تكون وفي هذا كانوا يتنافسون ولا شك أن بريرة إذا أعتقت أعانتة فقد حصلت هذه النسبة بينهم ما حصلوا عقلياً لا يمكن إزالته لا باشرط ولا بغيره فلا يعقل أن تكون عائشة المتولية للعق وتكون مع ذلك بريرة معتقة للذين باعوها وهذا أمر عقلي كالنسب أيضاً فإنه لو ولد شخص أمه لم يمكن ولا يعقل أن يكون ذلك الولد ولد الشخص آخر وإذا كان ذلك أمر عقلياً صار المشترط بخلافه مشروطاً للمعال واشترط المحال في البياعات يلغى

والتغليظ فليس بظاهر لانه ان عني الزجر والتغليظ لنفس المخاطبة فالمخاطبة هي عائشة
رضي الله عنها ولم يقع منها ما تستحق به الزجر والتغليظ وانما جاءت سائله للنبي صلى الله
عليه وسلم وان عني الزجر والتغليظ لاهل بريرة فليسوا هم المخاطبين بالامر حتى يصح
التنظير بقوله تعالى فاعبدوا ما شئتم من دونه لان الزجر فيه النفس المخاطبة من فتأمله
بانصاف (وهي تغيب الحشفة الخ) قول ز وفي غير العبد الخ عبارة فيها اطلاق لان
عطفه على ما قبله يوهم انه غير مظاهر مع انه مظاهر (وان أبي الفيتة في ان وطئت احدا كما
الخ) قول ز واستظهر ابن عرفة انه مول منهم الخ نقل أبو حنيفة القاسمي في شرح
التحفة كلام ابن عرفة وقال عقبه مانصه قلت اراد ابن شاس ما ذكره الغزالي في الوجيز
وكثيرا ما يتبعه قال فيه لو قال ان وطئت احدا كما قال آخرى طالق وأبي الفيتة فلاقاضي أن
يطلق احدها على الابهام ثم على الزوج أن يبين أو يعين وقبل لا يصح دعواهما مع
الابهام اه وأما قول ابن عرفة انه مشكل لا متنازع في مبهمة فقيهه نظر اذا لوجه لا متنازع
فيه مع جبر الزوج على التبيين أو التعيين وانما يتنزع في المبهمة دون تعيين أصلا وقول ابن
عبد السلام ان القضا يستدعي تعيين محل الحكم ان عني به أنه يستدعي تعيين محل الحكم
قبل الحكم فممنوع وان عني أنه يستدعيه في الجملة فمسلّم ولا يضرنا وقوله الآن يريد ابن
الحاجب أن القاضي يحججه على طلاق أيهما شاء فيه انه مخالف لحكم الایلاء فان المقر فيه
أن المولى اذا أبى الفيتة طلق الحاكم عليه وقول ابن عرفة اظاهر انه مول من كل واحدة
منهما فيه مخالفة لكلام ابن شاس وابن الحاجب وصاحب الوجيز ومخالفة لظاهر كلام
الحالف لانه انما آلى من واحدة لا بعينها فلا وجه لتطبيقهما معا اه منه بلفظه قلت
ردمما قاله ابن عرفة بقوله فيه مخالفة لكلام ابن شاس وابن الحاجب لا يخفى ما فيه لان ابن
عرفه معترف بمخالفتهم ما يباها قاصدا وأما مخالفتهم لكلام صاحب الوجيز وهو الغزالي فن
الواضح أنها لا تضرب لانه ليس من أهل المذهب بل ذلك يقوى الاعتراض على ابن شاس
وابن الحاجب في متابعتهم اياه وادخالهما في المذهب ما ليس منه ولا جارا على قواعد
سوا جعلنا موضوعه أنها رفعت للقاضي واحدة فقط أو جعلنا موضوعه أنه ما رفعته
معاً أما الاول فعدم جريه على القواعد أو وضع من أن يستدل عليه اذا لوجه لتطبيق غير
الرافعة عليه لانها لو كانت مولى منها صراحة لم يكن للعالم أن يطلب الزوج بالفيتة فيها
فضلا عن أن يطلقها عليه عند الامتناع وأما الثاني فان مطالبتها اياه بالفيتة وحكم الحاكم
عليه بعد امتناعه منها بطلاق واحدة لا بعينها مخالف للقاعدة المقررة هنا أن
المتنوع من الفيتة بعد المطالبة بها تطلق عليه من أبي الفيتة فيها وكل منهما قد
رفعت وأمره الحاكم بالفيتة فيها فأبي وأيضا بين الحكمين تناقض اذا الحكم عليه
بالفيتة فيهما محكم بأنه مول منهما معا والحكم بطلاق واحدة لا بعينها حكم بأنه ليس
بمول منهما معا بل من واحدة لا بعينها فان قلت لا تناقض لان طلاق واحدة يسقط الایلاء
في الأخرى لا لتحلال الميّن فيهما باطلاق قلت لان التحلال الميّن لان طلاق المولى رجعي
والرجعية كل زوجة الا فيما استثنى وليس هذا منه فلو وطئ غير المطلقة لزمه الطلاق في

ولا يوترشياً وبعد مشروطه عازلاً كما
لو اشترى ثوب صوف على شرط انه
يصير كذا وكن اشترى أمة على ان
ما ولدت منه يكون ولد البائع
للاشترى فهذه وأمثالها شروط
ملغاة والبيع صحيح فان قيل هذا ينتج
ان الولاء أمر عقلي لا شرعي قلنا هذا
هو الحق بلا شك ثم وضع الشرع
كون الولاء سبباً في الميراث وفي
التعاقب كما وضع سببية الاسكار في
التحريم وسببية شربه في الحد وسببية
السرقعة في القطع مع أن الاسكار
والسرقعة ليسا بحكم شرعي فان
قيل يلزم أن يثبت الولاء مع اختلاف
الدين وقد صرح في المدونة بخلافه
قلنا قد قال أشهب بشبوه واختاره
الحققون اه بخ (وان أبي الفيتة
الخ) ما استظهره ابن عرفة من أنه
مول منهما معا هو المتعين خلافاً لأبي
حنيفة القاسمي لانه قد حذف على
ترك وطئ كل واحدة منهما بطلاق
الأخرى انظر الاصل والله أعلم

(وفرق الخ) قول مب ولا كفارة عليه الخ مبني على أن الكفارات لا يجبر على إخراجها ولا يتعرض لها الحكم وقد تقدم له أن الصواب خلافه وعليه فاقاله ز صواب لأنه يجبر على الكفارة عملاً بالظاهر وإن كان لا شيء عليه فيما بينه وبين الله فتأمله
 * (باب الظهار) * قال في المقدمات هو تشبيه الرجل وطء من يحل له بوطء من يحرم عليه تحريراً بما يؤيد بالنسب أو صهر أو رضاع وكانت العرب تكني عن ذلك بالظهار فتقول امرأتى علي كظهر أمي وإنما اختص الظهر بالتحرير في الظهار دون البطن والفرج وسائر الأعضاء وإن كانت أولى بالتحرير منه (١٤٠) لأن الظهر موضع الركوب والمرأة مركوبة عند الغشيان فاقم الركوب

الرجعية مادامت عدتها قائمة فاليمين لم تحل بذلك الطلاق ولو سلمنا انحلالها لم نسلم أن ذلك كان لأن انحلال اليمين انما يكون في شيء من المريض ومن الحق به وأما الصحيح فضمته اقتضاض البكر وتغيب الحشفة في الثيب وقوله ومخالفة لظاهر كلام الحالف فإنه انما آلى من واحدة لا بعينها وهو مصادرة لاشك فيها اذ هذا هو محل النزاع فجعله نفس الدليل ومع ذلك فالذي يدل عليه كلام الحالف أنه مول من ماله أن قوله لا ينسب وعائشة مشلان وطئت احداً كما فالأخرى طالق وهو حلف منه على ترك وطء كل واحدة منهما مطلقاً لا أخرى فان وطئ زينب طلق عليه عائشة اتفاقاً وان وطئ عائشة طلق عليه زينب اتفاقاً وحدان الحجاب نفسه الإيلاء يفيد ذلك كما يفيد حد المصنف وابن عرفة فكل واحدة منهما محلو طء على ترك وطئها اتفاقاً وكل محلو طء على ترك وطئها بشرطه مولى منها اتفاقاً ينتج أن كلامهما في مسألة النزاع مولى منها اتفاقاً ولورده ابن عرفة بهذا المجد منصف معه مقالاً فتأمله بالنصاف * (تنبيه) * بكلام الوجيز السابق تبين مراد ابن شاس وابن الحاجب ويسقط تردد ابن عبد السلام والمصنف وابن عرفة والبساطي والله أعلم (وفرق بشدة المال) اعترض ز هذا الفرق بقوله فيه نظر لأنه يلزم من عدم تصديقها في إرادة الحل لزوم الكفارة فراجع لشدة المال فقال مب وفيه نظر اذ لا يلزم من عدم تصديقها له في الحل لزوم الكفارة لأن له حل اليمين بالوطء ولا كفارة عليه فيما بينه وبين الله اهـ
 قلت ما قاله ز ظاهره على القول بأن الكفارات لا يجبر صاحبها على إخراجها ولا يتعرض لها الحكم لكن قد تقدم له هو نفسه أن الصواب خلاف ذلك وعليه فاقاله ز صواب لأنه بوطئه يظهر خبثه فيجبر على إخراج الكفارة عملاً بالظاهر حيث لم يصدق وإن كان لا شيء عليه فيما بينه وبين الله فتأمله بالنصاف والله سبحانه أعلم

* (باب الظهار) *

قال في المقدمات مانصه الظهار تشبيه الرجل وطء من يحل له من النساء بوطء من يحرم عليه ممن تحريراً بما يؤيد بالنسب أو صهر أو رضاع وكانت العرب تكني عن ذلك بالظهار فتقول امرأتى علي كظهر أمي ولذلك سمي الظهار لأنه مأخوذ من الظهر وإنما اختص الظهر بالتحرير في الظهار دون البطن والفرج وسائر الأعضاء وإن كانت أولى بالتحرير منه لأن الظهر موضع الركوب والمرأة مركوبة عند الغشيان فإذا قال الرجل لامرأته

مقام النكاح لأن النكاح راكب وأقيم الظهر مقام الركوب لأنه موضع الركوب وهو من لطيف الالطعة الكناية اهـ والراجح كما في ح والتشبهات أنه لم يكن طلاقاً أول الاسلام كما قدمه خش أول الإيلاء وما جزم به هنا تبعاً للصحيح أصله لأبن رشد في مقدماته والله أعلم وصرح غير واحد بان الظهار حرام لقوله تعالى الذين يظهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم الآية وإنما اختلف هل يسمى عينا مطاقاً أو أن كان معلقاً نحو أن فعلت كذا فانت على كظهر أمي انظر الأصل * (قائدة) * قال ابن العربي في أحكامه أخبرني محمد بن قاسم العماني غير مرة قال وصلت القسطنطينية فجلست مجلس أبي الفضل الجوهري فبينما هم يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق وظاهره وآلى فلما خرج تبعته حتى بلغ منزله في جماعة فجلس معاني في الدهليز وعرفهم غريباً فانه رأى إشارة الغربة فلما انفض عنه أكثرهم قال لي أراك غريباً هل لك من كلام قلت نعم قال لحسانه أفرجوا له عن كلامه فقاموا

انت

قلت له حضرت المجلس متبركاً بك وسعيتك تقول آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقت وطاق

وصدقت وظاهره ولم يكن ولا يصح أن يكون لأن الظهار منكر من القول وزور وذلك لا يجوز أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم فضفى الى نفسه وقبل رأسي وقال أنا نائب من ذلك جزاك الله عني من معلم خيراً ثم انقلبت عنه وبكرت في الغد اليه فالفيتة قد جلس على المنبر فلما دخلت الجامع ورأى نادى بأعلى صوته مرحباً بعلي افسحوا الملقى فتطاوت الاعناق الى وتحديث الابصار فحوى وتعرفني يا أبا بكر بشير الى عظيم حياته فانه كان اذا سلم عليه أحد أو فاجاه بكلام خجل واجرح حتى كان وجهه طلي بجلائر

أنت على كظهر أي فأنما أراد به أن يكون ركوبه الكناح عليه حراما كركوب أمه
للغشيان فأقام الركوب مقام الكناح لأن النكاح راكب وأقام الظهر مقام الركوب
لأنه موضع الركوب وهو من لطيف الاستعارة للكناية اه منها بلفظها * (تنبيهان
* الاول) * بعد أن نقل ح عن ضيغ أن الظهار كان في الجاهلية وأول الاسلام
طلافا قال مائنه وظاهر كلام النووي في تهذيب الاسماء واللغات أنه لم يزل في أول
الاسلام بأن الإيلاء والظهار طلاق على القول الرابع اه قلت كلام عياض بغيره
أيضا أنه لم يعمل بالظهار طلاقا في الاسلام فإنه قال في تنبيهاته متصلا بما في ح عنها
مائنه وكان الظهار أحد أنواع طلاق الجاهلية فنزل في أول الاسلام بأويس بن
الصامت وزوجه خويلد فغرت لها في ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم مجادلة اختلفت
الاحاديث في قصتها فانزل الله قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها الآية ونزع
للظهار حكما غير حكم الجاهلية على مائنه في كتابه العزيز اه منها بلفظها فتأمل أنه
كالصريح فيما قلناه فانظر لم تركه ح لكن ما في ضيغ به جزم ابن رشد في مقدماته
ونصها وكان الظهار في الجاهلية طلاقا وفي أول الاسلام إلى أن أنزل الله عز وجل
قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها اه منها بلفظها * (الثاني) * ذكر ح عن ضيغ وابن
عرفة عن عبد الوهاب أن الظهار حرام وقال عقبه عن ابن عرفة مائنه ونقل الباجي
قبل قوله ما روى الميسوط الظهار عين تكفر يحفل الجواز والكراهة أرجح اه منه
بلفظه قلت سلم ح ما قاله ولم يظهر لي كون رواية الميسوط تفيد الجواز أو الكراهة
فقط دون التحريم فان أحد ذلك من تسميته عينا فقيه نظير من وجهين أحدهما أن
اليمين كما تكون جائزة ومكروهة كذلك تكون حراما ثانيهما أنه يلزم على ذلك أن
الظهار على مذهب المدونة يكون جائزا أو مكروها نارة ومحرم أخرى والذي يفيد كلام
الباجي أن الظهار محرم بلا اشكال وإن الخلاف بين ما في المدونة والميسوط انما هو في
تسميته عينا فقط هل ذلك متبينا ومطلق ويظهر ذلك بنقل كلامه قال في المتن مائنه
قال مالك في الميسوط الظهار عين تكفر وفي المدونة أن مطلق الظهار ليس بيمين وإنما يكون
يمينا إذا قال ان فعلت كذا فانت على كظهر أي والظهار محرم قال القاضي أبو محمد والدليل
على ذلك قوله تعالى والذين يظهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا
اللاتى ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا في الآية دليل أن أحدهما انكار
ما قالوا من تكذيبه والثاني أنه وصفه بأنه منكرو زور قال القاضي أبو إسحق ومن ظاهر
أدب لقوله المنكرو والزور اه منه بلفظه فتأمل بانصاف وقد صرح بغيره غير واحد
من غير ذكر خلاف وقد استدلل على ذلك الامام أبو القاسم ابن جرير بالآية فذكر الوجهين
المقدمين في كلام الباجي زاد وجهين آخرين ونصه والظهار محرم ويدل على تحريمه
أربعة أشياء أحدها قوله تعالى ما هن أمهاتهم فان ذلك تكذيب للمظاهر والثاني
أنه سماه منكرا والثالث أنه سماه زورا والرابع قوله وان الله غفور غفار والعفو
والمغفرة لا تنفع الاعن ذنب وهو مع ذلك لازم للمظاهر حتى يرفع به بالكفارة اه منه بلفظه

قال وتبادر الناس إلى ترفعوني على
الأيدي ويتدافعوني حتى بلغت
المنبر وأنا لعظيم الحياء لا أعلم في أي
بقعة أنا والجامع خاص بأهله وأسال
الحياة بدني عرفا وأقبل الشيخ على
الخلق فقال لهم أنا معلمكم وهذا
معلمي لما كان بالأمس قلت لكم كذا
وكذا فإنا كان منكم أحد فقه عني
ولارد علي فأتبعني إلى منزلي وقال
لي كذا أو أعاد ما جرى بيني وبينه
وأنا تابعت من قولي بالأمس راجع
عنه إلى الحق فمن سمعه من حضرة فلا
يعول عليه ومن غاب فليبلغه آياه
من هضر فجاءه الله خيرا وجعل
يحتفل لي في الدعاء والخلق يؤمنون
فاتظروا رحمكم الله إلى هذا الدين
المتين والاعتراف بالعلم لاهله على
رؤس الملا من رجل ظهرت رياسته
واشتهرت نفاسه لغريب مجهول
العين لا يعرف من هو ولا من أين
واقندوا به ترشدوا اه وجلنا ربضم
الجيم وفتح اللام المشددة هو زهر
الزمان كافي القساموس قال ويقال
من اتلع ثلاث حبات منه من أصغر
ما يكون لم يرم في ثلاث السنة اه
وفي القائق ان القضية المذكورة

على منكر العملين الجليلين

وقعت لابن العربي نفسه مع أبي الفضل النحوي والجمع بتعدد القضية يمكن والله أعلم ﴿﴾ قلت وما في الفائق مثله في الابي ونقله عنه ابن الشاط في حاشيته على مسلم وقبله وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق العالية بنت ظبيان وطلق حفصة بنت عمر ثم راجعها بامر من الله وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أتى من نسائه شهرا فاعتزل في مشربة له تسعة وعشرين يوما الحديث أي حلف أن لا يدخل عليهن فليس المراد الايلاء العرفي لانه حرام فلا يجوز نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم كما قاله البلقيني في تهذيبه انظر القسطلاني فالمراد في القضية المذكورة الايلاء اللغوي فقط وقال تو ما فيها مني على مذهب من لا يشترط فيه التعرض لتترك الوطء صراحة أو ضمنا وقد قال ابن حجر وأائل الصلاة انه ليس المراد بقول أنس أتى صلى الله عليه وسلم من نسائه شهرا الايلاء المعروف في الفقه اتفاقا ثم رجح عن الاتفاق هنا الى ما قلناه قائلا في مقيد ما مر بقول معظم الفقهاء اه

﴿فائدة﴾ قال في أوائل ترجمة أحكام الطلاق والرجعة الخ من الفائق مائنه ابن العربي حضرت مجلس أبي الفضل النحوي فسمعتة يقول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتى وظاهر فلما انصرف قصدته في موضعه وقلت له أصلحك الله أنك قلت انه صلى الله عليه وسلم طلق وأتى وظاهر وأنه صلى الله عليه وسلم لم يظاهر فان الله جعل الظهار منكر من القول وزور فاشكرني على ذلك فلما كان من الغد قال لاهل مجلسه وقرني اليه اني قد قلت لكم بالامس انه صلى الله عليه وسلم طلق وأتى وظاهر وان هذا أرشدني الى انه لم يظاهر وهو كما قال وهو شيخ في هذه المسئلة وأنا شيخكم فيها اه منه بلفظه ﴿﴾ قلت وهذا صريح في أن ذلك وقع لابن العربي نفسه مع أبي الفضل النحوي والذي لابن العربي في أحكامه الكبرى والصغرى خلافه ونص الكبرى أخبرني محمد بن قاسم العثماني غير مرة قال وصلت القسطا فجت مجلس أبي الفضل الجوهري وحضرت كلامه على الناس فكان مما قال في أول مجلس جلست اليه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق وظاهر وأتى فلما خرج تبعته حتى بلغت منزله في جماعة فجلس معاني الدهليز وعرفهم غربتي فانه رأى إشارة الغربة ولم يعرف الشخص قبل ذلك في الواردين عليه فلما انفض عنه أكثرهم قال لي أراك غريبا هل لك من كلام قلت نعم قال لجسائه أفرجوا له عن كلامه فقاموا وبقيت وحدي معه فقلت له حضرت المجلس اليوم متبركا بك وسمعتك تقول أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدق وطلق وصدق وظاهر ولم يكن ولا يصح أن يكون لان الظهار منكر من القول وزور وذلك لا يجوز أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم فضمني الى نفسه وقبل رأسي وقال لي أنا نائب من ذلك جراك الله عني من معلم خيرا ثم انقلبت عنه وبكرت في اليوم الثاني اليه فالفيتة قد سبقني الى الجامع وجلس على المنبر فلما دخلت على باب الجامع ورأيت نادى بأعلى صوته قال مرحبا بعلي انسخوا العلي فطاولت الاعناق الى وتحدثت الابصار نحوي وتعرفني يا أبا بكر يسير الى عظيم حياته فانه كان اذا سلم عليه أحد أو فاجأه بكلام بخجل لعظيم حياته واخرج حتى كان وجهه طلي بجلنا قال وتبادر الناس الى يرفعوني على الايدي ويتدافعوني حتى بلغت المنبر وأبالي العظيم الحياء لا أعلم في أي بقعة أنا من الارض والجامع غاص باهله وأسأل الحياء بدني عرفا وأقبل الشيخ على الخلق فقال لهم أنا معلمكم وهذا معلمي لما كان بالامس قلت لكم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى وطلق وظاهر فما كان منكم أحد فقه عني ولا رد علي فاتبعتني الى منزلي وقال لي كذا أو أعاد ما جرى بيني وبينه وأنا نائب من قولي بالامس راجع عنه الى الحق فمن سمعه ممن حضر فلا يعول عليه ومن غاب فليبلغه ايام من حضر فجزاه الله خيرا وجعل يحتفل لي في الدعاء والخلق يؤمنون فانظروا رحمكم الله الى هذا الدين المتين والاعتراف بالعلم لادله على رؤس الملا من رجل ظهرت رياسته واشتهرت نفاسته اقرب مجهول العين لا يعرف من هو ولا من أين واقتدوا به ترشدوا اليه منها بلفظها والجمع بينهما بتعدد القضية يمكن والله أعلم ﴿تنبيه﴾ قوله جلنا الجارى على الالسنه كسر اللام المشددة والصواب قصها ﴿فائدة﴾ قال في القاموس مائنه الجلنا بضم الجيم وفتح اللام

المستدق زهر الرمان معرب كلنار ويقال من ابتلع ثلاث حبات منه من أصغر ما يكون
لم يرمد في تلك السنة اه منه بلفظه (ووقوف ان تعلق بكمشيتهم مالم توقف) ظاهر كلامه
انه لا يجزى فيها قول مالك المتقدمان في التخيير وهو كذلك على مذهب ابن القاسم ومذهب
غيره انهم ما يدخلان هنا * (ثنية) * في ق هنا عن ابن يونس ان مذهب ابن القاسم في
كل ما كان تقويضا اليها من تملك أو طلاق أوظهار أو عتق ان ذلك يدها وان قاما
من المجلس مالم توقف وهو كذلك في ابن يونس ذكره في كتاب الظهار وزاد متصلا به مانصه
والغير يرى ان اختلاف قول مالك يدخل في ذلك كله وفي كتاب التخيير بيان هذا اه
منه بلفظه وقد يستشكل ما عزا لابن القاسم بانه خلاف ما في المدونة ونقله هو نفسه عنها
من أن ابن القاسم أخذ بقول مالك الاول بالسقوط والجواب عن ذلك ان مراده بقوله
ما كان تقويضا الخ ما قرن بمشيتها كقوله أمرك بذلك ان شئت فلا اشكال وكلام ابن
يونس نفسه في كتاب الظهار بعد ما قدمناه عنه وفي كتاب التخيير والتملك يفسد ذلك
وحاصل كلامه ان ما قاله في المدونة في الظهار المعلق بمشيتها من أنه لا يتقيد بالمجلس
لا يجزى فيه عند ابن القاسم قول مالك وعند غيره يجزى فيه وان ابن القاسم سوى بالظهار
في ذلك كل ما قرن بمشيتها من طلاق وما ذكره من تخيير وتملك فلا اشكال والله أعلم
(فعند الياس) قول ز فاذا أراد ان يكفر لجل له وطؤها الا ان فله ذلك قال م ب هذا
عين قول المصنف والعزيمة فتأمله اه قلت تأملناه فوجدناه غير لان مراد المصنف ان
الظهار يلزم مجرد العزيمة وعلى ذلك فهمه هو وجعله خلاف المذهب وكلام ز في اجزاء
الكفار بعد العزم وهو وفقه مسلم فتأمله (لامكاتبه ولو عجزت) أنكر ابن عرفة مقابل لو
ونصه وقول ابن الحاجب وابن شاس وفي المكاتبه لو عجزت قولان لا أعرفه الا ابن حجر ز
عن بعض المذاكرين اه منه بلفظه وعبارة ابن شاس وفي لزومه في المكاتبه اذا عجزت
فعادت خلاف اه منه بلفظه قلت ما عزا لابن حجر ز عن بعض المذاكرين نقله ابن
يونس عن بعض أصحابه وغلطه فيه ونصه وقال بعض أصحابنا انه ان تظاهر من معتقة الى
أجل أو مكاتبه أو أمة له فيها شرك فتزوجهن بعد العتق ان ذلك الظهار يلزمه فيهن ولا يبطأ
حتى يكفروا وكذلك ان عجزت المكاتبه وهذا عندى غلط اه منه بلفظه وقال قبله يسير
مانصه قال بعض الفقهاء والفرق بين من ظاهر من مكاتبته ثم عجزت بقرب ظهاره انه
لا شيء عليه وبين المجوسى يسلم عن مجوسية فظاهر منها ثم تسلم هي بالقرب أن الظهار يلزمه
أن المكاتبه اشترت نفسها وتخرجت عن وطئها وهذه هي زوجة بعد اسلامه في حال ظهاره
لم تخرج من عصمته بعد والمكاتبه كالأجنبية وان كانت قد تجوزت والأجنبية قد تزوجته ثم
لا يلزمه فيها ظهاره المتقدم اه منه بلفظه ولا يخفى على منصف ما بين الأجنبية والمكاتبه
فان الأجنبية اذا تزوجها بعد ذلك لعصمتها حدث اتفاقا قبل اجماعا بخلاف المكاتبه
تجوز وقد قال في ضيق ومنشأ الخلاف هل رجوع المكاتبه الى سيدها بالهجر كابتداء
الملك أم لا اه منه بلفظه وقول الفقهاء ان أحكامه على الرق مع ما ورد المكاتب قن ما بقى
عليه درهم يؤيد أن رجوعها ليس كابتداء ملك فتأمله بانصاف (على الاصح) انظر من

(مالم توقف) أى ولا يجزى هنا قولاً
مالك المتقدمان في التخيير وكذا
كل ما قرن بمشيتها من تخيير أو
تملك أو طلاق أو عتق نحو أمرك
بذلك ان شئت هذا مذهب ابن
القاسم ولا يخالف ما مر للمصنف
من أنه أخذ بالسقوط لانه فيما لم
يقيد بمشيتها وذهب غيره الى أن
اختلاف قول مالك يدخل في ذلك
كله انظر الاصل والله أعلم (فعند
الياس) قول م ب هذا عين
قول المصنف الخ فيه نظر لان
كلام المصنف في لزوم الظهار بمجرد
العزم وقد جعله م ب خلاف
المذهب وكلام ز في اجزاء الكفارة
بعد العزم وهو وفقه مسلم فتأمله (ولو
عجزت) ضيق ومنشأ الخلاف هل
رجوع المكاتبه الى سيدها بالهجر
كابتداء الملك أم لا اه وبعضه الثاني
قولهم ان أحكامه على الرق مع
ما ورد المكاتب قن ما بقى عليه درهم
وبه يرد أنكار ابن عرفة وابن يونس
المردود بل وفي كلام المصنف وان
كان الاول هو المعتمد انظر الاصل
والله أعلم

صححه فاني لم أقف عليه بعد البحث عنه ولا اشكال في أنه المعتقد كما يفيد كلام ابن عرفة وغيره وقد عبر عنه في ضريح بالمشهور ولم يذكر من صححه والله أعلم وقول ز وهو خلاف ما للنعني واقتصر عليه في الجلاب كافي ق ولا يخفى ما في عبارته من القلق ومع ذلك فما قاله غير صحيح اذ ليس في ق ما عزمه ولا هو في الجلاب أيضا ونص الجلاب والظهار من الامة المملوكة كالظهار من الزوجة وتلزم الكفارة فيها كزومها في الزوجة وكذلك الظهار من أم الولد والمذنب ولا يلزم الظهار في المعتقة الى أجل ولا في المكاتبه منه بلفظه (وصريحه بظهار الخ) قول مب فان كلام ضريح يفيد أن الملاعنة الخ فيه نظر لان ما في ضريح موافق لما قاله ز وقد جزم بذلك ح في التنبيه الاول ونصه ويدخل في الصريح على ما قاله المصنف ما اذا شبه بظهر ملاعنة وقد أدخله المصنف في كلام ابن الحاجب وقال انه يتناول الملاعنة وليست محرما اه انظر بقية وكلام ضريح هو عند قول ابن الحاجب فالصريح ما فيه ظهروا مؤبدة التحريم ونصه ابن عبد السلام وقول المصنف ما فيه ظهروا مؤبدة التحريم أحسن من قول غيره ذات محرم لشمول كلام المصنف المحرمة بالرضاع والصهر خليل وفيه نظر فان المحرم بسبب الرضاع أو الصهر يطلق عليه في الاصطلاح محرم وقد صرح في المدونة بذلك فقال ومن ظاهر بشئ من ذوات المحارم من نسب أو رضاع فهو مظاهرهم كلام المصنف أعم من وجه آخر لانه يتناول الملاعنة وليست محرما اذا المحرم من حرم نكاحها الحرمتها على التأيد فقولنا الحرمتها احتراز من الملاعنة لان تحريمها ليس لحرمتها بل لعارض اه منه بلفظه وسله صر في حاشيته وقد سلم ابن عرفة كلام ابن الحاجب وعز الابن شاس مثله وصدر بكلامهما ثم ذكر بعده كلام ابن رشد ونصه الصيغة ابن شاس وابن الحاجب صريحه ما فيه ظهروا مؤبدة التحريم كظهر أي أو عتي وكنايته الظاهرة ما سقط فيه أدهما كأي أو ظهروا فلانة الاجنبية والخفية كما سقى الماهر ادا به الظهار اه منه بلفظه ثم ذكر كلام ابن رشد متصلا به وقد اقتصر ابن ناجي في شرح المدونة على ما صدر به شيخه ابن عرفة ونصه فصرح به ما فيه ظهروا مؤبدة التحريم اه منه بلفظه والحاق الملاعنة ومنكوحة العدة بشرطها بالمحرم ظاهرا من جهة المعنى لانها مشبهتان بالمحرمات بالنسب والرضاع والصهر في تأيد التحريم وتأيد التحريم على ابن القاسم في المدونة ذلك في ذوات الرضاع والصهر ونقله ابن يونس وسله ونصه ومن المدونة قال ابن القاسم فيمن قال لا امرأته أنت علي كظهر أي فهو مظاهر محمد بن يونس وهذا صريح الظهار قال مالك ومن ظاهر بشئ من ذوات المحارم من رضاع أو نسب فهو مظاهر قال ابن القاسم وان ظاهرا من صهر فهو مظاهر لان هؤلاء كلهم محرمة على التأيد كالامهات اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام مب والله أعلم (أو أي تأويلان) قول مب هو الصواب وبه قرر ح الخ ما صوبه هو الذي صوبه شيخنا ج لكنه قال ان التأويل الثاني مشكل لان هذه من الكناية الظاهرة كما يؤخذ من تعريفهم لها بأنهم ما سقط فيها أحد اللفظين الظهر أو المحرم وهذه قد سقط فيها اللفظ الظهر فكيف يلزم فيها بالظهار ولا يصدق في ارادة الطلاق بها اه وكذا الاول مشكل

(وصريحه الخ) قول مب فان كلام ضريح الخ فيه نظر لان ما في ضريح موافق لما ز وقد سلمه صر وجزم به ح وهو ظاهر قولي ابن الحاجب فالصريح ما فيه ظهروا مؤبدة التحريم اه ومثله لابن شاس واقتصر عليه ابن ناجي وسله ابن عرفة وصدر به ثم ذكر كلام ابن رشد وقد علل ابن القاسم في المدونة ذلك في ذوات الرضاع والصهر بتأيد التحريم وذلك موجود في الملاعنة ومنكوحة العدة بلافق انظر الاصل والله أعلم قلت وكانت مب سري له ما قال من قول ضريح بعد أن ذكر أن كلام ابن الحاجب يتناول الملاعنة بخلاف قول غيره ذات محرم مانصه اذا المحرم من حرم نكاحها الحرمتها على التأيد فقولنا لحرمتها احتراز من الملاعنة لان تحريمها ليس لحرمتها بل لعارض اه فتأمل والله أعلم (كانت حرام كأي) قول مب هو الصواب وبه قرر ح الخ هو الذي صوبه ج أيضا لكنه قال ان التأويل الثاني مشكل لان هذه من الكناية الظاهرة لسقوط لفظ الظهر فيها فكيف يلزم فيها بالظهار ولا يصدق في ارادة الطلاق بها اه وكذا الاول مشكل

على كل من التأويلين أما الثاني فلما ذكره شيخنا ج وأما على الأول فلان لزوم الطلاق
والظهار له في المراجعة مخالف لما قررروه في الكناية من أنه مصدق فيها في الفتوى والقضاء
فالجارى على ما قررروه أنه لا يلزمه الا الطلاق الذي ادعى انه أراد مطلقا لظهار ولاهما
معاً * (تنبيه) * هذا الاشكال نشأ من تصويبهم ما قرر به ز من جرى التأويلين في
هذه ومعتقدهم في ذلك ما قاله ح من أن ابن رشد صرح بذلك في أول رسم من الظهار
لكن هذا الذي عزاه له مخالف لما نقله من كلام المقدمات وما نقله عنها هو كذلك فيها وان
كان لم يستوف كلامها ونص المقدمات وله صريح وكنايات فصريحه عند ابن القاسم
وأشبه ورأيتهم ما عن مالك أن يذكر الظهر في ذوات محرم وكنايته عند ابن القاسم أن لا
يذكر الظهار في ذوات محرم وأن يذكر الظهر في غير ذوات محرم ومن كنايته عند أشبه أن لا
يذكر الظهر في غير ذوات محرم ومن صريحه عند ابن الماجشون أن لا يذكر الظهر في ذوات
محرم وليس من كنايته عنده أن يذكر الظهر في غير ذوات محرم فلا كناية عنده في الظهار
والفرق بين صريح الظهار وكنايته فيما يوجب الحكم أن كنايات الظهار ان ادعى انه أراد
بها الطلاق صدق أنى مستقبيا أو كان قد حضرته البينة وأن صريح الظهار لا يصدق اذا
ادعى انه أراد به الطلاق اذا حضرته البينة ويؤخذ بهذا للاق بما أقر به وبالظهار بما لفظ
به فلا يكون له اليأس بيل ان تزوجها بعد زوج حتى يكفر كفارة الظهار وقد قيل انه
يكون ظهارا على كل حال ولا يكون طلاقا وان نواه وأراد هو رواية أشبه عن مالك
وأحد قول ابن القاسم اه منها بالفظها من أول كتاب الظهار ثم قال في الفصل التاسع
مانعه فصل وأصل الظهار في ذوات المحارم فاذا ظاهر بشئ من ذوات المحارم فهو منظار
سمى الظهر ولم يسمه أراد بذلك الظهار أو لم تكن له نية فان أراد بذلك الطلاق ولم يرد به
الظهار فقول ابن القاسم في رواية عيسى عنه من كتاب الايمان بالطلاق انه يكون طلاقا
ثلاثا ولا ينوي في واحد ولا في اثنين وقال حصون ينوي فيما أراد من الطلاق وهو الاظهر
لانه لفظ بما ليس من ألتباط الطلاق فوجب أن يوقف الامر على ما نوي بذلك هذا نص
قول ابن القاسم انه اذا ظاهر بذات محرم وأراد بذلك الطلاق انه طلاق سمي الظهر ولم يسمه
ومساواته في هذا الوجه بين أن يسمى الظهر أو لا يسميه انما نصح على مذهبه فيما بينه وبين
الله اذا أتى مستقبيا أو ما اذا حضرته البينة وطول بحكم الظهار فان كان قد سمي الظهر
حكم عليه بحكم الظهار لان البينة قد حضرته بالافصاح به ولم يصدق في طرح الكفارة عن
نفسه وقضى عليه بالطلاق لاقراره أنه نواه وأراده وكان من حق المرأة ان تزوجها بعد
زوج أن تنعمه بنفسها حتى يكفر كفارة الظهار وان كان لم يسم الظهر لم يحكم عليه بالظهار
وصدق انه لم يرد الظهار اذ لم يصح به وهذا أصل من أصولهم ان من ادعى نية مخالفة
لظاهر لفظه لا يصدق فيها وقول ابن الماجشون انه يكون ظهارا ولا يكون طلاقا وان نواه
وأراد به حجة أن الذي ظاهر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأمر الله فيه الكفارة قد
أراد الطلاق على ما كانوا يعرفونه في الجاهلية فلم يكن ذلك طلاقا فآلزمه ابن الماجشون
الظهار بمجرد اللفظ دون النية وان أتى مستقبيا فيما بينه وبين الله ثم قال وروى أشبه

لان لزوم الطلاق والظهار له في
المراجعة مخالف لما قررروه في
الكناية من أنه مصدق فيها في
الفتوى والقضاء فالجارى على ذلك
انه لا يلزمه الا الطلاق الذي ادعى انه
أراد مطلقا لظهار ولاهما معاً
وما عزاه ح لابن رشد يعني في
أول رسم من الظهار مخالفا لما نقله
من كلام المقدمات فانه صريح في
انه يصدق اذا سقط لفظ الظهر في أنه
أراد الطلاق ولا يلزمه الا هو في
الفتوى والقضاء وان التأويلين
انما هما اذا ذكر الظهر وكذا كلام
ابن يونس يفيد الاتفاق على هذا
انظر نصه ونص المقدمات مستوفى
في الاصل ولذا والله أعلم لم يذكر
أبو الحسن ولا ابن ناجي التأويلين
مع سقوط الظهر ثم قال في الاصل
واستفيد من هذا انه لا فرق بين أنت
حرام مثل أي أو كأي وأنت مثل
أي أو كأي في أنه يصدق في ارادة

عن مالك أنه يكون طلاقاً ان لم يسم الطهر وظهار ان سماه وهذا الاختلاف كله اذا نوى الطلاق وأما ان لم تكن له نية أو نوى الظهار فهو وظهار يسمى الطهر أو لم يسمه وقد فسر بعض الشيوخ ما في المسدونة برواية أشهب عن مالك وحكي أبو اسحق التونسي أنه مذهب ابن القاسم في كتاب ابن المواز والصواب أن يفسر ما في المسدونة برواية عيسى عن ابن القاسم وعلى رواية أشهب عول أبو بكر الأبهري اه منها بلفظها ونقل ح جله وابن عرفة بعضه مختصر أو كلامه أولاً وآخر اصريح في أنه يصدق اذا سقط لفظ الطهر في أنه أراد الطلاق ولا يلزمه الا هو في الفتوى والقضاء وان التأويلين انما هما اذا ذكر الطهر وكلام ابن يونس يفيد الاتفاق على تصديقه مطلقاً اذا سقط لفظ الطهر ونصه ابن المواز وأما اذا قال أنت علي كظهر أمي ينوي الطلاق فهو وظهار ولو نوى أنك علي أقول لك من ذلك طالق لم يلزمه الا الظهار قاله لي ابن عبد الحكم قال وقد أنزل الله الكفارة في الظهار فبين قصده للطلاق وكان في الجاهلية يجعلاونه طلاقاً وقاله مالك قال ابن سحنون وروى عيسى عن ابن القاسم انها ثلاثة ولا يتقعهان نوى أقل من ذلك وقال سحنون له ما نوى من الطلاق محمد بن يونس فوجه قول مالك أنه لا يكون طلاقاً وان نواه فلا نية في الكفارة وان قصده التحريم فهو على ذلك لا يغير عنه ووجه قول ابن القاسم أنه يلزمه البتة لأنه نوى بما يلزمه فيه الظهار البتة فوجب أن يلزمه أصله اذا قال أنت كأمي محمد بن يونس وانما لم ينوه لأنه جعلها كلفه ولا تحرم كلفه الا بالطلاق ثلاثاً ووجه قول سحنون أنه له ما نوى لأنه نقلها من الظهار بنيتها الى الطلاق وهو أقوى فليزمه ما نوى ولأنه نوى بلفظ يلزمه في الطلاق فوجب أن يلزمه ما نوى كقوله ادخلي الدار يريد به الطلاق ان ذلك يلزمه وينوي فيه محمد بن يونس وقول مالك أولى لما ينهوا الله أعلم ابن المواز قال مالك وأما ان قال لها أنت كأمي أو أنت أمي فهو وظهار الا أن يريد به الطلاق فطلعت عليه ثم تزوجها بعد زوج فلا كفارة عليه للظهار والله أعلم قال أبو بكر الأبهري مذهب مالك أن صريح الظهار لا يكون طلاقاً وصرح الطلاق لا يكون ظهاراً مثل أن يقول أنت علي كظهر أمي يريد به الطلاق أو أنت طالق يريد به الظهار من قبل أنه لا يجوز أن ينقل أصل من الأصول التي جعلها الله لحكم ما الى أصل آخر أو جبه حكمه خلافه قال وان مكنت الظهار من قوله كأمي أو مثل أمي اذا أراد به الطلاق كان طلاقاً لانه نقله الى ما هو أقوى منه لان الطلاق يزيل العصمة ومكنت الظهار لا يزيل العصمة قال وان مكنت الطلاق كقوله أنت خلية أو برية لا يكون ظهاراً لان مكنت الطلاق يزيل العصمة أيضاً والظهار انما يحرم الوطء فهو أضعف منه فلا ينقله الى ما هو أضعف منه اه منه بل ينقله فانت تره لم يذكرك خلافاً في أنه يصدق في ارادة الطلاق اذا سقط لفظ الطهر مع استدلاله لقول ابن القاسم بقوله أصله اذا قال أنت كأمي وقد علمت أنه لا يستدل بمختلف فيه ولم يذكروا أبو الحسن ولا ابن ناجي التأويلين مع سقوط الظهر بل قال أبو الحسن عند قول المدونة وان قال لها أنت حرام مثل أمي فهو وظهار لانه يجعل الحرام مخرجاً حين قال مثل أمي اه مانصه يريد اذا لم ينويه الطلاق اه منه بلفظه فاتقتر كيف قيد المدونة بذلك جازماً به من غير ذكر خلاف وما قيدناه به هو منه هو قولها ابعد ما قندناه

الطلاق بذلك مطلقاً لا سقوط لفظ الظهر بل تصديقه في ارادة الطلاق في أنت حرام مثل أمي أو كأمي الذي هو موضوع المصنف أخرى لان لفظ حرام من كتابات الطلاق الظاهرة ثم قال فحصل أن ما صوبه من قول ز غير صواب وان كان هو المتبادر من المصنف بل كلامه غير محرر على تقرير من ومن تبعه أيضاً لانه يقتضي أنه اذا نواه مامعاً لزمه أو نوى أحدهما لزمه فقط في أنت حرام كظهر أمي وفي أنت حرام كأمي اتفاقاً وأعلى المشهور فيهما وليس كذلك في الأولى فان الذي يفيد النقل ان ذكر الظهر مع لفظ التحريم كذره بدونه لكن متابع المصنف ابن شاس وابن الحاجب غالباً بها بعد اعتراضه عليهما في ضيق تقوى تقرير من ومن تبعه انظر الاصل والله أعلم

عنها يسبر مأنه وان قال لها أنت على حرام مثل أي أو حرام كأي ولا يثمة فهو مظاهر
وهذا الاختلاف فيه اه منها لفظها ففهوم قولها ولا يثمة أنه اذا نوى بذلك الطلاق
لا يكون مظاهرا وانما يبرزه الطلاق وقد أبصاها أبو الحسن وابن ناجي على ظاهرها
واستفيد من هذا أنه لا فرق بين أنت حرام مثل أي أو حرام كأي وبين أنت مثل أي أو
كأي في أنه يصدق في ارادة الطلاق بذلك مطلقا سقوط لفظ الظهور بل تصديقه في ارادة
الطلاق بقوله أنت حرام مثل أي أو كأي الذي هو موضوع المصنف أخرى لان لفظ حرام
من كتابات الطلاق الظاهرة وذلك على في المدونة لزوم الظاهر في ذلك اذا نواه أو لا يثمة
أصلا بقوله لانه جعل للبرام مخرجا ولان عبد الوهاب قال يلزم الطلاق مع لفظ حرام اذا
لم تكن له يتوهم يقل بذلك مع سقوطه قال ابن ناجي عند كلام المدونة الاخير المنقول اتفاقا
مانصه قوله وان قال لها أنت على حرام مثل أي أو حرام كأي ولا يثمة فهو مظاهر وهذا
لاختلاف فيه الاول من قول مالك وقاس عليها ابن القاسم الثانية وما ذكره هو المشهور
وقال عبد الوهاب طلاق اه منه بلفظه فتحصل من هذا أن ما صوبوه من قول ز ليس
بصواب وان كان هو المتبادر منه وعندى أن كلام المصنف غير محرر على كل من
التقريرين أما على تقرير ز فلما تقدم وأما على تقرير السهري ومن تبعه فلانه
يقضي أنه اذا نواه ما معالز ما أو نوى أحدهما لم يثمة فقط فيما اذا قال أنت حرام كظهر
أي أو فيما اذا قال أنت حرام كأي باسقاط لفظ الظهور اتفاقا أو على المشهور فيهما وليس
كذلك فيما اذا ذكر الظهور فان الذي يفيد النقل أن ذكر لفظ الظهور مع انظر التحريم
كذكره بدونها قال في التنبيهات مانصه وأما الظاهر من ذوات المحارم فهو ظاهرا يسمى الظهور
أم لا وعند محمد متى ذكر الظهور فهو ظاهرا وان نوى الطلاق قال وهذا قول مالك وأصحابه
لا خلاف في هذا عندنا ثم قال بعد كلام مانصه وأما ان قرن بظهوره لفظ الحرام فقال حرام
مثل أي ففي الكتاب أنه ظاهرا ومثله في العتبية وقال مالك في كتاب محمد بظهوره ما لم يرد به
الطلاق وكذا قال عبد الملك في ذلك وفي آخر من أي ولو نوى الطلاق قال محمد هذا فيمن
سمى الظهور اه منه بلفظه فتأمل ولكن متابعه المصنف ابن شاس وابن الحاجب غالباً في
هذا المختصر بعد اعراضه عليهما في ضج تقوى تفسير السهري ومن تبعه والله أعلم
(الاقصد الكرامة) قول ز ومثل الكرامة الالهة له يرد فيمن عرف منه العقوق
والالهة لانه قبل ذلك والا فليس بظاهر فتأمل وقوله ولو وقع الظاهر معلقا الخ الصواب
تأخيره الى قوله أو كظهر أجنبية اذ عليه ينزل لا على ما هنا (فالبينات) قول ز ويصح
جعل فالبينات جواب شرط مقدر الخ يوهم أنه على التقدير الاول ليس بجواب شرط مقدر
وليس كذلك وانما اختلاف التقدير ان في أنه جعله في الاول مبتدأ حذف خبره وفي هذا
خبر مبتدأ محذوف وفي الحقيقة الجواب فيهما معاهي الجملة لالبينات وحده فتأمل (أو
كره) قول ز أولا كثر من واحدة في مجلس أو مجالس ولم يفرد كل واحدة بخطاب الخ
قال شيخنا ج هذا هو الصواب وقول مب ما تنبيه حاشية الجدمن تعددها حيث
كان مجالس أفرد كل واحدة بخطاب أو لا هو الذي في المدونة الخ فيه منظر ومحمل كلام

(الاقصد الكرامة) أي أو الالهة
كتعبيرها بكبر السن وبه يعلم أنه
لا حاجة لما في هوف من حمله على
من عرف بالعقوق لانه والله أعلم
وقول ز ولو وقع الظاهر معلقا الخ
لأنه الى قوله أو كظهر أجنبية
(فالبينات) مبتدأ حذف خبره
أو خبر لمحذوف والجملة جواب شرط
مقدر على كلا التقديرين هذا مراد
ز أو لا وثانيا لانه وقع له بحاف
في التعبير (أو كره) قول ز أو
لا كثر في مجلس أو مجالس الخ هو
الصواب وماتقه مب عن المدونة
واختصار ابن يونس لها محمول كما
صرح به أبو الحسن على ما اذا ظاهرا
من كل واحدة على الانفراد اذا لفرق
بين المجلس والمجالس في المتعددة كما
لا فرق بينهما في الواحدة فتعدد
المجلس بالنظر الى ذاته لا يوجب
تعددا ويشهد لهذا نصريح الأئمة
بان الظاهر كاليمين بالله وهي يستوى
فيها جميع ذلك انظر الاصل والله أعلم

المدونة على ما اذا ظاهر من كل واحدة على الانفراد اذ لو قال في مجالس مختلفة أنتن كظهر
 أمي في كل مجلس قال ذلك فيه للزومه كفارة واحدة كما لو كرر ذلك لواحدة وهذا ظاهر والله
 أعلم اه من خطه طيب الله ثراه قلت وما قاله شيخنا هو الصواب والحق الذي لا محيد عنه
 فقوله ومجمل كلام المدونة الخ صحيح صرح به أبو الحسن ونصه فقوله وان تظاهروا من في
 مجالس مختلفة أو كان في مجلس واحد يخاطب كل واحد منهم بالتطهارة دون الاخرى حتى
 أتى على الأربع هذا راجع للمجلس الواحد وللجالس اه منه بلفظه وقوله رضى الله عنه
 كما لو كرر ذلك لواحدة هو استدلال بظاهر لان مب يسلم انه اذا قال ذلك لواحدة لا يتكرر
 عليه كره بمجلس واحد وبمجالس ويسلم أيضا انه اذا قال لأربع مثلاً أنتن على كظهر أمي
 وكره بمجلس واحد لا يتعد عليه بتعدد هه وذلك يدل على أن تعدد المجلس بالنظر الى ذاته
 لا يوجب التعدد ويشهد لذلك تصريح الأئمة بأن الظهار كاليمين بالله واليمين بالله يستوى
 فيها تكرير اليمين على شئ واحد في مجلس أو مجالس وتكرير اليمين على أشياء جمعة في عينه
 كره بمجلس أو مجالس وتشبيه الظهار باليمين بالله مصرح به في المدونة ونصها وان قال
 لامرأته أنت على كظهر أمي قال لها ذلك امرأتي في شئ واحد وفي غير شئ فليس عليه
 الا كفارة واحدة وان نوى بقوله ثلاث تطهارات الآن ينوي ثلاث كفارات فتلزمه ثلاث
 كفارات كاليمين بالله تعالى اه منه بلفظها قال أبو الحسن مانصه الشيخ صورة قوله في شئ
 واحد أن يقول لها أنت على كظهر أمي أنت على كظهر أمي أنت على كظهر أمي ان دخلت
 الدار وأبكر ردخول الدار مع كل ظهار وصورة قوله في غير شئ يعني في غير شئ واحد مثل
 أنت على كظهر أمي ثلاثا ان دخلت الدار وان لبست ثوبا وان قلت فلانا أو يقال في غير شئ
 فيكون مجرد الآن الأول أظهر من قوله في شئ واحد بخلاف الطلاق والفرق أن الطلاق
 له عدد محصور بخلاف اليمين بالله تعالى وبخلاف الظهار ذكره في التقييد الكبير عن
 عبد الحق فليس عليه الا كفارة واحدة لانه كالواصف لها بأنهم عليه كظهر أمه اه منه
 بلفظه ولما ذكر في الموطن عن عروة بن الزبير وربعة أن من تظاهروا من أربع نسوة
 بكلمة واحدة فانه ليس عليه الا كفارة واحدة قال مانصه قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا
 اه قال في المتقى مانصه خلافا للاحدقولى الشافعى وأبو حنيفة لان يمينه واحدة وظهاره
 واحد فلم يلزمه به الا كفارة واحدة كما لو حلف يميناً واحدة لا لبس الثوب ولا كل الخبز
 ولا دخل الدار ثم حنث لم يلزمه الا كفارة واحدة فدل ذلك على انه لا يمكنه أن يحنث في
 احدها دون الاخرى ثم قال مسئله ولو أفرد كل واحد منهم بلفظ ظهار في مجلس أو
 مجالس فيقول لاحدها أنت على كظهر أمي ثم يقول للآخرى أنت على كظهر أمي ثم
 قال للثالثة أنت على كظهر أمي ثم قال للرابعة كذلك أنت على كظهر أمي لوجب عليه
 لكل واحدة كفارة كاملة بالعودة كن حلف لا ياكل الطعام ثم حلف لا يلبس الثوب ثم
 حلف لا يدخل الدار فحنث لزمته بكل عين منها كفارة كاملة اه منه بلفظه وفيه أعظم
 شاهد لقلنا من وجوه تطهر بالتأمل مع الانصاف وقال أبو الحسن عند قول المدونة
 ومن تظاهروا من أربع نسوة في كلمة واحدة فكفارة واحدة تجزئه مانصه وقال

الشافعي عليه لكل واحدة منهن كفارة كما لو قال له أن تنطوي الشيخ فهو على طرفين
 وواسطة الطلاق طرف واليمين بالله طرف والظهار وهو الواسطة فيه شائبة لشبهه باليمين
 بالله وهو اتحاد الظهار وشائبة لشبهه الطلاق وهو تعدد المظاهر منها ابن يونس ودليلنا قوله
 تعالى والذين يظهرون من نسائهم الآية بجميع النساء إذا ظهر منهن الرجل فأنما
 عليه كفارة واحدة لأن الظهار يمين يكفر كالإيلاء وقد قال صلى الله عليه وسلم كفر عن
 يمينك فدل أنه يمين كالإيلاء الشيخ ولأن المراءى قول القائل كاليمين بالله تعالى اه منه
 بلفظه وما نقله عن ابن يونس هو كذلك فيه إلا أنه اختصره وبه تعلم أن قول مب وقد
 أوضح ذلك ابن يونس في اختصاره الخ فيه نظر إذ ليس فيما ذكره عن ابن يونس ما يفيد
 ما ذكرناه وقد قال قبل ما نقله عنه مانصه قال مالك ومن تظاهر من أربع نسوة في كلمة
 واحدة فكفارة واحدة تجزئه أبو محمد كن جمع أشياء في يمين واحدة وروى ذلك عن
 عمرو وغيره ثم قال بعد ما نقله عنه مب مانصه مثل لو قال والله لا أكل هذا الطعام ولا
 ألبس هذا الثوب ولا أدخل هذه الدار ثم حث في شيء واحد من ذلك أو في ذلك كله فليس
 عليه إلا كفارة واحدة ولو قال والله لا أكل هذا الطعام ثم قال والله لا ألبس هذا الثوب ثم
 قال والله لا أدخل هذه الدار فعليه لكل واحدة كفارة ثم قال بعد مانصه ومن المدونة وقد
 تقدم أن من قال لأربع نسوة أن تن علي كظهر أمي فأنما عليه كفارة واحدة محمد بن يونس
 وذهب الشافعي أن عليه لكل واحدة كفارة دليلنا قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم
 ثم يعودون لما قالوا بجميع النساء إذا ظهر الرجل منهن فأنما عليه كفارة واحدة ولأن
 الظهار يمين يكفر كالإيلاء وبخلاف الطلاق وقد روى ابن وهب أن عمر بن الخطاب وغيره
 قال في رجل تظاهر من أربع نسوة في كلمة واحدة أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة ولم
 يخالف عليه أحد فهو كالإجماع اه منه بلفظه وفيه دليل لما قدمناه من وجوه جليلة والله
 سبحانه أعلم (وله المس بعد واحدة على الأرجح) هو مفرع على ما قبله أي إذا كرر الظهار
 ونوى تعدد الكفارات فأخرج كفارة واحدة هذا الذي في ابن يونس وقد نقل كلامه ق
 وغيره فأغنى ذلك عن جلب كلامه وقد صرح ابن ناجي بأنه مفرع على ذلك فقال عند قول
 المدونة السابق الآن ينوي ثلاث كفارات فتلزمه الخ مانصه وإذا فرغنا على ما في الكتاب
 ونوى تعدد الكفارات فقال أبو محمد لا يطاق حتى يكفر الثلاث الكفارات وقال القاسبي
 وأبو عمران أن كفر كفارة واحدة حل له الوطء والباقي انما هو كطعام نذر ابن يونس وهو
 الصواب اه منه بلفظه وخياطة ز هنا غير صحيحة لأنها تقتضي أن من قال ز وجئت
 أن كبرت زيدا مشلا فأنت على كظهر أمي ثم قال لها إن دخلت الدار فأنت على كظهر
 أمي ثم قال لها إن لبست هذا الثوب فأنت على كظهر أمي ففعلت ذلك كله فإن الخلاف
 والترجيح يدخله وليس كذلك (وسقط أن تعلق الخ) قول ز إذا باع الأمة بعد ما ظهر منها
 تعليقا وتجزيا الصواب إسقاط قوله أو تجزيا إذا المنجز لا يسقط (تأويلان) صرح في
 التنبهات بأن التأويلات أربع ونصه والتأويلات على هذا المالك أربعة أقوال العزم
 على الوطء وحده والعزم على الأمسالك وحده والعزم عليهما جميعا والوطء نفسه اه

(وله المس الخ) هو مفرع على ما إذا
 تعددت عليه لكونه نوى كفارات
 هذا هو محل الخلاف والترجيح
 خلاف ما اقتضى ز من شموله
 لذلك ولما إذا علمه بمقتضى غيره
 صواب النظر الأصل (تأويلان) زاد
 في التنبهات تأويلين آخرين وهما
 العزم على الأمسالك وحده والوطء
 نفسه قالوهي أقوال المالك

منها بلانظها (وخلاف) الثاني شهر عياض في تنبيهاته ونصه ومذهب مالك في المدونة في تفسير العودته انه ارادة الوطو والعزم عليه مع ارادة الامساك وهو مشهور مذهبه وهي رواية أشبه عنه وعن عبد العزيز في المختصر وقول أصبغ وقوله في كتاب محمد وعند ابن شعبان وظاهر قوله في الموطا وذكر بعض شيوخنا ان معنى ما في الموطا العزم على الوطو مجردا وقاله مرة في الكتاب وعليه حمل بعضهم مذهب المدونة واليه نحا النجاشي اه محل الحاجة منها بلانظها وأما الاول فقال طلق لم أر من شهره وأجاب مب بأنه رجه ابن فحقون بقوله هو الاظهر مستدلا بقول ح عند قوله وحيث قلت خلاف الخ مانصه وسواء كان اختلافا فهم في التصريح بلفظ التشهير أو بما يدل عليه الخ قلت وهو جواب صحيح ولا خصوصية لابن فحقون بذلك بل رجه غير واحد كالقاضي عبد الوهاب في تلقينه ان ساقه كانه المذهب ولم يحكم خلافة ونصه ولا تجب الكفارة فيه الا بالعود وهو العزم على الوطو والكفارة فيه ثلاثة أنواع مرتبة اعتاق ثم صيام ثم اطعام اه منه بلفظه ونحوه صاحب المقصد المحمود ونصه ولا تلزمه الكفارة الا بالعزم على الوطو وهي ثلاثة عتق وصيام واطعام اه منه بلانظها ولا بن يونس فانه ذكر تعميمه وسلمه وما يقابل على أن المصحح هو القاضي عبد الوهاب ونصه والدليل على أن العودته ارادة الوطو انه أوجب فيه الكفارة قبل الوطو من قوله من قبل أن يتماسا وهو الصحيح من قول مالك اه منه بلفظه وكصاحب الارشاد فانه صدد به على سبيل الجزم ثم حكى التحريق ل ونصه وهي مشروطة بالعود وهو العزم على الوطو وقبل مع الامساك اه منه بلفظه فسقطت مطالبة المصنف بذكر من شهره والله أعلم (سليمة من قطع اصبع) قول ز وتعبيره بقطع يشهد أن نقصه خلقه لا يضر الخ جزم خش بأنه يضر وهو الظاهر قياسا على بقية العيوب اذا لفرق بين ما كان منها خلقه وبين ما كان عارضا وقياسا على عيوب الاضحية أيضا وقد وقع تشبيه الرقبة بالاضحية والنسك في كلام غير واحد قال النجاشي مانصه واختلف في الاصبع فقال ابن القاسم لا يجزئ وقال غيره لا يجزئ ثم قال بعد كلام مانصه فوجه منع الاجزاء اذا كان العيب له قدر ولا يمنع السعي قياسا على الهدايا والغنايا لان جميعها قرب بتقربها الى الله سبحانه فلا يتقرب اليه جميعا ووجه الاثر أن المقصود من بني آدم الدين والصلاح ولا يلزمهم على هذا ان يجزئ ذهاب اليد والرجل ولا ما أشبه ذلك لانه معتق لبعض عبد اه منه بلفظه وقال ابن يونس مانصه ولا تجزئ ذات العيب البين في رقبة ولا هدى أو نسك ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذوات العوار في النسك اه منه بلانظها وتعليل أبي الحسن عدم الاجزاء في المقطع يدل على ذلك أيضا فانه قال عند قول المدونة ولا يجزئ أقطع اليد الواحدة أو أصبعين أو أصبع اه مانصه هذان بنان هذه كلها عيوب تمنع الاجزاء لانها غير كاملة الاعضاء معها اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (أوجزون وان قل) لو قال ولو قل رد قول أشبه لكان أحسن وقول ز بان يأتي مرة في الشهر بيان للقليل ونحوه في خش وربما يقتضى كلامهما ان ما كان أقل من ذلك لا يمنع الاجزاء والظاهر أن ذلك غير مراد وقد وقع ذكر المرة في الشهر عند النجاشي ولكن في المقابل ونصه

(وخلاف) لا خصوصية لابن فحقون بترجيح الاول بل رجه غير واحد كالقاضي عبد الوهاب وابن يونس وصاحب الارشاد انظر الاصل قلت وفي التنبيهات بعد أن ذكر تشهير الثاني مانصه وذكر بعض شيوخنا ان معنى ما في الموطا العزم على الوطو مجردا وقاله مرة في الكتاب وعليه حمل بعضهم مذهب المدونة واليه نحا النجاشي اه (سليمة الخ) قول ز ان نقصه خلقه لا يضر الخ جزم خش بأنه يضر وهو الظاهر قياسا على بقية العيوب اذا لفرق فيها وعلى عيوب الاضحية أيضا وقد وقع تشبيه الرقبة بالاضحية والنسك في كلام غير واحد انظر الاصل (ولو قل) قول ز بان يأتي مرة في الشهر الخ يوهم أن ما كان أقل من ذلك لا يضر والظاهر أنه غير مراد

(ومرض مشرف) قول ز بان بلغ صاحبه التزع الخ هذا هو المنصوص عليه لابن المواز وعبد الملك واستقرأ اللغمي من المدونة أن المرض البين مطلقا يضر وروى أبو الحسن استقرأه انظر الاصل (لامشترى العتق) قول مب وقد عاى ابن يونس الخ هو كذلك فيه لكن بحث فيه ج قائلا قد اعترض هذه المسئلة (١٥١) التونسي واللغمي بمسئلة من أعتق عنه لظهاره فان

الرقبة فيها موهوبة ومع ذلك جازت فاحرى هـ ذه وقال أبو الحسن انما عله المنع في هذه أن البائع صار شركا في عتقه بقدر ما وضع من عنه فكان المعتق أعتق بعضه وأما مسألة الهبة فانه لا شركة فيها اه وفيما نقله عن أبي الحسن انظر لاقضائه أن عدم الاجراء على مذهب المدونة مقيد بما اذا كان فيه محابة وليس كذلك بل ظاهرها كان في الثمن وضعية أم لا كما قاله أبو الحسن عن الشيخ ومثله في ابن عرفة ولو سلم تقييده بالمحابة لم يكن جاريا على المشهور من أن حكم المحابة حكم الهبة وانما يجزى على مقابله من أنها باطلة ولو وقع فيها الحوز وأيضاً فانه يلزم عليه أن يكون البائع شريكا في الولاية وأجاب ابن عرفة بان هذه مكابسة فاعتبر فيها الحجر على المشتري فنع كونه مملوكا كما كانا تاما له والا تية معروف فالغى فيها الحجر عليه اه وفيه نظر لان الحجر المذكور لا يوجب خلا في البيع فالملك الناشئ عنه تام وأيضاً كلامه ينتج أن الموهوب على شرط العتق يجزى وكلام الباجي صريح في أنه مسأل للمشتري على شرط العتق والجواب الحق قوله في المشتري والفرق بينهما أنه قد ملك الواهب أو البائع

واختلف في المجنون فقال مالك وابن القاسم لا يجزى وقال أشهب في كتاب محمدان كان يجزى في كل شهر مرة يجزى ورأى أن القدر الذي يجزى فيه يسير في جنب العدة لانه جر من ثلاثين ان كان يجزى يوما وليلة وجر من ستين ان كان يجزى أحد الرنين وما بعد في القول اه منه بلفظه (ومرض مشرف) قول ز بان بلغ صاحبه التزع الخ هذا هو المنصوص عليه لابن المواز وعبد الملك واستقرأ اللغمي من المدونة خلافاً لكفى الجواهر وغيره وانص الجواهر وأما المرض الكثير فقال محمد يجزى ما لم ينزع وقاله عبد الملك واستقرأ أبو الحسن اللغمي من قول الغير في الكتاب اذا كان المرض خفيفا ولم يكن برصا ان المرض يمنع الاجراء اه منه بانظها ونحوه في ضيق ونص اللغمي واختلف في المرض فقال محمد يجزى ما لم ينزع وفي المدونة في البرص يجزى اذا كان خفيفا ولم يكن مرضا فرأى ان المرض يمنع الاجراء يريد اذا كان مينا اه منه بلفظه وكلام المدونة هذا هو من قول أشهب وهو خلاف قول ابن القاسم فيها كما تقدم في كلام الجواهر وصرح به اللغمي نفسه ونصه فقال ابن القاسم في الحذام والبرص لا يجزى جملة ولم يفرق بين قليله وكثيره وقال أشهب في البرص الخفيف يجزى ورأى حال العبد وقت العتق وان كان مما يتناهى بعد ذلك اه منه بلفظه وقد رد أبو الحسن استقرأ اللغمي هذا فقال عند كلام المدونة الذي أشار اليه اللغمي مانصه يقوم من هناك المريض لا يجوز عتقه في الكفارات وقال ابن المواز عن ابن القاسم انه يجزى عتق المريض ما لم يكن مشرفا وهذا الاخذ لا يلزم لان المرض مع البرص الغالب عليه الهلاك وأنه لا يبرأ منه وانما هو يترايد بخلاف غير من الامراض اه منه بلفظه * (تنبيهان الاول) * قال ابن عرفة مانصه وفي اجزاء المريض في غير التزع نقل اللغمي عن محمد وعنه ما عن الباجي الاول لابن الماجشون اه منه بلفظه ولا يخفى عليك ما في كلامه اذ هوهم ان اللغمي نقله عنه انصاع انه اخذه من قول فهم مقابل فتأمل * (الثاني) * بين ما نقله أبو الحسن عن الموازية وما نقله عنه غيره ممن قدمنا تخالف من وجهين ظاهرين بادنى تأمل (لامشترى له عتق) قول مب وقد علل ابن يونس عدم الاجراء الخ نص ابن يونس من المدونة ولا يجزى أن يعتق عن ظهاره أو غيره من الكفارات رتبة يشترطها بشرط العتق وقاله ابن عمر ومقل بن يسار صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما من أهل العلم محمد بن يونس ولانها ليست برقة تامة لما وضع له ممن شرط العتق فيها اه منه بلفظه وما علل به ابن يونس وان سلمه مب فقد بحث فيه شيخنا ج ونصه قوله لانها رتبة غير كاملة الخ هذه علة غير ظاهرة وقد اعترض هذه المسئلة التونسي واللغمي بمسئلة من أعتق عنه لظهاره فان الرقة فيها موهوبة ومع

العتق في ذلك العبد قبل وقوعه ولزم الموهوب له ايقاعه بالشرط فلذا لم يجز والذي أتفق عتقه عن العتق عنه آتفقته وقد روى في العتبية أبو زيد عن ابن القاسم في المرأة تعطى زوجها الرقة يعتقها عن ظهاره أو عن الرقة ان كان بشرط العتق لم يجزه وان كان بشرط أجره وذلك لما ذكرناه ورواه في المدينة عيسى بن دينار وعبد الرحمن بن دينار عن ابن كثة اه وهو حسن والله الموفق وقول مب جاصل ما أفاده ياسين الخ قد يقال هذا لا يلاقي ما توقف فيه عجم من العطف على ماذا يكون لان هذا في اثبات

ذلك جازت فأحرى هذه وقال أبو الحسن انما له المنع في هذه أن البائع لما وضع من عن
العبد لمكان شرط العتق صار بشرى يكفى عتقه بقدر ما وضع من نفسه فكان المعتقد أعتق
بعض العبد وأما مسئلة الهبة فانه لا شركة فيها اه من خطه طيب الله ثراه ولم أجد في
تدخين من أبي الحسن ما ذكره عنه ولكن نسخته تختلف وانما وجد في واحدة منها
مانعه قوله ولا يجزئ أن يعتق عن ظهاره الخ صورته أن يأتي الرجل الى آخر فيقول له
بعني عبدا على أن أعتقه عن ظهاري فكان البائع وضع من عن هذا العبد لمكان الشرط
فكان بعضه مشترى وبعضه موهوب بشرط العتق واعترضها أبو اسحق بالتي تأتي اذا كفر
الرجل عن آخر أجزاءه ولا شك أنها موهوبة كلها فاذا جازت تلك وهي موهوبة كلها
فأحرى هذه التي لم يوب فيها الا بعضها واذا امتنع هذه كانت تلك بالمنع أولى اه منه
بلفظه وحدث في نسخة أخرى منه مانعه ناقض أبو اسحق هذه بما قال فيما يأتي في جواز
العتق عن الغير بامرء أو بغير أمره وقال لا يخلو ما أن يكون البائع وهب بعض العبد
للمشتري لمكان الشرط فيكون معتقاً لذلك البعض عنه فكان ينبغي أن يجزئه كما اذا
أعتق جميعه عنه وان كان انما وهب له بعض الثمن فلا يؤثر ذلك في الاجزاء أيضا وعارضها
أيضا اللخمي واعتراضه بين ولم يوجد عنه انفصال اه منه بلفظه قلت وهذا الجواب
الذي نقله عنه شيخنا فيه نظر وان سلمه شيخنا أما أولا فلانه يوهبهم أن عدم الاجزاء على
مذهب المدونة اذا كان فيه محاباة وليس كذلك فقد قال أبو الحسن نفسه مانعه قوله
يشترى بشرط العتق الشيخ ظاهره كان في الثمن وضعية أم لا اه منه بلفظه وفي ابن
عرفة مانعه وفي عدم اجزاء عتق ما اشترى لعتق واجزائه ان جهل مطلقا وان كان
لا وضعية في نفسه رابعها ان شرطه لكفارة أجرة مطلقا للغمي عنها وعن ابن كثة وابن
القاسم وعبد الحق وعن ابن القاسم قائلا فيه نظر لعدم تمام ملكه اه منه بلفظه وأما
ثانيه فلانه لو سلمنا أن ذلك خاص بالمحابة تسليما لاجد ليالم يكن جاريا على المشهور من أن
المحابة حكمها حكم الهبة وانما يجزئ على قول ابن القاسم في سماع عيسى وقول أصبغ
في سماعه من أنها باطلة وان وقع فيها الحوز وأما ثالثا فلانه يلزم عليه أن يكون البائع
شريا يكفى الولاء مع المشتري وهو لا يقوله فتأمل به بانصاف وأجاب ابن عرفة في باب الميمن
بمانعه الفرق أن الاول معروف فالنفي فيه اعتبار الحجر والثاني مكابسة فاعتبر فيها الحجر
فمنع كونه مملوكا تاما اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي هنا معبر عن ابن عرفة ببعض
شيوجه على عادته فانه قال بعد كلام المدونة ونقله اعتراض التونسي مانعه ورده بعض
شيوخنا بأن قولها هنا وقع الامر فيه على وجه المكابسة فاعتبر فيه الحجر فمنع كونه مملوكا
ملك تاما وقولها فيما يأتي معروف فالنفي فيه اعتبار الحجر اه منه بلفظه وفيه أيضا نظر وان
سلمه ابن ناجي لانه ان أراد أن الحجر المذكور واجب خلافا للبيع ففساد افتاؤه من أنه
يمنع كونه مملوكا كالحجج لكن المنصوص أن البيع صحيح وان أراد أنه لاوجب فسادا
فما ذكر من أنه يمنع كونه مملوكا كالحجج غير مسلم لان العقد الصحيح فيما ليس فيه حق توقية
وشبهها ينقل المالك نقلا صحيحا كمللا مجرد وقوعه ويدخل به المبيع في ضمان المشتري

العطف ونفيه والجواب انه يتخذ
من قوله فرفع توهم امتناع اجتماعهما
بالعطف الخ ان المقابل معطوف
على مقابله فابكارا معطوف على
ثببات لا على أول الصفات قلت
وقد صرح بذلك مب بقوله أخيرا
فهو صريح في أن الصفة انما
تعطف على الأخير اه وكان ذلك
سقط من نسخة هوفي والالم يجزئ
لما ذكره والله أعلم

فكيف يعقل مع ذلك أن يقال إن ملكه غير تام فتأمل بانصاف والله أعلم وأيضاً كلامه
 يفتح أنه لو وهب له عبد على شرط أن يعتقه عن ظهاره فقبله على ذلك وأعتقه أنه يجوز
 وكلام أبي الوليد البايع صريح في أنه مساو للمشتري على شرط العتق ومسئلة المدونة
 التي عارض بها أبو اسحق وغيره مسئلة الشراء هذه ليست هي هبة له على شرط العتق وإنما
 أشار إلى قولها ومن أعتق عبده عن رجل عن ظهاره أو عن شيء من الكنارات فقبله ذلك
 فرضي به أجزأه مكن أعتق عبده عن ميت لظهار له أو ودي عنه كنارة لمسته أن ذلك
 يجوز فيه فكذلك الحي إذا بلغه ذلك فرضي به وقال غيره لا يجوز فيه وقد قال ابن القاسم
 غير هذا إذا كان بأمره وهو أحسن اهـ منها بلفظها قال أبو الحسن قوله وهو أحسن
 يحسن يرجح القول بالتفصيل اهـ منه بلفظه والصواب في الفرق بين مسئلتى المدونة
 ما قاله أبو الوليد البايع في المستقضى ونصه ومن أعتق عنه غيره عبداً بغير علمه عن
 ظهاره فإنه يجوز فيه عند ابن القاسم وقال عبد الملك لا يجوز فيه وإن رضى بذلك بعد العتق
 وقال أنهم لا يجوزون عن الحي وإن كان بسؤاله ورغبته وجه قول ابن القاسم أنه معنى
 تجوز فيه النيابة لأن طريقه المال ولذلك يجوز أن يعتق عن الميت وسلمه ابن المباحسون
 ووجه قول ابن المباحسون أنه لو باعه منه على أن يعتقه هو لم يجز له ذلك ولو وهب له إياه
 على أن يعتقه عن ظهاره لم يجز له ذلك إذا أعتقه عنه والفرق بينهما ما على قول ابن
 القاسم أنه قد ملك الواهب أو البائع العتق في ذلك العبد قبل وقوعه ولمزموه بلفظه
 بالشرط فلذلك لم يجز ألا ترى أنه لو باعه من ورثه الميت بشرط عتقه عنه أو وهبهم إياه
 بذلك الشرط لم يجز له والذي أنفذ عتقه على المعتق عنه أعتقه ولذلك جاز أن يعتقه عن
 الميت وقد روى في العتبية أبو زيد عن ابن القاسم في المرأة تعطى زوجها الرقبة يعتقها
 عن ظهاره أو عن الرقبة إن كان بشرط العتق لم يجز له وإن كان بغيره بشرط أجزأه وذلك لما
 ذكرناه ورواه في المدينة عيسى بن دينار وعبد الرحمن بن دينار عن ابن كثة اهـ منه بلفظه
 وهو حسن وقد أغفله الجهم الغفير والتوفيق بيد العلي الكبير وقول مبـ حاصل
 ما أفاده في حواشى مختصر السعد الخ قد يقال ما ذكره عن الحواشى لا يلاقى ما توقف
 فيه عـ لان توقفه في العطف إذا وقع على ما إذا يكون وكلام الحواشى في إثبات العطف
 ونفيه والجواب أن ذلك مأخوذ من قوله فرفع يدهم امتناع اجتماعهم بالعطف الخ
 فإنه يؤخذ منه أن المقابل معطوف على مقابله فبإكثار معطوف على ثببات لأعلى أول
 الصفات وقد أفصح بذلك نو فقال بعد ذكر التوقف مانصه قلت يعلم ذلك من أحكام
 الفصل والوصل من تلخيص المفتاح والايضاح وغيرهما فإكثار معطوف على ثببات لأعلى
 أول الصفات اهـ منه بلفظه (وفي أن اشتريته فهو حر الخ) قول مبـ عن ابن عرفة
 وهو أنه في مسئلة محمد التزم عتقه للكفارة الخ ظاهره أن النظر إلى وقت التعليق وهو ظاهر
 كلام أبي الحسن أيضاً ونصه وما قاله أبو عمران آيين لأن الصورة التي فرضها يمكن فيها
 استقرار الملك بعد الشراء اهـ منه بلفظه فلهذا بالامكان وهو يقيد ما قلناه فيصدق
 كلامهما بصورتين أحدهما أن يقع التعليق أولاً ثم الشراء ثانياً ثم الظهار ثالثاً والثانية

(وفي أن اشتريته الخ) قول مبـ
 عن ابن عرفة وهو أنه في مسئلة محمد
 الخ ظاهره كإبي الحسن أن المعتبر
 وقت التعليق فيصدق بوقوع
 التعليق ثم الشراء ثم الظهار ووقوع
 التعليق ثم الظهار ثم الشراء مع أن
 قول أبي عمران لأنه لا يستقر عليه
 ملكه الخ يوجب قصره على الصورة
 الأولى دون الثانية لمشاركتهما المسئلة
 محمد في العلة التي ذكرها أبو عمران
 فتأمل والله أعلم

أن يقع التعليق أو لائم الظهار ثانياً ثم الشراء لأن كلامهم ما يصدق عليه أنه التزم عتقه في وقت يستقر ملكه عليه لئلا يملكه مع أن ما استدلل به من كلام أبي عمران من قوله أنه لا يستقر عليه ملكه بنفس شرائه يعتق اهـ بوجوب قصره على الأولى دون الثانية لمشاركتهما المسئلة محمد في العلة التي ذكرها أبو عمران فتأمل به بانصاف (أو أعتق نصفاً فأكمل عليه أو أعتقه) ما ذكره المصنف في الفرع الأول هنا تبع فيه تصريح ابن الحاجب بأنه المشهور مع تسليمه ذلك في ضيق وقوله فيه مانعه والمشهور هو نص التهذيب وخالف ابن القاسم أيضاً والأقرب عدم الإجزاء اهـ منه بلفظه وما ذكره في الفرع الثاني هو أحد قولين ذكرهما ابن الحاجب من غير ترجيح ونسبه في ضيق لابن الماجشون وأصبح ونسب الإجزاء لابن القاسم في سماع عيسى وإنما اعتمد هنا القول في ضيق بعد ذكره قول ابن الماجشون وأصبح مانعه ابن عبد السلام وهو ظاهر المدونة والأظهر أن الحكم بوجوب عليه التقييم فذلك للباقي غير تام اهـ منه بلفظه وقول ز فلأعتق من يملك جزءً عبد جميعه عن ظهاره فهل يجوز الخ هذان القولان ذكرهما اللغمي وعزا الأول لابن القاسم في كتاب محمد والثاني لأصبح ثم اختار من عند نفسه ثالثاً فقال مانعه فأرى أن يخير الشريك فإن أجاز عتقه مضى بالقيمة يوم كان أعتق وأجزاءه وان رد الشريك عتق نصفه وأعتق بالحكم يوم يقام عليه لم يجزه على قوله في المدونة اهـ منه بلفظه وقوله ابن عرفة مختصراً لم يذكر ترجيحاً ولكن صرح في الجواهر بتشهير الثاني ونصها ولو كانت الرقبة مشتركة بينهما وبين غيره فأعتق جميعها عن ظهاره ففي الإجزاء قولان المشهور عدمه اهـ منها بلفظها وتعليل ز القولين مشكل موجب للتحاقض إذا احتجاجة للأول يقتضي أن منع شريكه من عتق نصيبه إذا كان المعتق ملئاً أمره سلم عند صاحب القول الثاني إذا لا يوجب على الخصم عملاً لا يسلمه واحتجاجة للثاني يقتضي أن عتق شريكه حصته إذا كان أمره سلم عند صاحب القول الأول وله له أراد شيئاً فغائته العبارة وذلك أن منع الشريك من عتق نصيبه وعدمه فيه قولان منصوصان في المدونة ونقل كلامهما ابن عرفة في باب اليمين ونصه في قذفها أن عتق أحد الشريكين في الأمة جميعها وهو ملئ لم يزم شريكه ابن القاسم وليس لشريكه عتق حصته قال - صحت له ذلك عند كل الرواة غيره اهـ منه بلفظه فالاحتجاج الأول على مذهب ابن القاسم وهو القائل بالإجزاء كما تقدم والاحتجاج الثاني على مذهب غيره والله أعلم * (فرع) * إذا أعتق رقبة كاملة عن ظهاره فاستحق نصفها بالحرية لم يجزه وذلك ظاهر ويؤخذ من قول المصنف أو أعتق نصفاً فأكمل عليه بالآخرى ووقع في ابن عرفة في باب اليمين مانعه مع محمد بن خالد داود بن معيد من أعتق رقبة واجبة بأن أن نصفها حر دلس به البائع ردها على بائعها ابن رشد المشهور أمضاء عتقه ورجوعه بقيمة العيب اهـ منه بلفظه وليس المراد أمضاء عتقه وإجزائه عن ظهاره لأنه إنما أعتق نصف رقبة فقط والله أعلم (وكره الخصى) قول ز وانظر زيادته فيما إذا الخ لا وجه له هذا التنظير إذ مراد ز زيادة قيمته لأن الناس يرغبون فيه للدخول على الأهل والله أعلم (منوى المتابع) قول مابى ق عند قوله أو ظاهراً من نسائه

(أو أعتق نصفاً الخ) وقيل بجزئ فيهما ويؤخذ من المصنف بالآخرى أن من أعتق رقبة عن ظهاره فاستحق نصفها بالحرية لم يجزه انظر الأصل وقول ز فلأعتق من يملك جزءً عبد الخ هذان القولان ذكرهما اللغمي واختار من عند نفسه ثالثاً بالتفصيل بين أن يجزئ الشريك فيجزئ أولاً فلا وصرح في الجواهر بتشهير الثاني وتعليل ز القولين إشارة إلى الخلاف في منع الشريك من عتق نصيبه حيث نكده وهو لابن القاسم القائل بالإجزاء وعدمه وهو لغيره انظر الأصل والله أعلم (وكره الخصى) قول ز عن ت زيادة منفعة أى قيمته للرغبة فيه للدخول على الأهل وبه يسقط تنظير ز (منوى المتابع) قول مابى ما استظهره هنا الخ أقوى منه في رد على ز مابى ق عند قوله أو ظاهراً من نسائه

مع أنه أقوى في الرد على ز ونصه من المدونة من ظاهر من نساءه الأربع في كلمة واحدة فكفارة واحدة تجزئه زاد في العتبية فان جهل وطن أن عليه لكل واحدة كفارة فصام عن احداهن أجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفاقا اه منه * (تنبيه) * ماجزئ به ابن عرفة وتبعوه عليه من جرى هذه المسئلة على مسئلة الاحداث مشكل مع ما افاده كلام المدونة من تشبيه المسئلة بمسئلة اليمين بالله على أشياء متعددة فان الذي يفيد ذلك هو الاجراء ولو أخرج البواقي ووجه ذلك أن من قال والله لا ألبس هذا الثوب لآركب هذه الدابة ولا أدخل هذه الدار هو وان شابه الاحداث المتعددة في أنه لا يتعد موضوعها بعدد الكثرة يخالفه في شيء آخر وهو أن مسئلة اليمين اذا فعل واحد منها فكفر عنه ثم فعل ثانيا لا شيء عليه ثم اذا فعل ثالثا فكذلك وليست مسئلة الاحداث كذلك فان من فعل واحد منها فتوضأه ثم فعل آخر وجب عليه الوضوء باجماع فان توضأه ففعل ثالثا فكذلك وقد صرح أبو الحسن بالاجراء مع الإخراج فقال عند قول المدونة فان صام شهرين ونوى بصومه التي وطئ وأدخل الباقيات في نيته أو نسى من فذلك يجزئه عنهن اه مانصه وكذلك لو أخرجهن من نيته اه منه بلفظه وقد استدلل على ذلك بقول المدونة منه لا بما قدمناه عنها ولو جامع ليلاقى صومه غير التي نوى الصوم عنها ابتداء لان صومه كان يجزئ عن جميعهن كالمخالفة بالله في أشياء يحنث بفعل أحدها فكفارة واحدة تجزئه عن جميعهن وان نوى بالكفارة الشيء الذي به حنث ناسيا لباقيها أو ذاكر اه فانظره ويشهد لما قاله كلام العتبية وابن رشد السابقين لان إخراجهم عن واحدة بعينها مع اعتقاده تعدد الكفارات عليه بعدد هـ يستلزم إخراج غيرها ومع ذلك فقد حكم الاتفاق على الاجراء وقد قال أبو الحسن مانصه لانه ما يتأتى أن يخصها بالكفارة الا وهو يخرج البواقي اه منه بلفظه وكلام ابن ناجي يفيد ذلك أيضا فان أبا الحسن قال قيل ما قدمناه عنه مانصه يقوم من مسئلة الكتاب هذه من توضأ أصلا بعينها أنه يصلي بها جميع الصلوات وفيها ثلاثة أقوال قيل يصلي به كل صلاة وقيل لا يصلي به الا تلك الصلاة التي قصد وقيل لا يصلي به تلك ولا غيرها لان هذا على غير الأصل والخلاف المحمداؤى أن لا يصلي به غيرها وتركب أيضا هذه المسئلة في كتاب الصيد فيمن أرسل كلبه على جماعة الصيد ونوى واحد منها خاصة اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي وقال عقبه مانصه قلت لاه عارضة بينها وبين مسئلة الصيد لان من شرط الصيدية الذكاة فاذا أخذ غير ما نواه لا يؤكل وهما غلظته كفارة واحدة فظها ر من أربع كظها ر من واحدة ومسئلة الوضوء ليست في المدونة بخلاف وجوابه أن الوضوء يشترط فيه أن ينوى صاحبه استحباحة الصلاة فلم ينوه لا يصلي به على خلاف سبقي في محله اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم (وتم الاول ان انكسر في الثالث) معنى قوله وتم الاول أى جعل تاما بان يصوم من الثالث ما يصير به الاول ثلاثين ومراده اذا خرج الاول ناقصا فاذا ابتدأ الصوم من المحرم بعد انقضاء خمسة عشر يوما مثلا فصام أربعة عشر يوما فظهر الهلال فانه يصوم من الثالث ستة عشر يوما الى هذه الصورة أشار ز بقوله أولا فان ابتدأ أثناء وليس في هذه خلاف منصوص وأشار ز الى صورة أخرى بقوله كأن مرض أثناء أحدهما الخ كأن

ونصه عن العتبية فان جهل وطن أن عليه لكل واحدة كفارة فصام عن احداهن أجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفاقا اه بل الذي يفيد تشبيه المدونة المسئلة بمسئلة اليمين بالله تعالى على أشياء متعددة هو الاجراء ولو أخرج البواقي وصرح به أبو الحسن ويشهد له ما تقدم اتفاقا عن ق وبه يشكلى جرى هذه المسئلة على مسئلة الاحداث انظر الاصل والله أعلم (وتم الاول) أى جعل تاما ثلاثين يوما يعني اذا خرج الاول ناقصا وليس فيه خلاف منصوص وكذا اذا مرض فافطر بعد ان ابتدأ من أول الشهر فخرج ناقصا على أحد قواين وبه صدر ابن عرفة انظر نصه في الاصل وتنظير ق في كلام المصنف ساقط والله أعلم انظره

(وان أيسر فيه عمادى الخ) قول
 ز وجوب الخ فيه نظر والصواب
 قول جس عمادى أى ان شاء
 ولذا قال ابن الحاجب لم يلزمه العتق
 اه وبني الزوم ع بر في المتقى
 والجواهر والشامل وانظر هذا
 النقل الذى زعم أنه يفيد ما لم
 يجده بعد البحث الشديد عنه وقول
 مب يؤخذ من كلام المدونة يعنى
 قولها وإيض على صومه وفيه نظر
 لان الامر يكون لغير الوجوب كثيرا
 وكلام الباجى صريح في انه فهمها
 على عدم الوجوب وكذا كلام أبى
 الحسن يدل على ذلك وقد نقل ابن
 عرفة كلامها بلفظ مضى على صومه
 وكذا قول مب ان قول ز بعد
 ووجب الرجوع قبل تمام يوم أو
 بعده الخ يؤخذ من المدونة فيه نظر
 والمنصوص مساواة اليوم لليومين
 في الحكم انظر الاصل

ينتدى الصوم من أول المحرم ثم مرض فافطر ما بقى فخرج الشهر ناقصا فاذا كان مرضه
 بعد صوم خمسة عشر يوما مثلا فانه يصوم من الثالث خمسة عشر وما ذكره في هذه هو أحد
 قولين ذكرهما ابن عرفة من غير ترجيح لكنه صدر به ونصه فان افطر في شهر لعذر في اكمله
 ثلاثين أو بقدر ما افطر نقلا عما مضى عن الواضحة مع عبد الملك ويحسون مع ابن عبد الحكم
 ولو ابتدأ بغير الاهله لكمل المبتدأ ثلاثين أو بقدر ما فات منه نقل الشيخ عن المذهب
 وتخرج عياض على قول ابن عبد الحكم اه منه بلفظه * (تنبيه) * في ق مانصه
 الشيخ عن المذهب لو ابتدأ بغير الاهله لكمل المبتدأ ثلاثين لا بقدر ما فات منه اه انظر
 هذا مع لفظ خليل اه ووجه التنظير والله أعلم أن قول المصنف من الثالث ليس في
 كلام الشيخ أى محذور جوابه انه وان لم يكن في كلام الشيخ صريح بمحذور ما أخذ منه مفهوما
 لقوله تم المبتدأ فان مفهومه أن غيره لا يتم وذلك يدل على ما قاله المصنف ولو كان تميم
 المبتدأ من الثاني لزم تميمه ما لا يصير من كسر مع أن ابن عرفة لم يذكر هذا القول
 أصلا ولذلك سلم عبارة ابن الحاجب ونصها وان انكسر تم المنكسر ثلاثين من الثالث
 اه وكذا سلمها في ضيق ونصه أى وبصوم الشهر الثاني بالهلال ويمكن تخريج الخلاف
 مما ذكره المصنف في العدد وهو قوله فان انكسر تم الثلاثة ثلاثين ثلاثين وقيل تم الاول
 من الرابع اه منه بلفظه فلم يذكر في ذلك خلافا منصوصا ولم يجزم بتخريجه فبحث ق
 ساقط والله أعلم (وان أيسر فيه عمادى) قول ز وجوبا كما يفيد النقل الصحيح الخ
 فيه نظر والصواب ما قاله جس ونصه فقول المصنف عمادى ان شاء ولذلك قال ابن
 الحاجب لم يلزمه العتق اه منه بلفظه وبني الزوم ع بر الباجى في المتقى وصاحب
 الشامل ونصه ولو أيسر في أثنا لم يلزمه العتق واستحب في اليومين على الاصح اه وبه عبر
 في الجواهر ويأتى لفظه ولم أدر ما هذا النقل الذى زعم انه يفيد ما لم أجده من صرح
 بالوجوب ولا من في كلامه دلالة عليه بوجه يفيد أنه المذهب بعد شدة البحث عنه في
 الكتب التى وقفنا عليها وصرحنا به كرها غير مرة وقول مب هذا وان لم يكن منصوصا
 بعينه لكنه يؤخذ من كلام المدونة فعليه أراد أخذ ذلك من قولها وإيض على صومه لان
 الامر للوجوب وقد صرح بذلك عجم ونصه فالمتبادر من قولها وإيض الوجوب كأن
 قول المصنف عمادى يفيد ذلك اه منه بلفظه وفي ذلك نظر اذ لا يقدم على الجزم
 بالوجوب بمجرد ذلك لان الامر يكون لغير الوجوب كثيرا وقد نقل ابن عرفة كلام المدونة
 بدون انقضاء على الامر ونصه عنها وان صام أياما لها عند مضى على صومه وكذا الاطعام
 اه منه بلفظه وكلام أبى الحسن يدل على انه فهمها على عدم الوجوب ونصه قوله فان
 كان صام أياما لها عند ذلك عليه أى فلا يستحب له ذلك فتجاوز في لفظه عليه فأطلقها
 على المستحب ثم قال قوله أياما لها عددا أكثر من ثلاثة أيام ويومين فان المشقة تترك بما
 فعل وهو قد دخله بوجه يجوز له اه منه بلفظه فصرح بأن العلة حصول المشقة وذلك
 يدل على أن ذلك حق له لاحق لله عليه ويدل لما قاله من مثله فساد صومه وقد أيسر فقوله
 انه يجب عليه العتق ولو لم يبق له الا يوم واحد دليل على ذلك فقام له وكلام ابن ناجى صريح

في أنه فهم المدونة على عدم الوجوب لأنه جعل القول بوجوب التماضي ثالثا مقابلا لمذهبها
فانه قال عقب كلامها السابق مانصه هو أحد الأقوال الثلاثة وقيل أنه يجب عليه العتق
وقيل يجب عليه التماضي على الصوم لدخوله فيه اه منه بلفظه والله أعلم (ونذب العتق
في كاليومين) قول ز ووجب الرجوع قبل تمام يوم أو بعده وقبل دخول في الثاني
سلمه مب فيما سبق زاعمان كلام المدونة يفيد وكأنه أخذ ذلك من قولها فان كان
بعد صوم اليومين المخ فاعتبر مفهوم العدد وفيه نظر لوجهين أحدهما أن اعتبار هذا
المفهوم يدل على أنه يجب عليه الرجوع قبله ما ولو شرع في الثاني وهو مخالف لما قاله
ز فتأمل ثانياً أن المنصوص مساواة اليوم لليومين في الحكم قال في الجواهر مانصه
فلو شرع في الصوم ثم أيسر لم يلزمه العتق وقيل ان كان انما صام يوما أو يومين أعتق
وقال في الكتاب أرى ذلك حسنا أن يرجع الى العتق ولست أرى ذلك بالواجب عليه
ولكنه أحب ما فيه الى اه منها بلفظها وفي ضيق عند قول ابن الحاجب فلو شرع
في الصوم ثم أيسر لم يلزمه العتق وفي اليومين قولان اه مانصه يعني اذا صام لاعتباره
ثم أيسر فان صام ما له قدر كربع والثالث ونحوه تماضي على صومه ولم يلزمه العتق
ولو كان انما صام اليومين ونحوهما فروى زياد بن جعفر عن مالك يرجع الى العتق وروى
ابن عبد الحكم تماضي وقال ابن شعبان اذا صام يوما ثم أفاد ما مضى ويجزئه ويعتق
أحب الى وجعلوا هذا القول موافقا لرواية ابن عبد الحكم والقولان يتجاذبان
أصلان وهما طر والماء على التيميم بعد تلبسه بالصلاة وطرق الحوض على المعتدة
بالأنهر والشبه بالتيميم أقوى للاتفاق على ان اليسر اذا حدث بعد صوم كثير انه
يتماضي ولو كان كالحوض لزم أن ينتقل اليه ولو بقي منه يوم واحد وقوله وفيما حسن
وليس بواجب أي حسن أن يرجع في اليومين ونحوهما الى العتق هكذا نص في المدونة
وله آفة عافية استشهدا بالقول بعدم الرجوع الى العتق ولا يقال انما في مذهب
المدونة لأنه مخالف للقولين لأنه على رواية ابن عبد الحكم يستحب أيضا الرجوع ألا ترى
أنهم جعلا قول ابن شعبان موافقا لرواية ابن عبد الحكم وقد نص ابن شعبان على
استحباب الرجوع في اليوم الى العتق كما تقدم اه منه بلفظه ونقله جس وسله كما سلمه
صر في حاشيته أيضا وهو حقيق بالتسليم والله أعلم وقول ز فالصور أربع تبع فيه
عج ونصه فصور حصول اليسر أربع لأنه اما أن يحصل قبل تمام يوم في أثناءه أو بعد
تمامه أو بعد تمام صوم يومين أو ثلاثة أو بعد أكثر وقد علمت أحكامها اه منه بلفظه
وفي جعلها أربعاً نظر سوا منظرنا اليها في أنفسها بطبع النظر عن أحكامها لانها تزيد على
خمس أو نظرنا اليها باعتبار أحكامها لانها ثلاث فقط وجوب الرجوع واستحبابه وجوب
التماضي على تسليم ما قاله في هذا الأخير وقد تقدم ما فيه وكذا هي ثلاث فقط على ما قاله
جس وهو الصواب لأنه يجعل موضع وجوب التماضي جوازه فتأمل به بانصاف والله أعلم
(وفيها ونسيان) قول مب عن طني ويدل على ذلك عز و ابن رشد مقابل لابن
عبد الحكم فقط يعني ان عز والمقابل لابن عبد الحكم فقط يدل على ان محل التشهير

وقول ز فالصور أربع تبع فيه
عج وفيه نظر لاننا نظرنا اليها في
أنفسها مع قطع النظر عن أحكامها
زادت على الخمس والأفهي ثلاث
فقط وجوب الرجوع واستحبابه
وجوب التماضي بل جوازه على
ما تقدم (وفيها ونسيان) قول مب
عن طني ويدل على ذلك المخ
أصرح منه في الدلالة عليه جزم
ابن رشد في كلامه المذكور عند
مب بتسويته بين الاكليات
والاكل للمرض فتأمل (لا جهله)
أي لان جهل أن العبد يحرم
صومه كما هو صريح ابن يونس عن
ابن القصار وهو الذي يفيد كلام
المدونة على اختصار أبي سعيد وابن
يونس لقولنا وظن ان ذلك يجزئه
وبه يعلم ما في كلام ز وأما قوله
عن المبسوط والمدونة فصوابه
والمدنية اذ هو الذي في التبيينات
انظر الاصل والله أعلم

في كلامه هو نسيان وصل القضاء الا لا كل نسيان في خلال صومه الشهرين لان هذه
لا خصوصية لابن عبد الحكم فيها بان ذلك لا يضرب ذلك منصوص في المدونة وما قاله
ظاهر قلت وفي كلام ابن رشد المذكور ما هو اصرح في الدلالة على صحة ما قاله ح مما
ذكره طي وهو جزم ابن رشد بتسوية بين الاكل نسيانا والاكل للمرض في خلال
الكفارة لقوله فان مرض الرجل فافطر في شهرى ظهارة أو أكل فيه ما نسيانا قضى ذلك
ووصله بصيامه الخ فتأمل والله أعلم (أو يفطرهن ويبنى قولان) قول ز والمراد بصومه
على القول به الامس الخ يقتضى انه لا ينوى الصوم وهو خلاف ما صرح به ابن
يونس ونصه قال مالك ومن صام ذا القعدة وذا الحجة لظهار عليه أو قتل نفس خطا لم يجزه
الامن فعليه الجاهة ووطن أن ذلك يجزئه فعسى أن يجزئه قال أبو محمد يريد يقضى أيام
النحر التي أفطر ويضلها قال مالك وما هو بالبين وأحب الى أن يتدنى وقال سحنون
لا يجزئه ونقل أبو محمد في النوادر عن مالك انه ان أفطر يوم النحر وصام أيام التشريق
رجوت أن يجزئه وهذا أصح من قوله وأفطر أيام النحر قال ابن القصار لان صوم هذه الايام
انما هو على الكراهية لان مالكا قال فبين صام شهرى التابع وهو يعلم انه يمر يوم النحر
فأفطر في يوم النحر ووصل ما بعده به أجره فدل أنه اتصام كما يصومها المتنع وقال ابن
الكتاب معنى مسئلة المدونة انه صام يوم النحر وأيام التشريق فيقضيهما وينى وأمالو
أفطره لم يجزه البناء لانه صوم غير متوال والاولى وان كانت أياما لاتصام فهو لم يأكل فيها
ونوى صيامها وان كانت لا تجزئه اه منه بلفظه * (تنبيه) * قول ابن يونس عن ابن
انصار وهو يعلم انه يمر يوم النحر الخ صريح في أنه عالم فتعين حمل الجاهة على جهل
الحكم وهو الذي يفيد كلام المدونة على اختصارى أبي سعيد وابن يونس لقوله ما ووطن
أن ذلك يجزئه وبه تعلم ان الاحتمال الثاني عند ز في قوله لاجله هو المتعين وقوله هناك
على ما يفيد نقلت عن توضيحه عن عياض عن الميسوط والمدونة الخ كذا في جميع
ما وقت عليه من نسخة المدونة بالواو والنون بعدها وكذا وجدته في بعض نسخ ضج
ووجدته في بعضها والموازية وكلاهما تصحيف والصواب والمدنية بالنون أولا ثم الياء
المثناة ثانيا وهو الذي في التثنيات ونصها انظر هذه الجاهة أهى جهالة بالحكم أو جهالة
بالعدد وتعين الشهر وغفلته عن أن فيه فطر فيكون كالتسلي وانظر قوله في المبسوط
والمدينة من صام واجب الشهرين عليه غافلا فكأنه يبين أنه جهل العدد والغفلة عن عين
الشهر لاجل الجهل بالحكم اه منها بلفظها ولا يصح أن تكون اللفظة المدونة بالواو لان ذلك
ينافي توقفه أولا قلت ولا وجه لتوقف أبي الفضل لما قدمناه فليست أم بانصاف والله أعلم
(وبفصل القضاء) قول مب والظاهر في الفرق بين الاكل ناسيا ما ذكره أبو الحسن
بن أبي عمران من أن فصل النسيان يبيت فيه الصوم الخ لا يتم هذا الفرق الا بضممة أمر
آخر اليه وهو ما في ح عن النخعي من أن من بيت الصوم وأفطر ناسيا قد قال بعض
العلماء بصحة صومه فتأمل (وان لم يدراجتماعهما صامهما الخ) قول ز عن أحمد لا يطالب
باليومين بل بالشهرين خاصة الخ كذا هو في أصل أحمد ولكن ما قاله مب من أن

(وهل ان صام الخ) قول ز والمراد
بصومه الخ يقتضى أنه لا ينوى
الصوم وهو خلاف ما صرح به ابن
يونس فانه قال عن ابن الكتاب بعد
أن ذكرنا وبه مائنه وأمالو أفطرها
لم يجزه البناء لانه صوم غير متوال
والاولى وان كانت أياما لاتصام فهو
لم يأكل فيها ونوى صيامها وان
كانت لا تجزئه اه قلت يحتمل
ان قوله ونوى صيامها أى لفقه ويعد
ارادة ظاهره لحرمته والله أعلم
(وبفصل القضاء) قول مب
يبيت فيه الصيام الخ يعنى مع
مرعاة قول بعض العلماء بصحة
صومه

صوابه الاربعة هو الصواب فتأمل (أولئح السيد) قول مب وما في ضج هو الصواب
 الخ أى لانه الذي في التنيها ونصها ظاهر قول ابن القاسم توهيم قول مالك بقوله أحب
 الى وان أحب علي بابها لذلك قال بل هو فرضه وقد صرح بذلك في المبسوط وقال لأدرى
 ما هذا ولا أرى جوابه فيها الا وهما ولعل جوابه في كفارة اليمين وطرح سحنون هذه اللفظة
 وقال بل هو واجب قال القاضي أبو اسحق والسبب انما قال ذلك لان السيد وان أذن له
 في الاطعام فله ان يرجع فيما لم يصل الى المساكين ويمنعه من ما يريد فكان ملكه عليه ما غير
 مستقر ولان للسيد انتراع مال عبده وما وهب له وقال عبد الملك ولان اذن السيد
 لا يخرج عن ملكه الا الى المساكين وقد عورض هذا بان هذا يقال فيمن أبيع له الاطعام
 ممن عجز عن الصوم فاما من يقدر عليه فهو فرضه فلا وجه له وعورض أيضا بالكفر عن
 غيره ولم يخرج الكفارة عن ملك صاحبها الا للمساكين وقال القاضي أيضا والاهرى انما
 قال الصوم أحب الى لانه عجز عن الصوم فكان أحب اليه أن يؤخر حتى يقوى عليه
 وعورض هذا بان من هذه سبيله وطمع في برئه ولم يطل عجزه فقرضه التأخير حتى يقوى في
 الاستحباب هنا وان كان لا يقوى ولا يرجي فقرضه الاطعام فلا وجه لذكر الصوم فيه قال
 غيره هذا الكلام من مالك تجوز ومعناه أن السيد أذن للعبدي الاطعام ومنعه من الصيام
 فتردد في ذلك هل للعبد أن يعدل الى الاطعام مع قدرته على الصيام أم لا اذ ليس منع السيد
 من الصيام عذرا يئاله اذ اذن السيد له في النكاح اذن في حقوقه وهذا من حقوقه وهو
 قول عبد الملك ومحمد وابن دينار أنه ليس له منعه جله من الصيام وان أضر به وذهب مالك
 وابن القاسم أن له منعه اذا أضر به في خدمته فتردد هذا عند مالك فقال الصوم أحب الى
 أى اذن السيد له في الصيام أحب الى فاذا كان هذا ارتفع الاشكال وترتب كفارة التطهار
 على العبد ترتبها على الحر قال القاضي أبو اسحق ويحتمل أن يرجع أحب الى السيد أى اذن
 السيد له في الصيام أحب الى من اذنه في الاطعام قال المؤلف رحمه الله وقد تكون
 أحب علي بابها من ترجيح أحد الامرين ولا يكون وهما ولا تجوزا وهو أن يكون ترجيح
 الصوم أولى وان منعه السيد منه مع قدرته عليه وهو قول محمد قال اذا أذن له سيده في
 الاطعام ومنعه الصوم أجزأه وأصوب أن يكفر بالصوم وهذا مثل قوله في الكتاب في كفارة
 اليمين اذا أذن له سيده أن يطعم أو يكسو ويجزئ في قبي منه شئ والصوم أبين عندي فلم ير
 ملكه للطعام والكسوة ملكا مستقرا وقال ابن أبي زمنين لم يعطنا في جواز الاطعام اذا أذن
 له سيده فيه جوابا يينا وقد رأيت بين المختصرين فيه اختلافا ويجب على قوله في اليمين بالله
 أن يجزئه اذا أذن له فيه سيده وكان لا يستطيع الصوم وفي المبسوط لعبد الملك في هذا
 لا يجزئه ومثله لابن دينار في المدينة قال ليس على العبد عتق ولا اطعام ولو وجد ما يطعم
 ويعتق ولكن يصوم اه منها بلفظها * (تنيها الاول) * قوله في التنيها وهو قول
 عبد الملك ومحمد وابن دينار كذا وجدته فيها بالواو العاطفة بين محمد وابن دينار وثبوتها
 يفيد أن المراد بمحمد هو ابن المواز لانه اذا أطلق انما ينصرف اليه ويظهر لي أن الواو زائدة
 فان دينار صفة لمحمد لا معطوف عليه كما وقع في عبارة النابج في المتقى ونصه وقال ابن

(أولئح السيد) قول مب وما في
 ضج هو الصواب الخ أى لانه الذي
 في التنيها تقرر نصها وما يتعلق به
 في الاصل

المباحشون وليس لسيد منعه من الصوم وان أضر ذلك به في عمله وقاله محمد بن دينار في
 المدينة وقال اذ لو شاء سيده لم يأذن له في التكاح اه منه بلفظه ويدل على ذلك أيضا ما نقله
 هو نفسه عن ابن أبي زمنين فتأمله ويدل له أيضا أنه قد عزم المحمد بعد ذلك غير ما تقدم والله
 تعالى أعلم * (الثاني) قد علم من كلام عياض أن للقاضي اسمعيل وهو مراده بالقاضي أبي
 اسحق ثلاث تأويلات ومنه يعلم أن التأويلات الثلاث في كلام الباجي كلها من كلام
 القاضي أبي اسحق ونص الباجي في المتن بعد أن ذكر قول مالك في المبسوط وتوهم ابن
 القاسم له هو قوله قال القاضي أبو اسحق معناه أن لا يقدر على الصوم فيقول الاطعام
 يجزئه وليس يستحسنه لان السيد التصرف فيه قبل أن يخرج به الى المساكين ويحتمل
 عندي أن يكون معنى ذلك أن الصوم يضر به في عمله فللسيد منعه منه على قول مالك ويأذن
 له في الاطعام فالصيام كان أفضل أن يأذن له فيه ويحتمل أن يريد به أنه لا يصوم الا بأذن
 السيد ولا يطعم الا بأذن السيد فالصيام أحب اليه لانه لا يقدر السيد أن يتموله قبل انفاذه
 ويقدر على ازالة المال منه قبل انفاذه وقال ابن المباحشون ولانه لو شامرجع عن اذنه اه
 محل الحاجة منه بلفظه فتأمله * (الثالث) لم يصرح عياض في نقله التأويل الاول عن
 القاضي اسمعيل بان العبد عاجز عن الصوم وهو مراده كما صرح به الباجي في كلامه المتقدم
 والله أعلم * (الرابع) ذكر ابن عرفة كلام المدونة وما في المبسوط عن مالك وابن القاسم ثم
 قال مانصه فحمله ابن محرز على منعه سيده الصوم ولتردده في صحة منعه استحب صومه
 الباجي حله القاضي اسمعيل على من عجز عن الصوم ومعنى استحبابه صومه قصر تركه
 عليه ثم نقل بعد كلام عياض وقال مانصه قلت هذا الذي أتى به من عند نفسه راجع لما
 تقدم لابن محرز وأول الباجي عن اسمعيل القاضي فتأمله اه منه بلفظه قلت أما رجوعه لما
 لابن محرز فحمل وأما رجوعه لما للباجي عن القاضي فلم يظهر لي وجهه لان القاضي
 اسمعيل قيد بالعجز عن الصوم وعياض لم يقيد فتأمله والله أعلم (ولتركيب صنفين) قول ز
 أو يعطى ثلاثين رجلا من البر والآخرين من الشعير الى قوله كذا يظهر انظر قوله كذا
 يظهر مع أن ذلك منصوص في المدونة وغيره وانص المدونة وان أطمع ثلاثين مسكيناً في
 كفارة الظهار حنطة ثم ضاق السعر حتى صار عيشهم القمح والشعير أو خرج الى بلد عيشهم
 ذلك أجراه أن يطعم من ذلك ثلاثين مسكيناً وكذلك هذا في جميع الكفارات اه منها
 بلفظه ومثله لابن يونس عنها وقال عقبه مانصه محمد بن يونس يريد ما لم يتمدد الخروج الى
 ذلك البلد ليخفف عن نفسه وقاله محزون اه منه بلفظه وشحوه لابي الحسن ونقل ابن
 عرفة كلام المدونة أيضا وقال عقبه مانصه اللغوى والصقلي عن محزون ان لم يتمدد
 الخروج لذلك اه منه بلفظه قلت ويتصور ذلك أيضا بما اذا كان عيشهم القمح والشعير
 فأطعم ثلاثين منه وأطعم ثلاثين من البر تطوعا والله أعلم (وان ماتت واحدة الخ) قول ز
 لان ما هنا فيه احتمال أن يكون بعض الكفارة الى قوله والحية التي يريد وطأها لم تستكمل
 كفارتها الخ يوم أنه شرك هنا ينهن في كل كفارة وذلك غير صحيح والصواب أن يقول

(ولتركيب صنفين) قول ز
 أو يعطى ثلاثين الى قوله كذا يظهر
 الخ فيه أن ذلك منصوص في
 المدونة وغيرها وقد صورته في المدونة
 بما اذا ضاق السعر حتى صار عيشهم
 القمح والشعير أو خرج الى بلد عيشهم
 ذلك اه ابن يونس يريد ما لم يتمدد
 الخروج لذلك البلد ليخفف عن
 نفسه وقاله محزون اه وشحوه لابي
 الحسن وابن عرفة ويصور أيضا بما
 اذا كان عيشهم القمح والشعير فاطم
 ثلاثين من البر تطوعا والله أعلم (وان
 ماتت واحدة) قول ز لان ما هنا
 فيه احتمال الخ يوم أنه شرك هنا
 ينهن في كل كفارة فصوابه

لان ما هنا وقع فيه التكفير عن بعض غير معين فالحلية التي يريد وطأها يحتمل أن تكون غير مكفّر عنها تأمل والله تعالى أعلم

(باب اللعان)

قال في التسيّبات ما نصّه هو مشتق من اللعنة أي في الخامسة للزوج لقوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ومن المرأة في الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فلما كانت هاتان الدعوتان منهما غلبت احدهما على الأخرى فسمى الحلف الذي فيه ذلك لعانا وملاعة لان الفعل والمفاعلة أكثر مجيئهم من اثنين فصاعداً وأصل اللعان البعد والطرده ومعنى لعنة الله بعده من رحمة وكانت العرب اذا طردت الشري منهم طردوه وأبعده دونه عنهم لئلا يواحدون بحجرائهم ومموهوا لعناهم منها بلفظها قال في المقدمات الاصل في اللعان كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام واجماع الامة اه محل الحاجة منها بلفظها *(تنبيه)* اذا كان أصل اللعان البعد والطرده لم يقل ان اللعان مشتق منه لان كل واحد من الزوجين يعدم من صاحبه بحلفه فتقع الفرقة بينهما والحرمة الابدية فلا يحتاج الى التغليب الذي هو على خلاف الاصل فتأمل ما يضاف (انما يلاع عن زوج) قول مب وقع للشيخ أبي عمران الخ فحجوه لتو وزاد ما نصّه وهذا ما يثبت به قول المصنف زوج اه قلت يتعين حل كلام أبي عمران على اللعان لئني الولد اذ هو الذي يمكن فيه ذلك كان يوطأ رجل امرأه اشتبهت عليه بزوجه ولا زوج لها فتأتى بحمل لستة أشهر فأكثر فتدعى انه منه وينقبه وأما الرواية الزني فلا يتصور ويحتمل أن يكون مراده أنهم اذ عيا النكاح معاً ولم يثبت ولكنه فشا فدرى عنهما الحد لذلك والله أعلم (أو فسقا) قول مب كما يفيد الحافظ الخ يفيد أيضاً كلام القرطبي وحقيقه دابن رشيد كما في تو ولو واحتج به مب لكان أولى لانها ما ليكان والله أعلم (في نكاحه) قول ز ولو تزوجت غيره كما في عجم الخ بل هو نص المدونة ففيها ومن قذف زوجته ثم بانت منه وتزوجت ثم قامت بالقذف فانها ما يلعن ان ومن أبي منهما اللعان حد اه ونحوه في ابن يونس وابن عرفة عنها *(فرع)* من قذف أربع نسوة في كلمة واحدة فلا تطهر اكتفاؤه بلعان واحد يقول فيه لقدرايتهن يرتين كن قذف جماعة بكلمة ولكن ظاهر من نسائه ولكن ادعى عليه جماعة ديناً خلف لهم عينا واحدة انظر الاصل والله أعلم

(باب اللعان)

قال في التسيّبات ما نصّه هو مشتق من اللعنة أي في الخامسة للزوج لقوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ومن المرأة في الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فلما كانت هاتان الدعوتان منهما غلبت احدهما على الأخرى فسمى الحلف الذي فيه ذلك لعانا وملاعة لان الفعل والمفاعلة أكثر مجيئهم من اثنين فصاعداً وأصل اللعان البعد والطرده ومعنى لعنة الله بعده من رحمة وكانت العرب اذا طردت الشري منهم طردوه وأبعده دونه عنهم لئلا يواحدون بحجرائهم ومموهوا لعناهم منها بلفظها قال في المقدمات الاصل في اللعان كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام واجماع الامة اه محل الحاجة منها بلفظها *(تنبيه)* اذا كان أصل اللعان البعد والطرده لم يقل ان اللعان مشتق منه لان كل واحد من الزوجين يعدم من صاحبه بحلفه فتقع الفرقة بينهما والحرمة الابدية فلا يحتاج الى التغليب الذي هو على خلاف الاصل فتأمل ما يضاف (انما يلاع عن زوج) قول مب وقع للشيخ أبي عمران الخ فحجوه لتو وزاد ما نصّه وهذا ما يثبت به قول المصنف زوج اه قلت يتعين حل كلام أبي عمران على اللعان لئني الولد اذ هو الذي يمكن فيه ذلك كان يوطأ رجل امرأه اشتبهت عليه بزوجه ولا زوج لها فتأتى بحمل لستة أشهر فأكثر فتدعى انه منه وينقبه وأما الرواية الزني فلا يتصور ويحتمل أن يكون مراده أنهم اذ عيا النكاح معاً ولم يثبت ولكنه فشا فدرى عنهما الحد لذلك والله أعلم (أو فسقا) قول مب كما يفيد الحافظ الخ يفيد أيضاً كلام القرطبي وحقيقه دابن رشيد كما في تو ولو واحتج به مب لكان أولى لانها ما ليكان والله أعلم (في نكاحه) قول ز ولو تزوجت غيره كما في عجم الخ بل هو نص المدونة ففيها ومن قذف زوجته ثم بانت منه وتزوجت ثم قامت بالقذف فانها ما يلعن ان ومن أبي منهما اللعان حد اه ونحوه في ابن يونس وابن عرفة عنها *(فرع)* من قذف أربع نسوة في كلمة واحدة فلا تطهر اكتفاؤه بلعان واحد يقول فيه لقدرايتهن يرتين كن قذف جماعة بكلمة ولكن ظاهر من نسائه ولكن ادعى عليه جماعة ديناً خلف لهم عينا واحدة انظر الاصل والله أعلم

(والاحد) قول ز فان كان مثل الاول لاعن (١٦٣) وسقط عنه الحد الخ صورة المسئلة انه قال لها وليست في عصمته ولا عدة

فعلی هذا یحیی أن یکنی بلعان واحد لهن کلهن وبالله التوفیق اه منها بلفظها ونحوه فی اختصار التیسطیة لابن هرون وذكر ابن عرفة کلام المقدمات وقال عقبه مانصه قلت فی قوله لازم أن یقیم الشهادة علی کل واحدة منهن منفردة نظر لان ظاهر المذهب أن البینه اذا قالت تشهد برؤية زنی فلابنة وفلانة وفلانة ووصفت کما یجب فان شهادتها تامة وهذا هو معنی لعان واحد أن یقول الزوج أشهد بالله الذی لا اله الا هو لقد رأیت فلانة وفلانة وفلانة وفلانة زین ویرصف کما یجب وتخرج المسئلة علی الخلاف فی تعداد الصیغان فی تعداد المصراة ویأتی لابن القاسم فین قذف زوجته فقامت علیه احداهما ما ظاهره أن لعانا واحدا یکفیه اه منه بلفظه (والاحد) قوله ز فان وماها ثانیاً بعد أن تزوجها فان کان مثل الاول لاعن وسقط عنه الحد صورة المسئلة أن یكون قال لها وليست فی عصمته ولا فی عدة منه زنی یوم کذا مع زید ثم تزوجها فقال لها ذلك القول بعینه وما ذکره فیما من اللعان وسقط الحد معمله فی عجم عن شرح الشامل وهو مبني علی ما تقدم له عنه عند قوله بزنی فی نکاحه وقد علمت انه غیر صحیح فابنی علیه كذلك تأمله (والالحق به الا أن یدعی الاستبراء) قول مب فلوا دعی الاستبراء عند لعانه للرؤية اتنی الولد باجماع الخ قد ذکر ابن رشد فی مقدماته هذا الاجماع فی الفصل الثامن لکنه قال فی الفصل التاسع مانصه قد ذهب طائفة من أهل العلم الی أن الولد المولود علی فراش الرجل اذا نفاه لا ینتفی منه بلعان ولا بما سواه لقول رسول الله صلی الله علیه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر روى عن الشعبي انه قال خالفنی ابراهیم وابن معقل ومومسی فی ولد الملاعنة فقالوا لالحقه به فقلت ألحقه به بعد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقین ثم خبر بالخامسة ان لعنة الله علیه ان کان من الکاذبین فکتبوا فیها الی المدینة فکتبوا أن یلحق بأمه وهو شذوذ من القول ولا حجة لقائله فیما اخرج به من قول رسول الله صلی الله علیه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر لانه انما ورد فی المدعی بالزنی ما ولد علی فراش غیره علی ما جاء فی حدیث عتبة وأمانی أولاد الزوجات فلیس من ذلك فی شیء لان رسول الله صلی الله علیه وسلم قد قضی فی ذلك بالملاعنة وورد الولد الملاعن به لامه دون المولود علی فراشه وبالله التوفیق اه منها بلفظها (أو محبوب) قول ز ومنشله ذاهب الاثنین وان أنزل الخ سیأتی له فی باب العدة عند قوله فی أن المقطوع ذکره أو أنشیاء بولده له أن الراجح وجوب العدة علی مطلقة دون سؤال فالجاری علی ذلك انه لا ینتفی الولد الا باللعان كما هو ظاهره ولان القائل بنی اللعان یقول بنی العدة من طلاقه كما ذکره ابن عرفة ولم یحکم غیره منصوصه الغمی قال ابن حبیب فی المجبوب ان کان مقطوع الاثنین والذکر لم یلحق به ولا یلاعن وتعتذر زوجته لو فاته دون طلاقه وان بقیت بسرئ انفسه وبعض عسبه فهو کالسلم اه منه بلفظه (أو اودعته مغریة الخ) قول مب وقال ابن عرفة قرر الغمی الخ زاد ابن عرفة متصلاً بما نقله عنه مانصه قلت یرید لم یغیب عن محل عقده أو غاب ورجع الیه ولعبر فیه لم یدکره عنه أبو ابراهیم اه

منه زنی یوم کذا مع زید ثم تزوجها فقال لها ذلك أيضاً وما ذکره فیما من اللعان منسله فی عجم عن شرح الشامل وهو مبني علی ما قدمه فی بزنی فی نکاحه وقد علمت انه غیر صحیح فابنی علیه كذلك تأمله (والالحق الخ) قول مب باجماع حکام ابن رشد أى فی الفصل الثامن من المقدمات لکنه قال فی الفصل التاسع قد ذهب طائفة الی أن الولد المولود علی فراش الرجل اذا نفاه لا ینتفی منه بلعان ولا بما سواه انظر بقية کلامه فی الاصل (أو محبوب) قول ز ومنشله ذاهب الاثنین وان أنزل الخ الجاری علی ما سیأتی له فی العدة من أن الراجح فیه وجوب العدة علی مطلقة دون سؤال أى خلاف ما للمصنف هنالك انه لا ینتفی الولد الا بلعان كما هو ظاهر لان القائل بنی اللعان یقول بنی العدة من طلاقه كما ذکره ابن عرفة قلت سیأتی أن الراجح ما جرى علیه المصنف فی قوله فی أن المقطوع ذکره أو أنشیاء بولده له فاعتذر زوجته أم لا لما رجعه ز تبعا لعلیه فاذا سئل أهل المعرفة أى النساء وقلن لا بولده اتنی بغیر لعان وعلیه یحمل ما فی ز هنا فان قلن بولده فلا ینتفی الا بلعان فتأمله والله أعلم (أو اودعته الخ) زاد ابن عرفة متصلاً بما نقله عنه مب مانصه قلت یرید لم یغیب عن محل عقده أو غاب ورجع الیه ولعبر فیه لم یدکره عنه أبو ابراهیم اه ومنه هو المصنف هو قول المدونة ومن لم یعلم له بزوجه حتى أتت بولداً فأنکره وأنکر المیس وادعت هی

أنه منه وأنه غشياً وأنكر قولها وأنت به لستة أشهر فأكثر من يوم العقد وقد طلق أولم يطلق لزمه إلا أن يتقيه بلعان فلا يلزمه ولا يكون لها إذا لعن الأنصف الصداق ولا سكنى لها ولا متعة اه ما نصه وزاد في الام بعد قولها وقد غشياً وأمكن قولها منه ولم يمكن قولها فإنه لا يلزمه مثل أن يعقد وهو غائب وبينهما من المناقضة ما أن يقدم بعد العقد كان الباقي أقل من ستة أشهر هكذا قررته الحمى ولم ينقله أبو ابراهيم قال وفي طلاق السنة منها ما يدل على عدم الامكان اه منه بلفظه وقد ذكر هذه المعارضة أيضاً أبو الحسن ولم يعزها لاحد وزاد أنه ظاهر ما في رسم الرهون من مسمع عيسى ثم قال فيقوم منها مثل مذهب الحنفى لأنه قال يلحق به على الاطلاق اذ له من الطيارة أو تطوى له الطرق اه منها بلفظها وانظر لم أغفل ابن ناجي جواب شيخه ابن عرفة مع أنه حسن بسن فإنه قال عقب ما قدمناه عنه ما نصه قال اي أبو ابراهيم وفي طلاق السنة أنها عدم رعى الامكان لقولها لو اعتدت أم ولداً ومات زوجها وحلت فلم يطأ السيد حتى مات أو كان غائباً بيلد يعلم أنه لم يقدم منه منذ وفاة زوجها فاعلمها حيضة لانها لو تمت عدتها من زوجها ثم أتت بولد لما يشبهه أن يكون من سببها فزعمت أنه من حق به في حياته وبعد موته إلا أن يقول قبل موته لم أمسها بعد موت زوجها فلا يلحق وتابعه على هذه المناقضة غير واحد من الفاسيين والتونسيين ولا مناقضة بينهم ما وبأنه أن حيضة أم الولد لو وفاة سيدها الزمها في المدونة وأوجبها كعدة الوفاة في النكاح حـ بما نص عليه في كتاب العدة قبل هذه المسئلة يسير فكان امكان الولد في عدة الوفاة لغولب وتها في عدة وفاة الزوج الصغير ومن بالمشرق قبل تناهيز وجته التي بالمغرب واستدل على ذلك بأنهم افراش سيدها بمجرد انقطاع عصمة زوجها عنها لا بقيد وطئها سيدها بعد ذلك كما أن عقد النكاح يصير الزوجة فراشاً زوجها لا بقيد تناهيزها ولذا ذكر في استدلاله على أنها افراش بذلك بقوله ثم أتت بما يشبهه أن يكون من سيد هـ فقيده بالامكان كما أن الزوجة فراش بمجرد العقد مع أنه لا يلحق ولها لا بقيد الامكان والحاصل أن الفرائش من حيث ايجابه عدة الوفاة لا يشترط فيه امكان الوطء ومن حيث ايجابه لحوق الولد يشترط فيه ومن يذكّر مسائل الكتاب في عدة وفاة الزوج الصغير والخصى وعدم لحوقهما ما أتت به زوجتهما ما من ولد علم ما قلناه ضرورة ومسئلة أم الولد هذه جارية على أصل المذهب في ذلك دون تناقض فيه فتأمل اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه وهو حقيق بالتسليم والله أعلم (لان كرقذها به) قول ز وانظر هل تحصل المغارة بالاصابة الخ قال تو لا يتوقف في حصوله بذلك اه وهو ظاهر غاية الظهور فلا وجه للتوقف في ذلك (وان وطئ أو أخرج بعد علمه الخ) قال ح هـ بالنسبة الى اللعان لئن في الولد فان كان اللعان لرؤية فيمنع اللعان بوطئ بعد الرؤية ثم ذكر كلام ابن عرفة ومعارضته بين كلام الباجي والحمى وأجاب عنها وقال عقب ذلك ما نصه ويفهم منه أنه اذا وطئ بعد الرؤية لم يكن له أن يلاعن ولا ينفى الولد وهو ظاهر وقد صرح به ابن الحاجب ونقله في ضج اه وقوله ويفهم منه أنه اذا وطئ بعد الرؤية لم يكن له أن يلاعن الخ يعني اذا وطئها بعد الرؤية فانت بولد هذا الذي صرح به ابن الحاجب ونصه وشرطه في الولدان لا يطاق بعد الرؤية أو العلم

والله أعلم

بالوضع أو الحل وإن لا يؤخر بعد العلم بالحل أو الوضع اه ضج أي وشرط اللعان في نفي الولد
 أن لا يبطأها بعد الرؤية ثم قال بعد كلام مانصه وقيد المصنف الشرط بالولد لأن بعضهم حكى
 في الرؤية إذا لم يكن عنها حل أن السكوت الطويل لا يمنع من اللعان وإنما يمنع منه الوطء
 اه منه بلانظرة وحاصله أن الوطء بعد العلم مانع من اللعان للرؤية ولنفي الحل والسكوت بعد
 الطول لغيره من مانع في الحل دون الرؤية ﴿قلت وما عازه ح لتص ابن الحاجب هو في
 المدونة منه وهو ما ونصاف فيها مانصه واللعان يجب بثلاثة أوجه فوجه أن يجتمع عليه ما وذلك
 أن يدعى أنه رأها تبنى كالرود في المكحلة ثم لم يبطأ بعد ذلك أو ينفي حلا يدعى قبله استبراء اه
 قال أبو الحسن مانصه قوله ثم لم يبطأ بعد ذلك مفهومه ولو وطئ لم يكن له أن يلاعن قال في
 كتاب الرجم من ادعى رؤية وأقر أنه وطئ بعدها حد ولحق به الولد اه منه بلانظرة ونقل ابن
 يونس عن المدونة نحو ما قدمناه عنها ثم قال بعد كلام مانصه قال ابن القاسم في كتاب الرجم
 من ادعى رؤية وأقر أنه وطئ بعدها حد ولحق به الولد ثم قال بعد مانصه وإنما قال إذا اعترف أنه
 وطئ به إن قال رأيتها تبنى أنه يحد ولا يلاعن لأن اللعان موضوع لرفع النسب ولا يمكن
 رفعه مع اعترافه بالوطء لأن الاعتراف بالوطء يوجب اثباته ويرفع ما يقيميه وهو اللعان فلما
 ارتفع اللعان لم يبق إلا أنه قاذف فوجب حدوا كثر هذا التوجيه لعبد الوهاب اه منه
 بلفظه ونقل بعضه أبو الحسن وزاد عقبه مانصه وقال اللغمي لأنه لما وطئ كان في حكم من
 أكذب نفسه حين وطئ بعد الرؤية صح منه اه منه بلفظه * (تنبيه) * جزم تو في شرح
 التحفة بأن له أن يلاعن للرؤية وإن اعترف أنه وطئ به دها وفيه نظر لخالفته لما قدمناه
 ولقول التلقين مانصه وشرط الالتئام بالرؤية أن لا يبطأ بعدها اه منه بلفظه فتأمل (وشهد
 بالله أربعة) قول مب قال ح والظاهر ما قاله ابن عبد السلام أي من أن الخلاف
 إنما هو إذا اقتصر على بالله وأما أولا فلا خلاف أنه مطلوب بأن يقول بالله الذي لا اله الا هو
 وفيه نظر بل ما قاله المصنف هو الصواب قال أبو الحسن عند قول المدونة فيشهد بأربع
 شهادات بالله الخ مانصه ظاهره أنه لا يزيد الذي لا اله الا هو وعلى هذا الظاهر حمله اللغمي
 وقال في كتاب الاقضية من كتاب محمد بن زيد الذي لا اله الا هو وهو أين لان العمل على ذلك في
 الايمان في الاموال واللعان أعظم حرمة فإن لم يفعل أجرأه عند مالك ولم يجزه عند أشهب
 اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي ونصه وما ذكره في قوله أشهد بالله فظاهره أنه يكتب في
 ايمان الرجل بهذا اللفظ ولا يزيد الذي لا اله الا هو خلاف قولها في كتاب الشهادات ويحلف
 المدعى عليه أو من حلف مع شاهد بالله الذي لا اله الا هو وعلى هذا حمله اللغمي فقال ما في
 الشهادات أين اه منه بلفظه ونص اللغمي فقال ما في المدونة يقول أشهد بالله وفي كتاب
 الاقضية من كتاب محمد بن زيد الذي لا اله الا هو وهو أين لان العمل على ذلك في الايمان في
 الاموال واللعان أعظم حرمة فإن لم يفعل أجرأه عند مالك ولم يجزه عند أشهب اه منه
 بلفظه وذلك كله شاهد لابن الحاجب والمصنف وحجة على ابن عبد السلام ومن تبعه وقول
 مب عن ح فيحمل كلام المصنف على ما لابن عبد السلام فيه نظراً أيضاً لان كلام
 المصنف لا يقبل ذلك ونصه على اختصار ابن هرون * (فرع) * فهل يقول بالله الذي لا اله الا

(وشهد الخ) قول مب عن ح
 الظاهر ما قاله ابن عبد السلام الخ
 فيه نظر بل ما قاله المصنف هو
 الصواب قال أبو الحسن ظاهرها
 أنه لا يزيد الذي لا اله الا هو وعليه
 حملها اللغمي وفي كتاب محمد بن زيد
 وهو أين لان العمل على ذلك في
 الاموال واللعان أعظم حرمة وإن
 لم يفعل أجرأه عند مالك ولم يجزه
 عند أشهب اه ونحوه لابن ناجي
 وقول مب عن ح فيحمل
 كلام المصنف الخ فيه نظراً أيضاً لان
 كلام المصنف لا يقبل ذلك انظر نصه
 في الاصل والله أعلم

وقول مب والذي رأيت له ابن يونس الخ الظاهر أنه لامعارضة بينهما (١٦٥) لان اللغى نسب لها نفي لزوم اني لمن الصادقين

ولم ينسب لها انه لا يقولها أصلاً وابن يونس نسب لها انه يقولها ولم ينسب لها ان ذلك على سبيل اللزوم وزاد ابن عرفة متصلاً بما نقله عنه مب مانصه مع حديث البخاري أمرهما صلى الله عليه وسلم أن يتلاعنا بما في القرآن قلت وعزاه ابن حارث لسمعان أصبغ ابن القاسم اه على ان البرادعي لم يذكر عن المدونة زيادة اني لمن الصادقين وكلام أبي الحسن يفيد أن ما لا يبي سعيده هو الذي في الامهات فانه قال سكنت عن قوله انه لمن الصادقين لانه اكنفي بذكره في القرآن وحل اللغى الكتاب على ظاهره اه فكان ابن يونس جرى على التأويل الاول فزاده والله أعلم (وباشرف البلد) مانسبه الشارح للجلاب هو كذلك فيه وهو ظاهر المصنف وحله على ظاهره متعين لتعين الجامع في ربع دينار فأعلى فاحرى اللعان وفي ح عن القرطبي لاختلاف انه لا يكون اللعان الا في مسجد جامع تجمع فيه الجمعة بحضرة السلطان أو من يقوم مقامه من الحكام اه وشحوه لعياض وغيره وتردد ز قصور وقول ح عن القرطبي لا يكون اللعان الا في مسجد جامع الخ يقتضى كالمصنف شرطية هو الصواب خلاف ما نقله ح عن القرطبي أيضاً من أن الزمان والمكان مستحبان انظر الاصل قلت قد يوفق بينهما ما يحمل الاستحباب على مكان مخصوص من الجامع الاعظم كالمبشر منه وبهضده

هو أو يقول بالله فقط قال مالك في كتاب اللعان من المدونة يقول بالله فقط وقال في كتاب الشهادات يقول في اللعان والقسمات والخقوق كلها بالله الذي لا اله الا هو واختلف اذا اقتصر على قوله أشهد بالله فقط فقال مالك يجوز ولا يجوز عند أشهب وروى ابن كنانة عن مالك في المجموعة انه يقول في اللعان والقسمات وفي ربع دينار قال كثير بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وقاله ابن المباحثون وقال في كتاب محمد بن يحيى بالله الذي أمات وأحياه منه بلفظه ونقل ابن عرفة كلام الميطني وبعض كلام اللغى وسلمهما والله أعلم وقول مب والذي رأيت له ابن يونس نسبة الاول للمدونة الخ عارض بين كلامي اللغى وابن يونس ولا معارضة بينهما بحسب ظاهر اللفظ لان اللغى نسب لها نفي لزوم اني لمن الصادقين وابن يونس نسب لها انه يقولها ولم ينسب لها ان ذلك على سبيل اللزوم كان اللغى لم ينسب للمدونة أنه لا يقولها ما أصاب لابل كلامه يدل على انه مطلوب بذلك أو لا بخلاف فانه قال أو لا مانصه يقول في امكان الرؤية أشهد بالله الذي لا اله الا هو اني لمن الصادقين رأيت اني في المكة لم تنم قال بعد كلام مانصه وقد اختلف في هذا الجمله في ثلاثه مواضع فذكر الاول ثم قال والثاني اذ لم يقل اني لمن الصادقين وجعل مكان ذلك ان كنت كذبت عليها ثم قال بعد كلام مانصه وأجاز في المدونة ان لا يثبت في لعانه اني لمن الصادقين وأثبت ذلك في كتاب محمد بن حنبل في كتابه وفي البخاري قال أمرهما النبي صلى الله عليه وسلم أن يتلاعنا بما في القرآن اه منه بلفظه ولم يقتصر ابن عرفة على ما نقله عنه مب بل زاد متصلاً به مانصه مع حديث البخاري أمرهما صلى الله عليه وسلم أن يتلاعنا بما في القرآن قلت وعزاه ابن حارث لسمعان أصبغ ابن القاسم اه منه بلفظه على ان البرادعي لم يذكر عن المدونة ما ذكره عنها ابن يونس من زيادة اني لمن الصادقين وكلام أبي الحسن يفيد أن ما لا يبي سعيده هو الذي في الامهات ونص التهذيب ويبدأ الزوج في اللعان فيشهد أربع شهادات يقول في الرؤية أشهد بالله رأيت اني اه منه بلفظه قال أبو الحسن عقبه مانصه سكنت هنا عن قوله انه لمن الصادقين لانه اكنفي بذكره في القرآن وحل اللغى الكتاب على ظاهره اه محل الحاجة منه بلفظه فكان ابن يونس حمل المدونة على التأويل الاول فصرح بقوله اني لمن الصادقين والله أعلم (وباشرف البلد) قول ز قاله في الجلاب الخ مانسبه الشارح للجلاب هو كذلك فيه ونصه ويبدأ الرجل باللعان فيحلف أربع أيمان في المسجد الاعظم يشهد جماعة من الناس بعد صلاة العصر اه منه بلفظه وهذا هو ظاهر كلام المصنف وحله على ظاهره هو المتعين لان المسجد الجامع هو المتعين في ربع دينار فأعلى كما يأتي في باب الشهادات للمصنف وشروحه وكافي التحفة وشروحه وغير ذلك من مصنفات أهل المذهب فاللعان أخرى وكلام الجواهر صريح في أن البابين سواء ونصه فاما المكان فأشرف مواضع البلد وذلك المقطع الحق اه منه بلفظه فتأمل وفي ح عن القرطبي مانصه ولا خلاف أنه لا يكون اللعان الا في مسجد جامع تجمع فيه الجمعة بحضرة السلطان أو من يقوم مقامه من الحكام اه منه بلفظه والله أعلم وسأني كلام عياض وغيره فالعجب من تردد ز في ذلك ووقوفه مع عبارة

ما في الاقتناع ونصه الاستدكار والملاعنة لا تكون الا عند السلطان بخلاف الطلاق وهذا الاجماع وكذلك لا يختلفون ان اللعان

تت * (تنبيه) * كلام المصنف صريح في أن المسجد واجب ولم يذكر الخطاب هنا الا كلام القرطبي وفيه ما نصه فاللفظ وجع الناس مشروطان والزمان والمكان مستحبان اه وفيه نظر من وجهين أحدهما أن ما نقله عن القرطبي أولاً ثانياً متناقضان بحسب الظاهر اذ قوله ولا خلاف أنه لا يكون الخ يقتضي شرطية ذلك لاستحبابه فتأمل فانهم ما سلم كلام القرطبي وفي ضمنه الاعتراض على المصنف مع أن الصواب ما قاله المصنف في التسميات ما نصه وقوله يلتعن المسلم في المسجد وعند الامام والمآني في المسجد بمحض الامام والوارث هنا الجمع لا للتقسيم والتخيير وأصل مذهب الكتاب أنه لا يكون الا في المسجد لا في غيره وقال عبد الملك في المسجد أو عند الامام فأوعى قوله للتقسيم والتخيير وعلى هذا جله شيوخنا وأنه لا خلاف قال بعضهم لان المقصود جمع الناس للتعظيم والترهيب وذلك يكون بمحض الامام ومجتمع الناس عنده أو بمجتمع الناس في المسجد قال المؤلف رحمه الله والذي يأتي على المذهب أن الايمان كلها فيما يصح وله قدر لا تكون الا بالمسجد الجامع وحيث يعظم منه ولا أمر أعظم من هـ ذا اه منها بلفظها ونقله أبو الحسن أيضاً وزاد ما نصه فالمسجد شرط على مذهب الكتاب اه منه بلفظه وفي الجواهر بعد ما قدمناه عنها ما نصه ثم التعليل بالمكان واجب اه منها بلفظها وفي ضيق عند قول ابن الحاحب ويجب في أشرف أمكنة البلد ما نصه فحواه في الجواهر وكذلك قال الباكي وابن راشد ان التعليل بالمكان شرط لانها عين فيما له بالتحقق الى التعليل فكان من شرطها ان تغلف بالمكان كالعين في الحقوق وعليه جماعة العلماء هـ ذا نص كلامهما وهو مقتضى كلام عياض وغيره وقال ابن عبد السلام وليس هذا واجبا بل أولى وعبارة المتقدمين يلتعن في المسجد ولم يشترط عبد الملك المسجد بل قال عند الامام أو في المسجد عن أمر الامام خليل وفيه نظر لما ذكرناه عن الباكي وغيره اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة فانه قال بعد ذكره كلام ابن عبد السلام ما نصه يرد بان ظاهر يلتعن في المسجد الوجوب لا الأولوية واقول عياض أصل مذهب الكتاب أنه لا يكون الا في المسجد لا في غيره وفي المقدمات لا يكون الا في المسجد اه منه بلفظه وقال قبله ما نصه وفي كونه المسجد بمحض الامام أو أحدهما نقل النعمي عنها وعن عبد الملك وعبر الميسطي وابن الجلاب عن المسجد بالمسجد الاعظم قال ابن شعبان قائماً في القبلة في المسجد الاعظم اه منه بلفظه قلت قد حكى أبو عمر الاجماع على ذلك ونقـ له في الاقتناع وأقره ونصه الاستدكار والملاعنة لا تكون الا عند السلطان بخلاف الطلاق وهذا الجاع وكذلك لا يختلفون ان الامان لا يكون الا في المسجد الجامع لان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بينهما في مسجده اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام ح فرع قال ابن عرفة ما نصه ورضاً أحدهما بالعبان الآخري غير المسجد لا يقبل لانه حق لله اه منه بلفظه (وفي اعادتها بدأت خلاف) قول مب قال بعض الشيوخ ولم أر من شهره ووجه الخ نحوه لا في في حاشية التحفة ونصه ولم أقف على من رجه اه لكنه قال في آخر كلامه ما نصه نعم في تعاليق أبي عمران ما نصه ابن القاسم ان جهل الامام فبدأ بالمرأة في اللعان ثم ماتت أو لم تمت فلا يعاد ويجزئ ويلتعن

لا يكون الا في المسجد الجامع لان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بينهما في مسجده اه فتأمل والله أعلم (وفي اعادتها) قول مب قال بعض الشيوخ ولم أر من شهره الخ مما يدل على ضعفه ان ابن العربي لم يعزه الا لابي حنيفة وجعله باطلاً نعم يرجحه اقتصار أبي عمران في تعاليقه عليه وتصدير غير واحد به وعزو الباكي له لابن القاسم وروايته وحمل ابن ناجي المدونة عليه انظر الاصل والله أعلم وقول مب وأقره وكذلك ابن عرفة الخ أي وذلك يفيد اعتقادهما اياه لكن قال أبو علي في حاشية التحفة والظاهر من كلامهم أن تقييد ابن رشد لا يعتبر انظر الشرح اه قال في الاصل وهو ظاهر فان جميع من وقفنا عليه عن تكلم على المسئلة أطلق والمتبادر من كلامهم ان الخلاف اذا قدمت ماهي مطلوبة اذا تأخرت ثم قال بعد نقول وبأمل جميع ذلك مع الانصاف يظهر ان الصواب ما قاله عج وأبو علي والله أعلم

الزوج الا ان يشاء ان يسكن فيرث ويحده هذا الفظه ولم يذكر قول أشهب أصلا والاقتصار
 على القول ترجح له كما هو معلوم اه منها بلفظها قلتم ما يدل على ضعف هذا الثاني
 ان ابن العربي لم يذكر عن أحد من أهل المذهب ولم يعزه الا لابي حنيفة وجعله باطلا ونصه
 البدء في اللعان بالزوج كما بدأ الله به فلو بدأت الزوجة لم يجز لانه عكس ما رتبته الله وقال
 أبو حنيفة يجزئ قال القاضي وهذا باطل لانه خلاف القرآن اه من أحكامه الصغرى
 بلانظها ومما يرجمه ما تقدم عن أبي علي وتصدير غير واحد به مع نسبة مقابلة لأشهب فقط
 كابن عطية ونصه وان تقدمت المرأة في اللعان فقال ابن القاسم لا تعيد وقال أشهب تعيد
 اه منه بلفظه ونحوه لابن الحاجب وعز والباجي له أولا ابن القاسم وثانيا لروايته ولا شك
 أن ذلك من المرجحات ويأتي كلامه على الاثر ان شاء الله وما نقله ابن عرفة عن ابن رشد
 وسله ونصه وقول ابن القاسم على أصله في صبي قام له شاهد بحق فأحلف المدعى عليه فبلغ
 الصبي فسكن انه يجزئ عمن المدعى عليه أولا وعلى قول أشهب في لغو لعان المرأة لا يجزئ
 عمن المدعى عليه لان العذر والخطأ واحد اه منه بلفظه وقد جمل ابن ناجي المدونة على
 قول ابن القاسم فقال مانصه ويريد بتبديء الزوج على طريق الاستحباب لقول ابن القاسم
 في كتاب محمد اذا بدأت المرأة باللعان قبله فانه يجزئ وقال أشهب بل تعاد الايمان بعد لعان
 الرجل واختاره ابن الكاتب والغمي وجعله عبد الوهاب المذهب اه منه بلفظه وقول
 ماب وقد نقل المصنف في صحيح تقييد ابن رشد الخ لاخفاء ان قبول المصنف وابن
 عرفة تقييد ابن رشد بقيد اعقادهما اياه لكن قال أبو علي في حاشية التحفة مانصه وتقييد
 ابن رشد هنا المسئلة هو في شرح المختصر والظاهر من كلامهم انه لا يعتبر انظر الشرح اه
 منها بلفظها قلتم وما قاله أبو علي ظاهره فكلام جميع من وقفنا عليه عمن تكلم على
 المسئلة أطلق والمتبادر من كلامهم أن الخلاف اذا قدمت ما هي مطلوبة به اذا تأخرت
 فقد تقدمت عبارة غير واحد انما وقال الباجي في منتهى ما نصه (فرع) فان بدأت المرأة
 باللعان فهل تعيد بعد اللعان الزوج الذي ذكره القاضي أبو محمد عن المذهب أنه لا تعتد
 بماتة قدم من لعانهم اقبل الزوج وتعيد اللعان وهذا الذي ذكره هو قول أشهب والذي حكاه
 ابن الموارث عن ابن القاسم أنها لا تعيد اللعان وبه قال أبو حنيفة وجه القول الاول ما احتج
 به القاضي أبو محمد من قول الله تعالى ويدراغنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله
 وهذا يجب أن يكون بعد أن حق عليها العذاب وذلك لا يكون الا باللعان الزوج واحتج
 لذلك أشهب بأن هذا بمنزلة الحقوق فلو بدأ الطالب باليمين لم يجزه ذلك الا بعد نكول المطالب
 ووجه رواية ابن القاسم أن هذا لعان من أحد الزوجين يصح أن يقع أولا كلعان الزوج اه
 منه بلفظه وهو الصحيح في مخالفة تقييد ابن رشد لقوله في احتجاج القاضي وهذا يجب
 أن يكون الخ لان الاشارة والضمير في يكون ويجب كل منهما عائدا لقول الله تعالى أن تشهد
 أربع شهادات الاية فتأمله بانصاف وكلام ابن يونس يقيده ذلك أيضا ونصه وذكر عن ابن
 الكاتب انه قال ان بدأت الزوجة باللعان فقال ابن القاسم لا يعاد عليه اللعان بعد اللعان
 الزوج وقال أشهب يعاد قال وهو أحسن لانها التعت قبل أخذها بما يوجب لعان الزوج

من حددا أو التعمان وقد قال الله سبحانه ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله
فوضوع لعانها ولداة العذاب عنها وقبل النعان الزوج هو المطالب بقذفها الآن
يلتعن فيسقط عن نفسه حد القذف وتصير هي المطالبة بما أوجب لعانها فليس عينها قبل
لعانها من بلا ما يوجب لعانها بعد هذا اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن مقتصر عليه ولم يعرج
على تقييد ابن رشد بحال كالم يعرج عليه ابن ناجي وقدم كلامه ولا ابن شاس ونصه فرع
إذا بدأت المرأة بالعان فقال ابن القاسم لا يعاد عليها بعد لعان الزوج وقال أشهب يعاد قال
أبو القاسم ابن الكاتب وهو أحسن اه منه بلفظه ولا ابن الماجيب ونصه فلو بدأت امرأة
بالعان فقتل ابن القاسم لا يعاد وقال أشهب يعاد اه منه بلفظه وكلام اللغوي صريح في
مخالفة ابن رشد ونصه واختلف إذا بدأت المرأة بالعان قبل الزوج فقال ابن القاسم في كتاب
محمد يجرئها وليس عليها اللعان ثانية بعد لعان الزوج وقال أشهب تعيد الإيمان بعد لعان
الرجل وكذلك في الحقوق إذا بدأ الطالب ثم علم أن الميمن على المطلوب يريد ثم نكل المطلوب
أن الميمن ترد على الطالب وقول أشهب في اللعان أي لأن يمين الرجل كالم شهادة عليها بالزنى
فليس تسقط بإيمانها يمينه لم تشهد عليها ولا تم بخلاف انهم الكاذبين في إيمانها اه
منه بلفظه ويتأمل جميع ذلك مع الانصاف يظهر أن الصواب ما قاله عجم وأبو علي
والعلم للكبير العلي (وتلا عن ابن رماها نغصب الخ) قول مب فوجه لعان الزوج نفي
الولد والحد فيه نظر لانه كالصريح في أن الزوج إذا نكل عن اللعان يحد وهو مخالف لما
صرح به في التنبيه من قوله فان نكل الزوج لم يحد الخ وما ذكره في التنبيه عن ابن عرفة
مثله في ضيح عن محمد وغيره قاله بجمعنا شيخنا ج وهو ظاهر والله أعلم وقول مب أي
بلاعان منها لانها تتحد قطعا وأما الزوج فلا بد من لعانها الخ قال شيخنا ج هذا
التأويل فيه نظر إذا الغصب كذلك لا يحتاج في نفيه الى لعانها فلا فرق حينئذ وانما هذا
الفرق على قول ضعيف وهو أن تصادقهما على نفيه في الزنى ينفي الولد بدون لعان وقد ذكر
هذا الفرق في ضيح اه من خطه رضى الله عنه في فوات وما قاله شيخنا حق لا شك
فيه لان هذا الفرق لعبد الحق وهو انما ذكره على مذهب ابن القاسم إذ قوله وروايته ان
تصادقهما على الزنى ينفي الولد بلا لعان وتصادقهما على الغصب لا ينفيه ولا بد من لعان
الزوج قال في ضيح مانصه فان قيل لم قال ابن القاسم فيما إذا تصادق الزوجان على
الغصب أن الولد لا ينفي الاباعان بخلاف ما إذا تصادقا على الزنى فالجواب أن الزانية لما
كانت تحت لاقرارها بالزنى اتقت عنها التهمة بخلاف التي أقربت بالغصب فإنه لا حد عليها فلم
تصدق في رفع النسب قاله صاحب النكت اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه عبد الحق
ان تصادقا على الغصب لم ينتف الولد الاباعان بخلاف اتفاقهما على زناها عند ابن القاسم
لان حد هاتفي اقرارها بالزنى ينفي تمامها وفي الغصب لا تحد ولو رجعت التي أقربت بالزنى قبل
حدها صارت مثل هذه ادمنه بلفظه فكلام عبد الحق صريح في أن الفرق المذكور انما هو
على قول ابن القاسم وأما على قول الغير ومذهب الاكثر وهو المشهور فلا فرق وقول ز
فان قيل تصديقه اقرارها بانمازت الخ يقتضي ان فرق عبد الحق يشمل صورة اتقاء اثبات

(فانكرته أو صدقته) قول مب
فوجه لعان الزوج نفي الولد والحد
فيه نظر لاقتضائه انه اذا نكل يحد
وهو مخالف لما صرح به في التنبيه
من قوله فان نكل الزوج لم يحد الخ
وما ذكره في التنبيه عن ابن عرفة
مثله في ضيح عن محمد وغيره وهو
ظاهر والله أعلم وقول مب أي
بلاعان منها الخ قال ج هذا
التأويل فيه نظر إذا الغصب كذلك
لا يحتاج في نفيه الى لعانها فلا فرق
حينئذ وانما هذا الفرق على قول
ضعيف وهو أن تصادقهما على نفيه
في الزنى ينفي الولد بدون لعان وقد ذكر
هذا الفرق في ضيح اه وهو حق
لا شك فيه لان هذا الفرق لعبد
الحق وهو انما ذكره على قول ابن
القاسم وروايته أن تصادقهما على
الزنى ينفي الولد بلا لعان وتصادقهما
على الغصب لا ينفيه ولا بد من لعان
الزوج وأما على مذهب الاكثر
وهو المشهور فلا فرق انظر الاصل
والله أعلم وقول ز فان قيل
تصادقهما على الخ الصواب حذفه
لانه يقتضي ان فرق عبد الحق
يشمل صورة اتقاء اثبات الغصب
والقرينة معا وأنه يسقط عنها
اللعان والحد فيها التصديق الزوج
وهو خلاف ما قاله المصنف وخلاف
ما صرح به ز من قوله وان نكلت
رجعت وقد علمت ان هذا هو
المقصود لمحمد وساقه أبو الحق
مسائل التفسير للمذهب فتأمل

الغضب والقربة معا وأنه يسقط عنها اللعان والحذف فيها التصديق الزوج وهو خلاف ما قاله المصنف من أنها تلتن في هذه الصورة خلاف ما صرح به ز من قوله وان نكلت رجعت وقد علمت أن هذا هو المنصوص لمحمد وسأفه أبو إسحق مساق التفسير للمذهب فالصواب حذف قوله فان قيل الخ تأمله (وان شهد مع ثلاثة التعن) ظاهر المصنف أو صريحه انه اذا اطلع على ذلك قبل التعان الزوج انه يؤخر حد الثلاثة حتى يتظر ما يؤول اليه الامر وهو ظاهر المدونة في كتاب اللعان قال أبو الحسن مانصه قوله لاعن الزوج وحد الثلاثة وفي كتاب الرجم حد الثلاثة ولاعن الزوج فظاهره التساقض ولكن الواو لا تقتضي رتبة والحكم ان لعان الزوج مقدم اذ لعانها تشكل عن اللعان فيسقط الحد عن الشهود كما ذكره ابن أبي زمنين عن ابن الماجشون اه منه بلفظه وعلى كلام ابن أبي زمنين عول ابن يونس وسأفه كالمذهب ولم يحك غيره ونصه قال محمد بن أبي زمنين اذا شهد عليها أربعة بالزنى أحدهم زوجها ما علم بذلك فانه يقال للزوج التعن فاذا التعن قيل للمرأة التعن فان التعت حد الشهود الثلاثة فان نكلت عن اللعان وجب عليها الحد ويسقط الحد عن الثلاثة لانه حق عليها ما شهدوا به وكذلك فسره ابن الماجشون اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا ونصه الصقلي عن ابن أبي زمنين يبدأ الزوج باللعان فان التعت حد الثلاثة والا حدت دونهم وقاله ابن الماجشون اه منه بلفظه وكان اللغمي لم يقف على كلام ابن أبي زمنين فلم يذكر في ذلك الا قولين مخربين ونصه وعلى هذا يجري الجواب اذا كان أحد الأربعة زوجها ولم ينظر في ذلك حتى التعن الزوج انه لا يحد الثلاثة على قول ابن القاسم حتى يتظر هل تلتن هي أم لا فان التعت حدوا وان نكلت رجعت ولا يحدون وأما قبل التعان الزوج فلا يؤخر عن قول ابن القاسم في المدونة فبين شهد على رجل بالزنى أنه لا يؤخر حتى تأتي البينة وقال أبو الفرج يؤخر وعلى هذا يؤخر الشهود الثلاثة حتى يتظر هل يلتن الزوج وهل تشكل هي أو تلعن اه منه بلفظه (أولم يعلم بزوجيته حتى رجعت) قول ز فان نكل حد دون الثلاثة وورثها الخ ما اقتصر عليه من عدم حد الثلاثة اذا نكل عليه اقتصر ابن يونس وما اقتصر عليه من الارث هو أحد قولين ذكرهما ابن يونس وذكر اللغمي وابن عرفة الخلاف فيهما معا ونص ابن يونس ابن المواز قال مالك فان رجعا الامام ثم علم بذلك لم يحد الثلاثة ولاعن الزوج فان نكل حدويرثها الا أن يعلم أنه تعدد الزور أو أقر بذلك فلا يرثها فان قال شهدت بالحق لاعن ولا حد ولا دية على الامام لانه مختلف فيه فليس بخطا صريح كشهادة العبد والنصراني وقاله أصبغ الا في الميراث فقال لا يرثه ان التعن وليس بشاهد فلا يخرج من تهمة العامد لقتل وارثه اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضا ونص اللغمي وان لم يعلم ان أحدهم زوجها حتى رجعت كان حكمها مضى في رجعا قال ابن القاسم في كتاب محمد ولا شيء من ديتها على زوجها ولا على الشهود ولا على الامام ولا على العامة لان ذلك ليس بخطا صراح وهذا مما يختلف فيه الحكم ويقال للزوج لاعن فان نكل حد قال محمد ولا حد على الثلاثة لاعن الزوج أو نكل وقال ابن حبيب ان نكل الزوج حدوا وان لاعن لم يحدوا قال ابن القاسم وله الميراث وان نكل عن اللعان الا أن

(وان شهد مع ثلاثة الخ) ظاهره كالمدونة في كتاب اللعان انه اذا اطلع على ذلك قبل التعان الزوج يؤخر حد الثلاثة حتى يتظر ما يؤول له الامر وفي كتاب الرجم حد الثلاثة ولاعن الزوج قال أبو إسحق فظاهره التساقض ولكن الواو لا تقتضي رتبة والحكم ان لعان الزوج مقدم اذ لعانها تشكل عن اللعان فيسقط الحد عن الشهود كما ذكره ابن أبي زمنين عن ابن الماجشون اه وعلى ما لابن أبي زمنين عول ابن يونس مقتصر عليه ونقله عنه ابن عرفة وكان اللغمي لم يقف عليه انظر الاصل (أولم يعلم بزوجيته الخ) قول ز فان نكل حد دون الثلاثة هو الذي اقتصر عليه ابن يونس وقول ز وورثها هو أحد قولين ذكرهما ابن يونس وذكر اللغمي وابن عرفة الخلاف فيهما معا انظر نصوصهم في الاصل

يعلم أنه تعذر الزور فلا يرتها وقال أصبح لاميراث له وان نكل وأرى فيه تهمة العامد لقتل وارثه وله في موضع آخر غير ذلك اه منه بلفظه ونص ابن عرفة وروى محمد لورجت ثم علم بذلك لم يجد الثلاثة ولا عن الزوج وان نكل حدوله في كتاب الرجم ان نكل حد الاربعة ولادية على الامام للقول بقبول شهادته وفي عدم ارتها الزوج مطلقا وان علم تعذر الزور أو أقر بذلك قولاً أصبح ومالك اه منه بلفظه * (تنبيه) * بين مائة له ابن بونس وابن عرفة عن ابن المواز ومائة له التتبع عنه مخالفة في أمرين يظهران بالتأمل والله أعلم (وبالتعانها تأييد حرمتها) قول ز وفسخ نكاحها يقتضي أن ذلك خاص بتغير البائن وفي آخر ترجمة اللعان من طرار بن عات مانصه ولو وقع اللعان بعد الطلاق البائن في نفي حل في تأييد تحريمها قولان انظر ذلك في التذيب لعبد الحق اه (أو انقش) قول ز في التنبيه ظاهر قوله وبلغانها الخ ولو انقذت الخ هذا الظاهر لا يقول عليه اذ لا وجه لفسخ النكاح حينئذ فضلا عن تأييد تحريمها وقوله وكذا ظاهره ولو سبقت الرجل الخ ظاهره أن التأييد يقع بمجرد التعانها على القول بالاجراء وليس بصحيح فضلا عن أن يكون واضحا بالوقوف على كلام الأئمة في الأصل يتضح لك ذلك والله الموفق

يعلم أنه تعذر الزور فلا يرتها وقال أصبح لاميراث له وان نكل وأرى فيه تهمة العامد لقتل وارثه وله في موضع آخر غير ذلك اه منه بلفظه ونص ابن عرفة وروى محمد لورجت ثم علم بذلك لم يجد الثلاثة ولا عن الزوج وان نكل حدوله في كتاب الرجم ان نكل حد الاربعة ولادية على الامام للقول بقبول شهادته وفي عدم ارتها الزوج مطلقا وان علم تعذر الزور أو أقر بذلك قولاً أصبح ومالك اه منه بلفظه * (تنبيه) * بين مائة له ابن بونس وابن عرفة عن ابن المواز ومائة له التتبع عنه مخالفة في أمرين يظهران بالتأمل والله أعلم (وبالتعانها تأييد حرمتها) قول ز وفسخ نكاحها يقتضي أن ذلك خاص بتغير البائن وفي آخر ترجمة اللعان من طرار بن عات مانصه ولو وقع اللعان بعد الطلاق البائن في نفي حل في تأييد تحريمها قولان انظر ذلك في التذيب لعبد الحق اه (أو انقش) قول ز في التنبيه ظاهر قوله وبلغانها الخ ولو انقذت الخ هذا الظاهر لا يقول عليه اذ لا وجه لفسخ النكاح حينئذ فضلا عن تأييد تحريمها وقوله وكذا ظاهره ولو سبقت الرجل الخ ظاهره أن التأييد يقع بمجرد التعانها على القول بالاجراء وليس بصحيح فضلا عن أن يكون واضحا بالوقوف على كلام الأئمة في الأصل يتضح لك ذلك والله الموفق

* (باب في العدة) *

قول مب غير جامع الخ هذا
يرد أيضا على تعريف ح فتأمل
(بجملته بالغ) قول ز اذ لا يولد
لله الخ كانه قصده الفرق بين سقوط
العدة عن البالغة بجملته غير البالغ
وجوبه على المطيقة بجملته البالغ
ونحوه لابن عرفة ونصه وقول ابن
هرون رواية ابن عبد الحكم أي انه
لا يجب استبراء الامه المطيقة التي
لا تحمل غالباً شبهة ولهم في الصغير
الذي لا يولد له لا تعتذر وجنته ولو
أطاق الوطء يرتبان الصبي لا ماله
قطعاً فلا يولد له قطعاً وفي الولد عن
المطيقة للوطء لا ينقض للقطع جفاء
الاحتياط اه ونقله غ و ح
وقبله وفيه بحث لانه ان أراد
المطيقة مع امكان حملها نادراً فبحث
ابن هرون غير مقصور عليها بل
يشمل أيضاً من أمن حملها عادة
وان أراد مع عدم امكان حملها عادة
فلا يبحث ما في جوابه المذكور وقد
ذكر في المقدمات ان وجوب العدة
على التي أمن حملها الصغير أو كبير
استحسان وسد للذريعة ومع ذلك
لا يندفع به ما قاله ابن هرون اذ يقال
ما وجه وجوب العدة على التي لم
يؤمن حملها متى ألحقتم بهما من أمن
حملها وسقوطها عن زوجة من
لا يؤمن وقوع الحمل منه والاحتياط
للا تساقب في كل منهما وما والذي
يظهر في الفرق أن الشك الذي هو

لعان الزوج وان لم تلتن المرأة وهو مذهب الشافعي وظاهر قول مالك في موطنه وقول
عبد الله بن عمر بن العاصي في المدونة وقول أصبغ في العتبية ثم قال وقوله في المدونة ان
ماتت المرأة ورثها الزوج وان مات الزوج ورثته المرأة ان لم تلتن فبأنى على هذا أن
الفرقة يجب بتمام لعان الزوج ان تلتن المرأة فاحفظ أنها مسئلة تتحصل فيها ثلاثة
أقوال اه منها بلفظها ونص التنبيهات نص الكتاب ومشهور المذهب والمعروف من قول
مالك وأصحابه أن الفراق انما يقع بين الزوجين بتمام التعان ما وانه لو لم يقع من اللعان الامرة
واحدة من المرأة أو كذب الزوج نفسه بجلد الحد وكانت امرأته قال بعض شيوخنا على
هذا اذا مات الزوج فذكر نحو ما تقدم عن ابن رشد ثم قال وليسكنون في العتبية اذا لعن
الزوج فذكر ما تقدم عنه في كلام الياجي ثم قال ونحوه لأصبغ في العتبية وذكر كلامه ثم قال
وهو ظاهر قول مالك في الموطأ ونص كلامه فذكر كلام الموطأ السابق ثم قال وأنكر أبو بكر
ابن الباد قول سكنون ثم ذكر التاويلين السابقين لكلام الموطأ وقال في الثاني منه ما
مانسه فرداه الى القول المشهور وهو أولى ما حمل عليه ثم قال وقد تأول هذا الأخير بعض
الشيوخ على المدونة في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي ثم ذكر كلام المدونة الذي
أخذ منه ابن رشد القول الثالث حسبما تقدم ثم قال فيبقى على هذا في المسئلة ثلاثة أقوال
اشان منصوصان في الكتاب ومالك تناول فيها من الآثار منصوص في العتبية ظاهري
الموطأ والله الموفق للصواب اه منها بلفظها ونقل ذلك كله ابن عرفة مختصراً مقتصر
عليه ونصه ابن رشد في المقدمات في وقوع الفرقة بتمام لعان الزوج بعد الزوج أو بتمام
لعان الزوج وان لم تلتن ثالثاً بتمام لعان ان تلتن للشهور عن مالك وأصحابه وقول
أصبغ منع ظاهر قول مالك في الموطأ وابن القاسم فيها وعلى الأول ان مات بعد لعانه قبل
التعان وأورثته وقاله مطرف وابن حبيب وعلى الثاني لا توارث بينهما بموت أحدهما بعد
لعان الزوج وعلى الثالث قولها ان ماتت ورثها الزوج وان مات ورثته ان لم تلتن لا عن
عياض على الثاني حملها بعضهم بدليل قولها ان أكذب نفسه قبل الخامسة لم يفرق بينهما
ثم قال بعد هذا بقرين عن الياجي ما نصه لا خلاف عند أصحابنا انهم لو لم تلتن أو أكذب
نفسه قبل تمام لعان لم تثبت بينهما فرقة ونص عليه مالك اه منه بلفظه فتأمل ذلك كله
بإتصاف والله أعلم

* (باب في العدة والاستبراء) *

قول مب وأورد عليه الرضاع انه غير جامع الخ هذا الايراد وارد على الحد الذي ذكره
ح وسله فتأمل (بجملته بالغ) قول ز لا بجملته صبي اذ لا يولد له ولو قوى على
الوطء الخ كانه قصده الفرق بين سقوط العدة عن البالغة بجملته غير البالغ وجوبها
على الصغيرة بجملته البالغ فان الذي يظهر يبادي الرأي أنهم ما سواهما فاما أن يجب عليهم امعا
واما أن تسقط عنهم ما وأشار بذلك والله أعلم الى كلام ابن عرفة ونصه وفيها ليس على
من لا يوطأ مثلها عدة طلاق وفيها قبلها عدة من فيها بقية ررق في الطلاق وهي بمن
لا تحيض لصغر ومثلها يوطأ وبنيها زوجها ثلاثة أشهر وفي المقدمات قال ابن لبابة

سبب الاحتياط هو في حمل البالغة من وطء الصغير أضعف منه في حمل المطيقة من وطء البالغ لان وطء لها لا يحصل به من كمال اللذة الموجبة لخروج الماء ما يحصل من وطء البالغة ولذا وجب عليه الغسل بتغيب الحشفة وان لم ينزل ووطء الصغير للبالغة ليس كذلك فلذا لا يجب عليها غسل بتغيب حشفته دون انزال على المشهور وقد أجرى الله سبحانه العادة بان الولد لا يتكون الا من ماء الرجل والمرأة فاذا كان الواطئ بالغاً دونها فالشك انما هو في حصول ما هو دون مائه بخلاف البالغة الموطوءة لغير البالغ فان الشك حاصل في خروج ماء كل منهما الصغرى ولعدم نيلها اللذة الكاملة الموجبة لخروجه والشك في أمرين يضاعف معه احتمال الحمل أكثر من الشك في أمر واحد فلهذا والله أعلم أوجبوا العدة في المشهور على المطيقة بخلاف البالغ وسقطت عن الكبيرة بوطء الصغير قولوا واحداً فتأمل بانصاف **قلت** وقول ز فقد ذكر بعض أهل العلم الخ وروى عن المزني انه قال سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول رأيت بالمدينة أربع عجائب جده بنت احمدى وعشرين سنة ورجلا فلهه القاضي في مدى نوى وشيخا قد أتى عليه تسعون سنة يدورناره أجمع حافياً راجحاً على القينات يعلمن الغناء فاذا أتى الصلاة صلى

الصغيرة التي ليست في سن من تحيض ويؤمن من الحمل لاعددة عليها وهو شاذ **قلت** قال التميمي رواية ابن عبد الحكم في الامسة تطبيق الوطء ولا تحمل غالباً كبت تسع وعشر لا يجب استبراء وها خلافاً لرواية ابن القاسم فيها وجوب الاستبراء وظاهر ترجيح التميمي هذه الرواية بقوله قياساً على الحرة المعتدة أن الحرة لا خلاف فيها ونقل الصقلي عن ابن حبيب وجماعة من التابعين مثل رواية ابن عبد الحكم وقول ابن هرون رواية ابن عبد الحكم أشبه بقولهم في الصغير الذي لا يولد له لا تعتد زوجته ولو أطلق الوطء يرتب أن الصبي لاماله قطعاً فلا يولد له قطعاً ونفي الولد عن الصغيرة المطيقة للوطء لا ينهض للقطع فجاء الاحتياط اه منه بلقطه ونقله غ في تكميله وأقره ونقله ح بالله - بنى وقوله **قلت** ما قاله ابن هرون لا يدفعه بحث ابن عرفة والجواب الذي أجاب به لا يفيد وان سلمه غير واحد ممن له نظر سيدي لان قوله ونفي الولد عن الصغيرة المطيقة للوطء لا ينهض للقطع ان أراد المطيقة للوطء مع امكان حملها نادراً أخذ من قوله في رواية ابن عبد الحكم ولا تحمل غالباً الخ فبحث ابن هرون ليس مقصوراً على هذه الصورة بل يشمل ما يشمل من أطاقت الوطء وأمن حملها عادة كما أن سقوط العدة عن هذه ما خوذ من رواية ابن عبد الحكم بالأحرى وثبتت عليها في مقابلها وهي الرواية المشهورة مصرح به في كلام الأئمة وقد تقدم في نقله هو عن المقدمات أن قول ابن لبابة بسقوطها عنها شاذ ويأتي كلام المقدمات وفي ق عند قوله في فصل الاستبراء ولا استبراء ان لم تطق الوطء مانصه ابن حبيب قال مالاً ان الصغيرة التي تطيق الوطء وان آمن الحمل تستبرأ وهذا تشديد اه مثله بالنظر والدليل على أن بحث ابن هرون يشملها قوله في استدلاله على سقوط العدة عنها قولهم في الصبي الذي لا يولد له لا تعتد زوجته أي فكما لا تعتد زوجته الصبي الذي لا يولد له عادة كذلك لا تعتد الصغيرة التي لا تلد عادة وان أراد مع عدم امكان حملها عادة فلا يخفى ما في جوابه المذكور وايضاً ذلك يتوقف على تمهيد وهو أن يقال كل من الصبية المطيقة للوطء والصبي له ثلاثة أحوال أحدها أن تقطع العادة بعدم خروج الماء منها ثانياً ان تجوز ذلك لكن على سبيل القلة والندور ثالثاً ان تجوز به لا ندور فكل منهما اذا بعد من زمان البلوغ جدا قطعت العادة بأنه لا ماله ولا يمكن وجود الولد منه وان قرب جدا جاوزت ذلك جوازاً راجحاً وان توسط بينهما حصل الشك وليس للانونة في ذلك بالنظر اليها في نفسها مزية على الذكورية بالنظر اليها في نفسها أيضاً ولذلك سوى الأئمة رضي الله عنهم بين الذكروا التي في السن الذي يحكم على من بلغه بحكم البالغ في القول المشهور الذي هو ثمان عشرة وفي غيره من الأقوال وليس في الأقوال المذكورة قول بالفرق بين الذكروا التي فيما علمت فاذا تمهد هذا فقول الامام ابن عرفة رحمه الله ان الصبي لا ماله قطعاً ان عني أنه لا ماله قطعاً شرعاً وعقلاً فمنوع وان عني عادة فان أراد في الاحوال الثلاثة فمنوع أيضاً وان عني في الحالة الاولى فقط فالصبية مثله فلا يستقيم قوله ونفي الولد عن الصغيرة المطيقة للوطء لا ينهض للقطع ثم يلزمه على هذا الاحتمال ان الصغير في الحالتين الاخيرتين تعتد زوجته ولا يلزم ذلك وهو لا سيده فان أراد بقوله ان الصبي الذي لا ماله قطعاً أي الذي سلمنا أنه كان حين

خالونه بزوجه صبياء ولا شك أنه بعد تسليمهم كونه صبياء اذ ذاك لا ماء له قطعاً قلنا كذلك الصبية
ان سلمنا أنها كانت حين خلوة البالغ بها صبية فلا ماء لها قطعاً فتحصل أنه فرق لا يقيد كما
قلناه وتقوى ما ذكره ابن هرون وأبداه وقد ذكر أبو الوليد بن رشد في المقدمات ان
وجوب العدة على التي آمن حملها استحسان وسد للذريعة ونصه فإذا قلت ان اليانسة التي
أوجب الله عليها العدة ثلاثة أشهر هي التي تراب فلا تدري لم تحض فدليل هذا أن
لا يجب عدة على من لا تحيض من صغراً وكبر ولا تراب في أمرها الا انه لما لم يكن في ذلك
حديث يرجع اليه حل الباب في ذلك محلاً واحداً وقد ذهب ابن لبابة في كتابه الى ان الصغيرة
التي ليست في سن من تحيض ويؤمن الحمل منها انه لا عدة عليها وان كان يوطأ مثلها وكذلك
الكبيرة التي انقطع عنها الحيض ويؤمن الحمل منها وقال انه مذهب داود وانه القياس
لان العدة انما هي لحفظ الانساب فاذا آمن الحمل فلا معنى للعدة وهو شذوذ من القول اه
منها بافظها ومع هذا فلا يدفع به ما قاله ابن هرون اذ يقال ما وجه وجوب العدة على التي
لم يؤمن حملها حتى ألحقتم بها من يؤمن حملها وسقوطها عن زوجة من لا يؤمن وقوع
الحمل منه والاحتياط للانساب في كل منهما ما الذي يظهر في الفرق ان الشك الذي
هو سبب الاحتياط هو في حمل البالغة من وطأ الصغيرة أضعف منه في حمل الصبية من
وطأ البالغ لان وطأ البالغ الصغيرة المطيقة تام يحصل به من كمال اللذة الموجبة لخروج الماء
ما يحصل من وطئه البالغة ولذلك وجب عليه الغسل بغيب الحشفة دون انزال ووطأ
الصغيرة البالغة ليس كذلك فلذلك لا يجب عليها الغسل بتغيب حشفته دون انزال على
المشهور وقد أجرى الله سبحانه العادة بان الولد لا يتكون الا من ماء الرجل والمرأة فالوطأ
للمطيقة البالغ خروج مائه ممكن لنيله اللذة الكاملة فلم يبق الشك الا في خروج ماء
موطوءه وبالبالغة اذا وطئها الصغير حصل الشك في خروج مائه لعدم نيله اللذة الكاملة
الموجبة لخروج ماء موطئها الصغير ولا خفاء ان الشك في الامر من معاين ضعف
معه احتمال الحمل أكثر من الشك في أمر واحد فلهذا والله أعلم أوجبوا العدة في المشهور
على الصغيرة بخلوه البالغ وسقطت عن الكبيرة بخلوه الصبي بل بوطئه قولاً واحداً والله
أعلم هذا الذي ظهر لي بعد شدة معان النظر وإطالة التفكير في ذلك والسهر وهوان شاء
الله لمن معه انصاف بالقبول حقيق وبالله سبحانه وتعالى التوفيق (أمكن شغلها) قول
ز واحترزه عما اذا كان معها في الخلوة نساء متصفات بالعدالة فيه نظري هذه
الصورة خرجت بقوله خلوة كافي عن ابن عبد السلام وأبي الحسن وانما خرج
بهذا ما ذكره بعد من قوله وعن خلوة لحظة فتأمل (الا ان تقر به) قول مب وأما
الكسوة والنفقة فلا يؤخذ بهما الا ان صدقته الخ يقتضي انه متفق على ذلك وانه لم يتأول
أحد المدونة على أنهم ما كالدق وليس كذلك نعم الصواب هو الفرق بين الصداق وبين
الكسوة والنفقة وقد بين وجه ذلك أبو الفضل عياض فقال في النكاح الثالث من تنبيهاته
مانصه مسئلة التي أنكرت الوطء وتخبر ملها في أخذ الصداق قال محضون ليس لها أخذه
الا أن تصدقه ذهب كثير من الشيوخ الى أنه وفاق للمدونة بدليل قوله في كتاب ارضاء

فاعد ونسبت الرابعة اه و ذكر
أبو زيد القاسمي في حاشيته على
البخاري أن الدارقطني خرج بسنده
الى عباد بن عباد المهلب قال أدركت
فتابعني المهالبة امرأة صارت جدة
وهي بنت ثمان عشرة سنة ولدت
لتسع سنين ابنة فولدت ابنتها التسع
سنين ابنة اه (أمكن الخ) ما ذكره
ز في محترزه أو لا انما هو محترز خلوة
كافي ح عن ابن عبد السلام
وأبي الحسن (الا أن تقر به) قول
مب فلا يؤخذ بهما الخ يقتضي
انه لم يقل أحد انهما كالدق
وليس كذلك نعم الصواب هو الفرق
وقد بين وجهه عياض في تنبيهاته
انظر نصه في الاصل ٥

الستورفين لم يعلم له بزوجه خالوة قاضي اصابته او انكرته وقد طلقها النفقة والسكنى
ان صدقته لكن الكلام هناك لا شهب وهو محتمل وبينهما عندي فرق بديع سأذكره
هناك ان شاء الله اه منها بلفظها وأشار الى قوله في ارضاء الستورمانصة وقول أشهب
في الذي لا يعلم انه أرخى عليها استرايدعي اصابته الاربعة له عليها ولها عليه النفقة والكسوة
وعليها العدة ان صدقته ولو لم تصدقه لم تكن عليه نفقة ولا كسوة ولا عليها عدة تنبه
الشيوخ من هذه المسئلة على وفاق ابن القاسم لصحنون في المسئلة المتقدمة وطلبها جميع
الصدوق اذا اختلفا في الدخول وانما اتعانا تأخذ جميعه اذا رجعت لقوله وقد تقدمت
في النكاح لكن عندي بين المسئلتين فرق وذلك ان الصداق حق بمجرد اعراف لها به وانه
مقرر في ذمته وان كانت لا تدعيه وههنا الذنقة والكسوة من توابع العدة فهي لا تطلب ما
ولا تأخذ ما لم تجب عليها عدة ولا تلزمها عدة ما لم تصدقه وكيف تطلبه بهما وهي
تكن ذنبه وتزوج غيره ان شئت ولا يجمع هذا مع أحكام العدة وهو فرق بين اه منها
بلفظها ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه قلت تقريره الفرق بين الاقرار بحق
لا يوجب على المقر له حق ولا يستلزمه وبينه مرجحاً ومستلزماً له فالحكم بالاول دون اقرار
المقر له لا يوجب اضراره ولا وجود ملزوم دون لازمه والحكم بالثاني دون موافقته يوجب
اضراره أو وجود ملزوم دون لازمه الحكم عليها بالعدة مع النفقة دون موافقتها اضرار
بها في الحكم عليها بالعدة والحكم لها بالنفقة دون الحكم عليها بالعدة حكم بثبوت الملزوم
دون لازمه وكلاهما غير صحيح والحكم عليه بكمال المهر مع تكذيبه لا يلزمه شيء من
الامر به اه منه بلفظه فتأمل (أطهار) قول ز في فهم ان أقراء أطهارا تارة وغير
أطهارا أخرى وايس كذلك فحواه في خش وفيه نظربل هو كذلك لان الاقراء كما تطلق
على الاطهار تطلق على الحيض باجماع أهل اللغة ولذلك كان من المجل كما في جمع الجوامع
 وغيره فان عيناً أنها لا تطلق على غير الاطهار عند أهل المذهب فليس كما قال أيضاً في ابن
عرفة مانصه والمنصوص المقرء الطهر واستقرأ اللغى من اطلاقه في المذهب على الحيض
انه الحيض ورجحه ورده ابن بشير بأنه محجاز اه منه بلفظه وفيه بعد هذا مانصه المبطل
عن ابن سعدون روى ابن وهب لا تحل مطلقة الابانة قطع دم الحيضة الثالثة كقول أهل
العراق قال بعض الفقهاء وعليه فالاقراء الحيض اه منه بلفظه ولو وجه ما منع كونه نعتاً
بانه ليس بمشتق ولا ما الحق به في قول ابن مالك

وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذى والمتسبب

لسلمان ذلك فتأمل والله أعلم (لا الاول فقط على الارح) قول مب والثاني للقاضي
ورجحه عبد الحق كذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخته وهو في شأن المراد بالقاضي
عبد الوهاب اذ هو الذي يفهم عند الاطلاق في عرف المتأخرين والذي عند ح هو
مانصه ورجح عبد الحق قول بكر القاضي وهو مقابل الارح ونقله في ضيح اه منه بلفظه
ونص ضيح وقال بكر القاضي الاقراء الاول لاستبراء الرحم والقرآن الاثران عبادة ثم قال
وقال عبد الحق قول بكر هو الصواب اه منه بلفظه * (تنبيه) في ق بعد أن ذكر

(أطهار) قول ز لانعت لان الاصل
الح لوعلى بالوجود لكان أبين وقوله
وليس كذلك فيه نظر لان الاقراء
من المشترك باجماع أهل اللغة ولذا
كان من المجل كما في جمع الجوامع
 وغيره (لا الاول فقط الخ) قول
مب والثاني للقاضي الخ أى
القاضي بكر بن محمد بن العلاء
لاعبه الوهاب كما هو منه اطلاقه
ووقع في ق عزوه لابي بكر وهو
تصنيف انظر الاصل والله أعلم
(انتزاع ولد الخ) قلت يعنى انتزاعه
من ارضاع أمه بان يأتي بمن ترضعه
عندها كما أشاره مب

قول الابهري مانصه وقال القاضي أبو بكر القرء الاول لاستبراء الرحم الخ كذا وجدته
في نسخة من ابن يونس بالكنية والظاهر انه تصحيف وان لفظة أبو زائدة لان المعروف
بالقاضي أبي بكر اثنان الابهري ولا يصح هنا وابن العربي ولا يصح أيضا لان عبد الحق مات
في السنة التي ولد فيها ابن العربي فلم يبق الا أن الصواب ما في ضج و ح من انه بكر
وهو بكر بن محمد بن العلامة بن محمد بن زياد وقد عاصر الابهري ومات قبله سنة أربع
وأربعين وثلاثمائة وقد جاوز الثمانين (اذالم يضرب بالولد) قول ز ويمكن حمل ما لابن
رشد على عليه القدر فيه نظر لان عليه القدر اذا قبل غيرها الها الامتناع من الارضاع مطلقا
ارتفع الحيض أم لا وابن رشد قد قيد بقوله للحيض ففهو ممة أنه ليس لها طرحة لغيره وبه
تعلم ما في قول ز لم يقع في النقل تقييد درده لمصلحتها فتأمل (أو مرضت) قول م ب
مقابله لاشهب لم ينفرد به أشهب كما استراه وقول م ب عن ضج و فرق ابن القاسم الخ
كذا وجدته في ضج في نسختين جيدتين وهو يقتضي ان ابن القاسم نفسه هو المفرق
والذي في ابن عرفة هو مانصه وفي كون المريضة يتأخر حيضها كمرضع عدتها الاقراء ان
تباعدت وتحمل في الوفاة أربعة أشهر وعشر أو كرتابة عدتها سنة في الطلاق وعكس في
الوفاة تسعة أشهر رتبة اللغوى عن أشهب وأصنع مع ابن عبد الحكم وابن القاسم وروايته
و فرق له بان للمرضع دما منه يحلق لبنها والمريضة لادم لها الصقلي عن محمد قول أشهب
أحب الينا بعض القرويين فرق بعضهم لابن القاسم بقدره المرضع على رفع ذلك بإسلام
الولد انه منه بلانظنه قلت وفي كل من الجوابين عندي نظر أما الاول فلان دم المرضع لما
تحول لبنا لم يبق له فائدة فصارت المرضع والمريضة متساويتين في أن كلامهما كان لها دم
امتنع خروج وجهه لسبب شأنه أن يزول بزواله وكون السبب في الرضاع تحقؤل الدم لبنا وفي
المرض ضعف البدن لا يضرب بالفرق بذلك فرق صوري لمن تأمل وأنصف وأما الثاني وهو
الذي اقتصر عليه م ب فلانه غير مطرد اذ من المرضعات من لا تقدر على تسليم الولد
كالمستأجرة باذن زوجها ومن لا يقبل ولدها غير ها ومن ليس لها ولا للولد ولا لايه مال
تستأجر منه ولا تجتمع تبرعة ولهذا والله أعلم اختار محمد قول أشهب فتأمل منه (ثم
اعتدت بثلاثة) قول م ب والصواب أن الخلاف لفظي كما تفيد به عبارة الأئمة انظر من
هؤلاء الأئمة والظاهر من كلام من وقفنا عليه انه حقيق قال اللغوى مانصه وقال سعيد بن
المسيب عدة المستحاضة سنة واليه ذهب عبد الملك في المبسوط قيل له تعتد تسعة أشهر ثم
ثلاثة قال بل سنة وقال ابن القاسم في المدونة عدة المستحاضة ثلاثة أشهر بعد التسعة
استبراء وقيدت المرتابة عليها وقد اختلف الناس فيها جميعا فقال عمر مرة وقتادة
والشافعي عدة المستحاضة ثلاثة أشهر وحكى الداودي في النصيحة قول آخر انها تعتد بستة
أشهر وتختبر بثلاثة فان لم ترد ما اعتدت بثلاثة أشهر والقول ان العدة في ذلك ثلاثة أشهر
أحسن لان الله تعالى أباح المعتدة اذ لم تكن حاملا بوجهين بالحيض لانه دليل على براءة
الرحم فان لم يكن فبعض ما يتبين فيه الحمل وهو ثلاثة أشهر فان مضت هذه المدة ولم يتبين
حمل كان دليلا على براءة الرحم وحلت فيه وهذا يستوي في معنى المرتابة والمستحاضة فأما

(اذالم يضرب بالولد) قول ز ويمكن
حمل ما لابن رشد الخ فيه نظر لان
عليه القدر اذا قبل غيرها الها
الامتناع ارتفع الحيض أم لا وابن
رشد قد قيد بقوله للحيض وبه يعلم
ما في قول ز لم يقع في النقل
تقييد درده بمصلحتها فتأمل (أو
مرضت) قول م ب مقابله لاشهب
أى وأصنع وابن عبد الحكم
وقوله عن ضج و فرق ابن القاسم
ينتهي ما الخ الذي في ابن عرفة ان
المفرق غير ابن القاسم وما فرق به
غير مطرد اذ من المرضعات من
لا تقدر على تسليم الولد كالمستأجرة
باذن زوجها ومن لا يقبل الولد غيرها
ومن ليس لها ولا للولد ولا لايه
ما يستأجر منه ولا تجتمع تبرعة
ولهذا والله أعلم اختار محمد قول
أشهب فتأمل (ثم اعتدت بثلاثة)
قول م ب والصواب أن الخلاف
لفظي الخ بل الظاهر من كلام من
وقفنا عليه أنه حقيق تظهر ثمرته في
الميت في التسعة وفي الاحداد في
الميت في عنها في الفاسد الجمع عليه
اذا درى فيه الحد على القول بانه
يلزم فيه الاحداد وفي عدتها مرة
أخرى اذ لم ترد ما هل تعتد بثلاثة
أشهر أو بستة وقد ذكر ابن الحاجب
في ذلك قولين انظره

ان تنتظر تسعة أشهر وهو أمد الوضع فإذا لم تر شيئاً رجعت الى ثلاثة أشهر وهو أمد الطهور
فلا وجه له **اه** منه بلفظه واختصاراً بن عرفة وسله ونصه اللخمي قيل لعبد الملك تعبت تسعة
أشهر ثم ثلاثة قال بل سنة وقال ابن القاسم في المدونة عدتها ثلاثة أشهر بعد التسعة استبرأه
وقال الشافعي وغيره عدتها ثلاثة أشهر وهو أحسن **اه** منه بلفظه وتظهر مرة الخلاف
في الميت في الجمعة وفي الاحداث في المتوفى عنها في الفاسد المجمع على فسادها اذا درى فيه الحد
على القول بأنه يلزم فيه الاحداث وفي عدتها مرة أخرى اذا لم تر شيئاً هل تعبت بثلاثة أو سنة
وقد ذكر ابن الحاجب في ذلك قولين ونصه فان احتاجت الى عدة أخرى قبل الحيض ففي
الاكتفاء بثلاثة أشهر قولان **اه** منه بلفظه فالخلاف حقيقي لا لفظي والله أعلم (ولا يبطأ
الزوج) قول ز ذكرها ابن عرفة نص ابن عرفة عبد الحق عن أصبغ من زنت زوجها غير
بينة الحمل لم يبطأها الا بعد ثلاث حيض محمدان وطهم افلاشي عليه وان غصبت بينة الحمل ففي
جواز وطنها وكراهته ثالثاً يستحب تركه لعبد الحق عن أشهب وأصبغ مع روايته وابن
حبيب وعلى منع الوطء ففي جواز تلذذه بمقدماته نقل ابن رشد عن ابن حبيب وسامع ابن
القاسم في الاستبراء ونقل عياض عن أشهب جوازه ان بان جملها من زنى لا أعرفه **اه** منه
بلفظه وقول مب لكن في البيان ما يقتضي ان المذهب في ظاهرة الحمل هو التحريم الخ
قلت وكلامه في المقدمات يفيد ذلك أيضاً ونصها وينبغي أن يكون تزويج الامة حاملاً
من الزنا أخف من تزويجها في الاستبراء منه لان في تزويجها في الاستبراء اختلاط الانساب
وليس ذلك في تزويجها حاملاً ألا ترى انه قد أجاز بعض أهل العلم لمن زنت زوجها وهي حامل
منه ظاهرة الحمل أن يوطأها قبل الوضع لأن منه من خلط الانساب **اه** منها بلفظها فاقتصر عزه
ذلك لبعض أهل العلم المؤيد بأنه خارج المذهب فانه يدل على ان المذهب كله على عدم
الجواز لكن عدم الجواز المستفاد منه يحتمل الكراهة والذي يظهر رجحان عدم التحريم
في الحقيقة الحمل من زوجها الذي يذكّر عبد الحق ولا ابن يونس ولا عياض ولا ابن عرفة
ولا المصنف في ضح القول بالتحريم أصلاً لا قوياً ولا ضعيفاً وكذلك يذكّر غيره وأحمد من
الأئمة غير من قدمنا بل كلام عياض يدل على ان المذهب كله على عدم الحرمة لانه ساق
الاستدلال والاحتجاج ولا يحجج بمختلف فيه قال في كتاب طلاق السنة من تنبيهاته في الكلام
على المنعي لها زوجها ما نصه وقوله ولا يقربها الا وحده حتى تحيض أو تضع حملها ان كانت
حاملًا ثم قال وتعتد في منها الذي كانت تسكن فيه مع الآخر ويحال بينه وبين الدخول
عليها فترد الى زوجها الاول لاشك في منع الآخر من النظر اليها والدخول عليها فان فوق ذلك
لانه كالأجنبي وأما الاول في هذه العدة من الآخر فلا اشكال في منعه الوطء لاختلاط الماء
والحيضة على النسب في غير الحامل وشبه ذلك في الحامل وسقيه ولد غيره بما نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأما ما عدها من الاستمتاع فباح لانها زوجته وانما
حبست لاجل اختلاط النسبين كما لو استبرأها من زنى أو غصب ولنا لا يسق ماؤه ولد غيره
وبدليل لو كانت هذه المقصوبة بينة الحمل من زوجها لجاز له وطؤها اذا ولده عند ابن
القاسم وغيره وكرهه أصبغ كراهة لا تجزئاً **اه** منها بلفظها ونقله في ضح في الفقه

(ولا يبطأ) قول مب لكن في
البيان ما يقتضي الخ الظاهر رجحان
عدم التحريم اذ لم يذكّر عبد الحق
ولا ابن يونس ولا عياض ولا ابن عرفة
ولا ضح ولا ق ولا غيرهم
القول بالتحريم أصلاً وقد جزم نو
بأنه ليس في حقيقة الحمل قول بالمنع
والظن به انه فهم ما لابن رشد وابن
الحاج ومن وافقه ان مرادهم
ظاهرة الحمل ظهوراً دون تحقق كما
يشعر به تعليل العقبات والاف بعيد
عدم اطلاعه على ذلك فيكون على
هذا وفاقاً لابن يونس وغيره لان
تعليلهم عدم الحرمة بالأمن من
سقى ماؤه زرع غيره يدل على ذلك
فتأمل فان سلم هذا التوفيق فواضح
والا فالراجح عدم الحرمة انظر
الاصل والله أعلم

مختصر اوسلمة متصرا عليه ونقله ح أيضا عند قوله وأما ان نعى لها في الفرع الاول
مختصر اسم الله مقتصر عليه كانه المذهب واقتصر ق أيضا على نقل الاقوال
الثلاثة التي اقتصر عليها ابن يونس وابن عرفة ولم يذكر التبريم بحال وقد جزم نو بانه
ليس في محقة الحمل قول بالمنع ونصه وان كانت بينة الحمل فليس هناك قول بالمنع للوط
فأحرى غيره اه منه بلقطه والظن به طيب الله ثراه انه فهم ما لابن الحاج وابن رشد ومن
وافقه ما اذمر ادهم بظاهرة الحمل انها ظاهرة بظهور ادون تحقق وفي تعليل العقباتي
الحرمة بقوله لا ندرج ما ينش اشعار بذلك والا في عدم اطلاع على ذلك فيكون على
هذا وفاقا لما لابن يونس وعياض ومن وافقهما لان تعليل عدم الحرمة بالامن من سق
ما نه زرع غيره يدل على ذلك فتأمل فان سلم حمل ذلك على الوفاق بلا اشكال والا فالراجح
عدم الحرمة لما قلناه والله أعلم * (تنبيهان * الاول) * قول ابن عرفة وعلى منع الوط في
جواز تلذذ الخ يتبادر الى الذهن انه مرتب على ما قبله بليته مع انه لم يذكر فيه المنع أصلا قال
نو مانصه يعني في الزوجة المستبرأة وذلك حيث تكون غير بينة الحمل وليس راجعا لبيته
اذ لم يذكر فيها منعه اه منه بلقطه وهو ظاهر والله أعلم * (الثاني) * قال ابن عرفة قبل ما قدمناه
عنه مانصه اذهب ان غصبت بينة حمل فلا بأس بوطها زويها وكرهه ابن حبيب وأصبغ
ورواه اه منه بلقطه وينمو بين ما قدمناه عنه يخالف في العزو اذ جعل قول ابن حبيب
مرة قول ثالثا مخالفا لقول أصبغ وروايته ومرة موافقا له ما فتأمل ولا يمكن أن يكون
أشبار بذلك الى خلاف أهل الاصول في مقابل المندوب هل هو والمكره سواء وهو أدنى
منه فيسمى خلاف الاولى والله أعلم (وفي امضاء الولي أو فسخته خلاف) قول مب
ويظهر من كلامه أن عدم الوجوب هو الراجح الخ أي لنسبته لمالك وابن القاسم ونسبة
الوجوب لابن الماجشون وصحون فقط وفيه نظر لان ابن عرفة نقل ذلك عن غيره وتعقبه
ولم يقتصر على ما عراه ونصه وفيها من تزوجت بغير ولي ففرق السلطان بينهما ما طلبت
زواجهما مكانة زوجهما السلطان منعه وان كره الولي قال صحون هذا ان لم يكن دخل بها
عياض هذروا يتي عن ابن عيسى بك راسم صحون وسقط من رواية أبي عمران وقال
الكلام لمصحون أبو محمد يريد لو دخل لم تنكح الا بعد ثلاث حبض أبو عمران هذا أصل
صحون لقوله في العبد يتزوج بغير إذن سيده ان زوجته تستبرأ بعد اجازة سيده وكذا كل
عقد فاسد أجز بخلاف ما فسد لصدقه وفات بالبناء لا استبرأ فيه وكذا كل وطء فاسد
في نكاح صحيح كوطء الحائض والمعتكفة وقاله ابن الماجشون فيجب بعد فساد اتفاقا
وبمختلف فيه أمضى أو فسح قولاً صحون مع ابن الماجشون وابن القاسم مع مالك وفاسد
الوطء بقصد صحيح لغو وفي وطء المملكة قبل اعلامها انظر وفي الموازية وجوب استبرأئها
قلت عزوه لمالك وابن القاسم عدم الاستبراء خلاف قوله في النكاح الاول فيها من
فسح نكاح أمته بغير اذنه بعد البناء لم يجز لزوجهما أن يتزوجها في عدتها منه ابن القاسم
وان اشتراها لم يطأها في عدتها منه ونحوه في ارتاء الستور اه منه بلقطه فهو شاهد
لن لا عليه فتأمل وقد ذكر أبو سعيد وابن يونس كلام المدونة الذي ذكره ابن عرفة

(وفي امضاء الولي الخ) قول مب
وعنده لمالك الخ فيه ان ابن
عرفة نقل ذلك عن غيره وتعقبه
بقوله قلت عزوه لمالك وابن القاسم
عدم الاستبراء خلاف قولها في
النكاح الاول من فسح نكاح أمته
بغير اذنه بعد البناء لم يجز لزوجهما أن
يتزوجها في عدتها منه ابن
القاسم وان اشتراها لم يطأها في
عدتها منه ونحوه في ارتاء الستور
اه فهو شاهد لن لا عليه وقد
ذكر أبو سعيد وابن يونس كلام
المدونة الذي ذكره ابن عرفة والحجج
من مب رحمه الله كيف لم ينظر
آخر كلام ابن عرفة والظن انه لم
يقف على كلامه في أصله والله أعلم

ونص أي سعيد ولا ينكحها الزوج إلا بعد العدة من مائة الفاسد اه قال ابن ناجي
 مانصه أطلق العدة على الاستبراء وقائده ما إذا قال له أحديا ابن الماء الفاسد وأثبت ذلك
 فلا حد عليه وقيل أنه لا استبراء عليه لأن الماء ماؤه اه منه بلفظه وراجع ما قدمناه عند
 قوله وله الإجازة أن قرب والعجب من ماب رجحه الله كيف لم يقطر لا آخر كلام ابن عرفة
 والظن به أنه لم يقف على كلامه في أصله والله أعلم (وان أتت بعد ها بولد دون أقصى الخ)
 قول ز أو بعد ها وأتت بولدون ستة أشهر وما في حكمها أراد بما في حكمها أن تكون
 ناقصة خمسة أيام كأن تأتي لخمس أشهر وخمسة وعشرين يوما لما بينه فيما تقدم في اللعان
 عند قوله الآن تأتي به لاقل من ستة أشهر وهذا الذي جزم به هنا وهناك خلاف ظاهر
 المدونة وخلاف مذهب ابن القاسم في التنبهات مانصه وقوله في المتزوجة في العدة وان
 كان تزوجها بعد حيضة أو حيضتين من عدتها فالولد لا يخرج إذا ولدت لتام ستة أشهر من
 يوم دخل بها الآخر ظاهر تمام الشهور وقال ابن القاسم الآن يكون الشهر السادس
 من تسعة وعشرين وأنكره في أكثر وقال محمد بن دينار يلحق به وان نقص ليلتين أو ثلاثا
 قدر ما بين الأهلة وقد وقعت قديما بفاس مسئلة امرأه جاءت بولد لخمس أشهر وأربعة
 وعشرين يوما هل يلحق به أولا واختلف فيها فقهاء بلدنا أيضا والمصواب لا يلحق هذا إذا
 لا يصح توألي ستة أشهر نقص وبه أفتى من فقها شأنا محمد بن القاسمي ومحمد بن الجوزي
 وعبد الله بن حوالمسيبي وخالفهم أبو علي القيسي اه منها بلفظها (الآن ينفيه بالعمان)
 قول ز قال نت ولا يضرها إقرارها الخ مانصبه لتت مصرح به في ابن الحاجب
 و ضيغ وغيرهما وقول ز وقول بعض الشراح إذا أتت بخمس أشهر من تزوج
 الثاني ولا أقصى أمدا للجل الخ انما يكون قول هذا البعض مشكلا إذا جمل قوله لا أقصى أمدا
 للجل على أنه أولادته قبل انقضاء أقصى وأما إذا جمل على أنها ولادته بعد تمامه فلا إشكال
 وجهه على هذا والمتعين فاللام في قوله لا أقصى الخ كاللام في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك
 الشمس الخ والله أعلم (وهل أربعة أو خمسة خلاف) لم يذكر ق ولا ماب من صرح
 بشهر الخمس وما كان ينبغي له ما ذلك في الجواهر مانصه المرتبة بالجل لثقل بطنها
 أو لتجربك لا تنكح حتى ينقضي أقصى مدة الحمل وهي خمسة أعوام في الرواية المشهورة
 وأربعة في أخرى وفي الثالثة تسعة أعوام وهي شاذة وقال أشهب لا تحل أبد حتى يتبين اه
 منها بلفظها وقال ابن الحاجب مانصه والمرتبة بحس البطن لا تنكح إلا بعد أقصى أمدا
 الوضع وهو خمسة أعوام على المشهور وروى أربعة وسبعة وقال أشهب لا تحل أبد حتى
 يتبين ضيغ ما ذكره المصنف أنه المشهور هو كذلك قال ابن شاس وغيره وهو قوله
 في كتاب العدة من المدونة والقول أيضا بالاربع هو لما لك في كتاب العتق من المدونة
 عبد الوهاب وهي الرواية المشهورة وقال ابن الجلاب هو الصحيح اه منه بلفظه
 (والافكا المطلقة) قول ماب لأنه استبراء لأعدة قال شيخنا ج فيه نظر ان لو كان
 استبراء لما كان على الأمة قرآن اه من خطه قلت وما قاله طيب الله ثراه واضح وقد
 صرح ابن عرفة بأن عدة ونصه وفيها التسريح بان مدته منعه للفسخ عدة وقوله ان

(وان أتت بعد ها بولد الخ) قول ز
 وما في حكمها الخ أي بان تكون
 ناقصة خمسة أيام كما قدمه في اللعان
 وهو خلاف ظاهر المدونة من تمام
 الشهور وخلاف قول ابن القاسم
 الآن يكون الشهر السادس من
 تسعة وعشرين يوما وأنكره في
 أكثر كافي التنبهات انظر نصها في
 الأصل قلت وقول المصنف لدون
 أقصى أمدا للجل مثله لا قضاء أي
 عنده (الآن ينفيه) قول ز عن
 نت ولا يضرها إقرارها الخ هذا
 مصرح به في ابن الحاجب و ضيغ
 وغيرهما وقول خش ولدون
 ستة وأقصى الخ أي ولا أقصى
 أمدا للجل أي بعده على حد أقم
 الصلاة لدلوك الشمس (أو خسا)
 شهره ابن شاس وابن الحاجب انظر
 نصهما في الأصل (وان دما جمع)
 قلت قول ز ولو ميتا الخ قال
 غ في تكميل التقييد مانصه
 الوانوغى لومات في بطنها لم تنقض
 عدتها الإبوضعه وهو ظاهر القرآن
 الكريم وصرح في نوازل بعضهم
 اه منه بلفظه (والافكا المطلقة)
 قول ماب لأنه استبراء لأعدة لو
 صح لما كان على الأمة قرآن وقد
 نقل ح أول الباب عن ابن عرفة
 التصريح بأنه عدة انظره

(وان لم تحض فثلاثة) قول مب
ودخل فيه من عاداتها الخ يناقض
ما قدمه من تصوير كلام المصنف
اللازم عليه قصور كلام المصنف
وكون الاستثناء فيه منقطعا
فالصواب جملة على من ذكر وعلى
من لم تحض في المدة لرضاع أو لعادة
من تأخر أو عدم حيض أصلا ولما
شمل التأخر لغير سبب أخرجه
بالاستثناء فهو متصل **قلت**
وحاصله أنه يدخل تحت قوله
وتنصف بالرق من حاض في تلك
المدة وغير المدخول بها مطلقا
ومأمونة الحمل أصغر بين كبت ثمان
فدون لأنها غير مطيقة كافي ضيق
عن الميطي ويأتي لب أول كبر
بين كل ثلاثة على الخمسين سنة وهي
البيانسة التي لا يمكن حملها كما يدخل
تحت قوله وان لم تحض فثلاثة
الصغيرة التي يمكن حيضها ولم تحض
والبيانسة التي يمكن حملها كبت
خمين ومن لم تحض في المدة لرضاع
أو لعادة من تأخر أو عدم حيض
أصلا وبه يوفق بين القولين في
البيانسة كافي المقدمات ولما دخل
فيه من تأخر حيضها عن وقته
المعتاد لمرض أو استحاضة ولم يميز
أو بلا سبب أخرجه بالاستثناء
فيكون متصلا لان الرية هنا متأخر
الحيض عن وقته المعتاد كما شرحه
به مب نفسه وأخرى بحس بطن
وبه يكون كلام المصنف موافقا
للمشهور ويعاذرت علم ان في كلام
مب نظر من وجوه فتأمل والله أعلم

علم بعد وفاته فساد نكاحه وأنه لا يقرب بحال فلا احدا د عليها ولا عدة وعليها ثلاث حيض
استبرأه عنه لعدة وفاة وأطلق الاستبراء على عدة الفسخ بحجازا لانه خير من الاشتراك
اه منه بلفظه ونقله ح أول الباب وقبله (وان لم تحض فثلاثة) قول مب ان
أمكن كبت تسع أو ثمان الصواب اسقاط قوله أو ثمان لانه سيأتي له عن ضيق عن
الميطي ان بنت ثمان لا تطيق الوطء وسلمه انظره عند قوله في الاستبراء ان أطاقت الوطء
وتأمل وقول مب فالصواب شرحه بما في ح من تخصيص قوله وان لم تحض بالصغيرة
التي يمكن حيضها ولم تحض والبيانسة الخ فيه نظر أما أولاف لانه يناقض قوله الآتي
قريبه او دخل في قوله وان لم تحض فثلاثة من عاداتها الخ وأما ثانيا فلان كلام المصنف
حينئذ يكون قاصرا فالصواب جملة على من ذكر وعلى من لم تحض في الشهرين وخمس ليال
لرضاع أو لكون عاداتها لا باتيها الا بعد تلك المدة أو لكونها ممن لا تحيض أصلا وهي
المسيمة في العرف ببغلة ولما دخل في كلامه من تأخر حيضها لغير سبب وشأنها أن يأتيها
في تلك المدة أخرجه بقوله الا أن ترأب فهو استثناء متصل اذ الرية هنا متأخر الحيض عن
وقته المعتاد بغير سبب وبذلك شرحه مب نفسه وانما ادعى أنه منقطع لما قاله من
أن الصواب قصر قوله وان لم تحض على من ذكره وقد علمت مانيسه وقوله وقد علمت أن
ظاهر المصنف يوافق قول أشهب الخ فيه نظر واضح بل كلام المصنف موافق للمشهور لانه
قال الا أن ترأب فتسعة وقد علمت أن المرتابة هنا من تأخر حيضها عن وقته المعتاد لغير
سبب وبهذا شرح مب نفسه كلام المصنف ثم جعل يقول ما قاله وبالجملة فكلامه هنا
غير محذور والله أعلم وقول ز فان تأخر لرضاع أو مرض مكثت ثلاثة أيضا في تسوية
تأخره لمرض متأخره لرضاع نظر وان سكك عنه ب و مب لان تأخره لمرض كآخره لغير
سبب كما يدل عليه ما قدمه هو قريبي في الحرة بتأخر حيضها عن أربعة أشهر وعشر من أن
الراجح الحاقه بن تأخر حيضها لمرض بن تأخر حيضها لغير سبب بالارضع وهو الصواب
هنا فكذلك هنا ويدل على ذلك أيضا قول المصنف فيما سبق وان لم يميز أو تأخر بلا سبب
أو مرضت تربصت تسعة وانما يصح ما قاله على قول أشهب ومن وافقه ولذلك فرق بينهما بن
عرفة فقال ما نصه وسمع أبو زيد ابن القاسم نحل المرضع بشهرين وخمس ليال وان لم تحض
ما لم تسترب بحس بطن **قلت** زاد ابن رشد في سقط عنها الاحداد وحققها في السكنى الا أنها
لا تزوج ان كانت مدخولا بها الا بعد ثلاثة أشهر لان الحمل لا يبين في أقل منها ثم ذكر
الخلاف عن اللغمي فبين عدمت الحيض في الشهرين وخمس ليال وهي ممن تحيض وقال
عنه مانصه قال محمد ويحجرى الخلاف في المريضة على الخلاف المتقدم والتفصيل اه منه
بلفظه ونص اللغمي اتفقت هذه الاقوال أنه ان كانت ممن تحيض أجرها شهران وخمس
ليال ان كانت فيهن حضة واختلفت اذا عدمت الحيض فذكر ثلاثة أقوال وقال عقبها
مانصه ويحجرى الخلاف في المريضة على الخلاف المتقدم والتفصيل اه منه بلفظه
فسوى بين من تأخر حيضها لمرض ومن تأخر حيضها لغير سبب وهذا هو الموافق لما
تقدم للمصنف في عدة المطلقة بالاقرار وقد قال ابن رشد في المقدمات والعذر الذي لا يكون

ارتفاع الحيض معه ريسة الرضاع باتفاق والمرض باختلاف قال أشهب إن المرض
كل رضع لا يكون ارتفاع الحيض معه ريسة في الوفاة ولا في الطلاق وروى ابن القاسم عن
مالك وقال به ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصبغ إن ارتفاع الحيض مع المرض ريسة
كالهجرة خلاف الموضع اه محل الحاجة منها بلفظها فالصواب في المريضة التي تأخر
حيضها عن عادته الحاقها بالصحة والله أعلم وما جزم به مب من ادخال اليائسة التي
أمن حملها في قول المصنف وإن لم تحض فتلاثة مثله لتو مع أنهم ماسكنا عن ادخال ز
اياها قبل فبين تعتد بشهرين وخمس ليال وما جزم به تبعافيه ح ومعمد ح في ذلك
ما ذكره من كلام ابن عرفة اذ نسب هذا القول لنقل الباسي والشيخ عن الموازية عن مالك
ومقابل له لأشهب **قلت** وما نقله عن ابن عرفة هو كذلك فيه ولكنه لم يقتصر على ذلك بل
قال بعد ذلك بقرب مانصه اللغمي وهي عن تحيض ان عدمته في الشهرين وخمس ليال
ففي حملها لم ولو خشي حملها أو بثلاثة أشهر ثلثها ان لم يحض حملها الصغرى أو يأس أو عدم
بنائها لابن القاسم في العتبية وأحد قولي مالك وثانيهما وهو أحسن اه منه بلفظه
ونص اللغمي واختلف اذا عدمت الحيض فقبل تعتد بشهرين وخمس ليال وإن كانت
شابة يخشى منها الحمل وهو قول ابن القاسم في العتبية وقيل لا يجزئها الاثلاثة أشهر وهو
أحد قولي مالك والثاني أنهم ان كانت عن يخشى منها الحمل فتلاثة أشهر وإن كانت صغيرة
أو يائسة أو لم يدخل بها فاشهران وخمس ليال على النصف وهو أحسن اه منه بلفظه
فخصص من كلام ابن عرفة أو لا وثانيا أن القول بأن اليائسة التي أمن حملها تعتد بثلاثة
أشهر هو قول مالك في الموازية على نقل الباسي والشيخ وأحد قولي مالك على نقل اللغمي
والقول بأنها تعتد بشهرين وخمس ليال هو قول أشهب في نقل من ذكر عن الموازية وقول
ابن القاسم في العتبية على نقل اللغمي وأحد قولي مالك واختاره اللغمي ولا يخفى على
منصف ان كلامه هذا يفسد رجحان القول بأنها تعتد بشهرين وخمس ليال ويدل على
رجحانه أيضا كلام ابن رشد في المقدمات ونصها وقال مالك مرة في الامه المتوفى عنها زوجها
وهي عن يسن عن الحيض أنها تعتد بشهرين وخمس ليال وقال مرة أنها تعتد بثلاثة
أشهر لان الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر ولا ينبغي أن يحمل ذلك على أنه اختلاف
من قوله لانه انما تكلم في الرواية الاولى على أنها ممن يؤمن الحمل منها وفي الرواية الثانية على
أن الحمل لا يؤمن منها ألا ترى انه علل قوله بأن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر اه
منها بلفظها فالصواب ما قاله ز لا ما قاله ح ومن تبعه لكن ز سوى بين هذه وبين
الشابة التي تسمى في العرف ببغلة وفيه تطر بل الظاهر في هذه أنها كاليائسة التي لم يؤمن
حملها ولذلك أدخلتها أولاً في كلام المصنف وإن كان تو ومب ماسكنا عن جزم ز بأنها
تعتد بشهرين وخمس ليال وعليه ما في ذلك ذلك اذ رجحاني اليائسة التي أمن حملها أنها تعتد
بثلاثة أشهر فهذه أخرى منها بذلك كما لا يخفى والله أعلم **(تحرير)** اعلم أن ذات الرق
يموت عنها زوجها ما صغيرة أو بالغة والصغيرة اماما مؤن حملها كبت سبع ونحوها أو غير
مأمون والبالغة اما أن تكون لم ترضع أم لا وهي المسماة ببغلة أو رأتها والتي رأتها اما

على ما ينشأ من

أن يكون انقطع عنها الكبير أولا والتي انقطع عنها المأمون جلها أولا والتي لم ينقطع عنها
أما أن تكون عاداتها أن يتأخر عن الشهرين والجنس ليال أو يأتنيها فيها والتي عاداتها أن
يأتنيها فيها أما أن تراه فيها أولا والتي لم تراه فيها المالكونها مستحاضة غير عذرة أو مرضعة
أو مرضية أو تأخر لغير سبب أحد هذه عشر قوف كل منها مأموني بها أولا فتصل
إلى اثنين وعشرين وترجع باعتبار أحكامها إلى ثلاثة أقسام قسم عدهن شهران وخمس
ليال وقسم عدهن ثلاثة أشهر وقسم عدهن تسعة أشهر أو حيضة قبلها وبعد شهرين
وخمس ليال فالقسم الأول أربع عشرة غير المبني بها بصورها الأحد عشر اتفاقا في
بعضها وعلى المشهور في بعضها ومبني بها أناها الحيض فيها أو صغيرة بمؤمن جلها اتفاقا
فيها ما وآيسة مأمون جلها على الرابع فيها والقسم الثاني خمس صغيرة يمكن جلها وآيسة
يشك في جلها ومن عاداتها أن يتأخر حيضها ومن تأخر حيضها الرضاع والمهامة ببغلة
والقسم الثالث ثلاث من تأخر حيضها لغير سبب أو لمرض ومستحاضة غير عذرة وقتز يلها
على كلام المصنف سهل فقوله وتنصت بالرق معناه في القسم الأول وقوله وإن لم تحض
فثلاثة أشهر يعني في القسم الثاني وقوله الآن ترتيبا فتسعة يعني في القسم الثالث
ولا تدخل في كلامه المرتبة بحس البطن خلا فالبعض الشراح لأن هذه لا بد فيها من زوال
الريسة أو مضى أقصى مدة الحمل فتبدل على هذا التحرير والتحصيل المفيد فإنه وقع
بعد كثرة المطالعة والتأمل الشديد والله أعلم (ويغرم ما تسلفت) قول ز وكذا ما
انفقت من مالها كافي عن رواية أشهب الخ مافي ق هو في تسلفها لا في انفاقها
من مالها ولذا قال مب صوابه ح ومافي ح نقله عن ابن رشد ونحوه لأن عرقه ونصه
ولو أنفقت من مالها أو تسلفته في رجوعها عليه بذلك قولان لسماع أشهب وقول ابن
نافع اه منه بلفظه وتسويته بين ما أنفقت من مالها وما تسلفته يدل على أن الرابع
رجوعها بما أنفقت لانه الرابع فيما تسلفته كما يعلم من كلام المصنف ومن نقل ق وغيره
كأن عزوه ببغلة ذلك والله أعلم (وان اشترت معقدة طلاق) قول مب فيه
أن الثانية لا تحتاج إلى استئناها لظهور حيضها الثانية في كلام ز هو من استحيضت
وميزت واعتراضه عليه صحيح سواء قلنا ان مراده أن الدم أناها كما فهم منه مب وهو
الذي يدل عليه كلامه أو قلنا ان مراده أنها لم تر الدم وتأخر عنها لأن الحكم فيها اذذاك ما قاله
المصنف فلا وجه لاستئناها أيضا والله أعلم

*** (فصل في المفقود وأحكامه) ***

قال في المقدمات مانصه فقد الشيء هو تلقه بعد حضوره وعدمه بعد وجوده قال الله عز وجل وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون قالوا تفقدوا ما كنا نملك قال فلو تفقدوا الذي يغيب فيقطع أثره ولا يعلم خبره اه منها بلفظها وفعله من باب ضرب وما اقتصر عليه ابن رشد في مصدره هو المصدر القياسي وزاد له في المصباح ثانيا ونصه فقدته فقد من باب ضرب وفقدانا عدمته فهو مفقود وفقيد وأفقدته منه له وتفقده طلبته عند غيبته اه منه بلفظه وزاد في القاموس ثالثا ونصه فقدته يفقده فقد وأفقدناه وأفقدنا فهو مفقود وفقيد وفقدناه

(ويغرماتسلف) قول مب
اذالنقل لذلك في ح أى عن ابن
رشد ونحوه لابن عرفة انظره في
الاصل (وان اشترت معتدة الخ)
قول مب لظهور حيزها الخ
وكذا ان تأخر عنها فالحكم فيها
ما قاله المصنف فتأمل والله أعلم (ان
تمت قبل الخ) ﴿قلت لو قال بده ان
لم تحصل رية تأخر حيزها أو قول
النساء والالخ (والطيب) ﴿قلت
يعنى الاعند غسلها من الحيض
ففي البخارى باب الطيب للمرأة
عند غسلها من الحيض قال
العلامة ابن زكري فقه التربة
استحب الطيب للمرأة عند غسلها
من الحيض بنا كد بحيث تستعمل
اليسر منه وان كانت حاداً اه ثم
أورد البخارى حديث أم عطية
وفيه وقد رخص لنا أى في زمن
الاحداد عند الطهر اذا اغتسلت
احدانا من محيضها في نبذة من
كست أظفار اه * (المفقود) *
﴿قلت هو أربعة أقسام لانه اما في
بلاد الاسلام أو الكفر وفي كل اما
في معركة أم لا

(ووالى الماء) قول ز عند
 حصول الماء الخ مثله في ضيغ
 عن أبي الحسن ولعل صوابه عند
 اجتماع الناس على الماء وقول
 ز وجب للقاضي الخ ربما يدل له
 كلام اللغمي الذي في ضيغ لكن
 في المدونة ويجوز ضرب ولادة المياه
 وصاحب الشرطة الاجل للعين
 والمفقوداه ونحوه لابن يونس عنها
 وتردد أبو الحسن في حمل الجواز على
 ظاهره أو على المضي بعد الوقوع
 وعلى ظاهره حملة ابن ناجي وكذا
 ابن عرفة انظر الاصل والله أعلم
 (فيو جمل الخ) أي بعد اثبات
 الزوجية والمغيب وبعد البحث عنه
 كما في المقدمات قال ابن عرفة عقبه
 عن المييطي عن البابجي انما يشهد
 بعرفة الزوجية دون تعيين أهل
 العلم وغيرهم لا بد أن يقول باسناد
 الغائب فلان والزوجية فلانة
 والمنسكح فلان وحينئذ تصح
 الزوجية اه وانما يحتاج لذكر
 الزوجية اذا كان المنسكح غير مجبر
 وهذا اذا لم يوجد رسم الصداق ثابتا
 بشروطه والاغنى عما ذكره وانما
 يحتاج حينئذ لزيادة الشهود ولا نعلم
 ان عصمة النكاح انقطعت بينهما
 حتى الآن والله أعلم ثم هذا لا بد
 منه سواء اراد ضرب أجل أربع
 سنين لدوام النفقة أو ضرب الاجل
 باجتهاده لعدم النفقة وبذلك يتبين
 لك ماوافق عليه قضاة العصر من
 التساهل فيه وقبولهم الشهادة
 بجمعة الزوجية من عوام العدول
 بل من عوام اللقيف فان الله واناليه
 راجعون

الله اياه اه منه بلفظه * (تبيه) * بين كلامي القاموس والمصباح تخالف في أفقده
 بالهمز يظهر بأدنى تأمل والله أعلم (ووالى الماء) قول ز لانهم يخرجون عند حصول
 الماء الخ مثله في ضيغ عن أبي الحسن وانظر ما معنى حصول الماء والصواب لانهم
 يخرجون عند اجتماع الناس على الماء وقوله والنقل أنها حيث أرادت الرفع ووجدت
 الثلاثة وجب للقاضي الخ ربما يدل عليه كلام اللغمي ونصه والمعروف من المذهب أن
 الكشف عن خبره الى سلطان بلده وان تولى ذلك بعض ولادة المياه والمفقود منهم أجزأ وقال
 أبو مصعب لا يجوز في ذلك حكم سلطان غير الخليفة التي تضمني كسبه في الدماء اه منه بلفظه
 ونقله في ضيغ لكن في المدونة ما يدل على خلافه ففيها في كتاب النكاح الثاني مانصه
 ويجوز ضرب ولادة المياه وصاحب الشرطة الاجل للعين والمفقوداه منها بلفظها ونحوه
 لابن يونس عنها وتردد أبو الحسن في حمل الجواز على ظاهره فقال عند قولها في كتاب العدة
 وطلاق السنة ولا يضرب السلطان لامرأة المفقود أجل أربع سنين الا من يوم ترفعه
 اليه اه مانصه وانظر في النكاح الاول جواز ضرب ولادة المياه الاجل لامرأة المفقود
 والعين وليس هو خلافا لقوله هنا اذ له هناك تكلم على الوقوع وهناتكم على الابتداء
 أو هنالك تكلم على من يضرب وهناتكم على وقته اه منه بلفظه قل والاحتمال الثاني
 هو المتبادر من كلامها وظاهر كلام ابن ناجي أنه حمل الجواز على ظاهره فانه قال عقب
 كلامها الثاني مانصه ظاهره انه لا يشترط في ضرب الاجل قاضي الجماعة وهو كذلك على
 المشهور قال في ثاني نكاح المدونة ويجوز فذ كراما قدمناه عنها ثم قال وقيل يشترط قاله
 ابن الماجشون وأبو مصعب وسحنون اه منه بلفظه وظاهر كلام ابن عرفة انه حمل الجواز
 على ظاهره ونصه وفي ثاني نكاحها يجوز ضرب ولادة المياه وصاحب الشرطة الاجل
 للعين والمفقود وقال سحنون لا يضرب أجله الا من تكسبه في البلدان قال فضل
 مثل قاضي الجماعة بقرطبة والقبروان لا قاضي كورالاندلس أو افرقية غير قرطبة
 والقبروان اه منه بلفظه فتأمل ذلك كله والله أعلم (فيو جمل أربع سنين) ظاهر
 المصنف انه يضرب لها الا أجل دون تكليفها بأبواب شئ وليس كذلك قال ابن رشد في
 مقدماته مانصه فأما المفقود في بلاد المسلمين فالحكم فيه اذا رعت امرأته امرها الى
 السلطان أن يكلفها اثبات الزوجية والمغيب فاذا ثبت ذلك عنده كتب الى والي البلد الذي
 يظن أنه فيه أو الى البلد الجامع ان لم يظنه في بلد بعينه اه محل الحاجة منها بلفظها ونقله
 ابن عرفة مختصرا وزاد عقبه مانصه المييطي في مجليات البابجي انما يشهد بعرفة الزوجية
 دون تعيين أهل العلم وغيرهم لا بد أن يقول باسناد الغائب فلان والزوجية فلانة والمنسكح
 فلان وحينئذ تصح الزوجية اه منه بلفظه قل قوله والزوجية فلانة يعني والله أعلم
 اذا كان منكحه غير مجبر والا فلا يحتاج الى ذلك ثم هذا لا بد منه سواء اراد ضرب أجل
 أربع سنين لدوام النفقة أو ضرب الاجل باجتهاده لعدم النفقة وبذلك يتبين لك ماوافق
 عليه قضاة العصر من التساهل فيه وقبولهم الشهادة بجمعة الزوجية من عوام العدول بل
 من عوام اللقيف فان الله واناليه راجعون ومحل ما ذكره المييطي اذا لم يكن بيد الزوجية

(من العجز عن خبره) هذا هو المشهور وقيل من يوم الرفع ولا فرق بين من خرج فاراً وغيره خلافاً للخمى وقد نزلت نازلة مفقود كان توجه الحج فعمي خبره فقامت زوجته ورفعت أمرها للقاضي فكلفها بإثبات موجب ذلك فأثبتته فأجلها ثم لما انقضى الاجل طلقها وذكر في الوثيقة أنها ادعت أنها لاصبر لها عن الوطء قال في الاصل فلما انقضت عدتها وأرادت أن تتزوج حتى إلى برسم الطلاق لا وافق على صحتها فتأملت فوجدت شروط الملاق على الغائب بعسر النفقة غير متوفرة فأمرتهم بإثبات ما بقي منها فقال في بعض ان الطلاق إنما هو بسبب ما ادعته من أنه لا صبر لها على ترك الوطء وأما العسر فلا سبيل إليه لان الزوج له أملاك ظاهرة فقلت له فلا بد أن من ضرب الاجل أربع سنين بعد الكشف عنه أن أمكن ولا يغني عنه ما احتج به من عدم صبرها فقال في قد نص عليه ز فقلت له لم يقل بهذا أحد ثم رآني ذلك الرسم وقد كتب عليه بعض قضاة الوقت بأن الطلاق صحيح وإن لها أن تتزوج واحتج بقول المختصر في الإيلاء أو ترك الوطء ضرراً وان غائباً ولا خفاء أن بين مسئلتنا الضب والنون والحكم بذلك خرق للإجماع فأن الله وأنا إليه راجعون ولما رأيت ذلك أردت أن أدكر في ذلك من كلام أئمة المذهب ما يرفع النزاع وبين صحة ما قلناه من أن ذلك خرق للإجماع قال في الباب الرابع من كتاب العدة وطلاق السنة من المدونة ما نصه ولا يضرب السلطان لامرأة المفقود أجل أربع سنين إلا من يوم ترفع إليه وان لم تقم إلا بعد سنين ولا تعتد أربع سنين بغير أمره وإنما يضرب هذا بعد الكشف عنه وان علم إلى أي جهة خرج كتب إليها في الكشف عنه فإذا أيس من علم خبره ضرب من يومئذ للحر أربع سنين وللعبد حولين ثم تعتد هي بعد ذلك دون إذن الإمام كعدة الوفاة كان قد بنى بها أم لا وعليها الاحداد اه منها بلفظها قال أبو الحسن ما نصه قوله وان لم تقم إلا بعد سنين في الامهات وان لم تقم إلا بعد عشرين سنة للخمى يريد ما لم تكمل سبعين سنة تمام التحريم فانه يموت ولا يستأنف تمام الاجل صح قوله ولا تعتد أربع سنين الشيخ أي من العدد والحساب ليس يريد العدة المعلومة قوله وإنما يضرب هذا الاجل بعد الكشف عنه خلافاً لما في مختصر ابن عبد الحكم انه من يوم الرفع اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عليها ما نصه وما ذكر في الكتاب أن ضرب الاجل إنما هو بعد انتهاء الكشف عنه هو المشهور وقيل من يوم الرفع رواه ابن عبد الحكم اه منه بلفظه فلم يقيدوا حد منهم ما كلامها بشئ وقد راجعت التنبهات وتكميل التقييد وطشية الوان في فلم يذكر واحد منهم خلاف ذلك ولا قيدوا كلامها بشئ وفي الموطأ ما نصه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب النزاع وبين صحة ما قلناه من أن ذلك خرق للإجماع انظر ذلك كله في الاصل والله أعلم

رسم الصداق ما يتبشر وطه والافه ويعني عماد كره وانما يحتاج الى زيادة الشهر ودولنا تعلم ان عصمة النكاح انقطعت بينهما حتى الآن والله أعلم (من العجز عن خبره) ما جزم به المصنف من أن الاجل بعد العجز هو المشهور وقد أحجف هنا الامام ابن عرفة رحمه الله اذ قال ما نصه وفي كون ابتداءهم من يوم اليأس أو الرفع رواية للخمى مع قول المتبسطي استحسانه بعض المؤلفين والخمى عن رواية مختصر ابن عبد الحكم اه منه بلفظه ويأتي ان شاء الله دليل أصحابه * (تنبيه) * نزلت نازلة في هذا الوقت وهي مفقود كان توجه الى الحج فعمي خبره فقامت زوجته تريد الشراق ورفعت أمرها الى قاضي بلدها فكلفها بإثبات موجب ذلك فأثبتته فأجلها ثم لما انقضى الاجل طلقها وذكر في الوثيقة انها ادعت أنها لاصبر لها عن الوطء فطلعت نفسها فلما انقضت عدتها وأرادت أن تتزوج حتى إلى برسم الطلاق لا وافق على صحتها وإباحة تزوجها فقامت ذلك فوجدت شروط الطلاق على الغائب بعسر النفقة غير متوفرة فأمرتهم بأن يثبتوا ما بقي منها فقال في بعض الطلبة ممن كان علم بحالها أن الطلاق إنما هو بسبب ما ادعته من أنه لا صبر لها على ترك الوطء وأما العسر فلا سبيل إليه لان الزوج له أملاك ظاهرة فقلت له فلا بد أن من ضرب الاجل أربع سنين بعد الكشف عنه أن أمكن ولا يغني عنه ما احتج به من عدم صبرها فقال في قد نص عليه ز فقلت له لم يقل بهذا أحد ثم رآني ذلك الرسم وقد كتب عليه بعض قضاة الوقت بأن الطلاق صحيح وإن لها أن تتزوج واحتج بقول المختصر في الإيلاء أو ترك الوطء ضرراً وان غائباً ولا خفاء أن بين مسئلتنا ما احتج به لها مسافة وبون كباين الضب والنون والحكم بذلك خرق للإجماع فأن الله وأنا إليه راجعون ولما رأيت ذلك أردت أن أدكر في ذلك من كلام أئمة المذهب ما يرفع النزاع وبين صحة ما قلناه من أن ذلك خرق للإجماع قال في الباب الرابع من كتاب العدة وطلاق السنة من المدونة ما نصه ولا يضرب السلطان لامرأة المفقود أجل أربع سنين إلا من يوم ترفع إليه وان لم تقم إلا بعد سنين ولا تعتد أربع سنين بغير أمره وإنما يضرب هذا بعد الكشف عنه وان علم إلى أي جهة خرج كتب إليها في الكشف عنه فإذا أيس من علم خبره ضرب من يومئذ للحر أربع سنين وللعبد حولين ثم تعتد هي بعد ذلك دون إذن الإمام كعدة الوفاة كان قد بنى بها أم لا وعليها الاحداد اه منها بلفظها قال أبو الحسن ما نصه قوله وان لم تقم إلا بعد سنين في الامهات وان لم تقم إلا بعد عشرين سنة للخمى يريد ما لم تكمل سبعين سنة تمام التحريم فانه يموت ولا يستأنف تمام الاجل صح قوله ولا تعتد أربع سنين الشيخ أي من العدد والحساب ليس يريد العدة المعلومة قوله وإنما يضرب هذا الاجل بعد الكشف عنه خلافاً لما في مختصر ابن عبد الحكم انه من يوم الرفع اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عليها ما نصه وما ذكر في الكتاب أن ضرب الاجل إنما هو بعد انتهاء الكشف عنه هو المشهور وقيل من يوم الرفع رواه ابن عبد الحكم اه منه بلفظه فلم يقيدوا حد منهم ما كلامها بشئ وقد راجعت التنبهات وتكميل التقييد وطشية الوان في فلم يذكر واحد منهم خلاف ذلك ولا قيدوا كلامها بشئ وفي الموطأ ما نصه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب

ان عمر بن الخطاب قال أيا امرأة فقدت زوجها فلم تدركها فهاها تنظر أربع سنين ثم
تعتد أربعة أشهر وعشرين ثم تحل قال أبو الوليد الباغي في شرحه المنتقى مانصه قوله رضى
الله عنه أيا امرأة فقدت زوجها فلم تدركها فهاها تنظر أربع سنين لم يعتبر بما أقامت
قبل أن ترفع اليه ولو أقامت عشرين سنة والمفقود الذي ذهب إليه عمر بن الخطاب هو الذي
يغيب عن امرأته بحيث لا يعلم من بلاد المسلمين ولم يفقد في معركة فيغلب على الظن
هلا كفوفا فهذا اذا رفعت امرأته أمرها إلى السلطان قال عيسى عن ابن القاسم المفقود
على ثلاثة أوجه مفقود لا يدري موضعه فهذا يكشف الامام عن أمره ثم يضرب له أجل
أربع سنين ثم ذكر الوجهين الآخرين ثم قال مانصه قال المفقود الذي ذكره ابن القاسم
أولا هو الذي يستل أهل عن وجهه مغيبه وجهة سفره وعن وقت انقطاع خبره ثم
يستل فيبحث عن خبره وروى ابن القاسم عن مالك ويكتب إلى ذلك الموضع في
الكشف عن أمره فان لم يوقف له على خبر امتأنف لها ضرب أجل أربع سنين فان جازى
العدة أو جاء خبر حياته فهي على الزوجية وان لم يأت ولم يسمع له خبر حتى انقضت المدة
اعتدت عدة الوفاة ثم قال وانما قلنا ان الامام يضرب لها أجل أربع سنين بعد البحث
عن أمره الذي به يعلم انقطاع خبره لما ذكره القاضي أبو محمد ان ذلك اجماع الصحابة لانه
مروى عن عمرو عثمان قال وروى مثله عن علي وجاعة من التابعين ولم يعلم لهم في عصر
الصحابة مخالف فثبت أنه اجماع ثم قال مسئلة وانما يقدرا الاجل بأربعة أعوام لان الناس
بين قائلين قائل يقول لا يضرب له أجل وقائل يقول يضرب له أجل أربع سنين فن قال
انه يضرب له أجل غير أربعة أعوام فقد خالف الاجماع اه منه بلفظه وفي العتبية من
سماع ابن القاسم مانصه وسئل عن امرأة المفقود الذي يخرج الى بلد لتجارة فينقد فلا
يدري أين توجه أترى هذا مفقودا قال نعم وأرى أن يكتب إلى ذلك الموضع فيطلب ويستل
عنه فان عثر على أمره ضرب لامرأته بعد ذلك أجل المفقود قال القاضي أبو الوليد بن رشد
وهذا كما قال وهو مما لا اختلاف فيه أن المفقود يضرب لامرأته أجل المفقود بعد البحث
عنه والسؤال عن خبره في الناحية التي توجه اليها بوقف ماله حتى يأتى عليه من الزمان
ما لا يجيبا الى مثله هذا الذي يفقد في بلاد المسلمين وقد خرج لتجارة أو غيرها وان عرف البلد
الذي نزع اليه ثم غاب خبره على ما وقع في سماع أبي زيد اه منه بلفظه على نقل ابن
الناظم وفي التفريع مانصه قال واذا فقد الرجل عن امرأته فانه قطع خبره ولم يعرف مكانه
واختارت المرأة فراقه ورفعت أمرها إلى الحاكم ضرب الحاكم لها أجل أربع سنين بعد
وأن يفحص عن أخباره ويسأل عن آثاره ثم أمرها أن تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر
عشرين ثم تترج بعد ذلك ان شامت اه منه بلفظه وفي التلخيص مانصه ومن غاب عن
زوجته فمضى خبره وانقطع أثره ولم تعلم حياته من موته وأضر ذلك بزوجه فانما ترفع
أمرها إلى الامام فيبحث عن خبره ويسأل عنه ويبحثه فان وقف له على خبر حياته فليس
بمفقود ويكتب بالعود أو الطلاق فان أقام على الإضرار طلق عليه وان لم يوقف له على خبر
ولم يتبين له حياة ضرب لها حينئذ أجل أربع سنين ثم اعتدت بعد عدة الوفاة ثم نكحت

اه منه بلفظه وفي الرسالة مانصه والمفقود يضرب له أجل أربع سنين من يوم ترفع ذلك
 وينتهي الكشف عنه ثم تعد عدة الوفاة ثم تتزوج ان شئت اه منها بلفظها وسلم كلامها
 ابن ناجي والقلشائي والشيخ زروق وأبو الحسن فلم يذكروا خلاف ذلك ولم يقيدوا كلامها
 بشئ وفي ابن يونس بعد أن ذكر عن المدونة نحو ما قدمناه عنها مانصه قال عبد الوهاب وانما
 قلنا ان الامام يكشف عن خبره ان رفعت زوجته ذلك اليه ثم يضرب له أجل أربع سنين
 ليزيل الضرر عنها ولا يجوز له ضرب الاجل قبل السؤال والبحث لجواز أن يكون حيا
 وانما ضرب له أجل أربع سنين لاجتماع الصحابة على ذلك ثم قال وقال أبو عمران أحسن
 ما يعتمد عليه في تصحيح أربع سنين للمفقود أن يقال ان عمرو عثمان وغيرهما من جميع من
 ذهب الى ابانة المرأة من عصمتها مع تجوز حياتها اتفقوا على توقيف أربع سنين والمخالفون
 لهم قالوا لا نسلك أبحاثي تيقن وفاته فاذا كان لا سلف قولان لم يجز احداث الثالث بعد
 انقراضهم وانما يجوز لمن بعدهم التسك بآراءه أصوب من ذلك اه منه بلفظه وفي
 تبصرة اللغوي مانصه قال مالك لا تعد امرأة المفقود وان أقامت أربع سنين بغير اذن
 الامام وان أقامت عشرين سنة ثم رفعت أمرها الى السلطان نظر في ذلك وكتب الى الموضع
 الذي يخرج اليه فان أيس منه ضرب له أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشرين من غير
 أن يأمر السلطان بذلك يريد ما لم تكن عشرين سنة تمام التعريف فانه يموت ولا يستأنف
 الاجل اه منه بلفظه وفي المقدمات مانصه فاذا اورد على الامام جواب كتابه بأنه لم يعلم
 له خبر ولا وجد له أثر ضرب لامرأته أجل أربعة أعوام ان كان حرا أو عامين ان كان عبدا
 يتفق عليها فيما من ماله وفي مختصر ابن عبد الحكم ان الاجل يضرب من يوم الرفع ثم ذكر
 الخلاف في علة كون الاجل أربع سنين وقال عقبه مانصه ووجب الاقتصار عليها لان
 الزيادة عليها والنقصان منها خرق للاجماع لان الامة في المفقود على قولين أحدهما ان
 زوجته لا تتزوج حتى يعلم موته أو باق عليه من الزمان ما لا يحيا الى مثله والثاني انه يباح لها
 التزوج اذا اعتدت بعد تربص أربعة أعوام فلا يجوز احداث قول ثالث اه منها بلفظها
 وفي اختصار المتبعية مانصه والغائبون عن أزواجهم خمسة غائب لم يترك نفقة ولا لزوج
 عليه شرط المغيب وغائب عكسه ترك نفقة ولزوج عليه شرط المغيب وغائب لم يترك نفقة
 ولزوج عليه شرط المغيب وغائب عكسه ترك نفقة ولا شرط عليه في المغيب وهو مع ذلك
 معلوم المكان وغائب مثله الا انه غير معلوم المكان فاما الاول فان أحبت لزوجها الفراق
 فلها ان تطلق عليه بعدم النفقة بعد التأجيل على ما ذكره بعد وأما الثاني فليس لامرأته
 ان تطلق عليه الا بالشرط خاصة وأما الثالث فلزوجها ان تقوم عليه بعدم الاتفاق
 وبشرطها عليه وهو أيسر عليها وسواء كان الغائب في هذه الثلاثة الاوجه معلوم المكان أو
 غير معلوم الا أن المعلوم يندر اليه ان أمكن ذلك وأما الرابع فيكتب اليه السلطان اما أن
 يقدم الى امرأته أو يحملها اليه أو يطلقها عليه كما تقدم وأما الخامس فهو المفقود قال
 عيسى عن ابن القاسم وهو على أربعة أقسام مفقود في بلاد المسلمين فذكر الاقسام الباقية
 ثم قال فالاول الذي يغيب ويقطع أثره ولا يعلم خبره فيضرب لامرأته أجل أربع سنين

سواء كان خروجه الى موضع معروف أو غير معروف اذا انقطع بعد ذلك خبره واختلف
في اعله الاجل فذكر الخلاف ثم قال وقيل لاعله في ذلك الا لاقتداء بقول عمر وعثمان وعلى
وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قال عبد الوهاب ولا يعلم لذلك مخالف في عصر الصحابة
وبه قال مالك وأحمد وابن راهويه وروى أيضا عن علي انه لا تتزوج حتى يعلم موته أو يأتي
من الزمان ما لا يحيا الى مثله وبه قال الشافعي وأهل المشرق اه منه بلفظه وفي ابن سلون
مانعه وان كان مفقودا مجهول الحال في غير المعتكف قد جهل أمره فان أمره أنه اذا ذهبت
الى الفراق فلها ذلك وان كانت نفقة جارية عليها بعد أن ثبت بعده ويؤجله القاضي أربعة
أعوام وتكتب في ذلك عقدا يعرف شهوده فلان أو فلانة بالعين والاسم معرفة تامة ويعلمون
صحة الزوجية بينهما واتصالها الى أن غاب الزوج فلان وجهلت حاله فلا يعلم حياته من
موته ولا يعلمونه رجوع من غيبه ولا أن عصمة النكاح انفصلت بينهما حتى الآن وقيدوا على
ذلك شهادتهم في كذا ثم تكتب أسفله الاجل ونصه لما ثبت عند القاضي فلان أعزاه الله رسم
الغيب فوق هذا اقتضى أن أجل الغائب المذكور أربع سنين أولها كذا على ما جاء في
السنة في تأجيل المفقود وحكم بذلك وأنفذ بعد تقضى موجه على الكمال وأشهد بذلك
بموضع نظره من كذا من أشهده الزوجة بنافيه عنها في كذا بيان الاجل يكون من يوم
الاياس من المفقود لامن يوم قيامها فان انقضى الاجل اعتدت عدة الوفاة أربعة أشهر
وعشر ثم تتزوج ان شأنت اه منه بلفظه وفي طرر ابن عات ماتته المشاور فان لم تجد المرأة
سلطانا ينقص عنه لم تتزوج أبدا ما وجدت النفقة في ماله الا ان يكون لها شرط في الغيب
فتأخذه وقال غيره ان كانت في بلد لا سلطان فيه وأشهدت العدول على ضرب الاجل جاز
ذلك والاحسن أن لا يكون الا بالمر السلطان من الاستغناء وحكي ابن مغيث ان المرأة
المفقود زوجها اذا كانت في موضع لاحكم فيه رفعت أمرها الى جماعة جيرانهم وفتشوا على
خبر زوجها ثم ضربوا لها أجل أربعة أعوام ثم عدة الوفاة ثم حلت للزوج لان فعل الجماعة
في عدم الامام يحكم الامام قاله أبو عمران القاسمي وغير واحد من الشيوخ اه منها بلفظه
وفي المعين مانعه المفقود على أربعة أوجه مفقود لا يدري موضعه ومفقود في بلاد العدو
ومفقود في صف المسلمين في القتل التي تكون بينهم ومفقود في صف العدو والمفقود الاول
هو الذي يغيب فينقطع خبره ولا يعلم مستقره فيضرب لامرأته أجل أربع سنين * (تنبيه)
قال القاضي أبو محمد وهذا اجماع من الصحابة وجماعة من التابعين ولم يعلم لهم من الصحابة
مخالف فثبت انه اجماع اه منه بلفظه وفي الجواهر مانعه فان ترك النفقة فلها أن ترفع
أمرها الى الحاكم فيضرب لها أجل أربع سنين للعروسنتين للبعد من يوم يحجز عن معرفة
خبره بعد البحث عنه ثم تعد عدة الوفاة وعليها في الاحاد على ما يأتي بيانه وقال ابن
الماجشون لا تحدد امرأة المفقود لانه ليس بموت وانما هو طلاق واستحبه القاضي أبو بكر
ثم تشكك اه منه بلفظه ومراده بالقاضي أبو بكر بن العربي حينما أطلقه وقال ابن
الحاجب مانعه ولا امرأة المفقود خبر مدون الا سير أن ترفع أمرها الى الحاكم فيؤجل
الحار أربع سنين والعدد سنتين من العجز عن خبره بعد البحث ثم تعدد الوفاة اه وسلمه ابن

عبد السلام وغيره ونقل عليه في ضيق كلام عبد الوهاب وسلم ما ذكره من الاجماع وفي
 الذخيرة مائته في الموطن أن عمر رضي الله عنه قال أيما امرأة فقد زوجها فلم تدبر أن هو
 فانها تنظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا ثم تحل وفي المدونة ولا تعتد أربع سنين
 الا بأمر الامام بعد ذلك كشف عنه واباسه من خبره لانه أمر اجتهادي فيختص بالأئمة اه
 منه بلفظه على نقل ابن النازم وفي الارشاد مائته واذا غاب الزوج غيبة منقطعة فلم
 تعلم حياته فلها رفع أمرها الى الحاكم فيؤجلها أربع سنين فان علم موضعه كاتبه بالحي
 أو نقلها أو الطلاق أو الأمر بابعدها بعدة الوفاة أو بيعت للأزواج اه منه بلفظه وقال
 ابن عرفة مائته ابن رشد والشمي وغيرهما فان لم يعلم له خبر التيطي بعد أقصى جهده
 وفيها واباسه ضرب لامرأته أجل أربعة أعوام للرجوع أمين للعبد ثم قال بعد كلام مائته
 وفي ككون الأربع لكونها أقصى أمد الحمل أولانها امد وصول الكتاب ثالثها لان
 الجهات أربع ورابعها للاجماع باتفاق الأئمة عليه أو وقف نكاحها على موته فامتنع
 احداث ثالث للابهرى ونقل ابن رشد واختيار الشمي معه اه منه بلفظه وفي الشامل
 مائته ثم يؤجل الحرة أربع سنين بعد العجز عن خبره لاحين الرقع على المشهور ان كان له
 مال يتفق منه والافسك العسر شفقه والعبد سنين لأربع على المشهور ثم تعتد عدة وفاة
 اه منه بلفظه وفي مجالس المكناهي مائته فالغيبه على خمسة أقسام فذكر نحو ما تقدم
 عن التيطي فانظر في ترجمة النوع الآخر في النفقات وفي الغيبة للمحافظ الوائس رسي
 مائته واعلم أن الغيب أربعة فذكرها الى أن قال وأما الرابع وهو الذي ترك النفقة
 ولا شرط عليه فان كان معلوم موضع الغيبة فهذا يكتب له القاضي اما قدم واما احمق
 زوجته واما فارقها او اطلقها عليه فان أطل الغيبة وأجرى النفقة ولم يقدم فقال مالك
 أما الحين فذلك له قال ابن القاسم الى ظننت قوله الحين السنين والثلاث فاما ان طال ذلك
 فليقض عليه واما ان كان غيره معلوم الموضع فهذا هو المفقود الذي اذا وقعت الزوجة
 أمرها الى الحاكم كلفها اثبات الزوجية وللغيب فاذا ثبت ذلك عنده لزمه أن يبحث عن
 خبره ويكتب الى قضاة الآفاق ثم قال فاذا لم يقع له على خبر بعد دعاية الفحص والكشف
 وبذل الجهد وفي استسلام أمره ضرب لزوجته أربع سنين اذا كان حرا أو ستين اذا كان
 عبدا اه محل الحاجة منها بلفظها وفي التحفة مائته

ومن بأرض المسلمين يفقد * فأربع من السنين الامد الخ
 وسلم كلامها من تكلم عليها ابن النازم والشيخ ميارق وأبو علي بن رجال وأبو حفص القاسي
 و تو ولم يقيدوه بشئ فهذه دواوين المالكية أمهاتهم ومختصراتهم منظوماتهم أو منشوراتهم
 متونهم وشروحاتهم وحواشيها ليس فيها تعريج على ما زعم من ذكر بل في بعضها التصريح
 بحكاية الاجماع على خلافه وانما أطلت بحلب هذه النصوص المتداخلة مع أن المسئلة
 جليلة لما وقع فيها من الخطا الصراح الذي لا يحل السكوت عليه ولا يباح واقه سبحانه
 الموفق * (تنبيه) * ظاهر ما قدمنا من النصوص أنه لا فرق بين من خرج غير فار ومن
 خرج فار السبب هو كذلك الآن اللغوي اختار في هذا الأخير خلاف المنصوص فلا

(ثم اعتدت الخ) قول ز لاجل حلها الاول صوابه للثاني كما يأتي له (والمطلقة لعدم النفقة) قول ز ولعل رد شهادة البينة الخ سلم نقل عجم عن ابن رشد وتأوله بما هو غير صحيح بل ما لابن رشد مخالف لما درج عليه المصنف وقد صرح ابن عات في طرده بأنهم ما قولان وبه تعلم ما في كلام م ب و عجم لانه سلم كلام المصنف الذي اعتمد فيه كلام أبي بكر بن عبد الرحمن ومن وافقه ثم اعتمد في فتواه ما لابن رشد ومن وافقه فجاء في كلامه تضاد والله أعلم (وبقيت أم ولده) قول ز من غير عجم عليها الخ نحو في ح في باب النفقات عن ابن سهل أنه سأل ابن عتاب هل عليها عجم فقال لا اه ونحوه لابن هرون وابن عرفة وانظره مع ما جزموا به أنفسهم من وجوب عيبتها أنه لم يترك لها شيئا لينفق عليها من ماله مع أن الضرر عليه في عتقها أشد اللهم إلا أن نقيدهم الممين بعدم طول أمد المغيب والممين بطوله فتصير المستلثان حينئذ سواء ويسقط الاشكال فتأمل وانظر الاصل وقول م ب ونصه ومن أعسر الخ اختصر لفظ ابن عرفة وانظره بقامه في الاصل

يعول عليه لخالفته لظواهر النصوص السابقة ولما وقع به التصريح في غيرها في المقيّد مانصه ومن الواضحة إذا أتى العبد تربصت زوجته سنتين قال أصبح في العبد تكون تحتها الامنة أو الحرية فيأبى فيطول باقاه فانه يضرب له نصف أجل المفقود الخ بعد الطلب والسؤال كذلك أخبرني ابن وهب عن ربيعة ومالك وغيرهما قال أصبح ولو يبيع العبد فخرج به مشترى عنه عن موضع امرأته ثم غاب وانقطع خبره ولم يوقف له على خبر حياة ولا موت ولا عرف موضعه كان أيضا كالمفقود والكشف في هذا الاستثناء بعد وأطول اه منه بلفظه ونص التعمي وقال محمد بن العبد يهرب من سيده فتطول اقامته ومن يهرب من دم وهو حر أو عبد أنه كالمفقود قال مالك وكذلك من أخذ متاع زوجته وهرب به من جوف الليل يضرب له أجل المفقود وأرى أن يطلق على هؤلاء عند رجوع الكشف بعدم العلم بخلاف المفقود لانهم فروا اختيارا ومعلوم أنهم قاصدون للتحلف عن الرجوع هذا بالاباق وهذا الثلاثيون أخذوا هذا الثلاثي يظهر عليه وكذلك من فر من دين كثيرا عسر به تطلق عليه بالضرر وليس بمنزلة من لم يكن نروجه من بلده بمثل هذا لان الغالب رغبته في الرجوع الى أهله فهو بين ميت وممنوع من الرجوع وهو لا يختارون للاقامة اه منه بلفظه ونقله في المقيّد والمصنف في ضج بالمعنى مختصرا والله أعلم (ثم اعتدت كالوفاة) قول ز لانه قد يرفق حلها الاول الخ صوابه حلها الثاني بدل قوله الاول وقد وقع على الصواب فيما يأتي له فها هنا غلط لاشك فيه (والمطلقة لعدم النفقة) قول ز ولعل رد شهادة البينة بالارسال لفسقه الخ سلم نقل عجم عن ابن رشد وجعل يتأوله بما ذكر وهو تأويل غير صحيح بل ما لابن رشد مخالف لما درج عليه المصنف وقد صرح ابن عات في طرده بأنهم ما قولان ونصه انظر ان قدم الزوج وأثبت أنه خلف عندها نفقة هل ترد اليه أم لا فلا بن رشد وهو قول ابن عبد الملك أن الحكم نافذ ولا ترد اليه ولمحمد ولا بي بكر بن عبد الرحمن أنهم اترد الى الزوج انظره في الحرية وفي النكاح الثاني من ابن يونس اه منها بلفظها وقد نقل ابن عرفة في باب النفقات ما في الحرية وسلمه ونصه وفي الحرية سئل ابن رشد عن طلق نفسها بما ذكر تزوجت ثم قالت البينة التي شهدت بمغيبه وأنها لاتعرف له مالا تعدى فيه الزوجة وأن له انتفاض حجرة قيمتها سبعة مثاقيل أو نحوها وأنها كانوا يعرفون ذلك حين شهدوا ووجهها وان الانتفاض تباع في نفقتها أو شهد بذلك غيرهم فأجاب الحكم بالطلاق نافذ ولا يرد رجوع الشهود عن شهادتهم ويعذرون بما قالوا ولا يؤدون ولا تسقط شهادتهم في المستقبل هذا قول مالك في المدونة وغيره لا يرد الحكم برجوع البينة سواء شهد بالانتفاض البينة التي حكم بها أو غيرها اه منه بلفظه وبذلك أعلم ما في كلام م ب نعم كلام عجم فيه نظر لانه سلم كلام المصنف الذي اعتمد فيه كلام أبي بكر بن عبد الرحمن ومن وافقه ثم اعتمد في فتواه ما لابن رشد ومن وافقه فجاء في كلامه تضاد والله أعلم (وبقيت أم ولده) قول ز من غير عجم عليها أنه لم يختلف شيئا نحو هذا في ح في باب النفقات عن ابن سهل أنه سأل ابن عتاب هل عليها عجم فقال لا لا يمين عليها اه ونحوه لابن هرون ونصه فان كانت التي غاب عنها أم ولده لم يمينها كما حكم شهر

أوأكثر بحسب ما رآه ثم يعتقها عليه قال ابن عتاب لا يمين عليها أنه لم يترك لها نفقة بخلاف
 الزوجة واحتج لذلك بقول أشهب أنها تعتق عليه بعد التلوم له ولم يذكروا كريمةا أه منه بلفظه
 ونحوه لابن عرفة ونص ابن عتاب وتعتد بعد عتقها بحبيضة ولا يمين عليها الطول أمد المغيب
 بخلاف الحرة أه منه بلفظه ونص ابن عاتق في طرده فإن ابن عتاب أفتى بتججيل عتقها بعد
 التلوم الشهر ونحوه ولم ير عليها عينا الطول أمد المغيب اذ في المسئلة التي جابوب عليها أنه
 غاب عنها منذ ثلاثة أعوام وحكي ذلك رواية عن أشهب وتزلت بأشيلية فأفتى التيمي فيها
 بتججيل العتق وخولف في ذلك وأفتى ابن القطان أنها لا تعتق وإنها أتت حتى ينصرف
 سيدها أو يصح موته أو يفتى نعيمه فتخرج حينئذ حرة وأفتى فيها أبو محمد بن الشقاق
 بمثل ذلك وذكر أن علي بن زياد أنها تعتق ولم يأخذ في جوابه بذلك وذكر ابن العطار في وثائقه
 أنها لا تعتق وتسعى في إقامة معاشها قال ابن سهل والصواب ما أفتى به ابن عتاب والتيمي
 من تججيل عتقها على ما ذكره ابن عتاب عن أشهب وابن الشقاق عن علي بن زياد أه منها
 بلفظها قلنا وانظر ما ذكره من عدم عيبتها تعتق عليه مع ما جزموا به هم أنفسهم من
 وجوب عيبتها لينفق عليها من ماله في ح عن الميطي ما نصه بعد أن ثبت أنها أم ولده
 وبعد عيبتها وقوله في الوثيقة وانها حلفت بأمره وثبت عيبتها عنده على الواجب أه وفي
 اختصار ابن هرون ما نصه ويقتضي على أم ولده إلى انقضاء تعميره بعد أن ثبت أنها أم ولده وبعد
 عيبتها أنه لم يترك لها شيأ أه منه بلفظه وفي ابن عرفة ما نصه ويقتضي على أم ولده بعد ثبوت
 أنها أم ولده وعيبتها أه منه بلفظه فانظر ما الفرق بينهم ما مع أن الضرر عليه في عتقها أشد
 لغير وجه نظره بالتأمل الصادق لا يقال الاتفاق عليها من ماله آيل للمال فناسب الميمن
 والعتق ليس كذلك فلم تجب الميمن لأنه منقوض بحلف الزوجة مع أنه آيل للطلاق الذي هو
 كالعتق فتأمل به بالانصاف نعم إذا اعتبر مفهوم العلة في قول ابن عتاب لطول أمد المغيب وقيد
 قولهم بيمينها للاتفاق بعدم طول الامد والاسقطت الميمن صارت المسئلةان سواء وسقط
 الاشكال والافهم متجه مع أني لم أر من نبه عليه بحال والعلم كله للكبير المتعال وقول مب
 وزاد ابن عرفة ثالث تزوج ونصه الخ يومهم أنه ذكر الثلاثة وإن ما ذكره عنه هو لفظه وليس
 كذلك فيهما ونص ابن عرفة ومن أعسر سنة فقه أم ولده فقال البابي في كتاب القزويني
 تزوج ولا تعتق وقاله جماعة من القرويين ابن اللباد سألت عنها يحيى بن عمر فقال تعتق
 قلت لم لا يفتق عليها من علمها قال فإن لم يكن فيه كفاية وهو قول أشهب ابن عبد الرحمن
 تعتق وكذا إن غاب عنها ولم يترك لها نفقة لا يزوجهما الحاكم لأنه مكروه أه منه بلفظه
 انظر بقيته ان شئت (وماله) قول زان ما عليه من الدين لا يحل بالحكم بموته الخ غير
 صحيح وإن سلمه نو ومب بسكوته ما عنه في ابن عرفة ما نصه الميطي وما عليه من
 ديون ثابتة قضيت بعد حلول آجالها أو أيمان أربابها أو ما لم يحل لم يقض إلا بجلوه أو تمويه
 هذا قول مالك وغيره من أصحابه وقال أصبغ في الواضحة تحمل بانقضاء الأربع سنين أه منه
 بلفظه وفي اختصار ابن هرون ما نصه وماتت عليه من دين قضاء لا جله بعد عيئ ربه الآن
 يموت بالتعمير فيحل دينه هذا قول مالك رحمه الله تعالى وقال أصبغ في حل ديونه بانقضاء

(وماله) قول زان ما عليه من
 الدين لا يحل الخ غير صحيح بل يحل
 بقوته كافي ابن عرفة وابن هرون
 انظر نصهما في الاصل

أربع سنين كالزوجة وقال غيره من أهل العلم الزوجة كالمال لا يفرق بينهما حتى يموت بالتعمير وقرى مالك بين الزوجة والماله منه بلفظه (وزوجة الاسير) قول ز وإذا ثبت لهما الطلاق بذلك فخشية الزنى أولى الخ سلمه تو ومب يسكوتهم مانعه وقال شيخنا ج فيه نظر فقد سئل المازري عن ذلك فأجاب والحالة أنه قد كان حكم حاكم بنحو ما قاله ز بما نصه هذا لا يصح قد قال مالك وأصحابه فبين وطئ مرة وانقطع ذكره ان زوجته لا تطلق عليه ولو كانت تشتعل نار من الشبهة ومن الجائز أن يكون الرجل منه مرض أو اعتقل ومرضه واعتقاله يرفع عنه كونه متعديا في ترك الوطء باجماع وان كان غير متعدي فكيف تطلق عليه زوجته نعم لو قصد الاضرار بالمغيب عن زوجته وثبت ذلك نظر اليه نظرا آخر وهذا حكم باطل باجماع من الصحابة وطريق الاستدلال من كل أهل عصر ذكره في المعيار من نوازل النكاح اه من خطبه طيب الله ثراه ❦ قلت وقد ذكره الوائس ربي أيضا في تأليفه المسمى بغنية المعاصر والتالي في شرح فقه وثائق الفشتالي وأنى بجواب المازري كاه بطوله وسلمه ومن كلام المازري رضى الله عنه أثناء جوابه مانعه وان وقع في خيال فاسد احتجاج بالابلا فهدأ فزع باب آخر المولى متعدي اليقين بالله سبحانه أن لا يظالم يمينه على حق امرأته ثم مع هذا ان الشرع احتاط له في العصمة وأمهله المدة المذكورة ثم لم يطلق عليه وقد سبق منه العدوان باليمين حتى اختبرت فيثته فاذا أبى عنها تأكد قصده الضرر فطلق عليه اذ ذلك ومن اطلع على ما قال الأئمة فيه اذا منع من الفيتة لمرض أو جنس مع كونه متعديا في أصل يمينه فهم عن الشرع شحبه على العصمة وانه لا يثبتها الا بعد حصول ظلم من الأزواج ثم ذكر مسئلة المقطوع ذكره ثم قال وان ترخص غير خير بالحقائيق بان هذا قد يطلق عليه في قول شاذ فان هذا انما رآه من رأى المقطوع على تأييد الضرر وانه لا يرجي زواله ولا يرتقب من الزوج عوده الى ما كان ثم قال مانعه والانسان اذا أصابه مرض وهو مقيم مع زوجته وامتدت به الايام وحالت بينه وبين الوطء فهل يطلق عليه هذا يعلمه الخاص والعام لان الحكم في سائر بلاد المسلمين وفي سائر الاعصار خلافا وهذا أيضا مشتهر في سائر الاعصار مع كثرة الاسفار واختلاف أمر الغيبة في المقدار ثم لم يتقل عن أحد من فقهاء المسلمين ولا قضاتهم الطلاق على غائب يجري الاتفاق ولم يقصد الاضرار ثم قال والفتوى لها بذلك غلط ظاهر لم يسبق اليه سابق عن يعول عليه اه محل الحاجة منه بلفظه ❦ قلت وما قاله الامام أبو عبد الله المازري رضى الله عنه صحيح بين نقلا ومعنى أما من جهة النقل فلا طباق عبارات أهل المذهب المدونة وغيرها على الفزوجة الاسير لا تستزوج بحال حتى يموت حقيقة أو حكما أو ينصراطا حقيقة أو حكما وقد راجعت المدونة وأبا الحسن وابن ناجي عليها وتكميل التقييد وحاشية الواوغي عليها أيضا والموطأ وشرحه المتسقى والرسالة وشرحاها ابن ناجي والقلشاني والشيخ زروق والنفاوى وأبا الحسن والتفريع والتلقين ودويان ابن يونس وتبصرة الحمى ومقدمات ابن رشد والمفيد والجواهر ومختصر ابن الحاجب وشرحه الثعالبي وضع وحاشية صر عليه واختصار ابن هرون والمعين والارشاد وابن عرفة والشامل وغير ذلك من كتب الموثقين وغيرهم فما

(وزوجة الاسير) قول ز فخشية الزنى أولى الخ فيه نظر فقد سئل المازري عن ذلك فأجاب بأنه قد قال مالك وأصحابه فبين وطئ مرة وانقطع ذكره ان زوجته لا تطلق عليه ولو كانت تشتعل نار من الشبهة ومن الجائز أن يكون الرجل قد منه مرض أو اعتقل ومرضه واعتقاله يرفع عنه كونه متعديا في ترك الوطء باجماع نعم لو قصد الاضرار بالمغيب عن زوجته وثبت ذلك نظر فيه نظرا آخر انظر بقية كلامه وما يتعلق به في الاصل ولو فتح هذا الباب للنساء ولا سيما نساء هذا الزمان لادعت كل امرأة غاب عنها زوجها مع اجراء النفقة عليها انها تخاف على نفسها الزنى فلا تبقى امرأة غائب الاطلقت عليه ان شاءت وفي ذلك من الضرر على الغائب ومن المتأسد ما لا يخفى على ذوي الالباب والله تعالى أعلم بالصواب

رأيت من ذكر هذا القيد وفيما قدمنا من النصوص في موقوف أرض المسلمين ما يعني عن جلب نصوصهم هذا وأما معنى فلان خوف المرأة على نفسها من الزنى أمر باطنى موكول الى أمانتها ولم يجعل له الشارع أمانة يستدل بها عليه ويظهر به اصدقهما من كذبها ولو فتح هذا الباب للنساء ولا سيما نساء هذا الزمان لادعت كل امرأة غائب الاطلقت عليه ان شامت الثقة عليها انها تخاف على نفسها من الزنى فلا تبقى امرأة غائب الاطلقت عليه ان شامت وفي ذلك من الضرر على الغياب ومن المفساد ما لا يحصى على ذوى الالباب والله تعالى أعلم بالصواب (وحكم بخمس وسبعين) قول مب عن ابن عرفة وبه القضاء وبه قضى ابن زرب فحواه في المعين وزاد ابن عرفة مائه ابن الهندي وكان ابن السليم قاضى قرطبة يقضى بالثمانين اهـ قلت وفي الدر النثير عن ابن رشد أن القول بالثمانين به جرى العمل وانه الصحيح من الاقوال انظر بقية كلامه وولابد (وان اختلف الشهود في سنة) قول ز أو شهدت بينه بأن سنة كذا أو أخرى بأقل عطفه بأو على ما قبله يقتضى مغايرته ما وقد يتبادر للذهن ان هذا عين ما قبله وأجاب شيخنا ج بأن مراده بالمثال الاول انه شهد شاهدان فقط فأحدهما شهد بخمسة عشر مثلاً والاخر بعشرين مثلاً بخلاف المثال الثانى فشهدت بينه كاملة بكذا أو أخرى بكذا وجوابه ظاهر تؤذن به عبارة ز لمن تأملها والله أعلم (وورث ماله حينئذ) قول ز أى حين الشروع الخ لم يبين هو ولا غيره ممن وقفت عليه هل المعتبر وارثه حين انفصال الصنفين او وارثه حين انقضاء التسليم والظاهر بل المتعين ان شاء الله هو الاول لانه يحصل اليأس منه انكشف انه كان ميتا حين الانفصال ولانه لا يقتضى الى حكم بقوته فتأمل والله أعلم (بعد سنة بعد النظر) قول مب نقله في المبطنية الخ قلت وبما نقله في المبطنية ونظمه في التحنة جزم ابن سلون وكلامه يدل على أن القاتلين بضرب السنة متفقون على أنها بعد البحث ونصه فان كان في قتال العدو ففيه أربعة أقوال أحدها أن حكمه حكم المفقود في غير القتال فيضرب للزوجة أربعة أعوام ثم تعة وتزوج ان شامت ويبقى ماله الى انقضاء مدة التعمير والثاني أن حكمه حكم الاسير فلا يضرب لامرأته أجل ولا يورث الا أن يثبت موته أو ينقض أجل تعميره والثالث أنه يضرب لزوجته أجل سنة بعد البحث واليأس منه وتعتد بعد انقضائها وتزوج ان شامت ويبقى ماله الى انقضاء أجل تعميره والرابع أنه يضرب له أجل سنة بعد البحث واليأس منه فإذا تمت سنة ولم تثبت له حياة حكم بموته فتعتد زوجته ورثته انذاك ويقسم ماله وهذا القول هو الذى أخذ به أهل الاندلس وجرى به العمل به او حكم به ابن أycin في غزوة الخندق وحكم به في وقعة نشوة وغيرها وهو مقتضى ما رواه أنس بن نافع اهـ محل الحاجة منه بلفظه فتعقب طي ساقط والله أعلم وقول ز ويورث ماله حينئذ أى حين مضى السنة بعد النظر وهو صحيح على هذا القول الذى اقتصر عليه المصنف لكن لم يبين ز من يرثه هل ورثته يوم التقدا أو ورثته حين انقضاء السنة ولم أر من شرأحه وحواشيه من تعرض لذلك الا قى فانه نظرى ذلك وأحال على ابن سلون ولم أجده في ابن سلون الا ما تقدم وليس فيه تصريح بالحكم وقوله ويرثه ورثته انذاك مشتمل لكل من الامرين كما يظهر

(وحكم الخ) زاد ابن عرفة بعد ما ذكره مب عنه مائه ابن الهندي وكان ابن السليم قاضى قرطبة يقضى بالثمانين اهـ وفي الدر النثير عن ابن رشد أن القول بالثمانين به جرى العمل وانه الصحيح من الاقوال انظر بقية كلامه وولابد (وان اختلف الشهود الخ) قول ز أو شهدت بينه الخ يتبادر انه عين ما قبله وبما قبله بان ما قبله شهد بعض البينة فقط بكذا وبعضها بأقل (وورث ماله حينئذ) الظاهر انه يعتبر وارثه حين انفصال الصنفين لا حين انقضاء التسليم لانه يحصل اليأس منه انكشف انه كان ميتا حين الانفصال ولانه لا يقتضى الى حكم بقوته فتأمل والله أعلم (بعد سنة الخ) قول مب نقله في المبطنية الخ وبه جزم ابن سلون وكلامه يدل على أن القاتلين بضرب السنة متفقون على أنها بعد البحث انظر نصه في الاصل وقول ز ويورث ماله حينئذ أى حين مضى السنة بعد النظر يعنى على القول الذى اقتصر عليه المصنف ويعتبر ورثته يوم التقدا على ما أفق به ابن لب نقله عنه ابن الناطم وارضاه انظر ذلك في الاصل

وقول ز وبقي عليه خامس الخ فيه انه يحتمل ان المصنف ادرجه في قوله ولزوجة المفقود الخ لانه ترجح فيه عنده ذلك ويؤيد ذلك عدم التقييد أولا ثم مقابله بالاقسام الثلاثة فتأمل وقد وقعت هذه النازلة بعينها ووقع فيها الغلط فطلب من هولي الجواب عنها فقيد فيها تقييدا حسنا قال فيه بعد جلب نقول فعلم مما تقدم ان مسئلتنا منصوصة بعينها وان النصوص السابقة مصرحة بانه لا سبيل الى قسم ماله بحال حتى يتبين موته أو تغضى مدة التعمير قولا واحدا وبان زوجته فيها قولان أحدهما انها لا تزوج بحال حتى يتبين موته أو تغضى مدة تعميره والثاني انه يضرب لها أجل المفقود وانهم لم يذكروا فيها قولا ولو ضعيفا أو يخرجوا انه محكوم بموته وقد وقعت الفتوى بكل من القوانين في زوجته لكن من غير تقييد بالتوجه لبلد الحرب ثم قال ولا خفاء أن كلام ابن يونس يفيد أرجحية انه كالمفقود لانه ساقه كانه المذهب ولم يحكم فيه خلافا فانظر ذلك كله وما يتعلق به وبكلام البرزلي في المسئلة في الاصل

بأدنى تأمل والذي أفتى به شيخ الشيوخ أبو سعيد بن لب هو الاول نقله عنه ابن الناطم وارتضاه ونص ما نقله عنه مسئلة المفقود في معتزك حرب العذر اذا أخذ فيها بقول مالك في رواية أشهب وابن نافع من التبرص سنة بعد الرفع ثم اعتد اذا الزوجة بعد ذلك وقسمة المال على الورثة على ما نقله ابن بطال وغيره واختاره بعض المتأخرين وأخذوا به في نوازل نزلت بهم وقع فيها الجاهم في الورثة الذين يقسم عليهم مال المفقود بعد انقضاء سنة هل هم ورثته يوم القصد أو يوم الحكم بنبي على تحقيق ذلك توريش من مات من ورثته فيما بعد الفقد وقبل الحكم وعدم توريشهم ويكون حظهم منه ان ورثوا الورثتهم والذي يظهر أنه أسد في النظر وأجرى مع كلام فقهاء المذهب والله أعلم ان القسمة بعد السنة انما تكون على من يرثه يوم القصد أو منه بلفظه وقال متصلابه مانصه أقول ثم أخذ الشيخ رحمه الله في توجيه قوله أنه أسد في النظر وأجرى مع كلام فقهاء المذهب بكل احتجاج واضح واستدلال راجح واعتذار عن إيجاب العدة على هذا القول بعد السنة وجواب عن الزام المخالف التناقض في التفريق بين العدة والميراث تركت ذلك خشية التطويل اه منه بلفظه وقول ز وبقي عليه خامس الخ جزم بأن المصنف سكت عن هذا القسم ولا سبيل للجزم بذلك لاحتمال أن يكون المصنف ترجح عنده أن حكمه حكم المفقود في أرض الاسلام فأدرجه في قوله ولزوجة المفقود الخ ويؤيد ذلك عدم التقييد أولا ثم مقابله بالاقسام الثلاثة فتأمل اه * (تنبيه) * قد وقعت هذه النازلة بعينها ووقع فيها الغلط ثم طلب مني الجواب عنها فقيدت فيها ما هدأ ناصه الحمد لله رب العالمين الذي أوضح معالم الدين وبعث رسوله مبشرين ومنذرين وختم الرسالة بمصطفاه وحبيبه الصادق الامين وحفظ شريعته من التبديل على مر الحين صلى الله وسلم عليه وعلى آله الطاهرين الطيبين وصحابة الصديقين المتصدقين وكل من تبعهم باحسان الى يوم الدين وبعد فيقول العبد المذنب الفقير الحقير أحوج الوري الى رحمة ربه العلى الكبير محمد بن أحمد الحاج أصلى الله حاله وقوم مابه من الاعوجاج قد وقعت حادثة وهى رجل من تجار المسلمين ركب في مركب لبعض النصارى وتوجه للتجارة في بلاد الروم ثم غاب خبره ولم يظهر له ولا للمركب الذى ركب فيه خبر ولم يدر ما فعل به وبحث عنه في البلاد التى جرت العادة بتوجه التجار اليها فلم يظهر له خبر أصلا فرأمت زوجته التزوج وورثته قسم ماله فاستفتوا في ذلك فأجاب بعض من اليه المرجع في الفتوى ببلدهم بأن لزوجه التزوج معتمد في ذلك على كلام البرزلي المنقول عند الخطاب وغيره فتوقف القاضى الذى رفعت اليه النازلة في ذلك وكتب لبعض أعيان علماء الوقت يستشيره في ذلك وطلب منه أن يكلمنى بأن أكتب له بما ظهر لى فاستخرت الله تعالى في ذلك فعزمت على أن أقيد ما عندى في ذلك ليكون تذكرة لى ولين هو قصير الباع مثلى فقلت معتمدا على الله ومتوكلا عليه ومتبرئا من حولى وقوفى اليه ومستعينا به في جميع أمورى معترفا بجهلى وقصورى ينحصر الكلام فيه في ثلاثة فصول * (الفصل) * الاول في نقل ما وقعت عليه في النازلة من كلام أئمة المذهب * (والثاني) * في كلام البرزلي المشار اليه هل هو موافق لكلام الأئمة أو مخالف له

علم من توجه البراءة
الحرب ففقدت توجهه
أو بعد وصوله النجاة

(والثالث) * على تقدير مخالفته هل يجوز العمل به أو يتعين العمل بكلام غيره من أئمة المذهب * (فصل) * قال أبو الحسن اللخمي في الفصل الخامس من ترجمة ضرب الاجل لامرأة المفقود من كتاب العتق وطلاق السنة من تبصرته مانصه واختلف فيمن توجهه إلى أرض الحرب فقد في توجهه أو بعد وصوله وكان سفره في البر أو في البحر ففقد قبل وصوله فقد يتوجه إلى أرض الاسلام وقيل هو كالاسير وقيل ان فقد قبل وصوله كان على حكم المفقود وان كان فقد بعد وصوله كان كالاسير وقيل ان كان سفره في البحر فقد قبل الوصول كان على حكم المفقود وان كان سفره في البر كان على حكم الاسير وأرى اذا فقد قبل وصوله كان على حكم المفقود وسواء كان سفره في البر أو في البحر وان فقد بعد الوصول أن يكون على حكم الاسير لأن يكون دخول غازيا للقتال اهـ منها بلفظها وتبعه في الشامل فقال مانصه ومفقود أرض الشرك كالاسير لا كالمفقود على الاصح فان توجهه لدارهم ثم فقد قبل كالاسير وقيل كالمفقود وثالثها ان فقد بعد وصوله فكالاسير والا فكالمفقود وقيل ان كان سفره في البر فكالاسير وان كان في البحر ففقد قبل وصوله فكالمفقود ورأى اللخمي أنه كالاسير ان فقد بعد وصوله في بر أو بحر والاف كالمفقود اهـ منه بلفظه وذ كر الميسطي الاقوال الاربعة التي نقلها اللخمي ولم يعرها ولم يعرج على اختياره وتبعه على ذلك غير واحد قال ابن هرون في اختصار المسئلة مانصه مسئلة واختلف فيمن توجهه إلى أرض الحرب بر أو بحر افتقد في طريقه أو بعد وصوله فقيل هو كالمفقود في أرض الاسلام وقيل كالاسير وقيل ان فقد قبل وصوله كان على حكم المفقود وان فقد بعد وصوله فعلى حكم الاسير وقيل ان كان سفره في البحر فقد قبل وصوله فكالمفقود وان كان في البر فعلى حكم الاسير وقال ابن عبد الحكم من سافر في البحر فأنقطع خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال في معين الحكم مانصه مسئلة واختلف فيمن توجهه إلى أرض الحرب فقد في توجهه أو بعد وصوله وكان سفره في البر أو في البحر فقيل هو بمنزلة من فقد في أرض الاسلام وقيل هو كالاسير وقيل ان كان سفره في البحر وفقد قبل الوصول كان على حكم المفقود وان كان سفره في البر كان على حكم الاسير وقال ابن عبد الحكم من سافر في البحر فأنقطع خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال ابن هرون في الاختصار مانصه المسئلة واختلف فيمن توجهه إلى أرض الحرب فقد في توجهه أو بعد وصوله وكان سفره في البر أو في البحر فقيل هو بمنزلة من فقد في أرض الاسلام وقيل هو كالاسير وقيل ان كان سفره في البحر وفقد قبل الوصول كان على حكم المفقود وان كان سفره في البر فعلى حكم الاسير وقال ابن عبد الحكم من سافر في البحر فأنقطع خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال ابن هرون في الاختصار مانصه المسئلة واختلف فيمن توجهه إلى أرض الحرب فقد في توجهه أو بعد وصوله وكان سفره في البر أو في البحر فقيل هو بمنزلة من فقد في أرض الاسلام وقيل هو كالاسير وقيل ان كان سفره في البحر وفقد قبل الوصول كان على حكم المفقود وان كان سفره في البر فعلى حكم الاسير وقال ابن عبد الحكم من سافر في البحر فأنقطع خبره فسيب له سبيل المفقود اهـ منه بلفظه وقال ابن هرون في الاختصار مانصه المسئلة

أبو الوليد بن رشد في أوخر كتاب طلاق السنة من مقدماته مانصه واختلف فيمن سلك في
 البحر الى بلاد الحرب ثم فقد فقيل انه كالمفقود في بلاد المسلمين لا مكان أن تكون الریح قد
 ردت به الى بلاد المسلمين الا أن يعلم انه صار في بعض جزائر الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل انه
 كالمفقود في بلاد الحرب اه منها بلفظها وتبعه الشيخ أبو الحسن في شرح المدونة فنقل
 كلامه مقتصر عليه ولم يحك غيره ذكره عند قول المدونة في ترجمة المفقود من كتاب العدة
 وطلاق السنقولا يضرب السلطان لامرأة المفقود الخ ونصه واختلف فيمن أدرب في
 البحر الى بلاد الحرب ثم فقد فقيل انه كالمفقود في بلاد المسلمين لا مكان أن تكون الریح
 ردت به الى بلاد المسلمين الا أن يعلم انه صار في جزائر الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل انه كالمفقود في
 بلاد الحرب اه منه بلفظه وكذا تبع ابن رشد العلامة أبو العباس القلشاني في شرح
 الرسالة فنقل كلامه وأقره ولم يحك غيره فانه قال عند قول الرسالة والمفقود يضرب له أجل
 أربع سنين الخ مانصه واختلف فيمن ركب البحر الى بلاد الحرب ثم فقد فقيل كالمفقود في
 بلد المسلمين الا أن يعلم انه وصل الى بعض جزائر الروم ثم فقد بعد ذلك وقيل كالمفقود في
 بلاد الحرب اه منه بلفظه وقال العلامة الشيخ أحمد بابا في شرح المختصر عند قول
 المصنف بعد سنة بعد النظر مانصه (فرع أمان من فقد في توجهه لارض الحرب قبل وصوله
 حكمه حكم المفقود وبعد وصوله كالأسير وقيل ان سافر في البحر فقد قبل الوصول
 فكالمفقود وان سافر في البر فكالأسير اه الثاني ولم يعلم من كلامه الرابع من هذه الاقوال
 فرجحة الله المتصلة ليوم القيامة على المصنف لاراحتته الخواطر بتعرف الرابع من منتشر
 الاقوال في قلب ورجحة الله أيضا على الامام ابن عرفة كذلك فانه بين المشهور والمعروف
 من الاقوال في أكثر المسائل غالبا الاما لا ترجح فيها كما فعل المصنف مع عزو الاقوال
 وتعرف الحقائق وتزيف الضعيف وغيرها مما لا يوجد في غيره والاشيان بأكثر مسائل
 المذهب اه محل الحاجة منه بلفظه ولم يرد الشيخ على الجمهوري على ما ذكره في التنبية
 الثاني عند قوله ولزوجة المفقود الرفع الخ شيئا ونصه قال ابن عبد الحكم من سافر في
 البحر فانقطع خبره فسيب له سبيل المفقود وفي مسائل القابسي ان الریح اذا قام على المركب
 في المرسى فلم يبين لهم خبر فيحكم بموتهم وغرقهم لكن لا يشهد الشهود الابصيرة الحال
 وان كانوا في المواسطة فكالمفقود اه منه بلفظه واقتصر الشيخ عبد الباقي على كلام
 ابن عرفة الذي قد مناه وأحال على الثاني ولم يعرج واحدا من هؤلاء الشراح على كلام
 البرزلي بحال وسلم الامامان الجليلان الشيخ ابن عاشر والشيخ مصطفى كلام الثاني فلم
 يتعقباه باعقال ما صورته البرزلي ولا نسباه الى القصور ولا تعاقبه بكما أغفله وكذا سلم
 كلام الشيخ عبد الباقي محشيا الامامان المحققان شيخنا الامام شيخ الجماعة ابن سودة
 وأبو عبد الله البناني فعلم مما تقدم ان مسئلتنا منصومة بعينها وان النصوص السابقة
 مصرحة بأنه لا سبيل الى قسم ما به بحال حتى يبين موته أو تغضي مدة التعمير قولا واحدا
 وأن زوجته فيها قولان أحدهما انه لا تزوج بحال حتى يبين موته أو تغضي مدة تعميره
 والثاني أنه يضرب لها أجل المفقود وان لم يذکر روافيها قولا ضعيفا ولا قويا ولا منصوما

ولا يخرج عنه محكوم بموته ثم ما ذكرنا من عرفة وغيره عن ابن عبد الحكم هو راجع
 لاحد الاقوال الاربعة وانما افردوا بالذكر والله اعلم لان الاقوال الاربعة موضوعها
 أن المفقود توجه لارض الحرب كما هي مسئلتنا وكلام ابن عبد الحكم في ركب البحر من
 غير تقييد بكونه توجه لها أو لغيرها فمستلنا مأخوذة من كلامه أيضا في النظر في الزوجة
 في مسئلتنا هل يضرب لها الاجل كما امرأة المفقود أو لا كما امرأة الاسير فان قلنا ان القولين
 على حد سواء أجرى ذلك على ما قرر في مثلها وان قلنا ان أحدهما أرجح من الآخر تعين
 العمل عليه وقد وقعت الفتوى بكل منهما لكن من غير تقييد بالتوجه لبلد الحرب
 بالاول أفق الشيخ أبو الحسن القاسبي فيما هو أخص من مسئلتنا في الخطاب مانصه وفي
 مسائل الشيخ أبي الحسن القاسبي وسئل عن مركبين يجانب البر وفي إحدى المركبين
 رجل يعرفه بعض من في المركب الآخر فهل البحر عليه سم في الليل فسمع تكبير أهل
 المركب الذي فيه الرجل للغرق فأصبحوا فلم يجدوا المركب خيرا ولا أترافهل يشهد الذين
 يعرفون الرجل انه مات فقال يشهدون بقصة الامر والحاكم يحكم بالموت في هذا قيل
 فلو كانوا بالمواصلة فقال قد يكون هو لا مريمهم الرجح الى موضع آخر هو لا سيبلهم سبيل
 المفقود اه وانما قلنا ان مسئلته أخص لانه ثبت فيها سبب الغرق بسماع التكبير بخلاف
 مسئلتنا وبالنسبة قال الشيخ أبو القاسم السبوري ووقع الحكم بذلك وسئل عن ذلك
 الصانع فسلمه ووجهه في أوامر مسائل الانكحة قيل مسائل الخلع يسير من نوازل
 البرزلى مانصه وسئل الصانع في النازلة المشهورة وهم قوم خرجوا للبحر في مركب فتغيب
 المركب ولا يدري هل غرق أو لم يغرق وفيه رجل وهب حجرة ونصف ساقية هل تصح للبت
 الكبيرة أو الصغيرة المرضعة وهل تصح ان غرق في المركب أو لم تصح وهل يحكم له بحكم
 المفقود ان لم تصح شهادة فاطمة أو عدول انه من جله من ركب في ذلك المركب فغرق وما
 يصنع في أمر زوجته وان لم يثبت موته وحكم له بحكم المفقود وذكر بعض الطلبة عن
 السبوري أنه كان يقول من فقد اليوم حكمه في التعمير حكم الاسير في بلاد الحرب لعدم
 من يستخبر عنه فرأى هذا الطالب من رأى نفسه لهذا القول ان امرأة المفقود اليوم
 لا يؤجل لها أربع سنين بل تبقى في عصمة المفقود حتى يموت بالتعمير كالاسير انه أوقع الحكم
 بذلك فهل لهذا القول والتأويل وجه عندك في أمر الزوجة والهيبة المذكورة أم لا
 فأجاب اذا كانت الهيبة لم تخرج من يده حين أبقاها على ملكه كما كانت قبل هبته فهي
 باطلة وتكون موروثه عنه ان صح موته وما ذكر عن الشيخ أبي القاسم السبوري رحمه
 الله فهو الذي كان يقول وعلى ذلك فارقته ويجعل حكم المفقود الآن في زوجته حكم
 ماله لا يفرق بينهما الا بالتعمير ولهذا الذي ذهب اليه وجه في الفقه والله أستعين اه منها
 بلفظها وسلم ذلك البرزلى فلم يتعقبه بوجه ولا خفاء أن كلام ابن بونس يفيده أرجحية أنه
 كالمفقود لانه ساقه كانه المذهب ولم يحل فيه خلافا وقد علمت ما قاله المواقف في تأليفه فان
 عمل القاضي بذلك فهو راجع مع الله والله سبحانه الموفق * (فصل) * والظاهر من كلام
 البرزلى أنه لم يقصد بما قاله مخالفة كلام أهل المذهب وانه قال ذلك لقرائن قامت عنده في

ذلك الوقت على أن فقيد راكب البحر اذ ذلك قد غرق ولفظه وسياق كلامه يدل على ذلك
فانه قال في أوائل مسائل العدة والاستبراء ما نصه اللهم من فقد ذنبه من الطاعون أو
توجه اليه زمانه حكمه الموت لقول مالك في أناس أصابهم في طريق حجهم سعال يموت
الرجل من سيزه ولم يأت لهم خبر بموت ولا حياة تنزوح نسائهم ويقسم ما لهم وكذا شأن
البوادي يتبعون في السدائد من بلادهم إلى غيرهما من البوادي ثم ينفقون أنهم على
الموت قلت وشاهدت عام حجت وهو عام تسعة وتسعين وسبعمائة وعام ثمانمائة وعام
قاله الشيخ أخذت نار ريح بالآكرع فيمشی الرجل ثم يسقط ميتا من ريح أصابهم يقال له ريح
السويداء وشاع وذاع أنه فقد من المحل والتجريدة أزيد من ألف نسمة وكذا فقد من الركب
الغزواني والمغربي بشر كثير أيضا ولما وردنا على أرض برقة مات من الركب ومرض شئ
كثير ومن فقد عنه لم يظهر له خبر أبدا واتجمع معنا بعض بوادي برقة من شدة الغلاء وكانوا
هم أو كثيرون لا يعيشون إلا بالعشب أو الدم أو نخود ذلك وأخذنا عليهم الرق حتى بلغوا
بلاد الحياة فعلى هذا يكون حكمهم على ما قال اللغوي رحمه الله ويكون حكمهم كحاضري
الزحف وعليه وردت مسألة سئل عنها قاضي طرابلس هل حكم هؤلاء حكم المرضى ممن
لا يجوز تصرفه في التبرعات الامن الثلث أو حكمه حكم الصحيح فأقنيت أنا ان كان الوباء
كثيرا ذر يعاذهب بكثير من الناس مثل النصف أو الثلث أو نحوه فحكم ذلك حكم
حاضري الزحف أو هو أشد وأفتى صاحبنا الفقيه القاضي العدل قاضي الجماعة أبو
مهدى عيسى الغبري سدد الله تعالى ان حكمه حكم الصحيح حتى يصيبه المرض المذكور
كما اذا كان الوباء خفيفا لا يصل إلى ما قلناه ومن هذا ما يوجد اليوم ممن يفقد من راكب
المسلمين فلا يدرى أغرق أم أخذه العدو ولم يظهر له خبر البتة والصواب أنهم محمولون على
الموت بعد الفحص عنهم بإخبار راكب النصارى وأما من أخذه العدو وقول على ظهر البحر
أو غرزه كما يجي اليوم فحكمه حكم الأسير وقد ذكر حكمه في المدونة وغيرها اه محل
الحاجة منها بلفظها ومن تأمله وأتصف تين له منه حجة ما قلناه لا ترى قوله ومن هذا اذ
الاشارة راجعة الى ما ذكره قبل من ثبوت الامور الناشئة عنها الهلاك غالباً وكذا قوله اليوم
فقد يدل بوقته وزمانه اذ هو الذي ثبت عنده فيه ما حمله على تصويبه ذلك وقد نقل جله
العلامة ابن هلال في الدر الثير والسير منه الخطاب والشرى العلى في نوازلهم بقصد
البرزلى رحمه الله بما قاله محققا ما صرح به أهل المذهب ولا احداث قول لم يذكره حفاظه
المعتنون بنقل الاقوال الغريبة والشاذة حتى المخرجة ولو قصد ذلك لم يخرج الى تخرىج
ذلك على كلام اللغوي وعلى ما شاهدته في حجه ولم يكن للتقييد بقوله اليوم فائدة بل يكون
التقييد بذلك مضرا ومع ذلك فلا يصح به الاستدلال لمسئلة التنازع لانه جعل موضوع ذلك
مر اكب المسلمين والمركب في مسئلتنا للنصارى دمرهم الله والمسلم المفقود راكب معهم
انما هو تبع لهم وفرق كبير بين كون المركب للمسلمين وبين كونه للنصارى ركب فيه
بكرام بعض المسلمين لان المركب اذا كان للمسلمين فهم نوابه وخدماة بصرفونه حيث
شاؤا الا ان يغلبهم البحر أو يجمع عليهم عدو ولا غرض للمسلمين في بلاد الكفار الا قضاء

حوائجهم فيها وليست لهم داعية فتحملهم على طول المقام فيها غير ذلك غالباً وهم حريصون
 مع ذلك على رجوعهم لوطانهم وأزواجهم وأولادهم وأخوانهم المسلمين ومما عهدهم الأذان
 وتلاوة القرآن وعمارة المساجد وغير ذلك من الأغراض ومما ركب الروم على العكس من
 ذلك وقد تقدم في قول البرزلي وأما من أخذه العدو على ظهر البحر أو غدر به فالغدر في
 مسئلتنا يمكن بلا استبعاد ذلك دأب العدو وكذلك تسلط عدو من جنس آخر من أجناس
 الكفار ولا سيما في هذه الأزمان وغدرهم قبل بأعظم بلاد المسلمين قاض بذلك وبأقبح منه
 والأصل بقاء المفقود حياً كما صرح به غير واحد من أئمة المذهب حتى يعارض ذلك
 معارض قوي ولا معارض هنا بل هنامة ومؤيد وقد قال اللغوي لماذا كرر الخلاف في فقيده
 معتزلة المشركين مانصه فوجه القول أنه كالأسير أن أمره متردد بين الأسر والقتل والأصل
 الحياة ووجه القول أنه ينتظر سنة ثلاث الغالب في القتال القتل وغيره نادر فكان تعلق
 الحكم بالغالب ووجه القول أنه كالمفقود أنه لما أشكل أمره بين الأسر والقتل جعل
 الحكم منزلة بين منزلةين ومحمل من فقد في بلده في زمن الطاعون أو في بلد توجه إليه وفيه
 طاعون على الموت وذكر بعض أصحاب مالك أن الناس أصابهم بطريق مكة سعال وكان
 الرجل لا يسعل إلا يسيراً حتى يموت فمات من ذلك عالم ففقد أناس ممن خرج إلى الحج فلم يأت
 لهم خبر حياة ولا موت فرأى مالك أن تقسم أموالهم لتسليمهم ولا يضرب لهم أجل المفقود
 ولا غيره للذي بلغه من موت الناس من ذلك السعال وكذلك الشأن في أهل البوادي في
 الشدة إذ ينتجعون من ديارهم إلى غيرهما من البوادي ثم يفقدون أنفسهم على الموت وقد
 علم ذلك من حالهم إذا توجهوا إلى البلد الذي يمضون إليه أنهم تلقفهم الضيعة والموت
 أهـ منه بلقطه وانما نقلته بتمامه لأن البرزلي اختصره وفي كلامه ما لا ينبغي استقائه
 وهو قوله للذي بلغه من موت الناس وقوله وقد علم ذلك من حالهم الخ. إن ذلك هو المعارض
 للأصل الذي ذكره قبل فليسا مل ذلك كله بانصاف والله سبحانه أعلم * (فصل) وعلى
 تسليم أن كلام البرزلي نص في نازلتنا أو شاملاً لها بطريق القياس الصحيح تسليمنا جديلاً
 فلا يجوز العمل به والأعراض عن نصوص أهل المذهب المصرحة بخلافه فلو فرضنا أن
 ما صوبه على هذا التسليم الجدل هو قول لغبره مسبق به لكان من الشذوذ ويمكن أن اذلم
 يذكره أحد من الأئمة الذين قدمنا كلامهم ولا غيرهم عن وقفنا على كلامه بعد البحث الشديد
 عنه وإذا كان للامام مالك وأكابر أصحابه ممن بعدهم أقوال ثابتة بروايات صحيحة ملغاة فلا
 يجوز العمل بها فكيف به إذا وقد نص غير واحد على أنه لا يجوز الفتوى ولا الحكم
 بالمرجوح وهو شامل للشاذ والضعيف بالإجماع حكاه القرافي في غير ما موضع ونص
 الامام ابن عرفة والشيخ السنوسي والعلامة العقباني وغيرهم أنه لا يعتبر من أحكام قضاة
 وقتهم إلا ما وافق المشهور ومذهب المدونة فكيف بقضاة وقتنا لا يقال قديح العمل
 بالضعيف إذا جرى به العمل وهذا من ذلك لا نأقوله لم نذكر أن العمل جرى به على تسليم
 أنه خلاف ولا من أفتى به وما قيل أن الامام ابن نجواً أفتى به ونقله الشريف في نوازله فليس
 كذلك والذي في نوازل الشريف هو مانصه - مثل سيدي أبو القاسم بن نجوا عن رجل

من ضعفاء البادية غاب عن وطنه وعن القبائل التي جاورها من المسيحية وترك زوجته
 هل تقتصر على الطلاق من حاكم فأجاب ان كان الامر كذلك كان للمرأة المذكورة أن
 تزوج من غير افتقار الى الطلاق لان الغائب في زمن الطاعون محمول على الموت وكذلك
 من غاب من ضعفاء البادية في زمن المسيحية نص على ذلك الامام أبو الحسن النخعي في
 تبصرته وغيره وبذلك وقعت الفتوى من الامام مالك في قضية السعال المعهودة عند
 النخعي والله أعلم اه جوابه فيكتب الشريف متصلا به مانصه قلت وفي المختصر
 واعتدت في مفقود المعترك فذكر كلامه الى قوله بعد النظر وقال اه وزاد متصلا به
 مانصه قال في المقدمات وهذا الخلاف انما هو اذا شهدت البيئة العدالة أنه شهد المعترك
 وأما ان كان انما رأوه خارجا مع العسكر ولم يرفى المعترك فحكمه محكم المفقود في زوجته
 وماله باتفاق اه ونقل البرزلي أن من فقد من الوفاء فانه محمول على الموت قال ومن هذا
 ما يوجد اليوم ممن يقدم من اكب المسلمين فلا يدري أعرق أم أخذه العدو ولم يظهر له خبر
 البتة والصواب أنهم محمولون على الموت بعد الفحص عنهم باخبار مر اكب النصارى اه منها
 بلفظها وعلى تسليم ان أحد انص على العمل بذلك فلا بد من توفر شروط العمل به الآن كما
 نص على ذلك غير واحد قال شيخ شيو خنا العلامة المتفق على جلالته وتقدمه في العقول
 والمنقول أبو العباس سيدي أحمد بن عبد العزيز فيما وجد من شرحه للمختصر عند قوله
 مينا ما به الفتوى في التنبيه الخامس مانصه اعلم أنه يشترط لتقديم ما به العمل خمسة
 أمور أحدها ثبوت جريان العمل بذلك القول ثانيا معرفة جريانه عاما أو خاصا باجابة
 من البلدان ثالثا معرفة زمانهم رابعا معرفة كون من أجرى ذلك العمل من الأئمة
 المتقدمين بهم في الترجيح خامسا معرفة السبب الذي لاجله عدلوا عن ذلك ثم وزالى
 مقابله ووجه اشتراط ذلك أما الشرط الاول فان قول القائل في مسئلة معينة هذا القول
 المقابل للمشهور جرى به العمل قضية تقليدية اتبني عليها حكم شرعي فلا بد من اثباتها بقل
 صحيح وأما الثاني والثالث فلانه اذا جهل المحل أو الزمان الذي جرى به العمل لم تنأت
 فعديته الى المحل الذي يرا د تعديته اليه اذ لا يمكنه خصوصيات كالألزامية خصوصيات
 مثلا اذا ثبت عندنا أن أهل الاندلس جرى عملهم في القرن الخامس والسادس بالاذن
 للنصارى الذين تحت الذمة في احداث الكنائس في أرض العنوة أو في أرض اختطها
 المسلمون ونقلوهم اليها فلا يجوز لنا الاقتداء بهم بأن نأذن لليهود في سجد ماسمة مثل افى
 احداثها اذا أهل الاندلس كانوا مجاورين لأهل الحرب في ذلك الزمان فتعينت المصلحة في
 الاذن لهم لتلايمهم بالاخوانهم الحرييين فيقوت المسلمين النفع الحاصل بأهل الذمة من
 الجزية وغيره او يحصل لهم الضرر بتقوية العدو عليهم وذلك مأمون عندنا بحمد الله
 وأما الرابع فان العمل من المقلد عا جرى به العمل تقليد لمن أجازوا والزم يعرف من أجازوا
 ثبت أهليته فلا يصح تقليد من لم تثبت أهليته وربما عمل بعض القضاة بالرجوع لجهله
 أو لجوره لا لموجب شرعي فينبغي من بعده لتحويل ذلك فمقال جرى به العمل ولا يجوز التقليد في
 الجور والجهل وقد سألت قاضيا من مارس صناعة القضاء ونشأ بين أهلها عن مستندهم

(والمعتدة الخ) قول ز علي

التفصيل الآتي الخ حسن كلامه فلا يحتاج لتصويب مب الا أن أسقطه تأمله وقول ز أو لعان اقتصر عليه لانه مذهب المدونة وان كان خلاف مرتضى ابن رشد وقول ز ولا تستبرئ بوضعه الخ لا معنى له سواء عني أنها لا تنحل للخطاب بوضعه أو أنها تنحل لهم قبل وضعه وكذا ان عني أن الزوج لا يحتاج لاستبرائها بوضعه لانه ان كذب نفسه بعد تمام التعانها تأبدها تحريمها عليه أو قبله فهي باقية في عصمته فلا يتوهم احتياجه لاستبرائها فتأمله * (تنبيه) فان أرادت أن تكون معها أمها أو قرية لها فنعها الزوج فلها ذلك قاله محضون وليس لها ان تسكن معها أكثر من امرأة واحدة قاله المشاور وكذلك للزوج أن يسكن معها في الدار امرأة واحدة ان كان له فيها متاع يخافها عليه أو على شيء من أسباب داره فان لم يجد فعليه اخراج متاعه قاله ابن عات في طرره (ولان لم يدخل بها الخ) قلت ولو حكما كغير مطيعة دخل بها ثم الظاهر انه ليس المدار على كونها مطيعة أو غير مطيعة وانما المدار على قيام القرينة على أنه أسكنها كما اذا كان لها أهل نقلها من عندهم لبيت يخصها بقصد الدخول بها ومات قبله أو على أنه أراد كفالتها كما اذا لم يكن لها أهل فخازها مع أهلها حتى يتم لها الدخول بها وحينئذ يتخذ لها مسكنها يخصها والله أعلم

في بعض المسائل جرى عملهم فيها بغير المنصوص اذ لم أجدها مستندا ولو شاذ فلم يجد جوابا ولم يعرف من أجراء أو لا وسائل آخر عن مثلها فكان كذلك وأما الخامس فانه اذا جهل موجب جرى العمل امتنع تعديته اليه وقد رأيت فاضيا احتج على فرض اجارة الرضاع في سجل ماسة بعمل أهل قرطبة وزاد في الغلط أن اعتقد أن الدينار المتعارف عندهم هو منقال الذهب عندنا فبينت له أن هذا لا يصح لاختلاف المكان والزمان والاعراف وان الدينار عندهم يطلق على ثمانية دراهم من دراهمهم وهي أقل من الشرعية وأمثال هذا الخطأ في كثير من الطلبية كثيرة نال الله التوفيق وتلخيص هذا الفصل أنه لا بد من ثبوت صحة جرى العمل بوجبه ووجود الموجب في الموضع الذي يراد تعديته اليه ثم لا بد بعد ذلك من السلامة من المعارض الراجح على الموجب أو المساوي له والامتنع التعدية اه منه بلفظه وفيه أعظم كفاية لمن كانت له أن في دراية ويبيده سبحانه التوفيق والهداية والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله وحبيبه الصادق الأمين وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين اه ما كنت قيدته (والمعتدة المطلقة) قول ز وكذا في الرجعي على التفصيل الآتي في قوله وللمتوفى عنها قوله على التفصيل الآتي الخ حسن كلامه فلا يحتاج الى تصويب مب له بقوله صوابه بخلاف الرجعي تأمل (أو المحبوسة بسببه) قول ز أو لعان اقتصر عليه لانه مذهب المدونة وان كان خلاف مرتضى ابن رشد ابن عرفة وفيها للملاعة السكنى ورجح ابن رشد قول اسمعيل القاضي قاله ابن عات اه منه بلفظه وقول ز ثم اذا استلحقه في المدخول بها الحق ولا تستبرئ بوضعه قال نو مانصه اختصر كلام عجم ههنا اختصارا غير المبني وأحال المعنى اه محل الحاجة منه قلت ولا خفاء أنه لا معنى يصح لقوله ولا تستبرئ لانه ان عني بذلك انها لا تنحل للخطاب بوضعه بل حتى تستبرئ بنسب آخر فغير صحيح بالبدية وان عني انها لا تستبرئ به بل تنحل للخطاب قبل وضعه فهو أولى بلزوم الصحة وان عني أن الزوج نفسه لا يحتاج الى استبرائها بوضع الحمل اذا أراد وطأها فلا يصح أيضا لانه ان كذب نفسه بعد تمام التعانها معافى لا تنحل له أبدا وان كذب نفسه بعد التعانها وقبل التعانها فهي لم تبين منه فهي باقية في عصمته فلا يتوهم احتياجه الى استبرائها حتى ينقبه والله أعلم * (تنبيه) في طرر ابن عات مانصه وعند قوله ان كانت في موضع تخاف فيه على نفسها طرة لابن محضون من سؤال محضون فيمن طلق امرأته فوجب لها المقام في منزله للعدة وأخرج الحاكم الزوج عنها فتريد أن تكون أمها معها أو قرية لها أو ختنها فنعها الزوج فلها ذلك ولا تترك وحدها المشاور وليس لها أن تسكن مع نفسها أكثر من امرأة واحدة قال وانما ذلك لانه حق لها خاص يقضي به على زوجها طاع أو كره ويقضي عليها بالبقاء معها وليس لها أن تخرج عنها وليس ذلك كالكره لان المكرى يعطى العوض على منافع الدار فذلك له أن يسكن غيره في الدار وقال غيره وكذلك للزوج أن يسكن معها في الدار امرأة واحدة ان كان له فيها متاع يخافها عليه أو على شيء من أسباب داره فان لم يجد فعليه اخراج متاعه وان كان في الدار فضل عن سكنها فله أن يكرها لنفسه ما لم يضربها الا بجرى له ان

خافها على نفسها في العدة ان يكرى لها أجيرة تكون معها الى انقضاء ثمانين الاستغناء اه
منها بلقطها (ان خرجت) قول ز مع زوجها الصواب حذفه لانه يوهم انه شرط
وليس كذلك ولانه لا يستقيم معه قوله في الجواب وفيمن تقدم طلاقها أو موته الخ فتأمل
(ومضت المحرمة الخ) قول مب ونظم بعضهم هذه الصور الخ هذا النظم يوهم
انها تم الاعتكاف السابق على الاحرام بالحج ولو خشيت فواته مع أن ز قيده بما اذا لم
تتحقق القوات وسله مب نفسه ولذلك ذيلت ذلك بيت وهو

ما لم تحف اذا مضت في الثاني * فوات ثالث تخذياني

(ولها حينئذ الانتقال) قول مب قال ابن عرفة وفيه نظر لقولها ان اتجع الخ كلامه
يوهم ان قول ابن عرفة عن المدونة قوله أن يخرجها معه نص في المبوأة وان استدلاله بذلك
اللفظ وحده وفيه نظر ونص ابن عرفة ابن محرز واللغوي وغيرهما لابن القاسم في الموازية
ان بوث مع زوجها يتالم يجوز لاهلها نقلها حتى تنقضي عدتها أبو عمران هو معنى المدونة
وقوله ابن عات وفيه نظر لقولها ان اتجع سيدها البلد آخر قوله أن يخرجها معه كالبديوية
والبدويية تنقل مع أهلها وهي قد بوثت مع زوجها يتا فان قلت يرد هذا تفريقها بعد
هذا بين أن تبوأ معه يتا أولا قلت ان ذلك في وجوب السكنى على زوجها وسقوطها
ولا يلزم من وجوبها عليه منع انتقال سيدها به كالحرة البديوية اه منه بلفظه فانت تراه انما
استدل بقولها كالبديوية تأمله وقول مب ومثله لابن يونس الخ فيه نظر أيضا لان ابن
يونس لم يعترض ما قاله أبو عمران بل نقله وقوله وما استدلل به من كلامه ليس هو من مقوله
بل هو من كلام المدونة وليس بصريح في المبوأة ولذلك أتى بكلام أبي عمران تفسيراً ويظهر
لذلك بنقل كلام ابن يونس برمته قال في باب سكنى المعتدات ونفقات المطلقات من كتاب
العدة وطلاق السنة مانئه ومن المدونة واذا اعتقت الامه تحت عبيد فاختارت نفسها
أو لم تعتق فطلقها طلاقاً بائناً فان كانت بوثت مع زوجها يتا فالحا السكنى عليه مادامت
في عدتها وان لم تبوأ معه فلتعتد عند سيدها وكذلك ان أخرجها سيدها في العدة فسكنت
في موضع آخر فلا شيء على زوجها اذا لم تكن نبت عنده ويجبر سيدها على ردها حتى
تنقضي عدتها الا أن ينقلها من البلد وان باعها بشرط أن لا يخرجها حتى تنقضي عدتها
قال حديث واذا اتجع سيدها الى بلد آخر كان له أن يخرجها معه كالبديوية وهذا خلاف
ما روى عن مالك انه لا يجوز بيعها الا لمن لا يخرجها في العدة واذا لم يجوز ذلك لم يشترها
فباعها أولى وهذا لا يلزم ابن القاسم لان بائعها لا يخرجها الا ان اضطر الى الخروج بها
وليس هو في بيعها مضطراً أن يبيعها ممن يخرجها وهو مجدد من لا يخرجها لان المشتري
كثيرون ولو اضطر المشتري بعد شرائها الى الخروج لامر حدث غير مختار لذلك رأيت أن
يخرج بها كسيدها والله أعلم قال أبو عمران في الامه اذا بوثت مع زوجها فليس لاهلها
ان ينقلوها وهو لم يذكر فيه اختلافاً وأشار الى أنه ليس بخلاف لما في المدونة اه منه
بانظرة فنههم منه ان قوله عن المدونة الا أن ينقلها من البلد هو فيمن لم تبوأ وذلك هو اظاهر
من كلامها عند التأمل والاتصاف لانه مرتب على قوله فلا شيء على زوجها اذا لم تكن

(ان خرجت الخ) قول ز مع زوجها
الصواب حذفه لانه ليس بشرط
ولانه لا يستقيم مع قوله في الجواب
وفيمن تقدم طلاقها أو موته تأمله
(ومضت المحرمة الخ) النظم الذي
في مب يوهم أنها تم الاعتكاف
السابق على الاحرام بالحج ولو خشيت
فواته وليس كذلك كما في ز ولذا
ذيله هو في بقوله

ما لم تحف اذا مضت في الثاني

فوات ثالث تخذياني

(ولها حينئذ الخ) قول ز وليس
لساداتها أن ينقلوها الخ هو مفاد
المصنف وهو الحق خلافاً لابن عرفة
وما نقله مب عنه عن المدونة ليس
نصاً في المبوأة وابن عرفة لم يستدل
بذلك اللفظ وحده خلاف ما يوهمه
مب وقول مب ومثله لابن يونس
الخ فيه نظر أيضاً لان ابن يونس نقل
ما لابي عمران وقوله وما عزاه مب
انما هو من كلام المدونة وليس
بصريح في المبوأة ولذلك أتى بكلام
أبي عمران تفسيراً انظر نص ابن
عرفة وابن يونس وغيرهما في الاصل
وقول مب خلاف ما يقتضيه
أول كلام اللغوي الخ فيه نظر بل
الظاهر هو ما اقتضاه أول كلام اللغوي
من التفصيل لان مقامها مع أهل
زوجها هو الاصل وانما يرخص
لها في تركه لمشقة ولا مشقة مع
ارتحالهم لا تقرب انظر الاصل

ثبت عنده ويجبر سيدها الخ وقد ذكر أبو سعيد نحو ما تقدم عن ابن يونس عن المدونة إلا أنه
 لم يرد ما زاده ابن يونس من قوله عنها إلا أن ينقلها وشرحه أبو الحسن وابن ناجي بدون تلك
 الزيادة وقال ابن يونس أيضا في الباب الذي قبل هذا وهو باب في مقام العدة في بيتها وانتقالها
 إلى غير بيتها منصفه ومن المدونة قال ابن القاسم وتعدت الأمة في الموت والطلاق حيث كانت
 ثبت فإذا انتجع سيدها إلى بلد آخر كان له أن يخرجها معه ويتم بقيسة عدتها في الموضع
 الذي انتقل إليه كالبدوية قال حديث هذا خلاف ما روى عن مالك في أول الكتاب أنه
 لا يجوز بيعها إلا لمن لا يخرجها في العدة وإذا لم يجز ذلك لمشتريها فلبيتها أولى ابن الموار
 قال ابن القاسم إن كانت الأمة منقطعة إلى زوجها وليس عن تأنيبه من ليل إلى ليل فانتقل
 أهلها فلا تنتقل معهم حتى تتم عدتها. اهـ منه بلفظه فساق ما في الموازية مساق التفسير
 للمدونة كما صرح به في الموضع الآخر وعلى التفسير حمله اللغوي فساقه فقها مسلما كآفة
 المذهب ولم يذكروا فيه خلافا ونصه فصل الأمة المتوفى عنها كالحرة تعتمد في الموضع الذي
 كانت فيه عند الزوج قبل الطلاق أو الوفاة قال ابن القاسم في كتاب محمد وليس لأهلها
 أن يرتحلوا بها إذا كانت متبوءة حتى تنقضي عدتها وإن كانت غير متبوءة انتقلت مع سيدها
 حيث انتقل وحكمها قبل العدة وبعدها سواء وقد كان الحكم قبل العدة أن تتوفى مع
 سيدها ويتبعها زوجها وإن بيعت على أن لا يسافر بها المشتري حتى تنقضي العدة
 وتستوفى في البيع المتبوءة وغيره فانها تعتد في البيت الذي كانت تكون فيه عند السيد أو
 الزوج وانتقال السيد الأول بها وانتقال المشتري يختلف اهـ محل الحاجة منه بلفظه
 وما ذكره من قوله وحكمها قبل العدة وبعدها سواء نحو في الامهات نقله أبو الحسن وابن
 ناجي وأبو الفضل عياض في تنبيهاته ونصها وقوله في سكنى الأمة وتفرق بينهما أن تبوأ معه
 بيتا أو لا ثم قال فانما حالها اليوم بعد ما طلقها كحالها قبل أن يطلقها في ذلك ولم أسمع من
 مالك قال بعض الشيوخ الأندلسيين قوله هذا يدل على أن سكنى العدة تابع لسكنى
 العصمة اهـ منها بلفظه وقد جزم في ضيق بما قاله أبو عمران وعزاه لغرو واحد ونصه
 عند قول ابن الحاجب وتنتقل الأمة مع ساداتها نحو في المدونة وسواء كانت معتدة من
 وفاة أو طلاق قال حديث وهو خلاف ما وقع في المدونة أنه لا يجوز بيعها إلا لمن لا يخرجها
 في العدة وإذا لم يجز لمشتريها ذلك فباعتها أولى ونص ابن القاسم في الموازية على أنها إن
 تبوأ مع زوجها يتأفلس ساداتها الانتقال بها وجمع غير واحد من مسئلي المدونة
 على ما في الموازية قال لا تباع إلا لمن لا ينقلها هي التي تبوأ مع زوجها والتي تنتقل مع
 ساداتها هي التي لم تبوأ إليه أشار أبو عمران بقوله إن ما في الموازية لا خلاف فيه اهـ منه
 بلفظه وسلبه صريح في حاشيته وأشار إلى الاعتراض على ابن الحاجب باخلاقه بهذا
 الشرط ونصه قال المصنف أي ابن الحاجب وتنتقل الأمة مع ساداتها لا يؤخذ منه
 أن هذه المسئلة مشروطة بأن لا تبوأ بيتا اهـ منه بلفظه وقد ذكر في التنبيهات
 في ذلك تأويلات وانفصل آخر على أن ما في الموازية تفسير ونصها وقوله في الأمة
 الحادة إن باعوها يبيعونها ممن لا يخرجها من موضع عدتها وقال في باب آخر إذا

اتقل أهلها اتقلوا بها قال بعضهم هذا خلاف إذا كان لهم هم الخروج فكيف
 لا يجوز المشتري ذلك وإلى نحوه أشار جديس وقال غيره انما قال لا يخرجها أي من
 موضع عدتها أي كالبائعين فلما إذا أرادوا الانتقال اتقلوا بها كذا ذكر للبائعين وقيل
 لا يبيعونها ممن لا يدع ذلك ولا يلتزم بقاها ممن لا يتق الله عز وجل في ذلك وقيل ينتقلها رباها
 الأولى للضرورة ولا يبيعها إلا لمن لا يتقلها إذا للضرورة في ذلك وقيل ينتقلون بها إذا كانت
 غير مبرورة. مع يتأقاذا بوث. مع يتألم يكن لهم ذلك وهو معنى ما يأتي آخر الكتاب ومعناها
 هي التي تروا معه وهو منصوص في كتاب محمد ويكون وفاقا له منها بلفظها ونقله
 أبو الحسن أيضا قلت ومات له أبو عمران وغيره هو الحق الذي ليس فيه ارتباب واعتراض
 ابن عرفة رحمه الله وإن اعتمد ميب ليس بصواب واحتجاجة بقول المدونة كالبديوية
 فيه نظرم من وجوه أحدها أنه رتب قولها كالبديوية على قولها أنه أن يخرجها معه وهو
 وإن كان كذلك عند أي سعيد فهو خلاف ما تقدم في نقل ابن يونس عنها إذا زاده وقولها
 يخرجها مع موتهم بقية عدتها في الموضع الذي اتقل إليه كالبديوية ثم فقوله كالبديوية
 تشبيه بما قبله يليه وهو قولها وتم بقية عدتها الخ وعلى احتمال رجوعه للأمريين معا
 فقد تقرر أن ما احتل واحتمل لا دليل فيه ثانيا أنها على تسليم أنه راجع لقوله فله أن
 يخرجها معه فليس نصافي رد ما قاله أبو عمران ومن وافقه وغاية ما هناك استناده إلى قاعدة
 أن الأصل في التشبيه هو التمام ولكن ذلك وحده لا يبين حله هنا على التمام لوروده كثيرا
 غير تام كدرة تمنع من حل ذلك على الشذوذ يبين حله هنا على أنه ناقص على ذلك الاحتمال
 أن حله على التمام يؤتى إلى اختلاف قول ابن القاسم إذا ما في المدونة والموازاة له كما
 تقدم التصريح به في كلام ابن يونس وقد ذكرنا في غير ما موضع قول أبي الوليد بن رشدان
 التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن إليه سبيل فكيف بامام واحد ثالثا أنه تشبيه
 معارض بتشبيه أقوى منه وهو ما تقدم عن الأمهات من قولها وانما حالها اليوم بعد
 حاطقةا كحالها قبل أن يطلقها فانه يقيد أنه ليس له السفر بالمبوءة بعد الطلاق والموت كما
 ليس له ذلك فيها قبلها وانما قلنا أنه أقوى لأن هذا الاحتمال فيه بخلاف قولها كالبديوية
 حجابا من بيانه ولأن قياس حالها بعد الطلاق على حالها قبله المستفاد من هذا التشبيه
 قياس صحيح لسلامته من القواعد بل هو من القياس الجلي كما سترى وجهه وقياسها على
 البدوية المستفاد من التشبيه الذي احتج به ابن عرفة غير صحيح أما أولا فلا سفر البدوية
 رخصة للمشفقة اللائمة لها ومعلوم أن الرخص لا يقاس عليها وأما ثانيا فلعدم المساواة
 وظهور الفارق وذلك أن الرخصة في البدوية لها والخطاب متوجه إليها والخطاب في
 الأمة متوجه لسيد خا والرخصة له لا الهاد ليل ما تقدم من النصوص وإذا كان الأمر
 كذلك فلا معنى للقياس لأن سفر أهل البدوية الذي نشأت منه المشقة التي هي سبب
 الرخصة ليس من فعلها ولا تسبب لها فيه أصلا ولا تقدر على رفعه إذ ليس لها منعهم منه
 فعليه اختيار أو للضرورة ولورفعتهم إلى الحاكم ما وسعه أن يحكم عليهم بالصبر حتى تنقضي
 عدتها بخلاف السيد في أمته المبوءة فان السفر هو نشوة فكيف يرخص له في ذلك وهذا

واضح ان كان غير مضطرا الى الس- فركذا ان كان مضطرا الان له مندوحة عن السقر بها
بيعها من لا يخرج بها أو ايداعها عند أمين يلحقه بها بعد انقضاء عدتها أو استئجار أمين
على ذلك ان لم يجد من تبرع بذلك أو رجوعه هو اليها بنفسه بعد انقضاء عدتها أو بعته
من يأتيه جهات- برعا أو باجرة ولا يمكن البدوية شي من ذلك على وجه شرعي الا نادرا مع أن
تكليفها باجرة محرم على تقدير وجوده وقبوله لاخذ الاجر منها يلحقها بأهلها ولم تسبب
هي في ذلك ليس كتكليف السيد بالاجر لطلاق الامين مع أنه المتسبب وبيان الاحروية
التي أشرنا اليها قبل أن منع السيد من سفره بأمته المبوءة وهي في عصمة زوجها انما هو
لحق زوجها فلا سقطه سقط وهذا أمر يسلمه ابن عرفه وغيره وهذه العلة بعينها ثابتة بعد
الطلاق أو الموت للزوج من الحق في حفظ نسبه هو ان كان حيا وعصبته ان مات وانضم
الى ذلك حق الله تعالى وهو لو انقرد مقدم على حق الآدمي هنا كافي مسئلة الطار المستأجرة
وفي غير هذا الباب كمسئلة من سرق نصابا بشرطه وقطع يده مكافئ له عدا باتفاق ابن عرفة
وغيره فكيف اذا اجتمع معا كما هنا قال أبو الحسن عند قول المدونة ولا تبث معتدة من
وفاة أو طلاق بائن أو غير بائن الا في بيتها مانصه النعمي وذلك حق للزوج لحفظ النسب
لانها ممنوعة من الازواج الاجل مائه وحق الله عليها اه منه بلفظه ونص النعمي
سكنى المعتدة في الموضع الذي كانت تكون فيه في حال الزوجية وسواء كانت
عن طلاق رجعي أو بائن أو وفاة وذلك حق للزوج لحفظ النسب وحق لها الان اعمومة
من الازواج من أجل مائه وحق لله تعالى عليه اه منه بلفظه فيا عجا كيف يمنع
السيد من السفر بالمبوءة لحق الزوج وحده ويباح له ذلك مع وجود حقه وحق الله بذلك
كله تعلم ما في كلام ابن عرفة ومب وأنا الحق ما أفاده كلام المصنف وصرح به ز والله
الموفق * (تبيه) ذكر ابن عرفة معارضة حديث السابقة وقال عقبها مانصه وقبله
الصقلي وابن عات وغيرهما اه محل الحاجة منه بلفظه وانه عنه غ في تكيله وقبله
معبر عن الصقلي بابن يونس وفيه نظر لان ابن يونس لم يقبلها بل أجاب عنها كما تقدم في
كلامه وصرح بذلك في ضيح فانه قال بعد ما قدمناه عنه انقامانصه وأجاب ابن يونس
عن معارضة حديث وقال لا يلزم هذا ابن القاسم اه منه بلفظه فذكر كلام ابن يونس
السابق والعذر لابن عرفة والله أعلم أنه لم يقف على كلام ابن يونس الذي أجاب به عن
المعارضة وانما وقف على كلامه الآخر الذي لم يجب فيه عنها وانه أعلم (كبدوية ارتحل
أهلها) قول مب وهو الظاهر خلاف ما يقتضيه أول كلام النعمي من التفصيل الخ
فيه نظر بل ما اقتضاه أول كلام النعمي وجرم به ز هو الظاهر لان مقامها مع أهل زوجها
هو الاصل وانما يرخس لها في ترك المشقة ولا مشقة مع ارتحالهم للقرب وفي ضيح
مانصه ابن عبد السلام ان كان المراد أن الحكم بذلك رخصة وأن الاصل كان أن تتوى
مع أهل زوجها ولا ما عارضها من مشقة الرجوع الى أهلها عند انقضاء عدتها فظاهر وان
كان المراد أن هذا هو الاصل عند مالك وأنها لو ارتكبت تلك المشقة وارتحلت مع أهل
زوجها لما كان لها ذلك فلا يبين وجهه وعلى الاحتمال الاول فهمها الشيوخ اه منه

بلفظه فانظر قوله وعلى الاحتمال الاول فهمها الشيوخ فتجده شاهدا لما قلناه ولا جمل
 هذا قيدوا جواز ارتحالها مع أهلها ان كانوا هم المرتحلين بأن يكون ارتحالهم لما فيه
 مشقة والالم يجز لها ذلك كما جزم به ز فان كان مب يسلم هذا القيد في ارتحال أهلها
 فلا وجه لاستظهاره عدم التقييد في ارتحال أهل زوجها الان العلة واحدة وان كان
 لا يسلمه أيضا فهو محجوج بكلام الأئمة في التنبيهات مانصه وقوله في البدوية تنتوي
 مع أهلها حيث اتوا أي ترحل وتبعد من النوى وهو البعد وهو ما يدل على ما أشار إليه
 بعض الشيوخ انما يكون لها أن تنتوي مع أهلها اذا كان رحيلهم لغير القرب لا تقطاعهم
 عنها وانقطاعها عنهم وأما ان كان على قرب بحيث لا تنقطع عنهم وترجع اليهم عند تمام
 عدتها فتقيم مع أهل زوجها اه منها بالفظها واعتد كلامه هذا غير واحد مقتصرين عليه
 فنقله أبو الحسن بهذا اللفظ ولم يزد عليه شيئا وابن ناجي مختصر اوله يذكرك خلافة ونصه عياض
 أخذ بعضهم منه أنه انما يكون لها ذلك ان كان رحيلهم لبعده وان كان لقرب بقيت له تمام
 عدتها وسئل عن ماتت فأراد زوجها دفنها في مقبرته وأراد عصبته دفنها في مقبرته
 فأجبت بأن الحقول قول عصبته أخذ من هذه المسئلة لفقد النص فيها اه منه بلفظه
 ونق له غ في تكميله وأقره وزاد متصلا به مانصه وكتب في طرته شيخ شيوخنا الامام
 الحافظ الفقيه المحدث أبو القاسم بن موسى بن معطي العبدوسى هي منصوصة في
 الاستغناء اه وقد وقفت عليها في كتاب الجنائز منه ونصه المشاور وان اختلف الابواب
 والزواج في المرأة فأراد أبوها حملها الى موضع ما أو أبي زوجها كان ذلك لا يوجبها فان أراد
 الزوج دفنها خرج معها الى الموضع الذي أراد أبوها كان له ولد صغيرا لا اه ولم ينقله ابن
 عات في الطرره اه منه بلفظه وبذلك كله لم يأت في كلام مب والله أعلم * (فائدة وتنبية) *
 قول عياض أن تنتوي حيث اتوا ومن النوى صريح في أن النون أصلية والتاء زائدة
 فوزن اتوى افتعل كافتخر ومثله في النهاية فانه قال في باب النون مع الواو مانصه وفي
 حديث عروة في المرأة البدوية التي توفي عنها زوجها أنها تنتوي حيث اتوى أهلها أي
 تنتقل وتتحول اه منها بالفظها وكذلك فعل أبو الفضل عياض في المشارف ذكره في مادة
 ن وى فقال مانصه وقوله تنتوي حيث اتوى أهلها قال الخطاى أى تقول وتنتقل اه
 منها بالفظها او وقع في المصباح ان اتوى بمعنى انتقل فانه زائدة وتاؤه أصلية فانه قال في ترجمة
 التاء والياء وما ينشأ منهما مانصه والتوى وزان الحصى وقد عده هو الهلاك وانتوت القبائل
 على ان فعلت انتقلت اه منه بلفظه فانظر مع كلام غيره والله أعلم (وأقرع لمن يخرج)
 قول مب هذا النظر انما هو في العلة أى في تعاليل ابن عرفة ما قاله من منع القرعة هنا
 واخراج غير المعتدة واقرار المعتدة بقوله لان اقامتها حق لله وهو مقدم الخ فنظر فيه ح
 بانه قد ثبت اخرجها الشرها مع أن هذه العلة موجودة ولوراعيناها لم يخرج عند ثبوت
 شرها لان حق الله موجود اذ ذلك فدل ذلك على أنه لا أثر لتلك العلة وهو ظاهر يادى الرأى
 ولذلك سلم مب وغيره ولكن من تأمل وأمعن النظر وأنصف ظهر له صحة ما قاله الامام
 ابن عرفة من أنه لا محيل للقرعة هنا لان القرعة انما شرعت في الامر بين المتساويين لئلا

(وأقرع لمن يخرج) من تأمل وأنصف
 ظهر له صحة ما قاله ابن عرفة من أنه
 لا محيل للقرعة هنا لانها انما شرعت
 في الامر بين المتساويين لئلا يلزم
 الترجيح بالامرج والامر ان هنا
 ليسا بمساويين اذ لا خفاء أن حق
 الله أو جوب فيحافظ عليه ويتعين
 المصير اليه مهما جهل الحال حتى
 يتحقق جورها كما في حديث بنت
 قيس والله أعلم وقول مب الاول
 لابن القطان هو بالقاف والنون في
 النسخ الصحيحة لا بالعين والطاء
 خلاف ما وقع لهونى في نسخه
 فاعتبره انظره وكان حق المصنف
 أن يقتصر على الثانى كما أشار له في
 لانه الارجح والاقوى فيتعين أن
 يكون به العمل والفتوى انظر الاصل

يلزم الترجيح بلا مرجح والامر ان هنا ليسا بمتساويين اذ لا خفاء ان حق الله اوجب فيحافظ عليه ويتعين المسير اليه مهما جهل الحال حتى يتحقق جورها كما في حديث بنت قيس هذا امر ادهو والله أعلم ولم يتنازل لايضاحه ليبقى للعقول في ذلك مجال على عادته رحم الله الجميع عنه فتأمل به بالانصاف (وهل لاسكني لمن سكنت زوجها الخ) قول مب الاول لابن العطار وابن المكوي الخ نحوه لتو والطار عندهما بالعين المهمة والرا بعد الالف والذي في التسيهات ابن القطان بالقاف والنون بعد الالف كذا وجدته فيه او كذا نقله ابن عرفة وابو الحسن وابن ناجي في شرحيهما لمدونة ولم يذكروا ابن العطار أصلا ويظهر أن ما فيه هو الصواب ما قدمنا من أن ابن القطان هو المعاصر لابن عتاب وانما كانا لا يكادان يتفقان * (تنبيه) * كلام التسيهات يشهد لتسوية المصنف بين القولين فانه قال متصلا بما قدمناه عنه عند قوله ولها الانتقال مع ساداتها مانصه وسره أن المرأة اذا طاعت زوجها بسكناهم معها دون كراه ثم طلقها فطلبت منه كراه أمدا للعدة يلزم ذلك زوجها وبهذا أفتى أبو عمر بن المكوي وابن القطان وقاله الاصيلي وذهب القاضي ابن يتيق بن زرب وابن عتاب ان عليه الكراه واليه ذهب اللغمي لان المنكارمة قد زالت بالطلاق ومنها ما بالمسئلة الأخرى بعد هذا في الكتاب في التي نسكن بكراه منزل لاهي اكثرته فطلعت ولم تطلب الزوج بالكراه حتى انقضت العدة قال ذلك لها فلهذا يدل على أحد القولين المتقدمين اه منها بلفظها قلت وفي كلامي إشارة الى الاعتراض على المصنف وانه كان عليه أن يقتصر على الثاني لانه نقل كلام اللغمي وقال عقبه مانصه اه من اللغمي ولم يذكروا غير هذا القول وبذلك أيضا قال ابن عتاب وابن زرب قال بعض الموثقين وهو أقيس قال المييطي وهو الحق ان شاء الله وذو ابن سلون القولين قال والظاهر وجوب الكراه عليه اه وما أشار اليه من الاعتراض صواب ففي ح هنا مانصه الاول لابن المكوي وضعفه ابن رشد قال ابن عرفة ابن عات قال ابن رشد قول ابن المكوي وهم اه وقال ح في التزاماته مانصه قلت والظاهر اللزوم لانها لو كانت باقية في العصمة وطلبت منه الكراه في المستقبل لكان له ذلك ونقل المييطي انه الاقيس فتأمل اه منه بلفظه وقديين ابن عرفة بسبب الوهم فانظر لم تركه ح ونصه ابن عات قال ابن رشد قول ابن المكوي وهم لان مسئلة الكتاب انما تكلم فيها على ما يوجب الحكم وذلك غير مفترق في العصمة والعدة ثم ذكر ما تقدم اللغمي من اعتبار عودة العصمة كما ثم من عند نفسه اه منه بلفظه فتحصل أن الثاني هو الأرجح والاقوى فتعين أن يكون به العمل والفتوى والله أعلم (والغرماء بيع الدار الخ) قول ز بشرط سكنها أي على المشهور ومذهب المدونة وقال ابن عبد الحكم لا يجوز البيع بهذا الشرط لانه غرر انظر ابن عرفة وقول ز مدة عدتها أربعة أشهر وعشر الخ يقتضي أنها ان كانت حاملا لا يجوز وصرح بذلك ابن عاشر ونصه جاز البيع في هذا الفرض لتعين المدة المستتة فلو كانت حاملا على هذا لم يجوز ويدل على هذا قوله فان ارتأبت الخ اه منه بلفظه (ومع توقع الحيض قولان) لم يعزهما ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا المصنف في ضيق ولم آت إلا أن على من عزاهما

(والغرماء الخ) قول ز أربعة أشهر وعشر الخ مقتضاه انما ان كانت حاملا لا يجوز وصرح به ابن عاشر انظر نصه في الاصل

(المنقضى المدة) قول ز فان أرادت البقايها بأجرة منها في الموت فليس لربها الامتناع
 الخ ليس في ح التقييد بالموت وانما فيه مانعه يريد اذا امتنع ربه من رآه وكان
 لامتناع وجهه والافليس له الامتناع انظر ضميم وغيره اه منه ولم يرد عليه شيئا والمثله
 مبسوطه في التنبيهات وقد صرح فيها بما رواه الطلاق للموت في ذلك ونصها وقوله في
 أهل الدار اذا أرادوا أن يخرجوها فذلك لهم اذا انقضى الكراء معناه اذا كان اخراجهم -م
 لحاجة لهم للدار من سكني أو بناء أو شبع ذلك كذا فسر ابن كاتبة في المدينة والمبسوطه قال
 وليس لرب الدار أن يخرجها الا بعد أن يحجف يخافه على داره ان تركت فيها وليس لهم أن
 يزيدوا عليها في الكراء السكن لها بالكراء الذي كان يتكأراه زوجها ومعناه عندي أن
 يكون ذلك من قبل أنفسهم وأما ان جاءهم من يكثرها بأكثر كان لهم اخراجها الا أن تلتزم
 الزيادة هي أو الزوج ولا خلاف أن أهل الدار متى تركوها بكراء مثلها انه لازم للزوج في
 الطلاق ولها في الوفاة ويساوي في الكتاب بعد هذا اه منها بلفظها (وهل نفقة ذات
 الزوج الخ) قال ق هذه هي عبارة ابن الحاجب قال ابن عرفة وهو كلام مجمل اه وفيه
 نظر اذ لو كانت عبارة ابن الحاجب هي عبارة المصنف لم يكن فيها اجمال وانما عبارة ابن
 الحاجب هي مانعه وفي الفاظ بغير العالمات الزوج قولان اه وعليها ينزل كلام ابن
 عرفة وقول ز أرحهما كما في غ الثاني غير صحيح وان سكنت عنه تو ومب لان
 غ أنكر الثاني أصلاً ثم قال في التنبيه الاول مانعه لاذ اتأملت ما تقدم علمت أنه كان
 الصواب أن يقول المصنف ونفقة ذات الزوج ان لم تحمل ولم يبين بها عليها الا على زوجها على
 الاربع اه منه ثم وجدته في عدة نسخ أرحهما الاول وهو حينئذ صحيح وقول مب
 الثالثة على زوجها وأولها الى قوله الاول عن أبي عمران والثاني عن بعض التعاليق الخ
 كلامه صريح في أن الاول هي أنها على زوجها والثاني عليها وحينئذ فهذا العزو
 معكوس اذ الذي في ق و غ عن ابن يونس عزوا عنها عليها لابي عمران وانها على زوجها
 لبعض التعاليق ومثله لابن عرفة ونصه وفي كون نفقة المستبرأه لو طها غير زوجها قبل
 بانه غلط عليه أو عليها نقل الصقلي عن بعض التعاليق وأبي عمران فاذل ان يظهر حملها
 رجعت على واطئها اه منه بلفظه وما هم هو الذي وجدته في ابن يونس في ترجمة من أراد
 نكاح امرأة أو شراء أمة فزعم أبوه أنه وطئها الخ من كتاب النكاح الثاني ونصه وذكر عن
 أبي عمران أنه قال لان نفقة لكل واحدة منهم ما في الاستبراء الا على زوجها لانه لم يدخل بها
 ولا على الواطئ لانها غير زوجته الا أن يظهر حمل فترجع عليه بما أنفقت ثم قال وفي بعض
 التعاليق ان نفقة كل واحدة على زوجها الحقيقي والاول أصوب اه منه بلفظه فما لمب
 سبق فلم أوتخيف من النسخ والله أعلم

(فصل في الاستبراء)

قول مب وفيما قاله نظرين وجه هذا النظر والله أعلم لو حذف قوله أو طلاق لكان
 الحدغ غير مانع لدخول بعض صور العدة فيه وذلك في المطلقة دون الثلاث فهذه الصورة

(المنقضى المدة) قول ز بأجرة
 منها في الموت الخ ليس في ح
 التقييد بالموت وقد صرح في
 التنبيهات بما رواه الطلاق للموت
 في ذلك انظر نصها في الاصل (وهل
 نفقة ذات الزوج) ليس في عبارة
 المصنف اجمال خلافاً لـق وانما
 الاجال في عبارة ابن الحاجب وقول
 ز أرحهما كما في غ الثاني الخ
 غير صحيح لان غ أنكر الثاني
 أصلاً ثم قال اذا تأملت ما تقدم
 علمت أنه كان الصواب أن يقول
 المصنف ونفقة ذات الزوج ان لم
 تحمل ولم يبين بها عليها الا على زوجها
 على الاربع وفي عدة نسخ أرحهما
 الاول وهو حينئذ صحيح وقول
 مب الاول عن أبي عمران والثاني
 عن بعض التعاليق الخ هذا العزو
 معكوس كما في ق و غ وابن
 يونس وابن عرفة انظر الاصل
 والله أعلم

(فضل في الاستبراء)

قول مب وفيما قاله نظرين يعني
 لأن الطلاق القاصر عن الغاية غير
 رافع للعصمة فلو حذفه كما زعم ع
 لكان الحدغ غير مانع فتأمل وانظر
 الاصل

فهم عجم نحو وجها بقوله لا لرفع عصمة ظننا منه ان الطلاق رافع للعصمة مطلقا وليس كذلك بل الطلاق رافع للعصمة هو الذي بلغ الغاية فقوله لا لرفع عصمة يخرج به العدة للوفاة وللطلاق البالغ الغاية وقوله أو طلاق أي قاصر عن الغاية يخرج به الصورة المذكورة وغاية ما فيه حذف الصفة لدليل وهو جائز واقع في أفصح التصحيح وبدل لما قلناه من أن الطلاق القاصر لا يرفع العصمة قول المصنف فيما مر أن بقي من العصمة المعلق فيها شيء وصرح بذلك ابن عرفة فقال أثناء الكلام على انكحار الزوج هل هو طلاق مانصه فالطلاق شرعا انما هو من باب العدم اللاحق وهو رفع العصمة أو ببعض أجزائها اه منه بلفظه (ولم يكن وطؤها مباحا) قول مب فيه نظران وطؤها كان مباحا في نفس الامر لانه كان بالنكاح الخ في نظره نظران ذلك النكاح فاسد يتصم فخصه على المشهور وان أجاز له السيد فلا يباحة في نفس الامر فاقاله ز هو الظاهر تأمله (وان صغيرة) كذا فيما وقفت عليه من النسخ بان مع أن الخلاف المذهبي فيها قوي في ابن عرفة مانصه وفي سقوطه في مطيعة الوطء ولا تحمل عادة لصغرها أو كبر نقل ابن رشد عن الاخوين مع الغمى عن رواية ابن عبد الحكم والميطي عن ابن حبيب والمازري عن رواية ابن غانم ونقل ابن رشد عن مالك مع أكثر أصحابه والمازري عن رواية ابن القاسم وابن وهب اه منه بلفظه فلما أتى المصنف بلولكان أحسن (أو غت) قول مب غير صحيح بل نفقته في استبرائها على سيدها الخ فيه نظري بل ما قاله ز هو الصحيح في ضج مانصه عياض وأحب في مسئلة الغائب محمولة على الوجوب قال ويصنه ما وقع في أول الكتاب من قوله وعليه أن يستبرئها قالوا وعلى الغائب نفقته ومنه ضمانها حتى تخرج اه منه بلفظه فانظر قوله قالوا الخ ففيه أعظم شاهد لز وقول مب كيدل عليه ما تقدم الخ أشار بذلك والله أعلم لما قاله ز عند قوله فيما مر قريبا وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمل الخ من قوله فان كان وطؤها محض زنى لم يلحق به ولا نفقة لها في حله وانما لها السكنى وفي قياس هذه على ذلك نظرا أما أولا فلانه قياس معارض للنص ومعلوم ما فيه وأما ثانيا فلان ما تقدم في الزوجة وان كانت مملوكة للغير وما هنا في أمة يملكها سيدها ليست لاحد بزوجة ولا يصح قياس الأمة على الزوجة لوجود الفارق لان الزوجة زوجيتها ثابتة في الحال والمآل ولا يوجب وطء الغائب في ذلك خلافا بخلاف الأمة فانها ان حملت من وطء الغائب كان لسيدها أن يضمه القيمة يوم وطئها وبذلك يظهر أنها كانت على ملك من يوم وطئها ان أغرم قيمتها فنامله بانساف وأيضا الأمة في ضمانه زمن الاستبراء بخلاف الزوجة والله أعلم وقول مب لا يضر لانه اغنياء الخ هو كذلك ولكن في المبالغة عليها بحث من جهة أخرى وهي أنه انما يغنياء على التوهم ولا وجه لتوهم في الاستبراء فيما ملك من الغنمية بل الملك من الغنمية هو الاصل في وجوب الاستبراء لان الحديث الوارد فيه وقع في سبي أو طاس كما في المقدمات وابن يونس وغيرهما تأمله وقول ز والمصنف رحمه الله سلك مسلكا مخالفا لظاهر المدونة الخ قلت ما سلكه المصنف هنا وفي توضيحه من اعتماده على كلام عياض في المغصوبة هو الصواب لان عياضا استدلل على حل قولها أحب على الوجوب بتصریح

(ولم يكن وطؤها مباحا) قول مب فيه نظران وطؤها كان مباحا الخ في نظره نظران ذلك النكاح فاسد يتصم فخصه على المشهور وان أجاز له السيد فلا يباحة في نفس الامر فاقاله ز هو الظاهر تأمله (وان صغيرة) لو عبر بلو بدل ان لو وجد الخلاف المذهبي فيها كما في ابن عرفة (أو غت) قول مب بل نفقتها في استبرائها على سيدها الخ فيه نظري بل ما قاله ز هو الصحيح انظر نص ضج في ذلك في الاصل وقول مب كيدل عليه ما تقدم وأشار به لما قدمه ز عند قوله وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمل الخ ولادليل لفيه لان ما تقدم في الزوجة وان كانت مملوكة للغير وما هنا في أمة يملكها سيدها ليست بزوجة لاحد ولا يصح قياس الأمة على الزوجة لوجود الفارق لان الزوجة زوجيتها ثابتة في الحال والمآل ولا يوجب وطء الغائب في ذلك خلافا بخلاف الأمة فانها ان حملت من وطء الغائب كان لسيدها أن يضمه القيمة على أنه قياس معارض للنص

المدونة في موضع آخر حسب ما مر اتفاقاً في نقل ضريح عنه وهو في أول كتاب الاستبراء ونص
 التهذيب وعليه في المغصوبة ترجع اليه الاستبراء ان غاب عليها الغاصب ولو استبرأها
 الغاصب بعد أن وطئها فليست تبرئها من مائه الفاسد اه منه بلفظه ونقل ابن يونس عن
 المدونة مثله بهذا اللفظ وقد تقدم في كلام عياض عنها نحو قوله ابن عرفة ما نصه وفيها
 وجوبه على من رجعت اليه من غصب بعد غيبة الغاصب عليها وفيها أيضاً استحبابه فعمله
 اللخمى على ظاهره وعياض على وجوبه اه منه بلفظه وتأويل عياض أولى لما ذكرناه
 في غير ما موضع ثم على تأويل اللخمى فغاية ما هنالك ان المدونة فيها القولان فلا دورك على
 المصنف في اعتقاده أحدهما لو لم يجعلها غيره على قول واحد فكيف مع وجود ذلك فتأمل
 بانصاف والله أعلم (وقبل قول سيدها) قول ز ولو وطئ في جميع ما تقدم من وجب عليه
 الاستبراء الى قوله فالقافة الخ دخل في كلامه ما اذا وطئها سيدها ثم باعها قبل الاستبراء
 فوطئها المشتري قبله أيضاً وما قاله في هذه من أنها تدعى القافة صحيح ودخل في كلامه ما اذا
 وطئها سيدها ثم قبل استبرائه زوجه فوطئها الزوج قبل الاستبراء أيضاً وهذه الثانية هي
 محل اعتراض مب عليه بدليل قوله اذا تدعى القافة في وطئ النكاح الخ واعتراض بعضهم
 كلام مب فكتب عليه ما نصه فيه نظر والصواب ما قاله ز قاله الباجي في المشتري
 في ترجمة القضاء في المبني لما تكلم على الامية بطؤها سيدها ثم تخرج عن ملكه فيطؤها
 المالك الثاني ما نصه وان وطئ الثاني بعد الاول دون استبرائه فانت به لاق من ستة أشهر
 فهو الاول رواء أصبح عن ابن القاسم في العتبية ثم قال وان أنت بلا كثر من ستة أشهر
 فقد قال ابن القاسم في العتبية تقارب الوطآن أو تباعدا والولد حتى فهو الذي يدعى له القافة
 وقاله مطرف وابن الماجشون في الواخمة وبه قال مالك والشافعي وروى عن عمر وابن
 عباس وعطاء بن أبي رباح ومنع الكوفيون وأكثر أهل العراق وقالوا اذا ادعى رجلان ولدا
 فهو لهما انظر تمامه اه قلت ان كان مراد هذا المعترض بقوله الصواب ما قاله ز في
 الصورتين معافيه نظر واحتجاجة بكلام الباجي لا يصح وان كان مراده في الصورة الاولى
 فقط فصحيح ولكن لا وجه لاعتراضه على مب لانه سلم كلام ز فيها حسب ما ينه قبل
 وانما نشأ هذا الاعتراض من عدم التأمل فلو قال مب ما أقاده كلام ز من دخول القافة في
 وطئ السيد الثاني بعد الاول صحيح وما أقاده من دخولها في وطئ الزوج بعد وطئ السيد فليس
 بصحيح لكان أو وضع والله أعلم (واتفاق البائع والمشتري على واحد) قول ز قلت كأن
 هذه المسئلة مستثناة من القاعدة في هذا الجواب نظر لان استثناءها يحتاج الى دليل
 والصواب في الجواب أن يقال أنا نلتزم الاول وهو أن الاستبراء وقع قبل البيع ككتبه عليه
 مب ولا نسلم انه يلزم عليه أن البائع فعل ما يجب عليه دون المشتري لان المشتري لا يحتاج
 هنا بالاستبراء لقد أحسن شروط وجوبه وهو عدم تحقق البراءة اذ هي هنا متحققة لكونها
 حاضرت تحت يد أمينه ولم يغب عليها البائع ويد أمينه كيد كما هو مقرر هنا ولا استبراء ان
 لم تنطق الوطأة أو حاضرت تحت يده فتأمل بانصاف ثم وجدت نو قد أشار الى هذا والحمد لله

(وان تأخرت) قول مب وانما ينبغي تصويره بما اذا كانت تحيض في داخل السلاثة
الاشهر فتأخر عنها الخ ماذ كره من الاكتفاء بالسلاثة في هذه هو الراجح لقول ابن عرفة
مانصه وان فقدت ذات حيض الدم للمرض ولا رضاع فقال اللخمي روى ابن القاسم
تسعة أشهر وابن أبي حازم وأشهب ثلاثة وقال ويتطرها النساء فان قلن لأجل حلت ابن
رشد روى ابن القاسم وابن غانم ثلاثة وأشهب وابن وهب تسعة والصواب عن ابن القاسم
نقل ابن رشد لا اللخمي لنصه ونقل الاشياخ عنه اه منه بلفظه وقوله واذا اكتفى بالثلاثة
في هذه علم بالاحرى أنه يكتفى بها أيضا فيمن لم تراحيض الامن ستة لتسعة أشهر ما قاله من
الاحرى ويطاهر ومنه يعلم أن القولين اللذين ذكرهما فيما قبل من نقل ابن عرفة عن سماع
عيسى ويحيى ليسا بتساويين بل سماع عيسى أرجح خلاف ما يقتضيه كلامه أولا على
أن ترجمه مصرح به في كلام ابن عرفة فانظر لم تركه ولعله لم يطلع عليه لان ابن عرفة لم
يذكره متصلا بما نقله عنه بل بعد من فصله ونصه ورجح ابن رشد سماع عيسى قال
وتعليقه التونسي بأنه خلاف القرآن غلط اذ ليس في القرآن استبراء الامة ولو قال خلاف
الحديث أشبه ولا يصح لانه خرج مخرج الغالب اه منه بلفظه (أو استحضت
ولم تميز) قول ز وأما من استحضت ولم تميز بعد تقرر عاداتها فتكتفى برؤية الدم في
الاستبراء انظر كيف يتأتى رؤية الدم مع فرض أنها غير ميمية وقد تناولها مب بقوله أى
يقدر اما كانت تحيض له ثم قال بعد ولم أر من النقل ما يساعده اه ونحوه لتو وعبارته
وانظر النص في ذلك اه قلت بل هو غير صحيح وما كان ينبغي لهما رضى الله عنهما
التوقف في بطلانه لوضوحه معنى وتفسلا أما معنى فلان المشهور في التي أمن حملها الكبير
أو صغير وهي ممن يوطأ مثلها أنها لا بد في استبراءها من ثلاثة أشهر قال ابن عرفة مانصه
والصغيرة والايسة المعروف ثلاثة ابن رشد عن أصحاب مالك شهر وشهر ونصف وشهران
اه منه بلفظه فاذا كان لا بد من ثلاثة أشهر فيمن أمن حملها عانة فكيف بالمستحاضة التي
يخشى حملها ولا في المذهب قولوا قويا فان الميمية لا يكتمها حيضة فكيف يعقل أن يكتفى
بمقدارها في غير الميمية ما هذا الاتهامات وأما نقل فلانه لم يفصل أحدهما التفصيل الذي
ذكره عن وقفنا عليه ويعتمد عليه قال في المدونة مانصه ومن اشترى أمة مستحاضة يعلم
بذلك استبراءها ثلاثة أشهر الا أن لا يبرئها ذلك وتشك فترفع الى تسعة أشهر والتي رفعتها
حيضتها بمنزلة التي ترى المستحاضة دما توقن هي والنساء أنه دم حيض فيكون ذلك قرأ
تحتسب به اه منها بلفظها وقال ابن بونس مانصه ومن المدونة قال مالك ومن اشترى
أمة مستحاضة يعلم بذلك استبراءها ثلاثة أشهر الا أن لا يبرئها ذلك وتشك فيرفع بها الى
تسعة أشهر والتي رفعتها حيضتها بمنزلة التي ترى المستحاضة دما توقن هي والنساء
مدلة الجمل فالبراءة تقع بها في الغالب قال ابن القاسم الا أن ترى المستحاضة دما توقن النساء
أنه دم حيض فتقبل متى رآه اه منه بلفظه وذكر اللخمي عن المدونة نحو ما تقدم عن ابن
بونس عنها وقال عقبه مانصه الشيخ اختلف في الامة المستحاضة في ثلاثة مواضع أحدها
هل تستبرأ بثلاثة أشهر والثاني اذا كانت ممن ترى الحيض هل يبرئها حيضة أو ثلاثة

أشهر والثالث اذا كانت غير مستحاضة استبرأت بحيضة ثم عادت مستحاضة فقال في
 المدونة تستبرأ المستحاضة بثلاثة أشهر وقال في كتاب محمد تستبرأ بتسعة أشهر والاول
 أصوب لأن الله تعالى جعل ثلاثة أشهر دليلا على البراءة والتسعة أمد الاوضع فاذا تبين
 عند انقضاء الطهر أنه لا حمل به لم يجب أن تنتظر أمد الاوضع ثم قال واختلف في المستحاضة
 ترى الحيض فقال مالك في المدونة تجزئها الحيضة من الاستبراء وكذلك المعتدة ترى الحيض
 تبرأ بثلاث حيض ولا تنتظر السنة وروى عنه ابن وهب أن ذلك الدم لا يعتد به من العدة
 ولا من الاستبراء في أقراءها إلا أنها لا تصلي والاول أحسن لأن ذلك حيض حقيقة فيسقط
 به الزمان عن البائع وتحل به المعتدة لأن الاستحاضة لا حكم لها في براءة الرحم وقد كان
 استبرأؤها اذا لم تر حيضا بثلاثة أشهر على حكم غير المستحاضة اذا علمت الدم فاذا رأت
 الحيض كان دليلا على براءتها من الحمل لقول النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة اذا
 أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فدل أن ذلك حيض وإن له أحكام الحيض وللافتقار في قول
 مالك وأصحابه أنها تدع الصلاة ولا يصح معه صوم وتحرم به على زوجها ويجزئها على رجعتها
 اذا طلق فيه واختلف اذا حاضت ثم استحيضت فقال أشهب هي من المشتري ولا تزده وقال
 في الواضحة أن المشتري أن يرد به اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن رشد في مقدماته
 مانصه فان كانت الامة عن تحيض فاستحيضت أو ارتفعت حيضتها فقبل تستبرأ بتسعة
 أشهر رواه ابن وهب وأشهب عن مالك وروى ابن غانم وابن القاسم عنه أن ثلاثة أشهر
 تجزئ في استبرائها اذا نظر اليها النساء فلم يجدن بها حملا اه منها بلفظها وفي الجواهر عن
 الامام المازري مانصه وان شذت الحيضة في زمنها بالطول كالاستحاضة انتقلت عدتها الى
 الاشهر فتعد بثلاثة أشهر الآن تشك فترجع به الى تسعة أشهر قال وهذه والتي رفعتها
 حيضتها سواء وتدخل في ذلك المريضة والمرضع تأخر حيضتها واختلفت الرواية اذا سرت
 المستحاضة حيضتها المعتادة في اعتدادها بها وان لم تختلف الرواية أن امتنع من الصلاة
 والصوم فروى ابن القاسم أنها تعتد بها وتنتقل عن الاشهر وروى ابن وهب أنها لا تعتد
 بها ولا تنتقل عن حكم استبرائها بالاشهر الثلاثة اه منها بلفظها وقال ابن الحاجب مانصه
 والمستحاضة المشهورة ثلاثة أشهر إلا أن تشك فتسعة أو ترى ما توقن هي والنساء أنه حيض
 ضيق مقابل المشهورة أن تسعة ولوميزت اه منه بلفظه وقال ابن هرون في اختصار
 التبطينية مانصه فان كانت المستبرأة مريضة أو مستحاضة فاستبرأؤها ثلاثة أشهر الآن
 ترتأب فيبلغ بها تسعة أشهر اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه والمستحاضة فيها
 ثلاثة أشهر وفي الموازية تسعة أشهر فان ارتأبت بحس فتسعة اتفاقا ولوميزت الدم في
 اعتباره حيض عدة ولغوه روايتان لها وابن وهب وهو في العبادة حيض اتفاقا اه منه
 بلفظه وفي السامل مانصه والمستحاضة ثلاثة أشهر لا تسعة على المشهور إلا أن تشك
 أو ترى ما توقن هي والنساء أنه حيض اه منه بلفظه وبهذه النقول كلها لم صحة
 ما قلناه والله أعلم * (تنبيه) * قول ابن عرفة ابن رشد عن أصحاب مالك فشهرا كذا
 وجدته في نسختين منه والذي لابن رشد في المقدمات هو مانصه فأما من لا تحيض لصغر

أو كبر فاستبرأ أو أهلى مذهب مالك وأصحابه ثلاثة أشهر وقيل شهران وقيل شهر ونصف
وقيل شهر واحد اه منها بلفظها فان كان ابن عرفة أشار الى كلامه هذا فلا يخفى ما في
عبارة والله أعلم (ونظر النساء) قول مب بل الذي يدل عليه نقل ق أنه يرجع
للمستحاضة الخ هو مصرح به في كلام المقدمات كما هو ظاهر كلام مب أنه سلم عدم
رجوعه للمرضع والمریضة وهو غير مسلم في ضیح عند قول ابن الحاجب والمرضع
والمریضة كذلك مانصه أى مثل المرتابة وظاهره تشبيهه في الخلاف المتقدم ويحتمل في
الاستبراء بثلاثة أشهر وينظرها النساء فان ارتابت فتسعة وهو أقرب لانه الذي رأيته
منصوصا اه منه بلفظه ونقله الثعالبي أيضا وسلمه كما سلمه صر في حاشيته فلم يتعقبه
(ولم يلج عليها سيدها) قول ز فان لم يحبسها البائع للثمن بل أمكنه منها فتركها الخ صحيح
والحق النعمي بهذه صورة أخرى وسلمه ابن عرفة ونصه النعمي وكذا اذا لم يمكنه ولم ينص
على حبس والعرف بالتسليم والاتباع بالثمن اه منه بلفظه (بختياره) قول مب
قال بعض الشيوخ قول المدونة اذ لو وطئها المبتاع الخ قللت بل التقييد بكونه
المشتري وحده مصرح به في المدونة ونصها وان أحب البائع أن يستبرئ التي غاب
المشتري عليها وكان الخيار له خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها المبتاع لكان بذلك مختارا
اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها ونصه وان أحب البائع أن يستبرئ لغيبه
المشتري عليها وكان له الخيار خاصة فذلك حسن اذ لو وطئها المبتاع لكان بذلك مختارا
اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة عنها ونصه وفيها سقطه في المودعة والمرهونة
والمبيعة بختيار ترجع رجاها وان استبرأ المبيعة لغيبه المبتاع عليها والخيار له فقط فحسن
اه منه بلفظه (وتواضع العلية) ابن عرفة ابن رشد المذهب وجوبها ولو بيع
سلطان أو مسافر وروى المتبسطي لامواضة على مسافر عابر سبيل الا بشرط في العقد
وعزاه ابن زرقون لابن شعبة قال ونحوه لما لك في المبسوط اه منه بلفظه وعادة
ابن رشد في المقدمات هي مانصه والحكم بالمواضة في كل بلد كانت جارية فيه أو لم
تكن لم يختلف قول مالك في ذلك كما اختلف في العهدة وكذلك أيضا يجب عنده على كل
أحد كان حاضرا أو مسافرا وقد سئل مالك عن ذلك في أهل منى وأهل مصر عند الخروج
الى الحج والغرباء الذين يقدمون فرأى أن يحملوا على ما أحبوا أو كرهوا وسوا مباع الامة
رجها أو وكيل له أو باعها عليه السلطان في الدين وان كان يبيعه يبيع براءة المواضة في
ذلك كله واجبة لان بيع البراءة لا يسقط المواضة عند مالك وسوا مباع نقدا أو الى
أجل اه منها بلفظها (أو وخش) قول ز والظاهر أنه يراعى في كونها وخشا الخ
كأنه لم يقف على نص في ذلك وفي المقصد المحمود مانصه وبمن تحسين دينارها زاد للعلية
أو مادونها اللوخش كذا نص في الكتاب وانما هذه العادة جرت عندهم والواجب اعتبار
أهل كل بلد بعاداتهم اه منه بلفظه (أقر البائع بوطئها) أى ولم يدع استبراء والا فلا
مواضة فيها كما قاله ابن عاشر و تو و مب مستدلين بكلام ابن عرفة قللت ومثله
في المقصد المحمود ونصه ولا مواضة في اللوخش الآن يقر البائع بوطئها أو تقوم به بينة ولم

يدع استبراء اه منه بلفظه (قال يخرج على الترجمان) كلامه يقتضي أن ذلك للمازري
من عند نفسه وأنه لم يزل أحد قبله فيها كلاما وليس كذلك ففي طرر ابن عات مانصه ويجزئ
في المواضع قول امرأته واحدة لانه من باب الخبر ليس من باب الشهادة قاله أبو محمد
الاصيلي وأبو بكر بن عبد الرحمن وابن الكاتب والحافظ أبو عمرو وغيرهم وقال أبو موسى
ابن مناس لا يجزئ في ذلك أقل من امرأتين وليس به عمل قاله ابن مغيث اه منها بلفظها
وقال ابن عرفة مانصه وفي الاكتفاء بخبر الواحد من لزوم اثنتين نقل الصقلي عن ابن
الكاتب مع ابن عبد الرحمن واللغمي عن المشهور والميتطي عن الاصيلي والقرويين
والاندلسيين ومابه العمل والصقلي عن الايباني مع نقل اللغمي فيه وفي عيب الفرج وأجراه
التونسي وابن حجر زعي الخلف في النائب الواحد والترجان ومقدم العيب يشته في
الرجل اه منه بلفظه وقد جزم ابن رشد بأن الواحد كافيه ولم يحك فيه فلا قال في
مقدماته مانصه وأما المواضع فهي أن توضع الامة المستبرأة على يدا امرأته عدلة حتى
تحيض اه محل الحاجة منها بلفظها وبذلك كله تعلم ما في اختصار المصنف على نسبة المسئلة
لتخريج المازري وتعلم أيضا صحة قول ز والمذهب هنا الا كفاء والله أعلم * (تنبيه)
ما تقدم من النصوص يقتضي أنه لانص عن مالك في المسئلة وليس كذلك ففي كتاب
العيوب من نهاية الميتطي مانصه وان كان العيب في أبدان المرأة حيث لا يحيل للرجل
النظر اليه وكان الداء مما يستوي في المنزلة الرجال والنساء قبل فيه شهادة امرأتين عدلتين
دون عين قال بعض المؤثقين وعلى قول مالك في الامة الموقوفة للاستبراء يجزئ فيها قول
امرأته واحدة يجب أن يثبت العيب ههنا بامرأته واحدة اه منها بلفظها وفي ترجمة
باب القيام بالعيب من طرر ابن عات مانصه وعند قوله فانه لا يثبت الا بالنساء طرحة على ابن
فهمون أنه لا يجوز في ذلك أقل من شهادة امرأتين قال ويأتي على قول مالك في الامة
الموقوفة للاستبراء يجزئ فيها قول امرأته واحدة أن يثبت العيب ههنا بامرأته واحدة اه منها
بلفظها وسلم ابن عرفة عز وجل لا لئلا وانما بحث في القياس فانه نقل كلام الميتطي وابن
عات وقال عقبه مانصه ويرد بان في العيب منازعا والاستبراء لا منازع فيه اه منه بلفظه
وذلك مما يقوى البحث مع المصنف والله أعلم (وفسدان نقد بشرط) قول ز فان لم
تشرط ولا جرى عرف به الخ ما ذكره من عدم فساد البيع بشرط النقد في هذا الوجه
لم أره لغيره وقد سلمه تومب بسكوته مانصه والذي في ابن عرفة هو مانصه وروى
محمد ينع من لا يعرف المواضع كصر يبيعون على النقد لا يشترون نقدا ولا مواضع
صحح ويقتضي بها وينزع من البائع ان طلبه المبتاع ❦ قلت وان لم يطلبه لقول محمد
لا يوقف بيد البائع ولو طبع عليه وفرقوا بينه وبين رهن ما لا يعرف بعينه مطبوعا عليه
بأنه في المواضع عين حقه اه منه بلفظه فتأمل قوله لا يشترون نقدا فان مفهومه
أنهم لو اشتروه لم يكن البيع صحيحا والله أعلم (ومصيبة من قضى له به) قول ز فالمبتاع
مخير في قبولها بالعيب أو الحل بالثمن التالف الخ لاشأن أن ما ذكره عن ابن المواز هو الموافق
للمذهب المدونة الذي درج عليه المصنف لكان في المقصد المحمود مانصه وما حدث في

المواضع من عيب فهو من البائع فان خرجت معيبة وقد تلف الثمن فليس للمبتاع أخذها الا بدفع عن آخر وبه العمل وقيل خلافه اه منه بلفظه

(فصل في التداخل)

(ان طرأ موجب الخ) قول ز عدة طلاق أو وفاة على مثلها سكت عنه نو وب
وانظر كيف يتصور طرؤ عدة وفاة على مثلها فالصواب اسقاط هذا القسم لعدم امكانه
وتكون الاقسام ثمانية فقط فان قلت يتصور في المنعي لها زوجها ما ألحق بها بأن يموت
زوجها الثاني فيقدم الاول فيموت أيضا قبل انقضاء عدتها من موت الثاني فقد طرأت
عدة وفاة على مثلها ^١ قلت ليس حبس الموت الثاني بعدة وفاة فقد قال ابن عرفة وان طلق
القادم ومات الثاني وهي غير حامل فعدها من الثاني ثلاث حيض لعدة وفاة لانه نكاح
فاسد ^٢ قلت هذا يرجح عبارة ابن رشد ان مدة حبسها الثاني استبراء على عبارة النعمي أنها
عدة اه منه بلفظه (وكستبراء من فاسد) قول مب وكذا عند ابن عرفة ^٣ قلت قد
وقع لابن عرفة نفسه نحو ما للمصنف ذكره عند الكلام على المنعي لها ونصه ولو طلقها عند
استبراءها من الثاني كفتها ثلاث حيض من يوم الطلاق على مذهب مالك وعلى ما قال عمر
تم استبراءها وتأنف عدة الاول اه منه بلفظه فاعز امالك هو عين ما قاله المصنف
فتأمله (وكرر تجمع الخ) قول مب وأجاب بعض الشيوخ الخ ظاهره أن هذا الجواب
عن بحث ابن عاشر مع المصنف واذا كان كذلك ففيه نظر ظاهر اذا لا يصح أن يقال فيه ولم
يقع التمثيل بها الا لهذا الخ لان كلام المصنف صريح في أن الانهـ دام مسبب عن طرؤ
الموجب لان قوله انه دم جواب الشرط الذي هو قوله ان طرأ ولهذا الشرط وجوبه وقع
التمثيل ومع ما علم أن جواب الشرط مسبب عنه والمسبب يجب تأخره عن سببه قطعاً والام
يكن سبباً له قطعاً وهذا عين ما قاله ابن عاشر فان حل قوله انه دم على معنى انه كان منه دماً
قبل الطرؤ لزم تقدم المشروط على شرطه والمسبب على سببه وذلك باطل وان حل
على أن معناه انه دم بعد الطرؤ وان كان منه دماً قبله كان فيه تحصيل الماهل وهو باطل
أيضاً وان حل على أن معناه استمر منه دماً كان مجازاً ومع ذلك لم يصح في الامثلة كلها فبان
من هذا أن جواب بعض الشيوخ لا يدفع بحث ابن عاشر مع المصنف وأولى ما يجاب
به عن المصنف ان قوله انه دم مستعمل في حقيقته ومجازاً وهو جائز على الصحيح كما هو مقرر
في محله فتأمله والله أعلم (وبفاسد اثره واثار الطلاق) قول مب الذي عند غير
واحد أنه لا فرق بين أن يكون متأخراً أو متقدماً الخ ما نسبته لابي على هو كذلك فيه
ونصه وقوله واثار الطلاق ظاهره ولو طلقها بعد جلها من الثاني وهو كذلك عند غير
واحد وتقدم فيه مذهب أشهب وابن القاسم رحمهما الله تبارك وتعالى اه منه
بلفظه ^٤ قلت وهو وهم منه رحمه الله لان الذي قدمه انما هو في الطلاق السابق ويظهر
لذلك بنقل كلامه الذي قدمه عن أبي الحسن وضع ابن عرفة فانه تنقل عن المدونة
مانصه ومن طلق بمخلع وتزوجت في العدة ودخل بها الثاني قال مالك رحمه الله

وتأتف عدة الثاني وأما الحامل فالوضع يبرئها من الزوجين جميعاً ثم قل عن أبي
الحسن مائنه وقوله وأما الحامل الخ في الامهات وأما في الحمل فان مالكا قال اذا كانت
حاملأجراً عنها الحمل من عدة الزوجين ظاهره أن الحمل من الاول واختصره بعضهم
فزادوا أن كان من الآخر وعليها حملها غير واحد من الشيوخ أن الوضع عن كان
منهم ما يبرئها وهو قول ابن القاسم في مختصر أبي محمد ورواية أشهب في كتاب محمد وضعفه
محمد وقال أصبغ أن كان الحمل من الآخر فلا يبرئها ولا بد من ثلاث حيض للاول
وهو ظاهر قول المدونة اذا تزوجها في عدة الوفاة بعد حيضة الخ ثم نقل عن ابن الخاجب
مائنه وضع الحمل اللاحق للنكاح الصحيح يهدم غيره ووضع من الفاسد يهدم أثر الفاسد
ولا يهدم في المعتدة للوفاة اتفاقاً فعلمنا أقصى الاجلين وفي المعتدة للطلاق قولان وعلى
أنه لا يهدم فقبل أقصى الاجلين وقبل تأتف بعد عدة اه ثم نقل عن ضيغ مائنه وقوله
وضعه من الفاسد يعني وإن ألحق بالتأخير في العدة فان كان وطؤها بعد حيضة فان ذلك
الوضع يبرئها من الاستبراء وهو معنى قوله أثر الفاسد ثم هل يهدم هذا الوضع أثر العدة
لا يخلو ما إن تكون العدة الاولى من طلاق أو وفاة فان كانت من وفاة فقال المصنف
وغيره لا يهدمها هذا الوضع بالاتفاق وحكي بعضهم فيها خلافاً كالمعتدة من الطلاق وهذه
الطريقة أولى لأن المنيث أولى من نقي وعن حكي الخلاف أبو محمد عن أشهب فانه حكى عنه
في المنع لها زوجها أن الوضع من الآخر يبرئها من طلاق أو وفاة وخلاف قولهم كهم ثم قال
عن ضيغ وقوله وفي المعتدة من الطلاق قولان يعني هل يهدم الحمل اللاحق بالنكاح
الفاسد عدة الطلاق قولان والقول بالهدم مذهب المدونة عند غير واحد من الشيوخ
لأن فيها وأما الحامل فالوضع يبرئها من الزوجين جميعاً فظاهره وان كان من الآخر وقد
صرح بعضهم بذلك في اختصاره للمدونة وهو قول ابن القاسم ابن أبي زيد ورواية أشهب
في الموازية وضعفه محمد والقول بأنه لا يبرئها ولا بد لها من ثلاث حيض لأصبغ والاول
أظهر اه محل الحاجة منه بلغة ثم قال عن ابن عرفة مائنه وفي كون وضعه للناني يحلها
منهما ان كانت مطلقة ولزم تمام عدة الاول ثالثاً تأتفها العياض عن الشيخ عن ابن
القاسم مع رواية أشهب والاكثر عن محمد مع الباجي عن روايته والصقلي مع عبد الحق
عن لفظ الامهات وعن الشيخ مع ابن رشد وروى عياض الثاني بحمل قوله تأتف على ما اذا
لم يكن حيض قبل نكاحه فائلاً لا يقول أحد الوضع يهدم ما مضى من عدتها قلت هذا
وهم لانه حينئذ لا يكون الثاني اه محل الحاجة منه بلغة وهذه النصوص كلها قد راجعها
في أصولها فوجدتها كذلك وهي كلها صريحة فيما قلناه وكلامهم يدل على أن الطلاق
المتأخر لا يهدم الوضع لجل الثاني فلا إشكال وقد صرح بذلك ابن رشد وسلمه ابن عرفة ولم يحك
فيه خلافاً ونصه ابن رشد موت المنع يوجب عليها أقصى الاجلين مات وهي حامل من الثاني
أو في استبراء ثم امنه وان طلقها الاول وهي حامل من الثاني فلا بد لها من ثلاث حيض من
يوم طلقها على مذهب مالك وعلى ما روى عن عمر تستكمل استبراءها من الثاني ثم تستأنف
عدة الاول وسمع أبو زيد ابن القاسم من غصبت امرأته فحملت منه لا يطؤها حتى تضع فان

* (باب الرضاع) * قول خش وعند أهل نجد من باب ضرب هذا (٢١٥) العزو من له في شرح التحفة للشيخ مباركة تعالى المصباح

ولم يعترضه في القاموس بل ذكر
الاعتين ولم يعزهما كصاحب المشارق
وهو خلاف ما في المصباح واقتصر
عليه م ب و نو والله أعلم قلت
واقتصر في نظم الفصيح على أنه من
باب سمع اذ قال في باب فعلت بكسر
العين

ورضع المولود حتى روبا

وفر كته زوجه فابتليا

وقول م ب عن عياض وانما يقال

لبان هو بالكسر خلاف ما يؤهمه

وأما بالفتح فهو الصدر وبالضم هو

الكندر يقال هو أخوه لبان أمه

قاله في المصباح بعد أن ذكر أن اللبن

من الأدمى والحيوانات وقال ابن

مكي يقولون تدأيت بلسن النساء

وشبع الصبي من لبن أمه وذلك غلط

انما يقال لبن الشاة ولبن المرأة اه

وقال في درة القواص في أوهم

الخواص ويقولون رضيع الانسان

قد ارتضع بلبنه ورواه بلبانه لان

اللبن هو المشروب واللبن هو مصدر

لأبنة أي شاركة في شرب اللبن وهذا

هو معنى كلامهم الذي نحو اليه

ولفظوا به اه وقول م ب ولا

دليل الاسم الرضاع زاد ابن عرفة

عقبه لبن أشاء محرم اجماعا ثم حكى

التحلاف في الرجل أي الذي درمن

ثديه وأن المشهور لغوه وحديث

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

رواه الشيخان وغيرهما (غذاء) هو

ككساء ذاله معجمة ما يتغذى به من

الطعام والشراب كما في المصباح

والصباح ولا يصح أن يكون هنا بفتح

العين والدال المهملة لانه طعام

أبتأز وجهها فلا بد لها من ثلاث حيض بعد الوضع ولولم تحمل من الغاصب كفتها ثلاث
حيض للطلاق والماء الفاسد قلت قول ابن رشد ان طلقها وهي حامل من الثاني فلا بد
لها من ثلاث حيض بعد الوضع الى آخر تعليقه وقول ابن القاسم في هذا السماع فلا بد لها من
ثلاث حيض بعد الوضع نص في أن دم نفاسها لا يعتد به حيضة خلاف قول ابن حجر ز قول
محمد لا بد لها من ثلاث حيض يعني ونحسب دم نفاسها قرأ وجعله عياض محل نظر ثم نقل عن
أصبغ مثل لفظ ابن القاسم المتقدم اه منه بلفظه والعجب من أبي على رحمه الله نقله أيضا
ثم جعل يقول ما قال مع أنه يفيد أن وضع الحمل هنا لا يكفي عن الطلاق اتفاقا والعجب أيضا
من م ب نقل بعض كلام ابن عرفة ولم يتنبه له والكمال لله تعالى فتأمل ذلك بانصاف

* (باب الرضاع) *

قول م ب عن المصباح من باب تعب في لغة نجد الخ نحوه لتو مقتصر عليه وما نقله
عن المصباح هو كذلك فيه ولكنه مخالف لما نقله الشيخ مباركة في شرح التحفة عن الجوهرى
وما نقله عنه هو كذلك في صحاحه ونصه رضع الصبي أمه رضعها رضاعا مثل سمع بسمع
سمعا وأهل نجد يقولون رضع رضع رضع رضع يضرب ضربا قال الأصمى أخبرني
عيسى بن عمر أنه سمع العرب تشد هذا البيت لابن همام على هذه اللغة

وذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها * أفأويق حتى ما يدبر لها نعل

اه منه بلفظه وذكر في المشارق للعتين ولم يعزهما وكذا صاحب القاموس ونصه رضع أمه
كسمع وضرب رضع او يحرك ورضاعا ورضاعة ويكسر ان ورضعا ككتف فهو راضع
الجمع كركع ورضع ككتف الجمع كعتق امتص ثديها اه منه بلفظه وعدم اعتراضه على
الجوهرى وهو يناقشه في أقل من هذا يدل على أن ما قاله مسلم قريبكم أعلم عن هو أهدي
سبيلا * (قائدة) * قوله في البيت أفأويق هو بفتح الهمزة والفاء المروسة والواو والقاف
بينهما مشنة تحسية بصيغة الجمع وفي القاموس والفيقة بالكسر اسم اللبن يجتمع في الضرع
بين الحلبتين الجمع فيتي بالكسر وفيق كعقب وفيقات وأفواق وجمع الجمع أفأويق
والأفأويق ما جتمع في السحاب من ماء فهو عطر ساعة بعد ساعة اه منه بلفظه وقوله نعل
هو بالناء المثناة والعين المهملة واللام وفي القاموس والنعل بالفتح وبالضم وبالتحريك زيادة
في أطباء الناقاة والبقرة والشاة اه منه بلفظه والأطباء بالطاء المهملة وبالباء الموحدة يوزن
أجر اجمع طبي بالضم كقفل وبالكسر كعسل وهو حملات الضرع التي من خف وظاف
وحافر قاله في القاموس وفي المصباح مانصه الطبي لذات الخف والظلف كالثدي للمرأة
والجمع أطباء مثل قفل وأقفال ويطلق قليلا لذات الحافر والسباع اه منه بلفظه
* (تنبيه) * كلام القاموس يفيد أن أفواق جمع للمفرد الذي هو فيقة وليس كذلك بل
هو جمع جمعه كما في الصحاح ونصه والفيقة بالكسر اسم اللبن الذي يجتمع في الضرع بين
الحلبتين صارت الواو يا لكسرة ما قبلها والجمع فيق ثم أفواق مثل شبرو أشبار ثم أفأويق اه
منه بلفظه (يكون غداء) المصباح الغذاء مثل كآب ما يتغذى به من الطعام والشراب
فيقال غذا الطعام الصبي غذا ومن باب عفا اذا نجع فيه وكفاه وغذوه باللبن أعذوه أيضا

الغذاء وليس بمراد وقول خش لا غذيته بالياء سبع فيه الجوهرى وفيه نظر بل يقال بالياء أيضا كما في القاموس قلت وفي الحديث

أحبوا الله لما يغذوكم به من نعموه في رواية يغذيكم (أو خط) قول مب والتخريج آخرون قد بين ابن عرفة الأحروية بقوله لتحقيق مقارنة وجود كل من اللبنين الآخر في لبن المرأتين وعدمه في لبن الرجلين اه والتخريج الذي عزاه ابن عرفة لابن محرز نسبه في ضيق لعياض انظر الاصل والله أعلم (ان (٢١٦) حصل في الحولين الخ) ظاهره أنه لا أثر لرضاع الكبير ولو في الحجابة وهو

ظاهر المدونة أيضا ابن عرفة وفيها لغور رضاع الكبير غير مقارنة الحولين الباجي لم يأخذ بالتخريج برضاع الكبير أحد من الفقهاء وانعقد الاجماع على خلافه قال محمد لو أخذ أحد حديثه لم أره في أرضه خمس رضعات في الحجابة فقط لم أعبه وتركه أحب الي اه وانظر حديثه في الموطأ ومسلم قلت وفي الرسالة وكل ما وصل الى جوف الرضيع في الحولين من اللبن فانه يحرم وان مصه واحدة ولا يحرم ما أرضع بعد الحولين الا ما قرب منهما كالشهر ونحوه وقيل والشهرين اه قال الشيخ زروق فلا أثر لرضاع كبير وان كان محتاجا والشهر ونحوه رواه عبد الملك وقاله ابن القصار والشهران رواية المدونة والثلاثة رواية الوليد بن مسلم وقال عبد الملك ما قرب كبا بعد لا يحرم ورواه ابن عبد الحكم ولما لك في المختصر الا في الايام اليسيرة وله سنون كالك الا في الايام اليسيرة التي هي مثل نقصان الشهر فهذه ستة أقوال اه (الآن يستغنى الخ) قول مب عن ضيق والثاني لطرف وابن الماجشون وأصبع الخ هو كذلك في ضيق وسكت عنه صر في حاشيته وتبع في عزوه ولا يصح والله أعلم ابن شاس قال في الجواهر مانصه فلوارتفع في الحولين به استغنائه بالغذاء عن اللبن لم تنتشر الحرمة الآن يكون زمن الرضاع قريبا من زمن الاستغناء فيكون حكمه حكمه وقال مطرف وابن الماجشون وأصبع في كتاب ابن حبيب تنتشر مادام في الحولين اه منها بلقطها وأصل ذلك للغمي ونصه فقال ابن القاسم لا يحرم وقال مطرف وابن الماجشون وأصبع في كتاب ابن حبيب يحرم الى تمام الحولين وأرى ان كان الرضاع المصاة والمصتين أن لا يحرم وان أعيد الى الرضاع وأسقط الطعام حرم اه منه بلقطه وهو خلاف ما عزاه الباجي في المتن ونصه فلو فطمته أمه فاستغنى بالطعام ثم أرضعته بعد ذلك امرأة في الحولين لم يحرم ذلك الرضاع وبه قال الاوزاعي وابن القاسم وأصبع وقال مطرف وابن الماجشون يحرم الى انقضاء الحولين وبه قال الشافعي اه منه بلقطه وقد بين ابن عرفة على هذا زيادة ونصه ولو انتقل لطعام قبل الحولين في لغور رضاعه بعد زيادة على يومين وتحريره قولها

فاغتذى به وغذيته بالتثقيل فتغذى اه منه بلقطه فهو بالذال المعجمة ولا يصح أن يكون هنا بفتح الغين والذال المهمل لانه طعام الغداة وليس عمرادها * (تنبيه) * قول المصباح وغذيته بالتثقيل يقتضي أنه لا يقال غذيته بالتخفيف مع الياء وصرح بذلك في الصحاح ونصه والغذاء ما تغذي به من الطعام والشراب يقال غذوت الصبي باللبن فاغتذى به أي ربيته به ولا يقال غذيته اه منه بلقطه وفيه نظر في القاموس مانصه والغذاء ككساء ما به غلبا لجسم وقوامه غذاء غنوا وغذاء واغذاء واغتذى ثم قال غذيته غنوته ولم يعرفه الجوهري فأنكره اه منه بلقطه (أو خط) قول مب عن ابن عرفة والتخريج آخرون قد بين ابن عرفة هذه الأحروية اذ قال متصلا به مانصه لتحقيق مقارنة وجود كل من اللبنين الآخر في لبن المرأتين وعدمه في لبن الرجلين اه منه بلقطه ثم قال متصلا به ونقل ابن عبد السلام الى آخر ما نقله عنه فانظر لم ترك ذلك مع ميسر الحاجة اليه والله أعلم * (تنبيه) * هذا التخريج الذي عزاه ابن عرفة لابن محرز نسبه في ضيق لعياض ونصه وأخذ عياض من المدونة التخريج من مسألة من حملت من زوج آخر وان اللبن يكون للزوجين اه منه بلقطه فكتب عليه صر في حاشيته مانصه لقائل أن يقول المأخوذ منه أن اللبن للزوجين محكوم بكل جر منه لهما فهم افيه متساويان من غير ترجيح بخلاف هذه فان الفرض ان أحدهما مغلوب بالآخر فتأمل اه منه بلقطه وهو عكس ما قاله ابن عرفة والله أعلم بالصواب (الآن يستغنى) قول مب عن ضيق والثاني لطرف وابن الماجشون وأصبع الخ هو كذلك في ضيق وسكت عنه صر في حاشيته وتبع في عزوه ولا يصح والله أعلم ابن شاس قال في الجواهر مانصه فلوارتفع في الحولين به استغنائه بالغذاء عن اللبن لم تنتشر الحرمة الآن يكون زمن الرضاع قريبا من زمن الاستغناء فيكون حكمه حكمه وقال مطرف وابن الماجشون وأصبع في كتاب ابن حبيب تنتشر مادام في الحولين اه منها بلقطها وأصل ذلك للغمي ونصه فقال ابن القاسم لا يحرم وقال مطرف وابن الماجشون وأصبع في كتاب ابن حبيب يحرم الى تمام الحولين وأرى ان كان الرضاع المصاة والمصتين أن لا يحرم وان أعيد الى الرضاع وأسقط الطعام حرم اه منه بلقطه وهو خلاف ما عزاه الباجي في المتن ونصه فلو فطمته أمه فاستغنى بالطعام ثم أرضعته بعد ذلك امرأة في الحولين لم يحرم ذلك الرضاع وبه قال الاوزاعي وابن القاسم وأصبع وقال مطرف وابن الماجشون يحرم الى انقضاء الحولين وبه قال الشافعي اه منه بلقطه وقد بين ابن عرفة على هذا زيادة ونصه ولو انتقل لطعام قبل الحولين في لغور رضاعه بعد زيادة على يومين وتحريره قولها

المنتقى من موافقة المشهور انظر الاصل والله أعلم قلت وفي الشيخ وسف بن عمر على قول الرسالة ونقل ولو فصل قبل الحولين فصلا استغنى فيه بالطعام لم يحرم ما أرضع بعد ذلك مانصه يريد الآن يعود للرضاع في داخل الحولين من علة أو غيرها فانه يحرم اذا صار له غذاء اه وقول مب عبارة مختلة الخ انما جاء اختلاها من زيادة منها فلأسقطها وجه - ل مكانها من القطام وزاد اثر قوله الى تمامها في القرينة لتحريك كلامه (ما حرمه النسب) قلت أي فكل امرأة قد زرت قرية من النسب بحيث

ونقل اللغمي عن الاخوين مع أصبغ قائلان كان مصبتين لم يحرم وان رد للرضاع دون
طعام حرم وعزو الباجي وابن حارث والشيخ الاول لأصبغ خلاف عزو اللغمي وعزو ابن
حارث اثباتي أيضا لابن حبيب وابن نافع وعيسى في العتبية ولم أجده فيها اه منه بلفظه
* (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أنه لا أثر للرضاع الكبير ولو في الحجبة وهو ظاهر المدونة
قال ابن ناجي في شرحها مانعه قال أبو حفص العطار وظاهر الكتاب أن رضاع الكبير
لا أثر له ولو في الحجبة وهو كذلك وقال ابن المواز لو أخذ به أحد في الحجبة لم أعبه كل العيب
قال عبد الحق وقد استحسن بعض شيوينا الأخذ به في ذلك وفعل به متقدم وشيوخنا في
أهلهم قلت وبه أنصت شيخنا أبو محمد عبد الله الشيباني اه منه بلفظه ونقله ح
مسقطا منه قال أبو حفص العطار بل نسب ذلك لابن ناجي نفسه وأبدل عبد الحق بعبد
الحمد والذي في النسخة التي بيدي منه هو ما قدمته وفي ابن يونس مانعه قال ابن حبيب
وقد أخذ بعض العلماء برضاع الكبير في الحجبة خاصة لحديث سهلة بنت سهيل في رضاعة
سالم وهو كبير قال ابن المواز لو أخذ به أحد في الحجبة خاصة لم أعبه كل العيب وتركه
أحب اليأس وليس في الحديث أنه يحرم انما قال أرضع به يذهب ما في وجه أبي حذيفة وفي
حديث آخر تذهب غيرته فليس تقوم به ذابحة لمن أطلق التحريم وما علمت من أخذ به
عاما الا عائشة رضي الله عنها وخالفها أزواج النبي عليه السلام ورأين أن ذلك خاص بسالم
اه منه بلفظه وذكر الباجي في المستقى بعض كلام ابن المواز هذا ونقل ابن عرفة كلامه
مختصرا مقتصر عليه ونصه وفيها الغور رضاع الكبير غير مقارن الحولين الباجي لم يأخذ
بالتحريم برضاع الكبير أحد من الفقهاء وانعقد الاجماع على خلافه قال محمد لو أخذ
أحد بحديث سهلة أرضع به خمس رضعات في الحجبة فقط لم أعبه وتركه أحب الي اه منه
بلفظه وفي اختصار المبسطة مانعه وذهب الليث بن سعد وجماعة من العلماء الى أن
الحرمة تقع برضاع الكبير ووجه حديث سالم مولى أبي حذيفة وهو في الموطأ وبه قالت
عائشة رضي الله عنها قال ابن حبيب والخلاف بين العلماء انما هو في رفع الحجاب به وأما
التحريم فلم يختلفوا أنه لا يقع به تحريم وقال غيره الاختلاف في الجميع اه منه بلفظه وفي
طراز ابن عات مانعه ذكر ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد في شرح حديث ابن شهاب عن
عروة في رضاع الكبير أنه اختلف العلماء في ذلك كاختلاف أمهات المؤمنين فقد حكى عن
عائشة التحريم به وحكى عن غيرها عدم التحريم به ثم قال وقال الليث بن سعد ان رضاعة
الكبير تحرم كرضاعة الصغير وهو قول عطاء بن أبي رباح وروى عن علي ولا يصح عنه
والصحيح عنه أنه لا يحرم الرضاع بعد فطام وكان أبو موسى يفتي به ثم انصرف عنه الى قول
ابن مسعود وأما قول عطاء فذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء بن أبي رباح يحلب له
اللبن ثم يسقه أو ما أن تلقمه المرأة تنديها كما يصنع بالطفل فلا لأن ذلك لا يحل عنده ولا عند
جماعة العلماء اه منها بلفظها والحديث المنسوب للموطأ هو في صحيح مسلم أيضا قال
الاثني في شرحه مانعه قال ابن العربي ذهب الى ما ذهب اليه عائشة ان رضاع الكبير
يحرم عطاء والليث لحديث سهلة هذا قال ولعمركم انه لقوى ولو كان خاصا بسالم لقال لها

تحرم به تحريم الرضاع (الأم أخيك الخ) فقلت عبارة ابن دقيق العبد في هذا هي قوله في شرح العدة استثنى الفقهاء من عموم قوله عليه الصلاة والسلام لا يرضع من اللبن ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الخ فتمكن الاعتراض عليه وأما المصنف فيجيب عنه بأن الاستثناء في كلامه منقطع كما في غ وبه تعلم أن بين العبارتين فرقا خلافا ما يوهمه مب لان عبارة ابن دقيق العبد نص في التخصيص لا تحتل غيروه عبارة المصنف محتملة ولا استثناء المنقطع لان فيها الاستثناء بادائه لا بغير أدائه كعبارة ابن دقيق العبد والاداة تستعمل في الاتصال والاتقطاع كما أشار له ابن عرفة فظاهر ولا تغتبر رد أبي حنص الفاسي على ابن عرفة فانه مردود بوجوده ستة انظرها في الاصل والله أعلم (وقدر الطفل الخ) فقلت قال الشيخ يوسف بن عمر عند نص الرسالة الذي في ز فأصول التحريم بالرضاع ثلاثة الرضيع والمرضعة وخلقها فالرضيع ولد للمرضعة فان كان ذكر احرمت عليه لانها أمه وجميع أقاربها الابنات اخواتها أو بنات اخوتها الا بنات الخالات والاحوال وكذا يحرم عليه جميع أقارب الزوج الذي كان اللبن منه الابنات اخوته وبنات أخواته لان بنات الاعمام وبنات العمات وان كان انثى فانها تحرم على أقارب المرضعة الابنات اخوتها وعلى أقارب الزوج الابنات اخوته وتحرم هي على الزوج لانها بنته وما يتناسل (٢١٨) منها لان بنات حنيفة اه فبنتك من الرضاع هي كل من أرضعته

ولا يكون لاحد بعدك كما قال لابي بردة في شأن الجذعة اه أبو عمر أنت امرأة الليث وقالت أنا أريد الحج وليس معي ذو محرم فقال لها اذهبي الى زوجة رجل ترضعك فيكون زوجها أبالك فتجبي معه اه منه بالنظر ولعل ما نسب لابن العربي في العارضة أو في القبس ولم يرض في الاحكام ما للعائنة بل نصر مذهب غيرهما فانظره والله أعلم (الأم أخيك) قول مب واعترضه ابن عرفة الخ سلم اعتراض ابن عرفة هذا كما سلمه أبو وقد سلمه قبلهما في وغ وغير واحد من المحققين واعترضه شيخنا العلامة المشار له أبو حنص الفاسي في شرح الصحفة فانه ذكر كلام نبي الدين ثم كلام ابن عرفة وقال عقبه ما نصه قلت قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في تلويحه قد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء أو ما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في القسمين بل نزاع ثم أنكر على صدر الشريعة الحنفى قوله ان لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع فوضع الخلاف على ما ذكره وصيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام عضد الدين وكالدين ابن الهمام اذا تقرر هذا فالاستثناء المعدود في الخصصات هو الاخراج بالادوات أو هو الادوات نفسها لان لفظ استثنى كافي عبارة نبي الدين وانما استثنى معناه أخرج وذلك أهم من أن يكون الاخراج بالادوات أو غيرها أو سواء كان المخرج من جنس المخرج منه أو لا واطلاق الاستثناء على هذا الاخراج المذكور حقيقة كما تقدم عن السعد وغيره فليس لفظ الاستثناء تخصيصا

زوجتك أو أمتك بلبنتك أو أرضعتها بنتك من نسب أو رضاع وكذا من أرضعتها زوجة منك من نسب أو رضاع واخوتك كل من ولدته من أرضعتك أو ولد لطفلكها وكذا من أرضعته من أرضعتك ولبعضهم اذا امرأة قد أرضعت طفلا غيرها وكان لها في حين أرضاعها خفل فكل ابنة منه ومن غيرها لها ومنه أو غيرها بعد أو قبل لها اخوات قد حرم من وان يرد أخوه نكاح بعضهن له حل وفي تكميل غ ما نصه قوله وتحرم على الرجل امرأة أبيه أو ابنه من الرضاعة كالنسب يناسبه قوله بعد هذا ومن تزوج صبية فأرضعتها

أمه أو أخته أو جدته أو ابنته أو ابنة أبيه أو امرأة أخيه أو بنت أخيه أو بنت أخته وجمعت الحرمة بذلك وفرق اي بينهما ثم ذكر غ ان من أرضعته امرأة جده حرمت عليه بنات عمه لانه صار عمالهن فان كان المرضع الصبية حرت أيضا على بنى عمها لانها صارت عمه لهم وان الرية انما تحل لولد الزوج أمها اذا لم ترضع من أمها بعد وطئه والاحرمت عليه لانها أخته وأن من له امرأتان فأرضعت احدهما ما أخاله حرمتهما على الطفل المرضع لان المرضعة أمه والاخرى زوجة أبيه وان من أرضعتها جدها لأمها لا تحل لابن عمها ان كان ابن خالتها لانها أخالته وفي ق عن ابن العطار ما نصه تفسير ما يحرم ويحل من ذلك ان تنظر فان كان الخاطب لم يرضع أم الخطوبة ولا أرضعت الخطوبة أمه ولا أرضعته أمه امرأة واحدة وان لم تكن أمها لواحد منهم ولا أرضعها بل خفل واحد وان اختلفت المرضع مثل أن يكون لرجل امرأتان فترضع واحدة صبية والاخرى صبية فلا يتناكحان وما عدا ذلك فلا بأس به في مذهب مالك اه منه بلفظه لكن هذا انما هو ضابط لما يحرم من الاخوات خاصة دون من عداهن ممن يحرم بالرضاع التحريم نظيره بالنسب وكذا تحرم من أرضعت زوجتك لانها أمها ومن رضعت من زوجتك قبل أن تدخل بها لانها أريبتك (من وطئه لا يتنكحاه) فقلت قال ابن عرفة في الفعل يحرم يشيئ اذا لم يكن فيها لبن ودر بوطئه وكذا اذا كان اللبن قليلا وكثر بالوطء

أى قصر العام على بعض أفراده بل الأتيان بالادوات على جهة الاستثناء المتصل عما يتحقق به التخصيص فليس معنى قول تقي الدين استثنى الفقهاء أنهم أخرجوا هذه النسوة بالادوات الاستثناء محتى يكون بمعنى أنهم خصصوا العام أى قصره على بعض أفراد حتى يرد عليه أن التخصيص فرع الاندراج ولا اندراج له ولا في هذا العام وإنما معنى قوله استثنى الفقهاء هؤلاء أنهم أخرجوه عن حكم هذا العام لفقدان علة الحرمة فيهن ومطلق الاندراج أعم من الاندراج بالادوات على جهة التخصيص أولا وهو المراد فعنه أنهم حكموا بعدم تناول ذلك الحكم لهؤلاء النسوة فليفهم والله أعلم وقد علمت بهذا التقرير بأن ما أكرمه ابن عرفة لتقي الدين غير لازم وإن ما نسب اليه من الاعتراض بتوهمه أن التحريم في صورتي النسب يثبت في المرتين من حيث كون أحدهما أم أخيك الخ هو برى عنه فقد صرح بأن المشتق هو الموجب للتحريم قال وقد يوجد فتوى جدد الحرمة إلى آخر كلامه فهو كقول ابن رشد في المقدمات فذكر كلامه ثم قال عقبه فظهر أن ما قاله تقي الدين لا ينافي جلالة قدره وعلم منصبه في الأصول والقروع وإن تغليب ابن عرفة له غلط والحق أحق أن يتبع والعجب من غ ك كيف نقل كلام ابن عرفة ولم يعقبه اه منه بلفظه قلتم من تأمل أدنى تأمل وأنصف علم أن كلامه هذا اشتمل على أمور كل واحد منها على انفراد لا يناسب جلالاته رحمه الله تعالى ومكانته في القروع والأصول فكيف يجمعونها أحدها أن قوله فالاستثناء المعدود في المخصصات هو الاندراج بالادوات فيه أن هذا لا يجهل من له أدنى مخالطة لفن الأصول فضلا عن الامام ابن عرفة وكيف يتوهم توهم ثم رأيت في الأصول أن الاستثناء المعدود في المخصصات هو مطلق الاندراج كان بالادوات أو غيرها وهم قد نقضوا المخصص إلى استثناء موصفة وغيرها مما عمو مشهور وفي كتبهم مسطور مع أنه لا حاجة إلى ما ذكره لأن ابن عرفة صرح بأن التخصيص الذي أفاده كلام تقي الدين هو بغير أداة الاستثناء لقوله ان الاستثناء من العام بغير أداته الخ فإما قاله لا يلاقي بحث ابن عرفة بحال فإنها إن قوله وإنما استثنى معناه أخرج هو ضروري عند كل من له أدنى نصيب في هذا الفن ولم ينكره ابن عرفة بل عليه بنى اعتراضه على تقي الدين نأيتها أن قوله وذلك أعم من أن يكون الاندراج بالأداة أو غيرها واضح السقوط لأنه ان عني أن ذلك معناه في اللغة فذلك أمر يسله ابن عرفة وهو الذي فهمه من كلام تقي الدين فلا معنى لإبراده واحتجاجه به عليه وإن عني في الاصطلاح فلا يصح ما قاله وقد ناقض به ما قدمه أو لا من أنه الاندراج بالادوات كما لا يصح استدلاله لذلك بكلام السعد لأنه جهة عليه لقوله حقيقة اصطلاحية في القسمين أى المتصل والمنفصل إذ كل من القسمين في الاصطلاح مقصور على ذكر الاداة بخلاف فاذا قلت استثنى زيدا في كلامه كان صدق هذه الجملة ثابتا في صورتين في قول زيد قام القوم الاعرا وفي قوله قام القوم الاحرار ولا صدق لها في قول زيد قام القوم الصالحون في الاصطلاح لفقد الاداة وفي اللغة هي صادقة لوجود الاندراج كصدقها أيضا في الصورة الاولى دون الثانية لعدم الاندراج وله في هذا المعنى القائلون بأن الاستثناء يطلق في الاصطلاح على القسمين بأنه الاندراج بالادوات بل يعترفونه بأنه المخالفة

اه فتأمل وفي المدونة لبن الواطئ له ما سطر ابن عرفة ظاهره ولو طال وعن سحنون اذا ملقها وتماذى بها اللبن إلى خمس سنين غاية الحمل فليس له وأنكره أبو عمر إن وراء خلاف ظاهر المدونة (واشترك مع القديم) قلتم أى مع جنس القديم فيصدق بالمتعدد ابن القاسم هو ابن له ما سطر لبن الاول قال في المدونة هو ابن له ما سطر لبن الاول من الثاني قال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم على أن حكم لبن الزوج الاول ينقطع بولادتهما من الثاني وإنما الخلاف إذا حملت منه وقال ابن الحاجب وابن الدارة لصاحبه إلى أن ينقطع ولو بعد سنين كثيرة وقيل إلى أن تلد وقيل إلى أن تحمل وقيل إلى أن يبطأها زوج ثان انظر القلشاني وقال ابن عرفة لو وطئ ذات لبن زوج ثان فالمتزوج هو وقول ابن القاسم ورواية ابن نافع وقاله محمدان اللبن لهما ولو ولدت الثاني اه

بالأواحدى أخواتها وبذلك بعض كلام الأئمة يتضح لك صحة ما قلناه قال في جمع الجوامع
 مانصه وهو الإخراج بالأواحدى أخواتها من متكلم واحد وقيل مطلقاً قال أما
 المنقطع فتألف متواطئ والرابع مشترك والخامس الوقف قال المحلى مانصه
 متواطئ فيه وفي المتصل أى موضوع للقدم المشترك بينهما أى المخالفة بالأواحدى
 أخواتها أحداً من الاشتراك والمجاز الاتيين والاول الأصح أنه مجاز في المنقطع لتباين غيره
 أى المتصل إلى الذهن والثاني أنه حقيقة فيه كلاته لانه الأصل في الاستعمال ويحسد
 بالمخالفة المذكورة من غير إخراج وهذا القول بمعنى قوله والرابع مشترك بينهم ما فهم مكرر
 أنه محل الحاجة منه بلقطه فقال العلامة ابن أبي شريف مانصه قوله لفظ الاستثناء
 متواطئ جعل المشرح موضع الخلاف لفظ الاستثناء وهو مقتضى كلام العلامة القطب
 الشيرازي في شرح المختصر لكن أنكره المولى سعد الدين في التسليم فقال قد اشتهر فيما
 بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء وأما لفظ
 الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القدمين بلانزاع ثم أنكر على صدر الشريعة قوله أن لفظ
 الاستثناء مجاز في المنقطع فوضع الخلاف على هذا هو صيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام
 المحقق عضد الدين واليه مال شيخنا في تحريره قوله فهو مكرر لأن يريد الخ محل نظر
 والظاهر أن مراد المصنف الإشارة إلى القول الذي حكاه أبو إسحق وهو أن الإخراج من
 غير الجنس لا يسمى استثناءاً لا حقيقة ولا مجازاً وكأنه يعينه هو القول الذي نقله الآمدي
 عن أكثر المتكلمين والحكاة وبعض أصحابنا أنه لا يصح لفظة لا حقيقة ولا مجازاً حينئذ
 فيكون معنى عبارة المصنف أما المنقطع ففيه أقوال أحدها يسمى استثناء أى مجازاً الثاني
 لا يسمى استثناءاً لا حقيقة ولا مجازاً والثالث يسمى استثناءاً حقيقة على وجه التواطئ
 بناء على أنه موضوع لقدم مشترك بين المتصل والمنقطع والرابع يسمى استثناءاً حقيقة
 بالاشتراك للفظي والخامس الوقف اه منه بلقطه فتحصل من كلامهم هذا أن الاستثناء
 في الاصطلاح لا بد فيه من ذكر الاداة وهي الأواحدى أخواتها اتفاقاً وأنه حقيقة في
 المتصل واختلف في المنفصل على خمسة أقوال والقول بأنه يطلق عليه مجازاً قال السعدو
 الذي اشتهر بينهم وقال المحلى أنه الأصح والقول بأنه لا يطلق عليه لا حقيقة ولا مجازاً نقله
 الآمدي عن أكثر المتكلمين والحكاة وبعض أصحابه وهل محل الخلاف لفظ الاستثناء
 وهو ظاهر كلام القطب الشيرازي وقول صدر الشريعة وبه جزم المحلى أو محله صيغ
 الاستثناء فهو قام القوم الاحراز أو غير جار ونحوهما وأما لفظ الاستثناء حقيقة عرفية في
 المتصل والمنفصل بلانزاع وبه جزم السعدو وهو ظاهر قول العضد وابن الهمام طريقتان
 ثم على القول بأنه يطلق عليه مجازاً أو لا يطلق عليه أصلاً فله ما تقدم عن جمع الجوامع
 وعلى القول بأنه يطلق عليه حقيقة عرفية فلا يحسد بالإخراج إذا الإخراج في المتصل بل
 يحسد بأنه المخالفة بالأواحدى أخواتها كما تقدم في كلام المحقق المحلى ولكون المنقطع
 ليس فيه إخراج ليعده في الخصصات وبذلك تعلم صحة ما قلناه من أن قوله إن استثنى معناه
 أخرج بالاداة أو غيرهما فتأمل له بانصاف رابعها قوله فليس لفظ الاستثناء تخصيصاً الخ فيه

(كقيام بينة الخ) ابن عرفة يجب تقييد قوله أي المقرأخي (٢٢١) وأخي زيادة من الرضاع نصاً وأوسياً فالسمع

القرينين من تزوج امرأته شهد عليها
انها كانت تقول لمن تزوجها قبل
نكاحها أخي أخي لم تحرم عليه في
كلام الناس قول المرأة للرجل أخي
ولا قرابة بينهما ما اه (لم يندفع
الخ) قلت يعني الاجوافقة الزوج
أو ثبت ذلك انظر ق (كقول
أبي الخ) قلت قال ق مانسه
فيها لو قال الاب رضع فلان أو فلانة
مع ابني الصغير أو مع ابنتي ثم قال
أردت اعتذاراً لم يقبل منه فان تناكحا
فرق السلطان بينهما ابن يونس لانه
كالقصر على نفسه لانه هو العاقد
بخلاف اذا أراد الاب نكاح امرأته
أو شراً مجارية فقال الاب قد كنت
نكحتها قال في المدونة لا يقبل قوله
قال ابن يونس لانه ليس هو العاقد
اه ومقتضاه ومقتضى ما في ماب
عن طي اختصاص ذلك
بالابوين المجبرين خلاف ما في ق
وخش و ز فتأمل والله أعلم
(بخلاف أم أحدهما) قول ز
وكذا اذا استمرت على اقرارها الخ
صحح ومائسه لغ في تكميله
هو كذلك فيه انظر نصه في الاصل
(ويثبت الخ) قلت وكذا اثبت
بالسمع القسائي المستفيض انظر
ق قال ابن القاسم في المدونة ان
شهد برضاع الزوجين أمهاتهم ما لم
تقبل شهادتهم ما الا أن يكون فشا
من قولهما قبل النكاح اه أي
قالا كغيرها اذا لا يوقن ببعثه قولها ولا
يجب على الابن تصديقها لاحتمال
ارادتها منعها نكاحها وفي المدونة

أن هذا ضروري ولم يقل ابن عرفة فلا حاجة الى تقييد خامساً ان قوله فليس معنى قول تقي
الدين استثنى الفقهاء أنهم أخرجوا هؤلاء النسوة ان عني مع كون كلام تقي الدين مبني على
الاصطلاح فاقاله منافق لما قرره أولاً من أن الاستثناء حقيقة في المتصل والمنفصل
ولما قدمنا من كلام الأئمة المفيد أنه مقصور على ذكر الاداة وان عني مع مخالفتها
للاصطلاح وأنه توسع في ذلك رجوعاً الى اصل اللغة فهذا المعنى هو الذي فهمه منه ابن عرفة
فلا حاجة لذلك ولا فائدة فيما ذكره أولاً من كلام السعد وقرره بل هو تطويل وتحويل
بما ليس عليه تعويل سادساً ان قوله وانما معنى قوله استثنى الفقهاء هؤلاء أنهم
أخرجوا من الخ ان عني به أنهم أخرجوا من عموم اللفظ مع تناوله لمن فهو مراد ابن
عرفة وعن ذلك نشأ اعتراضه وان عني أنهم أخرجوا من غير تناول عموم لفظ الحديث
لمن فهو غير مسلم ولفظ تقي الدين بأباه لقوله استثنى الفقهاء ممن عموم قوله عليه السلام
يحرم من الرضاع الخ اذ كيف يعقل أن يقال يخرج من عموم كذا كذا وكذا وهو غير
داخل فيه ولو صرح هذا ما توجه اعتراض على كلام أبداً كما قاله ابن عرفة في نظيره اذ بالجملة
فالخلق ما قاله ابن عرفة وسلمه الجهم الغفير والعلم كله للعلی الكبير (كقيام بينة على اقرار
أحدهما) قول ز به أي بالرضاع ويشمل قول أحدهما رضعت معه مثلاً وقوله هو
أخي من الرضاع ولا يشمل قوله هو أخي فقط ابن عرفة يجب تقييد قوله أخي وأخي زيادة
من الرضاع نصاً وأوسياً فالسمع القرينين من تزوج امرأته شهد عليها أنها كانت تقول
لمن تزوجها قبل نكاحها أخي أخي لم تحرم عليه في كلام الناس قول المرأة للرجل أخي
ولا قرابة بينهما اه منه بلفظه (بخلاف أم أحدهما) قول ز وكذا اذا استمرت على
اقرارها الخ صحح ومائسه به لتكميل التقييد هو كذلك فيه ذكره في كتاب الرضاع عند
قول المدونة وان قالت امرأة لرجل أرضعتك مع ابنتي ثم قالت كنت كاذبة ومعتذرة لم يقبل
قولها الثاني ولا أحب له أن يتزوجها ونصه في سماع عيسى في رسم باع من النكاح الثالث
سئل ابن القاسم عن رجل أراد أن يتزوج امرأة فقالت له أمه انها أخذت من الرضاة قد
أرضعتها وتحت الرجل امرأة أخرى فقال الرجل امرأتي التي تحتني طالق ان كانت لي
حلالاً لم أتزوجها قال أرى أن يطلق امرأته التي تحت ولا يتزوجها فان اجترأ وتزوجها
لم يقض عليه بطلاقها لانه لا يكون عليه في الرضاع الا امرأتان ابن رشد هذا كما قال ان
الاختيار له أن يحث نفسه بان يطلق امرأته ولا يتزوجها الا تزويجها مكره وليس
حراماً لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر برضاع امرأة فتبسم فقال وكيف وقد قيل
وقال عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهتان فن اتقى الشبهات استبرأ لدينه
وعرضه فتدب صلى الله عليه وسلم الى اتقاء الشبهات ولم يحرمها وهذا من الشبهات اذ
لا يوقن ببعثه قول أمه ولا يلزمه في الشرع تصديقها لاحتمال أن تكون أرادت أن
تنعها من نكاحها الا أن يكون قد فشا ذلك من قولها قبل ذلك فيلزمه ذلك ويحرم عليه
نكاحها ولا يلزم في امرأته شئ على ما في آخر سماع ابن القاسم من طلاق السنة وظاهر
ما في الثاني من المدونة خلاف ما في الرضاع منها وقوله ولا يكون في ذلك الا امرأتان يريد

قلت وكذا أي لم تزل يسمعونها تقول أرضعت فلانة فلما كبرت أردت تزوجها قال مالك لا يتزوجها اه واختلف في فهمه

ويفش ذلك من قولهما على ما قاله في المدونة وذهب مطرف وابن الماجشون وابن نافع
 وابن وهب الى افعال شهادتهم ما وان لم يفش ذلك من قولهما وهو قول سحنون ومعناه اذا
 كانتا عدلتين ولا يشترط فيهما مع الفش وعلى مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك العدالة
 والله تعالى أعلم اه منه بلفظه وهو شاهد لما قاله ز فتأمل والله أعلم (لابا امرأة ولو
 فشا) قول ز على المشهور ما مشهوره هو نص المدونة في كتاب الرضاع ونصها واذا قالت
 امرأة عدلة كنت أرضعت فلان او زوجته لم أقض بفراقهما ولو عرف ذلك من قولها
 قبل النكاح أمرته بالتزويج عنها ان كان يوثق بقولها اه منها بلفظها قال ابن ناجي في
 شرحه امانته أما شهادة الواحدة فان لم يكن فشوت فليتزعم عنها فقط وان كان فاشيا فقولان
 فسمع ابن القاسم العمل على شهادتها وهو ظاهر قول نكاحها وهو خلاف ما لها من ان
 يتزعم فقط ووقع في أحكامي يلدسبته قطهرى أن القولين سيان لانهم اخرجوا وهما فيها
 ولا أعرف منهم ما مشهورا فتوقفت ثم مشيت لتونس لضرورة فسألت عنها شحنا حفظه
 الله تعالى فأمرني أن أحكم بما عدل عليه قولها هنا لان الاصل في شهادة المرأة الضعف
 وسألت عنها شيخنا أبا يوسف يعقوب الزنبي فقال مثله فحكمت بذلك اه منه بلفظه وقول
 نكاحها الذي أشار اليه هو في النكاح الثاني ونصها قال مالك لا تجوز شهادة امرأة واحدة
 في الرضاع الا أن يكون قد فشا وعرف قال مالك وأحب الى أن لا ينكح ويتورع اه
 منها بلفظها قلت وتسبع ابن ناجي في جزمه بأن ملأى الكتابين خلاف اين رشد وتقديم
 كلامه قريبا ونقل عياض نحوه عن بعضهم وجزم هو بأن ذلك وفاق قال في النكاح الثاني
 من تنبيهه امانته وقوله في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع ان ذلك لا يجوز اذا لا يقطع
 شيئا لأن يكون فشا وعرف وأحب الى أن يتورع ولا ينكح نبيه بعضهم على هذا اللفظ
 وقال هو خلاف ما قال في الرضاع في قوله لا يفرق القاضي بقولها وان عرف قبل ذلك من
 قولها وليس هذا بخلاف لان قوله هنا لا يقطع شيئا مثل قوله لا يفرق القاضي بينهما هنا
 يريد سوا فشا ولم يفش وقال هنا الا أن يكون أمرا فشا وعرف يعنى فيسأ كذا التزويج
 والتورع وان كان على كل حال وان لم يفش يستحب له أن يتزعم عنها وهو قوله هنا وأحب
 الى أن لا ينكح ويتورع وقد جاء مبينا في كتاب الرضاع التزويج وان لم يفش وقد يكون قوله
 هذا هو راجع الى الذي أخبره أبو بهانه تزويج المرأة التي خطبها وثنى به لها بمسئلة
 الرضاع هذه وقد قال فيها أيضا لا أراها جائزة على الولد الا أن يكون فشا قبل هذا من قوله
 وأرى أن يتورع ولو فعل لم أقض به يحتمل قوله ولو فعل يعنى بعد الفش ويحتمل قبله قال
 بعضهم يعنى لو فشا لم يقض به قال أبو عمران يؤمر بالتزويج في المسئلتين وان لم يفش وان
 فشا كان الامر بالتزويج والتورع أقوى من الاول وقوله في قول الام أرضعتها لا يتزوجها
 هو أيضا على التزويج والام وغيرهما على مذهب الكتاب سواء عند فضل ويحيى بن عمرو وأبي
 محمد وغيرهم وهو بين في كتاب الرضاع وكتاب محمد وعند ابن حبيب ومحمد يقضى بقول الام
 كالأب قيل هو خلاف وقيل لعلها الام الوصية أو المنكحة ففسد النكاح وفرق بينهم ما
 لا اعتراف عاقده بشأده فكانت كالأب وقيل الوصية بخلاف الأب اه منها بلفظها وقول

فقهه ابن حبيب ومحمد على التعرير
 وفهمه فضل ويحيى بن يحيى أى
 وغيرهما على التزويج قال عياض
 وهو ظاهر كتاب الرضاع منها انظر
 القلتاني والشيخ زروق والله أعلم
 (لابا امرأة ولو فشا) قول ز على
 المشهور ما مشهوره هو نص المدونة في
 كتاب الرضاع وبه حكم ابن ناجي
 فحصل ان الرابع ان الام كالأجنبية
 وان لم ترجع عن قولها خلافا لطنى
 انظر الاصل والله أعلم

(النققات)

قول ز والرق لأبدله بالملك لان المصنف ذكر مع الرقيق الدابة وكان ز نظرا الى حدابن عرفة
وقول ز حيث كانت واجبة بالنكاح صوابه بالاصالة ٢٢٣ قلت وقوله (٢٢٣) وكذا ان تطوع أو التزم الخ الصواب حذف

قوله تطوع (لممكنة) ٢٢٣ قلت قول
ز على المعتمد الخ هو باعتبار
المجموع اذا اختلف انما هو في القرية
وأما البعيدة فلها عليه النقطة بلا
خلاف انظر ح (مطبعة) قول
ز ولا مطيقة بها مانع الخ أي
وهي غير مدخول بها وما يأتي من
قول المصنف ولها نقطة حضروا
رتقاء هو في المدخول بها فلا معارضة
خلافًا له وفي وان تبع ابن عاشر
وقول مب واستظهره الشيخ ميارة
الخ سبقه الى استظهاره شيخه ابن
عاشر وهو أيضا مرئى أي على

انظر نصه في الاصل (قوت) أي
ما يتقوت به وتقوم به البنية وكونه
قبحاً أو شعيراً أو ذرة يؤخذ من قوله
بقدر وسعه الخ ٢٢٣ قلت الظاهر أن
ذلك يؤخذ من قوله بالعادة وأنه
راجع للانواع كما يفيد قول ابن
الحاجب وان كل الناس الشعير
أكلته اه وان قوله بقدر وسعه الخ
يرجع المقدار من ذلك تأمله (وان
أكولة) قول ز فان في الزام الاجير
أي المستاجر ضرراً به أي بالمستاجر
بدليل ما بعده وبه يسقط بحث
هوني ٢٢٣ قلت ويستثنى الضرر برضا
الاجير بطعام ووسط مع التزامه ان
يكمل شبعه من عنده ويمكن حل
كلام المبسوط عليه فيسقط التعقب
والله أعلم (في فرض الخ) ٢٢٣ قلت قول
خش في التوطئة بين ما هو الذي
يقضى به الخ فيه نظير بل انما بين

مب كلام طفي هنا فيه نظير الخ تنظيره في كلام طفي صواب وذلك انه قال ان الام
اذا لم ترجع يقبل قولها بخلاف الاجنية ونقل كلام ابن عرفة ثم قال بعده مانصه فقد
اعتضد التحريم بسماع عيسى فهو الرابع فلذا قيدت بالاجنية اه ولاشك أن
ما عزا له سماع عيسى من التحريم غير صحيح راجع كلامه الذي قدمناه قرياً يظهر لك صحة
ما قلناه وكلام ابن رشد صحيح أو كالصريح في أن الام وغيره اسواء وكلام عياض المتقدم
أنفا صريح في ذلك وقال ابن يونس في كتاب الرضاع مانصه ومن المدونة قال وكذلك
الام اذا لم تزل تسمع وهي تقول أرضعت فلانة فلما كبرت أراد الابن تزويجها فلا يفعل محمد
ابن يونس فان فعل لم يقض بفراقها لان الام ليست بعاقدة فيؤخذ باقرارها اه منه بلفظه
فانظر كيف جزم ابن يونس بنى التحريم بقول الام مع القسود دون رجوع منها وساقه كانه
المذهب فكيف مع عدم القسود فتحصل أن الرابع أن الام كالاجنبية وان لم ترجع عن
قولها والله سبحانه أعلم

(باب النققات)

قول ز النكاح والرق الخ لو قال الملك بدل الرق لكان أحسن لان المصنف ذكر مع
الرقيق الدابة وكان ز نظرا الى حدابن عرفة فتأمل وقوله حيث كانت واجبة بالنكاح
صوابه بالاصالة تأمله (مطبعة) قول ز ولا مطيقة بها مانع الخ سلمه تو ومب
بسكوتهم اعنه وتبع ز فيه تم وقد اعترضه ابن عاشر ونصه هذا منقوض بقول
المصنف بعد ولها نقطة حضروا رتقاء اه منه بلفظه (وليس أحدهما مشرفاً) قول
ز وهذا الشرط فيما قبل البناء قد عظمه بقوله بعد كانه لا تسقط نفقتها عنه اذا بلغت حد
السياق بعد البناء فقط الخ وما قاله صواب اذهو الذي لابن عبد السلام والمصنف في ضيق
واستظهره الشيخ ميارة خلافا لصريحه كما نقله مب ٢٢٣ قلت وقد سبق الشيخ ميارة شيخه
ابن عاشر ونصه الظاهر أنه انما يشترط اتقاء اشراف أحدهما في غير المدخول بها واللقافي
خالف هذا لكن دون استناد لنص اه منه بلفظه وهذا أيضا هو مرئى أي على ونصه
قوله وليس أحدهما مشرفاً ظاهر كلامهم الكثير وهو الذي قدمناه ان هذا الاشراف وقع
عن طلب الدخول أو مالو وقع الدخول ثم وقع الاشراف فالنقطة واجبة ولا تسقط عن
الداخل استحباب الماوجب اه منه بلفظه (قوت) أي ما يتقوت به وتقوم به البنية
وكونه قبحاً أو شعيراً أو ذرة يؤخذ من قوله (بقدر وسعه وحالها والبد الخ) وقد قال ابن
الحاجب مانصه وان كل الناس الشعير أكلته اه (وان أكولة) قول ز وفيه نظير فان
في الزام الاجير طعام ووسطا الخ لا يخفى ما في عبارته اذ ليس في عبارة المبسوط التي نظر
فيها الزام الاجير الوسيط بل الزام المستاجر البقاء على الاجارة اذ ارضى الاجير بطعام ووسط
وصواب العبارة أن يقول فان في رضا الاجير بطعام ووسط ضرراً على المستاجر لكون ذلك
يضعف خدمة الاجير ويحبط من قوته فتأمل (وأجرة قابلة) في ق نوع اعتراض على

ما يفرض وكونه يلزم الاعيان أو الاثمان شئ آخر فالصواب حذف هذه التوطئة لما فيها من التشويش مع مناقضتها لقول المصنف
الآتي ويجوز اعطاه الثمن عملهم ولو وطئ به الحسن تأمل (وأجرة قابلة) هذا هو الذي اقتصر عليه صاحب مختصر الوفاة

المصنف اذا قال بعد ذكر الخلاف مانصه ولم يعز المتبسط منها قولاً ولا شهره اه وفيه نظر فان
ما اقتصر عليه المصنف عليه اقتصر صاحب مختصر الوفاق وساقه كانه المذهب ولم يحك
غيره انظر نصه في ح وهو الذي اختاره غير واحد وصححه ابن الحاجب ونصه بخلاف
أجرة القابلة للولد على الاصح ضيح أي قتلزسه وهو الاصح لاصبغ وهو اختيار غير
واحد لانه لا بد منه كالنفقة اه محل الحاجة منه بلقظه وفي الجواهر مانصه وعليه أجرة
القابلة عند أصبغ مطلقاً ووافقه ابن الموار إذا كانت المنفعة بها الولد قال فاما ان كانت
لها فاعلم يا أولهما فاعلم يا وعلى الزوج قال القاضي أبو الوليد والظاهر قول أصبغ لانها لا بد
منه كالنفقة والكسوة اه منها بلقظه او مؤثراً به بالقاضي أبو الوليد الباجي فانه ذكر ذلك في
المنقح ونصه وهو الاظهر لان من المؤن التي لا تستبد عنها الزوجية غالباً واذا وجبت عليه
النفقة والكسوة والمرأة تنفرد بمنفعة ذلك فيجب ذلك عليه ولا تنفرد المرأة بمنفعته
أولى اه منه بلقظه * (تنبيه) * ظاهر كلام ح انه حمل كلام المصنف على غير المطلقة
طلاقاً بما افادته قال عقب كلام المصنف مانصه تصوره واضح * (فرع) * قال في سماع
أشهب من طلاق السنة مانصه وشمل عن الرجل يطلق امرأته البتة وهي حامل أترى عليه
أجرة القابلة فقال ما سمعت ذلك ولا أعلمه عليه الخ فظاهر كلامه ان الخلاف الذي ذكره
خاص بالبائن وان كلام المصنف لا يشمله فقام له وقد جعل ابن عات في طرده محل الاقوال
التي ذكرها ح المطلقة لكن لم يقيد بها بالبائن فقال في ترجمة مخالعة الاب والوصى على
الكبير المولى عليه مانصه انظر اذا طلق الرجل امرأته وهي حامل على من تكون أجرة
القابلة فذكر الاقوال الثلاثة وظاهر كلام الباجي وابن شاس وابن الحاجب وضح
وابن عرفة ان الخلاف مطلق ونص ابن عرفة وفي كون أجرة القابلة عليها أو عليه ثالثها
ان استغنى عنه التسام فاعلم والافعليه وان كانا ينتفعان به معا فاعلم ما على قدر منفعة كل
منهما لسماع القرينين من طلاق السنة وابن رشد عن أصبغ وسماع ابن القاسم ولم يحك
الباجي الاول وعزا الاخير لمحمد اه منه بلقظه فتأمل ذلك كله والله أعلم * (تنبيه) *
قول ابن عرفة وسماع ابن القاسم كذا وجدته في نسختين منه وكذا نقله عنه أبو علي وهو
مخالف لما في ح عن ابن رشد فان الذي فيه عنه عزو الثالث لابن القاسم في رسم بوصى
من مسماع عيسى من كتاب الجعل والاجارة لاسماعه هو من مالك وقد نقل أبو علي كلام
البيان كذا ذكره ح ولم ينبه على ما في كلام ابن عرفة والظاهر عندى ان لفظة عيسى
سقطت من كلام ابن عرفة تصحيحاً من النسخ وان أصله وسماع عيسى ابن القاسم وما
كان ينبغي لأبي علي أن يغفل هذا مع نقله كلامي ابن عرفة والبيان والله الموفق (ولو باكثر
من واحدة) قول ز ولو تنازعا في كونها ممن يتخدم فهمل البيه عليه أو عليها فاولان
هذان القولان ذكرهما في الطرر عن الاستغناء ونصها وفيه لبعض المقتنين فان تنازعا
في الاخدام فعلى الزوج البيه أنه ممن ليس عليه اخدام فالنفقة والكسوة سواء لانها تلزم
الزوج ونحوه لا مشاور وقيل ان البيه على المرأة انما ممن يتخدم مثلها لان النفقة والكسوة
تلزم كل أحد والخدمة لا تلزم المقل ولا الفقير وكان حديث فاطمة دليل هذا فانظر ذلك

وصححه ابن الحاجب واختاره
غير واحد كما في ضيح ثم ظاهر
المصنف كظاهر الباجي وابن شاس
وابن الحاجب وضح وابن عرفة
سواء كانت في العصة أو مطلقة
ولو بآثنا انظر الاصل (ومشط) قول
ز الآلة بضم الميم الخ قال ابن
المرحل في نظم الفصح
وكل ما يكون مثل الآلة

فيه تكسر لا محالة
تقول هذا الخلف ومخلفه

تكسر ما جاء على هذى الصفة
ثم قال

ومقطع أي آلة لقطع
الاحرف واخفظت في السمع

مثل مدق يافقي ومكمل
ومدهن ومسعط ومخل

أما المدق فهو ما يدق
به وقد قيل هو المدق

وفي وعاء الدهن قيل مدهن
والسكيل في المكمل هذان

كذا السعوط أي دواء الالاف
وعاؤه المسعط دون خلف

والمخل الغربال ليس بمجمل
والمشط في رواية والمنصل

(وثياب المخرج) قلت قال الشيخ زروق في شرح الرسالة لما ذكر حديث البخاري في باب العلم والعظة بالليل وفي باب لا يأتي زمان الا والذي بعده شرب منه رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة ما نصه فيجب أن لا يخرج الا فيما لا ينظر اليه الرجال من ثياب مهنتها ومرط من المروط التي لو ألقيت الى كلب ما بولها أو الى ذئب ما يئها ان كانت من يؤمن بالله واليوم الآخر وقد صارت حالهن اليوم الى أن لا يخرج احداهن الا في أحسن ثيابها وتستعير من جيرانها وتستعمل الروائح الطيبة وتتفخ في مشيتها وعليها ما لو ألقى على عود لعشق فهي متعزضة بذلك لفت الله وغضبه وكذلك من أعانها على ذلك من زوج أو غيره اه (لان حلف لا يخرج) قلت لانه حلف على من له عليه حكم بخلاف السابقة فانه حلف على ما لا حكم له عليه وقول خش وهو مقتضى ما نقله ابن عرفة الخ أي خلاف قول مالك في كتاب محمد كما نقله مب في التنبيه عن المسيطى والله أعلم وفي المدونة ليس له منع زوجته من التجارة قال أبو الحسن يقوم منه لذات الزوج بغير اذنه ادخله وعليها التشهد بهم بما أحببت أنه لا يغلق عليها وهو منصوص في الوثائق المجموعة وقال المشد الى قال سحنون في نوازلها لذات الزوج أن تدخل على نفسها رجالا تشهد بهم بغير اذن زوجها وزوجها غائب ولا تمنع من ذلك ولكنه لا بد أن يكون معهم محرم منها ابن رشد وهذا كما (٢٣٥) قال لانها في ذلك كارجل ولا يمنعها من شيء من ذلك والاخبار كما قال انه لا بد من

وتدبره اه منها بانظها (من عمن) قول ز وطبخ له يريد وأحرى لها نفسها قال في الطرر ما نصه وعند قوله من الخدمة الباطنة مثل العجين والطبخ يريد له ولها قاله ابن لبابة اه منها بلفظها (بخلاف النسيج والغزل) قول ز ولومن قوم عادتهم ذلك الخ هو الصواب خلافا لما اختاره أبو علي راجع ما قدمناه آخر فصل التنازع (وثياب المخرج) قول ز وفي المبسوط من رواية ابن نافع الخ الذي في ابن عرفة هو ما نصه الغمي ظاهر المذهب أن ثياب خروجها عادة والمخفة لا يلزمه وقال في المبسوط يفر من لها على الغي ثياب مخرجها لو عزاه ابن زرقون لرواية ابن نافع في مختصره ما ليس في المختصر اه منه بلفظه (ان كانت مأهولة) قول مب والاصل هو الا من نحو ولا بن عرفة ونصه والشابة محمولة على الامانة حتى ثبت أنها غير مأهولة اه منه بلفظه ويفهم منه بالاحرى أن المتجالة كذلك (الا الوضعية) أطلق المصنف وهو مقيد بما اذا لم يضرها بها والافتعزل عنهم كما هو ظاهر ونص عليه المسيطى ولا تصدق في دعوى الضرر ولا بد من اثباته على المصوص قال شيخنا ج. قال أبو علي بن رجال ولكن لا بد من النظر الى قرائن الاحوال فقد تكون المرأة يضر بها أهل الرجل ولا تجدن يشهد لها ويريد أن تفتدى منه أو يستخدمها اه وكان يبحث في قول أبي علي هذا ولا يرتضيه وعندى أن العمل في هذا الزمان بما قاله أبو علي متعين والله أعلم (تنبيه) أطلق غير واحد في ان للوضعية اذا ثبت ضرر أهل الزوج بها

(٢٩) رهوى (رابع) متعين خلافا لج والله أعلم ثم ظاهر المصنف كغيره انه حيث يكون لها الانفراد عن أهلها لا يقبل من الزوج اعتذاره بالخوف عليها قال أبو علي ولكن يجب التفطن على القاضي في أمر شاع وذاع واشتهر وانتشر أن المرأة غير المأمونة تريد الانفراد عن أهل الزوج غاية والهروب منهم -م النهاية لا يطلعوا على ما تزوم مما لا يخفى فان ثبت ضررهم بها فليجهد القاضي في ذلك فان تركها معهم فالضرر عليها ولا يرفع ظلم يظلم وان عزلها عنهم خاف ما هو أعظم فالأولى أن يسكنها مع ثقة له امرأة أمينة تحفظها وتتفقد أحوالها مما لا ينبغي هذا الذي يظهر وقد شاهدنا من ذلك ما بعلمه ستار العيوب ومفرج الكروب ثم قال وكذلك يفتن المستقلة تقع بالبوادي وربعات تقع في الحواضر وهي انه زمن السبية وعدم الحكام الذين يخافهم اللصوص من الظلمة وغيرهم تطالب ذات القدر الانفراد عن أهل الزوج وهو يخاف عليهم أو يربحها لا يكون لها عقل كامل فليجهد القاضي في ذلك مستعيناً بالله تعالى لان الزوج لا يجد أن يبيت عندها كل ليلة امام بيتته عند امرأة أخرى له أو لما يعرض له من عوارض الدنيا اه وهو في زمننا أشد بشهادة ما في أصح الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأتي عليكم زمان الا والذي بعده شرب منه حتى تلقوا ربكم وما ذكر من السكنى مع ثقة ذي امرأة أمينة وان كان حسنا ينتفي به الضرر ان معاستر اليوم أو متعذر لمرأة

وجود ذلك وان وجد فربما لا يوجد مسكن عنده أو بقربه قريباتي معه ما ذكره فلا حيلة للقاضي الآن غالباً فافان الله وأنا إليه راجعون (والكسوة الخ) قول ز فان لم تخلق بان كانت الخ ما ذكره صحيح وكلام النعمي يفيد أنه متفق عليه وأما مكسبه فقال النعمي ويختلف اذا بلت الكسوة قبل الوقت الذي فرضت له فهل يكون حكماً مضى أم لا كالتحريض يتبين أنه خطأ والذي أخذ فيه العين ثم رت قد اختلف فيه وأرى أن ترجع إلى ما تبين كالاولى اه بخ ابن عرفة ويرد بتحقيق الخطأ في المقيس عليه وعدم تحققه في المقيس لجواز كونه بجوارها في اللبس اه والله أعلم قلت وفي تكميل غ ان الذي جرى به العمل بقاس أن لا يفرض له اللباس ولا فرش مادام ما أخرجه لزوجها عند ثبانه لم يخلق من غير حد بزمان اه (الالبينة الخ) حرم ابن عرفة بان القرينة كالبينة وذلك كوقوع نهب بمحل انظر نصه في الاصل

ولغيرها مطلقاً الا انفراد عنهم فظاهر كلامهم أنه لا يقبل من الزوج اعتذاره بالخوف عليها وقال أبو علي مانصه ولكن يجب التفطن على القاضي في أمر شاع وذاع واشتهر وانتشر ان المرأة غير المؤمنة تريد الانفراد على أهل الزوج غاية والهروب منهم النهاية وذلك لئلا يطلعوا على ما تزومها لا يخفى فان ثبت ضررهم بها فليجهد القاضي في ذلك فان تركها معهم فالضرر عليها ولا يرفع ظلم بظلم وان عزلها عنهم خاف ما هو أعظم فلا ولي أن يسكنها مع ثقة له امرأة أمينة تحفظها وتتفقد أحوالها مما لا ينبغي هذا الذي يظهر وقد شاهدنا من ذلك ما يعلل ستر العيوب ومفرج الكروب ثم قال وكذلك تفطن لمسئله تقع في البوادي وربما تقع في الحواضر وهو أنه في زمن السبوة وعدم الحكماء الذين يخافهم اللصوص من الظلمة وغيرهم تطلب ذات القدر الفكني منعزلة عن أهل الزوج والرجل يخاف عليها وربما هي لا يكون لها عقل كامل فيجهد القاضي في ذلك مستعيناً بالله تعالى لان الزوج لا يجد أن يبيت عندها كل ليلة اماً لميته عند امرأة أخرى له ولما يعرض له من عوارض الدنيا اه منه بلطفه قلت وما قاله فظاهر وهو في زماناً أشد بشهادة ما في أصح الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ياتي عليكم زمان الا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم وما ذكره من السكنى مع ثقة ذي امرأة أمينة وان كان حسناً يتبني به الضرران معاً متعسر في هذا الزمان أو معتذر لعل وجود ذلك وان وجد فقد لا يوجد مسكن عنده أو بقربه قريباتي معه ما ذكره فلا حيلة للقاضي الآن غالباً فافان الله وأنا إليه راجعون (والكسوة في الشتاء والصيف) قول ز فان لم تخلق بان كانت تكفي بها الخ ما ذكره صحيح وكلام النعمي يفيد أنه متفق عليه وسكت ز عن عكس هذا وهو أن تبلى قبل بلوغ الوقت الذي فرضت له وقد تكلم عليه النعمي وذكر فيه قولين مخرجين ونصه ويختلف اذا بلت الكسوة قبل الوقت الذي فرضت له هل يكون حكماً مضى أم لا كالتحريض يتبين أنه خطأ والذي أخذ فيه العين ثم رت قد اختلف فيه وأرى أن ترجع إلى ما تبين لان هذه حقيقة والاول ظن ولان من حق الزوج اذا انقضت ذلك الامد الذي فرض انقضاءه له وهي فائمة أن لا تنس عليه حتى تبلى فكذلك اذا بلت قبل اه منه بلطفه * (تنبيه) قال ابن عرفة عقب نقله كلام النعمي هذا مانصه وقبله المبطل وغيره ويرد بتحقيق الخطأ في المقيس عليه في الصور الثلاثة وعدم تحققه في المقيس لجواز كونه بجوارها في اللبس اه منه بلطفه قلت وتعمقه بما ذكره واضح في مسئلتنا الخارص والعين وفيه نظر بالنسبة إلى المسئلة الثالثة وهي انقضاء الامد والكسوة لم تبلى اذا تحقق الخطأ فيها الاحتمال أن يكون ذلك من احتياطها في اللبس وترك لبسها أصلاً في بعض الاوقات فلو قال ويرد بتحقيق الخطأ في المقيس عليه في صورتين الاولى ودورانه بينه وبين احتياطها في اللبس وترك لبسها اياًها أحياناً فتعد كل تبرعة بذلك اسلم من ذلك فتأمل به انصاف والله أعلم (الالبينة على الضياع) ظاهره انه لا بد من البينة ولا تكفي القرينة وحرم ابن عرفة بانها تكفي ونصه ابن عات في المجالس ان ادعت في كسوة الولد انها خلعت عنه أو تلفها في خروجه عنها خلعت وكانت من الأب المشاور هي منها وبه العمل قلت

(ويجوز الخ) قول مب عن ضيغ وقال ابن وهب هو بالخيار الخ الصواب (٢٢٧) ما في بعض نسخ ضيغ وقال ابن حبيب

لأنه الذي في كلام الأئمة وهو الذي في نسخة صر لا مانع عنه مب انظر الأصل وقول مب عن المجالس من فرض الطعام أي الحب ظاهره أنه لا يلزمه الطعن وليس كذلك انظر ح عند قوله فيفرض الماء الخ وقال في المشتق هذا أصل القوت ويضم إلى ذلك درهم الطعن والخبز والحب والماء والزيت اه قلت قال غ في تكميله جرى العمل بقاس أن يؤذن لمن يقوم على الحاضر بطلب النفقة من زوجة أو وكيلها في فرض النفقة فبعد أن يفرضها الفارض يؤمر الزوج باعطائها المدة لا تقسه به فإذا امتنع من ذلك سجن وبمحكم بعد امتناعه بما حكم به على الغائب من بيع أصوله وغروضة إلى غير ذلك اه وقول مب عن ابن عرفة وكان له ما فضل عن ذلك اه زاد ابن عرفة عقبه ما نصه قلت وقال ابن قهون اه قلت ومثله في المعين انظر نصه في الأصل تو عند قوله وقد رت بحاله الخ ثم ذكر ابن عرفة أن الحاضنة إذا ضمنت النفقة أن دخلها نقص يتلف أو غلام صغير لزمها ذلك ان كانت موسرة والالزم الأب اتمام النفقة ولا يرجع عليها بذلك انظر نصه في الأصل آخر الحضانة (ولها الامتناع) قلت قول ز قاله السبر ز الخ قال البرزلي عقبه قلت تقدم أيضاً أنه لا يجبر الزوج على الميث معها في فراش واحد غير أنه يتدب إليه لما

الاول على أن الحضانة حق له والثاني على أنها لها وهذا ما لم تكن قرينة على صدقها كوقوع نهب في محله اه منه بلفظه قلت ظاهره أن القرينة كافية هنا ولو على القول بأنها لا تنكفي في الرهن وهو المناسب لرد ما قالوه من قياسهم هذه على الرهن حسبما ذكره ز عنه هنا وأشار له في مع مراعاة القول بان القول قولها مع عدم القرينة والله أعلم (ويجوز اعطاء الثمن عارضة) قول مب عن ضيغ وقال ابن وهب هو بالخيار الخ كذا وجدته في بعض نسخ ضيغ والصواب ما في بعضها وقال ابن حبيب لأنه الذي في كلام غيره من الأئمة ولأنه الذي في نسخة صر لا مانع عنه مب ونصه قوله قال ابن حبيب هو بالخيار الخ الظاهر أن الضمير يعود على القاضي لا الزوج فيكون هو القول الرابع الذي حكاه أبو الحسن ويدل على ذلك استشكل عياض اه منه بلفظه هكذا وجدته فيه وهو الموافق لما في ابن عرفة ونصه وفي كون الواجب في فرض النفقة من مافرض أو نفسه نالها الخيار فيه الزوج ورابعها بل للعالم ولا يجوز في الطعام من إعياض عن ظاهر المذهب مع أخذ ابن حجر من قولها من له دين على امرأته وهي معسرة فلا يقاسها في نفقتها فان كانت لميشة قله مقاصم أبيه في نفقته ونقل عياض عن محمد ونقله مع ابن سهل والباقي عن ابن حبيب وعياض عن البغداديين وعلى الثاني قال تردد بعض الشيوخ في جواز دفع الثمن عن الجميع ومنعه أو دفعه عن غير الطعام وتردد ابن عبد السلام في منع تأخير ما أخذ عما وجب وجواز بيعه لوضوح كونه فسخ دين في دين وبعد قياسه على الكتابة في مؤخر واضح اه منه بلفظه وكلام عياض الذي أشار إليه ضيغ وابن عرفة هو في كتاب النكاح الثاني من تنبيهاته ونصها وقوله في الذي له على امرأته دين فقصى عليه نفقتها فاراد حسابها أنها ان كانت غنية قبل للزوج خذ دينك وادفع إليها نفقتك وان شئت فخاصها بنفقتها قال بعض الشيوخ معناها أن دينه من نوع نفقتها وأنه يلزم المتدينين المقاصة إذا دعي أحدهما إليها ودليل على أن الزوج أن شاء دفع النفقة عنها لم يجبر على غير ذلك إذ جعل إليه مقاصمها عليها وقال محمد في الزيت والادام وغيره أنه أن يجمع ذلك ثمنا فتهطاه مع القمح ولذلك قال في ثمن الطعن مع ثمن القمح وقال ابن حبيب في ثمن اللحم قال والحاكم في ذلك مخير ان شاء أمره بما فرض أو بأثمانه والظاهر خلاف ذلك وأنه انما يصح عراضته ما وهو القياس إذا عاوجب عليه طعام وكسوة ولم تجب عليه قيمة وقد حكى البغداديون عن المذهب قولين في جواز دفع الثمن عما يجبر من طعام وهل هو بيع الطعام قبل قبضه واستيفائه اذ هو عوض لها عن الاستمتاع كما أخذ عن اجارة وغيرها على القول ان النفقة عوض عن الاستمتاع ولا يجوز دفع ثمن عنه إذا عاوجب بيع الطعام قبل استيفائه بأنه شرع غير معال وان عاوجب العينة وهو ظاهر تغليل مالك وادخله الحديث تحت ترجمة العينة لم يمنع من دفع الثمن عن النفقة إذا لعينة فيها وإذا كان الخلاف في جواز ابتداء فكيف تجبر عليه المرأة وقد تردد بعض الشيوخ في جواز دفع الثمن عن الجميع أو منه ما ودفعه عن غير الطعام قال المؤلف رحمه الله ولا فرق عندى بين الطعام وغيره إذا سلم من علة بيع الطعام قبل قبضه وهو ظاهر ما في كتاب محمد وأنه لا يجبر عندى على دفع ثمن وإن شاء دفع جميع ما يفرض

يدخل عليها من المسرة إلا أن يكون لقصد عدم الوطء لما يدخل عليه من الضرر في جسمه أو تكون هي ماثلة إلى الكبر في يتيه معها

مما يجعل به بدنه اه ونقل الشارح
في الكبير في باب الايلاء عن النخعي
أنه لا يقضى عليهما بالنوم في فراش
واحد والله أعلم واختاف هل الأولى
أن يكون لكل واحد من الزوجين
فراش وهو الذي ذكره في الاكمال
قائلاً لأنه أصح للجسم وأقل
لاستدعاء المواقعة وتحرريك
الشهوة أو الأفضل اجتماعهما في
فراش واحد وهو الذي ذكره النووي
قائلاً لأنه الذي كان النبي صلى الله
عليه وسلم يفعله مع ملاذيته قيام
الليل فإذا أراد القيام لوظيفته قام
وتركها لاسيما ان علم من حال المرأة
الحرص على المباشرة فيجب مع بين
وظيفته وقضاء حقها المنسوب
وعشرتها بالمعروف وأما حديث
مسلم عن جابر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال فراش الرجل
وفراش لامرأته وفراش للضيف
والرابع للشيطان فالاحتجاج به
على التعدد ضعيف لان تعداد
الفراش في هذا النما هو لانه قد يحتاج
كل منهما الى فراش عند المرض
وتخوه ومعنى كون الرابع للشيطان
أن ما زاد على الحاجة انما هو
للمباهاة فهو من المكروه المذموم
وكل مذموم مضاف للشيطان
ويحتمل أنه على ظاهره وأن ما اتخذ
لغير حاجة يكون للشيطان عليه
مبيت ومقيل قاله في الاكمال (ولها
نفقة الحمل) في هذه العبارة فلق لان
المراد أنه يتفق عليها بنفسها لا لاجل
حملها كما هو ظاهر الآية وهو مصرح
به في المدونة وابن يونس وغيرهما

عليه من مأكول وغيره ومن يطعن لها القمح أو بوجهه مطحوناً ان كان الفرض لأم لا يتغير
فيه الدقيق فذلك له فكذلك أرى ذلك لها ان أراد هو دفع الثمن ولم ترد على الاعين ما فرض
لها لما يلزمها من مؤنة تكلف الشراء وقد تختلف الأثمان بارتفاع الاسواق فيضرب ذلك
بها اه منها بلفظها فانت تراه انما ذكر ابن حبيب ولم يذكر ابن وهب أصلاً كما لم يذكر ابن عرفة
ولا غيره ممن وقف عليه سوى ما يوجد في بعض النسخ من ضيغ فدل على أن الصواب
ما في بعضهم اكافلتاه وقد نقل أبو علي كلام ضيغ كما نقله مب ولم ينسب عليه ما فيه مع أنه نقل
كلام ابن عرفة وغيره والله الموفق * (تنبيه) ما تقدم عن ابن عرفة كذلك وجدته في نسختين
منه وكذلك نقله عنه أبو علي وسله ومن تأمل كلامه وكلام عياض ظهر له أن فيه نظراً
من وجهين أحدهما في عزوه الثالث لنقل عياض عن ابن حبيب والرابع لنقله عن
البغداديين فان كلام عياض يفيد العكس اذ كلامه صريح في أن ابن حبيب يقول
الخيار للحاكم فتأمله بانصاف ثانياً ما في عزوه الثاني لمجدلانه يفيد أن عياضاً نقل عنه أن
الواجب ما فرض نفسه مطلقاً وليس كذلك بل انما نقل عنه ذلك في القمح وفي غيره يعطى
ثمنه وقد سلم غ في تكميله كلام ابن عرفة مع اشارته الى اختلاف النقل عن محمد ونسبه
ابن عرفة في الواجب في فرض النفقة أربعة أقوال ثمن ما فرض أو نفسه أو الخيار فيهما
للزوج أو للحاكم قلت فهم ابن عبد السلام عن ابن الموارقولا بالتحصيل بين القمح وغيره
معبراً عنه بقوله وقال ابن الموارق عظيم القمح لعولتها وما عداها تأخذ ثمنها فهو قول خامس
واليه يرجع قول النخعي يفرض لها الماء للشرب والغسل والزيت لللال والوقيد
والحطب والبقل والعم في بعض الايام قال محمد ويجمع ذلك كله ثمناً فمع القمح
اه منه بلفظه وقد علمت أن نقل عياض عنه موافق لنقل النخعي وابن عبد السلام
ومثله في الجواهر ونسبها ويفرض لها الخبز والزيت لللال والوقيد والحطب والعم في
بعض الايام ولا يفرض عليه في كل ليلة ولكن المرة بعد المرة ويفرض الماء للشرب
والغسل قال محمد ويجمع ذلك كله ثمناً ويُدفع مع القمح اه منها بلفظها فليس في المسئلة
الأربعة أقوال والثاني بكلام ابن عرفة ساقط ولولا عزوه اياه لنقل عياض عنه لا يمكن أن
يقال ان من حفظ حجة على من لم يحفظ ولا سيما مثل الامام ابن عرفة والظن ببغ أنه لم يقف
على كلام عياض في أصله فقبيل كلام ابن عرفة وقد قبله أيضاً أبو علي والكمال لله تعالى
وقول مب عن المجالس من فرض الطعام أي الحب الخ ظاهره أنه لا يلزمه الطحن وليس
كذلك انظر ح عند قوله يفرض الماء الخ وراجع كلام عياض المتقدم وفي المتن
ما نصه هذا أصل القوت ويضم الى ذلك درهم الطحن والخبز والحطب والماء والزيت
اه منه بلفظه (ولها نفقة الحمل) كذا في النسخ بالإضافة وفي العبارة فلق لان بالإضافة
مخصصة فلا بد أن تكون على تقدير حرف ولا يصح أن تكون على معنى من ولا في لانتفاء
شرطهما ولا على معنى اللام لان اللام المقدرة في ذلك الملوك وشبهه ولا يصح هنا الالتهليل
لان المراد أنه يتفق عليها انفسها لاجل حملها وقد اغتر بعض الاعيان المعاصرين بهذه
العبارة فيكتب لي بماتنه ثم نو كد عليك سيدى في الجواب عن مسئلة عزما وهي المطلقة

الباش الحامل هل تعطى نفقة الحمل فقط فيقدر له ما يربو به وتعطاه وهو الظاهر من كلام خليل ولها نفقة الحمل أو تعطى نفقتها هي كاملة وهو الذي يظهر من قوله تعالى فأنفقوا عليهم حتى يضع حملهن اه والنصوص مصرحة بما قلناه في المدونة وابن يونس وغيرهما من الكتب المتداولة فلا حاجة لذكرها والله أعلم (لا الكسوة بعد أشهر) قول مب فتقل بعض الشراح عنها لفظ الشهر الخ رد ما نقله هذا البعض عنها صواب وان وقع في النسخة التي بيدي من ابن عرفة ما وافقه ونصه وفي القذف منها مالك من دفع نفقة امرأته لسنة وكسوتها بحكم أو دونها ثم مات أحدهما ولو بعد شهرين رد مناب باقي السنة من النفقة واستحسن مالك في الكسوة أن لا ترد اذ مات أحدهما بعد شهر ابن القاسم وان مات بعد عشرة أيام ونحوها فهذا قريب اه منه بلفظه كذا وجدته فيه شهر بلفظ المفرد وكذا هو في عدة من نسخ ق ويتبادر للذهن صحة من قولها في مفهومه ابن القاسم وان مات بعد عشرة أيام الخ ولكن الصواب ما في بعض نسخ ق من قولها بعد أشهر بلنظ الجمع لانه الذي وجدته في كتاب القذف من التهذيب وكذا في ابن يونس عنها هناك وكذا في نقل غ في تكميله عنها هو عليه شرح أبو الحسن وابن ناجي هناك ونص أبي الحسن قوله ومن دفع الى امرأته نفقة سنة أو كسوتها ثم مات أحدهما الخ هذه المسئلة انما هي من مسائل النكاح الثاني ولم تذكر في المدونة الا ههنا ومن نقلها الى كتاب النكاح انما نقلها من ههنا قال أبو اسحق لا فرق في الحقيقة بين النفقة والكسوة لانه انما عليه القيام بمؤنتها واذا ماتت انقطع ذلك عنه فاذا وجب أن ترد ما أخذت من النفقة فكذلك الكسوة الا لا قدر له مثل خلق الجبة والامر الخفيف فيمضي لها كما قال في المقارض واذا فاضل رب المال أنه ترك له مثل خلق الجبة قال أبو عمران سوى دينهما في القرب وفرق بينهما في الطول والفرق بين الكسوة والنفقة في رجوع الزوج بها بعد موت المرأة أن النفقة من شأنها أن تدفع شيئا بعد شي والكسوة تدفع مرة واحدة فكان قبض أوائلها قبضا لجمعها ولان الكسوة لا تتبع بعض وانما تدفع مرة واحدة والنفقة تتبع فافتقر قاع أنه ضرب من الاستحسان وأما حقيقة القياس فقول سحنون ان النفقة والكسوة سواء تعالىق قوله واستحسن في الكسوة يعني ما تكا قال في الامهات وكان مالك يستحسن قوله اذ مات أحدهما بعد أشهر هذا من جوع القلة من ثلاثة الى تسعة وكذلك لو طلقها طلاقا بائنا قاله في الوثائق المجموعة ونص ابن ناجي والاشهر تقتضي ثلاثة لان أقل الجمع ثلاثة ولا مفهوم لقوله عشرة أيام وانما هو للتمثيل بالامور الجلية والمعول عليه الاشهر اه محل الحاجة منه بلفظه (بخلاف موت الولد) قول مب فالتخطئة خطأ ويمكن أن يوفق بحمل ما لا ينشأ على غير الكسوة الواجبة الخ بل هذا التوفيق هو المتعين لان مراد ابن رشد بذلك أن كسوة الاب ولده محمولة منه على الهبة والتعليك ولا يصدق في أنه عارية واليه أشار المصنف بقوله في الهبة كتحلية ولده ولذا قابل ابن رشد ذلك بقوله الا أن يشهد الاب انه على وجه الامتناع ويدل على ذلك أنه سلم الاتفاق الذي ذكره ابن حارث ففي ابن عرفة ما نصه وقال ابن حارث أول الترجمة اتفقوا أن من أخذ من رجل ما لا يجب له بقضاء

(بعد أشهر) قول مب فتقل
بعض الشراح الخ صواب وان
وقع في ابن عرفة ما وافقه انظر نصه
في الاصل

أو بغير قضاء ثم ثبتت الحقيقة أنه لم يكن يجب له عليه شيء أنه يرد ما أخذ وقال ابن رشد
عقب كلامه ولهذه المسئلة نظائر تفوت العدة منها مسئلة كتاب الشفعة فيها من كتاب من
صدقة ظنا أن ذلك يلزمه ومسئلة كتاب الصلح فيها من صلح عن دم الخطا ظنا أن الدية
تلزمه ومسئلة الصداق في سماع أصبغ من النكاح وما في سماعه من كتاب الشهادات
وما في سماع عيسى ونوازل سخنون اه منه بلفظه فهذه المسئلة داخله تحت الضابط
الذي حكى عليه ابن حارث الاتفاق وسله ابن رشد وأيده بأن لذلك نظائر تفوت العدة وسلم
ذلك كله ابن عرفة وبذلك نعلم أنه لا يتم الرد بذلك على طئي لكن يرد ما قاله طئي من
أن ما لعج تبع لبعض شيوخه خطأ صراح فانه ليس كذلك فقد وقع نحوه في وثائق
ابن الهندي الوسطى ووثائق ابن العطار في المفيد ما نصه ووقع في النسخة الكبرى من
وثائق ابن الهندي ما تقدم ذكره من موت أحد البنين أنه يرد لما بقي من المدة النفقة
والكسوة وان رثت ووقع في النسخة الوسطى له وفي وثائق محمد بن أحمد أنه ينظر إلى
الكسوة فان كان قد بعد عهدا وخلق فتلاشي اللاب فيها وان لم تبلغ هذا المبلغ أخذ
كسوته بمنزلة كسوة الزوجة اه محل الحاجة منه بلفظه وفي ابن عرفة ما نصه ان مات
قبل انقضاء مدة نفقته المقبوضة رجع الاب بحصة ذلك من النفقة والكسوة وان رثت
كذا في النسخة الكبرى من وثائق ابن الهندي وفي الوسطى ان بعد عهدا وخلق فتلاشي
فلاشي اللاب ككسوة الزوجة اه منه بلفظه وبذلك كله نعلم ما في قوله انه خطأ
صراح والكمال لله تعالى * (تنبيه) * قوله في الوثائق الوسطى وفي وثائق ابن العطار فلا
شيء اللاب فيها يعني لاشي له فيها بالملك الاول بدليل قوله بمنزلة كسوة الزوجة فلا يؤخذ منه
أية لا يأخذ قدر ارثه منها ان لم يقيم به مانع اذ لا وجه لذلك أصلا والله أعلم (وأمة) قول
ز وصوابه كافي ح الآن يرهقه دين سابق سكت عنه تو ومب وكتب عليه شيخنا
ج مانصه ليس في ح سابق وقد نص ابن القاسم في المدونة على أنه اتباع في الدين
كان الدين سابقا على العتق أم لا نعم ان وقع القيام بالدين بعد وضع الولد في بيع الولد
تفصيل انظر ق في باب العتق عند قول المختصروية ان سبق العتق دين وقد اعترض
ز نفسه كلام المصنف هناك اه من خطه طيب الله ثراه قلب وما ذكره عن ق هو
كذلك فيه وما ذكره ق عن المدونة هو كذلك فيها في كتاب العتق الثاني ومثله في
ابن بونس عنها قال أبو الحسن مانصه وهذه خالف فيها سعد المعافري شيخه مال كافقال
لا تبع حتى تضع اذا كان الدين لاحقا وقال لأن أخطئ في البيع أحب الي من أن أخطئ
في العتق وقاله أصبغ اه منه بلفظه وفي نسخة أخرى من أبي الحسن مانصه زاد ابن
القاسم في كلامه والناس كلهم على خلاف قول مالك في أن لا تبع في دين استعده
بعد عتقه الجنين قال سعد بن عبد الله المعافري لأن أخطئ في البيع خير لي من أن أخطئ
في العتق اه منه بلفظه وما ذكره عن ابن القاسم هو في الموازية كافي تبصرة الغمى ونصها
واختلف اذا كان العتق في الولد قبل الدين فقال مالك لا تبع بما في بطنها وينسخ العتق في
الولد وقال ابن القاسم في كتاب محمد النام كلهم على خلاف مالك في هذا ويقولون لا تبع

(وأمة) قول ز وصوابه كافي
ح الخ ليس في ح لفظه سابق
وقد نص ابن القاسم في المدونة على
أنه اتباع في الدين كان سابقا على
العتق أم لا نعم ان وقع القيام بالدين
بعد وضع الولد في بيع الولد تفصيل
انظر ق في باب العتق عند قول
المصنف ويبحث ان سبق العتق دين
وقد اعترض ز نفسه كلام المصنف
هناك قاله ج انظر الاصل

(ورجعت بما انفقت الخ) كذا في المدونة وغيرها من عرفة ونوقض بقولها في الهبات ليس بين المرأة وزوجها ثواب إلا أن يعلم أنها أرادت ذلك ويجاب بأن كون قيامها بنفقة قيام بضروي أو حاجي كدعوضه والقيام بالهبة قيام بنائدها فاشبهه السرف في الاتفاق اه وهو حسن والله أعلم قلت وقول ز السرف صرف الشيء الخ لما ذكر في الاحياء فضل السخاء ومدحه وكره على الجخل فذمه وقبحه وذكر ما للناس في تعاريفهم ما ورد ذلك كله ذكر أن الصواب في تعريفهما ما حاصله ان السخاء هو البذل حيث يجب البذل والامساك حيث يجب الامساك وأن الجخل هو الامساك في المالين معاً أما البذل فيه مامعاً فتبذير لا سخاء وأن البذل الواجب اما بالشرع وذلك كالأزكاة والنفقة واما بالمروءة وذلك معروف بالعادة والطبع فيما بين الاقارب والاصدقاء والجيران وانظره فقد أطال في ذلك ولبعضهم

وقيل للعسن ما السخاء قال * تجود لله بما لك الخفان

قيل له ما الخرم قال تمنع * مالك في الله ولا تضيع

قيل له ما الخرم قال تمنع * مالك في الله ولا تضيع

وفي روح البيان عند قوله تعالى ولا تسرفوا انه لا يحب المفسرين مانعه أي لا يرضى فعلهم ولا يفتي عليهم قال بعضهم الاسراف هو أن يأكل الرجل كل ما يشتهيه ولا شك أن من كان تمام همته مصروفاً إلى فكاك الطعام والشراب كان أخس الناس وأذلهم قال في التأويلات الحميمة الاسراف نوعان افراط وتفريط فالافراط ما يكون فوق الحاجة الضرورية أو على خلاف المشرع أو على وفق الطبع والشهوة أو على الغفلة أو على ترك الأدب أو الشر أو على غير ذلك والتفريط أن ينقص من قدر الحاجة الضرورية ويقصر في حفظ القوة والطاقة للقيام بحق العبودية أو بآل الخ في أداء حق (٣٣١) الربوبية بإدراك نفسه فيضيع حقها أو يضيع

حقوق الربوبية بحفظ نفسه أو يضيع

حقوق القلب والروح والسر التي

هو مستعد لحصولها بحفظ النفس

فالمعنى لا تسرفوا أي لا تضيعوا

حقوقنا ولا حقوقكم بحفظكم

٥٩ وفي سنن ابن ماجه حديث أن

من السرف أن تأكل كل ما شتهيت

قال المناوي لان النفس اذا تعودت

ذلك شرهت وترقت من رتبة

وقال الميث تباع ويستثنى الجنين حراً وعند ابن حبيب مثل ذلك تباع ويستثنى الجنين وأجاز في كتاب محمد للورثة أن يبيعوها اختياراً من غير دين عليهم ولا على الميت وذكر ابن الجلاب في بيع الغرماء في الحياة وفي بيع الورثة بعد الوفاة قولين الجواز والمنع مثل ما ذكره ابن القاسم عن المخالفين اه منها بلقطها ونص ابن الجلاب في تنزيهه ومن أعق جمل أمته عتق بعد وضعه وليس له بيعها قبل وضعها فان رهنه مدني في حياته أو أراد ورثته بيعها بعد وفاته فقد اختلف قوله في جواز ذلك ومنعه اه منه بلقطه (ورجعت بما أنفقت عليه الخ) كذا في المدونة وغيرها قال ابن عرفة مانعه ونوقض قولها بقولها في الهبات ليس بين المرأة وزوجها ثواب إلا أن يعلم أنها أرادت ذلك ويجاب بأن كون قيامها

لأخرى فلا يمكن كنهها بعد ذلك فيقع في مذمومات كثيرة اه وفي الباب عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة لما سأله عن ألا كل مرتين ذلك من الاسراف قال وفي الوقوف مع الاقتصاد ومعرفة حقيقة الاسراف اختلفت الهمم وتفاوتت الامم فمن مستغرق في المباحات مرخص على نفسه ومن مستغرق في المقامات مجاهد لنفسه ومن جاهد فاعلم بجاهد لنفسه والذين جاهدوا فيما نهى عنهم سبلنا اه ثم قال في روح البيان وينبغي لاهل الرخصة أن يقتصروا على أكلتين في اليوم والليله في غير شهر رمضان ولا هل العزيمة على أكلة واحدة فان ما فوق الاكلتين للطائفة الاولى وما فوق الاكلة الثانية تجاوز عن الحد وميل الى الاتصاف بصفات البهائم اه وقال ابن جرير ولا تسرفوا أي لا تسكروا من الاكل فوق الحاجة وقال الاطباء ان الطب كله مجموع في هذه الآية اه وفي الاكل قال بعضهم جمع الله الحكمة في شطرايته وكلوا واشربوا ولا تسرفوا قال وفي العجائب للكرمانى قال طبيب نصراني لعلي بن الحسين ليس في كتابكم من علم الطب شيء والعلم علمان علم الايمان وعلم الايمان فقال له على بل جمع الله الطب في نصف آية من كتابه وهو قوله وكلوا واشربوا ولا تسرفوا فقال الطبيب ما ترك كتابكم لجالينوس طباه وقال الخازن الاسراف تجاوز الحد فيما يفعله الانسان وان كان في الاتفاق أشهر وقيل السرف تجاوز ما حد الله وسرف المال اتفاقه في غير منفعة ولهذا قال سفيان ما أنفقت في غير طاعة الله فهو سرف وان كان قليلاً ثم قال وقال مجاهد الاسراف ما قصرت به في حق الله تعالى ولو كان أبو قبيس ذهباً فانفقته في طاعة الله لم تكن مسرفاً ولو أنفقته درهما في معصية الله كنت مسرفاً ثم قال وقوله تعالى انه لا يحب المفسرين فيه وعيد وزجر عن الاسراف في كل شيء لان من لا يحبه الله فهو من أهل النار اه وقال أيضاً يعني ان الله لا يحب من أسرف في الماء كالمشروب والملبوس وفي هذه الآية وعيد وتهديد لمن أسرف في هذه الاشياء لان محبة الله عيارة عن رضاه عن العبد وإيصال الثواب اليه واذ لم يحبه علم أنه تعالى

ليس براض عنه فدلّت الآية على الوعيد الشديد في الاسراف اه وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا قال هم المؤمنون لا يسرفون في نفقة وفي معصية الله ولا يقترون فيمنعوا حقوق الله وأخرج عبد بن حميد عن قتادة في الآية قال الاسراف النفقة في معصية والاقتار الامسالك عن حق الله وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن شهاب في الآية قال لا يتنق في باطل ولا يمنعه من حق وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن يزيد بن أبي حبيب في الآية قال أولئك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا لا يأكلون طعاما يريدون به نعيمًا ولا يلبسون ثوبا يريدون به جلالا كانت قلوبهم على قلب واحد وأخرج عبد الرزاق عن الحسن رضي الله عنه في الآية ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كفى سرفاً أن لا يشتهي رجل شيئاً الا اشتراه فأكله وأخرج أحمد والطبراني عن أبي الدرداء رضي الله عنه من فروع ما من فقه الرجل رفقه في معيشته وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير عن سعيد بن جبير رضي الله عنه في قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه قال من غير اسراف ولا تقتيروا كذا أخرج سعيد بن منصور والبخاري في الادب المفرد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في شعب الایمان عن ابن عباس رضي الله عنهما وأخرج البيهقي في شعب الایمان عن الحسن رضي الله عنه من فروع ما أنفقتم على أهاليكم في غير اسراف ولا تقتيروا وفي سبيل الله وأخرج القرطبي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد قال اذا كان لاحد شيء فليقتصد ولا يتأول هذه الآية فان الرزق مقسوم يقول لعل رزقه قليل وهو يتق نفقة الموسع عليه وقال في روح البیان في قوله تعالى وات ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذروا ما أنفقتم من المال الى من سواهم ممن لا يستحقه فان التبذير تفريق في غير (٣٣٣) موضعه وأما الاسراف الذي هو تجاوز الحد في صرفه فقد نهى عنه بقوله

ولا تبسطها كل البسط ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين أي أعوانهم في اهلاك أنفسهم وتطراهم في كفران النعمة والعصيان كما قال وكان الشيطان لربه كفورا مبغافا الكفر به لا يشكر نعمه بامتثال أوامره ونواهيه وكان قريش ينحرون الابل ويبدون أموالهم في السمعة

وسائر ما لا خيرة فيه من المناهي والملاهي وقد أنفق بعضهم نفقة في خيرا كمن قال له صاحبه لا خير في السرف فقال لا سرف ح في الخير ثم قال في قوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط قال أهل التفسير هما غني لان منع الشح واعطاء المسرف نجر الهما عنهما وجلا على ما بينهما من الاقتصاد الذي هو بين التقير والاسراف وهو الكرم والجود والمعنى ولا تمنك يدك عن النفقة في الحق كل الامسالك بحيث لا تقدر على مدها كمن يده مغلولة الى عنقه فلا يقدر على اعطاء شيء ولا يتجدد كل الجود فتعطى جميع ما عندك ولا يبقى شيء منه كمن يبسط كفه كل البسط فلا يبقى شيء فيها فتعجز جواب لانهم بين أي فتصير ما عند الله وعند الناس في الدارين أو هو راجع لقوله ولا تجعل يدك محسورا نادما أو منقطعاً بذكر لا شيء عندك وهو راجع لقوله ولا تبسطها وفي الكواشي الصحيح أن هذا خطاب للنبي والمراد به غيره لانه لا يفسد الناس صدرا وكان لا يدخر شيئا لقد اه قال الكرخي وكذلك من رزقه الله جاهاً أو مالا فصرفه الى غير مرضاة الله كان كفورا لنعمة الله لانه موافق للشياطين في الصفة والفعل اه وفي الاكليل قال ابن مسعود التبذير هو انفاق المال في غير حقه أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج مثله عن مجاهد وغيره فاستدل به من قال ان صرف المال في وجوه الخير ليس تبذيرا وقال السدي هو اعطاء المال كله فاستدل به من قال انه تبذير ومن منع الصدقة بكل ماله اه وقال في اللباب التبذير تبذير المال في غير محله والاسراف كله تبذير وليس للاسراف حد بل يختلف باختلاف الهمم والاحوال ومن لا يفرق من بين الواجب والمباح لا يعرف الاسراف ولا التبذير أبدا اه وقال الثعالبي التبذير انفاق المال في فساد أو في سرف في مباح اه وهذا يقتضي أن التبذير أعم من الاسراف والله أعلم (كمنفق الخ) التشبيه يدل على أن الرجوع انما هو بغير السرف فلا احتياط في المصنف خلافا لـ (وعلمه المنفق) قول ز وهذا ما لم يتعد طرحة الخ هذا النفقة منصوص عليه في تضمين الصانع

من المدونة انظر نصها في ح وقال أشهب يرجع على أبيه ان كان موسرا (٣٣٣) وان لم يعلم به ولم يتعد طرده ووجهه الخمي

بان عدم اتباعه يؤدي الى ضياعه (وحلف الخ) ابن عرفة الميطي ان ورث الوالد أبوه وجدة فطلبته بارئها من ماله فقال أنفقته عليه فروى ابن القاسم ان كان مأمونا مقلدا صدق دون يمين وان كان غنيا أحلف لان جل الآباء ينفقون على أولادهم وان كانت لهم أموال الميطي انما يحلف الاب الى آخر ما في م ب وقول م ب عن مس وانما قاله في نازلة من الحبس الخ حاصلها صرف ناظر الحبس على الحبس من مال نفسه فيرجع به حيث لم ينوشأ حلاله على السبيل لان ملك الانسان لا يخرج عنه الا بامر لاحتمال فيه بخلاف المنفق على صغير فان الغالب عليه قصد التبرع فيحمل عند عدم النية عليه لان الغالب ناسخ للاصل عند تعارضهما وبه تعلم ان الصواب في مسئلة الصغير عدم الرجوع حيث لانية كما أفاده أو على في حاشية التحفة خلافا لما قاله في الشرح انظر الاصل وقول ز والراجح الحلف ولو من وصي أو أب الخ صحيح وهو الذي رجحه أيضا أبو علي ونظم في ذلك أبياتا ناص المراد منها

وكل من يرجع حلفه يجب ان لم يكن أشهدا فافهم ما انتخب وقد ادعترض بعض ما لز بان الشريف في نوازه صرح بان المشهور خلافا وفيه نظر وان كان ما عزاه للشريف صحيحا انظر الاصل وقول م ب ونقله ابن عرفة عن ابن عات

انظر أين نقله ابن عرفة وقف على نصه في الاصل (تنبيه) * حيث لا يرجع للزوج

ح هنا نصها وقال أشهب يرجع على أبيه ان كان موسرا وان لم يعلم به ولم يتعد طرده ووجهه الخمي * (تنبيه) * قال غ في تكميله عقب كلام المدونة الذي نقله ح هنا ما نصه ابن عرفة ان نص المدونة هذا والاولى ان كان بحيث ان لم يتفق عليه هذا المشترط ضاع أن يتفق عليه وبوفى له بشرطه وأظن أن الخمي قاله صرح من آخر الوصية وقد كان رحمه الله تعالى حتى آل به الامر الى الاعتماد على مثل هذا الظن والذي للخمي ان أشهب قال يتبعه ووجهه قول أشهب بان عدم اتباعه يؤدي الى ضياعه وهلاكه لانه متى علم ذلك أنه لا رجوع له تركه فضاع وهلك فكان من حسن النظر أن يجعل له الرجوع عليه اذا أنفق اه منه بلفظه (وحلف أنه أنفق ليرجع) قول م ب ونقله ابن عرفة عن الميطي الخ في نقله لكلام ابن عرفة انما يحلف يمين بنقله بلفظه ونصه الميطي ان ورث الوالد أبوه وجدة فطلبته بارئها من ماله فقال أنفقته عليه فروى ابن القاسم ان كان مأمونا مقلدا صدق دون يمين وان كان غنيا أحلف لان جل الآباء ينفقون على أولادهم وان كانت لهم أموال الميطي انما يحلف الاب ان لم يشهد عند الاتفاق ولو أشهد حينئذ أنه انما ينفق على ابنه من ماله ان كان المال عينا أو من مال نفسه ان كان عرضا ليرجع بذلك عليه لم يحلف لها اه منه بلفظه وهكذا في الميطية واختصارها فتم له يتبين لك ما قلناه وقول م ب عن مس وفي قياس هذه على تلك وقفة يفيد أن فتوى العبدوسى في مسئلة النظار مسئلة عندهما والبحث انما هو في قياس هذه المسئلة عليها وقد جزم أبو علي في حاشية التحفة بحجة القياس وان المسئلةين سواء ولكن اضطرب كلامه في حجة ما قاله الشيخ ميارة والعبدوسى فجزم في شرح المختصر بحجته معبر عن الشيخ ميارة ببعض شروح التحفة ونصه وقوله من شرط الرجوع أن ينوي أنه يرجع وكذا اذا لم يكن له نية فانه يرجع كافي بعض شروح التحفة وذلك أن ملك الانسان لا يخرج عنه الا بامر لاحتمال فيه ولكن انظر كلام الناس المتقدم اه منه بلفظه وجزم في حاشية التحفة بخلاف ذلك ونصه وظاهره أنه اذا أنفق ولا نية له في الاحتساب ولا الرجوع أنه لا يرجع وهذا ظاهر كلام الناس وما في الشيخ ميارة عن العبدوسى لا يظهر أصلا مع أن أنقال الشيخ ميارة ظاهرة غاية وصريحة في خلاف ما قاله العبدوسى اه منها بلفظه قلت والصواب في مسئلة العبدوسى أنها مسئلة كما أفاده كلام العلامة مس والشيخ ميارة وغيرهما ووجه ذلك ما تقدم في كلام أبي علي في الشرح من قوله وذلك أن ملك الانسان لا يخرج عنه الخ وليس في أنقال الشيخ ميارة ولا غيره ما يخالف ذلك لان أنقاله انما هي في النفقة على الصغير لا في موضوع مسئلة العبدوسى والصواب في مسئلة الصغير عدم الرجوع كما أفاده كلام أبي علي في الحاشية والقياس الذي عول عليه الشيخ ميارة مجوهر فيه كما أشار اليه مس وسلمه م ب وغيره بل الذي يجب الجزم به عدم صحته وان كانت العلة التي علل بها أبو علي موجودة فيهما لظهور الفارق وهو أن مسئلة الاتفاق على التيميم ومن في معناه من القبط كثروا فعند الناس قصد التبرع ابتغاء للاجر وعلا بما في الصحيحين وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وقرن بين أصابعه

الكرهين السبابة والوسطى ولما كثر هذا القصد وشاع جعل الامر عليه عند عدم التعرض
 لشيء حين الاتفاق رجوعا للغالب لانه ناسخ للاصل عند تعارضهما كما في مسائل كثيرة من
 أبواب متفرقة ولهذا المعنى والله أعلم قال الامام في رواية السبائي عنه انه لا يقبل قوله انه
 قصد الرجوع الا ان يشهد بأي لان ما ادعاه تكذيبه فيه العادة ومثله النظر لم يعارض
 الاصل فيه ما عارض اذ لم تقر لهم عادة بانهم يصرفون ما يحتاجون الى صرفه من أموالهم
 فيما يلزم الحبس صرفه على وجه الصلة والقربة والاحتساب بل كثير منهم يفعل على وجه
 السلف من ماله لا يضطرار لذلك أحيانا عند ما يطالب بمؤذن أو مدرس أو مؤاجر على
 خدمة ونحوهم فتأمل بانصاف بين لك حسنة ومع هذا فليس في النصوص ما يخالف
 فتوى العبدوسي في مسئلته بخلاف مسئلة الصغير فان النصوص فيها مخالفة لما قاله الشيخ
 ميارة فاعتراض أبي علي عليه فيها صحيح لاشك فيه ففي كتاب تضمن الصناعات المدونة
 مانصه ومن كفل يتيم فانفق عليه ولليتيم مال فله أن يرجع عليه بما أنفق في مال يتيم
 أشهد أو لم يشهد اذا قال أنفق عليه لا يرجع في ماله اهـ منها بلفظها قال ابن ناجي مانصه
 قوله اذا قال انما أنفق لا يرجع هو المشهور وروى محمد بن يحيى السبائي انه لا رجوع
 له الا ان يكون أشهد انما أنفق ليرجع وعلى الاول فيحلف فيما لم يشهد أنه انما أنفق ليرجع
 اهـ محل الحاجة منه بلفظه ونقل في باب اللقطة عند قوله ورجوعه على أيه كلام
 المدونة هذا وأقره وقال ابن يونس في ترجمة ولاد العبد بعقبة قرشي وقيسى الخ من كتاب
 الولاء والموارث مانصه قال في المدونة ومن أنفق عليه لم يرجع عليه بشئ لان النفقة
 عليه على وجه الحسبة الا ان يكون له مال وهب له فليرجع عليه بما أنفق في ماله يعني اذا
 كان المال الذي وهب له في يديه يوم النفقة عليه وقد علم به المتفق وأنفق على أن يرجع عليه
 فيه اهـ منه بلفظه وفي كتاب الولاء والموارث من المدونة نحو ما تقدم لابن يونس عنها
 فذكر أبو الحسن قول ابن يونس السابق يعني اذا كان المال الخ وقال متصلا به مانصه
 الشيخ قيل يرجع بما أنفق بخمسة شروط أحدها أن يكون له مال يوم أنفق الثاني أن
 يكون المتفق عالما به الثالث أن يتفق قصدا لاسرفا الرابع أن يقول أنفق لا يرجع
 الخامس أن يحلف على ذلك اهـ منه بلفظه وتبع كلام الأئمة الموافق لهذه النصوص
 يؤدي الى طول كثير والعلم كله على الكبير وقول مب ومقابله عدم الرجوع مطلقا
 ونقله ابن عرفة عن ابن عات لم أجد ذلك لابن عرفة والذي فيه هو مانصه ابن عات عن بعض
 المفتين من تزوجت فطاع زوجها بنفقة ابنها ثم أراد الرجوع بها عليه ان له مال وقت
 الاتفاق فلا رجوع له عليه لانه معروف وذكر لي بعض أصحابنا انها وقعت في مجلس
 الشيوخ فأجمعوا على ذلك وفي الاستغناء في بعض الكتب ان كان الطوع لمدة الزوجية
 فانما يلزمه الاتفاق مادام صغيرا لا يقدر على الكسب قلت فيلزم ما لم يطرأ له مال اهـ منه
 بلفظه فان كان لهذا أشار أخذ من قوله فطاع فلا دليل له فيه لان معنى قوله فطاع أنه
 التزم ذلك طوعا منه ولم يشترط عليه ذلك في صلب العقد بدليل قوله في مقابله ان كان الطوع
 لمدة الزوجية فانما يلزمه الاتفاق الخ لان الطوع الذي يوصف بأنه يكون لمدة وبأنه يلزم

على ريبه فلا رجوع لانه عليه
 بما أنفق عليه زوجها ومن التزم
 نفقة ريبه مدة الزوجية فانما يلزمه
 الاتفاق عليه مادام صغيرا لا يقدر
 على الكسب نقله ابن عات ابن عرفة
 فيلزم ما لم يطرأ له مال اهـ

هو الذي ذكرناه ولا يتصور واحد من الامرين في الاتفاق من غير التزام أصل كلام ابن
عات في طرر مبدل على ذلك ونصها قال بعض المؤرخين في المرأة تتزوج ويتطوع زوجها
بنفقة ابنتها ثم يريد الرجوع بها عليه في حياته أو بعد وفاته وكان له مال وقت الاتفاق انه
لا رجوع له عليه لانه معروف من الزوج وصلة للريب والام لم تترك من حقها على ذلك
شيأ وذكروا بعض أصحابنا أنها وقعت في مجلس الشيوخ فأجعوا فيها على هذا وأجريت في
مجلس آخر فقلوا كذلك قالوا وسواء كان تطوعاً أو شرطاً في أصل النكاح إذا كان إلى أجل
معلوم ومن الاستغناء رأيت في بعض الكتب ان كان الطوع لمدة الزوجية فأنما يلزم
الاتفاق على الريب مادام صغيراً لا يقدر على الكسب اهـ منها بلقطها ونقله غ في
تكميله عند قول المدونة في كتاب النكاح الثاني وان أنققت المرأة على نفسها وصغار بنها
الخ فتأمل تجد نصاً فيما قلناه والعلم كله لله * (تنبيه) * قول ابن عرفة عن الطرر ثم
أراد الرجوع كذا وجدته فيه بدون تاء الثانية كذا قوله فلا رجوع له عليه بصغير
الذكور وكذا وجدته في الطرر نفسها ونقله غ في تكميله بلقط ثم تريد الرجوع
بالمضارع المبدوء بتاء وبلفظ انه لا رجوع لها بتأنيث الضمير وهو يقيد بأن الطالبة لذلك
هي الام لازوجها المنفق وكذا نقل ابن الناطم كلام الطرر وصرح بأن الام هي الطالبة
لقوله فأرادت الام الرجوع على ابنتها بما أنفق عليه زوجها في طرر ابن عات قال بعض
المفتين الخ وعلى هذا فلا شاهد في كلامه أصلاً لانه خارج عن الموضوع وقول ز
والراجح الخلف ولومن وصى أو أب صحيح وهذا هو الذي رجحه أيضاً أبو علي في الحاشية
والشرح ونظم في ذلك آياتاً وشرحها فقال في شرحها مانصه فقوله في النظم
* ومنفق على صغير مطلقاً * مراده بالاطلاق كان الصغير ذكراً أو ثي ربيماً أو أجنبياً
منه بالكلية كان المنفق أباً أو أخاً أو وصياً وهو كذلك ثم قال في شرح قوله في نظم
* وكل من يرجع حلقه يجب * ان لم يكن أشهد الخ مانصه وقوله وكل من يرجع الخ يشمل
جميع من تقدم حتى المنفق على الكبير وهو كذلك اهـ من حاشية التحفة بلقطها وقد
اعترض بعضهم ما قاله ز بأن الشريف في نوازل صرح بأن المشهور خلافه وفي اعتراضه
نظروا ان كان ما عزا له لنوازل الشريف صحيحاً فإنه نقل عن القلشاني مانصه في الحكم بحلقه
له قولان لابن العطار وفتوى غيره وقال عقبه مانصه قلت أشهرهما انه لا يجامف في
المختصر في باب الفلاس كاليمين تت أي في حق وجب له على أحد أبويه كدعواه ماله
بال فلا يحلفه على المشهور ولو شخ وهو مذهب مالك في المدونة وابن القاسم ان شخ في
تحليفه حلق له وكانت جرعة على الابن تسقط شهادته محمود وهو عقوق اهـ منه بلقطه
واذا تأملت طهر لك أنه لا شاهد فيه لان محل الخلاف بين الامام وابن القاسم في غير محل
النزاع وما أشبهه ولو تأمل رحمه الله قول تت أي في حق وجب له على أحد أبويه كدعواه
مالاً أدنى تأمل لبان له انه لا يصلح الاحتجاج به لمستلثنا لان الاب فيها هو الطالب لا المطلوب
وهو المدعى على الابن لا عكسه فتأمل وراجع كلام شرح المختصر ومحشيه في باب الفلاس
ليزداد لك وضوح ما قلناه والله أعلم وقد سلم كلام ز هنا محشياً وقال تو في شرح

(ولها الفسخ) قول مب وفيه
نظر اذ لم ينسب الخ أصل هذا
الكلام لابي علي وهو مراد مب
بعض الشيوخ وهو معارض بمثله
بان يقال ولم يذكروا ايضا انه لا يطلق
عليه ان امتنع من دفع النفقة أو
الكفيل ومن ترك السفر ونصهم
على أنه يقضى عليه بذلك وعلى
حلفه ان اتهم على اقامته أكثر من
المدة المعتادة بحجة لعج ومن
وافقه والالم يكن الحكم بذلك فائدة
وكلا لا يلزم من الطلب التطبيق كما في
النفقة الماضية والصداق بعد
الدخول كذلك لا يلزم منه نفيه كما
في النفقة الحاضرة والصداق قبل
الدخول والحق المستقبلة عند
ارادة السفر بالخائنة هو الواضح
بجامع أن العوض باق يدها لم
يستوف وهي طالبة للعوض بخلاف
الماضية في ذلك فتأمل على أنه
لو قلنا بما قاله أبو علي من أنه يحل
سبيله فبحكم لها عليه وهو غائب
لكن هذا هو عين قول ابن
الماجشون لا يلزمه ترك نفقة
ولا حيل فان غاب عنها وتركها دون
شيء نظر السلطان في التفرقة بينهما
اه وهو مقابل للمشهور ومذهب
المدونة فتبين أن الصواب ما لعج
انظر الاصل (والا تلوم الخ) قلت
قول ز يحمل على ما اذا ادعى
العسر الخ غير محتاج اليه اذ هو
موضوع المصنف لقوله ان عسر فلذا
لم يصرح به الشارح وقول مب
وهو غير ظاهر الخ فيه أن مراد
ح الاعتراض بان صورة دعوى
العسر من غير اثباته لا تلوم فيها

الخاتمة عقب قولها وما اليين ألزما مانصه ما نافية أي ولم تلزمه بين وهذا قول ولراج
خلافه اه محل الحاجة منه بلنظرة والله أعلم (ولها الفسخ) قول مب وفيه نظر اذ لم
ينسب لحد الخ هذا الكلام أصله لابي علي بن رجال وهو مراد مب بقوله قاله بعض
الشيوخ والله أعلم ونص أبي علي وقول المصنف حاضرة سكنت عن المستقبلة وقال عجم
أو المستقبلة الخ ولم ينسب لحد وقد ذكر المسئلة ابن الحاجب والمصنف في ضيق وابن
شاس وابن عرفة وصاحب الشامل وابن سهل قبلهم والمتبلى وغيره ولم يذكروا هذا ولا يلزم
من قولهم لها أن تطلبه بالنفقة عند السفر وهو قول المصنف الا أن تطلبه عند سفره بنفقة
المستقبل الخ لانه لا يلزم من الطلب التطبيق كما في النفقة الماضية وكما في الصداق بعد الدخول
وايضاً السفر له حكم آخر كما يأتي وقد أطال أبو الحسن الكلام في المسئلة ولم يذكر الطلاق
لنفقة المستقبل ولا يصح والعلم عند الله اه محل الحاجة منه بلنظرة قلت وفيما قاله
نظروا وانعده مب وقوله قد ذكر المسئلة ابن الحاجب الخ صحيح وقد ذكرها في المدونة
في كتاب النكاح الثاني وابن يونس واللخمي هناك وابن رشد في البيان وصاحب المفيد
وصاحب المعين وغيرهم وقوله ولم يذكروا هذا معارض بمثله بان يقال ولم يذكروا ايضا انه
لا يطلق عليه ان امتنع من دفع النفقة أو الكفيل ومن ترك السفر كما كان جوابكم فهو
جواب عجم ومن تبعه بل كلامهم حجة لعج ومن تبعه لان نصهم على أن القاضى يحكم
عليه عند طلبها بنفقة المدة التي يغيب فيها إعادة أو يدفع الوكيل بفيد ما قاله وقد قال اللخمي
انه ان اتهم على اقامته أكثر من المدة المعتادة فانه يحلف ونفقه عنه غير واحد من المحققين
عن بعده وقبله ونقل ابن عرفة نحوه عن ابن رشد وسلم ذلك ونصه اللخمي ان اتهم بالمقام
أكثر من السفر المعتاد أحلف انه لا يقيم أكثر من ذلك أو يقيم جيلاً وفي البيان ان ادعت انه
أراد أن بعد عما ذكر حلف على نفق ذلك فلو كان الحكم ما ذكره أبو علي من أنه اذا امتنع من
دفع النفقة أو الوكيل أو نكل عن اليين حيث تتوجه عليه يترك وما أراد من السفر
ويتركها ضائعة لم يكن لما قاله فائدة ولم تطهر للعكم عليه بذلك الذي أطلعت عليه كلهم
ثمرة أصلاً وأدى ذلك الى التناقض اذ آل كلامهم حينئذ الى أنه يلزم بما ذكر لا يلزم ما هذا
التهافت وقوله لانه لا يلزم من الطلب التطبيق كما في النفقة الماضية وكما في الصداق بعد
الدخول لم وجوابه انه لا يلزم من الطلب التطبيق كذلك لا يلزم منه نفيه بل قد
ينسب عنه ويترب عليه كما في النفقة الحاضرة وكما في الصداق قبل الدخول فما كان
جوابكم فهو جواب عجم ومن تبعه بل دليل عجم هو الواضح اذا الحاق المستقبلة عند
ارادة السفر والامتناع مما حكم به عليه بالخائنة والصداق قبل البناء أولى من الحاقه
بالماضية والصداق بعد البناء والدخول لان العوض هنا لم يستوف باق يدها وهي ممكنة
منه طالبة للعوض كما انه كذلك في الحاضرة والصداق قبل البناء بخلاف الماضية والصداق
بعد الدخول فقد دمكتهم من نفسها واستوفى ما كان يدها فتدبرضت أو لا بدفعه بلا
عوض وهي قادرة على الامتناع فلا سبيل لها بعد الى التطبيق به وقد قال أبو علي تنفسه عند
قول المصنف لاماضية مانصه أي لان الماضية صارت ديناً لان الاستمتاع الذي هو عوض

عن النفقة قد استوفاه بخلاف الحاضرة لأن الاستمتاع لم يستوف اه منه بل نظره وقوله
 وأيضا السفر له حكم آخر كما يأتي فيه أن الذي يأتي هو إذا قامت وهو مسافر غائب ولا يمكنها
 اذ ذلك الاما ذكره والموضوع هنا أنه حاضر يريد إنشاء السفر فادعى على طلب حقه أو
 تطبيق نفسها بلا كلفة ولا مشقة ولا ضرر فكيف تمنع من حقه أو يترك هو وما أرا ثم يقال
 لها بعد أثبت غيبته وبعدها أو جهل موضعه وأنه لا مال له إلى آخر ما هو معلوم من الشروط
 التي تكلف زوجة الغائب بإثباتها ثم الزامها باليمين بعد ذلك وأي ضرر لأشدين هذا وقد
 قال أبو علي نفسه لما ذكر قول أبي الحسن وعطاء أبي حنيفة أنه لا يطلق على الزوج بالعجز
 عن النفقة محتمل بانظار المعسر وقياسا على نفقة الزمان الماضي مانصه والجواب أنا
 لا تلزمه النفقة مع العسر إنما أمرناه بدفع ضرر بقدر عليه وهو طلاقها لمن ينفق عليها اه
 منه بل نظره فهذا بعينه يقال هنا وأيضا لو كان الحكم ما ذكره من أنه يحل سبيله ثم يحكم لها
 عليه وهو غائب لكان هذا هو عين قول ابن الماجشون الذي هو مقابل للمشهور ومذهب
 المدونة وقول ابن القاسم وابن المواز قال في المعين مانصه وإذا أراد الزوج سفرا ولم يخلف
 لزوجته نفقة فهل يلزمه أن يأتي بكفيل يجرى لها النفقة عند سفره أم لا في المدونة أن عليه
 ذلك إلا أن يخلف نفقتها وقال ابن المواز وهو مذهب ابن القاسم اه منه بل نظره وقال في
 اختصار المتبعية مانصه وإذا أراد الزوج سفرا ولم يترك نفقة في المدونة يلزمه أن يأتي لها
 بمجمل يجرى لها النفقة وقال ابن المواز وقال ابن الماجشون لا يلزمه ترك نفقة ولا أن
 يعطى حيلة إلا فان غاب عنها وتركها دون شيء نظر السلطان في التفرقة بينهما اه منه
 بل نظره ويتأمل ذلك كله مع الانصاف يظهر لك أن الصواب هو ما قاله عجم وأتباعه
 وأنه الحق الواضح الذي يجب اتباعه والله أعلم (وان غائبا) لو قال ولو بدل وان لكان
 أحسن لرد الخلف المذهبي وهو قول القابسي كما في ح عن ضج وفي التنبيهات مانصه
 ولم يتكلم في الكتاب على الطلاق بعد دم النفقة على الغائب وجهاه أبو محمد عن ابن القاسم
 وقاله أبو محمد وغيره مذهب الشيوخ والقضاة وأباه القابسي قال بعض الاندلسيين لم نجد
 الطلاق عليه في الكتاب ولا جاء فيه عن أحد أثر من علم الاعن ابن ميسر اه منها بل نظرها
 ونقله ابن عرفة مختصرا وزاد عن الصقلي أن القابسي فرق بان الحاضر استقصى حجه
 والغائب عسى أن تكون له حجة اه منه بل نظره وقول مب ونقل مال ابن عبد السلام
 عن ابن فقون الخ يظهر من كلامه أن مال ابن رشد وابن عرفة هو الأقوى ونحوه في الوثائق
 المجموعة لابن فتوح ونصه فان عرف حاله وغناه في غيبته فرض لها على قدره من قدرها وكان
 ذلك لها عليه ديناً تأخذه به إذا قدم اه لكن الذي رجحه غير واحد خلاف هذا قال أبو
 حفص النسائي في شرح التحفة بعد أن نقل كلام ابن رشد بطوله مانصه قلت وانظر قول
 ابن رشد ومعنى ذلك إذا كان لها مال الخ فهو خلاف إطلاقاتهم والله أعلم اه محل
 الحاجة منه بل نظره وقال أبو علي هنا بعد أن ذكر كلام ابن فتوح المتقدم وكلام ابن فتوحون
 مانصه وقد تكلم في معنى الحكم على المسئلة وأبو عبد الله الفشتالي ولم يذكر ما ذكره ابن
 فتوح بل وكذلك ابن سهل وغيره وقد تكلم في الوثائق على المسئلة كثيرا ولم نجد فيه هذا

وهو ظاهر وأما صورة الاقرار بالملاء
 وانما ذكرها تقيما للاقسام ولم يدع
 هو ولا غيره دخولها في كلام المصنف
 والله أعلم (وان غائبا) لو قال ولو للرد
 على القابسي فأتلا عسى أن تكون
 له حجة وقول مب ومثله في ابن
 سلون الخ يظهر من كلامه أن مال ابن
 عرفة وابن رشد هو الأقوى ونحوه
 لابن فتوح والذي رجحه غير واحد
 كما في علي وأبي حفص القاسي
 خلافه وهو الظاهر معنى ونقله قاله
 أبو علي في حاشية التحفة ويدل له
 مسئلة الضمان وهي مضمون قول
 المصنف ولا يطالبان حضرا الغريم
 موسرا أو لم يبعدا إثباته عليه أي
 أو غاب والحالة أنه لم يبعدا إثباته
 عليه فجعل ما يبعدا إثباته بمنزلة
 العدم وقف على الشرح فيه هناك
 والحاصل هنا كلام كثير منتشر
 جعلناه في الشرح فانظره ولا تطلق
 امرأة قبل رؤيتها أو تبتها فان
 في المسئلة شروطا كثيرة وقد جمعت
 ذلك فيه والحمد لله اه فالصحيح
 ما قاله ابن فقون ومن وافقه والله
 أعلم (وان غنية) قلت قول ز
 فان قلت الخ قد مر له أن المعتبر
 في الحقيقة انما هو حاله حينئذ فلا
 وجه لهذا السؤال لكن تقدم أن
 ما مر له غير صحيح

فيظهر أنه خلاف المذهب والعلم عند الله تعالى ولكن في البيان أن شاء كلامه مانصه وذلك
 أن الزوج لا يخلو في مغيبه إلى آخر ما نقله عنه وقال عقبه مانصه وهذا وإن كان نصا لكن
 يتطرق فيه هل هو المنه ور فإن كلام الناس ظاهره خلاف هذا ^{هـ} منه بلفظه وقال في حاشية
 التحفة بعد أن ذكر كلام ابن رشد وابن عرفة مانصه وما ذكره ابن عبد السلام هو الذي يظهر
 ويدل له مسئله الضمان وهي مضمون قول المتن ولا يطالب ابن حنبل الغريم مؤسرا أو لم يعد
 اثباته عليه أي أو غاب والحالة أنه لم يعد اثباته عليه فجعل ما بعد اثباته بمنزلة العدم وقف
 على الشرح فيه هناك والحاصل ههنا كلام كثير منتشر رجعناه في الشرح فأنظره ولا تطلق
 امرأه قبل رؤيتها أو تبقيها فإن في المسئلة شرطا كثيرة وقد جعلت ذلك فيه والحمد لله ^{هـ}
 منها بلفظها قلت وما قاله ابن فقون وابن عبد السلام ومن وافقهما هو الظاهر نقلا
 ومعنى أمانة فلما قاله أبو علي وقد أتى ابن عات في طرده بكلام ابن فقون فقها مسلما مقتصرا
 عليه كأنه المذهب ونصه نص ابن فقون رحمه الله أن الزوج إذا غاب ولم يترك لزوجه
 نفقة أو ترك ونفقت بالاتفاق وبثب ذلك وأرادت الزوجة تطبيق نفسها بعدم الاتفاق أن
 لها ذلك ولم يعتبر حال الزوج في مغيبه وعقد في ذلك وثيقة فتأمل ذلك وقف عليه ^{هـ} منها
 بلفظها وأما معنى فلو جهين أحدهما أن في الزام المرأة بالنفقة على نفسها ترجع في المال
 البعيد ضرر عليها اذ من الجائر تلف ذلك المال أو موت ذلك الزوج في غيبته فيستعذر عليها
 أو يشق الوصول إلى ذلك المال على تقدير سلامته من الأفتان منهم ما أنه لا يخلو أن تكون
 الغلة في عديم التطبيق قدرة الزوجة على الاتفاق على نفسها وحدها أو مجرد وجود ذلك
 المال وحده أو وهما معا أو غير ذلك ولا خامس لها فإربع لا يصح لعدم وجوده ولحاشيته
 لصريح كلام القائلين بعدم التطبيق والاول كذلك اذ لو كانت القدرة وحدها هي العلة
 لمنع الطلاق على الحاضر والغائب للذين لا مال لهما مع قدرتها على الاتفاق على نفسها وهم
 لا يقولون ذلك والثاني لا يصح أيضا والازم أن لا يطلق عليه اذ لم تقدر على الاتفاق على
 نفسها لوجود ذلك المال الذي جعلناه علة متفردة على هذا الاحتمال والعلة يلزم اطرادها
 وانعكاسها والثالث لا يصح أيضا والازم عليه أن الحاضر الذي لا مال له هنا وله مال غائب
 بعيد لا يطلق عليه اذ قدرت زوجته على الاتفاق على نفسها من مالها أو هم لم يقولوا ذلك
 بل قالوا يتلوم له بالاجتهاد ثم يطلق عليه واذا بطلت هذه الوجوه والاقسام تعين أن الصحيح
 ما قاله ابن فقون ومن وافقه من الأئمة الاعلام واضمعت حجة ابن عرفة وسقط اعتراضه
 على ابن عبد السلام فتأمل ذلك كله بانصاف وكن ممن يعرف الرجال بالحق لا ممن يعرف
 الحق بالرجال والعلم كله للكبير المتعال (وله الرجعة) قول ز للمدخل بها أي لا غيرها
 خلافا لما رواه أبو عمر عن مالك في ضحج مانصه وفي الكافي وروى عن مالك أن أيسر
 في العدة كان له الرجعة في المدخول بها أو غيرها ولا أدري ما هذا لأنه لا رجعة في غير المدخول
 بها ^{هـ} منه بلفظه ونحوه لابن عرفة وزاد مانصه وعزا أبو ابراهيم الجلاب مثل رواية أبي
 عمر هذه ولم أجده في الجلاب بحال ^{هـ} منه بلفظه * (تنبيهان * الاول) قال في ضحج
 متصلا بما تقدم عنه مانصه خليل ولعل هذه الرواية محمولة على ما إذا خلا وتصادق على نفي

(وله الرجعة الخ) قول ز للمدخل
 بها الخ أي لا غيرها خلافا لما رواه
 أبو عمر عن مالك كافي ضحج وابن
 عرفة وهو مشكل من وجهين ثبوت
 العدة في غير المدخول بها وثبوت
 الرجعة فيها أو أشارني ضحج إلى
 الجواب عن الاول بقوله ولعل هذه
 الرواية محمولة على ما إذا خلا
 وتصادق على نفي الوطء والافلا يصح
 قوله في العدة اذ لا عدة على غير
 مدخول بها بنص القرآن ^{هـ} وهو
 واضح ووههم صرّفهم أنه
 جواب عن الاشكال الثاني فاعترضه
 بان المذهب نفي الرجعة فيما ذكره
 كما قدمه المصنف

الوطء والا فلا يصح قوله في العدة اذ لا عدة على غير مدخول بها بنص القرآن اه منه
 بلفظه فيكتب عليه صر في حاشيته ما نصه انظر قوله ولعل هذه الرواية الخ مع أن المذهب
 في الذي حل عليه الرواية عدم الرجعة كما قدمه المصنف في أول باب العدة ولم يذكر الشارح
 هناك فيه خلافاً وأبو عمر انما استشكله من حيث ثبوت الرجعة لا العدة ألا ترى الى قوله
 اذ لا رجعة في غير المدخول بها فتأمل اه منه بلفظه وفيه نظر لان جواب ضج ليس عن
 بحث أبي عمر كما ظنه بل عن قوله في الرواية ان أيسر في العدة وذلك ان الرواية فيها اشكالان
 بثبوت العدة على غير المدخول بها وثبوت الرجعة فيها فاستشكل أبو عمر الرواية من
 الوجه الثاني وسكت عن الاول فاقتضى كلامه أنه لا اشكال من هذا الوجه مع ان اشكاله
 بين وكلامه صريح فيما قلنا لمن تأمله أدنى تأمل وجوابه عنه حسن بسن و صر لم
 يمتد ذلك ولم ينطق فتأمل فانه واضح وان الغفلة عنه عن هو أدنى مرتبة من صر لعجب
 والله الموفق * (الثاني) قول ابن عرفة ولم أجده في الجلاب بحال نقله غ في تكميله
 وأقره فكتب بعضهم بطر على هذا المحل من تكميل التقييد ما نصه بل هو فيه اه والذي
 في تفرع الجلاب هو ما نصه وطلاق المعسر بالنفقة رجعي ورجعة موقوفة على يسره فان
 أيسر في عدتها كانت له رجعتها وان لم يسر حتى انقضت عدتها فلا رجعة له عليها ولا تلزمه
 نفقة ما عسره اه منه بلفظه ولم أجده في نسختين عتيقتين جيدتين غير هذا وهو كما قال
 ابن عرفة ولا يؤخذ ما عزا له أبو ابراهيم من اطلاقه أو لا في قوله وطلاق المعسر بالنفقة
 رجعي لقوله ثانياً فان أيسر في عدتها الخ تأمله وبه تعلم عدم صحة ما كتبه ذلك البعض
 والله أعلم (يقوم بواجب مثلها) قول ز عن ابن عبد السلام ينفى أن تتأول هذه
 الاقوال على ما ذا ظن انه بقدر على ادامتها الخ سلم هذا الكلام المصنف في ضج و ح
 ولم يتضح لي ما أراد به ذلك فان كان المراد أن الاقوال الثلاثة محلها ما ذكر والافتقار
 كلها على أنه لا بد من نفقة شهر فربما يسلم ذلك وان كان المراد انها تتفق كلها على أنه لا رجعة
 له أصلاً وهذا هو المتبادر منه ففيه نظر أقول ابن عرفة ما نصه وفي سماع عيسى من كمال
 العدة اذا وجد نفقة شهر فهو أملاك بها ابن رشد معناه وان لم يطمع له بمال سوى ذلك
 وهو صحيح لانه اذا أيسر في العدة وجبت عليه النفقة وان لم يرجع قاله ابن حبيب وحكاة
 عن الاخوين وهو لا يقي على قولها كل طلاق يملك فيه الزوج الرجعة فالنفقة عليه
 لامر أنه وان لم تكن حاملاً وكذا المولى فلا يصح ان يحكم عليه بالنفقة ويمنع الرجعة
 وحمل بعضهم قول الواضحة على أنه ساوي بين المطلق عليه بالابلاء والمطلق عليه بعدم
 الاتفاق في عدم النفقة عليها حتى يرجع لقوله فيها كل طلاق لا يملك فيه الزوج رجعة
 الا بقول وفعل فلان نفقة عليه حتى يرجع وليس ذلك بصحيح اذ قد فرق بينهما وقوله في الذي
 طلق عليه بالابلاء انه لا نفقة عليه حتى يرجع مثله حكى ابن شعبان عن مالك وهو خلاف
 نص المدونة وقوله اذ لم يجد الا نفقة الايام البسيطة العشرة والخمسة عشر وشبه ذلك
 لا رجعة له معناه اذ لم يجد الا ذلك ثم ينقطع وأما لو قدر على أن يجري عليها النفقة مياومة
 فان كان ممن يجريها قبل الطلاق عليه مياومة فلا رجعة واختلف اذا كان ممن يجريها

وقول ز عن ابن عبد السلام
 ينبغي الخ زرده قول ابن عرفة وفي
 سماع عيسى اذا وجد نفقة شهر فهو
 أملاك بها ابن رشد معناه وان لم
 يطمع له بمال سوى ذلك وهو صحيح
 لانه اذا أيسر في العدة وجبت عليه
 النفقة وان لم يرجع قاله ابن حبيب
 وحكاة عن الاخوين فلا يصح أن
 يحكم عليه بالنفقة ويمنع الرجعة
 ثم قال وقوله اذ لم يجد الا نفقة الايام
 البسيطة العشرة والخمسة عشر وشبه
 ذلك لا رجعة له معناه اذ لم يجد الا
 ذلك ثم ينقطع اه وقوله وحكاة عن
 الاخوين هو الصواب خلاف ما في
 ضج من عزوه لرواية ابن حبيب
 عن الاخوين القول المقابل والله
 أعلم وقول ز لم يرجع واحد منهما
 الخ هو مقتضى ما في ضج وابن
 عرفة عن ابن رشد لكن كلام ابن
 يونس يفيد ترجيح الثاني وبه جزم
 في المقصد المحمود انظر الاصل وظاهر
 المصنف يوافق الاول كما في ز
 خلافاً له وفي فتأمل

قبل الطلاق مشاهرة فقبل له الرجعة وقيل لا رجعة له حكاه ابن حبيب رحمته قلت قوله وهو خلاف نص المدونة هو نص في كتاب العدة اه منه بلفظه وما ذكره عن ابن رشد من أن له الرجعة فيما إذا قدر على إخراجها مائة ان كان يجربها قبل ذلك كذلك وسلمه نقله عنه أبيض ضيق وسلمه وذكر كرجح كلام ضيق هنا في الفرع الثاني وسلمه ومثل ما لابن رشد لابن يونس ونصه ابن المواز عن ابن القاسم إذا وجد نفقة شهر كان أملاكها في العدة وإن لم يجد النفقة العشرة الأيام أو خمسة عشر يوماً فلا رجعة له لأن ذلك لا قدرته وهو يصير إلى ضرورة قاله أبيض وابن حبيب وهذا إذا كان الفرض عليه شهر أو شهرين فما كان الفرض عليه بالأيام لقوله ما له فانه إذا وجد الذي لو جاء به لم يطلق عليه فله الرجعة وقاله ابن الماجشون اه منه بلفظه وعلى هذا أيضاً اقتصر في المقصد المحمود يأتى بلفظه قريباً وقول ز على قولين لم يرج واحد منهما وظاهر المصنف موافق الأول ما ذكره من أنه لم يرج واحد منهما هو مقتضى ما تقدم لأن عرفة عن ابن رشد ونحوه في ضيق عن ابن رشد أيضاً ونقله ح هنا ولكن كلام ابن يونس المتقدم آنفاً يفيد رجحان الثاني وبذلك جزم في المقصد المحمود ونصه ولو وجد في العدة أو قدم فيها فوجد نفقة الشهر فأكبر الرجوع وإن كان دون ذلك لم يرجع قال ابن حبيب هذا كله إذا كان مثله يفرض الشهر والأقله ذلك أن وجد نفقة الأيام التي يفرض عليه فيها اه منه بلفظه وهذا هو الذي يفيد قول المصنف واجب مثلها لمن تأملها وأنصف لأمرازه ز فتأمل (وان لم يرجع) كذا في النسخ التي وقفنا عليها وان الأولى ولولوا خلاف المذهب المتقدم في نقل ابن عرفة عن ابن رشد * (تنبيه) وقع في ضيق مائنه ولاجل ان الطلاق هنا رجعي كان لها النفقة سواء الرجوع أم لا على مذهب المدونة خلاف ما تأوله بعضهم عن الواضحة ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون انه لا نفقة على المولى في العدة حتى يرجع ونقلها ابن شعبان عن مالك اه منه بلفظه كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخة وهي عدة عثمان وكذا نقله جس وسلمه وسكت عنه ستر في حاشيته وما ذكره من موافقة ما رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون ما رواه ابن شعبان وتأوله بعضهم على الواضحة خلاف ما تقدم في نقل ابن عرفة عن ابن رشد وأقره وخلاف ما نقله غ في تكميله عن ابن رشد وسلمه أيضاً وخلاف ما نقله أبو الحسن عن ابن رشد جاز ما به مسلم اه فانه قال عند قول المدونة في كتاب العدة وطلاق السنة وكل طلاق فيه الرجعة فلها النفقة والسكنى والكسوة حتى تنقضي العدة كانت حاملاً أو غير حامل وكذلك امرأة المولى إذا فرق بينهما لأن فرقة الامام فيها غير بائن وهما يتوارثان ما لم تنقضي العدة اه مائنه انظر إذا طلق عليه بعدم النفقة ثم أيسر في العدة فكان قول مالك اختلف هل يجب عليه النفقة وإن لم يرجع أم لا مقتضى ما هنا من النفقة ومثله لابن حبيب في الواضحة وحكام عن مطرف وابن الماجشون وحكي ابن شعبان عن مالك خلاف هذا انه لا نفقة عليه في ذلك حتى يرجع وقد جعل بعض الناس ما في الواضحة انه يساوي بين الذي يطلق عليه بالأيام وبين الذي يطلق عليه لعدم النفقة في أنه لا نفقة على واحد منهما حتى يرجع لقوله فيها وكل طلاق لا يملك الرجل فيه الرجعة الا بقول

(وان لم يرجع) لو أتى بالولاء والخلاف المذهبي انظر في الاصل

وفعل فلائقة عليه حتى يرتجح وليس ذلك بصحيح اذ قد فرق بينهما قال ابن رشد انه من بلفظه
 (واقامة البينة على المنكر) قول م ب عن غ لمافيه من الفصل بين المجهول وهو بعد
 حلفها وعامله وهو فرض بأجنبي هكذا فيما وقت عليه من نسخ غ وقد سلمه م ب وقد
 أشكل على غاية الامر من أحدهما ان فرض فعل متصرف فأي محذور في الفصل بينه
 وبين معموله بأجنبي ولو كان معموله غير ظرف وجار ومجرور فكيف وهو ظرف كما هنا ولم أر من
 منع ذلك في الفعل المتصرف ثانياً مما انه على تسليم منع الفصل فهو حاصل على اعرابه أيضاً
 لان جملة أقامات من الفعل وفاعله المستتر العائد على المرأة ومفعوله وهو البينة ومعلقه
 وهو على المنكر فاصلاً أيضاً بين فرض ومعموله المذكور كما في جعله مصدر أيضاً الفصل
 بالجملة جعله مبتدأ حذف خبره كما أفاده كلام ز فالفصل بالجملة حاصل على كل حال ولا أعلم
 منية للجملة الفعلية على الاعمية في هذا فان قيل اذا جعلت فعلية أعربت حالاً وكانت
 اذ ذلك معموله لفرض فأتى الفصل بأجنبي قلت ان نظرنا الى المعنى فلا حالية بل الجملة
 للاستئناف مطلقاً وان نظرنا الى اللفظ فتقطعت فكل من الجملة صالحة للعالية بل صلاحية
 الاعمية هنا أولى لتوفر شروطها ووفقاً لشرط الفعلية على مذهب الاكثر اذ شرط الفعلية
 التي فعلها ما من عندهم اقترانها بقدر لفظاً فتأمله بالنص والله أعلم (اعتبر حال قدومه) قول
 ز لالحال خروجه يقتضي أن حال خروجه معلوم فيناقض قوله بعده وهو محل كلامه ان جهل
 حال خروجه والاحل عليه الخ ولهذا قال نو وبب الصواب اسقاط قوله لالحال خروجه
 وما سرح به ز آخر ان انه ان علم حال خروجه حل عليه قد حكى عليه ابن رشد وغيره
 الاتفاق ولم يغير واحد في ضج مانته وهذا الخلاف عند صاحب البيان وغيره اذا
 جهل حال الزوج عند خروجه وكذلك زوى قول ابن القاسم فيه مبيتا واما ان علم حال
 خروجه من عسره أو يسره فانه يستحب ذلك الحال باتفاق وتأول ابن زرب على ابن كثة
 وسخون انهما يقولان ان القول قول الزوج وان خرج موثراً قال في البيان وهو تأويل
 بعيد وقال ابن زرقون وليس بشئ اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانته ابن رشد من
 قدم فادعى عسره مدة غيبته مجهولاً حاله يوم خروجه في حله على الغناء حتى ثبت عسره
 وعكسه ثالثاً ان قدم موثراً ابن المباحشون مع تأويل بعض أهل النظر المدونة عليه
 وظاهر قول سخون مع ابن كثة هما ونص قول ابن القاسم في الموازية مع ظاهر المدونة
 عندي ومن علم يسره أو عسره يوم خروجه حل على ما علم منه ولو قدم على خلافه قاله ابن
 المباحشون وقال أبو عسر الاشيلي في اختصار التمامية انما رواية ابن القاسم وهو صحيح
 اذ لا يقطع حكم ما خرج عليه الا بيقين وتأول ابن زرب على سخون وابن كثة ان القول
 قوله ولو خرج موثراً وأنكره وهو تأويل بعيد ولا سيما ان قدم موثراً اه منه بلفظه
 ونقل ابن عات في طرده كلام ابن رشد هذا وأقره * (تبينه) * قول ضج وكذلك
 روى قول ابن القاسم فيه مبيتا كذا وجدته فيما وقت عليه من نسخ ضج وكذا نقله
 جيس وهو صريح في أن ذلك من قول ابن القاسم وقول ابن عرفة انما رواية ابن القاسم
 كذا وجدته فيما وقت عليه من نسخه وهو صريح في أن ذلك من رواية ابن القاسم عن

(واقامة البينة الخ) قول م ب
 لمافيه من الفصل الخ فيه أنه
 لا محذور في ذلك الفعل المتصرف
 كما هنا ولو كان معموله غير ظرف وعلى
 تسليمه فالفصل حاصل على اعرابه
 أيضاً (اعتبر حال قدومه) قول ز
 والاحل عليه الخ حكى ابن رشد
 وغيره الاتفاق على هذا انظر الاصل

(الاعدول وجيران) ذكر غ في تكميله كلام ابن عرفة الذي في ز وقال عقبه قلت العمل اليوم بفاس أن لا يقبل قولها الا بعد
الرفع الى القاضي بمحض عدلين يشهدان على رفعها اه فلا يغتر بالعمل الذي ذكره ابن عرفة والله اعلم (وفي حلف الخ) الراجح وجوب
حلفه انظر الاصل قلت وهما مبنيان على أن الشبه هل هو كشاهد أو شاهد بن انظر ضجج والله أعلم (انما تجب نفقة رقيقه)
قلت قول ز هو الجيد زاد ابن عرفة لان الولد حر منه قلت الاظهر الى آخر ما في مب وقول ز أو مع قيمة الولد على هذا اقتصر
المصنف في باب الاستحقاق اذ قال وضمن قيمة المستحق وولدها يوم الحكم الا لكجة وذ كر ابن الحاجب فيها الاقوال الثلاثة فانظره
*(فائدة) قال أبو علي في باب الغصب بعد أن ذكر أنه أخذ من المدونة جواز حصر الطير في القفص مانصه وما ذكر من حبس الطير انما
هو اذا لم يكن فيه تعذيب أو تجويع (٢٤٢) أو تعطيش ولو غطته الغنلة عنه أو حبسه مع طير آخر ينقب رأسه كما تفعله
الدول في الاقفاص ينقب بعضها

رأس بعض حتى ان الديك يقتل
آخر وهذا كله حرام بل جاع لان
تعذيب الحيوان غير فائدة لا يختلف
في تعذيبه والفائدة تأتي وجودها
بلا تعذيب في هذا كان يحبس
وحده أو مع ما لا ينقبه أو يعمل بينهما
حالا لا يجنب الا يصل بعضه الى بعض
ويتفقد بالاكل والشراب كما تفقد
أولاده ويضع للطير ما يركب عليه
كحشبة وأما أن يضعه في الارض
بلا شيء فذلك يضرب غاية في البرد
وهذه الامور لا يحتاج لطلب نص
فيها بالوضوحها وكم رأينا من يعذب
الدجاج في الاقفاص على وجوه
مختلفة من أنواع العذاب وكذا
حبس الكباش بسلا كل ولا شرب
أو بقل ربطة في موضع ويطلق عليه
حتى يكاد يموت جوعا ومن لا رجة
فيه لا يعتبر في الدفع عن الدواب
الا ما يقتلها أو يصفه بدم أو ما

مالت فهو مخالف لما في ضجج ونقل ابن عات موافق في المعنى لابن عرفة فتونصه وحكي أبو
عمر الاشيلي في اختصار الثمانية انها رواية لابن القاسم وهو صحيح اه محل الحاجة منه
بلفظه من أو آخر ترجمة طلب الزوجة الزوج بالنفقة وهو غائب وقد نقل أبو علي كلام
ضجج باللفظ الذي نقلناه ثم نقل بعد ذلك كلام ابن رشد بطوله في سماع ابن القاسم من
كتاب طلاق السنة وقال بعده اه بلفظه وعبارته عنه مثل عبارة ابن عات ولم ينسبه
لخالفه ما في ضجج لما نقله عن ابن رشد بلا واسطة وبواسطة ابن عرفة وعلم من ذلك أن
نقل ابن عرفة هو الصواب والله أعلم (الاعدول وجيران) قول ز وذ كر ابن عرفة أن
عمل قضاة بلده تونس الخ ذكر غ في تكميله كلام ابن عرفة هذا وقال عقبه مانصه
قلت العمل اليوم بمدينة فاس أن لا يقبل قولها الا بعد الرفع الى القاضي بمحض عدلين
يشهدان على رفعها اه منه بلفظه فلا يغتر بالعمل الذي ذكره ابن عرفة والله أعلم (وفي
حلف مدعي الاشبه تأويلان) انظر لم سوى المصنف بينهما مع ان كلامه في ضجج
يشيد أن التأويل الاول بالخلف هو الراجح ونصه قيل ومذهب ابن القاسم انه لا يمين على من
أشبه قوله منهم ما اذا يخلف على حكم ما كم مع شاهد وحل غيره المدونة على انه يخلف
عياض وهو الظاهر وهو حجة لجواز الخلف مع الشاهد على قضاء القاضي اه محل
الحاجة منه بلفظه وانما قلنا انه يقيده ذلك لانه عبر عن التأويل بعدم الخلف بقيل المؤنثة
بضعفه من غير بيان فانه مع أن احتجاج قائله بقوله اذا لا يخلف على حكم ما كم مع شاهد
صريح في أن هذا من باب الخلف على حكم الحاكم مع الشاهد الواحد واذا كان كذلك
فالراجح هو الخلف وقد قال أبو الحسن عند قول المدونة في أو آخر كتاب النكاح الثاني
فالقول قوله اذا أشبهه بنفقة مثلهما والاقولها فيما أشبهه اه مانصه ابن رشد المشهور أن
حكم الحاكم ثبت بالشاهد واليمين اه ونقله ح وغيره هنا وسلموه وقال ح التأويل

عذابها في نفسه اذا سلمت محاذر فلا يبالى به وذلك كله حرام وعقوبة في الدنيا والآخرة ان لم يعف الله تعالى فان
هذه الحيوانات غير الانسان لا تتكلم فمن ينادى عليهم انهم في الحاجة في كذا ان لم تكن رجة من مالدها ومن مازج الناس وأمعن
النظر بقلبه وتفكر رأى من عذاب الحيوانات من هذه الجهات ما لا يسامح فيه الا من له مائة رجة سبحانه ثم قال والحاصل ان هذا
باب من العقاب ترك كثير الهروب منه فينبغي لمن فيه رجة أن ينه على هذا كل من لا يعرفه ثم قال وكثير من الناس يسمع مثلاً ان
الطير يحجز بحبسه وأن العصفور يحجز أن يلعب به ويستدل بحديث يأبى عمير ما فعل النغير ويعتمد على ذلك بلا شرط عدم تعذيبه وهذه
مسئلة عظيمة الاجر والعقاب وكذا تحميل الدواب أكثر مما تقدر عليه بحسب العادة وغير ذلك وذلك كله من نزع الرحمة من القلوب
ولكن انما يحرم الله من عباده الرعاء اه وفي ابن الشاط على حديث يأبى عمير الخ مانصه غياض فيه جواز لعب الصغير بالطير
ومعنى هذا اللعب عند العلماء المساكوته لهيته بمسكه لا تعذيبه وعينه اه وفي رسالة القشيري سمعت أبا حاتم السجستاني يقول

سمعت أبا نصر السراج يقول سمعت الحسين بن أحمد الرازي يقول (٢٤٣) سمعت أبا سليمان الخواص يقول كنت راكباً أرا

يوماً وكان الذباب يؤذيه فيطأطئ رأسه وكنت أضرب رأسه بخشبة في يدي فرفع الجمار رأسه إلى وقال اضرب فانك هكذا على رأسك تضرب قال الحسين فقلت لابي سليمان لك وقع هذا قال نعم كما تسميني اه (والايح) قلت قال ابن رشد وكذا يباع العبد على سيده اذا تين ضرره به كضرره في غير حق (وبالقراءة الخ) قول ز وان كان لهما خادم ودار الخ ظاهره ولو كانا ساكنين بغيرها بكرا وهو كذلك حيث لم تكن أزيد مما يليق بسكناه كما في الاصل عن ابن عرفة وقول خش والاصل في ذلك الخ وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والده حتى يجده مملوكاً فيستريه فيعتقه فأخذه من ذلك لانه أيسر من العتق ابن عبد السلام هذا الاخذ حسن لو ثبت وجوب القضاء على الولد الملى بشرائه أهيه واعتاقه والا فكيف ثبت في الفرع حكم لمن موجود في الاصل اه وفي كون النفقة أيسر من العتق نظر لانها اذا طالت مدتها أشد ولا سيما في وقت المسغبة القلشاني وفي الشهاب ان أطيع ما أكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه اه وكأنه يشير إلى أن هذا الحديث يدل لوجوب نفقة الاب على ولده وفي كلام المناوي إشارة لذلك فان الحديث في الجامع الصغير بلفظ ان أطيع ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم فقال المناوي في شرحه مانصه لان ولد الرجل بعضه وحكم بعضه حكم نفسه وسمى الولد كسباً مجازاً وذلك لان والده سعى في تحصيله والكسب الطلب والسعي في الرزق ونفقة الاصل الفقير واجبة على فرعه عند الشافعي رضي الله عنه قال الطيبي وقوله من كسبكم خبران ومن ابتدائية يعني ان أطيع ما أكلتم مبتدأ بما كسبتموه بغير واسطة وبواسطة أولادكم اه منه بلفظه واستدل بعضهم على وجوبها على الاب الكافر بالقرآن قال أبو بكر بن العربي في أحكامه الصغرى عند قوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين الآية مانصه وقوله وتقسطوا اليهم يعني تعطوهم قسطاً من أموالكم وليس المراد العدل فانه واجب وقد استدل بعضهم بهذه الآية على وجوب نفقة الابن المسلم على أبيه الكافر وهذا ضعيف فان الاذن انما يدل على الاباحة فقط ويرى أن القاضي احمعل دخل عليه ذى فأكرمه فأخذ عليه من حضر فتلا عليهم الآية اه منها بلفظها * (قائدان * الأولى) * نسب في الجامع الحديث البخاري في تاريخه والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة

باليمن ربحه عياض وارتضاه ابن عبد السلام اه بلفظه * قلت وقد قبل ابن عرفة كلام عياض وأيده ونصه عياض عندي انها خارجة عن الدعوى في حكم القاضي لاتفاقهما على ثبوت الحكم وانما اختلفا في قلة مال وكثرة فلا بد من عين المشبه قلت وهو نقل اللخمي عن المذهب اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسله ونص اللخمي فان اختلفا فيما حكم لهما به بعد موت القاضي أو عزلته أو لم يثبت ما حكم به فان القول قول الزوج مع عيسته اذا أتى بما يشبهه والا فالقول قولها ان أتت بما يشبهه فان أتت بما لا يشبهه استوفى الحكم اه منه بلفظه وهذا هو ظاهر المدونة حسبما يعلم من لفظها السابق فلو اقتصر المصنف رحمه الله على القول بالخلف لأجاد والله سبحانه الموفق والهاد (فصل) * في النفقة بالقراءة والمالك (نفقة الوالدين) قول ز وان كان لهما خادم ودار الخ ظاهره ولو كانا ساكنين بغيرها بكرا وفي ذلك تفصيل ابن عرفة اللخمي ان كانت له دار لغير سكنه وهو في دار بأجرة لم تجب نفقته على ابنه الا بعد نفاد عنها وكذا الخادم ان كان غنيا عنها قلت يريد لغير سكنه اه انما أزيد مما يليق بسكناه ولو كانت قدرها لم يضرها ترك سكنها بسكناه غيرها بكرا فتأمل اه منه بلفظه * (تنبيه) * قد استدل لوجوب نفقة الابوين بحديث لن يجزى ولد والده حتى يجده مملوكاً فيستريه فيعتقه ووجهه ذلك بان النفقة أيسر من الشراء قال العلامة ابن عبد السلام مانصه وهذا الاخذ حسن لو ثبت وجوب القضاء على الولد الملى بشرائه أهيه واعتاقه والا فكيف ثبت في الفرع حكم ليس موجود في الاصل اه نقله القلشاني وسله * قلت وفي قولهم لان النفقة أيسر من شرائه على اطلاقه نظر لان النفقة اذا طالت مدتها أشد ولا سيما وقت غلاء السعر وشمول النفقة للكسوة فتأمل اه والله أعلم زاد القلشاني متصلاً بما تقدم مانصه قلت وفي الشهاب ان أطيع ما أكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه اه وكأنه يشير إلى أن هذا الحديث يدل لوجوب نفقة الاب على ولده وفي كلام المناوي إشارة لذلك فان الحديث في الجامع الصغير بلفظ ان أطيع ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم فقال المناوي في شرحه مانصه لان ولد الرجل بعضه وحكم بعضه حكم نفسه وسمى الولد كسباً مجازاً وذلك لان والده سعى في تحصيله والكسب الطلب والسعي في الرزق ونفقة الاصل الفقير واجبة على فرعه عند الشافعي رضي الله عنه قال الطيبي وقوله من كسبكم خبران ومن ابتدائية يعني ان أطيع ما أكلتم مبتدأ بما كسبتموه بغير واسطة وبواسطة أولادكم اه منه بلفظه واستدل بعضهم على وجوبها على الاب الكافر بالقرآن قال أبو بكر بن العربي في أحكامه الصغرى عند قوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين الآية مانصه وقوله وتقسطوا اليهم يعني تعطوهم قسطاً من أموالكم وليس المراد العدل فانه واجب وقد استدل بعضهم بهذه الآية على وجوب نفقة الابن المسلم على أبيه الكافر وهذا ضعيف فان الاذن انما يدل على الاباحة فقط ويرى أن القاضي احمعل دخل عليه ذى فأكرمه فأخذ عليه من حضر فتلا عليهم الآية اه منها بلفظها * (قائدان * الأولى) * نسب في الجامع الحديث البخاري في تاريخه والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة

تحصيله والكسب الطلب والسعي في الرزق ومن كسبكم خبران ومن ابتدائية اه * قلت وقد قبل ابن عرفة

(ولا تعدد الخ) قول ز تعين اتفاقه عليها ولو غنية انظر من قاله وانما ذكر غير واحد الام الفقيرة والمفهوم منه ان الغنية كالاجنبية وهو الظاهر لان الام الغنية لاحق لها في مال ولها بحال وانما ينطق عليها لاجل أبيه والله أعلم (لا زوج أمه) قول مب ونقل ابن عرفة الخ وكذا صاحب الارشاد مقتصر عليه محمد بن جماعة قال بب تردد الادباء والكتاب فيمن تزوجت أمه هل يهنأ أو يعزى فإن رأى بعضهم التعزية والتهنئة استهزاء فكتبوا أما بعد فان أحكام الله تجري على غير مراد الخلقين والله يختار لعباده ما يشاء فإرادته فيما أراد من ذلك والسلام اه وحمل التوقف اذ لم يتحقق (٣٤٥) حزن ولا سرور والله أعلم (نقل عن ابن عرفة)

(الخ) قلت في تكميل غ عن نوازل ابن رشد ومن أفتق على أبيه المعدم فلا رجوع له على اخوته الاملاء بشئ مما أنفق لان ذلك يحمل منه على الطوع بل لو أشهد انه انما ينطق عليه على أن يرجع على اخوته بمناهم ما وجب له الرجوع عليهم بشئ لان نفقته لم تكن واجبة عليهم حتى يطلبوا بها بخلاف نفقة الزوجة ابن عرفة ويؤيده ما في سماع أصبغ من كتاب الغدة من غاب واحتاج أبواه وامرأته ولا مال حاضر أو مرون أن يتدأ بنوا عليه ويقضى لهم بذلك قال أما الزوجة فنعم وأما الابوان فلا لانهم لم يدفعوا ذلك حتى قدم غرم للمرأة لا الاثوين اه وينسبده قول المصنف الآتي وتسقط عن المورس غرضي الزمن فلو طولبوا بها عند حاكم فالظاهر الرجوع ان أشهد به أو حلف انظر ح * (فائدة) * قال أبو السعود في تفسيره عند قوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه الاية روى ان شيخنا في النبي عليه الصلاة والسلام فقال ان ابني هذا له مال كثير وانه

في الخيخ هل هو على الفور أو التراخي انما هو بعد وجوبه على الشخص ومخاطبته به لوجود الاستطاعة وقبل ذلك لا يخاطب به لا على الفور ولا على التراخي وهذا أمر معلوم بالضرورة مدلول عليه بالكتاب والسنة والاجماع والصلاة واجبة على الاب بالكتاب والسنة والاجماع والظهار من شرطها فالابن انما خوطب بشراء الماء لغسل أبيه ووضوءه ليتوصل الاب بذلك الى برائه فمستلزمات قبل ومسلزمات ليست كذلك فالابن انما خوطب فيها بشئ يوجب على أبيه ما لم يكن واجبا عليه قبل فاجاء كلام الامام على ظاهره هو الظاهر وما وقع في هذا السماع وقع مثله في بعض روايات المدونة في آخر كتاب الهبات كما نقله أبو الحسن عن الشيخ أبي محمد صالح والله أعلم وقول أبي على وان كان ربما يدعى أن وجود ولده استطاعة كذا وجدته فيه ولا عسقط منه شيء وان أصله وجود مال ولده اذ مال ولده هو الذي يتوهم فيه ذلك لا الولد من غير نظر الى ما له ومع ذلك فهذه الدعوى لا تقبل ممن يدعيها اذ لو كان وجود مال للولد كوجود مال الاب للزم من ذلك أن يؤخذ من مال الابن ما على الاب من الديون وأن لا يكثر الاب في قتل الخطا بصوم الشهرين عند فقده ولا به عند عجزه عن العتق في الظهار ولا بالاطعام عند عجزه عنه وعن الصوم وذلك لا يتوله أحد فيما علمت فتأمل به بانصاف والله أعلم (ولا تعدد دان كانت احداهما أمه) قول ز ثم ان كانت احدها ما أمه تعين اتفاقه عليها ولو غنية انظر من قاله وانما ذكر الخمي وابن يونس وأبو الحسن والمصنف في ضيق وابن عرفة وغيرهم الام الفقيرة ولم تعرض واحد منهم لما اذا كانت غنية والمفهوم من جعلهم موضوع الخلاف الام الفقيرة ان الغنية كالاجنبية فيكون القول قول الاب فيمن دعا لا اتفاقه عليها منهم ما وهذا هو الظاهر لان الام الغنية لاحق لها في مال ولها بحال وانما ينطق عليها لاجل أبيه واذا كان الامر كذلك تعين ما قلناه والعلم كله لله (لا زوج أمه) اقتصر في الارشاد على خلاف هذا ونصه واعقاف الاب ونفقة زوجته وزوج الام ان أعسر الا أن تزوجه عديما اه منه بل نظره وأصله في الكافي ونقل ابن عرفة مقتصر على نفسه وفي الكافي تلزمه نفقة أمه وزوجها ان لحقه العدم بعد الدخول اه منه بل نظره وهذا يستغنى أن ما للمصنف غير معتدل لكن لما نقل في كلام الكافي قال عقبه ما نصه ونقل ابن عرفة ولم يعترضه ولم يرل الشيوخ يعترضونه وفي المدونة لا ينطق على زوج أمه اه

لا ينطق على من ماله فنزل جبريل عليه السلام وقال ان هذا الشيخ قد أنشأ في ابنه أيا ما مرقع سمع عثلهما فاستشدها فأنشدها الشيخ فقال

غدتوك مولودا ومنك يا فعا * تعل بما أجبني عليك وتنهل اذ ليله ضافتك بالسقم لم أبت * اسقمك الاساهرا التحليل كافي أنا المطروق دونك بالذي * طرقت به وجدافعيناي تهمل فلما بلغت السن والغاية التي * اليها رباني فيك كنت أو مل جعلت جزائي غلظة وفظاظة * كانك أنت المنعم المتفضل فليستك اذ لم ترع حق أبوي * فعلت كما الجار الجاور يشعل

فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أنت ومالك لانيك اه منه بلفظه وقال في روح البيان شكي رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أباه وانه يأخذ ماله فدعا به فاذا شيخ يتوكأ على عصا فسأله فقال انه كان ضعیفاً وناقوياً وفقيراً وانا غني فكننت لا أمنع شيئاً من مالي واليوم أنا ضعيف وهو قوي وأنا فقير وهو غني يجعل علي بما له فبكي عليه الصلاة والسلام فقال ما من حجر ولا مدر يسمع هذا الابي ثم قال للولد أنت ومالك لانيك وقال القلشاني في شرح الرسالة قال ابن وحشي في شرح الشهاب روى أن فتى جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أبي يأخذ مالي ويتفق على عياله فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبيه وقال له ان ابنك يزعم أنك تأخذ ماله وتتفق على عياله فبكي الشيخ وقال وأى عيال يا رسول الله ما هما الا أختاه ثم تكلم الشيخ كلاماً خفياً فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقول أيها الشيخ فقال أيا يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقول

صلى الله عليه وسلم قل أسمع فقال غدتك الايات الا انه زاد بعد البيت الثالث

تخاف الردى نفسى عليك واني لا علم أن الموت دين مؤجل وبعد البيت الاخير فاوليتى حق الجوار ولم تكن على بما لى دون مالك تجل حياتك هم ثم موتك فجعة

وخيرك محروم وشرك مقبل قال فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بتلايب الابن ودفعه الى أبيه فقال له أنت ومالك لانيك اه واليا فاع الشارب والعلل الشرب الثاني والنهل الشرب الاول وأخذ بتلايبه اذا جع ثيابه عند صدره وفخره ثم جره (ونفقة الولد الخ) قال ابن عرفة عن الميطي وله أن يواجر ابنه الصغير للنفقة عليه ولو كان الاب غنيا قاله غير واحد من الموتقين وقيدته في التنبيهات بقوله

قلت ومن اعترضه أبو الحسن في تقييده الكبير فانه نقله عند نص المدونة المتقدم عن ق وقال عقبه مانصه الشيخ وليس بين لانه انما أنفق على زوجة أبيه لانه ودى شيأ لزمه ومنا لا يلزم الام الاتفاق على زوجها اه قال أبو علي بعد أن نقله مانصه قوله وليس بين الخ صحيح بين الله درقائه اه منه بلفظه وهو كما قال (مستملحة) قال بب تردد الادباء والكتاب فبين تزوجت امه هل يمتأ أو يعزى فرأى بعضهم التعزية والتهنئة استهزاء فكتبوا اما بعد فان أحكام الله تعالى تجرى على غير مراد المخلوقين والله يختار لعباده ما خار الله لك فيما أراد من ذلك والسلام اه منه بلفظه قلت لاختفاء أن التهنئة تابعة للسور والتعزية تابعة للحرز فعل التوقف والله أعلم اذا لم تتقرر العادة شئ فتأمل (ونفقة الولد الخ) قال أبو بكر بن العربي في أحكامه الصغرى آخر سورة الطلاق حين تكلم على قوله تعالى وان تعاسرت الاية مانصه (تنبيه) هذه الاية أصل في وجوب نفقة الولد على الوالد دون الام وقال ابن المازن انها على الابوين بقدر الميراث ولعل ابن المازن أراد أنها على الام اذا أعدم الاب وفي البخارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تقول لك المرأة أنفق على والاطلقتى ويقول لك العبد أنفق على واستملى ويقول لك ابنك أنفق على الى من تكفى فقد تعاضد القرآن والسنة اه منها بلفظه فقول ز ولا تجب نفقة ولد فقير على أم غير رضاع على المعروف صواب ومقابل المعروف ما نقله ابن العربي عن ابن المازن (تنبيه) نقل ابن عرفة بعض كلام ابن العربي مختصراً وقال عقبه مانصه قالت لا أعلم من ذكره عن محمد بن علي قدر الميراث وتأويله بحال عسر الاب نحو قول التوئسي في كتاب الصيام وقع في الموازية أن الاب ان كان فقيراً ولا ابن للام ان علم أن تستاجر له وليس بين لاتفاقنا على أن نفقته لا تلزمها في عسر الاب فإذا لم يكن لها ابن لم يتعلق طلبه بذمتها كالم يلزمها نفقته اه منه بلفظه وقد أشكل على من وجوه أحدها أنه قبل تأويل ابن

الآن يكون من غير أهل الصنعة ومن لا يعيش بهم او ممن على مثله في ذلك معرفة فيمنع الاب من ذلك وكذلك ان العربي كان من أهل الصناعات ولكنه أدخله في صنعة لا تليق بمثله من صنع الارذال اه ثم قال ابن عرفة في منعه الانتفاع بفاضل خراج ابنه الصغير عن نفقته وجواز قول غير واحد من الموتقين وأصبغ ونحوه لابن ابابة اه يخ ونحوه في اختصار المتبعية والمعين والظاهر أن محل هذا الخلاف اذا كان الاب غنياً ولا فلا وجه للمنع وقد وجه بان الولد قد يمرض مثلاً أو يبور صنعة فلا يجيد نفقة والله أعلم وقول ز العاجز عن الكسب الخ يقتضى عدم وجوبه ان قدر مطلقاً وليس كذلك بل لابد من كسبه بالنعل ولهذا قال في المدونة الآن يكون للصبي كسب يستغنى به أوله مال فينفق عليه منه اه قلت قال في روح البيان وطالب العلم اذا لم يقدر على الكسب لا تسقط نفقته عن الاب كالزمن اه (الاقضية) قلت القضية والقضاء بمعنى فلو قال الاقرض (أو ينفق غيره متبرع) قلت لو زاد على ولد (وعلى المكاتب الخ) قول خش عن ابن عرفة عن ابن العربي ولعله أراد الخ لا يلتزم مع قوله على قدر الميراث

العربي المذكور من غير بيان لما أراد ابن العربي هل أراد أنه في حالة عسر الأب يجب نفقة الابن كلها عند ابن المواز على أمه أو أنما يجب عليها اذ ذلك مقدار ارثها والباقي يسقط عنها فان أراد الاول وهو ظاهر لفظه لم يلتم مع ما عزاله أو لا من أنها عليها على قدر الميراث وان أراد الثاني فظاهر لفظه لا يفيد ثم هو مع ذلك مجمل لانه اذا كان لهذا الولد أخوان فأعلى ممن يجب الام الى السدس هل يجب عليها سدس النفقة فقط لانه قدر ارثها اذ ذلك لو فرضنا موته أو يجب عليها الثلث لانه قدر ارثها بقطع النظر عن الحاجب فتأمل فانها ان قوله ولا أعلم من ذكره عن محمد على قدر الميراث يفيد أنه انما أنكر كونها على قدر الميراث فقط وان عزوه لمحمد من غير تقييد بذلك معروف عنده مع أن بقية كلامه تفيد أنه لا يعرفه لابن المواز مطلقا ثالثا أن قوله وتأويله بحال عسر الأب نحو قول التونسي الخ يفيد أن التونسي يقول بوجوبها على الام عند عسر الأب عند ابن المواز كما تأول ابن العربي مع أن ما نقله عن التونسي صريح في أنه لا تجب على الام في حال عسر الأب لا عند ابن المواز ولا عند غيره لانه ساق ذلك مساق الاحتجاج مع التصريح بقوله لا اتفاقا على أن نفقته لا تلتزمها الخ وانما الذي عزاه التونسي لابن المواز ومأجرة الرضاع لها اذ ذلك فقط فتأمل بانصاف والله أعلم وقول ز العاجز عن الكسب يدل على أنه اذا كان قادر على الكسب لا يجب على أبيه أن يتفق عليه وان لم يكتسب بالفعل وليس كذلك بل لا بد من كسبه بالفعل ولهذا قال في المدونة مانصه الا أن يكون للصبي كسب يستغنى به أوله مال فينفق عليه منه اهـ منها بلفظها * (تنبيه) قال ابن عرفة نقلا عن المتسطي مانصه وله أن يؤاجر ابنه الصغير للنفقة عليه ولو كان الأب غنيا قاله غير واحد من الموثقين وقال بعض الفقهاء ان كان الأب أو الابن غنيا لم تجز مؤاجرته ونحوه وروى محمد اهـ منه بلفظه فظاهر أنه يؤاجر ولو كان ذلك ينزري به وهو خلاف ما جزم به في التسييمات ونصها وقوله من الصبيان من هو قوى على الكسب الا أنه على كل حال على الأب نفقته يريد قويا بذاته ولكنه لا صناعة له أوله صناعة بارت فلا عونه لكن لو رأى الأب فيمن له قوة أن يعلمه كسبا ويدخله صناعة كان ذلك له الا أن يكون من غير أهل الصناعة ومن لا يعيش بها ومن على مثله في ذلك معرة فبمع الإب من ذلك وكذلك ان كان من أهل الصناعات ولكنه أدخله في صناعة لا تليق بمثله من صنع الارذال اهـ منها بلفظها * (فرع) قال ابن عرفة متصلا بما قدمناه عنه مانصه وفي منه الاتفاق بفاضل خراج ابنه الصغير عن نفقته وجوازه قول غير واحد من الموثقين وأصبغ ونحوه لابن لبابة اهـ منه بلفظه ونحوه في اختصار المتسطي لابن هرون ونصه وهل للأب أن يتنفع بفاضل خراج ابنه الصغير فيه قولان ضعفه غير واحد من الموثقين وأجاز ما أصبغ في التلمية وابن لبابة في أحكام ابن بطال اهـ منه بلفظه ونحوه في المعين الا أنه اقتصر على نسبة الثاني لأصبغ قلت وانظر هل هذا الخلاف مطلق أو مقيد بكون الأب غنيا أو بكونه فقيرا لم أر من تعرض لذلك والظاهر أن محله اذا كان الأب غنيا وأما ان كان فقيرا فلا وجه للمنع ويحتمل ان يقال وجهه ان

وقوله عنه لا أعلم من ذكره عن محمد الخ يقتضي أن عزوه لمحمد من غير تقييد بقوله على قدر الميراث معروف عنده مع أن بقية كلامه تفيد أنه لا يعرفه له أصلا تأمله وقوله عنه نحو قول التونسي الخ فيه ان كلام التونسي الذي ذكره صريح في أنها لا تجب على الام بحال اتفاقا والله أعلم

(وليس يحزم عنه الخ) ظاهره كظاهر ابن الحبيب وابن عبد السلام وابن يونس والمدونة سواء كانت النفقة ماضية أو حالية وقيد
 أبو عمر بالماضية وقيد عياض وأبو الحسن ورده ابن عرفة بأنه يجب كون النفقة الحالية باقية على وجوبها عليه وذلك باطل لأن
 ثبوته يؤدي في نفسه لأنه لو كان باقيا وجب يحزم عنه تجهيزه فبطل كتابته وكل بطات عاد عدا عبد الله عدا سقطت نفقتهم عنه
 ضروره فان النفقة عليه ولو وكل ما أدى ثبوته في نفسه يكن باطلا (لا الموقر) قول ز من مال الاب فان أعدم الخ
 مبنى على ما أتى له من مال الاب في مؤجرة (٢٤٨) غير الامم تقدم على مال الابن وقد اعترضه مب وانما سكت عنه هنا

استغناء بما أتى له اذ لا فرق بين الام
 والاجنبية في ذلك والله أعلم
 (واسـ تأجرت الخ) قول خش
 ككوفهم حقا الخ قال في
 المذهب الحديث روى يود وفي
 المراسيل بسند صحيح عن زياد
 السلمي قال سمى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن تسترضع الحماة
 فان اللبن يشبه وعند ابن أبي حبيب
 يمدى وعند ابن أبي حبيب أيضا
 مرفوعا المسمى حسن استرضع
 الناجرة وعن عمر بن الخطاب
 لم يسترضع وعند حفص بن غنيم
 حسن من حديث ابن عباس
 مرفوعا لرضاع غير الطباع اه قال
 المنساوي أي غير العبي عن خوجه
 بطبع ولده إلى طبع مرضعته
 لغيره والله مزاجه ومراوده
 الابوين على تحري مرضع طاهرة
 الغنم اه وفي ابن خلكان ان
 الشيخ أبي حامد والد امام الحرمين
 كان في أول عمره يتسرع بالاجرة
 فاجتمع له من كسب يده ثمن اشترى
 به جارية موصوفة بخلق والصالح
 ولم يرل بينهما من كسب يده أيضا
 الى ان جلت بامام الحرمين وهو

ولقد عجز عن مثل ما أورضته فلا يجد نفقة والله أعلم (وليس يحزم عنها عزا عن
 النكابة) ظاهره سواء كانت النفقة ماضية أو حالية وهو ظاهر كلام ابن الحبيب وابن
 عبد السلام وابن يونس وهو ظاهر المدونة وقيدها أبو عمر بالماضية وقيد له عياض وأبو
 الحسن ورده ابن عرفة ونصه وقال أبو عمران في النظر المدونة يعنى في نفقة تقدمت وأما
 ما يحتج به في حياته رمة مقدم على كل شيء يقال له أنفق عليهم أو يقال ذلك للسيد
 عياض عند صحيح بين لا ترى كيف سوى النكابة والجنابة ولا إشكال في هذا قلت يرد
 قولها ما بان قصره على النفقة السابقة بوجوب كون النفقة الحالية باقية على وجوبها عليه
 وذلك باطل لأن ثبوته يؤدي في نفسه لأنه لو كان باقيا لا وجب يحزم عنها تجهيزه فبطل كتابته
 وكلما بطلت عاد عدا وكلما عدا سقطت نفقتهم عنه ضروره ان العدا لا نفقة عليه لولده
 وكل ما أدى ثبوته في نفسه كان باطلا حسبا تقدم في المسئلة السريحية في تعليق الطلاق
 ودفع السيد عده في مؤره اذا تحمل به اه منه بافظة قلت وما قاله حسن ان كان
 أم عمران وأبو الفضل عياض يسلان أن كل ما أدى ثبوته الى نفقة كان باطلا اذ ليس ذلك
 بنفقة عليه كفى كلام ابن عرفة نفسه في المحل الذي أشار اليه راجع ح هناك والله أعلم
 (لا الموقر) قول ز فانها الاجرة من مال الاب فان أعدم فن مال الصبي هذا مبنى على
 ما أتى له من مال الاب في مؤجرة غير الامم تقدم على مال الابن وقد اعترضه مب بأنه
 غير صحيح وهو صواب وانما سكت هنا عما قاله ز والله أعلم استغناء بما أتى له ويعد أن
 يكون سلم ما عدا كون الاجرة للام اذ لا فرق وكلام اللغوي كالصريح في أن حكمها احكم
 الاجنبية ونفسه فان كانت دائره لم يكن عليها رضاع لان العادة في مثلها أن لا ترضع
 ولدها وانما يدخل في ذلك على العادة في مثلها ان الابية كانت ذلك بغيرها فان قالت أنا
 أرضعه باجرة كان ذلك اه الا أنها تقول ان كان يتضمن عقد نكاحي أن لا رضاع على فأنافي
 ذلك كلاجنبية ومعنى من ذلك ضرر يولد من غير منفعة للزوج لانها ان لم تعطه لم ترضعه
 وأرضعه غيرها باجر اه منه بافظة واذا كانت كلاجنبية فيكفي في عدم صحة ما قاله ز
 قول المصنف في الصيام والاجرة في مال الولد وراجع ما قدمناه هناك من كلام الأئمة يتبين
 لك ذلك غاية والله الموفق (ولها ان قبل أجرة المثل) ابن عرفة حيث وجب للام باجر
 فهو أجرة المثل قاله ابن الكاتب وغير واحد وفي طر ابن عات عن أبي الوليد بن مقبل أنه

سئل
 مستقر على تربيته بما كسب الخ فلما ورضعته أو صاها أن لا تكثر أحدا من أرضاعه فاتفق أنه دخل علم أبو ما
 وهي متألمة والصبي يبكي وقد أخذته امرأته من جيرانهم وشاغلت به بشد فارضع منه قليلا فلما رآه مشق عليه وأخذته اليه ونكس
 رأسه ومسح على بطنه وأدخل اصبعه في فيه ولم يزل يفعل بذلك حتى قام جميع ما نثر به وهو يقول يسهل على أن يموت ولا يفسد
 طبعه بشرب ابن عمه وبعثه عن امام الحرمين أنه كان لحقه بعض الاحيان فتر في مجلس المناظرة فيقول هذا من بقاء تلك
 الرضعة اه (أجرة المثل) ابن عرفة في طر ابن عات عن أبي الوليد بن مقبل أنه سئل عن ذلك فقال على الزوج الموردين ان في

الشهر وعلى المتوسط دينار وأربعة دراهم وعلى العامل يده دينار فان لم ترش له بذلك فلا بد اخذ لا أن لا يقبل غيرها فنجبر على رضائه باجر مثلها (وخصه بنسخ) زاد بن عرفة عقب ما ذكره ز عنه مانعه ابن رشد والتمس على وجوب كنفه الاطفال الصغار لهم خلق ضعيف يقتصر كفال يريه حتى يقوم بنفسه فيه وفرض كنفه ان قدم به فمستقط عن نسائه لا يتعين الاعلى لا بد وعلى الام في حوزة رضاعه ان يكر له ثوب وغذاه له وكن لا يقبل غيرها ثم قرر ومستحقه ربحي اولاد زوجته شمانى افترقهما أصنف لزواياهم ونسبهما ثانيا نسب الاب الثالث وصى الرابع عصبة ومقدم الام ثم فيها الخمي وابن رشد اتفاقا وقرائتها حق من قربات لاب اجاعا في كونه احق من قربات لها سوى الام قوله ان رواية ابن وهب ان لاب حق من اخالة والمشهور اها يحج وفي ذخيرة للقر في قاعدة يقدم الشرع في كل ولاية من عواقب بمصالح تبث ولاية في اخرب من عوشجاع محجب بسوس الخيوش وفي القضاء من خوفه متوفر لدين والعزم والتمس في ولاية لا يتم من عوارف بتخية لسان ومصارفه وقد يكون المقدم في باب مؤخر في آخر فلما مؤخره في (٣٤٩)

فهى فسود مع صالح اخلائه من زوجة وفول ابن رشد يستحق نسائه اخضنة بوصفين أحدهما ان يمكن ذوات رحيم من المحضون والثاني ان يكن محرمات عليه ولا فزحاضة لهن كدام من الرضاع والمحرمات لهن كدام من الاخالة وبنت نعمة اه والى ذنب اشارى التحفة بقوله

وصرفها الى النسب لا ينفق لانها بالامور شفيق

وكونها من ذوات الرحم

شرط لهن وذوات محرم

(ولوامة الخ) رد بلوغى ابن رشد

قائلا لانها بمنزلة لام متزوجة

ونحوه للغمى ابن عرفة وتزويق

ابن عبد السلام بان حال الزوج

مظنة لبعضه ربه المحضون بخلاف

سئل عن ذنب فقال على الزوج انوسر دينار في شهر وعلى المتوسط دينار وأربعة دراهم وعلى العامل يده دينار فان لم ترش له بذلك فلا بد اخذ لا أن لا يقبل غيرها فنجبر على رضائه باجر مثلها (وخصه بنسخ) زاد بن عرفة عقب ما ذكره ز عنه مانعه ابن رشد والتمس على وجوب كنفه الاطفال الصغار لهم خلق ضعيف يقتصر كفال يريه حتى يقوم بنفسه فيه وفرض كنفه ان قدم به فمستقط عن نسائه لا يتعين الاعلى لا بد وعلى الام في حوزة رضاعه ان يكر له ثوب وغذاه له وكن لا يقبل غيرها ثم قرر ومستحقه ربحي اولاد زوجته شمانى افترقهما أصنف لزواياهم ونسبهما ثانيا نسب الاب الثالث وصى الرابع عصبة ومقدم الام ثم فيها الخمي وابن رشد اتفاقا وقرائتها حق من قربات لاب اجاعا في كونه احق من قربات لها سوى الام قوله ان رواية ابن وهب ان لاب حق من اخالة والمشهور اها يحج وفي ذخيرة للقر في قاعدة يقدم الشرع في كل ولاية من عواقب بمصالح تبث ولاية في اخرب من عوشجاع محجب بسوس الخيوش وفي القضاء من خوفه متوفر لدين والعزم والتمس في ولاية لا يتم من عوارف بتخية لسان ومصارفه وقد يكون المقدم في باب مؤخر في آخر فلما مؤخره في (٣٤٩)

(٣٣) دعوى (رابع) حال سيد الاممة مع ولدها المحضون حسن (أوام وادخ) قول مب عن ابن عرفة في

سقوط حضانتها الخ صوابه في عدم سقوط الخ اذا القول بعدم السقوط هو رواية عيسى وفي السقوط هو رواية أبي زيد كما في ح ثناوى انتماء وفي المستنى وقول مب نقل للغمى صوابه الباسي لانه الذي نقل الخلاف المذكور لا للغمى ولانه الذي في ابن عرفة وأى على عنه وقد ذكر ابن رشد القولين لكنه عز السماع أبي زيد مثل سماع عيسى وعز القول بالاسقاط لرواية ابن المنور عن ابن القاسم فلعلى ان يزيد روى القولين معا وقد وجههما ابن رشد بأنه مرة رأى الاسقاء مقدمة ما على العتق فلم يلزمه اياه ومرة رأى العتق مقدمة ما على الاسقاط فلزمه اياه قال ولا يظهر ان ذلك لا يلزمه لانهما اذ وقع في حالة واحدة فقد وقع كل واحد منهما مقابل كل صاحبه اذ وقول مب فانظر من أين لز الخ ما لز هو الصواب في ح بعد كلام مانصه فظهر ان القول بعدم الزوم أرحح لكونه لموافق للذهب المدونة في مسئلة اشتراط النكاح أى في عقد عتق الامة والله أعلم اذ وانظر الاصل (ولاب تعاضده الخ) قلت قال غ في تكميله مانصه الوافعى يقوم من هناك الاب له القيام بجميع أمور ولده فيجئنه

وبصنع الصنيع في داره ثم رسله لاهمه ولولتنازع الاب والام في زفاف البنت فقال الاب عندى وقالت الام عندى فظاها النقل
ان القول قول الام اه ومنه له في ح عن أبي الحسن * (فرع) * قال غ ايضا في سماع القريبن من كتاب طلاق السنة
وسئل مالك عن تعلق امرأته ولها منه ابنة بنت أربع سنين فيقول ما عندى ما أنفقه عليها أرسلها إلى تآ كل معي فقال أخاف أن
يكون مضرا بها ولكن ينظر في قوله فان كان ذلك أمرا غالبا معروفا فيلها أرسلها تآ كل مع أبيها وتأتيك فان كان لا يزال يكتسى
الثوب ويأكل اللحم فذلك وجه ابن رشد ليس للرجل المومر أن تآ كل ابنته عندمو يلزمه أن يدفع نفقتها إلى أمها الحاضنة لها فان
ادعى أنه لا يقدر على ذلك نظر في حاله فان تبين صدق قوله وأنه لا يريد الضرب بما دعا اليه من أن كل ابنته عنده كان ذلك كما قال والأفلا
وبالله تعالى التوفيق ابن عرفة ونقله ابن (٣٥٠) فتوح غير معزوق كآله المذهب ولا بن زرقون عن البابي قال سحنون في الحالة تجب
لها الحاضنة فيقول الاب يكون

فان عتقت أم الولد على ان تركت حضنة ولدها فقد روى عيسى عن ابن القاسم أنه يرد
اليها بخلاف الحرة تصالح الزوج على تسليم الولد اليه لأنه يلزمها وروى عنه أبو زيد أن
الشرط لازم كالحرة اه منه بلفظه فان لم تكن لفظة عدم سقطت من أصل ابن عرفة
فهو سبق قلم مندرجه الله ثم هذا الذي قاله البابي من مخالفة رواية أبي زيد لرواية عيسى
مخالف لما لابن رشد في أبي الحسن عند قول المدونة في باب الخلع من كتاب ارخاء الستور
واذا خالعهما على أن يكون الولد عنده فخلع جائز الخ مانصة قال في رسم أوصى من سماع
عيسى من كتاب التخيير والقبيل الأول فيمن أعتق أم ولده على ان سلمت له ولده منها يكون
عنده أنه يرد اليها وليس ذلك بمنزلة الحرة التي صالحها على أن تسلم اليه فذلك جائز ولا يرد
اليها قال ابن رشد ومثل هذا في سماع أبي زيد من كتاب العتق وروى عن ابن القاسم أن
ذلك يلزمه بمنزلة الحرة وحكي عنه ابن الموارث القولين جميعا والاصل في هذا الاختلاف أنه
لما أعتقها على ان أسلمت اليه ولدها منه حصل اسقاطها لما لا يجب لها من حضنة ولدها
في حال العتق والعتق معاقرة رأى الاسقاط مقدما على العتق فلم يلزمها اياه اذ لم تلزمه الا في
حال الرق وفي حال لا تملك نفسها ويقدر السيد فيه على اكرهاها فاصارت في حكم المغلوطة
على ذلك وحررة رأى العتق مقدما على الاسقاط فألزمها اياه اذ لم تلزمه الا في حال حررتها
بعد عتقها فاشبهت الحرة بصالحها زوجها على أن تسقط حقها في حضنة ولدها والظاهر
أن ذلك لا يلزمها لانها اذا وقع ما عفا في حالة واحدة فقد وقع كل واحد منهما ما قبل كمال صاحبه
وعلى هذا الاختلاف وقع الاختلاف في الرجل يعتق أمته على أن تزوجه بكذا وكذا صح
منه وفي سماع ابن القاسم من رسم حلف من كتاب النكاح ذكر فيه اختلافا كثيرا ثم قال
فتحصيل القول في هذه المسئلة أن في ذلك قولين أحدهما ان ذلك لا يجوز وهو مذهب
مالك وجميع أصحابه اه محل الحاجة منه بلفظه ولما ذكر ح في التزامه كلام

الولد عندى لا عليهم وأطعمهم فان
الحالة تآ كل رزقهم وهي تكذب
للاب أن يطعمه ويعلمه وتكون
الحضنة للحالة فجعل الحضنة أن
يأوى اليها وتباشر سائر أحواله مما
لا تغيب عنه من نفقته ابن عرفة
كذلك في النوادر وهو خلاف
الروايات ان اطعام المحضون انما
هو عند حاضنته من كآله والمجب
من البابي وابن زرقون في قبولهما
هذا وتصديق الاب على الحالة أنها
تآ كل رزقهم وللشعبى نحوه اه
ونقله ح آخر الباب وفي الفائق
قال في النوادر كتب شجرة إلى
سحنون في الاب يقول ان الحاضنة
تأكل طعام ابنه وتجيئه أنها تحضنه
ويأكل عند أمه وفي أحكام
الشعبى عن ابن الفغار وابن أبي زيد
خلاف ذلك ونصه وسئل يعني
ابن أبي زيد عن الحاضنة تأخذ

الاولاد وهي أم أو جد أو خالة وتأخذ نفقتهم فيقول الاب انها تآ كل نفقتهم ولكن تكون كفالتهم عندى
ومأواهم اليها وهو ملي فقال ليس ذلك للاب حتى يقيم ينة أنها غير مأونة على نفقتهم فاذا ثبت ذلك كان له مقال فان شامت تحضنهم
على ذلك أو ترك حضانتهم وهذا اذا كانت مأونة عليهم وغير مأونة على نفقتهم وأما ان ثبت أنها غير مأونة عليهم ولا على نفقتهم
فلا حضنة لها اه ونقله أبو علي وقال في ضج مانصة وكتب شجرة لسحنون في الحالة الحاضنة اذا قال الاب انها تآ كل
ما أعطيه وطلب الاب أن يأكل عنده ويعلمه فكتب اليه ان القول للاب بفعل الحاضنة أن يأوى اليها فقط والاول أي الاكل
عند الحاضنة هو الاصل ولعله ظهر صدقه في السؤال وقد ذكر ابن يونس عن مالك هذا التفصيل نصا في العتبية اه ونقله ح
وقال عقبه وما ذكره عن سحنون نقله البابي ايضا في المتقى ونصه وان شكى الاب ضياع نفقة ابنه فإذ أن يطعمه فقد كتب
سحنون إلى شجرة في الحالة قد كرنصه المتقدم في كلام غ عن ابن عرفة عن ابن زرقون إلى قوله بما لا تغيب عليه من نفقته ثم

الباجي قال عقبه مانصه وما ذكره عن سماع عيسى هو في رسم أوصى من سماع عيسى من
 كتاب التخيير وفرضها في أم الولد وذكر ابن رشد القولين لكنه عزا لسماع أبي زيد من سماع
 عيسى واستظهره وعزا القول الثاني لرواية ابن المواز عن ابن القاسم ثم ذكر المسئلة أيضا
 في سماع أبي زيد من كتاب العتق وفيه أن الولد يردها إلى أمه ما في سماع عيسى وأعاد ابن
 رشد القولين اه وهذا من ح ترجيح لنقل ابن رشد عن سماع أبي زيد على نقل الباجي
 عنه براجعه كلام السماع في أصله ووجوده فيه كما قال ابن رشد وما قاله ظاهر لكن
 الباجي لم يصرح بأنه من رواية أبي زيد في سماعه من العتبية فيمكن أن يكون روى ذلك
 عنه في غير ما يكون روى عنه القولين معا كما فعل ابن المواز ثم قال ح بعدما قدمناه عنه
 مانصه فظهر أن القول بعدم لزوم أرجح لكونه الموافق للمذهب المدونة في مسئلة اشتراط
 النكاح والله أعلم اه منه بالنظر انظر في التنبيه الثاني من المسئلة الثانية عشر من
 الفصل الاول من الخاتمة وبه تعلم أن اقتصار ز على عدم المسئلة وطعها الصواب وبه تعلم ما في
 اعتراض مب عليه (تنبيه) نقل أبو علي هنا كلام ابن عرفة ولم ينبه لمخالفته لما في ح
 ونقل كلام أبي الحسن عند قوله في الخلع وبإسقاط حضانتها ولم ينبه على مخالفة ما لابن رشد
 لما للباجي مع أن المخالفة بين الجميع وقعت من أوجه وقد وقع له فهو هذا في غير ما موضع
 والكمال لله تعالى (ان انفردت بالسكنى عن ام سقطت حضانتها) قول مب قلت الذي
 في عبارة ابن سلون مانصه الذي أفتى به ابن العواد أنه لاحضانة للجددة اذا سكنت مع بنتها
 قال وهي الرواية المشهورة عن مالك الخ كانه قصد بذلك الاعتراض على ق في نسبه لابن
 سلون أنه قال انه المشهور ووجه ذلك ان ابن سلون انما قال وهي الرواية المشهورة عن
 مالك ولا يلزم من ذلك ان المشهور من المذهب هي تلك الرواية كما لا يخفى اذ كم من مسئلة
 لا يكون للمالك فيها الا قول واحد ويكون المشهور فيها خلافا فكيف في مسئلة تفهيم اقولان
 اشتهر في أحدهما عنه دون الآخر لكن ما فهمه ق من ان تلك الرواية المشهورة هي
 المشهورة في المذهب هو الصواب قال في الشامل مانصه ثم لجدته لامها ان لم تسكن به مع
 من يسقط حقها على المشهور وبه أفتى اه منه بلفظه وقال في المفيد مانصه ومن كتاب ابن
 المواز اذا نكحت الام فالجددة للام أحق بحضانة الولدان كان لها منزل تضمهم اليه ولا تكون
 تضمهم مع أمهم قال أبو اسحق له اتفق أنها تظهر انما يكفلهم وتعطيهم الى أمهم بعد أن
 تزوجت أولاهن نيات تبقى كسكنهن اذا سكنت مع زوج الام قال ورأيت في سؤالات
 حبيب انه سأل سحنون عن المطلقة تتزوج ولها ولد ولها أم عازبة عنها فكانت الحضانة للجددة
 فارادت ان تسكن بالصبي مع أمها المتزوجة فابى الزوج من ذلك قال للجددة ان تسكن بالصبي
 مع امه في حجرة واحدة فان كان سحنون أراد ان يصبي لا كشف فيه فقد يقول في الصبية
 اذا كانت كبيرة ان أباهما يكره اطلاع زوج امها عليها اذا كانت مع جدتها في مسكن واحد
 فلهذا وجه قاله التونسي ووقعت هذه المسئلة بقرطبة جوابك رضى الله عنك في رجل
 طلق امرأته وله منها ابن وتزوجت وهي ساكنة مع أمها في دار واحدة هل تسقط حضانة
 الجددة أم لا الجواب ابن العواد قرأت السؤال ووقفت عليه اذا كان الامر على ما وصفت فلا

قال وما ذكره عن العتبية بشيخه
 لقوله في سماع أشهب فذكر مثل
 مانصه قدم عن غ وابن عرفة في
 سماع القرطيين وكلام ابن رشد عليه
 وكلام ابن عرفة بعده والله أعلم (ان
 انفردت الخ) قول مب قلت
 الخ كانه قصد الاعتراض على ق
 في نسبه لابن سلون انه قال انه
 المشهور مع أنه انما قال انه الرواية
 المشهورة لكن ما فهمه ق من أن
 تلك الرواية المشهورة هي المشهور
 في المذهب هو الصواب فما اعتمده
 المصنف هو المعتمد انظر الاصل
 (ثم جددة الاب) قلت هذا هو
 الصحيح كافي المقدمات خلاف
 ما شهروه ابن سلون وجرى عليه في
 الحنفية من أن أم الاب مقدمة عليه
 وهو مقدم على جدته وهو مخالف
 لما في المدونة بل لم يذكره ابن عرفة
 أصلا خلافا لمب والله أعلم

حضانة الجدة من أجل سكا مع ابنتها وزوجها عند أبي الرواية المشهورة عن مالك وأصحابه
 رحمه الله وبه عمل وجواب غيره بقول محزون المتقدم ثم بلغ ابن العواد ذلك كتب
 وقع في سائر قريوس بن العباس الشقي عن مالك قال مالك رحمه الله نعم تكون الحضانة
 الجدة ثم تأومع المذهب وكانت بائنة عنها قال بن الشقي وهي جيدة ووقع مالك في كتاب
 بن مؤرسل ما ذكره قريوس عنه وكان الشيوخ رحمه الله يفسرون المدونة بما رواه
 قريوس وابن المؤرسل فيجبون أن يفسروا قول مالك ببعضه وبعض ولا خلاف في هذا
 في المذهب الأمازيغي عن حبيب بن محزون من خلاف ذلك ولعل محزون لم يبلغه قول مالك
 وذلك قول بخلافه والاصل عندنا بالانكسار ان لا يترتب قول مالك لقول غيره من أئمة في
 هذه المسئلة بقول محزون وترك قول مالك فقد خالف ما أملاه العلماء بالانكسار قديما
 وحديثا من تبعاهم قول مالك مع ان قول محزون في عدم ضعيف والذي اختاره اخذوا
 من المتأخرين من البغداديين قول مالك رحمه الله وهو الاصح عندهم والله الموفق
 رحمه الله منه بلفظه وقد ذكر الحافظ أبو العباس والنسري في المسئلة في الفائق
 في الفرع الحادي والتميز من نوازل الخلع واحضانة وفي المعيار أو آخر نوازل العدة
 والاستبراء فقد كرمه امامي أسئلة حبيب ثم عقبه بجواب ابن العواد المتقدم بقوله وسلم ولم
 يرد على ذلك شيء وبذلك نعم حجة ما قلناه فاعتمد المصنف هو المعتمد والله أعلم (ثم الوسي)
 قول ز ولا فلا حضانة على الراج على ما فيه بده ضريح ومن وافقه وله على ما يقتضي
 ابن عرفة انه راجح الحسنة عنه مب وقال نعم مانعه أما ضريح فقد يفيد ما قال
 واما ابن عرفة فمأول الاعلى التفعيل اه محل حاجة منه فظهر ان شئت فقد نقل كلام
 ضريح وبعض كلام ابن عرفة الذي في شئت فعمله ان الذي يفيد كلام ضريح ومن
 وافقه هو الذي يفيد كلام ابن عرفة وهو كقول يظهر ان نقل كلام ابن عرفة ونفسه
 ابن الحجاب الوسي أولى وجميع العصبية على المنصوص قلت مقابل المنصوص هو
 مقتضى كلام ابن بشير قال مانعه الوسي مقدم على سائر العصبية في نص الروايات ويخرج
 تقديمهم عليه وتقدم في صلاة الجنازة وفي ولي النكاح ما يقتضي الخلاف في هذا
 الاصل ثم قال عن ابن بشير مانعه هذا حكمه في الذكور واما الاناث اذا كبرن فان كن
 ذوات محارم منه فهو أحق والافهل له حق في حضانتهن قولان اه ثم قال مانعه ولا يصح
 في سماعه ابن القاسم في النكاح لو تزوجت أم الصبيان كان الوسي أولى بحضانتهن من
 أمهم وان كن جوارى قد بلغن أبكارا وان كن لهن أخ أو عم أو ابن عم عند ولا فالوسي
 أولى بحضانتهن وان اتفقن الى بلد آخر فلهن حملهم معه لانه بمنزلة بيهم في كل بني الأتروبيج
 الا ان قبل أن يبلغن ابن رشد قيل انما يكون الوسي اذا تزوجت الأم أحق بحضانة بنينها
 الذكور واما الاناث فكونهن مع زوج امهن لا محرم منهن أولى من كونهن مع الوسي
 اذا حرمة بينه وبينهن الا ان يخاف عليهن عند الام غير الزوج فيكون أولى بهن وكذا الم
 بخلاف الاخ والمهما حق من الام اذا تزوجت اتفاقا روى هذا المعنى محمداه منه بلفظه
 ثم قال بعد هذا بنحو الورقة عن الغمي مانعه فروى محمدان تزوجت أم الصبيته ولها الوسي

(ثم الوسي) قول ز وله على ما يقتضي
 ابن عرفة الخ فيه نظير ابن عرفة
 ماعول لا على تنصيص فقد ضح
 ومن وافقه هو ما ذكره النص في
 الاصل قلت قول غ في تكميله
 وقدم الوسي لانه مقدم باجتماع الاب
 ومن اجتمعت فيه الاب أقوى وأولى
 ولو علم ان ذلك كان من الاب لكان
 كان ينسب وبين جد وله وأخيه
 لقد تم على الوسي لان عليهما في
 تربية غيره ولداه معا فجمع علي
 ان رغبة الاب عنهم ما لم تكن حين
 نظر وكان الشان بينه وبين عم
 اوله أو ابن عمه تقدم الوسي لانها
 يتم حان في عداوة والامانة ليه
 لعداوة لاب ابن بشير الوسي مقدم
 على سائر العصبية في نص الروايات
 اه وقول خش عن ابن عرفة فان
 ظهرت مارة شفقة الخ مندي
 تكميل غ وظاهر اعتبار
 الامانة لا لشفقة ثم رأيت في شرح
 التحفة تنو مانعه ابن بشير
 ينبغي أن يكون خلافا في حال فان
 كان مأمورا وله اهل فهو حق والا
 فلا حقه كذا في الجواهر اه
 وهو كذلك في الجواهر (واختار
 خلافة) قلت قول ز من قول
 الوثائق أي لابن الهندي كافي في
 والوثائق المجموعة كافي ضريح

(وقدم الشقيق الخ) قول ز وفي
 الذخيرة الخ ما في الذخيرة أصل للغمي
 وقوله كظاهر المدونة الخ يفيد
 ترجيحه ونحوه في ضيق واقتصر
 عليه في المقدمات وبه تعلم أن الزجاج
 ما عند المصنف انظر الأصل (وفي
 المساويين الخ) قلت قول ز
 فان تساوا وادقم الاسن الخ ابن
 عرفة الترجيح بالصلاح مقدم على
 الترجيح بالسن نقه غ في تكميله
 وولد الناطم في شرح التفتة (وشرط
 اخاضن الخ) قلت لفظ شرط في
 المصنف وان كان مفردا فهو جمع
 معنى للاخبار عنه مجتمعين به يسقط
 بحث م ب مع ز على أن مراد
 ز الصحة المعنوية لا اللفظية فتأمل
 (في البنت يخاف علم) نحوه لابن
 اخاجب وهو ظاهر أول كلام
 المدونة وآخر نص في اعتبار حرز
 المكان في الولد واجارية وهو الحق
 وان كان في البنت أكدناه ابن عرفة
 معترض به على ابن اخاجب انظر
 نصه في الأصل (والامانة) قلت
 قول م ب قيل عليه أي على
 تفسير الامانة بالصلاح في الدين
 وحاصله أن الامانة أي ضد الخيانة
 ليست داخله هنا ولا في الرد فقد
 بقيت على المصنفورد م ب له
 واضح وقد قال أبو علي رحمه الله
 مانصه والامانة أي في دينه وفيما
 يدفع اليه من نفقة المحضون مثلا
 لكن تقدم عن ابن أبي زيد أنه اذا
 ثبت أنها غير آمنة على النفقة
 وكانت آمنة على الطفل خبرت
 بين أكله عند أبيه وترك الحضانة
 ولا تسقط حضانتها جله فتأمل ذلك والله اعلم

بقيت عند أمها مع زوجها لانه إلا نذو محرم والوصى ليس بمحرم منها لان يخاف عليها
 عنده فالوصى أولى ولا يصح في العتبية الوصى أولى من الام اذا تزوجت ومن الم والم والاخ
 بالاناث وان كن قد بلغن أبكارا أو لولئ اذ لم يكن بينهما وبينه محرم كالوصى وقول مالك أصوب
 لأنها في كنفه لابد أن يطلع منها على ما لا يحل لطول العدة والتربية اه منه بلفظه فتأمل
 يبين لك صحة ما قلناه والله أعلم (وقدم الشقيق الخ) قول ز وفي الذخيرة تسقط ما لا يوافق
 القادم حق الاخت للاب الخ أصل ما في الذخيرة للغمي وأقرب منه وقول ز لكن قول
 ابن ناجي الخ أي في شرحه للمدونة عند قوله فان لم يكن الاب فلاخت ثم العمة الخ ونصه
 وظاهرها ان الاخت للاب له الحضانة وهو كذلك على أحد القولين اه منه بلفظه وعو
 يفيد ترجيح خلاف ما في الذخيرة وكلام ضيق يفيد أيضا ترجيح ما عنده من نصه انظر
 عبد الوهاب والغمي وصاحب المقدمات وغيرهم ان الاخت الشقيقة مقدمة على التي للام
 والتي للام على التي للاب وكذلك الخالة والعمة وكذلك بقدم الاخ للام على التي للاب
 بل قد قيل بأسقاط الاخ للاب وروى عن مالك وابن القاسم في كتاب المدينين أنه لاحق
 للاخت للاب لأن التعاطف بين الاخوين للام والشأن بينهما اذا كانت للاب لاختلاف
 ما بين أمهاتهم اه منه بلفظه ونص الغمي وان اجتمع اخوة واختلف منازلهم فاحقهم
 الاخ الشقيق ثم الاخ للام ثم الاخ للاب على اختلاف فيه على لاحق في الحضانة اه وقول
 قبل عذاب قريب مانصه واختلاف في الاخت للاب فقيل لها حق في الحضانة وروى عن
 امالك في كتاب المدينين أنه قال في رجل توفي وترك غلاما وجارية وأمه ماشية فتزوجت ثم
 لغلام فقالت أخته أنا أخدمو على نفقته أو قالت وأنفق علي من ماله قبل ان تزوجت
 أم الغلام أخذه ولياؤه قال ابن القاسم وليس للاخت في ذلك قول فسلم بجده لان الاخت
 للاب حق في الحضانة اه محل الحاجة منه بلفظه ونص المقدمات فان اجتمع الاخوات
 فالشقيقة أحق ثم التي للام ثم التي للاب ثم ان لم تكن منهن واحدة فاخوات الاب اه منها
 بلفظها وبذلك تعلم أن الزجاج ما عند المصنف والله أعلم (وحرز المكان في البنت يخاف
 عليها) قول م ب قال ابن عرفة تخصم حرز المكان بالبنت حين يخاف عليها هو
 ظاهر قولها الخ يقتضي أن ابن عرفة سلم كلام ابن اخاجب وليس كذلك ونص ابن عرفة
 وقوله أي ابن اخاجب في البنت يخاف عليها يقتضي تخصم حرز المكان بالبنت حين
 يخاف عليها وهو ظاهر قولها أول الام أولى بالجارية حتى تبلغ النكاح ويخاف عليها
 فينظر ان كانت أمها في حرز وجهين ومنفعة كانت أحق بها حتى تسكن ثم قال يترد الغريم
 والجارية عند الجدة والخالة الى حد ما يترد كان عند الام وقد وصفنا ذلك اذا كان
 في كفاية وحرز وجه ذانصر في اعتبار حرز المكان في الولد واجارية واخفى أنه شرط فيها
 وهو في البنت حين يخاف عليها أكد اه منه بلفظه وتأمله مع الانصاف يظهر لك ما في
 كلام م ب من الإيهام الذي ذكرناه (تنبيه) اعترض أبو علي كلام ابن عرفة هذا
 بأن ما استدلل به من كلام المدونة آخر أورده ما قاله ابن اخاجب لم يجده في التهذيب ولا في
 ديوان ابن يونس ولا نقله عنها أبو الحسن فان لا مانع وهذا عجيب ويعد أن يكون ابن

(وأثبتها) قول مب عن ق انما هو في الولي الخ قال بب و فرق بينهما لان الحق في مسئلة المصنف للحاضن فمن ادعى سقوطه فعليه اثباته بخلاف الولي المرید للسفر فانه أراد نزاع الولد عن نيته حضانة مع غيبته اه ومع كونه في الولي قال المييطي كافي فيه نظر راجع نص المييطي في نو و هو في وقول مب وبذلك تعلم الخ نحوه لتو والجزم الغفير من ارباب الشروح والحواشي وهو الحق الذي لا محيد عنه لان ما لابن العطار وابن الهندي ومن وافقهما كالمصنف وان يرجحه أبو علي قاتلا وهو شامل للحاضن المقسم والمنقول بالولد في طريقه وبعد وصوله فهو مردود معنى ونقله وقياسا بل مشكلا غاية لما يلزم عليه من الترجيح بلا مرجح ان دفع الطفل لحاضن كالأب دون الام مثلا قبل ثبوت الامانة أو ضياع الولد ان لم يدفع لحاضن أصلا حتى تثبت أو ابطال حق الحاضن ان دفع لمن لا حضانة له أصلا ممن اشتهرت اماته اشتارا بغنى عن الاثبات ولا مخلص من ذلك الا بتابع ما قاله المييطي ومن وافقه ورجحه غير واحد ممن المحققين واعتمدوا نظر الأصل ولا بد فلو قال المصنف وجعل عليها أي وان نسب الى غيرها والله أعلم

عرفة نقل هذا من الام ويتركه من ذكر لاسيما أبو الحسن فانه ينيه على الامهات ثم قال بعد كلام مانصه وقد تبين من كلام المدونة باعتبار ما هنا وباعتبار ما صدرنا به أن شرط الحرز فيمن بلغت حد الوطء صحيح لاشك فيه وأما من لم تطق الوطء أو ولد كعدم الحرز ليس بشرط مسقط للحضانة وان كان مطلوبا في الجملة وقول ابن عرفة فيما استدلل به على تقدير وجوده انما هو منهوم لانه لا نص بدليل التأمل فان ذلك مقهور بشرط وقد استدلل بظاهر المدونة لما في ابن الحاجب كآرائه واللقاني في حواشيه سلم كلام الخمي وأبي الحسن بعد أن نقل بعضه ولم يعرج على اعتراض ابن عرفة أصلا وعلى هذا فقول المصنف في البنت يحمل على المطيعة للوطء ويكون كلامه صحيحا لان كلامه في الشرط والشرط انما ثبت في المطيعة وقوله يخاف قرينة على أن البنت مطيعة هذا تحقيق المسئلة ولا نقل هذا كلام ابن عرفة فرد بالاك لانما قول كلام الناس هو الحجة على الجميع لاسيما المدونة وقوله ولا ينزعوا منها الخ يفهم منه أن غير البالغة لا ينزعوا منها ولو لم يكن حرز في المكان وهذا يعارض ما احتج به ابن عرفة أو يقيده فافهم وتأمل وأنصف لله تعالى اه محل الحاجة منه بلفظه قلت توقفه في صحة نقل الامام ابن عرفة عن المدونة بعدم وجوده في التهذيب ومختصر ابن يونس وبعد نقله أبو الحسن عن الامهات وتجه من ذلك لاجل ما لا من نقل وحفظ حجة على غيره ولا سيما نقل ابن عرفة مع أن أبا سعيد وابن يونس انما هما مختصران وأبو الحسن وان كان ينقل كلام الامهات أحيانا فالضرورة يعلم من مارس كلامه أنه لا ينقله في كل مسئلة مسئلة وقوله وقوله ولا ينزعوا الى قوله يعارض ما احتج به ابن عرفة لا يوجب بطلان نقل ابن عرفة وغاية ما هناك أنهم ان كانت معارضة يمكن فيها الجمع بين كلامهما فالامر واضح والافغاية ما هناك أنه أخذ من المدونة القولان وكما فيهما من مثل ذلك فلا يتم قوله قبل كلام الناس هو الحجة على الجميع لاسيما المدونة فتأمل وقوله أو يقيده فيه نظر ظاهر لانه وان أمكن ذلك في البنت بأن تحمل الجارية في نقل ابن عرفة على التي يمكن وطؤها فلا يمكن بالنسبة لذلك فتأمل ما تنضاف (والامانة وأثبتها) قول مب وبذلك تعلم ما في تقرير هذا الشارح الخ نحوه لتو ونصه ز ان نسب لغيرها أشار به الى الجواب عن اعتراض ق على المصنف فانه قال لم أجده هذا في الحضانة انما هو في الولي اذا أراد السفر أنه لا يسافر بالمجور حتى يثبت الاستيطان وانما مأمون على حضانة بنيه وقال المييطي مع ذلك فيه نظرا ونص المييطي ذهب ابن العطار وابن الهندي وغيرهما الى أن الأب اذا أراد الانتقال بولده يثبت كونه مأمونا على حضانته واحتجوا لذلك بما وقع في ارضاء المستور من المدونة أن الحضانة يستحقها من الاولياء من كان في كفاية وحرز يعني على نفسه وفيه عندي نظروا وكان يجب أن يحمل على الامانة حتى يثبت خلافها اه فاني ضيق من قوله فرع ويحتاج الحاضن أن يثبت الامانة على ما ذكره ابن العطار وابن الهندي الخ غير ظاهر واياه سع في المتن ووجه النظر أن كلام المدونة لا حجة فيه لاثبات الامانة وقول ز ان نسب الى غيرها لا يكفي لان ظاهر المييطي أنه محمول عليها وان نسب الى غيرها حتى يثبت خلافها والله أعلم اه منه بلفظه وقد قبل ابن عاشر اعتراض ق على المصنف ونصه قوله وأثبتها فيه

بحث انظر ق اه منه بلفظه وكذا باب وزاد مع ق نسبه للامامة أبي العباس جلولو
 ونصه قلت الذي في المبطل كافي مختصره فرض ذلك فيما اذا أراد الاب الاتقال بالولد كما
 به عليه الشيخ جلولو و ق وفرق بين هذه الصورة وصورة المصنف لان الاولى أراد نزاع
 الولد عن ثبت له حضائمه مع غيبته به فلذلك كلف اثبات الامانة بخلاف الحاضر فالحق له
 فمن ادعى سقوطه فعليه اثباته اه منه بلفظه وخالف هؤلاء المحققين أبو علي بن رجال وزعم
 أن ما قاله المصنف هو المذهب قال في حاشية التحفة مانصه قوله وأثبتنا أي الامانة يثبتها
 الحاضر لانه محمول على غيرهما حتى يثبتوا الافلاح حضائمه له وهو كذلك في الكفاية والحرز
 عن ابن الهندي وغيره واعتراض المبطل وغيره فيه ما فيه انظر الشرح فان الكلام في
 المسئلة طويل ثم قال بعد نحو الورقة تنبيه قول المصنف وأثبتنا أي الامانة هو المذهب
 وهو شامل للحاضر المقيم والمستقل في اتقائه وبعد وصوله وهو الذي يعمل به لرحمته وقدينا
 ذلك في الشرح غاية وان وقع في المسئلة اضطراب فقف على ذلك في الشرح وتقدم المصنف
 اه منها بلفظها وقال في الشرح مانصه فقول المصنف وشرط الحاضر أي الشخص
 الحاضر يشمل الاثني والذ كرو ذلك صحيح ثم قال بعد مانصه وقوله والامانة أي في دينه وفيما
 يدفع اليمن نفقة المحضون مثلاً وقوله وأثبتنا أي الامانة يثبتها الحاضر لانه محمول على غير
 الامانة حتى يثبتوا الافلاح حضائمه وقد رأيت هذا كله سيما صاحب الكافي وقد رأيت به وتبعه
 على ذلك صاحب المقيس وكذا كلام غيرهما فانظره هنا اه وقوله سيما صاحب الكافي
 يقتضي أن مانقله عنه هو أقوى النقول التي احتج بها دلالة على ما رجحه ونص مانقله عنه
 وفي الكافي بعد أن ذكر طائفة من الحاضرين مانصه وهذا اذا كان كل واحد من هؤلاء
 ما مونا على الولد وكان عنده في حرز وكفاية فاذا لم يكن كذلك لم يكن له حق في الحضائمه وانما ينظر
 في ذلك الى ما يحيط بالصبي ومن يحسن له حفظه وتعلمه الخبر على قول من قال ان الحضائمه
 من حق الولد وقد روي ذلك عن مالك وقال به طائفة من أصحابه ولذلك لا يرون حضائمه
 لقاهرة ولا الضعيفة عاجزة عن القيام بحق الصبي لمرض الخ وهذا منه بلفظه اه منه بلفظه
 وذكر من الانتقال غير هذا الكلام المدونة وأبي الحسن عليها وكلام المعونة والجواهر وابن
 الحاجب وضح وابن عرفة وذكر أيضا كلام التيطية وابن فتوح والغزالي في الوجيز فأما
 مانقله من كلام المبطل وابن فتوح والغزالي والمعونة والجواهر وابن الحاجب وابن عرفة
 فلا تعلق له بهذه المسئلة وأما مانقله عن ضج فهو نص في عين النازلة ولكنه نقل كلام
 المبطل الذي تقدم نقله في كلام نو وأقره ما كلام المدونة وأبي الحسن فسيأتي ان شاء
 الله ثم قال عند قول المصنف بعد هذا ان سافر لا مروا من في الطريق مانصه تحرير قال
 في الوثائق المجموعة بعد كتبه الوثيقة التي نصها يشهد من يسمى في هذا الكتاب من الشهداء
 أنهم يعرفون فلانا قد استوطن قبل تاريخ هذا الكتاب بمدة كذا بنفسه وماله وثقه له
 ويعرفون استيطانه المذكور مسقرا الى حين ايقاعهم شهادتهم هذه ويعرفونه ما مونا على
 حضائمه الصغار الخ مانصه وقوله ويعرفونه ما مونا على حضائمه فيه هو معنى الرواية في
 ارضاء الستور لقوله ان الحضائمه يستحقها من الاولياء من كان في كفاية وحرز وتحصين الى

آخر ما يأتي عن المدونة ثم نقل كلام المبسط الذي تقدم في كلام تو ونقله غير واحد ذكر
عقبه كلام ق وقال بعده مانصه وفي كلام ق نظر لان الاب اذا اراد الانتقال وأخذ
الولد فهو حاضن ثم قال وقد تحصل من هذا أن قول المتن وأثبت أي أثبت الحاضن الامانة
صحيح وهو المذهب ان شاء الله تعالى وذلك شامل للمقيم والمنقل بالولد في طريقه وبعد
وصوله ثم قال وانظر عند قول المتن في كتاب القراض وان مات فلوارثه الامين الخ يظهر
لأن الحق ما ذكرناه والحق عند الله سبحانه اه محل الحاجة منه بلقطه وقال في باب
القراض في محل الذي ذكره بعد أن ذكر قول المدونة ومن أخذ قراضا فعمل به ثم مات
العامل فان كان ورثته مأمونين قبل لهم تقاضوا الديون ويبيعوا السلع وأنتم على سهم
وايكم فان لم يؤمنوا أو أبا يامين ثقة كان ذلك لهم مانصه وقوله فان لم يؤمنوا أو أبا يامين
قال أبو الحسن فحملهم في القراض على غير الامانة وفي المساقاة على الامانة لانه في القراض
مما يغاب عليه ثم قال بعد كلام مانصه وقول أبي الحسن فحملهم في القراض الخ اعترضه
العبدوسي فقال الحق أن الظاهر من القول المذكور أنه حملهم على الامانة فلا يحتاج الى
الجواب الذي ذكره أبو الحسن وقال ابن الناطم في شرح التلخيص والظاهر اجراء الناس على
عدم الامانة هذا لفظه بعد أن تردد في هذا قال لم أقف على شيء في هذه المسئلة ذكره في
ورثة العامل هنا وما قاله ظاهر قول المتن في الحاضن وأثبت أي الامانة اه محل الحاجة
منه بلقطه قلنا وما قاله الجهم الغفير من أرباب الشروح والحواشي من قدمنا ذكرهم
وغيرهم هو الحق الذي لا يحيد عنه وهو الظاهر الجلي لا ما قاله ابن العطار وابن المهندي
ومن وافقهما وان رجحه أبو علي أما أولان ما رجحه مشكل غاية الاشكال وذلك ان
حمل الحاضن عندهم على غير الامانة حتى يثبت ليس خاصا بحاضن دون آخر بل عام في كل
حاضن ذكرنا كان أو أبا يامين والاب من جملة من شرط ذلك فيه عندهم بل هو محل اشتراط ذلك
في صريح كلامهم وهو مصرح به أيضا في نص المدونة الذي أخذوا منه ما ذكره ونصها
وكل من له الحضانة من أب أو ذي رحم أو عصبه ليس له كفاية ولا موضعه بجزء ولا يؤمن
في نفسه فلا حضنة له والحضانة لمن فيه ذلك وان بعد اه منها بلقطها بل الاب وغيره
من المذكور في ذلك أشد من الام وغيرهما من الاناث لان الذكر شرط استحقاقه للحضانة
زيادة على ما شرط في الأنثى أن يكون له من يحضن من زوجة أو سريرة أو نحوهما ويشترط
فمن ذكر جميع شروط الحاضن بنفسه وأبو علي نفسه معترف بهم ذاقانه قال مانصه وقوله
ولذلك من يحضن أي من يليق بالحضانة زوجة أو سريرة كما تقدم زاد النعمي أو غيرهما
ويشترط في الزوجة ومن ذكر معها ما يشترط في المرأة الحاضنة لنفسها كما تقدم في كلام
النعمي وذكره ابن عرفة وغيره ثم قال ولاجل ما ذكرناه قال المصنف من يحضن أي من هو
أهل الحضانة وهو من وجدت فيه الشروط المذكورة هنا اه منه بلقطه واذا كان الامر
كذلك فوجه الاشكال ظاهر وهو أن الام مثلا اذا طلبت حضنة ولدها بعد إطلاقها
فنازعها الاب في الامانة وغيرهما من الشروط قلنا بما رجحه أبو علي فقد منعناها الآن من
الحضانة فالولد الآن اما أن تحكم بأنه يفي في حضنة أبيه ما دامت الام لم تثبت ذلك بدون

اثبات الشروط في نفسه وفيمن يحضن له أو يمنع منه الاب أيضا حتى يثبت ذلك في نفسه
وفيمن يحضن له وإذا منعناه منه أيضا حتى يثبت فاما أن نحكم بأن يكون عند غيره عن هو
أبعد منه دون تكليف بالاثبات لو منع منه حتى يثبت فينسلل فاما أن ندفعه أذالك لمن
لا حضنة له أصلا عن اشتهرت أمانته اشتهار ابغنى عن الاثبات أولا ندفعه لاحدا أصلا وهذه
الوجوه كلها باطلة أما الاول وهو دفعه للاب دون اثبات الشروط في نفسه وفيمن يحضن له
فباطل لوجهين أحدهما مناقضته لما قالوه هم أنفسهم من أن الامانة وغيره شرط فيه
وفيمن يحضن له ثانيهما أنه يلزم عليه ترجيح الضعيف على القوي بلا مرجح لأن الام أقوى
من هو مقدم على الاب في الحضنة بمراتب فكيف بالاب ويلزم عليه أيضا تقديم الاب على
الام في الحضنة لأن الام قد تجز عن اثبات الشروط وإن كانت متصفة بهم بابل هذا هو
الغالب لعدم مخالطة النساء للعبدول الذين ثبت بهم الشروط والحالة أن الاب لم يثبت
عدم أهليتها وذلك لاجتماع قال في المقدمات مانصه لا اختلاف بين أحدهم من أهل
العلم أن الام أحق بالحضنة من الاب ومن سائر الاولياء من الرجال والنساء اه منها
بلفظها وقد حكى أبو الحسن بن القطان في كتابه الاقتاع في مسائل الاجماع ما ذكره ابن
رشد عن غير واحد ونصه الاشراف وأجمع أهل العلم على أن الزوجين إذا افترا قولا لهما
طفل أن الام أحق به مالم تنسج الموضع واتفق الجميع من علماء الامصار على أن الام أولى
بالطفل إذا طلقها مالم تتزوج واختلقوا أن تزوجت الابناء وأجمعوا أن لاحق للاب مع
الام في الولاية اه منه بلفظه وهذا الوجه مع بطلانه هو الذي يرتكبه جهلة المفتين
والحكام في هذا الوقت من يقلد المصنف وأبا على فانا لله وانا اليه راجعون وأما الثاني
وهو منع الاب منه حتى يثبت أهليته وأهليته من يحضن له ودفعه لمن هو أبعد منه دون
اثبات أهلية فباطل بما بطل به الذي قبله وزيادة وأما الثالث وهو دفعه لمن لاحق له في
الحضنة أصلا فباطل بما بطل به الذي قبله وزيادة وأما الرابع وهو عدم اعطائه لاحد
أصلا فباطل بالضرورة لانه يوتى الى ضياعه ولا سيما الصغير جدا وليس هناك وجه آخر
غير هذه الوجوه فلا مخلص من ذلك الا اتباع ما قاله المبطل ومن وافقه ورجمه غير واحد
من محقق أرباب حواشي المختصر والشروح فتأمل بانصاف فانه واضح غاية الوضوح
وأما ثانيا فان أبا على اعتمد فيما قاله من أن المذهب مالمصنف على النصوص التي نقلها
وعلى القياس الذي ذكره على وارث عامل القراض جسيما رأيت ذلك في كلامه الذي
قدمناه وكلامه معارض بأقوى منه اذ معتمده كلام ابن العطار وابن الهندي وابن فتوح
ومن وافقهم وهو لا انما اعتمدوا في ذلك على أخذهم اياهم من المدونة وليس أخذهم اياهم منها
بمسلم على كل قول فان الناس اختلفوا في النقل عنهم من أي موضع أخذوا ذلك من كلامها
ولندكر كلامها برمتة ثم نذكر اختلاف الناقلين ونصها ويترك الغلام في حضنة الام حتى يحتلم
ثم يذهب حيث شاء وللأب تعاهد الولد عند أمهم وأدهم ويعتبرهم الى المكتب ولا يستون الا
عندها الآن تتزوج الام والولد صغير يرضع أو فوق ذلك فانه يترع منها اذا دخل الزوج
بها الا قبل ذلك ثم لا يرذ اليها ان طلقت ولاحق لها فيه اذا أساءت مدة وترك الجارية في حضنة

الام في الطلاق والموت حتى تبلغ النكاح فاذا بلغت تطرفان كانت الام في حرز وتحصين
 فهي أحق بها أبدا حتى تنكح وان بلغت أربعين سنة وان لم تكن الام في حرز وتحصين
 في موضعها أو كانت غير مرضية في نفسها أو صحت ودخلت فلا باب أخذها منها وكذلك
 للاولياء والوصي أخذ الولد بذلك اذا أخذ الى أمانة وتحصين وكل من له الحضانة من أب أو
 ذي رحم أو عصبية ليس له كفاية ولا موضعه بحرر ولا يؤمن في نفسه فلا حضانة له
 والحضانة لمن فيه ذلك وان بعدو يتظر للولد في ذلك بالذي هو أكفى وأحرز فرب والد يضيع
 ولده ويدخل عليه رجالا يشربون فينزعون منه ويترك الولد في الحضانة عند غير الام الى
 حدم ما يترك عند الام اه منها بلقطها ثم قالت بعد هذا بقرب ما نصه وكل من خرج من
 بلده مستقلا سكنى بلد آخر غير بلد الام من أب أو جد من أولياء الولد الذين ذكرنا فله الرحلة
 بالولد اذا كان الولد معه في كفاية تزوجت الام أم لا ويقال لها اتبعي ولدك ان شئت أو دعيه
 اه منها بلقطها فاختلف الناس في الموضع الذي أخذ منه ذلك فقال غ في تكميله عند
 قولها وكل من له الولاية من أب الخ مانصه فرع أقام ابن العطار وابن الهندي وغيرهما
 من الموثقين من هذه المسئلة أن على طالب الحضانة اثبات كونه أهلا لها قال المبطل
 وفيما هو يتظر والواجب حمله على الامانة حتى يثبت خلافها اه منه بلقطه ونحوه في
 ضج وقال أبو الحسن مانصه قوله اذا أخذ الى أمانة وتحصين في الامهات اذا كان الموضع
 الذي يصير اليه فيه كفاية وحرر في ذلك دليل على أنه على غير الكفاية والحرر حتى يثبت
 وقد نص على ذلك ابن الهندي وجعله في وثيقته واحتج بظاهر الكتاب وهو قوله وكل من له
 الحضانة من أب أو ذي رحم الخ الشيخ يظهر من هنا أنه محمول على الكفاية والحرر فيكون
 هذا خلافا لما احتج به ابن الهندي الشيخ يكون هذا الظاهر ملغى اه منه بلقطه ونقله
 أبو على أيضا وتقدم في كلام ق وبب وبو أنهم أخذوا ذلك من قولها في سفر الولي
 فيكون المأخوذ منه هو قولها فله الرحلة بالولد اذا كان الولد معه في كفاية ومالهؤلاء هو
 الذي في ابن عرفة ونصه المبطل قول الموثقين في وثيقة اثبات استيطانه ويعرفونه مع ذلك
 ما مؤنافية تطر والواجب حمله على الامانة حتى يثبت نقيضها اه منه بلقطه فهذه ثلاث
 مقالات في الموضع المأخوذ منه ومن تأمل وأنصف ظهر له أنه ليس في موضع من تلك
 المواضع شاهدا قالوا ما قولها في سفر الولي اذا كان الولد معه في كفاية فنطوقه أنه يأخذه
 اذا كان معه في كفاية ومفهومة أنه اذا كان معه في غير كفاية لا يأخذه وكونه اذا أشكل
 أمره يحمل على عدم الكفاية أو علمها سكوت عنه لادلالة عليه لا بالمنطوق ولا بالقهوم
 وقد قمنا قول بو ان كلام المدونة لا حجة فيه لاثبات الامانة وهو حق لا شك فيه وقد
 بنا للتوجهه وهذا بعينه يقال في الموضع الذي ذكره أبو الحسن من غير زيادة ولا نقص
 وأما الموضع الذي أشار اليه غ تبعا لضيغ وهو قولها ليس له كفاية ولا موضعه
 بحرر ولا يؤمن في نفسه فلا حضانة له الخ ففيه ذلك بعينه وزيادة ما تقدم عن أبي الحسن
 من أن ذلك يدل على أنه محمول على الكفاية والحرر عكس ما أخذ منه من ذكر جواب
 أبي الحسن عن هذه المعارضة بقوله الشيخ يكون هذا الظاهر ملغى فيه نظر اذا لم يسلم ذلك

المبطل ومن وافقه ان سلمنا أنه يقيد ما ذكره اذ لهم أن يقولوا هذا الظاهر هو المعتبر
 والظاهر الآخر ملحق والى هذا والله أعلم أشار م ب فانه قال عقب نقله كلام أبي الحسن
 مانصه فتأمل اه فاهمه بتأمله يدل على أنه غير واضح عنده والله أعلم واذا علمت هذا ظهرو
 لك ما في استدلال أبي على بكلام الكافي الذي قدمناه عنه وقوله سيما صاحب الكافي فانه
 صريح في أن كلامه أقوى من كلام غيره ممن نقله مع أنه في المعنى مثل كلام المدونة وقوله
 وتبعه على ذلك صاحب المقيد لم يتقل كلام المقيد استغناء بكلام الكافي ونص المقيد وهذا
 اذا كانت كل واحدة من هؤلاء مأمونة على الولد وكان عندها في حرز وكفاية فاذا لم يكن
 كذلك لم يكن لها حق في الحضانة وانما يتطرق ذلك الى من يحوط الصبي ويحسن اليه وهذا
 على قول من قال ان الحضانة من حق الولد اه منه بلفظه فانت تراهم لم يتعرض لحمله على
 عدم الامانة عند جهل الحال ولا لصدقه لا ينطوق الكلام ولا بهنهومه ثم لو سلمنا أنهم ماصرحا
 بذلك تسليمنا جديليا ان كان يصح احتجاجه بكلامهما لتصرح بهما بان ما قالاه مبني
 على ان الحق في الحضانة للولد وما بنا عليه ضعيف فقد قال أبو على نفسه مانصه والمشهور
 هو أنها حق للعاضن والمصوب انما ملحق لهما كما في ابن عرفة عن ابن حجر اه منه بلفظه
 ثم لو سلمنا تسليمنا جديليا ان في كلامهما حجة لا يبحث فيها أصلا فلا نسلم ان ذلك هو المذهب
 الا ان الموجد معارض والمعارض موجود أما كلام ابن الهندي ومن وافقه من
 الموثقين فعارض بكلام غير واحد من الموثقين قال ابن سلون مانصه وتسقط الحضانة بأن
 يثبت انهم غير مأمونة على الحضانة ولا مستقلة بهم افيكتب في ذلك عقد يعرف شهوده
 فلائنة وابنها الصغير فلان بن فلان الكائن في حضانتهم معرفة تامة ويعلمون انهم اغير
 مستحقة لحضانتهم ولا مأمونة عليه ولا مستقلة بذلك وان الابن المذكور معارض في غير
 حرز ولا كفاية وحاله متصلة على ذلك حتى الآن وقيدوا على ذلك شهادتهم في كذا بيان
 اذا ثبت هذا الرسم فان الحضانة تسقط وتنقل الى من هو أحق بها الى من هو مأمون اه
 منه بلفظه ونحوه لصاحب المقصد المجود ونصه عقدي وجب سقوط الحضانة شهوده هذا
 الكتاب يعرفون فلائنة بنت فلان التي كانت زوجا لفلان الى أن طلقها غير مأمونة على
 حضانتها بنهما فلان وفلان من زوجها فلان المذكور ولا مستحقة لها اذ لا يؤمن عليهم عندها
 ويتوقع ان يكونوا في غير حرز ولا كفاية الى آخر الوثيقة اه منه بلفظه وأما كلام صاحب
 الكافي والمقيد على تسليم أن ماصرحا فيمحل ابن الهندي تسليمنا جديليا فعارض بكلام
 غيرهم ففي باب انما قدمناه عنه مانصه وقد رأيت فتوى للشيخ أبي محمد بن أبي زيدان
 الحاضن محمول على الامانة حتى يثبت خلافها وفتوى أخرى للشيخ أبي محمد الزواوي من
 أهل المائة الثامنة بمثل ذلك اه منه بلفظه وقال الحافظ أبو العباس الوائس رسي في
 الفرع الثاني والخمسين من نوازل الخلع والحضانة وما يتعلق بهما من القائق مانصه قال
 في النوادر كتب شجرة الى سحنون في الاب يقول ان الحضانة تا كل طعام ابنه وتجيجه انها
 تحضنه ويا كل عند أبيه وفي أحكام الشعبي عن ابن الفخار وابن أبي زيد خلاف ذلك ونصه
 وسئل يعني ابن أبي زيد عن الحضانة تأخذ الاولاد وهي أم أو جدة أو خالة وتأخذ نفقتهم

فيقول الاب انما اتا كل نفقتهم ولكن تكون كفالتهم عندي وما واهم اليها وهو ملي فقال
 ليس ذلك للاب حتى يقيم ينسب انها غير مأمونة على نفقتهم فاذا ثبت ذلك كان له مقال فان
 شامت تحضنهم على ذلك أو تترك حضانتهم وهذا اذا كانت مأمونة عليهم وغير مأمونة على
 نفقتهم وأما ان ثبت انها غير مأمونة عليهم ولا على نفقتهم فلا حضانة لها ائمنه بلفظه ونقله
 أبو علي وقال عقبه مانصه وفيه دليل على ان الاصل عدم الامانة باعتبار ما قاله الشيخان
 الاخيران ابن الفخار وابن أبي زيد ائمنه بلفظه كذا وجدته في النسخة التي بيدي منه
 والظاهر بل المتعين انه سقط منه لفظه غير وان أصله باعتبار ما قاله غير الشيخين الاخيرين
 الخ ومراده بغيره اما ذكره عن النوادر مما كتب شجرة الى سحنون اذ هو الذي يفيد ما ذكره
 لا ما نقله عن الشيخين المذكورين فان كلامهما يفيد عكس ذلك كما هو صريح في كلام الفائق
 فان لم تكن لفظة غير سقطت من كلام أبي علي وأنه وقع في أصله كما وجدته فذلك من أغرب
 الغريب وهو قلب للحقائق فتعين ما قلناه من سقوط لفظة غير وان استدلال أبي علي انما
 هو بما في النوادر عن سحنون وهو وان كان شاهد المأثقاله من أن الاصل عدم الامانة فقد
 رأيت اعتراض الشعبي له بأنه خلاف ما أفتى به الشيخان المذكوران وسلمه الوائش ريسى
 وقد اعترضه أيضا الامام ابن عرفة ونصه وسمع القرينان من طلق امرأته وله منها بنت
 بنت أربع سنين فقال ما عندي ما أنفق عليهم أرسلها تأكل كل عندى نظري قوله فان كان
 أمر اغالب المعروف اقبل لها أرسلها تأكل معه وتأنيك فان كان لا يزال يأكل اللحم ويكسي
 الثوب فذلك وجه ابن رشد ان ادعى انه لا يقدر على ذلك تطرف في ذلك ان بان صدقه وعدم
 ارادته الضرر كان ذلك له والا فلا قلت ونقله ابن قنوح غير معز وكأني المذهب ولا بن
 زرقون عن الباقي قال سحنون في الخالة تجب لها الحضانة فيقول الاب يكون ولدى عندي
 لا علمهم وأطعمهم فان الخالة تأكل ما أرزقهم وهي تكذب للاب ان يطعمه ويعلمه وتكون
 الحضانة للخالة فجعل الحضانة أن يأوى اليها وتباشر سائر أحواله مما لا تغيب عليه من نفقته
 قلت كذا في النوادر وهو خلاف الروايات ان اطعام المحضون انما هو عند حاضنته من
 كانت والعجب من الباقي وابن زرقون في قبولهما هذا وتصدق الاب على الخالة أمها تأكل
 رزقهم ويأتى للشعبى نحو هذا ائمنه بلفظه ونقله ح عند قوله الاتي وللحاضن قبض
 نفقته من قوله قلت الخ وسلمه فانظر كيف رد ما في النوادر وتجب من الباقي وابن زرقون
 في قبولهما ما في النوادر وفي تصديقهما الاب على الخالة أنها غير مأمونة تأكل رزقهم فانه
 يدل على انه لا قائل بتصديقه دون اثبات ما ادعاه وأنه من الشذوذ يمكن والام يكن للعجب
 من ذلك وجه وقد قبله ح ثم أيد اعتراضه بان مسئله للشعبى وقد رأيت كلام الشعبى انفا
 فهذا وحده كاف في رد قول أبي علي ان المصنف هو المذهب فكيف بانضمام غيره اليه
 وأما استدلاله بالقياس على مسئله القراض واحتجابه بقول أبي الحسن ان ظاهرا المدونة
 انهم محمولون على غير الامانة ويقول ابن الناطم الظاهر حملهم على عدم الامانة فكلام ابن
 الناطم غفلة عن كلام ابن رشد كما أن عزو أبي علي ما ذكره لابي الحسن فقط كذلك
 قال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب القراض وان مات العامل قيل لورثته تقاضوا

الدين ويبيعوا السلع فان لم يؤمنوا أو ائامن وكانوا على سهم ولهم اه مانصه ولا مفهوم
 لقولها فان لم يكونوا مومنين بل وورثته محمولون على عدم الامانة حتى يثبت انهم آمناء
 بخلاف ورثة العامل في المساقاة اذ ائامن محمولون على الامانة حتى يثبت انهم غير آمناء قال
 ابن رشد في رسم سبعة سماها من سماع ابن القاسم من كتاب المساقاة هـ ذاهو ظاهر قولها
 في القراض والمساقاة والفرق أن القراض يغاب عليه والحائط في المساقاة لا يغاب عليه
 اه منه بلفظه ومع هذا ففي هذا القياس نظري وجهين أحدهما أن كون كلام المدونة
 يفيد ما ذكر غير مسلم فقد تقدم في كلام أبي على نفسه ان الامام العبدوسى اعترض ذلك
 قائلاً الحق ان الظاهر من القول المذكور أنه جملهم على الامانة اه وسلمه أبو على ^{في} قلت
 بل الحق لمن تأمل وأنصف ان كلامها لا يفيد جملهم على الامانة ولا على ضد هـ بل ذلك
 مسكوت عنه كما بينا ذلك في كلامها في الحضانة الموافق لهذا في العبارة ثانياً مانصه على
 تسليم أن كلامها يفيد ذلك فلان سلم صحة القياس لفقد العلة التي على بها ابن رشد لان الولد
 المحضون بما لا يغاب عليه فقياسه على المساقاة متعين بل هو قياس آخرى لان الحائط
 يمكن الغيبة على بعض عمرته بخلاف الولد فهـ الذي احتج به حجة عليه لاله وأيضاً اذا
 سلمنا مسلك القياس فعندنا مسائل القياس عليها أولى من القياس على مسئلة القراض
 لقرب الشبه من ذلك زيارة الزوجة والديها فانه يقضى بها على زوجها اذا منعها من ذلك
 بشرط أن تكون مأمونة ويبحث ان حلف كما أشار اليه المصنف فيما مر بقوله لحلفه أن
 لا تزور والديها ان كانت مأمونة الخ وتقدم هناك عند مب نقلنا عن ضج أن
 الاصل هو الامانة في الشابة وغيرها وقد منها هناك مثله عن ابن عرفة وانه لم يبحث في ذلك
 خلافاً وأصل ذلك لابن رشد في شرح المسئلة الثالثة من رسم طلق من سماع ابن القاسم
 من كتاب السلطان عند قول مالك في السماع ليس له أن يمنعها من ذلك ما لم تكثر زورب امرأة
 لا تؤمن في نفسها فأرى له ذلك ونصه والشابة محمولة على أنها مأمونة حتى يثبت عليها
 بأنها غير مأمونة هذا تحصيل القول في هذه المسئلة على ما تدل عليه هذه الرواية وغيرها
 اه منه بلفظه وبذلك جزم أبو على نفسه هناك ونصه وفهم من قوله ان كانت مأمونة
 ولو شابة أن غير الشابة يشترط فيها أن لا تكون غير مأمونة والاصل هو الاثمن كافي الشابة
 اه منه بلفظه فلم يعدل عن قياس الحاضنة على هذه وبصار الى قياسها على مسئلة
 القراض مع قرب الشبه في هذه وبعده عن الأخرى بل قياس أم الحاضنة مثلاً على هذه
 أخرى لان ما يحشاه الزوج على الزوجة عند ذهابها للزيارة ليس معها وازع جبلي يدفعه
 بل كونها تقبل في صورة شيطان وتدير في صورة شيطان كافي الحديث مما يقوى أطماع
 غير أهل الدين فيها انذاك من غير وازع جبلي يمنعها من مساعدتهم على ما طلبوا والا تم
 اذا خافها الاب مثلاً على ولدها معاً أعظم وازع وهو ما جلبت عليه من الشفقة والحنان
 اللذين لا ينكران فكيف يقضى على الزوج بخروج زوجته الشابة وتركها وما أرادت
 حملها على الامانة دون تكليفها بآبائها وتمنع الام مثلاً من ولدها جلالها على عدم الامانة
 حتى تشبه ان هذا العجب فقد بان لك أن ما قاله المتبسط ومن وافقه واعتمده المحققون ممن

(ورشد) قول مب بسنين الخ هي مائة سنة وعشرين سنين فان وفاة التبيطي سنة ٥٧٠ ولادة ابن هرون سنة ٦٨٠ ووفاته سنة ٧٥٠ (ولذلك من يحضن) قال أبو علي أي من يلقى الحضنة زوجة أو سيرة زاد اللغمي أو غيرها ما ويشترط في الزوجة ومن ذكر معها ما يشترط في المرأة الحاضنة لنفسها كما تقدم في كلام اللغمي وذكر ابن عرفة وغيره ثم قال ولاجل ما ذكرناه قال المصنف من يحضن أي من هو أهل الحضنة وهو من وجدت فيه الشروط المذكورة هنا اه (والاثنى الخ) قول ز حرة أو أمة أمأ أو غيرها كذا في نسخة وهو صواب وما وقع في نسخة مب تخفيف والله أعلم (ويسكت العام) قول ز وجهل الحكم الخ أي جهل ان الحضنة له بتزوج الام مثلاً أو بعد زوال عذره فقد قال اللغمي قال مالك في كتاب محمد اذا تزكت ولدها من عذربان مرضت أو انقطع لبنها أو جهلت أن ذلك لها فلها انتزاعه (٣٦٣) اه ابن عرفة فجعله مما تعذرفيه بالجهل اه وأما جهل كون السكوت

مسقطاً فالظاهر قياساً على الشفعة انه لا يعذربه وهل سكوت العام مسقط لحق من كانت له الحضنة فقط دون من بعده أو هو مسقط لحق الجميع لم يتعرض لذلك ز ولا غيره وفي باب مانسه البرزى عن أحكام الشيعي اذا تزكت الام عند أبيه سنة سقطت حضنتها ولا معها القيام بحقها فان بقي عنده سنة أخرى بطل حقها ما عدا ومثله في نوازل الخلع والحضنة من الفائق لكن الجاري على ما ذكره في سكوت الشفيع الاخص المدة المسقطه من انه ينقطع حق الشريك الاعم بانقضاء تلك المدة سقوط حضنة الجميع والظاهر أن يجري في كل من المستثنين ما قيل في الاخرى لان البابين سواء في المعنى ولهذا أخذ الأئمة مسائل من الحضنة من مسائل من الشفعة كالغائب هو على حقه في البابين وكراادة حضنة البعض

تكلم على هذا الكتاب من قدمنا ذكرهم هو الظاهر معنى ونصوصاً وقياً سافهوا راجع والاقوى فيعين العمل به والفتوى وان ما قاله أبو علي من أن ما للمصنف هو المذهب انما هو مجرد دعوى وقد أريت لك الحق بأوضح دليل وحسبنا الله ونعم الوكيل (ورشد) قول مب ووفاته قبل ولادة ابن هرون بسنين كذا في النسخ سنين جمع سنة وهو يفيد ان بين ذلك نحو العشرة لانه من جوع التكسير المحقة بجمع المذكور السالم وهو يشيد القلة مع أن بين ذلك أكثر من العشر باضعاف مضاعفة اذ بين موت التبيطي ولادة ابن هرون مائة سنة وعشرين سنين فان وفاة التبيطي سنة سبعين وخمسمائة ولادة ابن هرون سنة ثمانين وستمائة ووفاته سنة خمسين وسبعمائة انظر كفاية المحتاج (وللاثنى الخ) قول ز حرة أو أمة أمأ أو غيرها كذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخه وهو صواب ووقع في نسخة مب أو غيرها ما عارضه وهو تخفيف وقع في نسخة بني عليه اعتراضه والله أعلم (الأن يعلم ويسكت العام) قول ز أو علم به وجهل الحكم الخ يحتمل أن المراد بجهل الحكم جهل كون السكوت مسقطاً فان كان هذا مما ادها فاطر من قال ان ذلك عذرها فاني لم أره بعد البحث عنه والجاري على ما قالوه في سكوت من له الشفعة ما يسقطها جاهلاً بذلك أنه لا يعذر هنا وهو الظاهر وقياس مسائل الحضنة على مسائل الشفعة واقع في كلام الأئمة كما استرأه قريبا ان شاء الله ويحتمل أن يكون أراد بجهل الحكم جهل أن له الحضنة بتزوج الام مثلاً أو بعد زوال عذره وهو حينئذ صحيح لقول اللغمي مانسه قال مالك في كتاب محمد اذا تزكت ولدها من عذربان مرضت أو انقطع لبنها أو جهلت أن ذلك لها فلها انتزاعه اه منه بلفظه ونقله صري في حواشي ضيح وأقره ونقله ابن عرفة مختصراً وسلمه أيضاً ونصه روى محمدان جهلت أن لها الحضنة فلها انتزاعه قلت فجعلها مما تعذرفيه بالجهل اه منه بلفظه * (تنبيه) لم يتعرض ز ولا غيره من وقفنا عليه

دون البعض فليس لذلك كالشفعة ولكن خالع زوجته على أن تسقط هي وأما الحضنة انما لا تسقط في الجدة من لانها أسقطت ما لم يجب لها كالشفعة انظر الاصل قلت لكن من المقرر المعلوم أن الحكم في كل نازلة انما هو بالقول المنصوص فيها دون المخرج والله أعلم (أو وليا كابن الم) قلت لو قال المصنف أو وليا صار محرم ما كان عم بام أو لا حضنة أو لا ولي بالمسئلة قال في ضيح عن المقدمات فان كان أي الزوج غير المحرم من له الحضنة فهي أحق ما لم يكن للمحضون حضنة أقرب اليه منها وان كان من لا حضنة له سقطت حضنتها بكل حال كالأجنبي سواء اه وقال ابن عرفة عن ابن رشد وان لم يكن الزوج ذا محرم فان كان من ذوي الحضنة فهي أحق ما لم يكن للمحضون حضنة أقرب اليه منها فارغة من زوج وان كان زوجها أبعد من الولي الاخر وان كان من لا حضنة له فانه يسقط حضنتها مطلقاً كالأجنبي وأسقط ابن وهب حضنتها بالزوج وان كان ذا محرم قلت قوله وان كان زوجها أبعد من معلق بقوله فهي أحق وفيه نظر لان كون زوجها أبعد من الولي الاخر يوجب تقديم الولي الاخر على

من تكلم على هذا المحل لسكوت العام هل هو مسقط لحق من كانت لها الحضانة فقط دون من بعده أو هو مسقط لحق الجميع وفي نوازل الطلع والحضانة في الفرع السادس والخمسين من الفائق مانصه سئل القاضي محمد بن يتي بن زرب عن مطلقة تزكت ابنها لها صغيرا عند زوجهما أي به سنة ولها أم لم تطلبه أيضا في داخل السنة فأجاب القاضي إذا انقضت السنة فلا سبيل للمرأة إلى حضانة ابنها قيل له وينبغي لامها جدة الصبي أخذه فقال لم تقبل لأن من يحتج بأن تقول انما تزكت أن أطلبه في السنة اذ علمت أن ابنتي كان لها أن تأخذه قبل انقضائها فلم يكن لي أن أخذه قبل مرور السنة الا برضا ابنتي ففكر القاضي فيها حينئذ قال كذلك هو قيل له فعلى هذا يكون الجدة أخذه مالم تمض السنة الثانية فقال نعم اه منه بلفظه ثم وجدت نحوه لب ونصه البرزلي عن أحكام الشعبي اذا تزكت له الام عند أبيه سنة سقطت حضانتها ولا تمها القيام بحقوقها فان بقي عنده سنة أخرى بطل حقاها اه منه بلفظه قلت سلم صاحب الفائق هذا التعليل وانظر مع الغيا الفقهاء هذه العلة في نظرية هذه المسئلة وهي مسئلة سكوت الشفيع الاخص عن طلب الشفعة المدة المسقطه لها فقد قالوا انه يتقطع حق الشريك الاعم بانقضاء تلك المدة ولا يستأنف له مدة أخرى ولم يلتفتوا الى اعتدائه بأن الكلام كان لغیره داخل المدة والظاهر أن المستثنين سواء فيجربى في كل منهما ما قبل في الأخرى لأن البابين سواء في المعنى ولذلك أخذ الأئمة مسائل من الحضانة من مسائل من الشفعة في الفائق مانصه الغائب على حقه في نزاع الولي من المتزوجة كالغائب في الشفعة هو على حقه مالم يقدم فاذا قدم ولم يأخذ بالشفعة فلا شفعة له بعد عام اه وقال الواوغي عند قول المدونة في الشفعة وشفيع ذلك كله واحد فليس له الآن يأخذ الجميع أو يسلم اه مانصه أخذ منها أن من له حضانة متعددا أنه ليس له أخذ البعض دون البعض ونحوه ما تقدم في بيع الخيار اه منها بلفظها ونقله غ في تكميله وأقره وقال في حاشيته أيضا عند قول المدونة ولو قال المبتاع قبل الشراء اشتري فقد سلمت لك الشفعة وأشهد بذلك فله القيام بعد الشراء لانه سلم مالم يجب له اه مانصه قال شيخنا أبو عبد الله الفتوى عندنا فيمن خالع زوجته على أن تسقط هي وأمها الحضانة أنها لا تسقط في الجدة لأنها سقطت مالم يجب لها كقولها هنا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله بلفظ قال في شيخنا ابن عرفة الفتوى الخ وذكر ذلك أيضا الوائشريسي في الغنية والله أعلم (وفي الوصية روايتان) ما ذكره م ب هناما يفيد أن الرواية بعدم السقوط أرجح صواب ويأتي دليله وكذا قال أبو علي الرابع عدم سقوط الحضانة من الوصي اذا تزوجت اه منه بلفظه وقول م ب واقتصر عليه ابن عرفة مثله لابي علي وفيه نظر لان ابن عرفة ذكر ألا كلام النخعي مختصا وفيه الروايتان ثم بعد ذلك ذكر ما في سماع ابن القاسم وكلام ابن رشد عليه مختصرين فانظره وقول م ب والصواب أنها مخصوصة بالام الخ سلم كلام طيني بكاسله تو أيضا وقال أبو علي مانصه غير أن الذي في كلام جل الناس أن الوصية هنا هي الام ولا اشكال في كون الرابع فيها اذا تزوجت هو عدم سقوط الحضانة لفرط حناها وشفقتها أكثر من غيرها وأما

زوجهما القربة وعليها بتزوجها غير ذي محرم من المحضون اه قال غ في تكميله وقد يجتج ابن رشد بان ضعيفين يغلبان قويا اه ثم ذكر ابن عرفة مثل ما في ق و م ب عن النخعي وبه تعلم ما في كلام ز والله أعلم (وفي الوصية روايتان) ومن ذكرهما ابن عرفة خلافا لمب والرابع عدم السقوط كما أفاده م ب وصرح به أبو علي وصاحب الفائق واقتصر عليه ابن يونس وصاحب المعين وقول م ب والصواب أنها مخصوصة بالام نحوه اتسو وابن عاشر وجس وهو الظاهر خلافا لابي علي لان الوصية غير الام تسقط حضانتها بالتزويج بالآخرى من نحو الام والجدة والخالة ثم ظاهرا المصنف كغيره انه لا فرق بين كون الام مستقلة بالايصاء وكونها غير مستقلة وهو كذلك انظر الاصل وقول ز عن د وانظر مرتبة الوصية الخ قال أبو علي تقدم أن الوصي مقدم على عصبه ولد المحضون وتقدم أنه لا فرق بين ذكر أو أنثى اه وبه تعلم سقوط ما ذكره ز عن البدولانه يقتضي تقديمها على الاخت والعمة ونحوهما (وحلف) قلت ذكر غ في تكميله خمسة أقوال فيما يتعلق به الوالد وله عن الحضنة الاول والثاني ما عند م ب الثالث ان كان متهما حلف والا فلا الرابع وقفه على ثبوت تقرر استيطانه الخامس وقفه على عدم ظهور ارادة ضرر الحضنة قال وذكر المبطل ان

الرابع هو الممول به في عهده وما زال العمل عليه بمدينة فاس وانما كان يختلف فقهاء وفاه في المسافة التي بينها وبين مكناسة هل لاولى نقل المحضون من احدهما اذا استوطن الاخرى شهادة يبعد المسافة أو ليس لذلك شهادة بقربها وعدم انقطاع الخبر بينهما وهذا على ما تقدم من الخلاف أى في حد البعد غ وعلى اعتبار الاستيطان ففي الاكتفاء بثبوتها مطلقا وتحديد به عام نقلا للتبطل عن أكثر الموثقين وابن الطلاع رحمته قلت وعلى الاول العمل اليوم بفاس اه والظاهر أن الخامس تقييد للاقوال الاربعة لخلاف لها كما يفيد قول الابار في حاشيته وهذا كله اذا لم يعلم ان الولي أراد الضرب بالام والافلا يمكن من مقصوده اه وقال غ أيضا عن ابن عرفة التيطى وقد قال مالك فحين طلق زوجته وله منها ولد صغير وأراد أن ينقل من الحاضرة الى البادية انه ليس له أخذ ولده من أمه رحمته قلت انظر هل المراد بالبادية أهل العمود والجاشر أو أهل العمود فقط فان اللفظ نقله بعد ما شرط الأمان والقرار اه أى وذلك يدل على انه فهم أن مراد الامام بالبادية أهل العمود فقط لانهم الذين لا قرار لهم والله أعلم (وان رضيعا) رحمته قلت لؤا في بلور دقول ابن القاسم حتى ينظم وقول مالك حتى ينظر انظر ضج

الوصية غير هافقة تقدم أن الوصى مقدم على عصبة والدة المحضون وتقدم أنه لا فرق بين ذكر وأنثى وتقدم في كلام ابن عرفة وغيره ان الوصى كالاب في كل شئ الا في تزويج الاناث قبل البلوغ والحاصل أن الوصية غير الام لم أجد فيها ما يرجح وان كان المتبادر من كلامهم هو عدم سقوط حضانتها اذا تزوجت اه منه بلقطه رحمته قلت وما قاله طي واعتمده نو ومب قد سبق اليه ابن عاشر كما قاله جس من نضيا لذلك أيضا ونص ابن عاشر وقوله أى تتبني جعل الشارح الروايتين في الام ولا خصوصية لها قال المحشي بل هي المرادة ولها الخصوصية كما فرضها اللفظ في الام اه منه بلقطه وما اعتمده هؤلاء المحققون هو الظاهر وفي كلام أبي علي رحمه الله نظر أما أولا فان في كلامه شبه تدافع لانه قال أولا وان الذي في كلام جل الناس أن الوصية عناهى الام وعلى عدم سقوط حضانتها بما ذكره ثم قال آخره وان كان المتبادر من كلامهم هو عدم السقوط فتأمل وأما ثانيا فان احتجاجه بأن الوصى مقدم على عصبة والدة المحضون وتقدم أنه لا فرق بين ذكر وأنثى احتجاج ساقط اذ ليس في ذلك أن الانثى التي استحققت الحضانة بسبب الوصية لا تسقط حضانتها بتزويجها لان استحقاقها الحضانة بذلك أضعف بمراتب من استحقاق الجدة لالاب ذلك فضلا عن الحالة فضلا عن الجدة فالام فضلا عن الام نفسها وقد صرحوا بسقوط حضانتها بالتزويج فكيف بمن هي أدنى منهم واحتجابه بقول ابن عرفة وغيره ان الوصى كالاب في كل شئ الخ ساقط أيضا دلوه لما بذلك في هذا الباب للزم أن يقدم الوصى على الاخت والعمة ونبت الاخ والاخت كما قدم عليهن الاب والأم بخلاف ذلك فتأمل به بانصاف والله أعلم * (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين كون الوصية مستقلة بالانصاف وبين كونها غير مستقلة وهو ظاهر كلام غيره وقد وقعت هذه المسئلة بعينها بسلافا في فيها فقها رباط الفتح بانها لا تسقط حضانتها وحكم بذلك القاضي فرفع عدم المحضونة المنازع لاهل ذلك لبعض من يتعاطى النسوى اذ انساب لا في كتب بخلاف ذلك وبالغ في الرد على المفتين والقاضي وخطأهم وشنع عليهم وكنت سئلت عن ذلك قبل فأجبت بجواب مختصر اذ لم يكن عندي شعور بان المسئلة وقع فيها نزاع ثم عاد الى السائل بنسخة من تلك الفتوى وطلب منى إعادة الجواب فامتنت لما اشتمل عليه تلك الفتوى مع تقدم جوابي بخلافها وخفت أن يكون ذلك اتصار للنفس ومرأى في الدين وأمرت بعض أذكاء أصحابنا ونجباءهم عن يتعاطى الفتوى في الوقت أن يكتب في ذلك فيكتب وأجاب بجواب حسن ثم لم يردني السائل واعتذر بخشية ضياع حق الام فاستجرت الله تعالى فكتب ما نصه الحمد لله ما سطر أعلاه صحيح في غنى عن المزيد والتصحیح لكن لا بد أن أؤيد قوله لما صدر من المفتي حوله وذلك بعد تقديم مقدمتين بهما يظهر الحق لكل ذى عيين الاولى هل انتظ الوصى والوصية في عرف الفقهاء ومصطلحهم خاص بالمستقل أم لا وجوابها انه ليس بخاص عندهم بل يطلق على المستقل والمشتراك اطلاقا حقيقيا فلا تجدهم تقدم منهم أو متأخرا يقول في أحد الوصيين انه نصف وصى أو في أحد الإوصياء انه ثلث وصى مثلا وانكار هذا انكار للمحسوس والثانية اذا وجد نص للامام أو لاحد من أصحابه أو من بعدهم من الاعلام

ظاهر في حكم من الاحكام هل يعمل بذلك ويجوز أن يستند اليه أهل الفتوى والحكام
 حتى يرد ما يقيد به ان كان من المطلق أو يخصه ان كان من العام أو لا يعمل من النصوص
 الالزامية كان صريحاً في عين نازلة الخصام وجوابها أنه يعمل به ولا يشترط أن يكون نصاً
 صريحاً في عين النازلة على الخصوص وهو في اصطلاح الفقهاء من قبيل المنصوص قال
 العلامة المحقق غ عند قول صاحب المختصر فقال وغـ بـه لانص الى آخر ما نصه ناقش
 المحققون من المتأخرين ابن بـ يروا تبعاً في ذي النص في مسألة العاجز عن غير النية
 فقال العلامة أبو عبد الله بن عبد السلام ان عن نص الدلالة كما هو غالب اصطلاح
 الأصوليين فهو كذلك لكنه غير اصطلاح الفقهاء وان عنى أنه لانص في المسئلة ولو على
 عادة الفقهاء في استعمال لفظ النص فيما أقدم من الالتاظ معنى مع الاحتمال المرجوح
 أو نفيه فليس كذلك اذ النص بهـ هذا التفسير موجود في كتاب ابن الجلاب اه محل الحاجة
 منه بلفظه وقال الامام أبو عبد الله بن عرفة في باب الشفعة من مختصره ما نصه والعمل
 بمفهومات المدونة هو المعهود من طريقة ابن رشد وغيره من الشيوخ وان كان ابن بـ يشير
 بذكر في ذلك خلافاً لعمل الاشياخ الجلة انما عو على الاول اه وسيله المحققون واذا كان الامر
 هكذا في المفهوم مع اختلاف العلماء في اعتباره حتى في الكتاب والسنة فأحرى في غيرهما
 مع قول أبي عبد الله المقرئ اياك والعمل بمفهوم المخالفة في غير كلام الله ورسوله ممن يجوز
 عليه الغفلة والنسيان فكيف بظواهر النصوص ولا سيما الكثيرة الواردة على طريقة
 واحدة فقد قال العلامة الحافظ أبو العباس الوائلي في كتابه جواب نقله في نوازل البيوع
 من المعيار عن العلامة المحقق سيدي محمد بن أبي القاسم المشد الى ما نصه وقد قال الشيخ
 أبو الحسن وغيره ان الظواهر اذا ترادفت على وتيرة واحدة فاطلاقها مقصود اه منه
 بالفظه واذا كان اطلاقها مقصوداً فهي حينئذ نص فقهى وأصولى لا فقهى فقط فاذا تقرر
 هذا علم أن مسألة النزاع منصوصة لان النصوص في تزوج الام الوصية جاءت مطلقة من
 غير تقييد بكونه مستقلة وذلك كثير جداً في كلام المتقدمين والمتأخرين من أرباب المتون
 والحواشي ومن الشارحين بطول على الناقل احصاؤهم بالعذ ويشق على المطالع حصرهم
 بالحد وهما ناذاً ذكر بعضهم بحسب التقريب بما فيه مقتضى لكل من له في الانصاف أدنى أدنى
 نصيب فاقول معتمد على الله ومتوكلاً عليه ومتبرئاً من الحول والقوة اليه قد تكلم على
 المسئلة العتيق في ثلاثة مواضع في رسم حلف من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول
 وفي رسم كتب عليه ذكر حق منه وفيه ما معاهي الرواية بعدم السقوط وفي رسم الوصايا
 من سماع القرينين من الكتاب المذكور وفيه هي رواية السقوط وأشبع حافظ المذهب
 ابن رشد الكلام على الموضوع الاول وأحال في غيره عليه فقال بعد أن ذكر الرواية وعارضها بما
 في سماع القرينين وذكره ما في رسم كتب من أنهم لا ينزعون منها ان جعلتهم في بيت على حدة
 الى آخر ما نصه وكذا لا ينزعون منها اذا عزلتهم في مكان عندها وأقامت لهم ما يصلحهم من
 نفقة وخادم وان كان الميت قد قال ان تزوجت فأنزعوهم منها قاله مالك في كتاب ابن المواز
 قال محمد لان الميت لم يقل ان تزوجت فلا وصية لها وانما قال ان تزوجت فأنزعوهم منها

معناه ان لم تعزلهم عن دينهم او تجعلهم في بيت على حد قمع من يخدمهم - ففقه تقييدهم
ومثل ذلك في المدينة على الثمن رواية محمد بن يحيى السبائي عنه وزاد فان خشيت عليهم
الضيعة فاولياؤهم أحق بهم اه محل الحاجة منه بلفظه وقال في رسم كتب بعد كلام
السماع مانصه قال محمد بن رشد هذه مسئلة قدمضي القول عليها في رسم حلف فلامعنى
لاعادته وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقال في الموضوع الثالث بعد ذكره كلام السماع
مانصه قال محمد بن رشد هذه مسئلة قدمضي الكلام عليها مستوفى في رسم حلف من
سماع ابن القاسم فلامعنى لاعادته وبالله التوفيق اه منه بلفظه فهذا حافظ المذهب
لم يقيد الرواية بالوصية المستقلة لانقلا عن غيره ولا رأيا من قبل نفسه وقد قال العلامة
المشتد الى اثنا جوابه المشار اليه قبل مانصه ولهذا وقعت المسئلة في أكثر الاسمعة
والروايات فمن أوصى بدين لمن لا يعرف ووقعت الاجوبة مطلقة من غير تقييد بمرض
ووقع كلام ابن رشد عليها كذلك مع ما علم من مبالغة ابن رشد في التحقيق والتفصيل وكثرة
الاعتناء بالشرح والتعليل وعدم غنائه عن تخصيص العمومات وتقييد المطلقات اه
منه بلفظه مع أن مسئلتنا لم ينفرد فيها ابن رشد بذلك فقد ذكرها مطلقة من غير تقييد
العلامة ابن أبي زمنين في كتاب الوصايا من منجبه مقتصر فيها على نقل سماع ابن القاسم
كأنه المذهب وأبو الحسن النخعي في باب الحضنة من كتاب ارخاء السور من تبصرته وذكر
الروايتين معا وأبو عبد الله بن يونس في ترجمة جامع القول في حضنة الولد من كتاب ارخاء
السور من ديوانه الذي قبل فيه انه مصنف المذهب مقتصر على عدم السقوط أخذاه
بالأخرى من مسئلة الامام وذكرها ابن الحاج في فوائده وذكرها الخلاف وذكرها ابن
بشير ونقل فيها القولين وابن الحاجب وذكرها الرازيين وأبقاه شرحه على اطلاقه على ما علم
من شدة اعتنائهم به ذكر القيود والشيخ خليل في مختصره وذكرها الرازيين وأبقاه من غير
تقييد شرحه المتقدمون والمتأخرون والمعتنون منهم بحكم ألفاظه وغيرهم وأرباب
الحوادث المحققون والمدققون كالشيخ ابن عاشور والشيخ طفي وشيخنا الامام ابن سودة
والشيخ البناني وغيرهم وذكرها الامام النقاد أبو عبد الله بن عرفة فذكر فيها كلام النخعي
مختصرا ثم سماع ابن القاسم وما في الموازية وأبقى ذلك على ظاهره من غير تقييد مع ما علم
من حاله من شدة المناقشة والبحث والنظر السديد وصاحب الشامل فذكرها الرازيين
والقلسائي في شرح الرسالة مقتصر على القول بعدم السقوط كأنه المذهب وأبو علي بن
رحال في حاشية التحفة مر بحافيه القول بعدم السقوط وذكرها كذلك من الموثقين
المسيطي وابن هرون في اختصاره وابن سلون وذكرها في الخلاف وصاحب المعين واقتصر
فيها على عدم السقوط وابن عات في طرده وبأق لفظه وصاحب الفائق وذكرها الخلاف
وزج عدم السقوط أفيدكون هؤلاء الأئمة كلهم على خطأ وضلال نعوذ بالله أن نقول ذلك
بلسان الحال أو بلسان المقال وما ذكره الجيب أعلاه زاده الله فطنة وذكره في المعالي علوا
وارتقاء في فهم كلام صاحب الاستغناء متعين ولا يصح فهم من فهمه على أن الام لم تتزوج
اذ جعله على ذلك حمل له على ما لا حاجة الى التثنية عليه لانه من الضروري عند صغار الطلبة

ولان صاحب الاستغناء وغيره قد ذكر وامانوخذ منه المسئلة اذ ذلك بالآخرى وهو أن من
هو أدنى مرتبة من الامن خالة ونحوها من النساء مقدم على الوصى المستقل باتفاق
فكيف بالام مع من شاركها في الايصاء ونصوا على أن الام اذ لم تزوج مة مقدمة على الاب
الذى ساواها في الولادة وهو أقوى من الوصى المستقل ولا يبرأ اب و ~~ح~~ كوا على ذلك
الاجماع والخلاف موجود في المذهب وخارجة في تقديمه على الاب اذ تزوجت فكيف
يحتاج صاحب الاستغناء بعد هذا الى ذكر مسئلة معالوة من غيرها مما نص عليه بالآخرى
من غير أن يتوهم متوهم ذلك وعن حكي الاجماع المذكور من أهل المذهب أبو الوليد بن رشد
في مقدماته ونصها فذكرت كلامه المتقدم وكلام الاقناع المار عند قوله والامانة وأثبتها ثم
قلت عقبه وما ذكره من الاختلاف أعنى في تقديم الام على الاب اذ تزوجت ذكره الميطي
ونقله ابن عرفة متعقبا به حكاية ابن حارث الاتفاق ونصه وما ذكره ابن حارث من الاتفاق
هو ظاهر كلام غير واحد وقال الميطي هو المشهور المعمول به عند مالك وأصحابه وفي العشرة
ليحيى روى ابن القاسم ليس للاب أخذهم من الام وان دخل بها زوجها أن كان الابن في
كفاية عندها منه بلفظه وقد ساق ابن عات في طرده كلام الاستغناء على وجه يدل دلالة
واضحة على أنه فهمه على ما ذكرناه ونصه وفي سماع أنهب من مالك في آخره من طلاق
السنة سئل مالك عن أوصى بابنته الى ولي فتركه لسمع عمتها حتى بلغت الجارية أو كانت
أن تبلغ ثم تزوجت العمة فطلبت الجدة أم أمها وأرادت أخذها وأرادت الجارية أن تكون
مع عمتها ورضي بذلك الولي قال أرى أن تترك مع عمتها اذا أحببت الجارية ورضي بذلك الولي
ولا تأخذها الجدة قال ابن يونس قوله هذا يدل أن الام اذا كانت وصية وتزوجت أن الولد
لا يتززع منها لان العمة لما كانت اذ تزوجت ورضيت الصبية والولي بكونها مع عمتها لم
يضرها التزويج وكانت أولى من جدتها الامها فالام أحق أن لا يتززع الولد منها اذ رضيت
الصبية اذ لها الولاية والحضانة ولا يضرها التزويج كما لا يضر العمة ثم قال متصل بتمام كلامه
على المسئلة ما نصه فان كانت الام وصية مع غيرها فهي أحق من شريكها بالطفل من
كتاب الاستغناء اهـ منها بلفظها فحصل مما قدمنا من مسئلة النزاع منصوصة على
مصطلح الفقهاء ومصطلح أهل الاصول ولم ينق الخالف في ذلك ما يقول سوى ما ذهب
اليه من قياسه الحضانة على التصرف في المال وهو قياس فاسد بلا اشكال واذا ثبت أنها
منصوصة وأنهادت قولين فالقول بعدم السقوط هو الرابع بدون مين وقد صرح غير
واحد بأنه المعتمد والا قوى وانه الذي به العمل والفتوى ويشهد لذلك ما قدمنا من أنه قول
مالك من رواية ابن القاسم في موضعين من العتبية وروايته مقدمة عند الشيخ على رواية
غيره غالباً وان افتردها فكيف مع كونه مروياً عن الامام أيضاً في الموازية والمدنية مع
اقتصار غير واحد ممن قدمنا ذكرهم عليه فتعين على القاضي المصير اليه وأن يقطع النزاع
في المسئلة في الحين ولا يقبل كل ما يليق اليه من غث وسمين وبهذا كله يظهر لكل من عنده
تمييز من الناس من وافق النص من المقتنين ومن سلك منهم فاسد القياس ويعلم أن ما سطر
حوله كله تطويل وتهويل بما ليس عليه تعويل وما هو على شدة طول الاكسر اب ببيعة

(سفر نقله) قول ز قاله ح ليس ذلك في ح فانظره **قلت** قال ح فاذا رجع الولي من سفر النقل عادت الحضنة لادم نقله أبو الحسن عن أبي عمران قبل له فان سافرت هي ثم رجعت قال ان كان سفرها اختيارا لم تعد لها والاعادت قيل له فان ألحائم اضرورة الى التزويج قال تسقط حضنتها **هـ** والنقله بالضم الاتقال والنميمة وبالكسر المرأة تتكلم ولا تختطب الكبرها قاله في القاموس (ستة برد) ضجح قال ابن مغيث هذا هو الذي مضت الفتوى به عند شيوخ المذهب **اه** (ان سافرا لامر الخ) قول ز قاله أبو الحسن أي نقلا عن التقييد الكبير لعبد الحق ونحوه لابي ابراهيم وخالف فيه البرزقي كما نقله عنه تلميذه ابن ناجي وبقي من الشروط كون امرأة وصحيفة وقادرة على الركوب ومداخلها او السفر الى بلد فيه الحاكم قال الوائشريسي في الغنية ان ذكره الشروط فاصل المسئلة أنه ان علم بالاحسان اليها كان له (٢٦٨) أن يظعن بها اتفاقا فان توفرت الشروط المذكورة وان علم بالاسامة

لها فلها المنع اتفاقا وان جهل حاله فله ابن رشد على الاحسان وأبو محمد صالح على الاسامة **اه** وبما لابي محمد صالح جزم ابن ناجي في شرح المدونة وجرى عليه ناظم العمل المطلق وفيه نظر وهذا من جملة علمياته التي من أجلها حذر المحققون من اعتماد ما فيها على الاطلاق والراجح ما لا ينشأ وقد اعتمد به غير واحد من المحققين وعزوه للمدونة وهو الظاهر أيضا عقلا اذا اصل عدم التعدي والظلم لاسيما من الزوج وقد قال تعالى وجعل بينكم مودة ورحمة وقياسا لما مر عند قوله ان كانت مأمونة ولو شابته وقوله وقضى لها بمخادمتها ان أحب الارية وقوله ومع أمينة ان اتهمها من الحمل على الامانة حتى يثبت خلافها قال أبو علي لكن على القاضي أن يبحث عن ذلك فان كثيرا ممن لم يحش الله

مع ما حقه به من تلك المقالة البشعة والعبارات التي هي شرعا وطبعها مذمومة ولم يتذكر أن لحوم العلماء مسمومة فلما كان هو المصيب في نفس الامر ما حسن أن يصدر منه ذلك الكلام بأشدا ذابا للمفتين والحكام كيف هو وانما اعتد في ذلك على تحميسه وحده فهو في الحقيقة مخاطب لنفسه وقد كفي الحجب أعلاه بعض شره فلا يزيد على ذلك كلاما عملا يقتضي قوله تعالى قالوا لا والله أعلم قاله وكتبه عمده به تعالى محمد بن أحمد الحاج وفقه الله **اه** (لا تجارة) قول ز قاله ح كذا وجدته بالمرزغلطاب ولم أجده فيه ما عزاه له بل لم يذكر كلام المصنف هذا أصلا فانظره (ستة برد) قول ز وهذا هو الراجح صحيح في ضجح عند قول ابن الحاجب سفر نقله ستة برد ما نصه هذا التحديد لما لك في الموازية ثم قال عند قول ابن الحاجب وقال أصبح بردين ما نصه وقال ابن مغيث ان الذي مضت الفتوى به عند شيوخ المذهب ما ذكره المصنف أو لاستة برد **اه** منه بلفظه (ولو فيه بخر) قول ز وهذا ان الشرطان يعتبران أيضا في سفر الزوج برزوجه ويراد علمه بأربعة شروط الخ بل أكثر من ذلك قال الحافظ الوائشريسي في الغنية ما نصه قوله في المدونة ولزوج أن يظعن برزوجه قال أبو ابراهيم ما لم يجدوا وقال غيره لا يصح أن تترك المدونة على ظاهرها ولها اثنا عشر تقييدا الاول ما تقدم عن أبي ابراهيم والثاني اذا كان الزوج حرا والثالث اذا كانت الزوجة حرة والرابع اذا لم يكن لها عليه شرط الرحلة والخامس اذا علم أنه كان يحسن اليها قاله أبو محمد صالح خلافا لابن رشد والسادس أن تكون الزوجة صحيحة والسابع أن تكون قادرة على الركوب والثامن أن تكون الطريق مأمونة والتاسع أن ينقل الى بلد مأمون والعاشر أن يكون الى بلد فيه الحاكم الحادي عشر أن لا يجاوزها البحر الثاني عشر أن يكون قد دخل وأما اذا لم يدخل بها فلا لها المنع حتى ترف اليه فاصل المسئلة أنه ان علم بالاحسان اليها كان له أن يظعن بها اتفاقا ان توفرت القيود المسددة كورة

تعالى يضيق على زوجته باظهار ارادة السفر حين تطلبه بحقه وبقولها التبركها أو بعضها فان رأى من الزوج صدق وان دعواه في الرحيل باعتبار دينه وعدم معرفته بالتحميل فليج له السفر بها على وجه الشروط المتقدمة وان رأى خلاف ذلك منع وان ألبس عليه الامر وأراد تخليف الزوج فله ذلك كما ذكره في رحيل الولي بالمحضون وهذه أمور واجبة على القاضي ولا تغل من قاله هذا الا نأقول الفتنة كما دأب على أن يتوصل كل واحد لحقه وهذا من ذلك قال ابن ناجي وظاهرها أن المدينة تخرج للقرية كعكسها وهو ظاهر كلامهم وبذلك أفتى بعضهم وأفتى الغبري وابن قدام وبعض شيوخنا وشيخنا حفظه الله بعدم خروجهما حيث يكون عليهما مرة أو مضرة وبه أقول **اه** والظاهر أن موضوع الخلاف اذا سكن بها أو لا في الحاضرة وأما اذا خطب منها المرأة وهم يعلمون أنه قروي فيزوجونه من غير شرط سكني الحاضرة فهذا يمكن من الخروج بها للزفاف بقريته وأخرى ان مكنونه منها ثم جاءت زائرة وامتنعت من الرجوع فانه يقضى له بها وفرضهم الخلاف في خروج المدينة للقرية يقتضي الاتفاق على عدم

وان علم بالاساءة اليها فلها المنع اتفاقا وان جهل حاله فاختلف على ماذا يحمل فعمله ابن رشد
على الاحسان وجهه أبو محمد صالح على الاساءة اه منها بلفظه **قلت** والشرط الاول الذي
عزاه لابي ابراهيم نقله أبو الحسن عن التقييد الكبير أي لعبد الحق وسله وخالف فيه البرزلي
كما نقله عنه تليذه ابن ناجي وأما الحادي عشر فلا يجري على ما قاله المصنف هنا في السفر
بالحضور وقد جزم ابن ناجي بخلافه فالصواب اسقاطه وما ذكره من الخلاف بين ابن رشد
وأبي محمد صالح أصله لابي الحسن قال عند قول المدونة أو آخر كتاب ارجاء المستور
وللزواج أن يظعن بزوجه من بلد الى بلد وان كرهت ويتفق عليها وان قالت حتى آخذ
صدقا فان كان قد بنى بها فله الخروج به او تتبعه به ديناه ما نصه قوله وللزوج أن
يظعن بزوجه من بلد الى بلد وان كرهت قال في التقييد الكبير ما لم يعد جدا قال مالك
في العتبية ينظر الى صلاحه واحسانه اليها ليس له أن يخرجها ويضعها شوك الحيتان صح
منه قال الشيخ أبو محمد صالح وعليه الاثبات وفي سماع أشهب من كتاب النكاح الثاني
في رسم الطلاق وسئل عن يريد الخروج بامرأته الى موضع يزعم أنه أرفق به وتأتي امرأته
أن تتبعه أتري ذلك لها قال كيف حالها قبل أن يريد الخروج بها ينظر الى صلاحه
واحسانه اليها ليس له أن يخرج الى ثم ويضعها شوك الحيتان قال ابن رشد هذا كما قال
انه اذا كان محسنا اليها وهو من أهل الصلاح حكم له بالخروج بها أحب أم كرهت فان كان
بخلاف هذه الصفة من الاساءة اليها والنساذ في دينه لم يمكن من الخروج بها اذا ثبت أن
تخرج معه لما يخشى من اضعافه لابق له رغبة فيها وهو محمول على ما وجب له الخروج
بها حتى يعلم خلاف ذلك هذا الذي يقتضيه ظاهر لفظه في كتاب ارجاء المستور من المدونة
والحر في هذا بخلاف العبد على ما قاله ابن القاسم في رسم الجواب من طلاق السنة صح
منه قال الشيخ انظر فهم الشيخ أبي محمد صالح من العتبية خلاف ما فهم ابن رشد فتأمل اه
منه بلفظه وبمثل ما قاله أبو محمد صالح جزم ابن ناجي في شرح المدونة قال عند نصها
السابق ما نصه قيدها أبو ابراهيم بن عيسى بعد جدا ومثله نقله المغربي واختار شيخنا حفظه الله
تعالى ابقاء ما على اطلاقه وظاهره ابرأ أو بجزا وهو كذلك بلا خلاف أعلمه ومعناه اذا
كان الغالب الاثن من العدو وليس في زمان هيجانه ويريد اذا كانت البلدة التي يعيش
اليها تاتى فيها الاحكام الشرعية تشبه تامة وتكون الطريق مأمنة ويريد اذا كان
الزوج ثقة مأمونا محسنا اليها فلا يخرج بها حتى يثبت ذلك فتصريح ابن الجلاب بذلك
وبه حكمت غير مأمرة اه منه بلفظه ونقله العلامة سيدي محمد بن قاسم في شرح عملياته
مستدلا بقوله وبه حكمت غير مأمرة لما نظمه من أن العمل جرى بأنه مكلف بالاثبات
قلت وفيه نظر من وجهين أحده ما أنه يفيد أن ابن الجلاب صرح بتلك الشروط
التي ذكرها كلها وأنه محمول على عدمها حتى يثبت أو ليس كذلك فيهما اذ لم يذكر تلك
الشروط كلها ولا تعرض لما اذا يحمل عليه عند الجهل هذا الذي نقله عنه غير واحد في
ضح عند قول ابن الحاجب في التفقات وله السفر بهم وان كرهت ما نصه وهذا بشرط
أن يكون مأمونا عليها وأن يكون البلد الذي سافر اليه مأمونا والسفر كذلك نص عليه ابن

خروجها للخيام وهو ظاهر وانظر
القروية اذا أراد ارجاءها للخيام
هل تكون من محل الخلاف أو يمنع
على كلا القولين انظر الاصل والله أعلم
(أو الاسقاط) **قلت** قال في أول
رسم من سماع ابن القاسم من كتاب
طلاق السنة اذ اردت المطلقة
ولدها لزوجه استئقالاته ثم طلبته
لم يكن لها ذلك ابن رشد الاعلى قول
ابن الماجشون ان الحضانة حق
للمعصون ولورثته لعذر مرض
أو عدم لبن كان لها أخذه ان صحت
أو عاد لبنها على ما في أول سماع
أشهب من الايمان والطلاق ولو
تركت بعد زوال عذرها السنة
وشبهه لم يكن لها أخذه ابن عرفة
هو نص سماع أشهب قال فيه سنة
أو أكثر من ذلك أو أشباه ذلك ابن
رشد واختلف ان مات هل لها أخذه
عن تصير له الحضانة بعده اه من
تكميل غ وقول مب فقيه
خلاف أيضا الخ قال غ في تكميله
قال ابن رشد واذا قلنا ان الحضانة
من حق الحاضن فقبل بملك

الجلاب اه منه بلفظه ونحوه في ح عند قوله في فصل الصداق وجاز شرط أن لا يضر
 بها في عشرة الخ ونصه فرع للرجل السفر بزوجه اذا كان مأمونا عليها قال ابن عرفة
 بشرط أمن الطريق والموضع المنتقل اليه وجرى الاحكام الشرعية فيه اه وظاهر كلام
 ابن عرفة انه من عنده وقد نص على ذلك ابن الجلاب في باب النفقة الا بشرط جرى
 الاحكام فليس صريحا في كلامه ونقل في ضيق كلامه في باب النفقات اه منه بلفظه
 وكان ابن ناجي اعتر بكلام ابن هرون في اختصار الميسطية ونصه قال ابن الجلاب فان علم
 منه حسن الحال وأراد انراجها فامتنعت سقط عنه نفقتها ونحوه لابن عبد البر في كافيه
 وقال بعض الموثقين تجبر على الخروج معه اه منه بلفظه والمقصود من كلامه ذكر
 الخلاف في الزوجية اذا امتنعت من الخروج مع زوجها حيث يكون له ذلك هل تسقط
 نفقتها وتجبر على الخروج وقد نقل ابن عرفة كلام الميسطي بعبارة تؤذن بأن مقصود
 الميسطي هو عزوه لابن الجلاب ما ذكرناه من أن امتناعها وجب سقوط نفقتها ونصه
 الميسطي عن بعض الموثقين ان علم حسن حاله وأراد انراجها وامتنت فقال الشيخ أبو
 القاسم تسقط عنه نفقتها قال وأرى أن تجبر على الخروج معه ونحوه لابن عبد البر اه
 منه بلفظه وكلام ابن الجلاب في تفريعه هو رفع النزاع قال في الفصل الثاني من باب
 النفقة على الأزواج مانصه واذا أراد سفره أنه يسافر بها اذا كان مأمونا عليها محسنا
 اليها فان امتنعت من السفر معه سقطت نفقتها اه منه بلفظه كذا وجدته فيه في
 نسختين جيدتين قديمتين مقروءهما وتبعتهما التبع التام فلم أجده فيه غير ذلك فأتت
 تراجم لم تعرض لماذا يحمل عند جهل حاله بحال وليس فيه ما عزاه له ابن هرون ولوسلنا أن
 فيه ما ذكره عنه فانما يفيد أن الاثبات عليه بطريق مفهوم الشرط فقط فلا يتم قول ابن ناجي
 لتصريح ابن الجلاب بذلك فتأمل ما نواف ثانياً ما أنه على تسليم أن ابن الجلاب صرح
 بذلك فما كان له أن يحكم به ويترك الراجح الذي قاله القاضيان أبو الوائيد الباجي وأبو الوليد
 ابن رشد وعزاه للمدونة واعتمده غير واحد من الأئمة الاعلام المحققين الحفاظ المتقنين
 مقتصرين عليه ممن عرّضوا خلاف فيه منهم أبو اسحق بن عبد الرزاق في معين الحكم
 ونصه وللزوج أن يرحل بزوجه حيث شاء اذا كان مأمونا عليها ومحسنا اليها لم يكن قبل
 ذلك مسينا اليها أو يتقدم منها التشكي بضرره واسائه فيمنع من ذلك اذا أشهدت عليه
 اه منه بلفظه فانظر قوله اذا أشهدت عليه ومنهم الامام ابن عرفة مسامعزوه للمدونة
 في ارخاء السطور وزاد أن مثله في النكاح الثاني من المدونة ونصه وسمع القرينان من
 أراد الخروج بامر أنه لموضع زعم أنه أرفق به وأبى أمر أنه نظر لصلاحه واحسانه اليها
 ليس له أن يخرج بها ثم يطعمها شوك الحيتان ابن رشد هو محمول على ما وجب له الخروج
 بها حتى يعلم خلافه هذا ظاهر قولها في ارخاء السطور والحرفي هذا بخلاف العبد قال ابن
 القاسم في رسم الجواب من طلاق السنة قلت هو قوله ليس للعبد أن يظعن بامر أنه حرة
 أو أمة الا ما قرب جدا كعوض الريف الذي لا يخاف فيه ضيعتها ولا أعلمه الا قول مالك
 وفي أول نكاحها الثاني مثل ما في ارخاء السطور قلت هذا بشرط أمن الطريق والموضع

الحاضر اسلامه الى من شاء من
 الاولياء وان كان غيره أحق به منه
 وهو ظاهر المدونة لانه قال ان
 المرأة اذا ما انحاز زوجها على أن
 يكون الولد عنده جاز ذلك وكان أحق
 بالولد فظاهره وان كان له جدة أو خالة
 أذ لم يشترط ذلك وقيل لا يملك ذلك
 وانما هو حق فان شاء أخذه وان
 شاء تركه فان تركه لم يجب له بعد
 كالتقضاء في الشفعة ليس لمن كان
 منهم أحق بها أن يسلمها لمن شاء
 اللعني واذا كان للولد أبوان وجدة
 وأخت فتزوجت الام وأخذته
 الجدة ثم أحببت الجدة أن تسلمه
 للأخت وأبى ذلك الاب كان ذلك
 له لانه أقدم من الأخت وان أمسكت
 ثم طلق الام فقالت أنا أأرده الى
 أمه لم يكن للاب في ذلك قال لانه
 نقل الى ما هو أفضل له اه وقول
 ز وهو المشهور الخ مثله لابي على
 ثم قال والمصوب أنما حق لها كما
 في ابن عرفة عن ابن محرز اه

المستقل المهورى الاحكام الشرعية فيه على وجهها اه منه بلفظه ومنهم تليذه العلامة
 الواو في حاشيته على المدونة نصح قوله وللزوج أن يظعن بزوجه معناه الحر لا العبد
 ولو كانت زوجته أمة ابن رشد للبر ذلك إلا أن يكون غير محسن ولا مأمون عليها وهو معنى
 ما في المدونة وصرح به أشهب عن مالك ابن رشد في جماع أشهب عن النكاح هو محمول على
 ما يوجب له الخروج بها حتى يعلم خلاف ذلك هذا الذي يقتضيه ستور المدونة الباجي
 الذي يقتضيه ستور المدونة أنه محمول على حسن العشرة حتى يتيقن غيره اه منها بلفظها
 ومنهم العلامة أبو عبد الله القسستاني في وثائقه ونصه وقولنا وان لا يثقلها بالسكنى من
 مدينة كذا الخ هذا شرط الرحلة فان لم يقع هذا الشرط وأراد الانتقال بها فله أن يرحلها
 حيث شاء اذا كان مأمونا عليها محسنا اليها وهو محمول على أنه حسن العشرة حتى
 يتبين خلافه هذا الذي يقتضيه ما في إرخاء الستور من المدونة وفي رواية أشهب
 أنه يطرأ الى صلاحه واحسانه اليها فان علم ذلك منه فله إخراجها وان علم عكس
 ذلك منع وليس له الخروج بها فان جهل حاله معها فهو محمول على أنه حسن العشرة قال
 القاضي والحرف في ذلك بخلاف العبد فله في رسم الجواب من طلاق السنة اه منها بلفظها
 ومنهم العلامة المشد الى في حاشية المدونة وبأق كلامه عند غير واحد ومنهم العلامة
 ح فاته قال عند قوله في فصل الصداق والسفر الى تسليم ما حل مانصه (تنبيه) قال
 المشد الى في حاشيته قوله في إرخاء الستور من المدونة للزوج أن يظعن بزوجه الخ معناه
 الحر لا العبد ولو كانت زوجته أمة ابن رشد للبر ذلك إلا أن يكون غير محسن ولا مأمون عليها
 وهو معنى ما في المدونة وصرح به أشهب عن مالك ابن رشد في جماع أشهب عن النكاح
 وهو محمول على ما يوجب له الخروج بها حتى يعلم خلافه وهو مقتضى ما في ستورها انه محمول
 على حسن العشرة اه منه بلفظه ومنهم العلامة بب فاته قال عند نص المصنف
 الماراً في النية الثاني مانصه قضيه جواز الخروج بها ان دفع ما حل ولو عبد او هو
 ظاهر قولها المتقدم وللزوج أن يظعن وقيد المشد الى في حاشيته بالحر دون العبد ولو
 كانت زوجته أمة قال ابن رشد للبر ذلك إلا أن لا يؤمن وهو معنى ما في المدونة وبه
 صرح أشهب عن مالك ابن رشد في جماع أشهب انه محمول على الامانة حتى يعلم خلافه
 وهو مقتضى ما في ستورها اه منه بلفظه ومنهم الحافظ أبو علي عند النص السابق فاته
 نقل كلام المشد الى والمعين والقسطنالى مقتصر عليه معتمداً في بعض هذا كفاية فكيف
 بجميعه وكما هو راجح وظاهر نكلاً كذلك هو ظاهر قياساً وعقلاً أما قياساً فلما صرح عند قوله
 ان كانت مأمونة ولو شابة من أنها محمولة على الامانة حتى يثبت خلافها ولو لم قاله عند قوله
 وقضى لها بما قدمه ان أحببت الاربعين من أنها محمولة على الامانة حتى يثبت خلافها ولما قاله
 عند قوله ومع أمينة ان اتهمها من أنها محمولة على الامانة حتى يثبت خلافها وغير ذلك
 من المواضع الكثيرة فقياس مستلزم على ذلك من القياس الجلي وأما عقلاً فلان الأصل
 عدم التعدي والتظلم والغالب أيضاً على الزوج الاحسان الى زوجته وعدم اساءة اليها
 للمودة والرحمة بينهما المدلول عليه ما نص قوله تعالى وجعل بينكم مودة ورحمة فلم يعدل

عن الأصل والقالب عند جهل الحال وأحدهما عند انفراده يجب التصير إليه فكيف جمع
اجتماعهما هذا مما لا معنى له وهذا كله تعلم ما في كلام أبي عبد الله سيدى محمد بن قاسم
في قطعه لماله العمل ولا مستقلة الا كلام ابن ناجي المتقدم كما صرح به في شرحه وقد علمت
ما فيه وهذا من جهة علياته التي من أجلها حذر المحققون من اعتماد ما في نظمه ذلك على
الاطلاق والله سبحانه الموفق • (تنبيهات الاول) • بعد أن جزم أبو علي بما قلناه قال
ما نصه ويبحث القاضى ويفتش عن أراد الرحيل بزوجته فان كثيرا ممن لم يحش الله تعالى
حين تطلبه الزوجة بحقوقها في الحاضرة ويحكم فيه ان لم يفعل أو في بلدتها الحق يضيق
من ذلك كثيرا فيدعى أن هذا البلد لا يليق به باعتبار معاشه ويريد أن يرتحل بالزوجته وليس
مقصوده الارتحال وانما يريد تخويلها التملك ببعض حقوقها أو كلها فيبقى القاضى الاجتهاد
في ذلك فان رأى من الزوج صدق دعواه في الرحيل باعتبار دينه وعقد دينه شبه بالتصير
فليس له الرحيل بها على وجه الشروط المتقدمه وان رأى خلاف ذلك منع وان لم يحش عليه
الامر وأراد تخليف الزوج فله ذلك كما ذكره في رحيل الولي بالمحزون وهذه أمور واجبة
على القاضى ولا تقل من قال هذا الا نقول الفقه كله دائر على أن يتوصل كل واحد لحقه
وهذا من ذلك ونحن ابتلينا بهذا في وقت ولا يتناقص به العلم لا الظن والله حسيب من لم
يشفق على الضعيف ومن أضعف الناس النساء وقد أوصى المصطفى صلى الله عليه وسلم
عليه السلام بماله وعلوه من له أدنى مسكة من الحديث اه محل الحاجة من بلفظه • قلت
وما له حق لا يتوقف فيه منصف وخصوصا في وقتها هذا ظن ذلك فيه مشاهد والله اعلم
• (الثاني) • قال ابن ناجي متصلا بما قبلنا من معناه وظاهرها أن المدينة تخرج الى
القرية كعكسها وهو ظاهر كلامهم وبذلك أفتى الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن
الحسين بن أمير المؤمنين أبي العباس أحمد وأفتى الشيخ أبو القاسم المغربي أبو علي بن
قداح وبعض شيوخنا وشيخنا حفظه الله تعالى بعدم خروجها حيث يكون عليه المرأة
أو مضرته أقول اه منه بلفظه • قلت انظر موضوع هذا الخلاف والذي يظهر لي أن
موضوعه اذا سكن بها أولا في الحاضرة أو أما القروى بأن الحاضرة يحط بها امرأة
في زوجته وهم يعلمون استقراره بالقرية بمشاعه وأهل من غير شرط سكنى الحاضرة فلا
أظنهم يختلفون في أنه يمكن من الخروج بها اذا أراد زفافها القرية ممن أول الامر لأن ذلك
كالدخلول عليه أولا ويؤخذ من ذلك بالآخرى أنهم ان مكثوا من ذلك شهرا منهم زارة
فامتنعت من الرجوع معه وكفوه بالسكنى في الحاضرة أنه لا يجوز على ذلك فتأمل وفرضهم
الخلاف في خروج المدينة للقرية يقتضى الاتفاق على عدم خروجها للقيام وهو ظاهر
وانظر القروية اذا أراد أن يخرجها الى النخيل هل تكون من محل الخلاف أو يمنع من ذلك
على كلا القولين لم أر الا في ذلك فصا صريحا وقد يؤخذ من خروجها مما ذكره غ في
تكميله أثناء كلامه على سفر الولي بالمحزون ونصه التيطى وقد قال مالك فيمن طلق
زوجته وله منها ولد صغير وأراد أن ينتقل من الحاضرة الى البادية أنه ليس له أخذ ولده من
أمه • قلت انظر هل المراد بالبادية أهل العود والمجاشر أو أهل العود فقط فان النعمى نقله

(والحاضنة قبض نفقته) قول ز ووطائه أي فراشه وهل تعدد المحضون إذا بلغ سبع سنين وبه أفق ابن عتاب قال
 الوانوي وهو ظاهر المدونة أولاً لا يتعدد وبه أفق غيره انظر ح عند قوله وأمر صبي بالسبع الخ * (فرع) * قال ابن عرفة
 المتطلي يجوز للأب معاطعة الحاضنة على نفقة مقدمة معينة بناسخ يدفعه لها انظر رقيته في م ب عند قوله في النفقات ويجوز
 اعطاء الثمن عملز به * قلت فرع آخر للحاضنة الاخدام ان كان الابعليتها واحتاج المحضون لمن يخدمه انظر ح * (فرع
 آخر) * مثلت قبل هذا عن الحاضن الابداء اذا التزم نفقة المحضون (٣٧٣) من ماله ويرى مال المحضون موفراً هل تنقل
 له الحضانة أم لا فاجبت بأنها تنقل

له الحضانة أم لا فاجبت بأنها تنقل
 للابعد المذكور اذا استوى مع
 الاقرب في الحضانة والنفقة والامانة
 والصيانة لظهور المصلحة في
 ذلك للمحضون الا ان التزم الاقرب
 مثل ما التزمه الابعد مع توفر شروط
 الحاضن المقررة في كل منهما
 التي منها الامانة في الدين لا فاسق
 فقد سئل شيخ الشيوخ أبو سعيد
 ابن لب عن فتين كاتفي حضانة
 جدتهما اللام فأت أبوهما وأوصى
 بهما الى شقيقته تحت اشراف
 زوجها فانتمت الحضانة لهما
 وكسوتهما من مال نفقتهما من غير
 رجوع عليهما على أن تكون لهما
 الحضانة وامتنعت الجد من ذلك
 وان بقيتا عند الجد تذهب مالهما
 فأجاب بأن الصواب نقل الحضانة
 الى الحمة ان لم يعلم في ذلك ضرر على
 البنين ولا نقص برفق في الكفاية
 والقيام بالمؤنة والخدمة لظهور
 المصلحة العظمى للبنين بصون
 مالهما ثم خرج ذلك بوجوه نقله ابن
 النازم والشيخ ميارة وأبو حفص
 القاسي والشيخ نو وسلوه كما سله

بعد ما اشترط الامان والقرار ونصه وينبغي من الاتباع بالولاء الى موضع غير مأمون وبمحضنة
 الاناث والى غير قرار وقال مالك فيمن طلق زوجته وله منها ولد صغير فاراد أن ينتقل الى
 البادية فمن الموضع فليس له أن يأخذ ولده اعمه بلفظه فإتيان النسي بقول مالك المذكور
 اثر قوله والى غير قرار يدل على انه فهم أن مراد الامام بالبادية أهل العمود لانهم الذين
 لا قرار لهم لأهل الجاهل فلو خضعه ما ذكرناه والله أعلم * (الثالث) * قول أبي الحسن
 عن سماع أشهب ليس له أن يخرج الى ثم يقطعها الخ فيه استعمال ثم فسخ المثلثة مجرورة
 بالي وهي من الظروف التي لا تصرف فلا تستعمل الاطرافاً ومجرورة بمن كما اشار به ابن مالك
 بقوله وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلام
 ومن نص على أنها غير متصرف ابن هشام في المغني فأنلا ولذا اعظم من جعله مفعولاً لا رأيت
 في قوله تعالى واذا رأيت نهديت نعيما له منه بلفظه * (قائدة) * الوانوي اثنان
 أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن عمر الوانوي وأبو مهدي عيسى بن صالح بن يحيى بن
 محمد وهما متناصران وصاحب الحاشية على المدونة هو الثاني وحاشية المشد الى تكملة
 لحاشية الوانوي أبي مهدي قال ب في كفاية المحتاج مانصه محمد بن أبي القاسم بن
 محمد بن عبد الصمد البجلي علامتها وصاحبها ومقتضاها عرف بالمشد الى بضع الميم وتشديد
 الدال نسبة لقييله من زواوة الفقيه العلامة المحقق النظار الصالح الورع الزاهد وكان
 اماما كبيرا مقدا على أهل عصره في الفقه وغيره كمل تعليقه الوانوي على البرادعي وكان
 يضرب به المثل حيث يقال أتريد أن تكون مثل أبي عبد الله المشد الى توفي عام ست وستين
 وغنائمة ببجاية * قلت أما تكملة حاشية عيسى الوانوي في غاية التحقيق تدل على سعة
 علمه اه منه بلفظه مختصرا وقال قبل ذلك في ترجمة أبي مهدي عيسى الوانوي مانصه
 حاشيته المذكورة في غاية الحسن والتحقيق تدل على علوه بتمنقولا ومعقولا
 وجلالة درجته في الفنون كان حيا في أول القرن التاسع لم أقف على تاريخ وفاته اه منه
 بلفظه (والحاضنة قبض نفقته) قول ز ووطائه أي فراشه وهل تعدد المحضون
 اذا بلغ سبع سنين وبه أفق ابن عتاب قال الوانوي وهو ظاهر المدونة أولاً لا يتعدد وبه أفق

(٣٥) وهو في (رابع) أبو علي في حاشية التحفة بسكونه عنه وان كان مبني على أن الحق في الحضانة للمحضون
 والمشهور أنه الحاضن فلا غرابة في البناء على الضعيف كما هو مقرر شهر وانه أعلم له وقد قال في الكافي بعد أن ذكر طائفة من
 الحاضنين مانصه وهذا اذا كان كل واحد من هؤلاء مأمونا على الولد وكان عنده في حرز وكفاية فاذا لم يكن كذلك لم يكن له حق
 في الحضانة وانما ينظر في ذلك الى ما يحوط الصبي ومن يحسن له حفظه وتعلمه الخير وهذا على قول من قال ان الحضانة من حق
 الولد وقد روي ذلك عن مالك وقال به طائفة من أصحابه ولذلك لا يرون حضانة لغيره ولا الضعيفة عابرة عن القيام بحق الصبي
 لمرض اه نقله أبو علي وغيره من مثله في المفيد

غيره انظر ح عند قوله وأمر صبي بها السبع وضرب العشر * (نفقة) * قال ابن عرفة
 مانعه المبطل يجوز للاب مقاطعة الحاضنة على نفقة مدة معينة بناض يدفعه لها * قلت
 تقدم هذا في نفقة الزوجة وتردد بعض الشيوخ فيه قال فان غلا السعر في خلال مدة
 المقاطعة فصارت النفقة لا تقوم بالولد فعلى الاب اكالها الا ان تكون الحاضنة بتاعت
 تمام القوت وقت المقاطعة فلا شيء على الاب وان رخص السعر وسكت الاب لا تقضاء المدة
 فلا شيء له لان سكوته توسعة على الولد وان تكلم في خلالها حسب لباقيها بنفقة مثله وكان
 له الفضل * قلت وقاله ابن قتيون وفي طرار بن عات مانعه وعند قوله والتزمت له ضمان
 هذه النفقة انظر اذا لم تضمن الحاضنة في وثيقة المقاطعة هذه وغلا السعر فذكر ما تقدم
 * قلت ففهوم قوله اذا لم تضمن الحاضنة انها اذا ضمنها ثم غلا السعر انا لا شيء على الاب
 ولفظ الضمان المذكور في أصل الوثائق المجموعة مانعه والتزمت له ضمان هذه النفقة
 ان دخل ذلك نقص بتلف أو غلا مع ضماننا لا زما وهذا المفهوم لازم ان كانت الحاضنة
 مومنة فالزم الاب اتمام النفقة ولا يرجع على الحاضنة بذلك ولا يتخرج اتباعه اياها من
 أحد قول ابن القاسم فبين خالفت على نفقة ولدها مدة رضاعه فأعسرت فوجب على الاب
 نفقة ابنه يقيهها بالان نفقة في الخلع عوض اه منه بلفظه (ولا شيء للحاضن لاجلها)
 ابن عاشر أي لاجل مجرد الحضانة وأما غيرها من الاعمال كفصل الثياب فلها أجرته اه
 منه بلفظه ويشهد له ما قاله في كتاب الوصايا من اختصار التيطية ونصه ولا أجره للحاضنة
 على الحضانة وانما لها أجره ان كفته مؤنة الخدمة اه منه بلفظه والله أعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين عديم في
 علم الله تعالى في كل حين وعلى كل من تبعهم باحسان الى يوم الدين وآخردعوانا
 أن الحمد لله رب العالمين وكان القراغ من جمعه عشية يوم الثلاثاء الخامس
 والعشرين من المحرم الحرام فاتح سنة ثلاث عشرة ومائتين
 وألف ومن تبييضه عشية يوم الاثنين الخامس
 والعشرين من صفر سنة اثنتين
 وعشرين ومائتين وآف

(ولا شيء للحاضن لاجلها) ابن عاشر
 أي لاجل مجرد الحضانة وأما غيرها
 من الاعمال كفصل الثياب فلها
 أجرته اه ويشهد له ما في اختصار
 التيطية ونصه ولا أجره للحاضنة
 على الحضانة وانما لها أجره ان كفته
 مؤنة الخدمة اه * قلت وبه تعلم أن
 قول الجنان العمل على خلاف
 ما للمصنف صدر عن غير تأمل
 والله أعلم

* (تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس أوله باب البيوع) *

حاشية الإمام الرهْطوني
على شَرْح الزرقاني
لمختصر خليل

وبهامشه حاشية المدف على كنون

الجزء الرابع

قامت بإعادة طبعه بطريقة التصوير
عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٦ هـ

دار الفكر

بيروت

١٣٩٨ - ١٩٧٨

١
* (فهرسة الجزء الرابع من حاشية العلامة الرهوني على عبد الباقي) *

صفحة

٢	فصل في الصداق
١٥	التفويض والتحكيم
٢٢	فصل في تنازع الزوجين
٤١	فصل في الوليمة
٤٥	فصل في القسم للزوجات
٤٩	باب الخلع
٧٦	فصل طلاق السنة واحدة
٧٦	فصل في اركان الطلاق وما يتعلق بذلك
١١٥	فصل في التفويض في الطلاق
١٢٤	فصل في الرجعة
١٣١	الايلاء
١٤٠	باب الطهار
١٦١	باب اللعان
١٧١	باب في العدة والاستبراء
١٨١	فصل في المنقود وأحكامه
٢٠٦	فصل في الاستبراء
٢١٣	فصل في التداخل
٢١٥	باب الرضاع
٢٢٣	باب النشقات
٢٤٩	الحصانة

• (تمت) •